﴿فهرست الجزء الثالث من حاشية الصبان﴾

صحيفة

(تم الفهرس)

الجزء الثالث من حاشية العلامة
الصبان على شرح العلامة
الاشمونى على ألفية ابن
مالك فى النحو نفعنا

الله بهم
والمسلمين
آمين

م



(المضاف الى ياء المتكلم)

انما أفرده بالذكر لان فيه [illegible]

[illegible]

آخرها واجب السكون و(اليا بعد) أى بعدها (فتحها الحنذى) أى اتبع (وتدغم اليا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده فى حالتى جرهما ونصبهما (فيه) أى فى الياء المذكورة يعنى ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال الرفع

(المضاف الى ياء المتكلم)

(قوله لان فيه احكاما الخ) وذلك كسر آخره وجوبا اذا لم يكن معتلا ولا مثنى ولا جمعا على حده (قوله أشار الى ذلك) أى الى ان فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله (قوله اذا لم يك معتلا) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو دلو وظبى كما أشار اليه الشارح بقوله منقوصا ومقصورا (قوله أو يك) أى ولم يك (قوله فذى) مبتدأ أو جميعها تأكيد والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الاربعة حال من الياء أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيا (قوله آخرها واجب السكون) انما أتى الشارح به لانه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولا فى آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم اليا فيه والواو وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر (قوله وكذا الواو الخ) أى بعد قلبها

تقول هذا رامى ورأيت رامى ومررت برامى ورايت ابنى وزيدى ومررت بابنى وزيدى وهؤلاء زيدى والاصل فى المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ابنين لى وزيدين لى فحذفت النون واللام للاضافة ثم ادغمت الياء فى الياء والاصل فى الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أومخرجى هم وقول الشاعر
أودى بنى وأعقبونى حسرة
عند الرقاد وعبرة لا تقلع
هذا اذا كان ماقبل الواو مضموما كما رأيت واليه أشار بقوله (وان * ماقبل واو ضم فاكسره يهن) فان لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفى (وألفا سلم) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداى أو للمحمول على التثنية نحو ثنتاى بالاتفاق أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (وفى المقصور عن * هذيل انقلابها ياء حسن) نحو عصى ومنه قوله
سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم
فتخرموا ولكل جنب مصرع
وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش وقرأ الحسن يا بشرى * تنبيهان * الاول يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو لديه وعليه ولدينا وعلينا * الثانى يجوز اسكان الياء وفتحها

ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وان ماقبل واو الخ (قوله فتقول هذا رامى) فرامى مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لاجل الادغام لا الاستثقال كما هو حكمه فى غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون فى هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الادغام (قوله فحذفت النون واللام للاضافة) هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر أن اللام انما حذفت للتخفيف خلافا لمن جعل فى كلام الشارح مسامحة كالبعض (قوله والاصل فى الجمع) أى بعد الاضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح فى ان هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جنى العكس (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة اليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب (قوله أودى بنى) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع (قوله هذا) أى قلب الضمة كسرة (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبى (قوله انقلابها ياء) أى عوضا عما يستحقه ماقبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة فى غير أبواب الاعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين نقله يس عن ابن هشام (قوله سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعا فى طاعون وهم المراد بالبنين فى البيت السابق أعنى أودى بنى الخ وقوله وأعنقوا لهواهم أى تبع بعضهم بعضا فى الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنيا للمجهول أى اخترمتهم المنية كذا فى العينى فمراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى مما تقدم) أى من اطلاق قوله وألفا سلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع فى غير المقصور وحتى فى هذه الامور وليس كذلك (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء والا فالحرفية أيضا تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية الى الاسمية على ماقاله أبو حيان سم (قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظر فيه المصرح بأن بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادى

مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى الاربع المستثنيات وذلك اربعة اشياء المفرد الصحيح نحو غلامي وفرسي والمعل الجاري مجرى الصحيح نحو ظبيي ودلوي وجمع التكسير نحو رجالي وهنودي وجمع السلامة لمؤنث نحو مسلماتي واختلف في الاصل منهما فقيل الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بأن الاسكان أصل أول لانه الاصل في كل مبني والفتح أصل ثان لانه الاصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفا وربما حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها فالاول كقوله

خليلي أملك مني للذي كسبت ... يدي ومالي فيما يقتني طمع

والثاني كقوله

أطوف ما أطوف ثم آوي ... الى أما ويرويني النقيع

أراد الى أمي والثالث كقوله

ولست بمدرك ما فات مني ... بلهف ولا بليت ولا لو اني

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالصحيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب وبه قرأ حمزة ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي وكسر ياء عصاي الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد * خاتمة * في المضاف الى ياء المتكلم أربعة مذاهب * أحدها انه معرب بحركات مقدرة في الاحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور ور[illegible] قاله * والثاني انه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل والثالث انه

في شرح التسهيل (قوله وهو ما سوى الاربع المستثنيات) لا يرد عليه نحو فيّ وأبيّ وأخيّ على لغة رد اللام وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم واعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للادغام لان الثلاثة صارت في هذه الحالة من المنقوص الذي هو أحد الاربع المذكورة وقول البعض تبعا لسم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط اعرابها بالحروف اضافتها لغير ياء المتكلم ودفع سم المنافاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة فيه ان هذا الحمل لا داعي اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان (قوله والمعل الجاري الخ) كذا في بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذي في أكثر النسخ والمعتل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الياء) أي ان لم تكن الاضافة للتخفيف كاضافة الوصف الحالي أو الاستقبالي والا فلا حذف ولا قلب لانها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به (قوله فتقلب ألفا) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها قال سم الظاهر ان هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم فهي مضاف اليه في موضع جر بل قد يدعى انها ياء المتكلم غاية الامر ان صفتها تغيرت (قوله بلهف) أي بقولي يا لهف الخ فالاصل يا لهفا (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره (قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء اذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبي (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه ان الكسرة في عصاي تالية للالف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخي تالية للياء وهي تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) اي خلفت كسرة المناسبة ورد بأن الاصل بقاء ما كان

قاله الدماميني (قوله مبني) رد بأنه لا مقتضى للبناء والاضافة للمبني انما تجوز
البناء اذا توغل المضاف في الابهام قاله يس (قوله لا معرب ولا مبني) وعلى
هذا اذا قلت غلامي حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع اذ ليس الاعراب المحلي
مخصوصا بالمبني هذا هو الظاهر وان توقف فيه البهوتي وسكت عليه البعض

* (اعمال المصدر) *

(قوله بفعله المصدر ألحق في العمل) اعترض بأنه يقتضي ان عمل المصدر
لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لانه أصل الفعل كما صرح بذلك الشارح
وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالالحاق لكون الاصل
في العمل للفعل فهو من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه لا من الحاق
المشبه بالمشبه به مع ان الدماميني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته
للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ) هذه العبارة تقتضي
أن بعض الافعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازما ومصدره
كذلك ومثل له ابن الناظم بحدث وعرض ورده شيخ الاسلام بأنه يقال حدث
لفلان وعرض له كذا فالاولى التمثيل بنحو ظرف وشرف ورد أيضا بأنه
يقال ظرف في اخلاقه وشرف في قومه وتقتضي أيضا أن المتعدي بحرف
الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع أن المتعدي بالاطلاق انما ينصرف الى
المتعدي بنفسه فلا يشمل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر كما صرح به
العصام وغيره وتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه (قوله أن في رفعه النائب
عن الفاعل خلافا) وجه المنع وهو مذهب الاخفش والشلوبين وغيرهما
ما فيه من الالباس لانك اذا قلت مثلا عجبت من ضرب عمرو تبادر الى الذهن
المبني للفاعل وقال أبو حيان يجوز اذا كان فعله ملازما للبناء للمجهول
كزكم لعدم الالباس حينئذ فيجوز أعجبني زكام زيد فالاقوال ثلاثة
حكاها في الهمع زاد الدماميني قولا رابعا عن ابن خروف وهو الجواز اذا لم
يقع لبس نحو أعجبني قراءة في الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء
ويضاف المصدر اليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه في قولهم
عجبت من ايقاع أنيابه بعضها فوق بعض ان التقدير من أن أوقعت انيابه
(قوله بخلاف فاعل الفعل) أي فانه لا يجوز حذفه الا في مسائل مرت في باب

مبني واليه ذهب
الجرجاني وابن الخشاب *
والرابع أنه لا معرب ولا مبني
واليه ذهب ابن جني وكلا
هذين المذهبين بين الضعف
والله أعلم

* (اعمال المصدر) *

(بفعله المصدر ألحق في العمل)
تعديا ولزوما فان كان فعله
المشتق منه لازما فلازم وان
كان متعديا فهو متعد الى ما
يتعدى اليه بنفسه أو بحرف
جر * تنبيه * يخالف المصدر
فعله في امرين * الاول ان في
رفعه النائب عن الفاعل
خلافا ومذهب البصريين
جوازه واليه ذهب في التسهيل
* الثاني ان فاعل المصدر يجوز
حذفه بخلاف فاعل الفعل

واذا حذف لا يتحمل ضميره
خلافا لبعضهم واعلم انه لا فرق
فى اعمال المصدر عمل فعله بين
كونه (مضافا او مجردا او مع أل)
لكن اعمال الاول اكثر نحو
ولولا دفع الله الناس والثانى
اقيس نحو او اطعام فى يوم
ذى مسغبة يتيما وقوله
بضرب بالسيوف رؤس قوم
واعمال الثالث قليل كقوله
ضعيف النكاية اعداءه
وقوله
لقد علمت اولى المغيرة اننى
كررت فلم أنكل عن الضرب
مسمعا * وقوله
فانك والتأبين عروة بعد ما
دعاك وايدينا اليه شوارع
وقد اشار الى ذلك فى النظم
بالترتيب * تنبيه * لا خلاف
فى اعمال المضاف وفى كلام
بعضهم ما يشعر بالخلاف والثانى
اجازه البصريون ومنعه
الكوفيون فان وقع بعده
مرفوع أو منصوب فهو عندهم
بفعل مضمر واما الثالث فأجازه
سيبويه ومن وافقه ومنعه
الكوفيون وبعض البصريين

(ان كان فعل مع ان او ما يحل * محله) أى المصدر انما يعمل فى موضعين الاول ان يكون

الفاعل (قوله واذا حذف الخ) استئناف مسئلة لانه من جملة الفرق الثانى بين المصدر والفعل لان الفعل أيضا اذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لان ضمير الفاعل الذى يتحمله الفعل مستتر لا محذوف (قوله لا يتحمل ضميره) أى فى غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضربا زيدا فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتى (قوله أو مجردا) أى من أل والاضافة (قوله اقيس) أى أوفق بالقياس على الفعل فى العمل لانه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما بعدهما شبههما بالفعل وهو الاضافة وأل اللتان هما من خصائص الاسماء (قوله ذى مسغبة) أى مجاعة (قوله بضرب الخ) تمامه كما فى بعض النسخ * أزلنا هامهن عن المقيل * والهام جمع هامة وهى الرأس فاضافته الى ضمير الرؤس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة الجزء الى الكل وأراد بالمقيل العنق لانها مقيل الرأس أى مستقره (قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة أى ركابها أنكل أى أعجز بتثليث الكاف وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول كذا فى القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل (قوله فانك والتأبين) هو فى نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحتية فنون وفسره البعض تبعا لبعض نسخ شواهد العينى بالمراقبة وعد فى القاموس من معانيه أن تعيب الانسان فى وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة وفى بعض نسخ شواهد العينى رحمه الله بنون بعد الهمزة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر قال البعض وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبر ان فى البيت اللاحق و يروى البيت * فانك والتأبين عروة بعد ما الخ * ويروى وعاك بالواو أى حفظك بدل دعاك وشوارع ممتدة (قوله وقد أشار الى ذلك) أى الى كون الاول أكثر والثانى كثيرا والثالث قليلا لا الى ذلك مع كون الثانى أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير الى الاقيسية (قوله أى المصدر انما يعمل الخ) لا يخفى أن الاول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره فى فى حيز تفسيرها (قوله فى موضعين) أى لا فى غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الامثلة لان المضاف مبين للنوع

بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وقوله * فندلا زريق المال ندل الثعالب * وقوله

يا قابل التوب غفرانا مآثم قد
أسلفتها أنا منها خائف وجل
فزيدا والمال ومآثم نصب
بالمصدر لا بالفعل المحذوف
على الأصح والثاني أن يصح
تقديره بالفعل مع الحرف
المصدري بأن يكون مقدرا بأن
والفعل أو بما والفعل وهو المراد
هنا فيقدر بأن إذا أريد المضي
أو الاستقبال نحو عجبت من
ضربك زيدا أمس أو غدا
والتقدير من أن ضربت زيدا
أمس أو من أن تضرب به غدا
ويقدر بما إذا أريد الحال
نحو عجبت من ضربك زيدا
الآن أي مما تضربه * تنبيهات
* الأول ذكر في التسهيل من
هذين الحرفين أن المخففة نحو
علمت ضربك زيدا إذ التقدير
علمت أن قد ضربت زيدا
فأن مخففة لأنها واقعة بعد
علم والموضع غير صالح للمصدرية
* الثاني ظاهر قوله إن كان أن
ذلك شرط لازم وقد جعله
في التسهيل غالبا وقال في
شرحه وليس تقديره بأحد
الثلاثة شرطا في عمله ولكن
الغالب أن يكون كذلك ومن
وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب

فيه نحو ضربت زيدا ضرب عمرو بكرا (قوله بدلا من اللفظ بفعله) اختلف
فيه فقيل لا ينقاس عمله وقيل ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط
وقيل والإنشاء نحو حمدا الله والوعد نحو * قالت نعم وبلوغا بغية ومنى والتوبيخ
نحو * وفاقا بني الأهواء والغي والهوى (قوله وجل) أي خائف فهو توكيد لما
قبله (قوله نصب بالمصدر) واختلف في ناصب المصدر ففي الإيضاح أنه مفعول
به عند سيبويه أي الزم ضربا وغيره يراه منصوبا بأضرب اهـ دماميني ومنه
يعلم أن كون هذا المصدر بدلا من اللفظ بفعله إنما يظهر على مذهب غير
سيبويه (قوله ويقدر بما الخ) إنما خص تقديرها بإرادة الحال مع صحة
تقديرها عند إرادة المضي والاستقبال أيضا إيثارا للأدل على المضي مع
الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لأنها مع الماضي للمضي ومع
المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقا كما أفاده
شارح الجامع فاندفع اعتراض الدماميني وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم
أن ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من
الثلاثة (قوله أن المخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذي دعاه
في التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقدير ما سائغ
بعد أفعال العلم (قوله نحو علمت ضربك زيدا) إما أن تكون علمت في المثال
بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد وإما أن تكون المتعدية إلى مفعولين
فيكون الثاني محذوفا تقديره حاصلا مثلا أو يقال المصدر المقدر بأن المخففة
يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر (قوله والموضع غير صالح للمصدرية)
أي لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه اهـ سم (قوله وقد جعله
في التسهيل غالبا) عبارته فيه والغالب إن لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل
تقديره بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها اهـ (قوله وليس تقديره
الخ) أي بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضربي زيدا قائما وإن
إكرامك زيدا أحسن وكان تعظيمك زيدا حسنا ولا إعراض عن أحد إلا
أن يقال التقدير سائغ في الأصل وإن امتنع لعارض وقوعه في هذه المواضع
التي التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدري والفعل لأنهم كما قاله
الدماميني لا يقولون أن أضرب زيدا قائما ولا يوقعون أن وصلتها بعد إن

سمع أذنى أخاك يقول ذلك

* الثالث لاعمال المصدر شروط ذكرها فى غير هذا الكتاب أحدها أن يكون مظهرا فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين وأجاز ابن جنى فى الخصائص والرمانى اعماله فى المجرور وقياسه فى الظرف ثانيها أن يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل ثالثها أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل وأما قوله

يحايى به الجلد الذى هو حازم
بضربة كفيه الملا نفس راكب

فشاذ رابعها أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبنى ضربك المبرح زيدا لان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول

الا مفصولة بالخبر ونحوه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى ومثل ان كان ولا يوقع بين الحرف المصدرى وصلته بدلا غير المكررة أو يقال اللفظ الذى يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدمامينى وشارح الجامع (قوله سمع أذنى أخاك يقول ذلك) حال كالحال فى ضربى العبد مسيئا والتقدير سمع أذنى أخاك حاصل اذ كان أو اذا كان فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الاخ وان زعمه البعض وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن المخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شئ ولم يوجد وانما لم يكن مقدرا بأن المصدرية لان المراد الاخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وان تقتضى أنه سيحصل لانها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض وفيه نظر اذ تقدير أن والماضى لا يقتضى ان السمع سيحصل فتدبر (قوله فلو أضمر لم يعمل) لضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الاصح مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح وتوقف البهوتى هل هذا الخلاف فى ضمير اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيدا عالم وهو بكرا جاهل أو يعمل اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا وقول الدمامينى لم أر أحدا حكى اجازة اعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال الثانى ويضعف الاول ويقوى الثالث (قوله فلو صغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التى هى أصل الفعل وقيل يعمل مصغرا ويوافقه رويدا زيدا (قوله غير محدود) أى دال على المرة (قوله فلو حد بالتاء) أى تاء الوحدة لم يعمل لان صيغته حينئذ ليست الصيغة التى هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبى لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدودا (قوله يحايى) أى يحيى به أى بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب والشاهد فى نصبه نفس بضربة ونفس مفعول يحايى يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا (قوله أن يكون غير منعوت الخ) أى لان النعت من خصائص الاسماء المبعدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل (قوله قبل تمام عمله) أى بذكر سائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) انما قال بمنزلة نظرا

فلا يفصل بينهما فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر فلو نعت بعد تمامه لم يمنع والاولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لان حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك * خامسها أن يكون مفردا. وأما قوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم
أبا قدامة الا المجد والفنعا

فشاذ وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لانه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالا أو مستقبلا لانهما مدلولا المضارع (ولاسم مصدر عمل) واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله كذا عرفه في التسهيل فخرج نحو قتال فانه خلا من ألف قاتل لفظا لا تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل قيتالا وضارب ضيرابا لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ونحو عدة فانه خلا من واو وعد لفظا وتقديرا ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر بخلاف الوضوء والكلام من قولك توضأ وضوأ وتكلم كلاما فانهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظا وتقديرا من

الى حال التصريح بالمصدر لان المعمول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الاولى ان يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا يفصل بينهما) أي بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالاولى الاجنبي ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمولا لرجع للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله أن يكون مفردا) أي لان تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الاصلية التي هي أصل الفعل وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبني زيدا ضرب عمرو نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله اذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا أو كان المعمول ظرفا وهو الراجح وبقي منها أيضا ذكره فلا يعمل محذوفا على الاصح كما في الهمع وغيره (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة والفنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء (قوله ولاسم مصدر عمل) أي مضافا أو مجردا أو مع أل كما أفاده سم (قوله في الدلالة على معناه) أي معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والكحل بضم أولهما فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذي يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصرح به بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلوه (قوله ما في فعله) أي من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحو عدة الخ) أي ونحو تعليما وتسليما فان التاء عوض عن احدى اللامين وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرا وقد يكون أولا (قوله لخلوهما لفظا وتقديرا) أي من غير عوض كما يفهم مما قدمه (قوله من

بعض ما في فعلهما وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضؤا وبزيادة نحو أعلم إعلاما ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقا وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله

أظلوم إن مصابكم رجلا ... أهدى السلام تحية ظلم

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فإنها مصدر وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف منعه البصريون وأجازه الكوفيون والبغداديون ومنه قوله

أكفرا بعد رد الموت عني ... وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله * بعشرتك الكرام تعد منهم * وقوله

قالوا كلامك هندا وهي مصغية ... يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وقوله

لأن ثواب الله كل موحد ... جنانا من الفردوس فيها يخلد

وقول عائشة رضي الله عنها من قبلة الرجل زوجته الوضوء * تنبيه * إعمال اسم المصدر

بعض ما في فعلهما) أي وهو التاء وأحد حرفي التضعيف والمدة فيهما ليست عوضا مما علت (قوله بمساواة الخ) فإن نقص عن فعله فإن عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر وإلا فاسم مصدر كما علم (قوله علم) قال في الهمع اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياع ولا يوصف (قوله نحو يسار وفجار وبرة) الاول علم لليسر مقابل العسر والثاني علم للفجور والثالث علم للبر واعترض البعض جعل الاخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو اعتراض متجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر أما إذا كان فعلهما افجر وأبر أي صير ذا فجور وذا بر فلا (قوله وهذا لا يعمل اتفاقا) أي وإن كان ظاهر إطلاق المتن عمله إلا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك ويشكل عليه أن مصابكم رجلا لأن ما بعدها لا يقدر بالحرف المصدري والفعل ويجاب بما تقدم من أنه يكفي التساوي في الاصل وإن عرض منعه بوقوع المصدر اسم إن وأن اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزمه صحة النطق به كما مر بيانه (قوله وذي ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتي في كلامه أيضا في آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا ما يقتضيه التعريف السابق (قوله والمحمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصرح وسيأتي في آخر أبنية المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس (قوله أظلوم) الهمزة للنداء مصابكم مصدر ميمي بمعنى إصابتكم مضاف إلى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت له وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر إن (قوله وغير هذين) أي العلم وذي الميم المزيدة لغير مفاعلة (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل إذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراد له فتدبر (قوله المائة الرتاعا) بكسر الراء أي الراتعة من الإبل (قوله جنانا) مفعول

قليل وقال الصيمرى اعماله شاذ وقد أشار الناظم الى قلته بتنكير عمل

(و بعد جره الذى أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله)

اعلم ان للمصدر المضاف خمسة أحوال * الاول أن يضاف الى فاعله ثم يأتى مفعوله نحو ولولا دفع الله الناس * الثانى عكسه نحو أعجبنى شرب العسل زيد ومنه قوله قرع القواقيز أفواه الاباريق وقوله * نفى الدراهيم تنقاد الصياريف * وليس مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم ففى الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا أى وان يحج البيت المستطيع لكنه قليل * الثالث أن يضاف الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو

ثان الثواب (قوله قليل) أى وان كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة (قوله كمل بنصب أو برفع عمله) أى ان أردت التكميل كما سيذكره الشارح والامر للاباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب فى باب ظن اذا لم يدل عليه دليل اه و راستثنا ئه بقرينة قول المصنف فى باب ظن

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

فائدة فى ما أطال به هنا وأو مانعة خلو فتجوز الجمع فتدخل صورة اضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معا (قوله خمسة أحوال) هذه الاحوال التى ذكرها ظاهرة فى مصدر المتعدى لواحد أما مصدر المتعدى لاثنين أو ثلاثة فتجوز اضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه وأما مصدرا للازم فتجوز اضافته لفاعله والظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة (قوله قرع القواقيز الخ) صدره * أفنى تلادى وما جمعت من نشب * التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو والتليد كأمير المال القديم وضده الطارف والطريف والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار والقواقيز بقافين وزاى معجمة جمع قاقوزة وهى القدح التى يشرب فيها الخمر وأفواه بالرفع فاعل قرع (قوله نفى الدراهيم الخ) صدره * تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة * الضمير للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر وذلك منتصف النهار ونفى مفعول مطلق والدراهيم جمع درهام لغة فى الدرهم فالياء ليست للاشباع بل هى منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصياريف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفى (قوله ففى الحديث الخ) عدل عن الاستدلال بآية ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أى من استطاع منهم وان أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو المبتدا وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعليه أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لان المعنى حينئذ ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف

مستطيع عن الحج مع ان حج كل مستطيع ليس على غيره فسه قطعا وأجيب عنه بأن المصادمين على كون أل في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكرى لان حج مبتدأ ورتبة المسند امع متعلقاته التقديم فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين من المعنى والدماميني عليه (قوله وما كان استغفار ابراهيم) أي ربه (قوله ربنا وتقبل دعائي) أي اياك (قوله مرفوع و بنصب) أي مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما (قوله لما عرفت) أي من بيان الاحوال الخمسة اذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل قال الدماميني لما صورة يلزم مع عدم ذكر المرفوع بالمصدر وهي ما اذا كان اسما الكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لان عدم ذكره يفضي الى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كالوقلت يعجبني كون قائم بحذف المرفوع انتهى (قوله وجر ما يتبع ما جر) أي جر تابع المجرور الذي هو ما أضيف اليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما في التسهيل قال الدماميني كما في أعجبني اكرام المثور زيد فان جر التابع يؤدي الى العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض وهو ممنوع اه ولا يخفى انه انما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الخافض (قوله فحسن) أي فهو يعني ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو مرأيه حسن أو نحو ذلك (قوله حتى تهجر الخ) حتى غائية وتهجر سار في الهاجرة وضميره للحمار الوحشي والرواح ما بين الزوال والليل بها حدها أي آثارها في طلب الماء والضمير لاتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشي وطلب المعقب مفعول مطلق لراح مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب في الامر اذا طلبه مجدا وحقه مفعول المصدر والمظلوم المرفوع نعت للمعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لات في بيت قبله والثغرة بضم المثلثة وسكون العين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية لسالك وبالجر على اضافة السالك واليقظان نعت سببي للثغرة ففيه أيضا الوجهان ومشى الهلوك مفعول مطلق لمحذوف أي يمشي مشي الهلوك كما قاله العيني وتبعه البعض ولك أن تجعل عامله السالك على حد قعدت جلوسا والهلوك بفتح الهاء وضم اللام

الخامس أن يضاف الى ظرف فيرفع و ينصب كلمتون نحو اعجبني انتظار يوم الجمعة زيد عمرا * تنبيه * قوله بكل ينصب الى آخره يعني ان أردت لما عرفت من أنه غير لازم (وجر ما يتبع ما جر) مراعاة للفظه وهو الاحسن (ومن راعى في الاتباع المحل فحسن) فالمضاف اليه المصدر ان كان فاعلا فمحله رفع وان كان مفعولا فمحله نصب ان قدر بأن وفعل الفاعل ورفع ان قدر بأن وفعل المفعول فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر وان شئت قلت الظريف بالرفع ومنه قوله

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فرفع المظلوم على الاتباع لمحل المعقب وقوله * السالك الثغرة اليقظان سالكها * مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل * الفضل اللابسة ثوب الخلوة وهو نعت للهلوك على الموضع لانه فاعل المشي وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم بالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله

آخره كأف المرأة الفاجرة وجملة عليها الخيعل حال والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له وقيل قميص قصير والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على ما في الشرح نعت لاهلوك على محله وفي شرح الهذليات أنه الخيعل ليس تحته ازار قال العيني وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد (قوله قد كنت داينت بها الخ) الضمير للقينة أي أخذتها في دين لي على حسان والليان بفتح اللام أكثر من كسرها المطل (قوله انه لا يجوز الاتباع على المحل) أي اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعا أو نصبا الا اذا كان محلى بأل أو منونا أو مضافا الى غير تلك الكلمة وغيرهم تبعوه ما قاله الشمنى (قوله فأجاز في العطف والبدل الخ) لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام اعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما (قوله والتأويل) أي بجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب مفعولا لمحذوف خلاف الظاهر لان الاصل عدم الحذف (قوله المقدر بالحرف المصدري والفعل) سيأتي مقابله في قوله آخر الباب اما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضى أنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشئ حكمه حكم ما قدر به اه ومما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقا بمحذوف حال من المصدر (قوله بأجنبي) هو ما ليس متعلقا بالمصدر لا متمما له كالمبتدا والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الاجنبي ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربي حسن زيدا في الدار ويجوز ضربي زيدا في الدار حسن وكغير الاجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم اجروها مجرى غير الاجنبي (قوله نظير ما في نحو الخ) أي نظير التقدير الكائن في نحو الخ اذ التقدير كانوا زاهدين فيه (قوله انه) أي الخالق المفهوم من خلق اذ من المعلوم أن لا خالق

الخبز واللحم * تنبيه * ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة الى أنه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر * خاتمة * قد تقدمت الاشارة الى ان المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل مع معموله كالموصول مع صلته فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شئ من الصلة على الموصول ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته وأنه ان ورد ما يوهم ذلك أول فمما يوهم التقدم قوله * وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان * فليست اللام من قوله للذلة متعلقة باذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور والتقدير وبعض الحلم عند الجهل اذعان للذلة اذعان وهذا التقدير نظير ما في نحو وكانوا فيه من الزاهدين ومما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعالى انه

سواه (قوله على رجعه) فى الهاء وجهان أحدهما أنه ضمير الانسان أى على بعثه بعد موته والثانى أنه ضمير الماء أى رجع المنى فى الاحليل أو الصلب انه شيخنا (قوله الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله) اجاب بعضهم كابن الحاجب بأن الفصل مغتفر اذا كان المعمول ظرفا كالآية لاتساعهم فيه (قوله والاخبار عن موصول الخ) المراد الاخبار معنى لا لفظا فان المعنى ان رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول أى عن متضمن موصول وهو المصدر لانه فى تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أى بالظرف (قوله رجعه) بفتح الباء المناسبة المصدر من رجع المتعدى كما فى قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم (قوله لفساد الاعراب) علة لقوله فليست الخ والمراد بالمحذور من المذكورين الفصل بالاجنبى والاخبار عن الموصول قبل تمام صلته (قوله فى تحمل الضمير) أى على القول بأن العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بأن العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير فى المصدر (قوله وجواز الخ) اعلم انه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه فى المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملا أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فيمتنع التقديم قال الدمامينى لان ضربا حينئذ بمعنى أن تضرب

(اعمال اسم الفاعل)

(قوله فى العمل) أى عمل المتعدى ان كان فعله متعديا وعمل اللازم ان كان فعله لازما وانما قال فى العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل فى جواز اضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفى أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبرا عن مثنى أو وصفا له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو هذان ضارب زيد ومكرمه وجاء رجلان ضارب زيدا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل كما مر بيانه فى باب حروف الجر (قوله على فاعل) أى

على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فليس يوم منصوبا برجعه كما زعم الزمخشرى والالزم الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله والاخبار عن موصول قبل تمام صلته والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه يوم تبلى السرائر ومنه أيضا قوله المن للذم داع بالعطاء فلا تمنن فتلفى بلا حمد ولا مال فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمن ليكون التقدير المن بالعطاء داع للذم وان كان المعنى عليه لفساد الاعراب لانه يستلزم المحذور من المذكورين فالخلاص من ذلك تعلق الباء بمحذوف كأنه قيل المن للذم داع المن بالعطاء فالمن الثانى بدل من المن الاول فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلا عليه أما المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله فالاصح أنه مساو لاسم الفاعل فى تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه لانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته والله أعلم

(اعمال اسم الفاعل) (كفعله اسم فاعل فى العمل) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل . فاعل

جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي كذا عرفه في التسهيل فالصفة جنس والدالة على فاعل لاخراج اسم المفعول وما بمعناه وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من افعالها لاخراج الجارية على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وفي التذكير والتأنيث لاخراج نحو أهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير ولمعناه أو معنى الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم (ان كان عن مضيه بمعزل) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع وهو كذلك (وولي) ما يقربه من الفعلية بأن ولي (استفهاما) ملفوظا به نحو أضارب زيد عمرا وقوله

أمنجزانتم وعدا وثقت به

أو مقدرا نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه (أو حرف ندا) نحو يا طالعا جبلا

فاعل حدث ذلك الصفة (قوله جارية) أي في مطابق الحركات والسكنات ولو بحسب الاصل كما في يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أي في حالتيهما (قوله لمعناه) أي مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجددي كما تقدم في باب الاضافة (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب الامير أي مضروبه والحكم على هذا بالخروج الذي هو فرع عن الدخول لانه صفة تأويلا فيكون داخلا في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أي مضحوك عليه فان فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أي ضاحك على غيره وكذا همزة ولمزة قال الكرماني في شرحه على البخاري وهذه قاعدة كلية (قوله وغير الجارية) أي على شئ من الافعال (قوله نحو كريم) أي ونحو ضراب وضروب ومضراب (قوله الا في التذكير) أي لان مؤنثه هيفاء (قوله لاخراج نحو ضامر الكشح الخ) أي لان الصفة المشبهة للاستمرار الدوامي (قوله من الصفة المشبهة) أي الجارية على المضارع في الحركات والسكنات والا ففرح وكريم وأهيف أيضا صفات مشبهة ولا تنافي بين ما هنا من اخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لان ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سيأتي باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا (قوله ان كان عن مضيه) أي مضي حدثه بمعزل أي في مكان معزل أي ابعاد والمكان هنا مجازي بمعنى التركيب وعن مضيه متعلق بمعزل لانه وان كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لانه يكتفي بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك رأيت مدخلك الى الدار فبطل منع البعض تبعا (ليس) صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه (قوله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ما اذا كان بمعنى الاستمرار التجددي كما تقدم وكلام الناظم شامل له (قوله وهو) أي المضارع كذلك أي بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله نحو مهين) أي امهين بدليل أم وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر ونصها استفهاما نحو أضارب زيد عمرا وقوله * أمنجز أنتم وعدا وثقت به * أو حرف نداء اه وهذا أولى لسلامته

من التكرار مع التنبيه الآتي قبيل قول المصنف وان يكن صلة أل الخ (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أي من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وأجيب بأن المصنف لم يدع أنه مسوغ بل أن الوصف اذا ولي حرف النداء عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما صرح بذلك حينئذ مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل اذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله أو نفيا) أي أداة نفي ولو تأويلا نحو انما قائم الزيدان أي ما قائم الا الزيدان سم (قوله ومنه الحال) أي لانه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاعم (قوله بأن كان بمعنى الماضي) فلا تقول أنا ضارب زيدا أمس اذ لا يقال أنا أضرب زيدا أمس حتى قال بعضهم لا شيء على من قال أنا قاتل زيدا أمس لانه لا ينصب ماضيا اه فارضي ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل ماضيا في نحو كان زيد آكلا طعامك لان الاصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن اياز اه وقوله قصد حكاية التركيب السابق أي قد دخلت كان بعد العمل (قوله على حكاية الحال) وحكاية الحال الماضية طريقتان * الاولى وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعا في زمن التكلم * الثانية وهي طريقة الاندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا وفي كلامهم ما يؤيده (تنبيه) في النكت ان دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستمر ودائم (قوله بدليل ما قبله) وبدليل أن الواو في وكلبهم حالية اذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك (قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس) أي لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فان تخلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى عدم العمل اذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ اسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعني قوله أو لم يعتمد على شيء مما سبق وبما قررناه

والصواب أن النداء ليس من ذلك والمسوغ له هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلا طالعا جبلا (أو نفيا) نحو ما ضارب زيد عمرا (أو صفة) أما المذكور نحو مررت برجل قائد بعيرا ومنه الحال نحو جاء زيد راكبا فرسا أو محذوف وسيأتي (أو مسندا) لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو زيد مكرم عمرا وان زيدا مكرم عمرا فان تخلف شرط من هذين لم يعمل بأن كان بمعنى الماضي خلافا للكسائي ولا حجة له في وكلبهم باسط ذراعيه فانه على حكاية الحال والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافا للكوفيين والاخفش فلا يجوز ضارب زيدا أمس * تنبيهان * الاول

على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الاولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اه لانه مبنى على أن قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس تفريع على قوله أو لم يعتمد على شئ وقد علمت ان الامر ليس كذلك فتفطن وعبارة الهمع ضارب زيدا عندنا (قوله هذا الخلاف) أى الذى بين الجمهور والكسائى (قوله دون أل) حال من الماضى أما الماضى المقرون بأل فلا خلاف فى عمله كما سيأتى فى كلام الناظم (قوله الى انه يرفعه) قال السيوطى وهو الاصح لكن بشرط اعتماده على نفى او استفهام أو موصوف او مسند اليه وحينئذ فشرط عمل الرفع فى الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع وقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب يعنى به اشتراطهم مجموع الامرين والا فالاعتماد شرط عند الجمهور للعمل فى المرفوع أيضا كذا قال الدمامينى والشمنى (قوله وأما المضمر) أى البارز واما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما فى التصريح (قوله المجرد) أى من أل أما المقرون بها فليس ماذكر شرطا فيه (قوله ولا موصوفا) أى لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدمامينى وسيذكر الشارح قولين آخرين والصحيح كما فى المغنى التفصيل (قوله خلافا للكسائى فيهما) محل الخلاف انما هو فى عمله فى المفعول به كما أفاده الدمامينى فلا يصح استدلال المخالف بقوله كميت عصيرها لانه ليس من عمله فى المفعول به مع ان فى كون كميت اسم فاعل مصغرا نظرا ظاهرا فاعرفه ونسب فى الهمع اعمال المصغر الى الكوفيين الا الفراء وعبارته وقال الكوفيون الا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه الفعل فى المعنى لا الصورة قال ابن مالك فى التحفة وهو قوى بدليل اعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى لا الصورة وقاسه النحاس على التكسير اه (قوله لانهما يختصان بالاسم) عورض بأن التثنية والجمع من خصائص الاسماء مع أنهما لا يمنعان العمل وما أجيب به من انهما انما أبعدا استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والنعت تحكم محض (قوله يكتفى برائحة الفعل) أى بما فيه معنى الفعل فى الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضى فيه (قوله ترقرق فى الايدى الخ) صدره

هذا الخلاف فى عمل الماضى دون أل بالنسبة الى المفعول به وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم الى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوبين وذهب قوم الى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد * الثانى من شروط اعمال اسم الفاعل المجرد أيضا أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائى فيهما لانهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له فى قول بعضهم أظننى مرتحلا وسويرا فرسخا لان فرسخا ظرف يكتفى برائحة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كما فى قوله * ترقرق فى الايدى كميت عصيرها * حيث رفع عصيرها بكميت ولا حجة له أيضا على اعمال الموصوف فى قوله

فـالمعرراح فى الزجاج مدامة * الراح والمدامة من اسماء الخمر وجملة
زقرق أى تتلالأ فى الأيدى صفة مدامة وكيت بالجر صفة راح وروى بالرفع
كما ذكره شيخنا ولا شاهد فى البيت عليه لان كيت حينئذ خبر مقدم وعصير ما
مبتدأ مؤخر والكميت الذى يخالط حمرته سواد قاله العينى مع زيادة ويلزم
على جعله كيت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقته
بين الصفتين تحكم وزقرق بفتح التاء مضارع زقرق الشئ أى تلألأ ولمع
حذف منه احدى التاءين هذا هو المراد لما فى كتب اللغة وفى الاستشهاد
مامر (قوله اذا ما قد الخ) فاقد فاعل لمحذوف يفسره المذكور أى اذا
رجعت فاقد أى امرأة فاقد خطباء بالمد أى بينة الخطب أى الكرب فرخين
أى ولدين مفعول لفاقد فصل بينهما بالنعت ورجعت من الترجيع وهو أن
يقال عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون والخليط المخالط والمزايل المباين
(قوله اذ فرخين) علة للنفى فى قوله ولا حجة (قوله لان فاقد ليس جاريا على فعله
فى التأنيث) علة لمحذوف تقديره لا بما قد لا به الخ قال شيخنا فى شرح الجامع
لعلوى فى باب الصفة المشبهة ان المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد
والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريا
على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة فى عدة الحروف
والسكنات والحركات والا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومرضع وحائض لكونها
على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم الى ان الصفة
المشبهة لا تكون الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقول الشارح
فى التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اه فعلم ما فى كلام البعض وقوله
فلا يعمل اشارة الى نتيجة القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا فاقد
ليس جاريا على فعله فى التأنيث وما ليس جاريا على فعله فى التأنيث لا يعمل
ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار اليه دليل على عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ
كان عليه ان يجعله نظيرا بأن يقول كما لا يقال الخ لا استدلالا على عدم عمل فاقد
بما أشار اليه من القياس المنطقى لما بينا فعلم ما فى كلام البعض وقوله لانه بمعنى
النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله فى التأنيث وهو غير
متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال الخ أى لان مرضعا بمعنى النسب أى

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت
ذكرت سليمى فى الخليط المزايل
اذ فرخين نصب بفعل مضمر
يفسره فاقد والتقدير فقدت
فرخين لان فاقد ليس جاريا
على فعله فى التأنيث فلا يعمل
اذ لا يقال هذه امرأة مرضع
ولدها لانه بمعنى النسب قال
فى شرح التسهيل ووافق بعض
أصحابنا الكسائى فى اعمال
الموصوف

ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أى ذات فقد وذات حيض وذات طفل وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله فى التأنيث عدم موافقته اياه فى لحوق تاء التأنيث لانه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ما قاله الشاطبى وعلله بأنه ليس على معنى الفعل العلاجى فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنث بالتاء وليس بعلاجى كناقة وجميلة ثم يظهر أن فاقدا ومرضعا يستعملان أيضا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والارضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان فتأمل ولا يخفى ان الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذى أراده الشارح فى تعريف اسم الفاعل الذى هو الموافقة فى الحركات والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أى قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدا عاقل ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر فى المصدر وشمل الاطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معا نحو هذا لزيد ضارب أى ضارب والذى فى الهمع أن المخالف فى منعه الكسائى وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الاصحاب ويمكن ان يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أى بقرينة مقالية أو حالية (قوله أى كوعل ناطح) بقرينة تمام البيت أعنى * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل * وهو ككتف وذهب التيس الجبلى (قوله اعماله قد ارتضى) أى من غير اشتراط اعتماد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطى فى ألفيته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بأل) أى لا تقييد كونه ماضيا كما يفيده ما بعده فالاقوال الاربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافا للمازنى ومن وافقه) أى حيث خصوا النصب بالماضى أخذا بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذى فعل كذا وأجيب بأن عدم تعرض سيبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجردا فيعمل مع أل بالاولى (قوله خلافا للاخفش) أى حيث ذهب الى ما ذكر قال الدمامينى واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أو مع اعتقاد انها موصول

قبل الصفة دون صفته يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائى وباقى الكوفيين اجازته مطلقا

(وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذى وصف) مع المنعوت الملفوظ به نحو مختلف ألوانه أى صنف مختلف ألوانه وقوله * كناطح صخرة يوما ليوهنها * أى كوعل ناطح ومنه يا طالعا جبلا أى يا رجلا طالعا جبلا * تنبيه * الاستفهام المقدر أيضا كالملفوظ نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أى أمهين

(وان يكن) اسم الفاعل (صلة أل ففى المضى * وغيره اعماله قد ارتضى) قال فى شرح الكافية بلا خلاف وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصا بالمضى خلافا للمازنى ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر

فالنصب على المفعولية (قوله فى كثرة) أى فى التنصيص على كثرة المعنى
كمًّا أو كيفًا كما لو وجدتا بأن أصل فاعل محتمل للقلة والكثرة (قوله عن فاعل)
متعلق ببديل (قوله أى كثيرا ما حول الخ) أخذ الكثرة من قوله بديل
لانه صيغة مبالغة كما قاله المرادى وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله فى
كثرة ذا وفعيل. وفى كلامه اشارة الى أن الابدال بمعنى التحويل وأن فى
بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها
لاتستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا مائت زيد اعلاف تمال
الناس وعطف التكثير على المبالغة تفسيرى فيه المراد بالمبالغة هنا وأما
سبب المبالغة البيانية (قوله فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الامثلة
الخمسة تعمل قياسا وهو الاصح اه شاطبى وفى التصريح اعمال أمثلة
المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم فى ذلك السماع والحمل على أصلها وهو
اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون اعمال
شىء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على
تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب
اه وقوله ولمعناه أى لافادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من
عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا فى الهمع والظاهر هل
هى مستوية فى المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال
مثلا أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلا لم أر فى ذلك نقلا وقد يؤخذ
من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول
وفعيل وأبلغيتهما على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أى فى اسم
الفاعل (قوله أخا الحرب) كناية عن ملازمته الحرب والى بمعنى اللام وأراد
جلالها أدروعها والاضافة لادنى ملابسة (قوله بوائكها) جمع بائكة وهى
الناقة السمينة (قوله بنصل السيف) أى شفرته سوق سمانها الضمير للابل
والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لاضعاف قوة الابل ثم ينحرونها
(قوله عشية) منصوب على الظرفية مضاف الى الجملة بعده وبدومة متعلقة
لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة
الجندل تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة

حلا تقوم على أن أولئك
ارمى شعر يدلك واخامل
او هذا الذى اشهر وراءه
يعمل مطلقا وتوعه موهما
يجب تأويله بالفعل فعال
اومفعال اوفعول *
فى كثرة عن فاعل بديل) أى
كثيرا ما حول اسم الفاعل
الى هذه الامثلة لقصد المبالغة
والتكثير (وهو ما) كان
(له من عمل) قبل التحويل
بالشروط المذكورة كقوله
أخا الحرب لباسا اليها جلالها
وحكى سيبويه أما العسل فأنا
شراب وكقول بعض العرب
انه لمنحار بوائكها حكاه
أيضا سيبويه وكقوله ضروب
بنصل السيف سوق سمانها
وكقوله
عشية سعدى لو تراءت لراهب
بدومة تجر دونه وحجيج
قلى دينه واهتاج للشوق انها
على الشوق اخوان العزاء
هيوج

صفة ثانية لراهب والذى فى شواهد العينى عنده بدل دونه وحجيج جمع حاج قلى
أى أبغض جواب الشرط واهتاج أى ثار ونصب اخوان العزاء أى الصبر
على المفعولية اهيوج قاله العينى وما ذكره من أن تجرا وحجيجا جمعا تاجر وحاج
وان تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لان الصحيح
أن فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجمع وهيوج مبالغة هائج من هاج المتعدى
يقال هاج الشئ وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله فى المصباح (قوله وفى فعيل قل
ذا) أى الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه فى فعيل وفعل المحولين
لا فى نحو خبير وبصير ونحو فرح وأشر مما وضع فى أول الامر على فعيل
وفعل ولم يكن محولا عن شئ فانه من الصفة المشبهة * تنبيه * فى الفارضى
ما نصه زاد ابن خروف اعمال فعيل كزيد شريب الخمر بالنصب وأجازه
أيضا ابن ولاد حكاه أبو حيان وشريب من المبالغة سماعا ومثله كبار وعجاب
بمعنى عجيب وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التى هى على صيغة المبالغة
مجاز لان المبالغة تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله
تعالى منزهة عن ذلك وفى الكشاف المبالغة فى التواب على كثرة من يتوب
عليه والجمهور أن الرحمن أبلغ من الرحيم قال السهيلى لانه على صيغة
التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وابن الانبارى
ان الرحيم أبلغ لانه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب الى أنهما سواء
اه بحروفه وقد اشبعنا الكلام على الرحمن الرحيم فى رسالة البسملة الكبرى
(قوله امامهما) أى واحدة منهما (قوله وآمن ماليس منجيه) لعل المعنى
وآمن امنا ليس منجيه من الاقدار بل موقعه فى مصائبها كما هو شأن المفرط
(قوله والقدح فيه من وضع الحاسدين) قال العينى زعم ابو يحيى اللاحقى
أن سيبويه سأله هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين قال فوضعت
له هذا البيت ونسبته الى العرب واثبته سيبويه فى كتابه اه (قوله أو مسحل)
بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشى
شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم أى منقبض مجتمع والمراد به
هنا ملازم عضادة قال فى المصباح العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب
اه والمراد بها هنا الجانب سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة

(وفى فعيل قل ذا وفعل)
كقوله
فتاتان أما منهما فشبيهة
هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا
وكقوله * أتانى أنهم مزقون
عرضى * وقوله
حذر أمورا لا تضير وآمن
ماليس منجيه من الاقدار
أنشده سيبويه والقدح فيه
من وضع الحاسدين * ومما
استدل به سيبويه أيضا على
اعمال فعل قول لبيد
أو مسحل شنج عضادة سمحج
بسراته ندب لها وكلوم
* تنبيه * أفهم قوله عن فاعل
بديل أن هذه الامثلة

مشتق من غير الثلاثي وقد
كذلك الامام وقال في التسهيل
وربما بنى فعال ومفعال
وفعيل وفعول من أفعل نحو
الى قولهم دراك وسار من
أدرك وأسأر اذا أبقى في
الكأس بقية ومعطاء ومهوان
من أعطى وأهان وسميع
ونذير من أسمع وأنذر وزهوق
من أزهق اه (وما سوى
المفرد) وهو المثنى والمجموع
(مثله جعل) أي جعل مثل
المفرد (في الحكم والشروط
حيثما عمل) فمن اعمال المثنى
قوله

والشاتمي عرضي ولم اشتمهما
والناذرين اذا لم القهما دمي

ومن اعمال المجموع قوله

ثم زادوا أنهم في قومهم
غفر ذنبهم غير فخر

وقوله

أوالفا مكة من ورق الحمى

وقوله

ممن حملن به وهن عواقد
حبك النطاق فشب غير مهبل

ومنه والذاكرين الله كثيرا
والذاكرات وقوله هن كاشفات
ضره (وانصب بذي الاعمال

مه وجمعه خمر اي آثار ظهورها ظهور لا يقال للذكر بعد أنه بفتح السين
المهملة اي ظهوره ندب بفتحتين يكون اسم جمع لندبة وهي كما في القاموس اثر
الجرح الباقي على الجلد قال والجمع ندب وانداب وندوب اه وكلوم جمع كلم
وهو الجرح (قوله لا تبنى من غير الثلاثي) لان اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون
على فاعل بل (قوله الامداد) مستثنية في اسب السائل لانه من اشبه (قوله
وهو المثنى والمجموع) اي من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد
واعمالهما يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لانه اقرب الى الفعل من المصدر
لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فانه لا يدل على الزمان الا ضمنا
كذا قيل وفيه نظر ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان ايضا التزامية كما
مر حيث قالوا في تعريفهم مطلق الاسم بانه كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن
بزمان وامادوا بهم اسم الفاعل حقيقة في الحال بمعناه كما حققه السيد
الصفوي أنه حقيقة في المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال (قوله
والشاتمي عرضي الخ) أراد بهما حصينا ومرة ابني ضمضم كانا يشتمانه
وينذران على أنفسهما قتله اذا لقياه يقولان ذلك في الخلاء فاذا لقياه أمسكا
عن ذلك هيبة له وشتم من باب ضرب ونصر ودمي مفعول الناذرين على تقدير
مضاف أي سفك دمي (قوله غفر) بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور وفخر
بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور أي غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم
جمع فجور أي غير كاذبين والاضافة في ذنبهم لادنى ملابسة (قوله من ورق
الحمى) الورق جمع ورقاء وهي التي يضرب بياض لونها الى سواد والحمى بفتح
الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة ثم قلبت الالف ياء والفتحة
كسرة للروي وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أي هو ممن حملت به النساء
المعلومة من السياق وان لم يتقدم ذكرهن وضمن حمل معنى علق فعداه بالباء
ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها وحبك النطاق طرائقه جمع
حبال جمع حبيكة والنطاق كما في المصباح شبه ازار تلبسه المرأة وقيل ثوب
تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الاعلى على الاسفل والمهبل بتشديد
الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم اذا كثر عليه يعني ان الممدوح
حملت به أمه وهي غير مستعدة للوطء بل مكرهة عليه والعرب تزعم أن المرأة

اذا وطئت مكرهة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم اذا أردت أن تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيبا فأغضبها عند الجماع وكأن السر فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كال الحظ لابيه فيكون للولد تمام الرجولية اهـ دمامينى مع بعض زيادة من العينى (فائدة) يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب الا ان جر بمضاف أو حرف غير زائد فيمتنع نحو هذا زيدا غلام قاتل ومررت زيدا بضارب دون ليس زيد عمرا بضارب ومنع بعضهم الاخير واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الاضافة ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيدا هذا ضارب كذا فى الهمع (قوله وانصب بذى الاعمال) أى بالوصف ذى عمل النصب ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وانما يضاف للمفعول وحكى اضافته للفاعل فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (قوله واخفض) أى بذى الاعمال تلوا فحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله بالاضافة) أى لشبهها ليجرى على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أى فى السبع (قوله وهو انصب ماسواه مقتضى) أى ان لم يكن فاعلا والا وجب رفعه كهذا ضارب زيد أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايفين والا جاز خفض ماسوى التلو كهذا معطى درهم ما زيدا ولم ينبه المصنف على ذلك كما ظهر من مواضعه (قوله ماسواه) أى وان لم يكن التلو مضافا اليه ولهذا مثل الشارح بانى جاعل فى الارض خليفة (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفى التصريح ما يؤيده (قوله الجر بالاضافة) أى ان لم يكن فاعلا والا وجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال بذى الاعمال (قوله وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين فى تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل فالمعنى واما غير تلو غير العامل وحينئذ فالمراد بالاطلاق عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحدا أو أكثر بقرينة التمثيل أيضا (قوله فعل مضمر) لا اسم الفاعل المذكور لعدم

(واخفض) بالاضافة وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره (وهو انصب ماسواه) أى ماسوى التلو (مقتضى) نحو وجاعل الليل سكنا على تقدير حكاية الحال انى جاعل فى الارض خليفة وهذا معطى زيد درهما ومعلم بكر عمرا قائما * تنبيهات * الاول يتعين فى تلو غير العامل الجر بالاضافة كما أفهمه كلامه وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا نحو هذا معطى زيد أمس درهما ومعلم بكر أمس خالدا قائما والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر وأجاز السيرافى النصب باسم الفاعل لانه اكتسب بالاضافة الى الاول

شبيهاً بضارب الألف واللام والمنون ويقوي مذهبه قولهم هو ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً فقائماً يتعين نصبه بظانّ لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولي ظانّ وذلك ممتنع إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي ظنّ وأيضاً فمقتضيه له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة * الثاني ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو هذا مكرمك وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه في باب الإضافة * الثالث فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل وقال الكسائي هما سواء وقيل الإضافة أولى للخفة (واجرر أو انصب تابع الذي انخفض) بإضافة الوصف العامل إليه (كمبتغي جاه ومالا) ومال (من نهض)

ما يشمل

عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لأنه بمعنى المذكور وغير عامل (قوله شبيهاً بضارب الألف واللام) أي من حيث امتناع التنوين في كلٍّ أي ومضارب الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي وقوله والمنون أي من حيث إنه لا يضاف وكان الصواب إسقاط هذا لأن اسم الفاعل المنون إذا كان بمعنى الماضي لا ينصب المفعول بل تجب إزالة التنوين منه وإضافته إلى ما بعده هشام لأنه لا يؤثر إلا النصب (قوله أول مفعوليه) أي مفعولي الناصب المضمر (قوله إذ لا يجوز الاقتصار الخ) اعترض بأن الحذف هنا اختصاري لا اقتصاري لدلالة المذكور من مفعولي كلٍّ من الناصب المضمر وظانّ على المحذوف من مفعولي الآخر على أن ابن هشام صرح في نحو زيداً ظننته قائماً بأنه لا يقدر مفعول ثانٍ لظن المحذوف ونقله فعلى هذا لا يقدر مفعولاً ثانياً لظانّ فتدبر (قوله وأيضاً فمقتضيه له) أي طالب له في المعنى وضعف بأن الاقتضاء لا يكفي في الاسم المشابهة القوية بالفعل الذي هو الأصل في العمل وهي غير موجودة فيما نحن فيه مع بطلان القياس قاله زكريا قال سم وقد يدفع بأنه إنما يكون الاقتضاء غير كافٍ إذا لم يتعين للنصب على المفعولية أما هنا والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضاً من الجر لا بالإضافة (قوله فيتعين جره) أي كونه في محل جر بإضافة الوصف إليه وإن كان في محل نصب أيضاً بسبب كونه مفعولاً في المعنى فالمراد تعين الجر كونه ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين أو النون من الوصف (قوله كالهاء من نحو الخ) يفرق بأن الهاء في المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يتأتَّ الجر بخلاف الكاف في نحو مكرمك (قوله واجرر أو انصب الخ) أي في غير نحو الضارب الرجل وزيداً فيتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بأل إليه كما سبق هذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب سيبويه الجواز وأيد بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة وسخلتها وخرج بتابع الذي انخفض تابع المنصوب فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لأن شرط الإتباع على المحل أن يكون بالأصالة والأصل في الوصف المستوفي شروط العمل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل والمراد بالتابع

مايشمل سائر التوابع والمثال لايخصص وأشار بتقديم الجر الى ارجحيته (قوله مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ مايشمل المقدر فى نحو مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل وماقاله البعض لايستقيم فانظره (قوله وان كان التقدير قول سيبويه) لان شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم الفاعل انما يعمل النصب حيث كان منونا أو بأل أو مضافا الى أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب فى قولك ضارب زيد وعمرو ليس طالبا لنصب زيد بل لجره (قوله لاجل المطابقة) أى مطابقة المحذوف للملفوظ ولان حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة (قوله قولان) أرجحهما الثانى كما قاله يس لما علمت (قوله لجاز) بل هو الارجح (قوله اذا لم يرد حكاية الحال) فان أريدت جاز النصب بالعطف على محل المجرور لان الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى اضمار ناصب الا على قول سيبويه المتقدم (قوله اى وجعل الشمس الخ) انما سكت عن نصب سكنا لعلمه من قوله سابقا وأما غير المنون فلا بد من نصبه الخ ولك أن تقول تقدير ناصب سكنا يغنى عن تقدير ناصب مابعده سكنا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكنا المقدر والعامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه (قوله وكل ماقرر الخ) أى كل حكم قرره قول الشارح من الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز فى قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثانى أى يعطاه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط ويرجح الاول ان النائب عليه المفعول الاول ويرجح الثانى عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب على انه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الاول سهو ظاهر (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى وأفاد به انه لا يشترط فى عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله وكل الخ فليس توكيدا له كما زعم (قوله والا اشترط الاعتماد الخ) اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف فى اسم الفاعل والا فيشترط أيضا أن لا يصغر

فالجر مراعاة للفظ جاه والنصب مراعاة لمحله ومنه قوله

هل أنت باعث دينار لحاجتنا
أو عبد رب أخا عون بن مخراق

فعبد نصب عطفا على محل دينار وهو اسم رجل قال الناظم ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وان كان التقدير قول سيبويه وعلى قوله فهل يقدر فعل لانه الاصل فى العمل أو وصف منون لاجل المطابقة قولان ولو جر عبد رب لجاز فان كان الوصف غير عامل تعين اضمار فعل للمنصوب نحو وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اذا لم يرد حكاية الحال أى وجعل الشمس والقمر حسبانا

(وكل ماقرر لاسم فاعل) من الشروط (يعطى اسم مفعول) وهو مادل على الحدث ومفعوله

(بلا تفاضل) فان كان بأل عمل مطلقا والا اشترط الاعتماد وأن يكون للحال أو الاستقبال واذا استوفى ذلك

(و) كمفعول صيغ للمفعول في (معناه) وعمله فإن كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة وإن كان متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا بالنيابة ونصب ما سواه فالأول نحو زيد مضروب أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع بالنيابة والثاني (كالمعطى كفافا يكتفي) فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصول صلته معطى وفيه ضمير يعود الى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الاول وكفافا المفعول الثاني ويكتفي خبر المبتدأ والثالث نحو زيد معلم أبوه عمرا قائما فزيد مبتدأ ومعلم خبره وأبوه رفع بالنيابة وهو المفعول الاول وعمرا المفعول الثاني وقائما الثالث (وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول (الى اسم مرتفع) به (معنى)

ولا يوصف كاسم الفاعل (قوله وكفعل الخ) لا يظهر كون الفاء تفريعية على التكلفة السابقة لا بها الآتية كون اسم المفعول كفعل المصوغ لجهة ولي بل وما تقيد خلافه الا أن يقال التفريع مطلق النحل وفيه ما فيه والاولى أنها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير اليه قول الشارح فاذا استوفى ذلك الخ والفاء في قول الشارح فاذا استوفى ذلك فصيحة أيضا عن شرط مقدر أي اذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله في معناه) ليس المراد المعنى المطابقي لاختلافهما فيه فان المعنى المطابقي لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن دل الحدث بل المراد المعنى التضمني وهو الحدث الواقع على الذات ه بقي أن الكلام في العمل لا في المعنى وأجيب بأن الناظم تجوز باطلاق السبب وارادة المسبب لضيق النظم عليه فان عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه وعلى هذا قول الشارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز الى ذلك التفريع بقوله فان كان الخ وحينئذ فارادة ما من معناه المعنى التضمني لا الذات بل للتوسل الى ارادة العمل فتدبر (قوله كفافا) بفتح الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق كما في القاموس (قوله وقد يضاف ذا الخ) أي اجراء له مجرى الصفة المشبهة وانما خص الاضافة بالذكر مع أن الجاري مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو هذا مضروب الاب أو الابا وهذا تام الاب او الابا لا كثرة أو لكونهما متلازمين بحيث جاز أحدهما جاز الآخر أفاده الشاطبي قال في التصريح اذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببي كان رفعه اياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ثم تعقبه فقال هلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول اه ويجاب بأن حال اسم المفعول انما يراعى اذا أريد به معنى الحدوث أما اذا أريد به معنى الثبوت فامر رفع السببي على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة اه ملخصا (قوله معنى) أي من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الاضافة

(قوله بعد تحويل الاسناد عنه الخ) أي لان الوصف عين مرفوعه في المعنى فلو أضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشئ الى نفسه وهي غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ثم ينصب بعد صيرورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين ذكره المصرح (تنبيه) قال الفارضي تحويل الاسناد مجاز أي عقلي لانه أسند الشئ الى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محمودا وكذا نحو زيد حسن الوجه (قوله وفي ذلك) أي فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أي وليس على اطلاقه وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز الاضافة الى مرفوعه اتفاقا واسم الفاعل المتعدى لاكثر من واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقا وفي اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف (قوله وقصد ثبوت معناه) أي لا حدوثه (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما في التوضيح ويمكن ان يجاب بأن المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التي ليست على وزن اسم الفاعل (قوله وساغت اضافته الخ) أي بعد تحويل الاسناد كما مر (قوله فكذلك) أي يقصد ثبوت معناه ويعامل الخ (قوله بشرط أمن اللبس) أي التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الاضافة فلو قلت زيد راحم الابناء وظالم العبيد بمعنى أن ابناءه راحمون وعبيده ظالمون فان كان المقام مقام مدح الابناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الاضافة للفاعل والا لم يجز وظاهر اطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الاضافة الى المرفوع مع ذكر المنصوب كان يقال زيد راحم الابناء الناس ولا ينافيه ما في سم ان منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وان زعمه شيخنا والبعض اذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأن ما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الاضافة ولا داعي اليه فتدبر (قوله جاز) لانه يصير بذلك كاللازم (قوله والسماع يوافقه) مقتضى كون الضمير يرجع الى أقرب مذكور رجوع الضمير الى التفصيل

بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كمحمود المقاصد الورع) أصله الورع محمودة مقاصده فمقاصده رفع بمحمودة على النيابة فحول الى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر ثم حول الى محمود المقاصد بالجر * تنبيه * اقتضى كلامه شيئين * الاول انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الاضافة الى مرفوعه كما أشار اليه بقوله وقد يضاف ذا وفي ذلك تفصيل وهو أنه اذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت اضافته الى مرفوعه فتقول زيد قائم الاب برفع الاب ونصبه وجره على حد حسن الوجه وان كان متعديا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسي والجمهور على المنع وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسماع يوافقه كقوله

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما * وان كان متعديا لاكثر

لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة قال بعضهم بلا خلاف * الثاني اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدي لواحد كما أشار اليه بتمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب وفي المتعدي ما سبق في اسم الفاعل المتعدي

* خاتمة * انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة اذا كان على وزنه الاصلي وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مفعول ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول فان حول عن ذلك الى فعيل ونحوه مما سيأتي بيانه لم يجز فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج الى السماع والله أعلم

فرق بين المذهب اشعارا وعدم رضاه كما وافق هذا وافق ما عليه الفارسي والناظم فالاول رجوعه الى الجواز على الصواب (قوله لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة) أي ليعمل عمل المشابهة حينئذ لان منصوبها لا يزيد على واحد كما مر (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال المرادي يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضا خلافا (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر الخ) ويتضمن ذلك اشتراط التنافي العلاج به فلا ينصب به الا ثبوت الوصف لانه اذا لم يطلب مفعولا لزم أن لا ينصبه العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبي ثم قال فان قلت فأنت تقول على مذهبه أي المصنف هذا معطى الابن مكسو الاخ وهما متعديان الى اثنين وكذا المعلم الاب وهو متعد الى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لان المتعدي الى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدي لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصرا عليه فرفعه عند بنائه للمجهول فلو كان عاملا في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذي أشار اليه فهو المحترز عنه اه وقوله تنافي العلاج عبارة الهمع وغيره تنافي الحدوث فلعله المراد من العلاج (قوله انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ) أي قياسه عليها فيما تقدم وفيه ما مر في قوله وقد يعامل معاملة الصفة المشبهة اعتراضا وجوابا (قوله لم يجز) أي لكراهة كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه) أي يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لان اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كما سيأتي

* (أبنية المصادر) *

(فعل) بفتح الفاء واسكان العين (قياس مصدر المعدى * من ذي ثلاثة)

(قوله فعل) أي موازن فعل وقوله المعدى أي الفعل المعدى وقوله من ذي ثلاثة اي من فعل ذي ثلاثة حال من الضمير في المعدى ومن تبعيضية أي حال كونه بعض الافعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقا من مصدر فعل ذي ثلاثة قال شيخنا والبعض نقلا عن سم يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا اه أي فان

مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتي وفي كونه صناعة نظر والمثال
الواضح حاك حياكة وخاط خياطة وحجم حجامة (قوله سواء كان مفتوح
العين الخ) أي سواء كان مفتوح العين منه صحيحا كضرب أو معتل الفاء
كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفا كرد أو مهموزا كأكل (قوله
أو مكسورها) أي سواء كان مكسورها صحيحا كأمثلة الشارح أو معتل
الفاء كوطئ أو العين كخاف أو اللام كفني بفتح الفاء وكسر النون أي لزم
خباءه أو مضاعفا كمس أو مهموزا كأمن وفي التصريح أن الغالب على
فعل المفتوح العين التعدي وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمومها فلا
يكون إلا لازما كما سيأتي (قوله قال ذلك سيبويه والأخفش) وذهب الفراء
إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره اهـ دماميني وحكى في الهمع عن
بعضهم أنه قال لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على
فعل ولو عدم السماع (قوله بابه فعل) أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة
مصدره موازن فعل وهو الأقرب بقول الشارح قياسا (قوله أو معتلا) أي
بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمي (قوله وكجوى) هو الحرقة من عشق
أو حزن (قوله فإن الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتعبير بالغالب إلى
أن الغلبة امارة القياس كما أن عدمها امارة عدمه وهذا أولى مما نقله
البعض عن الهوتي وأقره (قوله لون بين الزرقة والحمرة) فسرها في القاموس
بالقهبة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهي السواد
وبالغبرة المشوبة بسواد او الغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح في معنى
الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا
النقل ان صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب اذ لم يذكره فيه (قوله
واستثنى في التوضيح الخ) واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه علاج ووصفه على
فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق قال وهذا مقتضى قول
سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم (قوله فقياسه الفعالة) أي بكسر الفاء
(قوله كولي عليهم ولاية) عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدي بنفسه نحو وليه
أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي قاله المصرح
(قوله ولم يمثل للأول) أي لعدم سماع مثال بخصوصه أو استغناء بتمثيل الولاية

(كرد ردا) وأكل أكلا وضرب
ضربا أو مكسورها كفهم فهما
وأمن أمنا وشرب شربا ولقم
لقما والمراد بالقياس هنا أنه
إذا ورد شيء ولم يعلم كيف
تكلموا بمصدره فإنك تقيسه
على هذا لا أنك تقيس مع
وجود السماع قال ذلك سيبويه
والأخفش * تنبيه * اشترط
في التسهيل لسكون فعل
قياسا في مصدر فعل
المكسور العين أن يفهم
عملا بالفم كالمثالين الأخيرين
ولم يشترط ذلك سيبويه
والأخفش بل أطلقا كما
هنا (وفعل) المكسور العين
(اللازم بابه فعل) بفتح الفاء
والعين قياسا سواء كان صحيحا
أو معتلا أو مضاعفا (كفرح
وكجوى وكشلل) مصادر
فرح زيد وجوي عمرو وشلت
يده والأصل شللت ويستثنى
من ذلك ما دل على لون فإن
الغالب على مصدره الفعلة
نحو سمر سمرة وشهب شهبة
وكهب كهبة والكهبة لون
بين الزرقة والحمرة واستثنى
في التوضيح ما دل على حرفة
أو ولاية قال فقياسه الفعالة ومثل للثاني بقال كولي عليهم ولاية ولم يمثل للأول وفيما قاله نظر

نذلك اغادر معروف فعل المفتوح العين وأما لى عليهم ولاية فادر فعل) المفتوح العين لازم مثل قعدا له فعول بالمراد) معتلا كان (كغدا) غدوا وسما سموا أو صحيحا كقعد قعودا وجلس جلوسا

(مالم يكن مستوجبا فعالا) بكسر الفاء (أو فعلانا) بفتح الفاء والعين (فادر أو فعالا) بضم الفاء أو فعيلا (فأول) من هذه الاربعة وهو فعال بكسر الفاء (لذى امتناع) أى مقيس فيما دل على امتناع (كأبى) اباء ونفر نفارا وجمح جماحا وشرد شرادا وأبق اباقا (والثان) منها وهو فعلان بتحريك العين (لذى اقتضى تقلبا) نحو جال جولانا وطاف طوفانا وغلت القدر غليانا (للدا فعال أو لصوت) أى يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء فى نوعين الاول مادل على داء أى مرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ومشى بطنه مشاء والثانى مادل على صوت نحو صرخ صراخا ونبح نباحا ورغا رغاء

فان الولايات فى معنى الحرف (قوله فادر ذلك) أى كون المصدر القياسى فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة وقوله فى فعل أى اللازم أو المتعدى بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فان الاولين متعديان والاخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معانى النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا معطوف عليه باسقاط العاطف اذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به الى انه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير فى معتل العين الفعل أو الفعالة أو الفعال بكسر الفاء فى الاخيرين كصام صوما وصياما وقام قياما وناح نياحة وقل الفعول كغابت الشمس غيوبا بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا أو المضاعف كمر وقوله بالمراد حال من المستكن فى له (قوله مستوجبا) أى مستحقا (قوله أو فعيلا) أخذه من قول الناظم وفعل سيرا وصوتا الفعيل (قوله كأبى) أى اللازم وهو الذى بمعنى امتنع لا المتعدى وهو الذى بمعنى كره لان الكلام فى اللازم وان جاء مصدر المتعدى أيضا على فعال ففى القاموس أبى الشئ يأباه ويأبيه اباء واباءة بكسرهما كرهه اه (قوله وجمح) أى شرد (قوله لذى اقتضى تقلبا) أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله او لصوت) هو مع قوله وفعل سيرا وصوتا الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فاذا ورد الفعل دال على صوت كان كل منهما مصدرا قياسيا له وان ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب اليه سيبويه والاخفش وان لم يرد واحد منهما كنت مخيرا فى مصدره بينهما فايهما نطقت به جاز ولا بعد فى ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم واقره (قوله وزكم) هو من الافعال اللازمة لبناء المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر الى اصله المقدر قاله زكريا ولا يرد ان اصله متعد والا لم يصح بناؤه للمفعول لان المبنى للمجهول قد يكون مما جاء من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه أفاده سم أو يقال لم ينطق بهذا الاصل كان فى حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع انه لم ينطق به حملا على النظائر وايثار الاخف لكن مفاد

(وشمل * سيرا وسوتا) الوزن الرابع وهو (افعيل كصهل) صهيلا ونهق نهيقا ورحل رحيلا وذمل ذميلا

* تنبيهان * الاول قد يجتمع فعيل وفعال نحو نعب الغراب نعيبا ونعابا ونعق الراعي نعيقا ونعاقا . وأزت القدر أزيزا وأزازا وقد ينفرد فعيل نحو صهل الفرس صهيلا وصخد الصرد صخيدا وقد ينفرد فعال نحو بغم الظبي بغاما وضبح الثعلب ضباحا كما انفرد الاول في السير والثاني في الداء * الثاني يستثنى أيضا منه مادل على حرفة أو ولاية فان الغالب في مصدره فعالة نحو تجر تجارة وخاط خياطة وسفر بينهم سفارة وأمر امارة وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع

(فعولة فعالة اسهلا) بضم العين قياسا (كسهل الامر) سهولة وعذب الشيء عذوبة وملح ملوحة (وزيد جزلا) جزالة وفصح فصاحة وظرف ظرافة (وما أتى) من أبنية مصادر الثلاثي (مخالفا لما مضى * فبابه النقل) لا القياس (كسخط ورضى) بضم السين وكسر الراء وحزن وبخل بضم أولهما مما قياسه فعل بفتحتين وكجحود وشكور وركوب بضمتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين وكذب وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضمتين وكعظم وكبر

القاموس نطقهم بالاصل حيث قال زكم كعنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم اه وحينئذ لا يتم ما ذكره (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرها والفتح هنا انسب (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كما في القاموس (قوله وذمل ذميلا) أي سار سيرا لينا (قوله قد يجتمع فعيل وفعال) أي فيما دل على صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صراخا وصريخا خلافا لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط (قوله وصخد الصرد) هو طائر ضخم الرأس كما في القاموس وصخد كالذي قبله وبعده بمعنى صوت (قوله يستثنى أيضا منه) أي من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان ينبغي اسقاط خاط خياطة لانه متعد والكلام في اللازم ويمكن ارجاع ضمير منه الى فعل المفتوح العين الاعم من اللازم والمتعدي فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الهمع (قوله وسفر) أي أصلح (قوله وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من ان الغلبة أمارة القياس (قوله فعولة فعالة لفعلا) أي كل منهما مصدر قياسي لفعل مضموم العين فاذا ورد له أو أحدهما اقتصر عليه أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد في ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضا قال المصرح ولا يكون فعل مضموم العين الا لازما ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل (قوله وزيد جزلا) أي عظم (قوله لما مضى) أي من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعديا أو لازما فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقراه من استشكال سم تمثيل المصنف بسخط ورضى حيث قال ما نصه انظر كيف عدهما من اللازم مع انه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع باسقاط الجار والاصل سخط عليه ورضي عنه اه على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافي اللزوم كما أسلفه الشارح (قوله فبابه النقل) أي طريقه النقل عن العرب (قوله مما قياسه فعول بضمتين) ظاهر في غير مشى اذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل (قوله وكبر) أي مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل في غير كبر السن من الكبر الحسي والكبر المعنوي وأما مكسورها فيستعمل في كبر السن فقط تقول كبر زيد بالضم أي ضخم جسمه أو عظم أمره وكبر بالكسر أي

. مماقياسه فعولة وكحسن
وتم مماقياسه فعالة * تنبيه *
ذكر الزجاج وابن عصفور
أن الفعل كالحسن قياس
فى مصدر فعل بضم العين
كحسن وهو خلاف ماقاله
سيبويه (وغير ذى ثلاثة
مقيس * مصدره) أى لابد
لكل فعل غير ثلاثى من
مصدر مقيس فقياس فعل
بالتشديد اذا كان صحيح اللام
التفعيل (كقدس التقديس)
وتحذف ياؤه ويعوض عنها
التاء فيصير وزنه تفعلة قليلا
فى نحو جرب تجربة وغالبا
فى مالامه همزة نحو جزأ تجزئة
ووطأ توطئة ونبأ تنبئة وجاء
أيضا على الاصل وو جوبا
فى المعتل نحو غطه تغطية
(وزكه تزكية) وهى تنزى
دلوها تنزية وأما قوله
باتت تنزى دلوها تنزيا
فضرورة وأشار بقوله
(وأجملا * اجمال من
تجملا تجملا واستعد
استعادة ثم أقم * اقامة وغالبا
ذا التا لزم وما يلى الآخر مد

طعن فى السن (قوله مماقياسه فعولة) أى أو فعالة وقوله مماقياسه فعالة أى أو فعولة ففى كلامه احتباك كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ماقدمه المصنف من قوله * فعولة فعالة لفعلا * واندفع توقف البعض (قوله وغير ذى ثلاثة) أى وكل غير فعل ذى ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير (قوله كقدس التقديس) من انابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل (قوله قليلا) أى فى قليل من الاستعمال أو حذفا قليلا (قوله وغالبا الخ) أى ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا وتنبيئا (قوله ووجوبا فى المعتل) أى معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصله التفعيل وهذا لايناسب تقييده آنفا بقوله اذا كان صحيح اللام فكان الاولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو بحسب الاصل أو يجعل المعتل مقابلا لصحيح اللام بأن يقال فان كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم قال سم نقلا عن ابن الحاجب الاولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الامر لا أنه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف بلا ضرورة اه وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم الى تفعيل عند الضرورة (قوله باتت تنزى) بنون مفتوحة فزاى مشددة أى تحرك (قوله من تجملا) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربع الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر (قوله وغالبا ذا) أى نحو اقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال فى الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو اقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالبا ذا التا لزم ثم ذكر أن نحو استعاذة يفعل به ما يفعل بنحو اقامة ولم يذكر أنه أيضا مشار اليه بقوله وغالبا الخ والاولى ارجاع اسم الاشارة الى المذكور من استعاذة واقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعاذة غالبا ونكتة ذكر نحو استعاذة مع أنه مما يدخل فى قوله وما يلى الآخر الخ كما سيشير اليه الشارح (قوله التا لزم) أى صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافى الغلبة وأما الجواب الذى نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه فلا يخفى ما فيه على متأمليه (قوله وما يلى الآخر) برفع الآخر على أنه فاعل يلى أى

والحرف

والحرف الذى يليه الآخر كما بينه الشارح (قوله وافتحا) ذكر الفتح ليبين ان المدة ألف لا واو ولا ياء (قوله الى أن قياس أفعل) أى قياس مصدره (قوله فكذلك) أى قياس مصدره الافعال وقوله حركتها أى العين وقوله فتقلب هى أى العين ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وقوله ثم تحذف الالف الثانية أى لالتقائها مع الالف المنقلبة العين اليها وكلامه صريح فى أن قلب العين ألفا سابق على حذف الالف وهو ما فى التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قلبها ألفا تحرك التالى وأجاب سم بأن هذا الشرط فى غير افعال واستفعال مما يستحق ذلك الاعلال لذاته والاعلال فى افعال واستفعال للحمل على فعليهما وصريح كلام ابن الناظم أن حذف الالف سابق على اعلال العين وهو أيضا صحيح (فان قلت) هلا قيل انهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو الخ (قلت) ما زعمته تكلفا لا بد منه فى الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضا فان الراجح أن المحذوف الزائد وهو الالف الثانية لكونه زائدا ولقربه من الطرف وعلى قولك انما حذف الاصل (قوله وقد تحذف) أى شذوذا كما صرح به المصنف آخر الكتاب (قوله أراه اراء) أصله ارآيا على وزن افعال نقلت حركة عينه الى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتى فى قول الناظم * وأبدل الهمزة من واو ويا * آخرا اثر الف زيد * وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبنى على القول بأن الهمزة من حروف العلة لكنه وان جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر فى تصريفه وتصريف نحو اقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر (قوله وقياس) عطف على قياس السابق (قوله فان كان) اى ما أوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل (قوله فعل به ما فعل الخ) اى من النقل والقلب والحذف والتعويض وقد جاء بالتصحيح تنبيها على الاصل نحو استحوذ استحواذا واغيمت السماء اغياما (قوله ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل الخ) قد يقال مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل اصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء قاله الدماميني (قوله

وافتحا * مع كسر تلو الثان مما افتتحا بهمز وصل كاصطفى) الى أن قياس أفعل اذا كان صحيح العين الافعال نحو أجمل اجمالا وأكرم اكراما وأحسن احسانا وان كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها الى الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف الالف الثانية ويعوض عنها التاء كما فى أقام اقامة وأعان اعانة وأبان ابانة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف نحو واقام الصلاة ومنه ما حكاه الاخفش من قولهم أراه اراء وأجاب اجابا وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه أى ثالثه وأن يمد مفتوحا ما يليه الآخر أى ما قبل آخره كما أشار اليه بقوله وما يلى الآخر الخ أى وما يليه الآخر نحو اصطفى اصطفاء وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا فان كان استفعل معتل العين فعل به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين نحو استعاذ استعاذة واستقام استقامة ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو اطاير واطير

أصلهما تطاير وتطير وإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد قبل آخره ألف وقياس ما كان على تفعل التفعل نحو تحمل تحملا وتعلم تعلما وتكرم تكرما (وضم ما يربع) أي يقع رابعا (في أمثال قد تلملما) صحيح اللام مما في أوله تاء المطاوعة وشبهها سواء كان من باب تفعل كما مر أو من باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلا وتجاهل تجاهلا أو من باب تفعلل نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا أو ملحقاته نحو تبيطر تبيطرا وتجلبب تجلببا فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تدلى تدليا وتدانى تدانيا وتسلقى تسلقيا (فعلال أو فعللة لفعللا) وما ألحق به نحو دحرج دحراجا ودحرجة وحوقل حيقالا وحوقلة ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع (واجعل مقيسا) من فعلال وفعللة (ثانيا لا أولا)

أصلهما تطاير وتطير) أي فأدغمت التاء في الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن (قوله لا يكسر ثالثه الخ) أي بل يضم ما قبل الآخر نظرا إلى الأصل فيقال اطاير يطاير اطايرا واطير يطير اطيرا في التصريح وهو داخل في قوله وضم ما يربع الخ (قوله ما يربع) من ربع القوم ضرب رابعهم وبابه منع (قوله في أمثال قد تلملما) أي في أمثال مصدر قد تلملم أي في الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر في الأمثلة وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها ستة تفعل وتفاعل وتفعلل وتفعول وتفعلى كتدلى وبقي تمفعل كتمسكن وتفوعل كتجورب وتفعنل كتقلنس وتفعول كترهوك وتفعلت كتعفرت (قوله صحيح اللام) حال من أمثال على معنى الجنس أو من ما يربع على معنى صحيحا لامه أي اللام بعده مانهم (قوله وشبهها) كالتاء في نحو تكبر تكبرا وتجاهل تجاهلا (قوله سواء كان من باب تفعل كما مر) فيه إشارة إلى ما قاله الشاطبي من أن قول المصنف تحملا تحملا حشو لدخوله تحت الضابط الذي ذكر هنا بقوله وضم ما يربع الخ وأجاب سم بأن المصنف لم يقصد بقوله تحملا بيان مصدر تفعل وإنما ذكره تقييدا للمعنى أجملا إجمالا وأجاب بعض بأن ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام (قوله أو ملحقاته) أي تفعلل (قوله نحو تبيطر) من بيطر الدابة عالج داءها بالدواء (قوله وتجلبب) أي لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله وجب إبدال الضمة كسرة) أي لمناسبة الياء (قوله إذا كانت اللام) أي الثابتة ياء أي أصلية كما في الترامي أو منقلبة عن واو كما في التسامي ولا حاجة إلى هذا الشرط لعلمه من قوله فإن لم يكن صحيح اللام إذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه إلا ياء (قوله وتسلقى تسلقيا) أي استلقى على ظهره فتسلقى مطاوع سلقيته قال في القاموس سلقيته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره (قوله فعلال) أي بكسر الفاء (قوله وما ألحق به) أي بفعلل كفوعل نحو حوقل وفيعل نحو سيطر وفي مثالي الشارح نشر على ترتيب اللف فعلم بما قررنا أن في قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورا (قوله نحو دحرج دحراجا) قال في التصريح عن الأصمعي وغيره أن دحراجا لم يسمع في دحرج وسمع

سرهفت

سرهفت الصبي سرهفا اذا أحسنت غذاءه (قوله وكلاهما عند بعضهم
مقيس) ظاهره في المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل الاول مقيسا
في المضاعف كزلزال (قوله يجوز في المضاعف) هو ما فاؤه ولامه الاولى من
جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (قوله فتح اوله وكسره)
أي وان كان الاكثر كما في التوضيح والدماميني أن يعني بالمفتوح اسم الفاعل
نحو ومن شر الوسواس أي الموسوس والصلصال بمعنى المصلصل وفي الاشباه
والنظائر النحوية للسيوطي نقلا عن الناظم ان المطرد في المصدر من فعلال
هو الكسر وان الفتح ندر في قولهم وسوس الشيطان وسواسا ووعوع
الكلب وعواعا وغطغط السهم في مروره غطغاطا اذا التوى وان غير ذلك
من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وان تجويز الزمخشري الفتح
في المصدر الذي لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه
(قوله والتفعال كله بالفتح) الواو للحال ومذهب البصريين ان التفعال
بالفتح مصدر فعل المخفف جيء به كذلك للتكثير وقال الفراء وجماعة من
الكوفيين مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير
وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات
والزوائد وموقعها وهل هو سماعي أو قياسي قولان وأما التفعال بالكسر
كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اهـ دماميني باختصار
(قوله على انهما) أرجع شيخنا الضمير الى المفتوح والمكسور من المضاعف
فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الاول ومكسوره على
الاستخدام وأرجعه البعض الى التبيان والتلقاء ويؤيد الاول السياق بعد
(قوله وبالفتح الاسم) أي الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض ومقتضى
التنظير بعده خلافه فان التنظير بالقعقاع يقتضي أن الزلزال بالفتح اسم
للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضي أنه اسم للمزلزل به فتدبر (قوله اسم لما
وسوس به الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدماميني (قوله واجاز
قوم ان يكونا) أي المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره في أول التنبيه
على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا (قوله لفاعل الفعال
والمفاعله) قال الدماميني والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون

وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو
ظاهر كلام التسهيل * تنبيه *
يجوز في المضاعف من فعلال
نحو الزلزال والقلقال فتح
أوله وكسره وليس في العربية
فعلال بالفتح الا في المضاعف
والكسر هو الاصل وانما
فتح تشبيها بالتفعال كما جاء
في التفعال التبيان والتلقاء
بالكسر والتفعال كله بالفتح
الا هذين على أنهما عند
سيبويه اسمان وضع كل منهما
موضع المصدر وذهب الكسائي
والفراء وصاحب الكشاف
الى أن الزلزال بالكسر
المصدر وبالفتح الاسم وكذلك
القعقاع بالفتح الذي يتقعقع
وبالكسر المصدر والوسواس
بالفتح اسم لما وسوس به
الشيطان وبالكسر المصدر
وأجاز قوم أن يكونا مصدرين

(لفاعل الفعال والمفاعله)
نحو خاصم خصاما ومخاصمة
وعاقب عقابا ومعاقبة لكن
يمتنع الفعال ويتعين المفاعلة

أصلهما تطاير وتطير وان مصدرهما الا بكسر ثالثه ولا يزاد قبل آخره ألف وقياس ما كان على تفعل التفعل نحو تحمل تحملا وتعلم تعلما وتكرم تكرما (وضم ما يربع) أى يقع رابعا (فى أمثال قد تلملما) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها سواء كان من باب تفعل كامر أو من باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلا وتخاصم تخاصما أو من باب تفعلل نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا أو ملحقاته نحو تبيطر تبيطرا وتجلبب تجلببا فان لم يكن صحيح اللام وجب ابدال الضمة كسرة اذا كانت اللام ياء نحو تدلى تدليا وتدانى تدانيا وتلقى تلقيا (فعلال او فعللة لفعللا) وما ألحق به نحو دحرج دحراجا ودحرجة وحوقل حيقالا وحوقلة ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع (واجعل مقيسا) من فعلال وفعللة (ثانيا لا أولا)

اصلهما اتطاير وتطير) اى فادغمت التاء فى الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن (قوله لا بكسر ثالثه الخ) اى بل بضم ما يليه الآخر نظرا الى الاصل فيقال اطاير يطاير اطايرا والمبر يطير اطيرا كما فى التصريح فهو داخل فى قوله وضم ما يربع الخ (قوله ما يربع) من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع (قوله فى امثال قد تلملما) اى فى امثال مصدر قد تلملم اى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر فى الامثلة وذلك عشرة ابنية ذكر الشارح منها خمسة تفعل وتفاعل وتفعلل وتفعل وتفعلى كتدلى وبقى تمفعل كتمسكن وتفوعل كتجورب وتفعنل كتقلنس وتفعول كترهوك وتفعلت كتعفرت (قوله صحيح اللام) حال من امثال على معنى الجنس او من ما يربع على معنى صحيحا لامه اى اللام بعده فانهم (قوله وشبهها) كالتاء فى نحو تكبر تكبرا وتجاهل تجاهلا (قوله سواء كان من باب تفعل كامر) فيه اشارة الى ما قاله الشاطبى من ان قول المصنف تحملا تحملا حشو لدخوله تحت الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضم ما يربع الخ واجاب سم بأن المصنف لم يقصد بقوله تحملا تحملا بيان مصدر تفعل واعاد ذكره تتميما للمعنى اجلالا اجمالا واجاب بعض بأن ذكره هنالك من ذكر الخاص قبل العام (قوله أو ملحقاته) اى بتفعلل (قوله نحو تبيطر) من بيطر الدابة عالج داءها بالدواء (قوله وتجلبب) اى لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله وجب ابدال الضمة كسرة) اى لمناسبة الياء (قوله اذا كانت اللام) اى الثابتة ياء اى اصلية كما فى الترامى او منقلبة عن واو كما فى التسامى ولا حاجة الى هذا الشرط لعلمه من قوله وان لم يكن صحيح اللام اذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه الا ياء (قوله وتلقى تلقيا) أى استلقى على ظهره واستلقاء مطاوع سلقيته قال فى القاموس سلقيته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره (قوله فعلال) أى بكسر الفاء (قوله وما ألحق به) أى بفعلل كفوعل نحو حوقل وفيعل نحو بيطر ففى مثالى الشارح لف ونشر على ترتيب اللف فعلم مما قررنا أن فى قول شيخنا والبعض وهو فوعل تهورا (قوله نحو دحرج دحراجا) نقل فى التصريح عن الصيمرى وغيره أن دحراجا لم يسمع فى دحرج وسمع

ذت الصبي سرها إذا أحسنت غذاءه (قوله وكلاهما عند بعضهم
س) ظاهره في المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل الاول مقيسا
ضاعف كزلزال (قوله يجوز في المضاعف) هو ما فاؤه ولامه الاولى من
واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (قوله فتح اوله وكسره)
ان كان الاكثر كما في التوضيح والدماميني أن يعني بالمفتوح اسم الفاعل
ن ثم الوسواس أي الموسوس والصلصال بمعنى المصلصل وفي الاشباه
ائر النحوية للسيوطي نقلا عن الناظم ان المطرد في المصدر من فعلال
كسر وان الفتح نذر في قولهم وسوس الشيطان وسواسا ووعوع
ب وعوعا وعاوه طغطغ السهم في مروره غطغا لما اذا التوى وان غير ذلك
فتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وان تجويز الزمخشري الفتح
در الذي لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه
التفعال كله بالفتح) الواو للحال ومذهب البصريين ان التفعال
صدر فعل الخفف جيء به كذلك للتكثير وقال الفراء وجماعة من
ين مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير
ضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات
ومواقعها وهل هو سماعي أو قياسي قولان وأما التفعال بالكسر
ن والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اه دماميني باختصار
ى انهما) أرجع شيخنا الضمير الى المفتوح والمكسور من المضاعف
حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الاول ومكسوره على
ام وأرجعه البعض الى التبيان والتلقاء ويؤيد الاول السياق بعد
الفتح الاسم) أي الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض ومقتضى
بعده خلافه فان التنظير بالقعقاع يقتضي أن الزلزال بالفتح اسم
والتنظير بالوسواس يقتضي أنه اسم للمزلزل به فتدبر (قوله اسم لما
ه الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدماميني (قوله واجاز
كونا) أي المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره في أول التنبيه
سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا (قوله لفاعل الفعال
ه) قال الدماميني والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون

وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو
ظاهر كلام التسهيل * تنبيه *
يجوز في المضاعف من فعلال
نحو الزلزال والقلقال فتح
أوله وكسره وليس في العربية
فعلال بالفتح الا في المضاعف
والكسر هو الاصل وانما
فتح تشبيها بالتفعال كما جاء
في التفعال التبيان والتلقاء
بالكسر والتفعال كله بالفتح
الا هذين على أنهما عند
سيبويه اسمان وضع كل منهما
موضع المصدر وذهب الكسائي
والفراء وصاحب الكشاف
الى أن الزلزال بالكسر
المصدر وبالفتح الاسم وكذلك
القعقاع بالفتح الذي يتقعقع
وبالكسر المصدر والوسواس
بالفتح اسم لما وسوس به
الشيطان وبالكسر المصدر
وأجاز قوم أن يكونا مصدرين

(لفاعل الفعال والمفاعله)
نحو خاصم خصاما ومخاصمة
وعاقب عقابا ومعاقبة لكن
يمتنع الفعال ويتعين المفاعلة

فيما فاؤه ياء نحو يامن ميامنة وياسر مياسرة وشذ ياومه يواما لا مياومة (وغير ما مر السماع عادله) أي كان له عديلا فلا يقدم عليه إلا بسماع نحو وكذب كذابا وهي تنزي دلوها تنزيا وأجاب إجابا وتحمل تحمالا واطمأن طمأنينة وترامو رميا وهو [illegible] وقاتل قيتالا * تنبيه * يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلا نحو جلد جلدا ومجلودا وقوله

* لم تتركوا لعظامه لحما ولا * لفؤاده معقولا * وفي غيره كثيرا ومنه قوله

وعلم بيان المرء عند المجرب

أي عند التجربة وقوله

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا

أي قتالا وقوله

أظلوم إن مصابكم رجلا
أهدى السلام تحية ظلم

أي إصابتكم وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل نحو فلج فالجا وقوله

الفعال ولا يتركون أفاعله فلو أطالوا تجالسة ولم يقولوا جلاسا (قوله فيما فاؤه ياء) أي في مصدر الفعل الذي فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذي فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذي فاؤه ياء قليل (قوله وشذ ياومه يواما) لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله لا مياومة أي وليست شاذة وفي بعض النسخ يواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط والمياومة المعاملة بالأيام كما في القاموس (قوله وغير ما مر) أي وغير المصادر التي مرت لأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها (قوله عادله) يحتمل أنه فعل ماض مفعوله من المعادلة وهي المقابلة ويحتمل أن عادة فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فإن ارجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير ما مر كان في العبارة قلب وإن عكس فلا (قوله نحو وكذب كذابا) بالتشديد فيهما مع كسر الكاف في الثاني (قوله تحمالا) بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدماميني (قوله واطمأن طمأنينة) والقياس اطمئنانا لأن أصل اطمأن اطمأنن كاحرنجم فأدغمت إحدى النونين في الأخرى قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر لا مصدران (قوله رميا) بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم (قوله قيتالا) لا ينافي شذوذه كونه الأصل إذ كثيرا ما يهجر الأصل حتى يعد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعا لشيخنا (قوله يجيء المصدر) أي عند غير سيبويه فقد نقل صاحب الصحاح عن بعضهم أن سيبويه ينكر مجيء المصدر على مفعول ويؤول ما أوهم ذلك (قوله قليلا) أي فيقتصر فيه على السماع (قوله نحو جلد جلدا ومجلودا) في القاموس جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أي قوي (قوله لم يتركوا لعظامه الخ) هذا البيت من الكامل الذي استعملته العرب مخرما شذوذا إن لم يكن سقط والأصل مثلا لم يتركوا من جسمهم لعظامه الخ (قوله وعلم بيان المرء) أي علمه [illegible] (قوله أي قتالا) فيه أنه لا داعي إلى جعل مقاتلا في البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر (قوله نحو فلج فالجا) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتي بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال معروف وظفر بما طلب

ويقال أفلج برهانه أي قومه وأظهره وأما فلج بالجيم فلجا كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقي البدن لانصباب خلط بلغمي تنسد منه مسالك الروح كذا في القاموس وغيره ولم أره فيه ولا في الصحاح ولا في المصباح ولا في المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر جعله مصدر الفلج بأي معنى الفلج والاقرب انه افلج المبني للمجهول وقد مثل في المصباح لمجيء فاعل مصدرا بقولهم قم قائما أي قياما (قوله بالنأي) بفتح النون وسكون الهمزة أي البعد (قوله وفعلة لمرة كجلسة) مقتضى مامر في باب اعمال المصدر من ان من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلوحد بالتاء لم يعمل ان فعلة التي للمرة كجلسة من المصادر فيكون لجلس مثلا مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثاني لادلالة له عليها وهو جلوس ولافرق في بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أولا كخرجة من خروج كما في الهمع ثم فعلة التي للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم والشارح لامايدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف (قوله وفعلة لهيئة) أي لهيئة الحدث والحدث وان استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما قاله سم وفسر الجاربردي الهيئة بالنوع (قوله محل ماذكر) أي كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة اذالم يكن المصدر العام أي المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالي عن ارادة الهيئة ودخل في قوله لم يكن الخ المصدر المطلق الذي على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كماقاله ابن هشام وقياسه كماقاله سم ان ماعلى فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وان نقل عن بعضهم خلافه (قوله نحو ذربة) هي الحدة في الشيء يقال رجل ذرب أي حاد (قوله الا بقرينة) أي حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فان خصت بالحالية فالعطف مغاير (قوله في غير ذي الثلاث بالتا المره) أي من غير تغيير صيغة المصدر وانما تلحق التاء من المصادر الاغلب استعمالا واذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الاغلب أو قياسي

كفى بالنأي من أسماء كاف

أي كفاية ونحو فأهلكوا بالطاغية أي بالطغيان فهل ترى لهم من باقية أي بقاء

(وفعلة) بالفتح (لمرة كجلسه) ومشية وضربة (وفعلة) بالكسر (لهيئة كجلسه) ومشية وضربة * تنبيه * محل ماذكر اذالم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو رحمة أو فعلة بالكسر نحو ذربة فان كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة الا بقرينة أو بوصف نحو رحمة واحدة وذربة عظيمة (في غير ذي الثلاث بالتا المره) نحو انطلق انطلاقة واستخرج استخراجة فان كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه

وسماعى لحقت القياسى قاله الشاطبى وانظر ما اذا كان السماعى اغلب استعمالا من القياسى وظاهر اول عبارته انها تلحق السماعى الاغلب وظاهر آخرها انها تلحق القياسى غير الاغلب (قوله بالوصف) هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف (قوله وشذ فعيلة) أى شذ فى غير الثلاثى ساعه له بالكسر لهيئة (قوله من اختمر) يقال اختمرت المرأة أى غطت رأسها بالخمار (قوله من انتقب) أى غطى وجهه بالنقاب (قوله ساعة) حاصل المقام أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالاول يجب فتح عين مفعل منه مطلقا والثانى ان كان صحيحا وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك وان كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر وان كان معتل الفاء فقط فان كسرت عين مضارعه ولو بحسب الاصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو وعد يعد ووثق يثق ونحو وهب يهب ووطئ يطأ وان فتحت عين مضارعه فتحا أصليا نحو وجل يوجل فأكثرا العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها فى المصدر ويكسرها فى غيره هذا عند غير طيئ وأما طيئ فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح فى تفصيله السابق هذا كله فى الثلاثى وأما غيره فالمصدر واسما الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغى تحرير هذا المقام وبه يعرف ما فى كلام شيخنا والبعض من الخلل فى غير موضع كما لا يخفى على متأمله وما ذكراه فى هذا المقام ان معتل الفاء اذا فتحت عين مضارعه أى وبقيت فتحتها الى فائه التى هى الواو كوثق يوثق وجب فتح عين مفعل منه كالوثقة يرده ما فى القاموس وغيره من أن واو الموثقة تفتح وتكسر فاعرف ذلك (قوله يصاغ من الثلاثى مفعل) أى يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى موازن مفعل أى ان كان متصرفا وقد تلحق مفعلا هاء لتأنيث كالموثقة (قوله ان اعتلت لامه مطلقا) اى سواء كسرت عين مضارعه أولا فهو فى مقابلة التقييد اللاحق (قوله نحو مرمى ومغزى وموقى) بواو بعد الميم على ما فى بعض النسخ وهو الذى فى خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالاشارة بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كرمى وما لامه واو كغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين ومعتلها كموقى وفى أكثر النسخ ومرقى براء بعد الميم وعليه فالاشارة بالتعداد الى أنه لا فرق بين ما لامه ياء

بالوصف كامة واحدة

واستقامة واحدة (وشذ فيه

هيئة كالخمرة) من اختمر

والنقبة من نقبه والنقبة من

انتقب * ساعة * يصاغ من

الثلاثى مفعل بفتح عينه

مرادا به المصدر أو الزمان

أو المكان ان اعتلت لامه

مطلقا كمرمى ومغزى

وموقى أو صحت

أو واو ولا بين ماعين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة والنسخة الاولى أولى من هذه لعدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتفطن (قوله ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثالين (قوله فان كسرت الخ) منه ماعين مضارعه ياء مكسورة في الاصل فيقال مبات في المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت في الزمان والمكان وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال في معاش معيش ولا في محيض محاض قال في التسهيل وهو الاولى (قوله وتكسره مطلقا) أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله عند غير طيء) وأما طيء فيجرونه مجرى ما فاؤه غير واو فيفصلون به بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر (قوله فيما صحت لامه وفاؤه واو) أى ولم تفتح عين مضارعه اصالة فان فتحت كوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره كما علمت (قوله وموئل) الموئل الملجأ (قوله وشذ من جميع ذلك) أى جميع الاقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل مما شذ من معتل اللام في المصدر من عصى وحمى أى أنف وأوى له أى رق ورزاه أى أصابه معصية ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط في الجميع وفي المكان مأوى الابل بكسر الواو فقط كما صرح به في لامية الافعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس وأما مأوى غير الابل فبالفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذى ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر وفتح الثاني الحجازيون على القياس وفي المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد قال الدماميني وهو البيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اه ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط في الجميع ومما شذ من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذى كسرت عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف مرجع

ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت في المراد به المصدر نحو مضرب وكسرت في المراد به الزمان أو المكان نحو مضرب وتكسر مطلقا عند غير طيء فيما صحت لامه وفاؤه واو نحو مورد وموقف وموئل وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل ويعامل غير الثلاثى معاملة الثلاثى

ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من نزل منزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس وجاء شذوذا من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها وموضع ووقع موحل وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثليث العين مهلكة ومهلكة أي مفازة ومقدرة ومأربة أي حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف اي موضع القعود في الشمس ومزرعة ولم يجئ مفعل بضم العين الا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمز أي رسالة وميسر قرئ في الشواذ فنظرة الى ميسره بالضم والاضافة وقد جاء اسم معلة من الثلاثي المجرد أو الاصل لسبب كثرته مسماه أو محلها مثال الها لسبب الكثرة أو لسبب محبته محلة أي سبب لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ولمحل الكثرة مأسدة ومسبعة ومقثأة ومبطخة أي محل لكثرة الاسد والسبع والقثاء والبطيخ وذا وردت مثله مفعل وما له من أراد اشباع الكلام فيه فعليه بها (قوله في ذلك) أي في موضع صيغة ما صلح مصدرا واسم زمان واسم مكان ولما كان اسم الاشارة غير موضوع لذلك لا يعلم به الرجوع الى التفصيل المتقدم في مفعل مع انه ليس بمراد عقبه بقوله فمن أراد الخ (قوله كما) أي في قوله * وعلم بيان المرء عند الحرب * وقوله * أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا * على ما فيه وقوله * أظلوم ان مصابكم رجلا (قوله ومنه) أي من بناء اسم المفعول وجعله بازاء المقصود من الثلاثة مجراها ومرساها يحتملان الثلاثة كما في البيضاوي وان قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان ويجري مصدر وممسانا ومصبحنا اسما زمان (قوله المراد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة كمقدح لما يقدح به الحوت أي يلت ومكسحة ومفتاح وشذ عن ذلك كمنخل ومسعط ومدهن بضم الاول والثالث في الثلاثة وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح فاء المنخل كما في القاموس وكذا شذ كسر الميم وفتح العين كمدق ومدق وعقل وجاء مشط على القياس قال في الهمع وكرات آلة تأريب النار أي اضرامها وسرادها يسرد به أي يخرز اه وفي القاموس أن الارات ككتاب النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها وان المراد

في ذلك فمن أراد ذلك بني منه اسم مفعول وجعله بازاء ما يقصده من المصدر كما من أو الزمان أو المكان ومنه بسم الله مجراها ومرساها ومزقناهم كل ممزق وقوله الحمد لله ممسانا ومصبحنا

قوله وعقل الذي في القاموس وعقل وزاد على المذكورات مشط كمنبر فيكون سبع لغات غير المقيسة التي ذكرها المحشي بقوله وجاء مشط على القياس فتدبر اه

الحرز في الاديم كالسرد اه وهو أيضا ككتاب

(أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها)

اضافة أبنية الى أسماء للبيان أي ابنية هي أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منهما على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله بها أي بأسماء الفاعلين كطاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع الى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير الى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف فتأمل (قوله كفاعل صغ اسم فاعل) أي صوغا كصوغ فاعل في الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل في الهيئة قال في التسهيل وربما استغنى عن فاعل بمفعل نحو حب فهو محب وعن مفعل بفاعل نحو أينع الغلام فهو يانع وأورق الشجر فهو وارق اه بزيادة الامثلة من الدماميني (قوله من ذي ثلاثة) أي من مصدر فعل ذي ثلاثة ليجري على الصحيح ولما كان هذا باطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجيء اسم فاعلهما على فاعل مع انهما ليسا كذلك دفع هذا الايهام بقوله وهو قليل الخ (قوله مفتوح العين) أي عين الكلمة واحترز به عن غذي كرضي بمعنى تغذى وكلام المصنف وان لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلا غير مفتوح العين ففيه فائدة فحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة اليه على أنه ساقط في بعض النسخ (قوله فيقال غذا الماء الخ) اعلم انه وقع هنا اختلاف في النسخ فبعض النسخ هكذا الازما كان كغذا الوادي بالمعجمتين أي سال فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب اه ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعديا نحو غذا الصبي باللبن أي رباه فهو غاذ وضرب الخ لكان فيه اشارة الى أن قول المصنف كغذا امثال صالح للحمل على المتعدي واللازم فيكون رمزا من المصنف الى التعميم وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ

(أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها * كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثة يكون) لازما (كغذا) الوادي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم

وفره الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب

(وهو قليل فى فعلت) بضم العين كطهر فهو طاهر ونعم فهو ناعم وفره فهو فاره (و) فى (فعل) بكسرها (غير معدى) نحو سلم فهو سالم (وقياسه) أى قياس فعل اللازم المكسور العين (فعل) بفتح الفاء وكسر العين فى الاعراض (وأفعل) فى الالوان والخلق و(فعلان) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (نحو أشر وبطر وفرح) (ونحو صديان) وريان وعطشان (ونحو الأجهر) والاحمر وعاشذ فيه مريض وكهل (والفعل) بفتح الفاء وسكون العين (اولى وفعيل بفعل) مضموم العين (كالضخم) والشهم (والجميل) والظريف (والفعل) لهذه ضخم وشهم و(جمل)

وذهب زيد الخ ويرد على هذه النسخة أنه لا حاجة الى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا الى قوله فيقال غذ الماء وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ومتعديا بهما بمعنى ربى فيقال غذا الطفل باللبن فهو غاذ وهو قليل الخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضه بأنه كان الأحسن فى صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازما بمعنى كذا ومتعديا بمعنى كذا ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعديا وبجعل الواو بمعنى أو فتفطن (قوله وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أى نشط وحف ورجل فاره أى حاذق وجارية فرهاء أى حسناء (قوله وهو) أى صوغ فاعل قليل أى شاذ (قوله أى قياس فعل) أى قياس الوصف من فعل (قوله فى الاعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيه فخرج الالوان والخلق (قوله والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة والمراد بها الحال الظاهرى فى البدن كالعور والحور والجهر (قوله وحرارة الباطن) الواو بمعنى أو (قوله نحو أشر وبطر وفرح) بتنوين الثلاثة لانها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان والاشر والبطر معناهما الذى لا يحمد النعمة والصديان العطشان والاجهر الذى لا يبصر فى الشمس وأعاد نحو فى قوله ونحو صديان وقوله ونحو الاجهر لاختلاف النوع وصديان وعطشان مثال دال على حرارة الباطن وريان مثال دال على الامتلاء واعترض بأن الرى انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شئ أصلا الا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكما (قوله وعاشذ فيه) أى فى فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس مرض وكهل لانهما من الاعراض (قوله أولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل فى فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبى وغير المصنف يرى ان فعيلا قياس دون فعل (قوله والشهم) هو ذكى الفؤاد (٢) (قوله والفعل جمل) احترازا عن جميل من جملت الشحم بالفتح أى أذبته ويستعمل هو بالبناء للمجهول أى أذيب فهو مجمول وجميل

(٢) قوله هو ذكى الفؤاد أى و يجمع على شهام ويطلق أيضا على السيد النافذ الحكم ويجمع على شهوم كما فى القاموس اه لان

وظرف (وأفعل فيه قليل وفعل) بفتحتين وفعال بالفتح وفعال بالضم وفعل بضمتين وفعل بكسر الفاء أو فتحها وفعال وفعول وفعل بكسرتين كحرش فهو أحرش وخطب فهو أخطب اذا احمر الى الكدرة ونحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن ونحو جبن فهو جبان وشجع فهو شجاع ونحو جنب فهو جنب ونحو عفر فهو عفر أي شجاع ماكر ونحو غمر فهو غمر أي لم يجرب الامور ونحو وضؤ فهو وضاء أي وضيء ونحو حصرت فهي حصور أي ضاق مجرى لبنها ونحو خشن فهو خشن * تنبيه * جميع هذه الصفات

لان فعيلا فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه قاله الشاطبي وأقره غير واحد كالبعض ويرد عليه ان كون فعله جاء بالضم معلوم من قوله * وفعل اولى وفعيل بفعل * حيث فرض الكلام في فعل بالضم ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل أن الواو في قوله والفعل الخ استئنافية لا حالية فلا يكون تقييد اول مستأنفا لبيان الواقع لكنه غير محتاج اليه فتدبر (قوله بالفتح) أي فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم (قوله وفعال) أي بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعول أي بفتح الفاء وتخفيف العين (قوله كحرش) بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة أي خشن وتمثيله من النشر على ترتيب اللف (قوله وخظب) بالخاء والظاء المعجمتين على ما ذكره المصرح وتبعه غيره والذي في القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته في مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة في صفرة او غبرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو أخطب ولم أجد مادة خظب بالخاء والظاء المعجمتين لا في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح وقوله الى الكدرة اي مائلا الى الكدرة (قوله ونحو عفر) بالعين المهملة فالفاء (قوله ونحو غمر) بالغين المعجمة فالميم (قوله ونحو حصرت) بمهملات مبنيا للمجهول لزوما فالتمثيل به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد ان أصل المبني للمجهول متعد والمضموم العين الذي الكلام فيه لازم لما مر عن سم ان المبني للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين (قوله فهو خشن) بكسرتين وفي القاموس أنه ككتف فلعل فيه اللغتين (قوله جميع هذه الصفات الخ) دفع لما قد يقال ان المصنف ترجم لابنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال انه ذكرها في الباب الآتي لان المذكور فيه احكامها لا أبنيتها لكن كان على الشارح ان يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لان ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد واسم المفعول من الثلاثي أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع انهما يكونان صفتين مشبهتين اذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأيضا

صفات مشبهة لا أسماء فاعل كضامر اذا دل على الثبوت كضامر البطن وشاحط الدار أى بعيدها فهو صفة مشبهة أيضا (وبوزن الفاعل قد يعنى فعل) أى وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف (وبزنة المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الأخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا) أى يأتى اسم الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر مطلقا أى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (وان فتح منه) أى من هذا

وقائم فانه اسم فاعل الا اذا أضيف الى مرفوعه ودل فيما

الى مرفوعه او نصبه على التشبيه بالمفعول به او على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثى المجرد (قوله صفات مشبهة) أى ان قصد بها الثبوت والدوام وان لم تضف الى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين وقال الاسقاطى وغيره انها اذا قصد بها النص على الحدوث حولت الى فاعل وفى التصريح عن الشاطبى وغيره انه اذا أريد حدوث الحسن مثلا قيل حاسن لا حسن وقوله الا اذا أضيف الى مرفوعه أى أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة الا اذا قصد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه او نصبه على ما ذكر والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات ان الاصل فى فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر الا مع ما يدل على خروجه عن الاصل واستعماله فى الثبوت من الاضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل فمشترك فى الاصل بين الحدوث والثبوت فاكتفى فى كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت (قوله اذا دل على الثبوت) أى الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لانه لا يختص بالصفة المشبهة (قوله وبوزن الفاعل قد يغنى فعل) يغنى بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أى استغنى ونسبة الاستغناء الى فعل مجاز كما أشار اليه الشارح بقوله أى قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد انه قد يستعمل فى الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل (قوله وبزنة) أى موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذى الثلاث أى من مصدر فعل غير ذى الثلاث نعت لاسم فاعل (قوله مع كسر متلو الأخير) أى ما يتلوه الحرف الأخير والمراد الكسر ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى فاعل وأما فتح بضم الفاء فتاعا شاذ وشذ فتح ما قبل الآخر فى الفاظ كاسم الفاعل من أحصن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة أى تكلم بما لا يعقل فان كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس ٢ وألفج بالفاء والجيم المهملة أى افتقر وصار مفلسا واحر أشت الاول بنجم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أى سمنت وشذ أيضا مجىء اسم فاعل أفعل على فاعل كاورس الشجر اذا اخضر ورقه فهو وارس وما مورس قليلا وأمحل البلد اذا قحط فهو ماحل (قوله وضم ميم زائد) وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعا فشاذ (قوله وان فتحت الخ) أى

٢ قوله وألفج بالفاء والجيم المهملة الخ مخالف لما فى القاموس والصحاح وعبارة القاموس فى فصل اللام من باب الجيم ألفج أفلس فهو ملفج بفتح الفاء نادر اه وعبارة الصحاح فى الفصل المذكور ألفج الرجل أى أفلس فهو ملفج بفتح الفاء نادر قال رؤبة * أحسابكم فى العسر والالفاج * شيبت بعذب طيب المزاج *

ولو

ولو تقديرا كمعتل ومختار ابني مفعول وقد يستغني بمفعول عن مفعل بفتح
العين كمحزون ومحموم ومزكوم فانه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع أن
أفعال الثلاثة جمعت ثلاثية ورباعية يقال حزنه الله وأحزنه وزكم وازكمه
الله وحم الرجل من الحمى وأحمه الله وحم الشيء وأحم قدر فالتزامهم في اسم
المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعل اه
دماميني ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفي موضع آخر من التسهيل انه قد
يستغني بمفعول عن مفعل بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضا ومثله الدماميني
بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق قال فان قلت فقد قالوا رق العبد قلت انما
يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى أرق اه وقد يجيء اسم الفاعل بمعنى
اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو انه كان وعده مأتيا أي مرضية
وآتيا وقيل الاول مجاز عقلي أي راض صاحبها والثاني من قولهم أتيت
الامر أي فعلته (قوله الا انها غيرت) أي عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع
ومقوول ومرموي فنقلت حركة ياء الاول الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو
لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ونقلت حركة واو الثاني
الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وقلبت واو
الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء في
الياء (قوله مراده بالثلاثي) أي في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي وكذا قوله
فيما مر اذا من ذي ثلاثة يكون وان تبادر من الشرح قصد الاول فقط (قوله
المتصرف) خرج الجامد نحو عسى وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم
فاعل ولا اسم مفعول (قوله نقلا) أي لا قياسا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول
حال من ذو (قوله أي عن مفعول) وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين
نحو أعله المرض فهو عليل أي معل وأعقدت العسل فهو عقيد أي معقد
كذا في التسهيل وشرحه (قوله ذو فعيل) أي صاحب هذا الوزن أي
موازنه (قوله في الدلالة لا العمل) قال الدماميني فلا يقال مررت برجل
ذبيح كبشه وفي مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه
حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول اه
كلام ابن عصفور فعليه يصح مررت برجل قتيل أبوه والمصنف موافق على

ـ فهو ملفج بفتح الفاء مثل
أحصن فهو محصن وأسهب
فهو مسهب فهذه الثلاثة
جاءت بالفتح نوادر اه ولم
يذكراه في باب الحاء المهملة
فلينظر اه

(ما كان انكسر) وهو ماقبل
الأخير (صار اسم مفعول
كمثل المنتظر) والمستخرج

(وفي اسم مفعول الثلاثي
اطرد * زنة مفعول كآت
من قصد) يقصد فانه
مقصود وآت من ضرب
مضروب ومن مر ممرور
به ومثله مبيع ومقول
ومرمي الا انها غيرت
* تنبيه * مراده بالثلاثي
المتصرف (وناب نقلا عنه)
أي عن مفعول (ذو فعيل)
مستويا فيه المذكر والمؤنث

(نحو فتاة أو فتى كحيل)
أو جريح أو قتيل * تنبيه *
مراده أنه ينوب عنه في الدلالة
على معناه فقط قال في التسهيل
وينوب في الدلالة لا العمل
عن مفعول بقلة

رفعه الضمير لا ظ لاتفاقهم القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل لضمير كذا يلزم على ما ذهب اليه أبو حيان ومتابعوه ولقائل أن يقول شروط العمل انما هي للعمل فى المنصوب لا فى المرفوع فيجوزه عند المصنف أن يعمل فى الضمير والظاهر اه وفى الهمع ما نصه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبح وقنص وقتيل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه خلافا لابن عصفور حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج فى منع ذلك أو اجازته الى نقل صحيح عن العرب اه اذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل فى المرفوع ظاهرا الى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل (قوله فعل) أى بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول (قوله وفعل) أى بفتحتين كما فى الدماميني كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أى وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة ونون ساكنة وضاد معجمة فقال أى رنفض وعد وخبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني ولان اطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازا كثير مطرد (قوله وفعلة) أى بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة (قوله لم يقس عليه) فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم (قوله خلافا لبعضهم) أى فى نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه فى شرح التسهيل الذى نقله الشارح (قوله وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له الخ) أى لانه لا لبس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل (قوله نحو قدير ورحيم) تمثيل للنفى وأما ما ليس له ذلك فكقتيل وجريح وقوله لقولهم الخ تعليل لمحذوف أى وانما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم الخ

فعل كذبح وفعل كقنص وفعلة كغرفة وبكثرة فعيل انتهى

* خاتمة * قال الشارح ويجئ فعيل بمعنى مفعول كثيرا فى لسان العرب وعلى كثرته لم يقس عليه باجماع وفى التسهيل ليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وفى شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم والله أعلم

* (الصفة المشبهة باسم الفاعل) *

صفة استحسن جر فاعل *

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى (قوله صفة استحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية فى قوله ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها وأجيب بان المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها وأجيب أيضا عن الثانى بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح

ولا استقباح في الضعيف وان قوبل بالحسن بناء على ان المراد بالحسن
خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه اه
سم وقوله ولو سلم أي ان من القبيح ماهو جر في التوضيح ان كاتب الاب بالجر
قبيح وهو مبني على جواز الاضافة في المثال كما يأتي (قوله معنى) أي في
المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتي في الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل)
بنصب اسم على المفعولية وجره بالاضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض
بان المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره
كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بان تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به
لاشتراكهما في كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه)
فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها)
قال سم ظاهره أنه حينئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح
صرح بقبح الاضافة في قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك ان يراد
بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اه وعندي في الايراد والجواب نظر بل
كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كاتب
متعد وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من ان المراد استحسان الجر نوعها
يخلص من ذلك أيضا فتنبه (قوله وان كان متعديا) أي لواحد لما سبق من
أن المتعدي لاكثر تمتنع اضافته الى الفاعل اجماعا (قوله أن الجمهور على
منع ذلك فيه) أي وان قصد ثبوته ومن القايل من أجاز بشرط قصد الثبوت
وأمن اللبس بالاضافة الى المفعول كالمصنف ومنهم من اجاز بشرط قصد
الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة
على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحينئذ
لا يدخل في تعريف الصفة الا اذا قالوا بالاستحسان اللهم الا أن يراد
بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن
جر فاعله به في الجملة أي في بعض الصور وذلك اذا كان لازما (قوله لانه
لا تضاف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم (قوله
تدل على حدث) أي معنى متعلق بالغير (قوله وانها تؤنث) أي بالتاء
أي غالبا وقوله وتجمع أي جمع سلامة فذكر أي غالبا وانما قلنا ذلك لانه

معنى بها المشبهة اسم الفاعل) أي تميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه فان اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لانه ان كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها واطلق عليه اسمها وان كان متعديا فقد سبق ان الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان * تنبيهات * الاول قيد الفاعل بالمعنى لانه لا تضاف الصفة اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى * الثاني وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل انها تدل على حدث ومن قام به وانها تؤنث وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه في العمل

لايقال في نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا في نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعني انه عابه بلزوم الدور وتقريره ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة (قوله ماصيغ لغير تفضيل الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام فيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة الا اذا اضيفت أو نصبت وهذا اورد على حد الناظم أيضا اه وفيه نظر لعدهم من أحوال الصفة المشبهة رفعها معمولها كزيد حسن وجهه وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أي من مصدره والتقييد باللزوم مبني على مذهب الجمهور من منع اجراء اسم فاعل المتعدي لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر (قوله دون افادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدماميني انه اذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حولت الى فاعل فتقول في عفيف وشريف وحسن عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا اه والظاهر ان الامر كذلك اذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه الاطلاق قول المصرح ما نصه اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره اه ثم راجعت الدماميني فرأيته صرح بما استظهرته (قوله أو ان قوله الخ) بكسر ان لانه معطوف على مقول القول واعترض بأن الاعراب على الاول كذلك فلا يخلص بمجرده من الاشكال وأجاب البعض بأن مراده أن كلام الناظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الثاني (قوله وقوله وصوغها الخ) المتبادر من عبارته أنه من تتمة الجواب الثاني والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن

وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الاضافة الى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها لان العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وعرفها بقوله ماصيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدوث وقد يقال ان العلم باستحسان الاضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور أو ان قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ وقوله صفة استحسن الى آخره خبر وقوله (وصوغها

العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز (قوله من لازم) أى من مصدر فعل
لازم أصالة أو عروضا كما فى رحمن ورحيم وعليم فانها لازمة بالتنزيل أو النقل
الى فعل بالضم أفاده سم فقول الشارح وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور
على السماع لا يتم الا اذا أريد اللزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل
(قوله الدائم) فيه اشارة الى أن المراد بالحاضر فى عبارة المصنف الدائم
لا الحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد
الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كطاهر القلب بجعله قيدا لقوله لحاضر
والمراد بالدوام الثبوت فى الازمنة الثلاثة قال يس نقلا عن غيره ودلالة
الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لانها لما لم تدل على التجدد ثبت
لها الدوام بمقتضى العقل إذ الاصل فى كل ثابت دوامه اه ويوافقه قول
الدمامينى نقلا عن الرضى كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث
ليست موضوعة للثبوت فى جميع الازمنة فليس معنى حسن فى الوضع الا ذو
حسن سواء كان فى بعض الازمنة أو جميعها ولا دليل فى اللفظ على أحد
القيدين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض كان
اللفظ ظاهرا فى الاتصاف بالحسن فى جميع الازمنة الا أن تقوم قرينة على
تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا فقبح أو سيصير حسنا أو هو الآن فقط
حسن فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا اه ومنه يؤخذ حمل قول الشارح
وانها لا تكون الا للمعنى الخ على حالة الاطلاق هذا وعبارة الشارح فى شرح
قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدى الخ تقتضى أنها وضعية فتدبر (قوله
بخلافه) أى اسم الفاعل فانه يكون للماضى المنقطع وللحال وللاستقبال
كهذا ضارب أمس أو الآن أو غدا وقوله كما عرفت اى فى باب اعمال اسم
الفاعل عند قول المصنف ان كان عن مضيه بمعزل (قوله وهو الغالب)
وأما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فمبنى على أن المراد بالجريان افادة
التجدد والحدوث كذا فى شرح الجامع لكن الذى فى الهمع ان الزمخشرى
وابن الحاجب منعا موازنتها المضارع وان نحو ضامر الكشح ومطمئن
القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة
الصفة المشبهة لا انها صفات مشبهة (قوله فى المبنية من الثلاثى) خرج

من لازم لحاضر) الى آخره
عطف عليه لتمام التعريف
أى ومما تتميز به الصفة المشبهة
أيضا عن اسم الفاعل أنها
لا تصاغ قياسا الا من فعل
لازم كطاهر من طهر وجميل
من جمل وحسن من حسن
وأما رحيم وعليم ونحوهما
فمقصور على السماع بخلافه
فانه يصاغ من اللازم كقائم
ومن المتعدى كضارب
وأنها لا تكون الا للمعنى
الحاضر الدائم دون الماضى
المنقطع والمستقبل بخلافه
كما عرفت وأنها لا تلزم الجرى
على المضارع بخلافه بل قد
تكون جارية عليه (كطاهر
القلب) وضامر البطن
ومستقيم الحال ومعتدل
القامة وقد لا تكون وهو
الغالب فى المبنية من الثلاثى

البنيتمن غيره فانها لازمة الجرى على المضارع كما فى التسهيل (قوله كحسن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله فى الابنية من الثلاثى فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما اسود الخماسى فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وان كانت مبنية من غير الثلاثى مع أنه يرده ما مر قريبا عن التسهيل وقد نقله هو أيضا وأقره فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا قال فى النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به وذكر فى موضع آخر أنها لا تعمل فى المفعول المطلق اه يس والمتجه الاول (قوله ثابت لها) أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به (قوله على الحد) أى كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى الظرف بعد حذف الاستقرار سم (قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرنت بأل بناء على الأصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقى من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف (قوله لان ذلك من ضرورة وضعها) أى فهو لا يفارقها وانما يعتبر شرطا ما قد يفارق (قوله أجود الخ) أى لان قوله على الحد الذى قد حدا يمكن تأويله بأن يراد فى الجملة بخلاف عبارته فى الكافية (قوله وسبق ما تعمل فيه) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لانه الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان على عاملهما يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أى فانه يتقدم منصوبه قال فى الارتشاف الا اذا كان بأل أو مجرورا باضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل

كحسن الوجه و (جميل الظاهر) وسبط العظام وأسود الشعر (وعمل اسم فاعل المعدى) لواحد (لها) أى ثابت لها (على الحد الذى قد حدا) له فى بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر * تنبيه * ليس كونها بمعنى الحال شرطا فى عملها لان ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية والاعتماد واقتضاء الحال شرطان فى تصحيح ذا الاعمال اه (وسبق ما تعمل فيه مجتنب) بخلاف اسم الفاعل ايضا

زيدا ومررت بضارب زيدا فان جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا
جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس (قوله
ومن ثم الخ) مراده كما تنادى به عبارته بيان شئ يترتب على تخالف الصفة
واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح النصب فى نحو زيدا
أنا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور فى زيد لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم
منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله فى زيد لو تفرغ له صح أن يفسر عامله
المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع فى نحو وجه الاب زيد
حسنه لعدم صحة عمل حسن فى وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم
منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله فى وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله
المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم
منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال كان الاولى حذف
الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح فى الدلالة (قوله وكونه ذا سببية وجب)
أى وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وما أقبح
العمران لان عملها فى هذين بما فيها من معنى الفعل وبقى مما يتخالفان فيه
أنه يعمل محذوفا ولهذا أجازوا أنا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب
عمرو باضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند
من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض
الوجه ونصب الفعل وانه لا تقبح اضافته الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو
مررت برجل قاتل أبيه ويقبح مررت برجل حسن وجهه وانه يفصل منه
مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد
حسن فى الحرب وجهه رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله بجميع
التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لان معمولها لما كان سببيا مرتبطا بمتقدم
أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخر والمغاربة وورد
عليهم بما فى الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بأن اليمنى
خبر لمحذوف أو معمول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من
لا يشترط وجود المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا
يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء وأنه اذا

ومن ثم صح النصب فى
نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع
فى نحو وجه الأب زيد حسنه

(وكونه ذا سببية وجب)
أى يجب

حلى هو ومعمولها بأل فنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل وإذا
حليت الصفة ومعمولها بأل جر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا
في المغني والدماميني عليه (قوله في معمولها) أي المنصوب كما عرفت
فوجهه والوجه في مثالي الشارح منصوبان (قوله أي متصلا) أي هو أو
مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملا لانواع السببي الآتية وان لم يشمل
المعمول الذي هو ضمير بارز متصل كما يأتي عن التسهيل (قوله ولا يجب ذلك
في معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبه)
أي وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على
وجه آخر (قوله ونحوه) أي من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي
كالحال والتمييز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضميرا
بارزا متصلا) أي ليس منفصلا مستقلا فهو أعم من ان يتصل بالصفة
نحو زيد حسن الوجه جميله أو ينفصل عنها بضمير آخر نحو قريش خير الناس
ذرية وكرامهموها (فان قلت) كما ان معمول الصفة يكون ضميرا بارزا
يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعي الى تخصيص الضمير
بالبارز قلت وجهه ان المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هي صفة
مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها مشبهة اه
دماميني (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لانه أعمل طلق في الهاء وأما
أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت
فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفى بمرفوعه
عن الخبر على نفي أو استفهام وأما جعل العيني الشاهد في عمل طلق في أنت
فرد بأن المعمول الواجب كونه سببيا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل
وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لان
ما اضيفت اليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه النصب كما مر في اعمال
اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم
بالكسر وبفتح الصلح والكالح من الكلوح وهو التكشر في عبوس والمكفهر
مثله كفهر الرجل اذا عبس فهو تأكيد وقوله في السلم حال من انت أو من
الضمير المستتر في الوصف (قوله بتنوع السببي) يظهر لي أخذا من الشواهد

ق ... قوله ان يكون
سببيا أي متصلا بضمير
الموصوف لفظا نحو حسن
وجهه أو معنى نحو حسن
الوجه أي منه وقيل أل خلف
عن المضاف اليه ولا يجب
ذلك في معمول اسم الفاعل
كما عرفت * تنبيهات *
الاول قول الشارح ان جواز
نحو زيد بك فرح مبطل
لعموم قوله ان المعمول
لا يكون الا سببيا مؤخرا
مردود لان المراد بالمعمول
ما عملها فيه بحق الشبه
وعملها في الظرف ونحوه
انما هو لما فيها من معنى
الفعل * الثاني ذكر في التسهيل
أن معمول الصفة المشبهة
يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله
حسن الوجه طلقه أنت
في السلم وفي الحرب كالح
مكفهر * فعلم أن مراده
بالسببي ما عدا الاجنبي
فانها لا تعمل فيه * الثالث
يتنوع السببي الى اثني عشر
نوعا يكون موصولا كقوله

الآتية

أسيلات أبدان دقاق خصورها
وثيرات ما التفت عليه المآزر
وموصوفا تشبهه كقوله
أزورامرأ جما نوال أعده
لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر
والشاهد في جما نوال ومضافا
الى أحدهما كقوله
فعجتها قبل الاخيار منزلة
والطيبي كل ما التاثت به الازر
ونحو رأيت رجلا دقيقا
سنان رمح يطعن به ومقرونا
بأل نحو حسن الوجه ومجردا
نحو حسن وجه ومضافا الى
أحدهما نحو حسن وجه
الأب وحسن وجه أب
ومضافا الى ضمير الموصوف
نحو حسن وجهه ومضافا
الى مضاف الى ضميره نحو
حسن وجه أبيه ومضافا الى
ضمير مضاف الى مضاف الى
ضمير الموصوف نحو مررت
بامرأة حسن وجه جاريتها
جميلة أنفه ذكره في التسهيل
ومضافا الى ضمير معمول
صفة أخرى نحو مررت برجل
حسن الوجنة جميل خالها
ذكره في شرح التسهيل
وبجعل منه قوله
سبتني الفتاة البضة المتجرد
اللطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

الآتية أن مراده بالشبيه بالمنصوب السابق حقيقة أو حكما بأن كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجرورا صالحا لذلك كما في الاول والثالث فاعرفه (قوله أسيلات أبدان) أي طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهي السمينة كما في القاموس أي سمينات الارداف والاعجاز فهي المراد بما التفت عليه المآزر وقول العيني أي وطيآت الارداف والاعجاز لا يناسب المقام وانما كان ما التفت الخ سببيا لان الاصل المآزر منهن او مآزرهن بالضمير العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى وبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شئ فيكون من النوع الثاني (قوله يشبهه) أي الموصول في كون صفته جملة كصلة الموصول (قوله جما) أي كثيرا ونوال اي عطاء فاعله وجملة أعده صفة نوال والضمير البارز فيها النوال والمستتر لامرأ ولم يبرز لأمن اللبس وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم والأزمة بفتح الهمزة وسكون الزاى الشدة وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر (قوله فعجتها) أي الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا أي عطفت رأسه بالزمام قبل الاخيار أي جهتهم منزلة تمييزا التاثت بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أي اختلطت والتفت والازر بضمتين جمع ازار وهذا كناية عن عفتهن وضمير الموصوف محذوف أي الازر بهن او ال خلف عنه نظير ما تقدم وقد بحث في الشاهد باحتمال ان ما نكرة موصوفة لا موصولة (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف أي ضمير عائد الى مضاف الخ (قوله جميلة أنفه) بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جميلة اليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لان المعنى جميلة أنف وجه جاريتها فعلم ما في كلام البعض وغيره (قوله ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن المثال الذي قبله كذلك فهلا اكتفى به الا ان يخص هذا بكون معمول الصفة الاخرى غير مضاف (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته والمتجرد بكسر الراء البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العيني بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشح ما بين الخاصرة والضلع الخلف (قوله

فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المنعوت ان صلحت للمذكر
والمؤنث لفظا ومعنى بأن لا يختص وزنها أو معناها بأحدهما جاز
تبعيتها لمثلها فى التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة
حسنة عينها وللمخالف فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن
وجهه لانتفاء المانع اللفظى والمعنوى والا بأن اختصت بأحدهما لفظا
ومعنى كأكمر ورتقاء أو لفظا فقط كآلى أى كبير الالية وعجزاء أى كبيرة
العجيزة أو معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع الا مماثلها على الصحيح فلا
تقول مررت بامرأة أكمر ابنها ولا برجل رتقاء بنته وقس لوجود المانع فى
اللفظ والمعنى أو فى أحدهما وأجاز الاخفش تبعيتها فى الاقسام الثلاثة لما
يخالفها أيضا هذا ملخص ما فى التسهيل وشرحه للدماميني (قوله وانصب
وجر) أى بها لخفض معمولها لدلالة الاول وانما جاز فى النصب والجر
اسناد الصفة المشبهة الى ضمير صاحبها مع كونها مسندة فى المعنى الى سببيه
لكون تلك الصفة فى اللفظ جارية على صاحبها خبرا له او حالا أو نعتا وفى المعنى
دالة على صفة له فى ذاته سواء كانت هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن
الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية
أى شيخ وكثير الاخوان أى متقو بهم فحسن حينئذ أن تجعل صفة سببيه
كصفة نفسه فيستتر ضميره فى صفة سببيه نحو زيد حسن وجها كما يستتر فى
صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببى عن ظاهر الفاعلية الى النصب او
الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير
لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر فى اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه
حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة فى ذاته نحو زيد أحمر نوره لم يجز استتار
ضمير ذى السبب فيها فلا يقال زيد أسود فرس غلام الاخ وزيد أحمر النور
لانه لا معنى لذلك الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة
سببيه على صفة فى ذاته فكيف يضمر فى صفة سببيه صفة نفسه (فان قيل)
أليس الصفة فى نحو زيد احمر نوره تدل على صفة فى ذاته وهى كونه صاحب نور
(قلنا) كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببيا لزيد لا من صفة السببى قاله
الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل

(فارفع بها) أى بالصفة المشبهة (وانصب وجر

والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى
بديع السموات والارض أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند صحة
تحمله الضمير صاحبها (قوله مع أل) حال من الضمير المجرور ومعمول تنازعه
الثلاثة فأعمل الاخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة وهو اشارة
الى أحد أنواع السبى الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها
مضافا ثمانية وهى ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواهما
كحسن وجه والحسن وجه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله او مجردا أى
من أل والاضافة (قوله ولا تجرر بها الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله
سما) بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على انه كفتى وظاهرة على انه
كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أى لتالى أل ولو بواسطة الاضافة لضميره
فيشمل الاضافة لضمير تاليها كما فى سم (قوله وما لم يخل) اى من أل والاضافة
لتاليها فهو بالجواز أى بجواز الجر وسما أى علم وذلك ثلاث صور تضم الى
صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بأل أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير
الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فارفع بها الى قوله ومن
اضافة لتاليها وأما قوله وما لم يخل الخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه (قوله
الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما فى مررت بامرأة حسن الوجه لان الصفة
لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتعين عدمه كما فى مررت
بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز
الامران كما فى نحو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير
الصفة) أى ابدال بعض من كل يعنى حيث امكن الابدال لا مطلقا فلا يرد
عليه ما يحكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم
الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه
عند تحمل الوصف الضمير (فان قيل) على القول بأن العامل فى البدل مقدر
يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع (أجيب) بأنه قد يغتفر فى التابع
ما لا يغتفر فى المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى بمفعول اسم
الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من
المفاعيل لانه الذى يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما سمى هذا

مع أل * ودون أل مصحوب
أل وما اتصل بها) أى بالصفة
المشبهة (مضافا او مجردا ولا *
تجرر بها مع أل سما) أى
اسما (من أل خلا ومن
اضافة لتاليها وما * لم يخل فهو
بالجواز وسما) أى لمعمول
هذه الصفة ثلاث حالات
الرفع على الفاعلية قال
الفارسى أو على الابدال
من ضمير مستتر فى الصفة
والنصب على التشبيه
بالمفعول به ان كان معرفة
قول المحشى من ضمير الصفة
كذا فى نسخ الحواشى ولكن
عبارة الشرح من ضمير
مستتر فى الصفة اه

شبها بالمفعول به ويسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار شبها بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز) لكن الاول وعليه أو على التمييز لكن نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أى بسبب الناصب (قوله أو معرفة) أى لاقترانها بأل (قوله فى أحوال السببى المذكورة) أى الاثنى عشر (قوله فتلك اثنان وسبعون صورة) سواء اقتنا تلما سيأتى فى العدد يضم اليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة * الاول أن يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باضافة الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميله * الثانية ان تتصل الصفة من الضمير وهى مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهم وداء * الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين والصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة اذا ضربت الثمانى فى خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا اما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فاذا ضربت الثلاث فى ستمائة صارت الفا وثمانمائة ومعمول الصفة اما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة او تكسير مذكرا أو مؤنثا فاذا ضربت الثمانى فى الالف وثمانمائة صارت أربعة عشر الفا وأربعمائة تسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول الضمير لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقى أربعة عشر الفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم أفاده فى التصريح (قوله ما لزم منه الخ) سيأتى قبيل الخاتمة أن محل الامتناع فى الصفة المفردة أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز اضافتها مع تعريفها بأل الى الخالى وتقدم فى باب الاضافة أيضا (قوله وذلك تسع صور) لانها بقية الاثنى عشر بعد اخراج ما فيه أل والمضاف لتاليها أو الضمير تاليها (قوله وهى الحسن وجهه الخ) وجه الامتناع فى الاولين أن الواجب فى الاضافة المعنوية اضافة النكرة الى المعرفة فلم يجوزوا فى الاضافة اللفظية التى هى فرعها أن تكون على عكس أصلها لتسلم عن الصغرى ومراده بالواجب الواجب الاتفاقى أى بالنسبة الى اضافة المعرفة الى النكرة فلا ينافى ما مر أن من المعنوية اضافة النكرة

وعلى التمييزات لكن نكرة والخفض بالاضافة والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة أو معرفة وهذه الستة فى أحوال السببى المذكورة فى التنبيه الثالث فتلك اثنان وسبعون صورة الممتنع منها ما لزم منه اضافة ما فيه أل الى الخالى منها ومن الاضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح به فى التسهيل وذلك تسع صور وهى الحسن وجهه الحسن وجه أب

الحسن وجه الحسن وجه ابيه الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال أعده الحسن
الحسن وجهه الحسن وجه جاريتها الجميل أنفه وليس منه الحسن الوجنة الجميل
بنائرم يطعن به الحسن وجه

خالها بجر خالها لاضافته الى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة نعم هو ضعيف لان المبرد يمنعه كما عرفت فى باب الاضافة وماسوى ذلك جائز كما أشار اليه بقوله وما لم يخل فهو بالجواز وسما أى علم لكنه ينقسم الى ثلاثة أقسام قبيح وضعيف وحسن فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت او مع أل المجرد من الضمير والمضاف الى المجرد منه وذلك ثمان صور هى الحسن وجه الحسن وجه أب حسن وجه حسن وجه أب الحسن الوجه الحسن وجه الأب حسن الوجه حسن وجه الأب والاربع الاولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير وانما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية فى المعنى مقام وجودها فى اللفظ لان معنى حسن وجه حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله

بهمة منيت شهم قلب * منجذ لا ذى كهام ينبو * فهو نظير حسن وجه
والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها اذ لا فرق

الى النكرة للتخصيص وهذا أولى مما أوّل به البعض ثم قال سم ووجهه فى البقية عدم الفائدة والاضافة اللفظية انما تجوز اذا أفادت تخفيفا أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بأل ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المعمول (قوله الحسن وجهه) ينبغى أن محل امتناعه اذا كان الموصوف ذا أل كزيد والا فلا امتناع لان الموصوف فيه وفى الامثلة الثلاثة بعده غير محلى بأل وكذا فى المثال الأخير فحصل الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل وكذا فى المثال الأخير فمحل امتناعه اذا كان الموصوف نحو هند لا نحو المرأة قاله سم (قوله وليس منه) أى من الممتنع (قوله كما أشار اليه بقوله وما لم يخل الخ) لو جعل الاشارة بقوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها الخ لكان أحسن لعل قوله وما لم يخل الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما مر ولاختصاص قوله وما لم يخل الخ بالجر كما تقدم وقوله وماسوى ذلك عام فى الجر والنصب والرفع بقرينة مقابلته لقوله المتنع منها ما لزم منه الخ الواقع هو وقوله وماسوى ذلك الخ تفصيلا لقوله فذلك اثنان وسبعون صورة الا أن يدفع الثانى بأن المراد كما أشار اليه بقوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ (قوله لكنه ينقسم) استدراك على قوله وماسوى ذلك جائز دفع به توهم تساوى الصور فى الجواز (قوله فالقبيح رفع الصفة الخ) أى لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف (قوله وذلك ثمان صور) لان المجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا اليه المعمول اما محلى بأل أولا فهذه أربع صور تضرب فى صورتى الصفة بثمان (قوله لما يرى) أى فى الاربع الثانية وقوله من أن أل خلف عن الضمير أى كما هو مذهب الكوفى (قوله لقيام السببية فى المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية فى اللفظ (قوله ودليل الجواز) أى من السماع (قوله بهمة) بضم الموحدة الفارس الذى لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه وباؤه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أى ابتليت شهم بفتح الشين المعجمة قوى القلب ذكيه قلب فاعل شهم منجذ بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال معجمة أى مجرب للامور لا ذى كهام أى لا صاحب سيف كهام بفتح الكاف

أى كليل ينبو أى يبعد عن الاصابة (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا) أى لما فيه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى كذا فى التصريح قال سم ومقتضاه أن الصفة المعرفة كذلك الا أن يفرق بأن فى المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة على الاصح نظرا الى القول بأنها موصولة فهى اقوى العمل بخلاف المنكرة لكن ينافى هذا ارتضاء الموضح فى باب الاضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اه وقد اعترض الشارح فى شرح التوضيح على الموضح بأنه كان الاولى له التمثيل بحسن الوجه قال سم ولما كان الاجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف فى القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا والذى قبله قبيحا اه وقد أسلفنا فى باب الاضافة أن بعض ما عبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالمنع تارة فلا ينافى ما هنا لجعلهم هناك الاجراء المذكور قبيحا وقوله مطلقا أى سواء كان تعريفها بأل أو بالاضافة ودخل تحت ما ذكره ثمان صور هى الباقية بعد أن يسقط من أنواع السببى النكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد والمضاف اليه (قوله وجرها اياها) قيل وجه الضعف ما فيه من شبه اضافة الشئ الى نفسه كما سيذكره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثنى المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها لانه لا زيادة فيهما وهذا التوجيه أولى لانه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان فى الصفة المعرفة كالمنكرة فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بأل أيضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد معهما فى الصفة المعرفة شئ آخر يقتضى امتناع الجر بها منعناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه الاول فتأمل ودخل تحت هذا ست صور هى بقية الثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما (قوله وجر المقرونة الخ) وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد يمنعه (قوله وذلك) أى الضعيف أو المذكور من النصب والجرين (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفى قوله والحسن الوجنة الخ دون غيرهما اشارة فى المحل الاول الى أن ما بعدها أمثلة النوع الثانى وفى المحل الثانى الى أن ما بعدها أمثلة النوع الثالث (قوله فى الاول والثانى) أى نصب الصفة المنكرة المعرف

والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وجرها اياها سوى المعرف بال والمضاف الى المعرف بها وجر المقرونة بأل المضاف الى ضمير المقرون بها وذلك خمس عشرة صورة هى حسن الوجه حسن وجه الأب حسن وجهه حسن وجه أبيه حسن ما تحت نقابه حسن كل ما تحت نقابه حسن وجه جاريتها جميلة أنفه حسن الوجنة جميل خالها وحسن وجهه حسن وجه أبيه حسن ما تحت نقابه حسن كل ما تحت نقابه حسن وجه جاريتها جميلة أنفه حسن الوجنة جميل خالها والحسن الوجنة الجميل خالها ويدل للجواز فى الأول والثانى قوله

مال

بأل ونصب المضاف الى المعرف بها (قوله ونأخذ بعده الخ) روى نأخذ بالجزم عطفا على جواب الشرط والرفع استئنافا والنصب بأن مضمرة كما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزاء الخ والضمير في بعده للممدوح وهو النعمان بن الحرث الاصغر وذناب الشئ بكسر الذال المعجمة عقبه والأجب المقطوع والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى ان هلك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه لشدة هزاله أي نبقى بعده في شدة وسوء حال وفي اجب الجر صفة لعيش وجره بالكسرة ان أضيف الى ما بعده والا فبالفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب حالا وروى الظهر بالرفع على الفاعلية والجر على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به وانما كان هذا دليلا للثاني أيضا لان المضاف للمحلي بأل بمنزلته اذ لا فرق (قوله أنعتها) أي أصفها والضمير للنوق واني الخ تعليل لما قبله والنعات جمع ناعت أي واصف وكوم منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوماء كحمر وحمراء وهي عظيمة السنام والذرى جمع ذروة بتثليث الذال المعجمة وهي أعلى الشئ والمراد بها هنا السنام ووادقة صفة لكوم من ودقت السرة اذا دنت من الارض لفرط السمن والشاهد فيه لانه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسر وهو مضاف الى ضمير الموصوف (قوله اذ لا فرق) علة لمحذوف أي وانما كان دليلا للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه الا نوع من تلك البقية لانه لا فرق (قوله أقامت على ربعيهما) على بمعنى في والضمير للدمنتين في البيت قبله تثنية دمنة بكسر الدال وهي ما بقي من آثار الدار وجارتا صفا فاعل أقامت وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب الصفا أي الجبل وكميتا الأعالي صفة لجارتا أي شديدتا حمرة الأعالي أي الاعلين فالجمع مستعمل في الاثنين جونتا مصطلاهما صفة ثانية أي مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الاسفل والشاهد فيه حيث جر جونتا وهو صفة مشبهة المضاف الى ضمير الموصوف ومثله بقية المجرورات سوى الاخير اذ لا فرق (قوله في هذا النوع) أي المجرورات سوى الاخير (قوله مطلقا) أي في الضرورة والسعة (قوله يشبه اضافة الشئ الى نفسه) أي

ونأخذ بعده بذناب عيش
أجب الظهر ليس له سنام

في رواية نصب الظهر وفي بقية المنصوبات قوله

أنعتها اني من نعاتها
كوم الذرى وادقة سراتها

اذ لا فرق وفي المجرورات سوى الأخير قوله

أقامت على ربعيهما جارتا صفا
كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

والجر عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات ومنعه المبرد مطلقا لانه يشبه اضافة الشئ الى نفسه وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح ففي حديث أم زرع

لان الوصف عين مرفوعه فى المعنى وانما قال يشبه لانه لم يذهب اليه الا بعد تصور بل الاسناد عنه كامن (قوله صفر وشاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكأن وشاحها خال والوشاح شئ مرصع بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها وفى رواية صفر رداءها (قوله أعور عينه اليمنى) هذه رواية وفى رواية أخرى أعور عينه اليسرى وكلاهما صحيحة وقال ابن عبد البر رواية اليمنى أصح اسنادا ولا يظهر الجمع بينهما (قوله شثن أصابعه) بفتح الشين المعجمة وسكون المثلثة أى غليظها (قوله مما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فان فيه مع الهاء ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الاحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج اليه (قوله لذلك) أى للمذكور من صور الصفة المشبهة (قوله وأحكامه) أى من امتناع وأقبحية وقبح وضعف وحسن وأحسنية (قوله باشارة هندية) أى فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالاشارة بصورة الثمانية التى فوق قوله ببهمة الخ وفوق أقبح الذى هو حكم رفع حسن وجه وحسن وجه أب الى أن قوله ببهمة الخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه الاشارة فوق قبح الذى هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الاب وفوق قبح الذى هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الاب وفوق أقبح الذى هو حكم رفع الحسن وجه والحسن وجه أب لكان أحسن لان فيه تنبيها على أن قوله ببهمة الخ شاهد الرفع فى الصور الثمانية كما مر فى الشرح وكان الموافق لما مر فى الشرح أيضا أن يشير الى شاهد بقية صور النصب الصحيحة وهو قوله أنعتها الخ والى شاهد صور الجر الضعيفة سوى أحدها وهو قوله أقامت على ربعهما الخ واعلم أن الشارح أشار على ما فى كثير من النسخ الصحيحة عشر اشارات الى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين الا الشاهد فى الاشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبه لكن النسخ مختلفة فى الرقوم المشار بها * الاشارة الاولى فوق أحسن حكم جر حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد جرهما وهو قوله

لاحق بطن بقرى سمين * لا خطل الرجع ولا قرون

صفر وشاحها وفى حديث الدجال أعور عينه اليمنى وفى صفة النبى صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه ويدل للاخير قوله سبتنى الفتاة البضة ابيت فى رواية حز كشحه وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته أربعون صورة وهى تنقسم الى حسن وأحسن فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران وقد وضعت لذلك جدولا تعرف منه أمثلته وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة مشيرا الى ما بعض من دليل باشارة هندية وان كان كثيرا أشرت الى كثرته

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال فى القاموس لحق كسمع ضمر وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفتى أى ظهر والباء بمعنى مع وقوله لا خطل الرجيع بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم أى لا مضطرب الخطو متلويه وهو صفة أخرى للفرس الممدوح والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التى تعرق سريعا أو تقع حوافر رجليه موقع يديه ولا حق ان كان بالجر فلا اشكال وان كان بالرفع احتيج الى قراءة سمين بالرفع على انه نعت مقطوع لقرى ليتفق الشطران فى الحركة وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله

ولا سيئ زى اذا ما تلبسوا * الى حاجة يوما مخيسة بزلا

الشاهد فى سيئ زى والزى بكسر الزاى الهيئة وقوله الى حاجة أى لاجل حاجة ومخيسة منصوب بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة أى مذللة صفة فى الاصل لبزلا فلما قدم عليه أعرب حالا والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى جمع بازل وهو البعير الذى انشق نابه ذكرا كان أو انثى * الاشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه حسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر الخ على رواية نصب الظهر وقد تقدم هذا هو الموافق لما مر فى الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبهما وأما جعله شاهدا لهما فى الاحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعا لما يأتى فى آخر طريقة معرفة الجدول ووجد فى عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الاب وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما وصورة اربعة فوق قبيح حكم رفعهما ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر الخ تنبيها على انه شاهد فى حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقا * الاشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجها حسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو قوله

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة * محطوطة جدلت شنباء أنيابا

أى هى هيفاء أى ضامرة كما فى العينى ومقبلة حال من الضمير فى هيفاء

وقول العيني ذو الحال محذوف أي اذا كانت مقبلة وكن تامة تكلف لا حاجة اليه والعجزاء كبيرة العجز ومدبرة حال من الضمير في عجزاء مخطوطة أي موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم به وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبني للمجهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أي حسنته والشاهد في شنباء أنيابا من الشنب وهو رقة الأسنان وصفاؤها * الاشارة الرابعة فوق أتم حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد رفعهما وهو قوله بيه فالح وقد تقدم * الاشارة الخامسة فوق حسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجه أبيه الى شاهد رفعهما وهو قوله تعيرنا أنا قليل عدادنا * فقلت لها ان الكرام قليل * الاشارة السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن نوال أعده حسن سنان رمح يطعن به الى شاهد رفعهما وهو قوله أزورامرأ الخ وقد تقدم * الاشارة السابعة فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجميل خالها الى شاهد جره وهو قوله سبتني الفتاة الخ وقد تقدم * الاشارة الثامنة فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله

* فما قومي بثعلبة بن سعد * ولا بفزارة الشعر الرقابا

وثعلبة وفزارة قبيلتان والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله

* لقد علم الايقاظ أخفية الكرى * والشاهد في نصب أخفية بالايقاظ على التشبيه بالمفعول به والايقاظ جمع يقظ أي متيقظ والاخفية بخاء معجمة ففاء فتحتية جمع خفي وأراد بها اجفان العيون والكرى النوم * الاشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجها الحسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو * الحزن بابا والعقور كلبا * والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ضد السهل وهو ذم لشخص بأن بابه مغلق دون الاضياف وكلبه عقور * الاشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الى شاهد رفعهما وهو * فاقصد يزيد العزيز من قصده * ويرد عليه أنه يحتمل غير الرفع الا ان يقال الظاهر حمل الكلام على الاول حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهمل أرباب

الماوانى ضبط اشارات الجدول وشرح شواهده فوقع فيه خبط كثير (قوله بكاف عربية) أى مجرورة لا معلقة والنسخ مختلفة فى مواضع هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه (قوله جامعا فى ذلك) أى فى الدليل بين كل متناسبين أى قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا يرد عليه ما اراده المحسن الوجه الجميل غالبا بالاشارة الى دليل يخصه لان افراده بذلك لعدم ذكره قسيما يناسبه كما مر فتدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وان الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة فى بعض النسخ وقوله فى آخرها وقوله جامعا الخ (قوله مما يليك) أى بحيث تكون تحت ابيات الصفة المنكرة (قوله ثم ترفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة) أى لتكون جاريا على عادة القراءة فى الورق مثلا من البداءة بالاعلى (قوله فى رأس أبيات النوعين) أى أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل والا فالمجعول فى رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة (قوله باثنى عشر مربعا) هذا على ما فى نسخ وفى اخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع فى النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة فى حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه أب فى احسنية الجر فوضع لحكم الاربعة بيتا واحدا وكاجتماع الاولين فى ضعف النصب وفى قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع فى الشاهد ان كان وفى الحكم ان لم يكن والمربع سطح احاط به اربع خطوط ولذلك سمى مربعا ويحتمل أن تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة ان استقامت الخطوط الاربعة لتساوى الزوايا حينئذ والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا اربع بعضها حادة وبعضها منفرجة او بعضها حاد وبعضها منفرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتوائه على زوايا اربع منفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى المام بفن الهندسة (قوله الأخيرين) أى البيتين الاخيرين المكتوب فى أحدهما لفظ السببى وفى الآخر لفظ الصفة والضمير فى منها يرجع الى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول

بكاف عربية جامعا فى ذلك بين كل متناسبين باشارة واحدة وهو هذا

طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التى هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة فاذا فرغت منها تنظر الى أبيات الصفة المعرفة بأل وقد جعل فى رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب فى أول بيت منها الجر وفى الثانى النصب وفى الثالث الرفع وفى الرابع السببى وفى الخامس الصفة ووصل كل بيت من هذه الابيات باثنى عشر مربعا فالمربعات الموصولة بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببى المنقسم الى اثنى عشر قسما كما تقدم والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول

السببي) أي حكم جره وقوله الذي في مربعاته صفة للمعمول السببي والضمير يرجع اليه (قوله فما قابله منها) الضمير في منها لاحكام السببي أي احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع والمعنى ان السببي الذي قابله من احكام اعراب السببي المطلوب من جر او نصب او رفع ممتنع فهو ممتنع الخ (قوله ثم ما عرض الخ) الى ما يعلمه من قوله مشيرا الخ توطئة لما بعده وقوله هذه الاحكام أي بعضها (قوله بصورة ستة في الجر وخمسة في النصب واربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح كما تقدم

السببي الذي في مربعاته كلها وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا ثم ما عرض من هذه الاحكام اشارة هندية فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الاشارة فهو شاهد ذلك الحكم وقوله جامعا بين كل متناسبين الخ أي كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الاب بصورة ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع

قد وضعنا في جدولنا بدل الستة (١) وبدل الخمسة (٢) وجعلنا موضع الاربعة فوق قبيح ثانيا وجعلنا الاربعة فوق أقبح الذي كان عليه صورة الثمانية في بعض النسخ وذلك لموافقة تعداد الاشارات في المحشى على ترتيب الاعداد

(١) لا خير بطن يغري سمين ولا خير طل الرجيع ولا قرون (٢) أجب الظهر ليس له سنام

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه	قبيح	أحسن (٨)	أحسن (ك)
زيد الحسن	وجه الأب	قبيح	أحسن	أحسن (ك)
زيد الحسن	وجها	قبيح	أحسن	ممتنع
زيد الحسن	وجه أب	أقبح	أحسن (٩)	ممتنع
زيد الحسن	وجهه	أحسن (١٠)	حسن	ممتنع
زيد الحسن	وجه أبيه	أحسن	حسن	ممتنع
زيد الحسن	ما تحت نقابه	أحسن	حسن	ممتنع
زيد الحسن	كل ما تحت نقابه	أحسن	حسن	ممتنع
زيد الحسن	نوال أعده	أحسن	حسن	ممتنع
زيد الحسن	سنان رمح يطعن به	أحسن	حسن	ممتنع
الحسن وجه جارية الحسن	أنفه	أحسن	حسن	ممتنع
الحسن الوجه جارية الحسن	خالها	أحسن	حسن	ضعيف (٧)

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
حسن	الوجه	قبيح	ضعيف (٢)	أحسن (١) (ك)
حسن	وجه الأب	قبيح	ضعيف	أحسن
حسن	وجها	قبيح	ضعيف	أحسن
حسن	وجه أب	أقبح (٤)	أحسن (٣)	أحسن
حسن	وجهه	أقبح	أحسن	أحسن
حسن	وجه أبيه	أحسن (٥)	ضعيف	ضعيف
حسن	ما تحت نقابه	أحسن	ضعيف	ضعيف
حسن	كل ما تحت نقابه	أحسن	ضعيف	ضعيف
حسن	نوال أعده	أحسن (٦)	حسن	حسن
حسن	سنان رمح يطعن به	أحسن	حسن	حسن
حسن وجه جارية حسن	أنفه	أحسن	ضعيف	ضعيف
حسن الوجه جارية حسن	خالها	أحسن	ضعيف	ضعيف

(٣) هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة مخطوطة جدلات شنباء أنيابا (٤) ببهمة منيت شهم قلب (٥) تعيرنا أنا قليل عدادنا فقلت لها إن الكرام قليل (٦) أزور امرأ جما نوال أعده

(٧) سبتني الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه (٨) فما قومي بثعلبة بن سعد * ولا بفزارة الشعر الرقابا (٩) الحزن بابا والعقور كلبا (١٠) فأقصد يزيد العزيز من قصده

* تنبيهان * الأول تقدم ان باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان خلت أو قرنت بأل فالأول نحو مررت برجل أحمر وجهه لا أحمره وجها والثاني نحو الحسن الوجه الجميله * الثاني اعلم انه في مسائل امتناع الاضافة مع الصفة المفردة كما رأيت فان كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى جازت اضافتها مطلقا كما سبق في باب الاضافة اه * خاتمة * قال في الكافية

وقد من الجامد معنى الوصف
واستعمل استعماله بلا خلف

كانت غربال الاهاب وكذا فراشة الحلم ذراع الأحدا * أي من تضمين الجامد معنى المشتق واعطائه حكم الصفة المشبهة قوله * فراشة الحلم فرعون العذاب وان * تطلب نداه فكلب دونه كلب * وقوله فلولا الله والمهر المفدى لأبت وأنت غربال الاهاب * فمن فراشة الحلم بمعنى طائش وفرعون بمعنى أليم وغربال بمعنى مثقب فأجريت مجراها في الاضافة الى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز والله أعلم

* (التعجب) *   (بأفعل انطق بعد ما   ما أفعله

(قوله وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل) جوز في التسهيل وفاقا للكسائي مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به على حد الحرف الب الازم كما قاله الدماميني ويظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أحمره بكسر الراء عند قصد الاضافة وفتحها عند عدم قصدها (قوله واسمرهم وجها) من السمرة وهي الوضاءة والبهجة وفيه أن ما ذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة فكان ينبغي أن يقول كقوله قريش نجباء الناس ذرية وكرامهم وجها (قوله الجميله) كون الضمير في محل نصب مذهب سيبويه ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيوطي أي لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بأل الى كل معرفة (قوله مطلقا) أي سواء كانت الصفة بأل أولا وسواء كان المضاف اليه خاليا من أل ومن الاضافة لتاليها ولضمير تاليها أولا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون (قوله فراشة الحلم) بفتح الفاء (قوله أي من تضمين الجامد الخ) بيان لقوله كانت غربال الخ (قوله واعطائه حكم الصفة المشبهة) أي من رفع السببي ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعيا (قوله والمهر المفدى) بفتح الفاء والدال المهملة المشددة أي القوي الجري لأبت أي رجعت وأنت غربال الاهاب أي مثقب الجلد من وقع الاسنة

* (التعجب) *

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لانه لا تقبل الزيادة وشذ قول العرب ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي والمختار وفاقا للسبكي وجماعة كابن السراج وابن الانباري والصيمري جوازه ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وأن عظمته مما تحار فيها العقول والقصد الثناء عليه بذلك اه باختصار وسيأتي عن الرضي ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه الاعلام افتاء السبكي بالجواز ساق كلام ابن الانباري وملخصه اعتراض الكسائي وغيره على البصريين في قولهم ان

ما أفعله فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شئ أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشئ اما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أى أنه أعظم لذاته لا لشئ جعله عظيما وقيل هو اخبار بأنه فى غاية العظمة اهـ ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول بأوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثانى مجاز فى الاخبار اهـ ويكفى فى وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا تخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد فى القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو فما أصبرهم على النار أفاده الدمامينى وغيره (قوله تعجبا) أى لاجل التعجب أو متعجبا أو فى وقت التعجب (قوله أى يدل على التعجب الخ) لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له فكان الظاهر أى يتعجب بصيغتين مبوب لهما فى كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو استعظام) وعرفه الدمامينى بأنه انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب (قوله فعل فاعل) يعنى صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أى بسبب زيادة فيه خفى سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أى أتعجب من كفركم بالله واستعملت كيف فى التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا ولله أنت وما أنت جارة فى التعجب فانه مجاز عن الاخبار بالتنزه وبكون دره منسوبا لله وبكون المخاطب منسوبا لله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية أو عن نفى جوارها ان كانت نافية أى لست جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اهـ والاظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفى السبب

تعجبا * أوجئ بأفعل قبل مجرور ببا) أى يدل على التعجب وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم سبحان الله المؤمن لا ينجس لله دره فارسا

ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به (قوله لله أنت) أي في جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من قوله لله درك فارسا (قوله يا جارتا ما أنت جاره) شطر بيت من بحر الكامل المرفل فجاره بالوقف على هاء التأنيث وإن كان منصوبا على التمييز أو الحال إن كانت ما استفهامية أو الخبرية إن كانت نافية حجازية ومرفوعا إن كانت نافية تميمية وجارتا منصوب لأنه مضاف إلى الألف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله واها) اسم فعل بمعنى أعجب (قوله لاطرادهما) أي كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واها ولك رده بأن وضع واها لفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الأفعال ألفاظ الأفعال (قوله ضميرا يعود عليها) أي والضمير لا يعود إلا على الأسماء (قوله على أنها مبتدأ) أي واجب التقديم لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة دماميني (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير (قوله لتضمنها معنى التعجب) أي المناسب له قصد الإبهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والإبهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلا في إفادته فلا ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها وأول المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم (قوله وما بعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتي قال الرضي معنى ما أحسن زيدا في الأصل شيء من الأشياء جعل زيدا حسنا ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما أعلمه (قوله هي استفهامية) أي مشربة بتعجب كما ذكره المصنف في شرح التسهيل وقال الدماميني استفهامية أي في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو مالي لا أرى الهدهد اه وما بعدها هو الخبر (قوله عن الكوفيين) قال في التصريح وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين

لله أنت يا جارتا ما أنت جاره
وقوله واها لسلمى ثم واها واها
والثاني له في كتب
العربية صيغتان ما أفعله
وأفعل به لاطرادهما فيه
فأما الصيغة الأولى فما فيها
اسم إجماعا لأن في أفعل
ضميرا يعود عليها وأجمعوا على
أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد
إليها ثم اختلفوا فقال سيبويه
هي نكرة تامة بمعنى شيء
وابتدئ بها لتضمنها معنى
التعجب وما بعدها خبر
فموضعه رفع وقال الفراء وابن
درستويه هي استفهامية
ونقله في شرح التسهيل عن
الكوفيين وقال الأخفش

قال

فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين (قوله هى معرفة ناقصة) لاحتياجها فى افهام المراد الى الصلة . (قوله أى شئ عظيم) ليس ذكر شئ ضروريا (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدماميني نقلا عن المصنف لا يرد على ذلك عليكنى ورويدنى لانه يقال عليك بى ورويدبى فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرنى اهـ قال البعض وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الاول لان عليكنى بمعنى الزمنى وعليك بى بمعنى استمسك بى كما ذكروه فهو تركيب آخر اهـ ولك دفعه بأن مراد المجيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك مطلقا بمعنى الزم الا أنه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف الا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا بالظرف على الصحيح ولا يكون الا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية (قوله لمجيئه مصغرا) أجاب البصريون بأنه شاذ (قوله شدن) من شدن الظبى بالشين المعجمة والدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولنا صفة ثانية لغزلانا وتمام البيت * من هؤليائكن الضال والسمر * والضال بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر السدر البرى الواحدة ضالة والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما فى كتب اللغة لا بالعين كما حرفه البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات (قوله ففتحته اعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه أن يؤدى بالحرف ورد بأن المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها الا أفعل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم (قوله وذلك) أى كون فتحته فتحة اعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضى عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة (قوله وأحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدا كونه ليس وصفا للمبتدا فى المعنى كما فى زيد عندك وما أحسن زيدا ومقتضاه النصب عندهم فى نحو زيد أفضل أبا وفسرها فى التصريح بأن يكون الخبر

هى معرفة ناقصة بمعنى الذى وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا اى شئ عظيم واختلفوا فى افعل فقال البصريون والكسائى فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرنى الى رحمة الله ففتحته بناء كالفتحة فى زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغرا فى قوله

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا

ففتحته اعراب كالفتحة فى زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضى عندهم نصبه واحسن انما هو فى المعنى

بحيث لا يخبر عن المبتدا لا حقيقة ولا حكما (قوله وصف لزيد لا الضمير) فيه اشارة الى أن معنى أحسن به دعوى ثبوت الحسن لا صيرورة زيد حسنا كما هو على مذهب البصريين اذ التصيير صفة المصير لا لزيد فتأمل (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة (قوله على فعلية أفعل) أي مع الفصل الربط وانما أجمعوا على فعلية أفعل لان صيغته لا تكون الا فعلا وأما أصبح فبادرة لما اقترح (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا هو مبني على السكون أو حذف حرف العلة كالامر نظرا للصورة أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر نظرا للمعنى (قوله ومعناه الخبر) اى في الاصل والا فالجملة بتمامها انتقلت الى انشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلب (قوله وهو في الاصل ماض الخ) فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن فهمزته للصيرورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أي بعد نقلها الى انشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لي (قوله وانما يحذف مع أن وأن) الذي في التصريح نقلا عن الموضح في الحواشي انها انما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به أن عن أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم (قوله والباء للتعدية) أي فموضع مجرورها نصب على المفعولية قال المصنف ولو اضطر شاعر الى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اه دماميني هذا وفي الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهي في ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة وأصل أكرم بزيد أكرم زيد أي صار ذا كرم ثم غير الماضي بالامر وجيء بالباء المعدية التي تصير الفاعل مفعولا وقيل أكرم بزيد فصار المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم اه ملخصا وبه يعلم تقصير الشارح وصريح كلام الدماميني ان المراد بالتعدية التعدية الخاصة التي تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المحشي والباء معدية مثلها في امرر بزيد أن

وصف لزيد لا لضميره وزيد فاعل مشبه بالمفعول به. وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كأغد البعير اذا صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ولذلك التزمت بخلافها في نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها كقوله

كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

وانما تحذف مع أن وأن كقوله

وأحبب الينا أن تكون المقدما

لاطراد حذف الجار معهما كما عرف وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وخروف لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير والباء للتعدية ثم قال ابن كيسان

المراد

الضمير للحسن وقال غيره للمخاطب وانما التزم افراده لانه كلام جرى مجرى المثل (وتلو أفعل انصبنه) أي حتما لما عرفت (كما * أوفى خليلينا واصدق بهما) * تنبيه * شرط المنصوب بعد افعل والمجرور بعد افعل ان يكون مختصا لتحصل به الفائدة كما أرشد اليه تمثيله فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا أحسن برجل انتهى (وحذف ما منه تعجبت استبح) منصوبا كان او مجرورا (ان كان عند الحذف معناه يضح) أي يتضح فالاول كقوله

جزى الله عنا والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما

أي ما اعفهم واكرمهم والثاني وشرطه أن يكون أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح الكافية نحو اسمع بهم وأبصر أي بهم وأما قوله

فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر

أي به فشاذ * تنبيه * انما جاز حذف المجرور بعد افعل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها وذهب قوم منهم الفارسي الى انه لم يحذف وانه استتر في الفعل حين حذفت الباء ورد بوجهين أحدهما لزوم ابرازه حينئذ

المراد بالتعدية التعدية العامة وان الباء للالصاق (قوله الضمير للحسن) أي المفهوم من احسن والتقدير أحسن يا حسن بزيد أي دم به والزمه اه تصريح ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن بزيد يا عمرو اذ لا يخاطب شيآن في حالة واحدة اه دماميني (قوله للمخاطب) فمعنى أحسن بزيد اجعل يا مخاطب زيدا حسنا أي صفه بالحسن كيف شئت اه دماميني (قوله وانما التزم الخ) جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب (قوله لما عرفت) أي من انه مفعول به او مشبه بالمفعول به (قوله كما أوفى الخ) تمثيل لقوله بأفعل انطق الخ على اللف والنشر المرتب (قوله لتحصل به الفائدة) أي المطلوبة وهي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع الضرب على شخص ما (قول وحذف ما منه) أي من حاله والسين والتاء في استبح زائدتان أو للصيرورة وشرط في التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض في نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور ان يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف في نحو احسن بزيد لعدم الدليل عند الحذف ولا في نحو زيد أحسن بزيد لان الاظهار في موضع الضمير في نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما أحسن زيدا وزيد ما أحسن زيدا الا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف في نحو ما أحسن زيد او أحسن بزيد اذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك في مقام الثناء على زيد لا نا نمنع كون المحذوف في ذلك اسما ظاهرا ونحكم بأنه ضمير يرجع الى المثنى عليه في المقام فتفطن (قوله معناه يضح) أورد عليهم انه قد يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لا بد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي تعبيره بقد اشارة الى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام (قوله فشاذ) الاوجه عندي أنه ليس بشاذ وانه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف (قوله لان لزومه للجر الخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كفى بزيد الجر امتنع حذفه وان كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث اذ لا يقال كفت بهند (قوله لزوم ابرازه حينئذ) أي حين استتر في الفعل

في التثنية والجمع والافراد من الضمائر فلا يقبل الاستتار كأبي اكرم بنا (وفي كلا الفعلين) المذكورين (قد ما لزما * منع تصرف بحكم حتما) لكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به فالاول في الماضي كتبارك وعسى والثاني في الامر كتعلم بمعنى اعلم وقيل ان علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه ان يوضع للتعجب فلم يوضع (وصغهما من ذي ثلاث صرفا * قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا * وغير سالك سبيل فعلا) أي لا يبنى هذان الفعلان الا مما استكمل ثمانية شروط * الاول ان يكون فعلا فلا يبنيان من الجلف والحمار فلا يقال ما أجلفه وما أحمره وشذ ما اذرعها أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع ثم ادعى ابن القطاع انه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول * الثاني ان يكون ثلاثيا

وأجيب بأن عدم ابرازه لالحاقه بضمير أفعل في نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في احسن به معا مع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير (قوله كأبي أكرم بنا) قد يقال لا مانع من ان يلتزم القائل بعين امتناع الاستتار في هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره أفاده سم (قوله وفي كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قوله ما لانه نصب على الظرفية أي في الزمن القديم وكذا بحكم والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجيء على طريقة واحدة أدل على المراد فقوله ليكون الخ بدل او بيان من قوله بحكم حتما واضمم سماعه في التعجب كما قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل اما لخروجه عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ماد تركيدع ويذر فانه استغنى عن ماضيهما بماضي ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الامرين (قوله ليكون مجيئه) أي كلا الفعلين وافرد الضمير نظرا للفظ كلا (قوله أدل على ما يراد به) أي من التعجب وانما كان مجيئه على طريقة واحدة أدل لان المتصرف فيه ونقله من حالة الى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الاول (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث (قوله صرفا) أي تصرفا تاما لانه المتبادر عند الاطلاق فخرج ما لا تصرف له اصلا كنعم وبئس وعسى وليس وما له تصرف ناقص كيدع ويذر (قوله قابل فضل) أي زيادة وقوله تم أي يكتفي بمرفوعه (قوله يضاهي اشهلا) أي في الوزن وكون مؤنثه على فعلاء (قوله أي لا يبنى الخ) اخذ الحصر من قيد الاحتراز اعني قوله من ذي ثلاث الخ (قوله ان يكون فعلا) أخذه من كون الاوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لان مجموعها لا يكون الا له (قوله فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجافي (قوله فلا يقال ما أجلفه) اي لبنائه من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فاثبت له فعلا وحينئذ فبني من فعله ما اجلفه (قوله ما أذرعها) بالذال المعجمة والعين المهملة (قوله ذراع) كسحاب وقد يكسر كذا في القاموس (قوله ثم ادعى ابن القطاع الخ) استدراك على ما دله المنتفى انه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ ابن

فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج الا افعل فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم هذا الليل وما اقفر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما اعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وعلى الثلاثة ما اتقاه وما أملأه القربة لانهما من اتقى امتلأت وما أخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتى * الثالث ان يكون متصرفا فلا يبنيان من نعم وبئس وشذ ما أعساه وأعس به * الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبنيان من فنى ومات * الخامس ان يكون

النطا ن بالنون والاول هو الظاهر لانه الذى من أئمة اللغة (قوله فلا يبنيان من دحرج الخ) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الاصول فى الرباعى المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود فى غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب فى ضارب وانطلق واستخرج قاله المصرح (قوله الا افعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره الا افعل او من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها الا أفعل (قوله فقيل يجوز مطلقا) هذا رأى سيبويه واختاره المصنف فى التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أى لغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدى أو من التعدى لواحد الى التعدى لاثنين او من التعدى لاثنين الى التعدى الثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل التعجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح فى الخاتمة مبنى من أفعل الذى همزته لغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى (قوله وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على اول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان الهمزة فى المثالين للنقل من التعدى لواحد الى التعدى لاثنين فان الاصل عطا زيد الدراهم أى تناولها وولى المعروف اى تناوله (قوله وما أملأه القربة) كذا فى نسخ وفى نسخ وما أملأه للقربة وكلاهما فاسد أما الاول فمن وجهين الاول ان فعل التعجب لا ينصب لفظا الا مفعولا واحدا الثانى ان ما املأه مصوغ من ملأ الثلاثى لا من امتلأ الخماسى والذى سيصرح به الشارح انه من امتلأ الخماسى واما الثانى فمن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما املأه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذى بخط الشارح ما أملأ القربة وهى الصواب (قوله لانهما من اتقى وامتلأت) لم يأخذوهما من تقى بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده فى التصريح (قوله وشذ ما اعساه وأعس به) تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل وشذ ما اعساه واعس به بمعنى ما احقه واحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اه وغلطه الدماميني بان الفعل الجامد عسى التى هى من افعال الرجاء وليس قولهم ما اعساه واعس به من عسى المذكورة كما ينادى عليه قوله بمعنى ما احقه واحقق به (قوله أن يكون

تامّة فلا يبنيان من نحو كان وظلّ وبات وصار وكادوا ما قواهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها فان التعجب فيه داخل على أبرد وأدفا وأصبح وأمسى زائدتان ● السادس ان يكون مثبتا فلا يبنيان من منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء أي ما انتفع به أم غير ملازم كما قام ● السابع ان لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع ● الثامن أن لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وشذ ما أخصره من وجهين وبعضهم يستثني ما كان ملازما للصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا قال في التسهيل وقد يبنيان من فعل المفعول ان أمن اللبس ● تنبيهان ● الأول بقي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته قال في التسهيل وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره أي نحو تركت فانه أغنى عن ودع وعدّ في شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدي قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام وممن ذكر السبعة ابن عصفور وعدّ نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما أنومه ● الثاني عدّ بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو تقديرا أي بقدر ردّه الى ذلك

للتصريح

(تاما) أي لانه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبي قال في التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يبنيان من منفي) اي لالتباسه بالمثبت (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعيج واعترض بانه قد جاء في الاثبات كما في نوادر القالي ويجاب بأن ذلك نادر واما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل في الاثبات (قوله ان لا يكون اسم فاعله على أفعل) اي لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لانه لو بني منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل في امور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه كذا علل في شرح التسهيل (قوله أن لا يكون مبنيا للمفعول) اى دفعا للبس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثي وكونه من المبني للمفعول (قوله عنيت بحاجتك) كذا في نسخ باسقاط ما وهو الصواب وفي أخرى ما عنيت بزيادة ما وهو خطأ كما لا يخفى (قوله فيجيز ما أعناه الخ) أي لأمن اللبس (قوله ان أمن اللبس) أي بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على انه مبني من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا لمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعي اليه (قوله لم يذكره هنا) أي وأشار اليه في التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال في التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قليلة جدا (قوله سكر الخ) أي فالمسموع ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما بعده (قوله وقعد الخ) اعترضه الشاطبي وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندي فيه نظر لانها تقبل الفضل من حيث طول زمنها (قوله أي بقدر ردّه الى ذلك) بيان

لتحويل (قوله لانه فعل غريزة فيصير لازما) المتبادر منه أن الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف الطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أى غير مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلا او تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الاول فلما مر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم فى قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما الى فعل لا حاجة اليه ولان من الافعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تعجبت من شئ منها لم تقدر رد الصيغة الى فعل للرفض المذكور قال الدمامينى ولصاحب المذهب الاول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم لازم فى مثل ما أعلم زيدا انقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيدا بكذا أو أن ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم (قوله واشدد او أشد الخ) المتبادر منه أن اشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لان القصد من الاتيان بنحو اشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع ان اشدد واشد مصوغان من غير ثلاثى وهو اشتد الخماسى على الظاهر اذ لا يعلم ورود أشد الرباعى فعلا الا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخراجا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله واشدد او أشد الخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن هاشم بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكملا الشروط فى انفسهما فكيف يتوصل بهما الى غيرهما اه (قوله أوشبههما) أى كأكثر وأكبر

لانه فعل غريزة فيصير لازما
ثم تلحقه همزة النقل
وبعضهم أن يكون واقعا
وبعضهم أن يكون دائما
والصحيح عدم اشتراط ذلك

(واشدد أو أشد أو شبههما *

(يخلف ما بعض الشروط عدما) من الافعال (ومصدر) الفعل (العادم) بعض الشروط صريحا

كـ أو. وقولا (بعد) أى
عدما أفعل (ينتصب *
وبعد أفعل جره بالبا يجب)
فتقول في التعجب من الزائد
على ثلاثة ومما الوصف
منه على أفعل ما أشد أو أعظم
دحرجته أو انطلاقه أو حمرته
أو أشدد أو أعظم بها وكذا
المنفي والمبني للمفعول الا أن
مصدرهما يكون مؤولا
لا صريحا نحو ما أكثر
أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب
وأشدد بهما وأما الفعل
الناقص فان قلنا له مصدر
فمن النوع الأول والا فمن
الثاني تقول ما أشد كونه
جميلا أو ما أكثر ما كان
محسنا وأشدد أو أكثر بذلك
وأما الجامد والذي لا يتفاوت
معناه فلا يتعجب منهما البتة

(وبالندور احكم لغير ما ذكر *
ولا تقس على الذي منه أثر)

أي حق ما جاء عن العرب من
فعلى التعجب مبنيا مما لم
يستكمل الشروط أن يحفظ
ولا يقاس عليه لندوره من ذلك
قولهم ما أخصره من اختصر
وهو خماسي مبني للمفعول وقولهم ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه وهي من فعل فهو أفعل

النطق

واعظم (قوله يخلف ما بعض الشروط عدما) أي يخلف فعلى التعجب
المأخوذين مما ذكر قال في التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد
بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو
اهـ ولا يرد هذا على الناظم لان مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما أكثر أن
لا يقوم) اعترضه سم فقال هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم
أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه
مثلا في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال قال سم وقد يجاب
بأن الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وبه أن هذا في صيغة
فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه
في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني ما أكثر أن لم يقم
الا أن مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله فان قلنا له مصدر) اى بناء على
ان الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والا أى بناء على أنه لا يدل عليه
والراجح الاول كما مر في محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقي
ما لا فعل له والظاهر انه لا يتعجب منه أيضا لانه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد
أشدد منصوبا أو مجرورا اهـ والمتجه عندي انه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية
أو ما في معناها فيقال ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه
(قوله وبالندور الخ) اعترض بأنه لا حاجة اليه بعد تقرير الشروط ولئن سلم
الاحتياج الى قوله وبالندور الخ فهو يغني عن قوله ولا تقس الخ اذ معلوم أن
النادر لا يقاس عليه والجواب انه أتى بالشطر الاول اشارة الى ان الشروط
مع نادر تخلفها لدفع توهم انها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على
القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس
الخ ذكره الشاطبي (قوله أثر) اى نقل (قوله ما أهوجه) في القاموس
الهوج محركة طول في حمق وطيش وتسرع والهوجاء الناقة المسرعة كأن
بها هوجا وأيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضمتين وحماقة وانحمق
واستحمق فهو أحمق قليل العقل وفيه أيضا الارعن الاهوج في منطقه
والاحمق المسترخي وقد رعن مثلثة رعونة ورعنا محركة وذكر صاحب ضياء
الحلوم الاهوج في فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعليه وعلى ما تقدم يتعذر

كأنهم حملوها على ما أجهله وقولهم ما أعساه وأعس به وقولهم أقمن به أي أحقق به وهو من قولهم هو قمن بكذا أي حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أجنه وما أولعه من جن وولع وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك

(وفي هذا الباب أبى أن يقدما * معموله) عليه (ووصله به الزما وفصله) منه (بظرف أو بحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل والخلف في ذاك استقر) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن وإن قيل ان بزيد مفعول به وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله

زيدا ولا أحسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله
خليلي ما أحرى بذي اللب ان يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر *
وقوله
واحر اذا حالت بأن اتحولا
فان كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما قال في شرح التسهيل بلا خلاف فلا يجوز ما احسن بمعروف آمرا ولا ما احسن عندك جالسا ولا احسن في الدار عندك * جالس * تنبيهات * الأول قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور وقال كالحال والمنادى لكن قد اجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما احسن مجردة هندا وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول علي كرم الله وجهه اعزز علي ابا اليقظان ان ارى ك صريعا مجدلا قال في شرح التسهيل وهذا مصحح للفصل بالنداء واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن

النطق بقول المؤلف وهي من فعل فهو أفعل اهـ عبد القادر على ابن الناظم (قوله كأنهم حملوها على ما أجهله) اى لمناسبتها له في المعنى وهو بيان للمسوغ في الجملة (قوله أقمن به) قال جماعة مثله ما أجدره بكذا ورد بأن ابن القطاع ذكر لأجدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أي حقيقا (قوله ان يقدما معموله عليه) اى لعدم تصرفه (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وهذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وان خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالاولى (قوله وان قيل ان بزيد مفعول به) اى كما هو رأي الفراء ومن وافقه (قوله واختلفوا في الفصل بالظرف الخ) محل الخلاف ما اذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل نقله السيوطي عن أبي حيان وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذة قاله سم (قوله وأحر الخ) صدره * أقيم بدار الحرب ما دام حربها والشاهد في اذا حالت فانه ظرف لأحر فاصل بينه وبين معموله (قوله ولا احسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلناه من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفي نسخ ولا احسن في الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) اى عن الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله كقول علي الخ) اى في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا وهو نثر لا نظم وقوله مجدلا أي مرميا على الجدالة بالفتح وهي الارض (قوله لمنعهم ان

يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومعمولها نحو ما أحسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك به الثاني قد سبق في باب كان انها تزاد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله

ما كان أسعد من أجابك آخذا
بهداك مجتنبا هوى وعنادا

ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيدا فما مصدرية وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال جيء بيكون الثالث يجر ما تعلق بفعل التعجب من غير مذكر بالى ان كان فاعلا نحو ما أحب زيدا الى عمرو والا فبالباء ان كان من مفهم علما أو جهلا نحو ما أعرف زيدا بعمرو وما أجهل خالدا ببكر وباللام ان كان من متعد غيره نحو ما أضرب زيدا لعمرو وان كان من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو ما أغضبني على زيد ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقا ما أكسى زيدا للفقراء الثياب وما أظن عمرا لبشر صديقا وانتصاب الآخر بدال عليه بأفعل لا به خلافا للكوفيين * خاتمة * همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الاصل نحو ما أظرف زيدا او الحال نحو ما أضرب زيدا وهمزة أفعل للصيرورة ويجب تصحيح عينهما ان كانا معتلين نحو ما أطول زيدا وأطول به وفك أفعل المضعف نحو أشدد بحمرة زيد وشذ تصغير أفعل

يكون له) اى لفعل التعجب مصدر لكونه لانشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس اه دماميني (قوله فما مصدرية الخ) اى وهي ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما اسما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على انه خبرها وضعفه في المغني (قوله فان قصد الاستقبال جيء بيكون) هذا مبني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما تعلق بفعل التعجب) اى ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير مذكر اراد بالمذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا ويحتمل انه اراد به الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من ارادتهما معا (قوله بالى ان كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض اه دماميني (قوله ان كان من متعد غيره) اى بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيدا لعمرو) مثله ما أحب زيدا لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله عكس ما أحب زيدا الى عمرو (قوله بدال عليه بأفعل) اى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من انه لا ينصب الا مفعولا واحدا تقديره في الاول يكسوهم وفي الثاني يظنه (قوله ما عدم التعدي) اى ما عدم اصله الذي صيغ منه التعدي (قوله في الاصل) اى قبل التعجب وقوله أو الحال اى في حال التعجب وهو مبني على ان من شروط التعجب ان يكون الفعل على زنة فعل اصلا أو تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على الصحيح من عدم اشتراط ذلك لتعدية الفعل الى مفعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) اى لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير والباء زائدة هذا على الصحيح من انه ماض في المعنى واما عند من جعله امرا لفظا ومعنى فقد اسلفناه (قوله ويجب تصحيح عينهما) اى دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا اقول وابيع وادعى وارمى (قوله ويجب فك أفعل الخ) اى كما سيأتي في قوله وفك أفعل في التعجب التزم (قوله وشذ تصغير أفعل) اى بفتح العين وقد سمع

الشارح الناظم فى جعل تصغير أفعل شاذا وعزو اطراده الى ابن كيسان فقط والذى فى المغنى ان النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنا واصلا وافادة للمبالغة وأراد بالاصل الفعل المصوغ منه ثم قال ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر ابن الانبارى ولا يقال الاملح صغرسنه اه قال الدمامينى قال أبو حيان ماحكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك فى كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا فى أحسن وأملح كما قاله الدمامينى ونقله فى المغنى عن الجوهرى

مقصورا على السماع كقوله
يا ما أميلح غزلانا شدن لنا
من هؤليائكن الضال والسمر
وطرده ابن كيسان وقاس
عليه افعل نحو ما حيسن بزيد
والله أعلم

(نعم وبئس وماجرى مجراهما)

(نعم وبئس وماجرى مجراهما)*

أى فى المدح والذم كحبذا وساء واعلم أن لنعم وبئس استعمالين * أحدهما ان يستعملا متصرفين كسائر الافعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها وهما اذ ذاك للاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس ببأس فهو بائس * الثانى ان يستعملا لانشاء المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الاصل فى الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية فى الشرح أفاده الشاطبى (قوله فعلان) خبر مقدم لنعم وبئس (قوله بدليل فهما ونعمت) أى لان تاء التأنيث الساكنة من خصائص الافعال وبدليل ماحكاه الكسائى من قولهم نعما رجلين ونعموا رجالا لان ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الافعال (قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف وأورد عليه أن المفيد للانشاء الجملة بتمامها الا نعم وبئس فقط ويجاب بأنهما العمدة فى افادة الانشاء وفى الدمامينى نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما عما هو فاعل عندنا ينبغى ان يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيد اه قال سم ويبقى الكلام فى نحو نعم رجلا زيد ويحتمل

فعلان غير متصرفين * نعم
وبئس) عند البصريين
والكسائى بدليل فهما ونعمت
واسمان عند الكوفيين
بدليل ماهى بنعم الولد ونعم
السير على بئس العير وقوله

أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل أنه حال ثم قياس ماذكر فى نعم الرجل جرالولد فيما استدلوا به من قوله ماهى بنعم الولد أى ماهى بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فان فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله وكذا يقال فى العير من قوله على بئس العير اه وفى الفارضى من قال باسمية نعم وبئس أعرب ما مبتدأ وما بعدهما خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب (قوله باكر) أى سريع (قوله هومثل قوله الخ) ضميره يرجع الى المذكور من الشواهد أى الى مجموعها لانه لا يأتى فى البيت لانه يمنع منه فيه جر طير باضافة نعم اليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أى بخير طير بجعل نعم اسما للخير واضافتها للطير وفتحه على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية فى حذف الصفة والموصوف واقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه انه لا حاجة فى بيت صاحبه الى تقدير الصفة والاصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نعت الصفة فلا تكن أسير التقليد (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أى والانشاء من معانى الحروف ولا تصرف فى الحروف والمراد لزومهما فى أحد الاستعمالين فلا ينافى ان لهما استعمالا آخر فارقا فيه الانشاء قال الدماميني وانما كانا لانشاء المدح أو الذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح او الذم بموجود خارجا فى احد الازمنة مقصود مطابقة الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص او رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة او الرداءة فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هى والله ماهى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب

صحبك الله نعم باكر
نعم طير وشباب فاخر
وقال الأولون هو مثل قوله
عمرك ما الليل بنام صاحبه
وسبب عدم تصرفهما
لزومهما انشاء المدح والذم

هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى وفيه نظر اذ هذا الذى قرره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يمكن ان تكذب من حيث الاخبار لانك اوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله والله ماهى بنعم الولد بيان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب اه ببعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الاطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان الاولى أن يقول ويفيد ان ذلك على سبيل المبالغة اذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة فى تعليل عدم التصرف كما علم (قوله واصلهما فعل) اى بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد يردان كذلك الخ يفيد ان الاوجه الاربعة فيهما اذا استعملا لانشاء المدح والذم وبعضهم خصها بحالة تصرفهما وافصحها كما فى الدمامينى الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسرهما) الوجه اسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير الى نعم وبئس بكسر فسكون (قوله حلقية) أى مخرجها الحلق وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة (قوله وقد يقال فى بئس بيس) أى بموحدة مفتوحة فتحتية ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس كذا فى الهمع ثم ان كان الابدال فى حال الكسر فهو قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى (قوله رافعان) أعربه الفارضى خبر مبتدا محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من اعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على الفاعلية) أى على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه (قوله مقارنى أل) أى المعرفة لانها المنصرف اليها اللفظ عند الاطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذى (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير فى تمام البيت (قوله وانما لم ينبه على هذا

على سبيل المبالغة واصلهما فعل وقد يردان كذلك او بسكون العين وفتح الفاء وكسرها او بكسرهما وكذلك كل ذى عين حلقية من فعل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ وقد يقال فى

بئس بيس (رافعان اسمين) على الفاعلية (مقارنى أل) نحو نعم العبد وبئس الشراب (أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبى الكرما) ولنعم دار المتقين و بئس مثوى المتكبرين أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * وانما لم ينبه على هذا

الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نبه عليه في التسهيل * تنبيهات * الأول اشتراط كون الظاهر معرفا بأل أو مضافا الى المعرف بها أو الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله * فنعم ٨٣ أخو الهيجا ونعم شبابها * والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته وأجاز الفراء أن يكون مضافا الى نكرة كقوله

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفان

ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد لكنه أقل من المضاف نحو نعم غلام أنت ونعم تيم وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف الى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله أنا ان كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله هذا وكقوله

بئس قوم الله قوم طرقوا فقروا جارهم لحما وحر

وكأن الذي سهل ذلك كونه مضافا في اللفظ الى ما فيه أل وان لم تكن معرفة وأجاز المبرد والفارسي اسناد نعم وبئس الى الذي نحو نعم الذي آمن زيد كما يسندان الى ما فيه أل الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما اذا نزعت منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي أن يمنع والكمية

الثالث) يمكن دخوله في كلامه بأن يراد بها أعم ولو بواسطة (قوله هو الغالب) لا يلتئم مع قوله والصحيح الخ فكان الأولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد في بعض النسخ الضرب من أول التنبيه الى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شبابها) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ شبابها بالهاء بدل الموحدة الأولى (قوله والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازوه في باب الاضافة من نحو * الواهب المائة الهجان وعبدها * بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا يتقيد في نحو * الود أنت المستحقة صفوه * فالأولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيق من باب الاضافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كأن الذي سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف الى المحلى بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ما ظاهره) أي تركيب ظاهره وانما قال ما ظاهره لامكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تمييزه بناء على جواز حذف التمييز في مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طرقوا) من الطروق وهو الاتيان ليلا فقروا جارهم أي أطعموا ضيفهم لحما وحر بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أي دبت عليه الوحرة بفتحات وهي نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة (قوله وان لم تكن معرفة) أي لأنها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية (قوله كما يسندان الخ) أي بجامع ارادة الجنس في كل (قوله كان مفسرا) أي تمييزا (قوله والذي ليس كذلك) أي لأنه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير (قوله قال في شرح التسهيل الخ) باقي عبارة شرح التسهيل على ما في الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمتنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد به العهد منع اه وهو انما يتجه على أن أل في نعم الرجل جنسية لا عهدية (قوله ولا ينبغي أن يمنع) أي

والحكاية السابقة غير مسلمه (قوله لان الذى) أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل المحلى بأل واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلا لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته والمراد بكونه بمنزلته أنه مؤول به (قوله جنسية) أى للجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى وأل الجنسية بهذا المعنى هى الاستغراقية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم (قوله فقيل حقيقة) أى انه أريد بمدخولها جميع افراد الجنس قصدا أو تبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله فالجنس كله ممدوح أى قصدا أو تبعا وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أى ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام واعترض بأن العموم يؤدى الى التناقض فى نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشئ قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله فى تقريره) أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله أنه أى الحال والشان (قوله جعل المدح للجنس) أى قصدا لجميع افراده ممدوحة قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أى فلا يتوهم كونه أى المدح طارئا على المخصوص وان جنسه لا يستحق المدح لنقصه فتى تفريعية (قوله عدوا المدح الى الجنس) أى جعلوه متجاوزا المخصوص الى الجنس لا قصدا بل تبعا المخصوص مبالغة فى مدحه (قوله وقيل مجازا) أى جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعا (قوله فقيل المعهود ذهنى) أى حقيقة معينة فى الذهن باعتبار وجودها فى ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهنى ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا (قوله ولا معهودا تقدم) أى فى الذكر صريحا أو كناية أو فى العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجى (قوله تفخيما للامر) أى مدح ذلك الفرد لان التفسير بعد الابهام أمكن فى ذهن المخاطب واوقع فى نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أى فتكون أل للعهد الخارجى (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أى فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجى الذكرى وهذا ظاهر اذا تقدم المخصوص كما فى مثال

الى أن أل فى فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه فرد من أفراده وهؤلاء فى تقريره قولان * أحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة فى اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم اذ الابلغ فى اثبات الشئ جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص * والثانى أنهم لما قصدوا المبالغة عدوا المدح الى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهنى كما اذا قيل اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع ابهام ثم يأتى بالتفسير بعده تفخيما للامر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو

الشارح واذا أخر كما في نعم الرجل زيد فالظاهر ان الامر كذلك على القول
بان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وان تأخر
لفظا بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فتأمل ما
لا اظهار في مقام الاضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكري حيث اشترط
تقدم ذكره ولها كما هو قضية كلامهم وانظر أل حينئذ لأي أقسام
العهد الخارجي (قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بأن أل للعهد
مطلقا اما ذهنيا أو خارجيا كما يرشد اليه تعليله (قوله لم يسغ فيه ذلك) أي
لان الجنس شئ واحد وان أريد في ضمن جميع افراده كما هو مراد القائل
بانها للجنس كما مر (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الافراد
حقيقة بتقريره السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أي المثنى أو المجموع
يفضل أي يفوق افراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع
واحد الفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله اذا ميزوا) أي فصلوا
وميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أي حالة كونهم أي أولئك الافراد
رجلين رجلين في المثنى أو رجالا رجالا في المجموع وحاصله أن القائل نعم
الرجلان أو الرجال ثنى او جمع أولا ثم عرف بأل الجنسية فهي لجنس
الاثنين في ضمن جميع افراده التي هي مثنيات ولجنس الجمع التي في ضمن
جميع افراده التي هي جموع واما قول البعض وما ذكره لا يظهر الا على القول
بأن افراد المثنى والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بأن افرادهما آحاد
فلا اه فغفلة لان محل الخلاف اذا لم تكن أل في المثنى لجنس الاثنين وفي
المجموع لجنس الجمع والا كانت أفراد المثنى مثنيات وافراد المجموع جموعا
بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على افراده ومفهوم الاثنين والجمع
لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما فالبعض يتواخذ على هذا التحقيق
(قوله بتوكيد معنوي) أي فلا يقال نعم الرجل كلهم او أنفسهم زيد
ولا كله أو نفسه زيد لان الاول مناف للفظ والثاني مناف للمعنى ولا يقاس
الاول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام
مقام تحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال
ارادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال

الدماميني

واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه
ولو كان عبارة عن الجنس لم
يسغ فيه ذلك وقد أجيب عن
ذلك على القول بأنها
للاستغراق بأن المعنى أن
هذا المخصوص يفضل افراد
هذا الجنس اذا ميزوا رجلين
رجلين أو رجالا رجالا وعلى
القول بأنها للجنس مجازا بأنه
كل واحد من الشخص كأنه
على حدته جنس فاجتمع
جنسان فثنيا * الثالث
لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس
بتوكيد معنوي قال في شرح
التسهيل باتفاق وأما التوكيد
اللفظي

فلا يمتنع نعته عند الجمهور وأجازه أبو الفتح في قوله

لعمري وما عمري على بهين
لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم

قال في شرح التسهيل وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الاطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد وأما اذا أوّل بالجامع لاكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لامكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر

نعم الفتى المرّي أنت اذا هم *

وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما اه وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي أن لا يجوز منهما الا ما تباشره نعم (ويرفعان) أيضا على الفاعلية (مضمرا) مبهما (يفسره * مميز كنعم قوما معشره)

الدماميني قال سم وهو لا يتأتى في المثنى والجمع اه قال في الهمع قال أبو حيان ومن يرى ان أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لان اعادة اللفظ خشية نحو سهو والسامع عنه لا محذور فيه (قوله عند الجمهور) أي لانه ان افرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ قاله الدماميني وقال الفارضي لان النعت يخصصه ويقال شياعه فينافي المقصود منه وهو الجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد) أي قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا أوّل) اى الفاعل بالجامع لاكمل الفضائل اى بأن أريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ما اذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والايضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا أريد العهد (قوله لامكان أن يراد بالنعت الخ) بأن يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت (قوله المرّي) بضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة أحد أجداده وتمام البيت * حضر والذي الجمرات نار الموقد * والجمرات جمع جمرة بفتحتين وهي شدة الشتاء (قوله الا ما تباشره نعم) اى ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطي قال البعض تبعا لشيخنا وقد يقال الذي ينبغي الجواز مطلقا ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع اه وانت اذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ليس أصلا مطردا في كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر الخ هان عليك هذا البحث (قوله مضمرا مبهما) تقدم ان هذا من المواضع السبعة التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفارضي وندر جره بالباء اى الزائدة نحو نعم بهم قوما (قوله يفسره مميز) فاذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا دماميني (قوله مميز) يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا زيد وكذا فصله خلافا لابن أبي الربيع نحو بئس للظالمين بدلا همع (قوله كنعم قوما معشره) ينبغي اجراؤه على ان معشره مبتدأ خبره الجملة قبله ان يكون الرابط عموم الضمير للمبتدا على أن المراد بالضمير الجنس أو اعادة المبتدا بمعناه على ان

وقوله • نعم امرأ هرم لم تعر نائبة • إلا وكان لمرتاع بها وزرا • وقوله • لنعم موئلا المولى إذا حذرت • بأساء ذي البغي واستيلاء ذي الإحن • وقوله ١٦ • نعم امرأين حاتم وكعب • كلاهما غيث وسيف عضب • ونحو بئس للظالمين بدلا وقوله تقول عرسي وهي لي في عومره • بئس امرأ وإنني بئس المره • أي كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل ولهذا الضمير أحكام • الأول أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائي عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهو نادر • الثاني أنه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ • الثالث أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو نعمت امرأة هند كذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن أبي الربيع لا تلحق وإنما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر ونص خطاب على جواز الأمرين ويؤيد الأول قوله نعمت • الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص إلى أن المضمر كذلك وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشخص قال لأن المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب

الا

المراد به الشخص معلوم في كلام المصنف فيها اسم من الخفاء والقصور (قوله نعم امرأ هرم) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزر الملجأ (قوله لنعم موئلا) أي ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أي خيفت والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهي الحقد (قوله كلاهما غيث وسيف عضب) أي قاطع وفيه لف ونشر مرتب (قوله تقول عرسي الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته ولي بمعنى مع والعومرة الصخب واختلاط الأصوات (قوله أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار في الأحوال كلها كما أرشد إلى ذلك تمثيله وبدا إبرازه مجرورا بالباء كما مر عن الشارح (قوله أنه لا يتبع) أي بشيء من التوابع لتوغله بشبهه بالحرف بتوقف افهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله يس (قوله نعم هم) الشاهد في هم فإنه توكيد لضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص (قوله لحقته تاء التأنيث) أي جوازا ووجوبا بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أي يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله ويؤيد الأول) أي القول بوجوب اللحوق واعترض بأن التمييز مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبأنه إنما يؤيد الأول بالنسبة إلى الثاني لا الثالث (قوله يراد به الشخص) أي المعهود خارجا وقوله إلى أن المضمر كذلك أي يراد به الشخص بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك) أي يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة في سياق الإثبات فلا يعم والضمير كمرجعه في أنه العموم وسكت عن الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المعهود الذهني وفي سم على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع إلى القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل (قوله على التفسير) أي مع التفسير (قوله لا يكون في كلام العرب

الا شخصا ولمفسر هذا الضمير شروط * الاول ان يكون مؤخرا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس * الثاني ان يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر * الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص في الافراد وضده والتذكير وضده * الرابع ان يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير وأي وأفعل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها * الخامس ان يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد في الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور وفيه نظر * السادس لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فبها ونعمت وقال في التسهيل لازم غالبا استظهارا على حذفها ونعمت وممن أجاز حذفه ابن عصفور * تنبيه * ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده ان تتأخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي الا انه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل الى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويقبح عنده تأخيره لانه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد افادته والصحيح ما ذهب اليه الجمهور لوجهين * أحدهما قولهم نعم رجلا أنت وبئس رجلا هو فلو كان فاعلا

الا شخصا) فيشعر بأن الضمير كما يفسره شخصا وغيره فتدبر (قوله ولمفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله بئس الفحل فحلهم حملا (قوله ان يكون قابلا لأل) اي او ما لا يصح يقبلها اذ لا يرد فتمامها على القول بأن ما تمييز لانها وان لم تقبل أل سادة مسد ما يقبلها أفاده زكريا (قوله وأفعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لان غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نكرة عامة) أي متكثرة الافراد كما يفيده كلامه فلا يرد أن النكرة في سياق الاثبات لا تعم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز) أي لانك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الايام كان شمسا في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم (قوله وفيه نظر) وجه النظر بأن علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الايام وبهذا يستغنى عما أطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله وان فهم المعنى) أي كما في الحديث وقوله استظهارا يعني اعتمادا وقوله فبها ونعمت أي فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله وذهب الكسائي الخ) الظاهر انه على مذهب الكسائي والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتي نظيره في شرح قول المصنف وما مميز وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده أن تتأخر) أي لان الاصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها (قوله منقولا) أي محولا عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي حول اسناده عنه الى الاسم الممدوح ونصب تمييزا (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم اشدد نعم رجلا والفاعل لا يتقدم

كان زيداً فأعملوا فيه الناسخ
(وجمع تمييز وفاعل ظاهر * فيه
خلاف عنهم) أي عن النحاة
(قد اشتهر) فأجازه المبرد
وابن السراج والفارسي
والناظم وولده وهو الصحيح
لوروده نظماً ونثراً فمن النظم
قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت
رد التحية نطقاً أو بإيماء

وقوله

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم
فحلاً وأمهم زلاء منطيق

وقوله

فنعم الزاد زاد أبيك زاداً

ومن النثر ما حكي من كلامهم
نعم القتيل قتيلاً أصلح بين
بكر وتغلب وقد جاء التمييز
حيث لا إبهام برفعه لمجرد
التوكيد كقوله

ولقد علمت بأن دين محمد
من خير أديان البرية ديناً

ومنعه سيبويه والسيرافي
مطلقاً وتأولا ما سمع وقيل إن
أفاد معنى زائداً جاز وإلا فلا
كقوله

فنعم المرء من رجل تهامي

وقوله * وقائلة نعم الفتى أنت من فتى * أي من متقت أي كريم وفي الأثر نعم المرء ... حل ... وهو

وفيه نظر وإن أقره البعض وغيره لأن الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عليهما (قوله لا تصل بالفعل) أي بارزاً في المثال الأول ومستتراً فيه في المثال الثاني فإطلاق البعض استتاره ليس في محله (قوله قولهم نعم رجلاً كان زيد) قد يناقش باحتمال زيادة كان إلا أن يقال الأصل عدم الزيادة (قوله فأعملوا فيه الناسخ) أي والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ (قوله نطقاً) أي بنطق بدليل أو بإيماء (قوله والتغلبيون) نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر نقله شيخ الإسلام عن الجوهري والتغلبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل وأراد بالفحل الأب والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الألية والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوي فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ لكن المراد به هنا المرأة التي تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العيني وغيره وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اهـ وكأن الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل يجر في الأرض (قوله ومن النثر ما حكي) في بعض النسخ إسقاط ما وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتأولا ما سمع) أي بجعل فتاة وفحلاً وزاداً وقتيلاً أحوالاً مؤكدة أو زاداً مفعولاً به لتزود أول البيت (قوله إن أفاد معنى زائداً) أي بنفسه كالمثال الثاني أو بتابعه كالمثال الأول والثالث (قوله كقوله فنعم المرء الخ) مثال لما أفاد معنى زائداً وكونه تهامياً ذكاء الأولى للشارح أن يؤخر قوله وإلا فلا عن الأمثلة وتهامي نسبة إلى تهامة بكسر التاء الفوقية وهي ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيماني كما بينا ذلك في باب التمييز (قوله من متقت) قال سم قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو بيان للفاعل اهـ ونقله البعض فقال هذا يقتضي المباينة في كل ما أفاد معنى زائداً كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اهـ

لم يطأ الناقر اشا ولم يفتش لنا كنفا منذ أتانا وصححه ابن عصفور (وما) في موضع نصب (تمييز وقيل فاعل)
أي هي في موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كافة (في نحو نعم ما يقول الفاضل) بئسما اشتروا به أنفسهم

فأما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة

أقوال * الاول أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاجي والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين * والثاني أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي شيء * والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال * الاول انها اسم معرفة تام أي غير مفتقر الى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء فعلت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي * والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي * والثالث انها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي * والرابع انها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وان

وهو فاسد لانه لا يأتي فيما أفاد معنى زائدا بتابعه فاعرفه (قوله كنفا) أي سترا (قوله وما تمييز الخ) أورد عليه بناء على القولين الاخيرين من أقوال كون ما تمييزا أن ما مساوية للضمير في الابهام فكيف تكون مميزة له وأجيب بأن المراد انها شيء له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها تمييز الضمير المستتر في نعم وبئس وسكت عن من وهي مثل ما الا أنها لا تكون معرفة تامة بل هي اما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله * ونعم من هو في سر واعلان * وتقدم الكلام على ذلك في الموصول (قوله في نحو نعم ما يقول الفاضل) أي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فيه جملة فعلية (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الاقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثاني الا أن المخصوص ما أخرى اه (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر في محل الاضمار للايضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أورد عليه وعلى ثاني أقوال كون ما تمييزا لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في وسيأتي انه ضرورة (قوله والتقدير نعم الشيء شيء فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما في الهمع لكنه لا يأتي على القول بأن أل للعهد الخارجي لمساواة المخصوص فاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لان اشتراط ما ذكر انما هو على القول بأن أل للجنس فيما يظهر فتأمل (قوله أنها مصدرية) فيه أن فاعل على هذا مجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بأن الفاعل ما ولك دفعه بأن معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بأنها فاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على ايراد الاعتراض على أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا القول سدّ مسد الفاعل والمخصوص (قوله وان

كان لا يحسن في الكلام نعم فعلت حتى يقال نعم الفعل فعلت كما تقول أظن ان تقوم ولا تقول أظن قيامك • والخامس انها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف • وأما القائلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة والفاعل ٩٠ مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذي صنعته هذا قول الفراء وأما القائلون بأنها كافة فقالوا انها كفت نعم كما كفت قل وطال فصيرتدخل على الجملة الفعلية • تنبيهات • الاول في ما اذا وليها اسم ثلاثة أقوال أحدها انها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء وثالثها ان ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء • الثاني الظاهر انه انما اراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية • الثالث ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي بدأ به وهو انه تمييز وكذا عبارته في الكافية وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائي (ويذكر المخصوص) بالمدح او الذم مخصوصا

كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة) أي والفعل صلتها (قوله وأما القائلون بانها كافة) بهذا صارت الاقوال تفصيلا في ما التالية نعم فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز أن يكفا عنها كما يكف الحرف بها نحو ربما (قوله في ما اذا وليها الخ) قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بان يراد بنحو نعم ما يقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشيء اسما كان أو جملة فعلية فان لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقا نعما فقيل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا في كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير في الآية فنعم الشيء هي أي الصدقات أي ابداؤها الا ان الكلام فيه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج والفارسي) نقل في التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التي هي مفعولة لكم أي الفعلة التي تفعلونها من ابداء الصدقات فلهما قولان في المسئلة ومن هذا يعلم أن الاقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أن ما مركبة مع الفعل) أي كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتي (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) اى اقوال التمييز وقوله من الخمسة اى اقوال الفاعلية (قوله وذهب في التسهيل الى أنها معرفة تامة وانها الفاعل) هذا عين الاول من الخمسة فلو قال الى اول الخمسة لكان اخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائي مكرر مع قوله سابقا ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ويسمى

مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه يس (قوله بعد) اى وجوبا على
ظاهر عبارته هنا وفى الكافية وغالبا على ما ذكره فى التسهيل وجرى عليه
فى التوضيح وهو المتجه الذى ينبغى ان تحمل عليه عبارته هنا وفى الكافية
عملا بما قرروه من حمل الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) اى حين اذ ذكر
بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل او اعادة المبتدا بمعناه كما مر
(قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح زيد وقوله او مبتدا الخ والتقدير زيد
الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) اى لسلامته من التقدير ومما اورد على
قول الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الاصل يرد عليه ان تقديم
الخبر على المبتدا خلاف الاصل ايضا قال الدمامينى ورجح ابن الحاجب فى
شرح المفصل الوجه الثانى بأنه ليس فيه مما هو خلاف الاصل الا حذف
المبتدا وهو كثير شائع واما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على
المبتدا وخلو الخبر المذكور من عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر
وبأن الابهام والتفسير على الوجه الثانى تحقيقى وعلى الاول تقديرى اه
(قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله الا مبتدا اى
خبره الجملة قبله بقرينة ان الكلام فى القول الاول وان قول ابن الباذش
تأييد لكون القول الاول مذهب سيبويه فقول البعض او محذوف الخبر
وجوبا غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يمتنع ان يجعل قوله
مبتدأ شاملا له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من
مصدوق كلام المصنف (قوله بشئ يسد مسده) أى كحال وجواب قسم وغير
ذلك مما تقدم فى باب المبتدا وهنا لم يشتغل المحل بشئ يسد مسد الخبر (قوله
بدل من الفاعل) قال البعض أى بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام كما فى
الهمع اه وهو انما يظهر على جعل أل جنسية لا عهدية والا كان بدل كل
من كل (قوله وليس البدل بلازم) قال يس قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه
مقصودا وكونه تابعا لا يقدح فى اللزوم كتابع مجرور رب (قوله ولانه لا يصلح
لمباشرة نعم) أى قد لا يصلح فلا ينافى أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الامير
قال يس وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر
فى المتبوع قال فى الارتشاف قد يجوز فى الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه اذا

(بعد) اى بعد فاعل
نعم وبئس نحو نعم الرجل
أبو بكر وبئس الرجل
أبو لهب وفى اعرابه حينئذ
ثلاثة أوجه ان يكون

(مبتدا) والجملة قبله خبر

(أو) يكون (خبر اسم) مبتدا
محذوف (ليس يبدو أبدا)
او مبتدا خبره محذوف وجوبا
والاول هو الصحيح ومذهب
سيبويه قال ابن الباذش
لا يجيز سيبويه ان يكون
المختص بالمدح أو الذم الا
مبتدأ وأجاز الثانى جماعة
منهم السيرافى وأبو على
والصيمرى وذكر فى شرح
التسهيل ان سيبويه أجازه
وأجاز الثالث قوم منهم ابن
عصفور وقال فى شرح التسهيل
وهو غير صحيح لان هذا الحذف
لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه
الا ومحله مشغول بشئ يسد
مسده وذهب ابن كيسان
الى ان المخصوص بدل من
الفاعل ورد بأنه لازم وليس
البدل بلازم ولانه لا يصلح
لمباشرة نعم

كان لا يحسن في الكلام ثم فعلت حتى يقال نعم الفعل فعلك فهو من أحق أن تقوم ولا تقول الحق قيامك * والخامس انها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف * وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاصل نعم ما

ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذي صنعته هذا قول الفراء وأما القائلون بأنها كافة فقالوا انها كفت نعم كما كفت قل وطال فصيرتها تدخل على الجملة الفعلية * تنبيهات * الاول في ماذا وليها اسم نحو فنعما هي ثلاثة أقوال أحدها انها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء وثالثها ان ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء * الثاني الظاهر انه انما اراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية * الثالث ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي بدأ به وهو انه تمييز وكذا عبارته في الكافية وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائي

(قوله كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة) أي والفعل صلتها (قوله وأما القائلون بأنها كافة) بهذا صارت الاقوال تفصيلا في ما التالية جملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بها نحو ربما (قوله في ماذا وليها الخ) قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بان يراد بغو نعم ما يقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشئ اسما كان أو جملة فعلية فان لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقا نعما فقيل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا في كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير في الآية فنعم الشئ هي أي الصدقات أي ابداؤها لان الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج والفارسي) نقل في التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التي هي معقولة لكم أي الفعلة التي نفعلونها من ابداء الصدقات فلهما قولان في المسئلة ومن هذا يعلم أن الاقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أن ما مركبة مع الفعل) أي كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتي (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) اى اقوال التمييز وقوله من الخمسة اى اقوال الفاعلية (قوله وذهب في التسهيل الى أنها معرفة تامة وانها الفاعل) هذا عين الاول من الخمسة فلو قال الى اول الخمسة لكان اخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائي مكرر مع قوله سابقا ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم والذم بعد بئس ويسمى

مخصوصا

(ويذكر المخصوص) بالمدح او الذم

مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه يس (قوله بعد) اى وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفى الكافية وغالبا على ماذكره فى التسهيل وجرى عليه فى التوضيح وهو المتجه الذى ينبغى ان تحمل عليه عبارته هنا وفى الكافية عملا بما قرروه من حمل الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) اى حين اذ ذكر بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل او اعادة المبتدا بمعناه كما مر (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح زيد وقوله اومبتدا الخ والتقدير زيد الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) اى لسلامته من التقدير ومما اورد على قول الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الاصل يرد عليه ان تقديم الخبر على المبتدا خلاف الاصل ايضا قال الدماميني ورجح ابن الحاجب فى شرح المفصل الوجه الثانى بأنه ليس فيه مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو كثير شائع واما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على المبتدا وخلو الخبر المذكور من عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر وأن الابهام والتفسير على الوجه الثانى تحقيقى وعلى الاول تقديرى اه (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله الامبتدا اى خبره الجملة قبله بقرينة ان الكلام فى القول الاول وان قول ابن الباذش تأييد لكون القول الاول مذهب سيبويه فقول البعض اومحذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يمتنع ان يجعل قوله مبتدأ شاملا له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف (قوله بشئ يسد مسده) أى كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم فى باب المبتدا وهنا لم يشتغل المحل بشئ يسد مسد الخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض أى بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام كما فى الهمع اه وهو انما يظهر على جعل أل جنسية لاعهدية والا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل بلازم) قال يس قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا وكونه تابعا لا يقدح فى اللزوم كتابع مجرور رب (قوله ولانه لايصلح لمباشرة نعم) أى قد لا يصلح فلا ينافى أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الامير قال يس وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع قال فى الارتشاف قد يجوز فى الاسم اذا وقع بدلا مالا يجوز فيه اذا

(بعد) اى بعد فاعل نعم وبئس نحو نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب وفى اعرابه حينئذ ثلاثة أوجه ان يكون (مبتدا) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خبر اسم) مبتدا محذوف (ليس يبدو أبدا) اومبتدا اخبره محذوف وجوبا والاول هو الصحيح ومذهب سيبويه قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه ان يكون المختص بالمدح أو الذم الا مبتدأ وأجاز الثانى جماعة منهم السيرافى وأبو على والصيمرى وذكر فى شرح التسهيل ان سيبويه أجازه وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور وقال فى شرح التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشئ يسد مسده وذهب ابن كيسان الى ان المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البدل بلازم ولانه لا يصلح لمباشرة نعم

ولى العامل فانهم حملوا قولك أنت قائم على البدل وان كان لا يجوز أن أنت اهـ والتعبير بقد يفيد الجواب (قوله وان يتقدم مشعر به) أى لفظ مشعر بمعنى المخصوص أى دال عليه سواء صلح لان يكون المخصوص نفسه لو أخر كما فى مثال المتن أولا نحو انا وجدناه صابرا هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى أى عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو أخر هذا الظاهر عبارته الذى يراه الشارح وسيأتى فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتدأ أولا واحدا) المقصود فى الخلاف المتقدم الذى فى المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخرا للايمانى جواز نصبه على المفعولية لمحذوف أى الزم العلم ورفعه خبرا لمحذوف جوازا أى الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازا أى العلم ممدوح فتفهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لان يكون مخصوصا لو أخر ليس على جميع الاوجه فى العلم وكلام البعض فى هذه القولة والتى قبلها لا يخلو عن شئ كما يعلم من تقريرنا وكان الاحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله أولا واحدا ليرجع اليهما (قوله عند تعذر حاجة) بعين مهملة فذال معجمة كما بخط الشارح أى تعذرها أمارس فيها أى أتحيل فى تمامها (قوله توهم عبارته) أى حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يتقدم مشعر به كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لان يكون مخصوصا اذا أخر وانما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أى غالبا وبقوله وان يتقدم مشعر به كفى وان يتقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصوصا ان صلح لان يكون مخصوصا اذا أخر وغير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفى الكافية ان المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل) أى من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس (قوله أن يكون مختصا) أى بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لان شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه (قوله للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبئس

(وان يقدم مشعر به) أى بالمخصوص (كفى) عن ذكره (كالعلم نعم المقتنى والمقتفى) فالعلم مبتدأ أولا واحدا والجملة بعده خبره ويجوز دخول الناسخ عليه نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد وقوله

ان ابن عبد الله نعم أخو الندى وابن العشيره * وقوله

اذا أرسلونى عند تعذير حاجة أمارس فيها كنت نعم الممارس * تنبيهان * الاول توهم عبارته هنا وفى الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل * الثانى حق المخصوص أمران ان يكون مختصا وان يصلح للاخبار به عن الفاعل

رجلاً عمرو سم (قوله موصوفاً) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من نعم وبئس فاسد كما يدل عليه بقية كلامه واعلم انه اذا كان المخصوص مؤنثاً جاز تذكير الفعل وتأنيثه وان كان الفاعل مذكراً تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا في التسهيل وشرحه للدماميني (قوله فان باينه) أي في المعنى أول أي بتقدير مضاف في الثاني كما يؤخذ من الشرح (قوله معنى وحكماً) أي في أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفي الاحكام الثابتة لبئس قبل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها في المعنى لا تحتاج الى الجعل ورد بأن المراد بالمعنى انشاء الذم العام وهو بالجعل لا معناها الاصلي قبل الجعل (قوله وساءت مرتفقا) أي مكاناً أي ناراً مرتفقاً ليوجد شرط التمييز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غيره فيثبت له جميع ما ثبت لنعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والاسناد الى الضمير وغيره (قوله من ذي ثلاثة) أي حالة كون فعل كائناً من فعل ذي ثلاثة أحرف وليس المراد محوّلاً من ذي ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن عبارة المصنف ظاهرة في المحوّل من فعل بالفتح او الكسر (قوله كنعم) أي كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما صفة مفعول مطلق لاجعل أي جعلاً مطلقاً اي في جميع الاحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب واما حال من فعل اي حالة كونه مطلقاً عن التقييد بضم العين اصالة وما في كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف الخ) ومن اجراء الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما في نحو ساء ما يحكمون تمييز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبراً وانه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعر به زكريا (قوله وافادة المدح أو الذم) اى افادة انشائهما كما مر وما يفيده فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاماً كما ستعرفه فقول البعض وافادة المدح او الذم اى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقتضاء فاعل أي ومخصوص (قوله أو مضافاً الى مصاحبها) اى ولو بواسطة فدخل

موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس فان باينه أوّل نحو بئس مثل القوم الذين كذبوا أي مثل الذين كذبوا اهـ (واجعل كبئس) معنى وحكماً (ساء) تقول ساء الرجل أبو جهل وساء حطب النار أبو لهب وفي التنزيل وساءت مرتفقا وساء ما يحكمون (واجعل فعلا) بضم العين (من ذي ثلاثة كنعم) وبئس (مسجلا) أي مطلقاً يقال اسجلت الشيء اذا أمكنت من الانتفاع به مطلقاً اي يكون له ما لهما من عدم التصرف وافادة المدح او الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهراً مصاحباً لأل أو مضافاً الى مصاحبها أو ضميراً مفسراً بتمييز وسوى ذلك .

[illegible] فعل على [illegible]
بأن [illegible]
هذا [illegible] وما قول
[illegible]
[illegible]
الأول من هذا النوع [illegible]
فإن أسند [illegible] بالتعجب حوّل
إلى فعل بالضم فصار قاصرا
ثم [illegible] معنى [illegible] فصار
جامدا لإنشاء [illegible]
ذكرناه [illegible]
[illegible] إلى [illegible]
إما بإسناد فعل من الثلاثي
إلى [illegible] المدح أو الذم بشرط
أن يكون صالحا للتعجب منه
[illegible] على ذلك
ابن عصفور وحكاه عن
الأخفش • الثالث يجوز
في فاعل فعل المذكور أن
يجر بالباء والاستغناء عن أل
وإضماره على وفق ما قبله نحو
حب بالزور الذي لا يرى
منه إلا صفحة أو لمام
وحسن زيد والزيدون كرموا
وبالأنظار السابقة من معنى
التعجب الرابع [illegible] شرح
الكافية وشرح التسهيل
[illegible] في شرحه [illegible]

[illegible] (قوله [illegible]) [illegible]
[illegible] جاز [illegible] (قوله [illegible] الإشارة [illegible]
غير [illegible] الإضافة اهـ [illegible] عدم التقدير (قوله
وما قول الأخفش) [illegible] قال الرضي في باب
[illegible] وقالت [illegible]
[illegible] (قوله ثم [illegible]) [illegible]
قاصرا [illegible] الأول [illegible]
[illegible] قاصرا [illegible]
[illegible] التعجب [illegible] الفعل الضم [illegible]
لازم (قوله [illegible]) أي [illegible] (قوله [illegible]
[illegible]) أي [illegible]
[illegible] الأولى أن يقال [illegible] العام [illegible]
[illegible] واستشهد [illegible]
[illegible] (قوله [illegible] التعجب) بأن [illegible] (قوله [illegible]
في فاعل فعل إلخ) [illegible]
ليس على سبيل الوجوب بل الأولوية [illegible]
قوله [illegible] فاعل [illegible]
[illegible] الظاهر [illegible] اهـ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وإن كانت [illegible] لا [illegible]
[illegible] قال [illegible] كان [illegible]
بالذكر (قوله حب بالزور إلخ) أصل حب [illegible] الباء [illegible]
[illegible] بالضم [illegible] والزور بالفتح [illegible]
[illegible] كل [illegible] الأم [illegible] بكسر [illegible]
[illegible] الأذن [illegible]
الأذن [illegible] (قوله [illegible] من معنى التعجب) [illegible]

وذكر ابن عصفور ان العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها الى فعل بل استعمالها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع انتهى (ومثل نعم) في المعنى حب من (حبذا) وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس قال في شرح التسهيل والصحيح ان حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب وقد أشار الى ذلك بقوله (الفاعل ذا) اى فاعل حب هو لفظ ذا على المختار وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد ان مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك * تنبيه * في قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم فيه مذهبان قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ومابعده فاعل وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ ومابعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه

الثلاثة قبله فجاز الجر بالباء حملا على أحسن بزيد وجاز الاستغناء عن أل حملا على ما أحسن زيدا وجاز انتماره على وفق ماقبله حملا على قولك الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم (قوله وذكر ابن عصفور الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من حولها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه (قوله في المعنى) أي انشاء المدح العام أي وفي الفعلية على الاصح والمضي والنقل الى الانشاء والجمود وتفارقها في انها لا يجوز في لفظها الا هيئة واحدة وفي جواز دخول لا عليها ودخول ياء عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتيج الى التأويل في المحلين اه يس (قوله حب من حبذا) أشار به الى ان في عبارة المصنف مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وانما ارتكبها اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول البعض تبعا لشيخنا انما ارتكبها اشارة الى ان مماثلتها لنعم اذا اتصلت بذا فيرده انها تماثل نعم في نحو حب رجلا زيد مما قصد به انشاء المدح والتعجب وان لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر (قوله وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ماسينقله عن شرح التسهيل (قوله على الحضور) أي حضور معناه لكونه محبوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم (قوله وزيد مبتدأ) أي لانه المخصوص كما علمت والرابط ذا أو العموم ان أريد به الجنس سم (قوله هذا) أي ماذكر من ان حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور مالا يخفى والذي ينبغي انه ضمنه معنى جار مثلا وقوله من زعم هو ابن عصفور كما سيأتي في الشرح (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بأنه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له (قوله فصار الجميع اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب اه دماميني وضعف بأن حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا ان أهملت نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا في معرفة ان أعملت عمل ان أو ليس وبقي وجه آخر وهو كون

وأجاز بعضهم كون حبذا مبتدأ (ولا تردد فقل لا حبذا) زيد فهي بمعنى بئس ومنه قوله
* ألا حبذا أهل الملا غير أنه * إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا * (وأول ذا المخصوص) أي اجعل المخصوص
بالمدح أو الذم تاليا لذا لا يتقدم بحال قال في شرح التسهيل أغفل كثير من النحويين التنبيه

على امتناع تقديم المخصوص
في هذا الباب وقال ابن بابشاذ
وسبب ذلك توهم كون المراد
من زيد حبذا زيد يحب هذا
قال في شرح التسهيل وتوهم
هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون
المنع من أجله بل المنع من أجل
إجراء حبذا مجرى المثل
ويجب في ذا أن يكون بلفظ
الإفراد والتذكير (أيا كان)
المخصوص أي أي شيء كان
مذكرا أو مؤنثا مفردا أو
مثنى أو مجموعا (لا تعدل بذا)
عن الإفراد والتذكير (فهو
يضاهي المثلا) والأمثال
لا تغير فتقول حبذا زيد وحبذا
الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وحبذا الهندان
وحبذا الهندات ولا يجوز
حب ذان الزيدان ولا حب
هؤلاء الزيدون ولا حب ذي
هند ولا حب تان الهندان ولا
حب أولاء الهندات قال ابن
كيسان إنما لم يختلف ذا لأنه
إشارة أبدا إلى مذكر محذوف
والتقدير في حبذا هند حبذا حسن هند وكذا باقي الأمثلة ورد بأنه دعوى بلا بينة باب
* تنبيهات * الأول إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلا

حب فعلا والاسم ظاهره عدم ورود ما لقاه (قوله وأجاز بعضهم) أي بعض
القائلين بأن حبذا اسم (قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح
فعل جامد ولا إنما تدخل على فعل متصرف وأجيب بأن الجمود نشأ عند
دخول لا فهي لم تدخل إلا على فعل متصرف وبأن النفي صار غير مقصود بل
المقصود بلا حبذا إثبات الذم وبالثاني يجاب عن الاعتراض على الأول
بأن لا إذا دخلت على فعل متصرف غير دعائي وجب تكرارها ويجاب
أيضا عنه بأنها لما نقلت إلى الإنشاء أشبه الفعل الدعائي (قوله وأول ذا
المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أي اجعل
المخصوص تاليا ذا وما في إعراب الشيخ خالد من عكس ذلك ضرر ظاهر (قوله
لا يتقدم بحال) أي لا على ذا ولا على حب (قوله وسبب ذلك) أي امتناع
التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أي فيكون في حب ضمير هو الفاعل عائد
على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد
(قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وإن كان أقوى
مع التقديم قيل وإنما كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار التركيب في غير هذا
المعنى وفيه أن التركيب المشهور حبذا زيد لا زيد حبذا (قوله أيا كان)
أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على أنه خبرها مقدما وجملة لا تعدل بذا
جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ تعليل للنهي عن العدول
وعلم مع أن التعليل ليس من وظائف المتون إشارة إلى رد توجيه ابن
كيسان الآتي في الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بذا معترضة
والباء في بذا إما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الإفراد
والتذكير أو بمعنى عن أي لا تعدل عن لفظ ذا إلى غيره وضمير فهو يرجع
إلى ذا بتقدير مضاف أي تركيبه أي التركيب المشتمل عليه (قوله يضاهي
المثلا) أي في كثرة الاستعمال وقوله والأمثال لا تغير أي فكذا ما أشبهها
(قوله لأنه إشارة الخ) وقال الفارسي لأن المراد منه الجنس فعم (قوله إلى
مذكر محذوف) أي مضاف إلى المخصوص (قوله ورد) أي هذا التوجيه

بانه دعوى بلا بينة اى دليل لعدم ظهور هذا المقدر فى شئ من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم يختلف لشبهه بالامثال (قوله وأما على القول بالتركيب فلا) أى لان المجموع فعل أو اسم مبتدأ وذا ليس اشارة الى شئ حتى يعتبر فيه المطابقة نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدا والخبر وهما حبذا والزيدان مثلا ولم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسما بانه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلا فتأمل (قوله خبر مبتدا او واجب الحذف) أى أو مبتدأ محذوف الخبر وجوبا على قياس ما تقدم وذهب بعض الى انه بدل وبعض آخر الى انه عطف بيان ويردهما انه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ويرد البدل انه لا يحل محل الاول ويرد البيان وروده نكرة اه دماميني وفى رد البدل ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أى لولا الحياء يمنعني لذكرتن وقوله منحت أى اعطيت الهوى أى هواى ما ليس بالمتقارب أى القريب أى ما لا طمع فيه (قوله أو فجر بالبا) أى على قلة بخلاف فاعل نعم فان جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فان جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله نحو وحب زيد رجلا) قال البعض تبعا لسم هذا صريح فى أن فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب ان يكون اسم جنس محلى بال أو مضافا الى المحلى بها أو ضميرا مفسرا بتمييز أو لفظ ما أو من كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم اه وما نقله عن تصريح الشاطبي وان تبادر من عموم قول المصنف واجعل فعلا من ذى ثلاثة كنعم مسجلا يخالف لقول الشارح سابقا يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل واضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن أل بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو وحب زيد رجلا موافق لما أسلفه سابقا (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أى انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر وقوله بالنقل أى بسببه متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح فى أن أصل حب حبب بضم العين أى صار حبيبا وبه صرح غيره أيضا (قوله وحب بها الخ) صدره فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها الضمير للخمر ومزاجها

وأما على القول بالتركيب فلا * الثانى لم يذكر هنا اعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز فى التسهيل ان يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وان يكون خبر مبتدا او واجب الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين فى مخصوص نعم هذا على القول بان ذا فاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم اعرابه * الثالث يحذف المخصوص فى هذا الباب للعلم به كما فى باب نعم كقوله

ألا حبذا لولا الحياء وربما * منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

أى ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء وسأذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخرا اه

(وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر * بالبا)

نحو وحب زيد رجلا وحب به رجلا

(ودون ذا انضمام الحا) من حب بالنقل من حركة العين (كثر) وينشد بالوجهين قوله

وحب بها مقتولة حين تقتل

اما مع ذا

فيجب فتح الحاء * تنبيهات * الاول قال فى شرح الكافية وهذا التحويل مطرد فى كل فعل مقصود به المدح وقال فى التسهيل وكذا فى كل فعل حلقى الفاء مراد به مدح أو تعجب * الثانى قوله كثر لا يدل على انه أكثر من الفتح قال الشارح وأكثر ما تجيء حب مع غير ذا مضمومة الحاء وقد لا تضم حاؤها كقوله فحبذا ربا وحب دينا اه * خاتمة * يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه * الاول ان مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وتقدم بيانه * الثانى انه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم * الثالث ان اعرابه خبر مبتدا محذوف أسهل منه فى باب نعم لان نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهى لا تدخل عليه هنا قاله فى شرح التسهيل * الرابع انه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا قال فى شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير الا ان تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص نعم فان تأخير التمييز عنه نادر كما سبق والله

الماء وثناياها ضعاف حسنها وابذاعنا بعين ومفترقة أى ممزوجة منه رب على الحال أو التمييز (قوله فيجب فتح الحاء) أى ان جعلتا كالكلمة الواحدة كما فى التوضيح قال المصرح فان جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان (قوله وهذا التحويل) اى نقل حركة العين الى الفاء (قوله فى كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء أو لا كضرب وبه صرح فى الارتشاف وان نظر الى كلامه فى التسهيل فيختص بحلقى الفاء (قوله مدح او تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له فى الحكم ثم الصواب ان لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيه مصى على ان فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا او لم يتضمنه بل فعلا كان او اسما دماميني (قوله لا يدل على انه أكثر من الفتح) قال سم قد يقال بل يدل لان المراد كثر بالنسبة الى الفتح فيفيد انه أكثر منه (قوله فحبذا ربا وحب دينا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل فى الخندق والشاهد فى حب دينا (قوله وتقدم بيانه) اى بكون المصنف صرح بتقديمه فى التسهيل وان كانت عبارته هنا وفى الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم (قوله انه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم) فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول النواسخ) أى لانها لا تدخل الا على المبتدا (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كما فى التسهيل نحو حبذا زيد راكبا وحبذا راكبا زيد ولا الحال وحبذا المال مبذولا اذ تصلح الحال دون التمييز (قوله الا أن تقديم التمييز أولى) أى لا كثر يته فقوله وأكثر عطف علة على معلول ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا يعلم أن المراد بالاولى المخصوص فتأمل بتأخيره بعده وان لم يتصل به فالمقصود نفى تقدمه على حبذا الانفى الفصل بينه وبين ذا والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الاشارة فيقدم كذا قاله مميز ذكره سم وقوله نادر أى شاذ

* (افعل التفضيل) *

أعلم * (أفعل التفضيل) * وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو ممتنع من الصرف نحو

للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا ينصرف عن صيغة أفعل الا ان الهمزة حذفت فى الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال وقد يعامل معاملتهما فى ذلك أحب كقوله

وحب شئ الى الانسان ما منعا

وقد يستعمل خير وشر على الاصل كقراءة بعضهم من الكذاب الاشر ونحو * بلال خير الناس وابن الأخير

(صغ من) كل (مصوغ منه للتعجب) اسما موازنا (أفعل للتفضيل) قياسا مطردا نحو هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله (وأب) هنا (اللذ أبى) هنالك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لا فعل له كهو أقمن به أى أحق والص من شظاظ هكذا قال الناظم وابن السراج لكن حكى ابن القطاع لصص بالفتح اذا استتر ومنه اللص بتثليث اللام وحكى غيره لصصه اذا أخذه بخفية ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره وفى أفعل المذاهب الثلاثة

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لانهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل ويدفع الاول بأن قوله أفعل أى لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثانى ويدفع الثانى بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان الاولى حذف لزوم لان المقتضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم فى اقتضاء منع الصرف ولك دفعه بأن اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أى للوصفية اللازمة أى الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتى فى قول المصنف وألغين عارض الوصفيه الخ فاعرفه (قوله ولا ينصرف) أى لفظا وتقديرا وقوله الا أن الهمزة الخ أى فخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا فقول البعض أى لفظا أو تقديرا فيه ما فيه (قوله حذفت فى الاكثر من خير وشر) أى فى التفضيل أما فى التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما خيره وما شره دماميني (قوله لكثرة الاستعمال) أى فهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهى كونهما لا فعل لهما (قوله فى ذلك) أى فى حذف الهمزة لا فى كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد (قوله من الكذاب الاشر) أى بفتح الشين وتشديد الراء (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الاخير) شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضى نحو قول الشاعر بلال الخ وبلال بمنع الصرف للضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لا من النكرة لانها فى سياق الاثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله نحو هو أضرب) هذه الامثلة اشارة الى أنه لا فرق فى المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (قوله لكونه الخ) علة لأب أو أبى وقوله ثمة أنسب بالثانى خلافا للبعض (قوله والص من شظاظ) بكسر الشين المعجمة وظاءين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا زكيا (قوله ومما زاد) أى وشذ بناؤه مما زاد (قوله كهذا الكلام أخصر من غيره) أى لصوغه من اختصر وفيه شذوذ من جهة أخرى وهى صوغه من المبنى للمجهول (قوله وفى أفعل) أى وفى بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب

وسمع هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول كهو أزهى من ديك وأشغل من ذات النحيين وأعنى بحاجتك وفيه ما تقدم عن التسهيل فى فعل التعجب

(وما به الى تعجب وصل * لمانع) من أشد وما جرى مجراه

الثلاثة المتقدمة فى التعجب الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كانت الهمزة لغير النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله وسمع الخ) المثالان الاولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسى على غيره والمقفر مكان لانبات فيه ولاماء (قوله كهو أزهى من ديك) حكى ابن دريد ساء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه اه تصريح الا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبنى للمفعول لكثرته وندور المبنى للفاعل كما تقدم نظير ذلك فى التعجب عن التصريح قال زكريا وخص الديك بالذكر لانه ينظر الى حسن ألوانه ويعجب بنفسه (قوله وأشغل من ذات النحيين) انما كان مصوغا من المبنى للمفعول لان المراد أنها أكثر مشغولية لا أنها أكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ من المبنى للفاعل اذا ناسب المقام ومن مجىء فعله مبنيا للفاعل شغلتنا أموالنا وأهلونا أفاده كره ابن الناظم من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم والنحيين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن فى الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصارى قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا فقال لها امسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها امسكيه فلما شغل يديها ساورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضى الله تعالى عنه (قوله وأعنى بحاجتك) سمع فيه عنى كرضى بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه الا أن يقال مثل ما مر (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أى من أنه قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول ان أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل ان أمن اللبس (قوله وما به الخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان أشد يأتى هنا لكن لا يأتى هنا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الروض والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم يتأتى التوصل بنحو أشد الى التفضيل من المبنى للمفعول الذى لا لبس فيه بالمبنى للفاعل لصحة الاتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبنى للمفعول وان كان بصورة مصدر المبنى للفاعل ومن فاقد الاثبات اذا أضيف العدم أو الانتفاء

الى المصدر الصريح كما مر فى التعجب واعلم ان فى قول المصنف وما به الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز فى الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه فى باب الفاعل بل لا يبعد عندى جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهى التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه فى باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال فى نحو قوله فى باب التصغير وما به لمنتهى الجمع وصل الخ فكن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال الدمامينى ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه فى أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم فى كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة فى الطرفين وزائدة فى طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو فى الاستخراج مثلا لا فى شدته وان استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو لا اشد فكيف يتأتى التوصل فى مثل ذلك بأشد مع دلالته على خلاف المقصود اه (قوله لكن اشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوى التصويرين بعد اشد هنا وفى التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله وينصب هنا الخ) اخذه من قول المصنف فى باب التمييز والفاعل المعنى انصبن بأفعلا الخ وبهذا يندفع ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبى (قوله وافجع موتا) فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة فى الفجعة لا فى الموت فهو على الاصل (قوله صله ابدا) اى ان ابقى على اصله من افادة الزيادة على معين فان عرى عنها كما سيجب وصله بمن لا لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه (قوله تقديرا) اى بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد يحذف مع العلم نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة قاله الدمامينى (قوله فيمتنع وصلهما بمن) اى التى الكلام فيها وهى الجارة للمفضول ووجه الامتناع ان الوصل فى المجرد انما وجب ليعلم المفضول وهو مع الاضافة مذكور صريحا ومع ال فى حكم المذكور لان ال اشارة الى معين تقدم ذكره لفظا او حكما وتعيينه يشعر بالمفضول فعلى هذا لا تكون ال فى افعل

(به الى التفضيل صل) عند مانع صوغه من الفعل لكن أشد ونحوه فى التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل اليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو وأقوى بياضا وأفجع موتا (وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن ان جردا) من أل والاضافة جارة للمفضول وقد اجتمعا فى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن *تنبيهات* الاول

اختلف فى معنى من هذه فذهب المبرد ومن وافقه الى انها لابتداء الغاية واليه ذهب سيبويه لكن أشار الى انها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب فى شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال جاوز زيد عمرا فى الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن تقع بعدها الى قال ويبطل كونها للتبعيض امران أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو الله أعظم من كل عظيم والظاهر كما قال المرادى ماذهب اليه المبرد ومارده الناظم ليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء * الثانى أكثر ما تحذف من ومجرورها اذا كان أفعل خبرا كالآية ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا * أى دنوت أجمل من البدر أو صفة كقوله

تروحى اجدران تقيلى * غدا بجنبى بارد ظليل

التفضيل الا انه ولئلا يرى عن ذكر المفضول افاده شارح الجامع (قوله اختلف فى معنى من هذه) اى على ثلاثة اقوال قول المبرد وقول سيبويه وقول المصنف فى شرح التسهيل (قوله لابتداء غاية) اى المسافة فى ارتفاع نحو خير منه او انحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع الى انها لابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيبويه فى هو افضل من زيد فضله على بعض ولم يعم ان المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم فى حروف الجر وحينئذ لا ينهض الوجه الاول من وجهى ابطال التبعيض الآتيين (قوله الى انها بمعنى المجاوزة) اى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه فى الوصف والمراد انها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح ان تقع موقعها عن على ان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من وهذا الجواب الثانى ذكره المصرح والشمنى وهو اولى لان التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالاولى ان المفيد لها من وبقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من تقدير (قوله كون المجرور بها عاما) اى انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) اوضح منه فى العموم من كل شئ (قوله والظاهر ماذهب اليه المبرد) اى من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره انه لا تحمل على غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه اشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة الى اخراجها عنه (قوله ليس بلازم) اى فى جميع مواقع استعمال من الابتدائية (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم ان المراد بكون المجرور هو المفضل عليه انه الذى قصد بيان التفضيل عليه والا فالمفضل عليه فى الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال فى معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه افاده سم (قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الاخبار به فقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ راجع للثانى فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كالآية) هى قوله تعالى أنا أكثر

منك مالا وأعز نفرا ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى وأعز نفرا (قوله
أي تروحي وأتي مكانا الخ) هذا التقدير إنما يناسب ما قاله بعضهم من ان
الخطاب للناقة وتروحي بمعنى سيري في الرواح أي العشي ولا يناسب ما قاله
آخر وسوّى به العيني من ان الخطاب لصغار النخيل وتروحي من تروح النبت
اذا طال وأجدر على تقدير وخذي مكانا اجدر وقوله بأن تقيلي فيه أي تمكثي
فيه وقت الظهيرة وعلى ان الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن
نموها وزهرتها كما في العيني يجتني بارد ظليل أي في مكان بارد ذي ظل (قوله
وليس على اطلاقه) أي بل في مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله بمعمول
أفعل) كقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بلو وما اتصل
بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وممن صرح بجوازه الدماميني والسيوطي
(قوله لو بذلت لنا) لو للتمني أو شرطية حذف جوابها أي لأحسنت الينا
مثلا والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد وقوله على خمر صفة ماء أي حاصل
على خمر (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت (قوله
وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أفعل
ففي كلامه تكرار لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث
تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة)
أي الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل
أو الاضافة كقوله

فهم الاقربون من كل خير * وهم الأبعدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس مني (قوله الودي) بفتح الواو وكسر الدال
المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهي النخلة الصغيرة والجياد جمع جواد وهو
الذكر والأنثى من الخيل والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء
الصبح (قوله ولست) بتاء الخطاب كما قاله العيني وحصا تمييز أي عددا وتمام
البيت * وانما العزة للكاثر * أي للغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف اذا غلبه
في الكثرة فقول البعض تبعا للعيني أي الكثير فيه مساهلة (قوله فقولان)
مما أوّل به الأول الغاء المضاف اليه أو جعل منا متعلقا بمحذوف بدل من
أعلمنا أي أعلم منا ومنع ابن جني الاضافة وجعل نا مرفوعا مؤكدا للضمير

اي تروحي وأتي مكانا اجدر
من غيره بأن تقيلي فيه
* الثالث قوله صله يقتضي
انه لا يفصل بين افعل وبين من
وليس على اطلاقه بل يجوز
الفصل بينهما بمعمول أفعل
وقد فصل بينهما بلو وما اتصل
بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا
من ماء موهبة على خمر

ولا يجوز بغير ذلك * الرابع
اذا بني أفعل التفضيل مما
يتعدى بمن جاز الجمع بينها
وبين من الداخلة على
المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو
زيد أقرب من عمرو من كل
خير وأقرب من كل خير من
عمرو * الخامس قد تقدم ان
المضاف والمقرون بأل يمتنع
اقترانهما بمن المذكورة فأما
قوله

نحن بغرس الودي أعلمنا
منا بركض الجياد في السدف

وقوله ولست بالأكثر منهم
حصا فقولان (وان لمنكور
يضف) أفعل التفضيل
(او جردا) من أل والاضافة

فى اعلم تاثباعن نحن ومما أوّل به الثانى جعل أل الزائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله أزيد تذكيرا وأن وحدا) لانّ المجرّد أشبه بأفعل فى التعجب وهو لا تتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف لنكرة بمنزلة المجرّد فى التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفضل الى رجل وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف اليه فالاصل ان يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد ووجب تنكيره لانّ القاعدة ان كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بأل رجعت الى الجمع وان جمعت أدخلت أل فان عطفت على المضاف الى النكرة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وافراده فى المفرد وضدّه والمذكر وضدّه على التوهم كأنك قلت من أوّل الكلام فان أضفت أفعل الى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقرّه هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وافراده فى نحو هذه أكرم امرأة وأعقله وهذان أكرم رجلين وأعقله وهكذا والوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن واجبة او أولى فتأمّل (قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم المجرّد التذكير والافراد قيل فى أخر جمع أخرى مؤنث آخر انه معدول عن آخر الذى هو المستحق لان يستعمل لانه على وزن أفعل التفضيل وبمعناه فى الاصل لانّ معناه الاصلى أشدّ تأخرا وان صار بمعنى مغاير (قوله وفى قول ابن هانى) هو أبو نواس الحسن بن هانى (قوله من فقاقعها) هى النفاخات التى تعلو الماء أو الخمرة قال يس والمحفوظ فى البيت من فواقعها بالواو (قوله انه لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتى تصحيحه فى كلام الشارح (قوله يجب فى هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى ثم رددناه أسفل سافلين اه أقول فى البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه ان أسفل اما صفة أمكنة محذوفة اى الى أمكنة أسفل سافلين وهى النار او أزمنة محذوفة أى الى أزمنة أسفل سافلين وهى أرذل العمر او حال اى رددناه اى صرفناه عن

(أزيد تذكيرا وأن وحدا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو وهند أفضل امرأة وأفضل من دعد والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد ولا تجوز المطابقة ومن ثم قيل فى أخراه معدول عن آخر وفى قول ابن هانى

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها * انه لحن * تنبيه * يجب فى هذا النوع مطابقة للمضاف اليه

أحسن

أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثاني يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الاول والاخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله ثم رددناه لانه في معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه اي والجمع بالياء والنون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت ان الايراد مدفوع وان الاقتصار عليه قصور وتقصير على ان المنقول عن الشاطبي انه ذكر ان محل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا اما اذا كان مشتقا كما في الآية فلا والله أعلم ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لان أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدا فهو أعم من الموصوف في قوله بعد من مبتدا او موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) اي وفريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق في اللفظ (قوله طبق) اي مطابق لان اقترانه بال اضعف شبهه بأفعل في التعجب (قوله والزيدون الافضلون) اي او الافاضل ولو زاده كما فعل في نظيره لكان أحسن (قوله ذوو جهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل في الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعه ان قصد التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذي سينقله الشارح في التنبيه الآتي عن المصنف في شرح التسهيل صريح في ان المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وان فيه حينئذ وجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد ان يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف الى النكرة عن معنى التفضيل اوقصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الاشج والناقص أعدلا بني مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشي (٣) فتدبر (قوله معنى من) اي المعنى الحاصل معها الا ان التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح (قوله ومنه) اي من القول الجاري على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأكابر مفعول اول لجعلنا مضاف

فريق كافر به (وتلو أل طبق) لما قبله من مبتدا او موصوف نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل وكذلك مررت بزيد الأفضل وبهند الفضلى الى آخره ولا يؤتى معه بمن كما سبق

(وما لمعرفه * أضيف ذو وجهين) منقولين (عن ذي معرفه) هما المطابقة وعدمها (هذا اذا نويت) بأفعل (معنى من) اي التفضيل على ما أضيف اليه وحده فتقول على المطابقة الزيدان افضلا القوم والزيدون افضلوا القوم وافاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضل النساء وفضليات النساء ومنه وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها وعلى عدم المطابقة الزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهكذا الى آخره

(٣) قوله افضل قرشي هكذا في الاصل والموافق لما يأتي قريبا في الشارح افضل قريش فليتأمل اه

ومنه ولتجدنهم أحرص الناس وهذا هو الغالب وابن السراج يوجبه فان قدرأ كابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا اول لزمه المطابقة فى المجرد وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم الا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا

(وان لم تنو) بأفعل معنى من بان لم تنو به المفاضلة اصلا او تنويها لا على المضاف اليه وحده بل عليه وعلى كل ماسواه (فهو طبق ما به قرن) وجها واحدا كقولهم الناقص والاشج اعدلا بنى مروان اى عادلاهم ونحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش واضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت المضافة لمثل فيهما

الى مجرميها او فى كل قرية المفعول الثانى اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى والاولى عندى على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى ويحتمل ان فى كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول او فى كل قرية الثانى ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من انه يلزم عليه المطابقة فى المجرد وهى ممتنعة لان لاضافة منوية اى أكابرها فتأمل (قوله ومنه) اى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى (قوله وهذا) اى عدم المطابقة (قوله فان قدر) اى ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى أكابر مجرميها (قوله المطابقة فى المجرد) اى وهى ممتنعة كما مر فى النظم فان قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله الخ) اى حيث افرد احب واقرب وجمع احسن وجعل الزمخشرى احسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف احب وأقرب فانهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا افرد وقوله احاسنكم اخلاقا استئناف بيانى (قوله او تنويها) بالنصب عطفا على لم تنو وفى بعض النسخ او تنوها بحذف الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدا او موصوف تشبيها بالمحلى بأل فى الخلو من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحدا) لا ينافى هذا ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من ان المشهور فى افعل العارى عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما ستعرفه من ان ما فى شرح التسهيل فى المجرد من ال والاضافة دون من (قوله كقولهم الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والاشج أعدلا بنى مروان اى عادلاهم) لانه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند والاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) اى حال كونه من بينهم اى من وسطهم وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) اى تخصيص الموصوف بأنه من القوم

الفلاني" مثلا لا لبيان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أى مضاف اليه ليس هو أى أفعل بعضه اى المضاف اليه الواقع عليه ما ولجريان الصفة على غير ما هي له أبرز الضمير (قوله الا بعض ما أضيف اليه) اى مشمولا لما أضيف اليه بحسب المعنى الوضعي" وان كان غير مشمول له بحسب المراد منه في المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف مما يشاركه في المعنى الوضعي" فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه قاله سم وفي كلام الدماميني ان الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فلذلك) اى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون الا بعض ما أضيف اليه ولم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أونيتها لا على المضاف اليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الاحسن من بينهم او قصد حسنهم) لان أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف اليه وقوله ويمتنع ان قصد أحسن منهم اى لكون المنوى فيه معنى من يجب ان يكون بعض ما أضيف اليه وافعل هنا ليس بعض ما أضيف اليه والا لزم اضافة الشئ الى نفسه في اخوته فلو قيل يوسف أحسن الاخوة صح لتحقق الشرط لان يوسف أحد الاخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ) اعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو هو أعلم بكم أى عالم أو صفة مشبهة نحو وهو أهون عليه اى هين مطرد عند أبي العباس المبرد لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اه مع ايضاح من الدماميني ومنها يؤخذ ان محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والاضافة فلا ينافي ما مر" وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشر" كما الخ لانه مضاف وان محل وروده كذلك اذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا لأن من هذه هي الجارة للمفضول قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم في التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل" لحصول المشاركة التقديرية وصرح في التسهيل بأن

الى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى" فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما أضيف اليه فلذلك يجوز يوسف أحسن اخوته ان قصد الاحسن من بينهم او قصد حسنهم ويمتنع ان قصد أحسن منهم * تنبيه * يرد افعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل

على عدم تجرد أفعل المقرون بمن في غير التهكم وان المفضل عليه
في التهكم يريدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا فعدو أنت أعلم من
الحمار والاوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التهكم أيضا وقال
الدماميني أيضا وهنا تنبيهان (الاول) قال في الكشاف من وجيز
كلامهم الصيف أحر من الشتاء أي الصيف أبلغ في حره من الشتاء
في برده انتهى وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه وتحرير
هذا الموضع ان يقال لافعل أربع حالات * احداها وهي الحالة الاصلية
أن يدل على ثلاثة أمور احدها اتصاف من هو له بالحدث الذي اشتق منه
وبهذا الامر كان وصفا والثاني مشاركة مصحوبه له في تلك الصفة والثالث
مزيد موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الامرين فارق غيره من
الصفات * الحالة الثانية ان يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد
للمعنى الوصفي * الحالة الثالثة ان تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه
قيد الامر الثاني ويخلفه قيد آخر وذلك ان الامر الثاني وهو الاشتراك كان
مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ألا ترى ان المعنى في المثال أن للعسل
حلاوة وان تلك الحلاوة ذات زيادة وان زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل
الحالة الرابعة ان يخلع عنه الامر الثاني وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة
على مصحوبه فيكون دالا على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما في يوسف
أحسن اخوته اه وقد تمنع دعواه خلع الامر الثاني عنه في الحالة الرابعة
ثم قال (التنبيه الثاني) من كلامهم المشهور زيد أعقل من ان يكذب
وظاهره مشكل اذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد
وجهه في المغني توجيهين * أحدهما ان يكون الكلام على تأويل ان
والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا
القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفي قوله تعالى
ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ
الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو
العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف
هذا الوجه ان التفضيل على الناقص لا فضل فيه * الثاني ان أفعل ضمن

معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب افضله على غيره في
هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول
متروك أبدا في مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثاني وان أقره فيه أيضا نظر
من جهة ان الفعل الذي يسبك هو وما بعده في المثال بالمصدر مسند الى ضمير
المفضل فينبغي عند السبك ان يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول
في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك واذا فعل ذلك في المثال صار معناه
زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه
وزيادته عليهم في ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه بمعزل * وقال الرضي
ليس المقصود في نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من ان تقول
كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما
عن الشعر والقول وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن
في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل
التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضي ان
أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه
أيضا ان فيه نسبة نحو قول كذا والكذب الى المخاطب وقد يدفع هذا
وتنظير الدماميني في الثاني بأن نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه لا لتلبسه به فافهم
(قوله نحو ربكم أعلم بكم الخ) انما أول في هذين الموضعين بما ذكر لانه
لا مشارك لله سبحانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته
اه دماميني (قوله وان مدت الايدي الخ) الشاهد في بأعجلهم وأعجل فانهما
بمعنى العجل لا في اجشع لانه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العيني الاجشع
الحريص على الأكل لكن قول القاموس الجشع محركة أشد الحرص
وقد جشع كفرح فهو جشع صريح في ان الوصف منه جشع بفتح فكسر
فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله سمك السماء) اى رفعها فهو متعد
ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت
الكعبة وسيأتي وجه آخر والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الاسطوانة
(قوله فشركما الخ) قبله * أتهجوه ولست له بكفء * قاله حسان يخاطب به من
هجا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانباري الخ) اشارة

نحو ربكم أعلم بكم وهو اهون
عليه وقوله
وان مدت الايدي الى الزاد
لم اكن * بأعجلهم اذ أجشع
القوم أعجل * وقوله
ان الذي سمك السماء بنى لنا
بيتا دعائمه اعز واطول
وقوله * فشركما لخيركما الفداء
وقاسه المبرد وقال في التسهيل
والاصح قصره على السماع
وحكى ابن الانباري عن ابي
عبيدة القول بورود أفعل
التفضيل مؤولا بما لا تفضيل
فيه قال ولم يسلم له النحويون
هذا الاختيار وقالوا لا يخلو
أفعل التفضيل من التفضيل

وتأولوا ما استدل به قال في شرح
التسهيل والذي يمنع منه
قلة المشهور وفيه التزام الافراد
والتذكير وقد يجمع اذا كان
ماهو له جمعا كقوله
اذا غاب عنكم أسود العين كنتم
كراما وأنتم ما أقام ألائم
قال واذا صح جعله من معنى
التفضيل جاز أن يثنى ويكون
قول ابن هانئ * كأن صغرى
وكبرى من فقاقعها حصبا
اهـ (وان تكن تلو من) الجارة
(مستفهما * فلهما) أي لمن
ومجرورها المستفهم به
(كن أبدا مقدما) على أفعل
التفضيل لا على جملة الكلام
كما فعل المصنف اذ يلزم على
تمثيله الفصل بين العامل
ومعموله بأجنبي ولا قائل
به (كمثل ممن أنت خير)
وممن أيهم أنت أفضل ومن
كم دراهمك أكثر ومن
غلام أيهم أنت أفضل لان
الاستفهام له الصدر
(ولدى * اخبار) أي وعند
عدم الاستفهام (التقديم
نزرا وردا) كقوله
فقالت لنا أهلا وسهلا
وزودت * جنى النحل بل ما زودت منه أطيب * وقوله

الى قول ثالث ان أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعا
ولا قياسا (قوله وتأولوا ما استدل به) اما ربكم أعلم بكم فلا مانع من جعله
للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أي أعلم بكم من غيره العالم ببعض احوالكم
فالمشاركة في مطلق علم وأما وهو أهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار
الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة
الحوادث لا نفس الامر وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل
وأما أعز وأطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله أعز
وأطول أي من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل وأما شركما لخيركما
الفداء فشر وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب
لانهما يردان كذلك هذا والظاهر جعل البعض تأويل ما استدل به بجعل
التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الامر انما يصح في بعض ما استدل
به لا في كله فتدبر (قوله اذا غاب) أي عدم واسود العين اسم جبل ومعنى
البيت أنتم لئام أبدا لان هذا الجبل لا يغيب (قوله وان تكن تلو من الخ)
أي ماذا كان الاستفهام بالهمزة ونحوه أن يقال ان اريد الاستفهام
عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل لتقدم كما في علم
المعاني أن المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل
عنه متلوها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت
أفضل من زيد ليليها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله
لا على جملة الكلام الخ) وانما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجاراة
لمثال المصنف لا يقال اذا لم يتقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة
لانا نقول صدارته الواجبة له انما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل
(قوله الفصل بأجنبي) لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار
جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة اذا كان ظرفا
أو جارا ومجرورا فليكن ما فعله المصنف مثله الا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي
بخلاف الخبر الذي هو أفعل تفضيل فتأمل (قوله التقديم نزرا وجدا)
وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أي أتيتم أهلا
ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أي شبيها بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت

مبنى على أن منه متعلق بأطيب قال زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لاشاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء المذكورة فيما قبله وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هى فى الاصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة مادامت فى الهودج ظعينة وأملح من الملاحة وهى الحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وان أفرده فيه بالذكر (قوله يرفع الضمير المستتر) أى لان العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل فيه (قوله الا قليلا) أى شاذ (قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى فى مسئلة الكحل (قوله فى حال تجريده) مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات فى بعض أحواله انحطت رتبته فى جميعها فلم يعمل فى الاسم الظاهر الا بالشروط الآتية (قوله لا يؤنث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه الناظم والا فالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أى لم يحسن الخ فعلم أن قوله أى لم يحسن الخ تفسير باللازم فقط (قوله اذا سبقه نفى الخ) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما فى اسم الفاعل لانه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفى ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفى اذا دخل على أفعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بأن يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأبى المساواة فيرجع المعنى الى ان حسن الكحل فى عين رجل دون حسنه فى عين زيد أفاده الجامى وأورد عليه انه لو كان زوال الزيادة بالنفى مجوزا لعمل اسم التفضيل فى ظاهر لجاز العمل فى نحو ما رأيت رجلا أحسن منه

ولا عيب فيها غير أن سريعها
قطوف وأن لا شىء منهن أكسل

وقوله

اذا سايرت أسماء يوما ظعينة
فأسماء من تلك الظعينة أملح

(ورفعه الظاهر نزر) أى أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا قليلا لحكى سيبويه مررت برجل أكرم منه أبوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل انه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (ومتى عاقب فعلا فكثيرا) رفعه الظاهر (ثبتا) وذلك اذا سبقه نفى

أبوه واجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحاده مابينه ذاتا فحصل في معناه التفضيل ضعف يقتضي انه اذا زال بالنفي لم يبق لا نعي قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو ما رأيت رجلا احسن منه ابوه فانه لا ضعف في معناه التفضيل لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضي ذلك لقوتها في العمل وذلك لان طلب النكرة للمخصص في الاثبات دون طلبها له في النفي لانه في الاثبات لزيادة الفائدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذبا فانك اذا قلت ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بأمر يمكن انه لم يحصل ان رأيته من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفي هذا ايضا ما تقدم ايرادا وجوابا (قوله وكان مرفوعه اجنبيا) اي غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا احسن منه ابوه فالمراد نفي كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافي اشتراط ابن

وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن

الحاجب كونه سببيا بمعنى ان للموصوف به تعلقا ما كما في المثال فافهم واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لما علمت من ان المفضل والمفضل عليه في نحو ما رأيت رجلا احسن منه ابوه مختلفان بالذات وفيه ان الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغي أن يقول باعتبار آخر لان التفضيل اي الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى الا ان يجعل فيه اكتفاء والاصل ومفضولا فمعنى المثال ان الكحل باعتبار كونه في عين زيد احسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج به نحو ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكحل واوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشروح فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة اخرى والظاهر الذي يرمز اليه صنيع الشارح ان هذه الشروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقا في الظاهر لا لعمل افعل من فقط كما بينه البعض فانظره

(قوله)

(قوله فى عينه) حال من الكحل مقدم عليه او ظرف لغو متعلق بأحسن وفى عين زيد حال من الضمير المجرور بمن (قوله فانه يجوز ان يقال الخ) تعليل لمحذوف أى وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه افعل الفعل لانه يجوز الخ (قوله لان افعل التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أى فى الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كاثرنى فكثرته أى غلبته فى الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة فى كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها فى الثبوت مع عملها فى الظاهر وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل فى الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح فى قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة لتعليل الذى قدمه الشارح فتنبه (قوله يصح أن يقع الخ) أى بمعونة المقام (قوله لوجب كونه مبتدأ) أى مخبرا عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما فى ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه فى غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبى تقديرا ولا يقال لزوم الفصل بأجنبى غير مطرد لعدمه فى نحو هذا المثال أفاده سم والاجنبى هنا المبتدا او المراد بالاجنبى هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبى بأن يقال ما رأيت رجلا أحسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الاصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد فرارا من التزام تقديم غير الاهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الاصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات اما على أن أل فى الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر واما على انها للجنس فلان الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئى الا أن

فى عينه الكحل منه فى عين زيد فانه يجوز أن يقال ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد لان أفعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعناه وفى هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من اما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذى المحل فتقول من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد

فحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم اضيف الجميل الى زيد للابتداء اياه ثم حذف المضاف الاول ثم الثانى ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم من ايام العشر والاصل من محبة الصوم فى ايام العشر ثم من محبة صوم ايام العشر ثم من صوم ايام العشر ثم من ايام العشر وقول الناظم

(كلن ترى فى الناس من رفيق
أولى به الفضل من الصديق)

والاصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر

عتبار الثانى ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتبارى فافهم (قوله فحذف مضافا) اى اذا دخلت من على الكحل وهو العين أو مضافين أى اذا دخلت من على ذى الكحل وهو زيد (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ) أى اختيارا وذلك اذا تقدم محل المفضل على أفعل كما فى مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما فى ما رأيت كزيد أحسن فى عينه الكحل فاقتصار البعض على الاول قصور ورأى بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجئ الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أى ما دخلوا من فى اللفظ على غير المفضل عليه ودوملابسه كما صنع الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من فى هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفى ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثانى الخ فافهم (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه اسقاط حسن لان المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعى الى ذكره تعلق بزيد به لانا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما فى نظائره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقانى وأقراه من التكلف ومثل ذلك يقال فى الحديث ومثال الناظم الآتى (قوله ما من أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة الا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند امن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثى ان كان من أحب الرباعى فان كان من حب الثلاثى فلا شذوذ فيه الا من الجهة الاولى وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة انه لا فعل له لانه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لان الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاب فعلا لم يتل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض ونازعه قول

* تنبيهات * الاول انما امتنع نحو رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونحو ما رأيت رجلا احسن منه ابوه وان كان افعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لان المعتبر في اطراد رفع افعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقعه الفعل الذي بني منه مفيدا فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك الا ترى انك لو قلت رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد أو يحسن في عينه الكحل كلا في عين زيد بمعنى يفوقه في الحسن فاتت الدلالة على التفضيل في الاول وعلى الغريزة في الثاني وكذا القول في ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه اذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه اذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بني منه احسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من افعل التفضيل ولو رمت ان توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع * الثاني قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله لا يكن غيرك أحب اليه الخير منه اليك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن * الثالث قال في شرح الكافية اجمعوا على انه لا ينصب المفعول به فان وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل نحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته

الشارح الآتي لان المعتبر في اطراد الخ اهـ أي حيث قيد الفعل بالذي بني منه افعل ويندفع بأن القيد مبني على الغالب فتدبر (قوله انما امتنع نحو الخ) المانع في المثال الاول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع اجنبيا (قوله مفيدا فائدته) أي فائدة افعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله الا ترى انك لو قلت الخ) هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثاني (قوله كلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة في الثاني) لان يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه في الحسن فهو متعد وافعال الغرائز لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم ان المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه اصدقه بنقص حسن الاب ومساواته واذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالاولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الاب على بعده والمقام يعين الاولى فالتركيبان مستويان في المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر تحكم (قوله على غير هذين الوجهين) يعني بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أي فاقه في الحسن (قوله منه) أي الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أي حالة كونه ملابسا لمن ذكر (قوله اجمعوا الخ) ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ الا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز فحكى الاجماع او يقال الاجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما في شرح الدماميني على المغني فتدبر (قوله لا ينصب المفعول به) أي بل يصل اليه بواسطة اللام

فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم ومنه قوله * وأضرب منا بالسيوف القوانسا * وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل وقد يتعدى أفعل التفضيل بحروف الجر قال في شرح الكافية وجملة القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدي باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى نحو المؤمن أحب لله من نفسه وهو أحب إلى الله من غيره وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدي بالباء نحو زيد أعرف بي وأنا أدرى به وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدي باللام نحو هو أطلب للثأر وأنفع للجار وإن كان من متعد بحرف جر عدي به لا بغيره نحو هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد من الإثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخنا ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل نحو ما أحب المؤمن لله وما أحبه إلى الله وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لطرفه وأزهده في الدنيا وأسرعه إلى الخير وأحرصه عليه وأجدره به اهـ

نحو هو أروى أعلم فإن كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب قاله الدماميني قال المصرح وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز إلا إذا كان فاعلا في المعنى نحو زيد أحسن الناس وجها ويجوز نصبه للباقي وقال بعضهم غلط من قال إن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلا وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا في المعنى (قوله فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف وفي المرادي على التسهيل لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ اهـ وفي التسهيل أن تصرفها نادر قال الدماميني ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك قال الشمني بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتئ بين أذني الفرس كما في القاموس (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الألفاظ لا تنكر وأجاب الدماميني بأن أصل التوافق معنى أن يتوافقا حكما (قوله وجملة القول) أي مجمله أي مجموعه فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لا من الإجمال ضد التفصيل والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أي على معناهما فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلا (قوله وهو أحب إلى الله من غيره) أي يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلا اهـ وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضا من أن المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل فالذي ينبغي عندي أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل (قوله وأحيد عن الخنا) بفتح الخاء المعجمة أي أبعد عن الزنا

(قوله

(قوله وقد سبق بعض ذلك في بابه) فيه انه ذكر جميع هذا التفصيل في افعل التعجب في بابه لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى اعلم

(النعت)

و يقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال صفات الله واوصافه ولا يقال نعوته والذى في القاموس ان النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وان الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله في الاعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا لا وعطف النسق اذا لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب ان المراد في الاعراب وجودا أو عدما فيدخل ما ذكر ويرد أيضا يازيد الفاضل و ياسعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الاعراب والجواب ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع انهما تابعان لزيد وسعيد في اعراب غير ظاهر بل هو محلى في المتبوع وتقديرى في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم ان ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظا وتقديرا ومحلا فيدخل نحو جحر ضب خرب فخرب تابع لجحر ورفعه مقدر ونحو رحم الله سيبويه الذى كان ماهرا في العربية فسيبويه والذى متوافقان في الاعراب محلا (فائدة) الجوار يختص بالجر و بالنعت قليلا والتوكيد نادرا على ما في التسهيل والمغنى وقال الناظم في العمدة يجوز في العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلكم في قراءة الجر وضعفه في المغنى بأن العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جر الارجل للعطف على الرؤس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد في غسلها الذى هو مظنة الاسراف لكونها من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وجئ بالغاية دفعا لتوهم انها تمسح لأن المسح لم تضرب له غاية في الشرع كذا في الكشاف و يلزم عليه اما استعمال المسح في حقيقته بالنسبة الى الرؤس وفي مجازه

وقد سبق بعض ذلك في بابه والله تعالى أعلم

(النعت)

(يتبع في الاعراب الاسماء الأول * نعت وتوكيد

وعطف وبدل) وتسمى لاجل
ذلك التوابع فالتابع هو
المشارك لما قبله في اعرابه
الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج
بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا
والمفعول الثاني وحال
المنصوب وبغير خبر حامض
من قولك هذا حلو حامض
* تنبيهات * الأول سيأتي
أن التوكيد والبدل وعطف
النسق تتبع غير الاسم وانما
خص الاسماء بالذكر لكونها
الاصل في ذلك * الثاني في
قوله الأول اشارة الى منع
تقديم التابع على متبوعه
وأجاز صاحب البديع تقديم
الصفة على الموصوف

وهو الغسل الشبيه بالمسح في قلة الماء بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشاف
عن يتبعه وانما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بأرجلكم
فتكون الأرجل معطوفة على الرؤس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفي هذا
حذف الجار وابقاء عمله وهو ضعيف الا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق
مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند
سيبويه سماع عند الفراء اه وفي الدماميني أن ابن جني أنكره وجعل
خرب صفة ضب بتقدير مضاف أي خرب جحره وان حركة الجوار حركة مناسبة
لا حركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل
المتبوع وعبارة المغني أنكر ابن جني الجر على الجوار وجعل خرب صفة
لضب والاصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر
ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له وهو لا يجوز عند
البصريين وان أمن اللبس (قوله وعطف) أي بيان أو نسق (قوله الحاصل)
أي في هذا التركيب والمتجدد أي في تركيب آخر (قوله غير خبر) حال
من ضمير المشارك (قوله فخرج بالحاصل والمتجدد) أي بمجموعهما ولو قال
فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لانه المخرج لخبر المبتدا وقوله خبر
المبتدا أي غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حامض
الخ) مقتضاه ان حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان
حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم انه جزء خبر لانه
نظر الى المعنى (قوله ان التوكيد) أي اللفظي أما المعنوي فيختص بالاسماء
كالنعت وعطف البيان ولهذا كانت الاسماء أصلا في ذلك (قوله لكونها
الاصل في ذلك) فيكون تقديمها على الفاعل في عبارته للاهتمام لا للحصر
(قوله الى منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا الطعام
رجل يأكل قال البعض لأن المعمول لا يحل الا حيث يحل عامله اه وهو
منقوض بنحو زيدا لم أضرب وجوز الكوفيون تقديم المعمول واتبعهم
الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا فجعل في أنفسهم
متعلقا ببليغا (فائدة) يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض
كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير ومعمول الموصوف نحو يعجبني

اذا كان لاثنين او جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين فتقول قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قوله
ولست مقرا للرجال ظلامة
أبى ذاك عمى الأكرمان وخاليا
واجاز الكوفيون تقديم المعطوف

نحو بل نزيدا الشديد وعامله نحو زيدا ضربت القائم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد ومعمول عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والمبتدا الذى خبره فيه الموصوف نحو أفى الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ماجاءنى أحد الا زيدا خير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن ومن بين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤسكم فصل به بين الأيدى والأرجل على قراءة نصب الارجل ومن بين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف الأجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبيض وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور كذا فى الهمع واعترض الاخير باستغناء الشعرى فى قوله تعالى وانه هو رب الشعرى وماذكره من ان نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوى وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير فى منه وعليه الأقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الاقل منه كالربع والأكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث واعترضه الشهاب القرافى بأنه يقتضى تسمية النصف قليلا وهى غير معروفة فى استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل الليالى بناء على استغراقية أل وبالقليل منه الليالى الاعذار كالمرض والسفر فأبدل نصفه من الليالى التى لا عذر فيها والمعنى قم الليالى التى لا عذر فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا فى اللفظ وأن المراد بالقليل فى قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه أى قليلا هو السدس فخير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه (قوله اذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفى بعض النسخ اذا كانت وهى ظاهرة (قوله ظلامة) قال البعض منصوب

شروط تذكر فى موضعها

• الثالث اختلف فى العامل فى التابع فذهب الجمهور الى أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه

• الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع قال فى التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم النسق أى فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد

• الخامس قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وأبو على والزمخشرى وهو حسن لان التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه لانه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط وقدم فى الكافية النعت كما هنا وكذا فعل أبو الفتح والزجاجى والجزولى نظرا لما سبق

فى الفصل الرابع (فالنعت) فى عرف النحاة (تابع متم ما سبق) أى مكمل للمتبوع

بفرع الناقص أى ظلامة اه ولا حاجة اليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة اى ولست مقيا الملامة لاحد بل كما قال العينى وتبعه غيره كثيرا والبعض وذلك اشارة الى المذكور من الظلامة اه والاحسن ارجاع الاشارة الى اقرار الظلامة المفهوم من مقرا وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا خلافا لقول العينى حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله شروط تذكر فى موضعها) أى عند قوله وحذف متبوع الخ (قوله اختلف فى العامل فى التابع) أى غير البدل بقرينة قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور فى البدل كما فى الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو مررت بزيد به اعادة عامل الجر فى نحوه واجبة وبهذا يعلم ما فى كلام الاسقاطى من الخلل وزيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى بدلا من الجار والمجرور الاول والعامل ما قبل الجار الاول وهو غير معاد وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى والهمع قال الدمامينى فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر أن الامر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله ثم بعطف البيان) اى ثم بعده أن أعرفا أى التسقيط بعده وهكذا يقال فيما بعده الا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره فى الكل (قوله لان التوكيد بمعنى الأول) أى فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الاول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الاول ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى المعنوى بالنفس والعين وأما كل وأجمع ففيه نظر لزيادته بافادة الشمول فتأمل (قوله وحالا من أحواله) هذا فى النعت الحقيقى واقتصر عليه لكونه الاصل (قوله نظرا لما سبق الخ) أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع (قوله متم ما سبق) أى للمقصود منه أصالة اتماما متبوعه اى ايضاحه أو تخصيصه كما سيأتى فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لان هذا أمر

(بوسمه) أى بوسم المتبوع أى علامته (أو وسم ما به اعتلق) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ومتم ماسبق مخرج للبدل والنسق وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لانهما شاركا النعت فى اتمام ماسبق لان الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله الاان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت او فى متعلقه والتوكيد

والبيان ليسا كذلك والمراد بالمتم المفيد مايطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاءنى زيد التاجر أو التاجر أبوه أو تخصيص نحو جاءنى رجل تاجر أو تاجر أبوه او تعميم نحو يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية اقدامهم والساكنة اجسامهم أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها او ترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه او توكيد نحو امس الدابر المنقضى امد لا يعود او ابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة او قليلة نافع ثوابها او شائع احتسابها او تفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى كريم ابواهما لئيم احدهما ويسمى الأول من هذه الامثلة نعتا حقيقيا والثانى سببيا (وليعط) النعت مطلقا (فى التعريف والتنكير ما) اى الذى (لما تلا) وهو المنعوت (كامرر بقوم كرما) و بقوم كرماء آباؤهم و بالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباؤهم * تنبيهات * الأول ماذكره من وجوب التبعية

عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه آخر و بحث فى التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم ياهذا الجمة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتى والمراد ماسبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بافهام وسمه و يطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدير على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى فى متبوعه أو فى سببى متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد عليه من قولنا نفعنى زيد علمه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذى فى زيد مطابقية لا تضمنية (قوله مخرج للبدل والنسق) لانهما الايتمان متبوعهما الا بايضاح ولا تخصيص اى لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافى عروض الايضاح للبدل بل ولعطف النسق فى بعض الصور (قوله أو فى متعلقه) بكسر اللام أى ماتعلق به وهو السببى (قوله ليسا كذلك) لأن البيان عين الاول وكذا التوكيد اللفظى والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ماتقدم (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظى فى المعارف و بالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوى فى النكرات فالنعت فى الاول جار مجرى بيان المجمل وفى الثانى جار مجرى تقييد المطلق أفاده فى التصريح (قوله أو تعميم) مجىء النعت للتعميم ومابعده مجاز لأن أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا فى التصريح (قوله الرجيم) أى الراجم للناس بالوسوسة او المرجوم بالشهب او اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيد المافهم من لفظ الشيطان (قوله أو ابهام) ينبغى أن يراد أو شك و يمثل له بمثال الابهام اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكا نبه عليه الدمامينى ثم نقل عن

فى التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الأخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل الأوليان صفة لآخران فى قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله

أبيت كأنى ساورتنى ضئيلة ... من الرقش فى أنيابها السم ناقع

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول * الثانى استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبنى ... فمضيت ثمت قلت لا يعنينى

ان يسبنى صفة

ابن الخباز أن النعت يجىء لاعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاء قاضى بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضى بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت اعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لافادة رفعة معناه نحو يحكم بها النبيون الذين أسلموا أجرى هذا الوصف على النبيين لافادة عظم قدر الاسلام (قوله فى التعريف والتنكير) فى بمعنى من البيانية لما الأولى وقول شيخنا الحالية لما تلاسم والواو بمعنى أو لأن الثابت للمتلو أحدهما وقوله تلاصلة أو صفة جرت على غير ما هى له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفى (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أى مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده (قوله ساورتنى) اى واثبتنى بمعنى وثبت على والمفاعلة على غير بابها ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهى الحية الدقيقة التى أتى عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهى الحية التى لها نقط سود وبيض ومن تبعيضية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أى بالغ فى الاهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لانه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لانه بمعنى طرى (قوله مؤول) أى بجعل التابع بدلا فالاوليان أى الاحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما بدل من آخران وناقع بدل من السم ويصح جعل الاوليان خبر محذوف أى هما الاوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير فى يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم (قوله المعرف بلام الجنس) أى لام الحقيقة فى ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعانى لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى الذهن (قوله لقرب مسافته من النكرة) أى لعدم تعين شئ من الافراد فيهما (قوله بالنكرة المخصوصة) أى باضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغى للرجل الخ وقول البعض اى بوصف أو اضافة كما يؤخذ من الامثلة سهو ومنشؤه توهم أن مثلك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما فى حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من

لا حال لأن المعنى ولقد أمر على اللئيم من اللئام ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خير من مثلك أن يفعل كذا * الثالث لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو رجل فصيح وغلام يافع وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا أو أعم وقال الشلوبين والفراء ينعت الأعم بالأخص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اهـ (وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفعل فاقف ما قفوا) أي يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه فإن كان جاريا على الذي هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت وإن كان جاريا على ما هو لشيء من سببيه فإن لم يرفع السببي فهو كالجاري

تعبيره بالجواز أن الأحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله لا حال) جوز جماعة الحالية نظرا للصورة التعريف ومارد به من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يرد بأنا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فرد ما من الليالي فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد الليل فلا اعتراض (قوله بالأخص) أي الأقل شيوعا (قوله يافع) بالتحتية ثم الفاء أي مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص) أي أعرف كما في سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده في باب النكرة والمعرفة (قوله أو أعم) أي أقل تعريفا (قوله ينعت الأعم بالأخص) قال البعض أي فقط والأساوي ما بعده اهـ وترجاه شيخنا وفيه نظر إذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الأعم بالأخص مع منع غيرهما إياه ولا يجيزان الوصف بالأعم أو المساوي مع إيجاب غيرهما إياه وأي ضرر في كون ما بعده مساويا له فيكون سوقه لتأييده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الأفاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أي إلا اسم الإشارة فإنه لا يوصف إلا بذي أل إجماعا وإنما وصفوه باسم الجنس المعرف بأل لبيان حقيقة الذات المشار إليها إذ لا دلالة لاسم الإشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام ولأن الموصول الذي يقع صفة ذو لام وإن كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الإشارة كونه نعتا من حيث دلالته على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث إيضاحه له والأول مبني على ما عليه جميع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به والثاني مبني على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أي عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذي يقع في محل النعت على خلاف الأصل (قوله وطابقه في الإفراد الخ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق وأجيب بأن النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج والبرمة من أعشار هي قطعها والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من

على ما هو له في مطابقته للمنعوت لانه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجها وبرجلين كريمي الأب أو كريمين أبا وبرجال حسان الوجوه أو حسان

وجوها وان رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها * تنبيهات * الأول يجوز في الوصف المسند الى السببي المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه * الثاني قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي اذا كان معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم الجرمي الى منعه * الثالث أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث فيقال مررت برجل كريمين أبواه وجاءني رجل حسنون غلمانه * الرابع ماذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها

مانع كما في صبور وجريح وأفعل من اه (والنعت بمشتق) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه

الثلاثة بجموع أجزائه فجاز وصفه بالجمع وقيل أفعال في مثل ذلك واحد لا جمع كذا في الدماميني (قوله على ما هو الخ) أي على منعوت هو أي النعت أي معناه ثابت لشيء من سببيه أي هو سببيه أو بعض افراد سببيه (قوله كان) أي النعت بحسبه أي السببي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الافراد وضده فسيأتي في التنبيه الأول والثالث وقوله كما هو في الفعل أي كحاله أي الحال في الفعل اذا وقع نعتا مثلا (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة أكلوني البراغيث وسيصرح به في التنبيه الثالث ولم ينتبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال واختلف في الأفصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال في المغني وهو الصحيح وعكس الشلوبين وطائفة وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفرد أو مثنى فالافراد أفصح كذا في التصريح قال الدماميني وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر بخلافه اذا صحح اه ووجه افصحية التكسير اذا تبع جمعا المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببي مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى (فائدة) يجوز مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين وان لزم استتار الضمير في قاعدين مع جريان الصفة على غير من هي له لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني للزوم ما ذكر في الاوائل افاده في المغني (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى انه قليل والكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أي الوصف له أي للسببي (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وافهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن نعمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله بأن لا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث واحدهما وكونه افعل تفضيل مجردا او مضافا لمنكر (قوله والنعت بمشتق الخ) المتبادر منه انه يشترط في النعت كونه مشتقا او مؤولا به وهو رأي الاكثرين وذهب جمع محققون كابن

وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كصعب وذرب) وأفعل التفضيل كاقوى وأكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لانها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء الاشارة غير المكانية (وذى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (والمنتسب) تقول مررت بزيد هذا وذى المال وذو قام والقريشى فمعناها الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب الى قريش (ونعتوا بجملة) بثلاثة شروط شرط فى المنعوت وهو أن يكون (منكرا) اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله أو معنى لا لفظا وهو المعرف بأل الجنسية كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبنى وشرطان فى الجملة احدهما أن تكون مشتملة

الحاجب الى عدم الاشتراط وان اشترط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدمامينى (قوله وذلك اسم الفاعل) اراد به ما يشمل امثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه ان يأتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما اتى به فى اسم المفعول وان يأتى باللازم فى اسم المفعول كما اتى به فى اسم الفاعل ويمكن انه جعل فى كلامه احتباك (قوله وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شئ وبالمهملة المعتاد للاشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لانها لا تدل على صاحب الحدث اى فاعله او مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما اخذ من المصدر للدلالة على شئ منسوب للمصدر فمفتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة على مكان او زمان منسوب للرمى (قوله وهو) اى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح اى لهم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) اى من جهة دلالته على معناه (قوله غير المكانية) اما هى كمررت برجل هنا وهنالك اوثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) نما يكون قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة اعرابها اما على لغة البناء فلا لانها بالواو لزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع الأب نقل ابن جنى عن الأكثرين المنع وللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه (قوله وذو قام) كذا فى نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لان شموله للموصولة انما يجئ على لغة الاعراب لانها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط فى المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما سيأتى له تصريح وأما أنا ابن جلا فضرورة (قوله ان يكون منكرا) اى لتأول الجملة بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه وأبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها اتصاف المسند اليه بالمسند فى تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل

على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه أو بدل منه كقوله

كأن حفيف النبل من فوق عجسها * عوازب نحل أخطأ الغار مطنف * أي أخطأ غارها فأبدل من الضمير وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله (فأعطيت ما أعطيته خبرا) والثاني أن تكون خبرية أي محتملة الصدق والكذب وإليه الإشارة بقوله (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب) فلا يجوز مررت برجل اضربه أو لا تهنه ولا بعبد بعتكه قاصدا إنشاء البيع (وإن أتت) الجملة الطلبية في كلامهم (فالقول أضمر تصب) كقوله

جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط * أي جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام * تنبيهان * الأول ذكر في البديع

وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما في تأويل جاء رجل كان ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضي لا لكون الجمل نكرات وإن جرى على ألسنتهم ووجه بعضهم بعبارة الرضي ثم قال والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوي طلبه له فاكتفي بأي دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الرابط هنا أيضا بالضمير (قوله أي لا تجزي فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الأول عن سيبويه والثاني عن الأخفش تصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير (قوله كأن حفيف النبل) بالحاء المهملة أي دوي ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها القوس والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس والعوازب بعين مهملة وبعد الألف زاي جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت في المرعى ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطنف الذي يعلو الطنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكأن المعنى أخطأ غارها مطنفها أي العالي منها رأس الجبل الذي هو أي ذلك المطنف كدليلها الذي تتبعه في السير وقيد بقوله أخطأ الخ لأن النحل إذا تاه من محله عظم دويه (قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا) أي من أصل الربط وإن كان في النعت بالضمير فقط وفي الخبر به وبغيره على ما تقدم (قوله أن تكون خبرية) أي لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أي لا في الخبر على المختار وكالنعت الحال في المفهوم تفصيل (قوله جاؤوا بمذق الخ) قبله حتى إذا جن الظلام واختلط

وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب في قلة البياض والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن اذا خلطته بالماء والمراد به هنا الممذوق (قوله ان الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أي لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو جاء رجل أبوه زيد هكذا ينبغي تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدماميني أن الماضي أكثر من المضارع (قوله لا تقترن بالواو) خلافا للزمخشري كما في الدماميني (قوله تنبيها على ذلك) أي ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان منبها على قصد المبالغة لان معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد مذكر على حذف المضاف لان المصدر يكون كذلك أي مفردا مذكرا والمصرح بالمضاف نحو هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أتيته ركضا فقال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على تقدير مضاف وقد يقال ان كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشتق) أي الذي بمعنى الفاعل كثيرا كما في عدل وزور وبمعنى المفعول قليلا كما في رضا قاله الدماميني *فائدة* قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ماشئت من رجل لأن ما مصدرية ومنه قوله تعالى في أي صورة ما شاء ركبك وارتضى في المغني ان ما شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وان ما في الآية زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أي شاءها وفي متعلقة بركبك او باستقرار محذوف حال من مفعوله أو نعت لذلك أي وضعك في صورة أي صورة شاء وما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف اي ما شاء تركيبك عليها وفي متعلقة بعدلك لا بركبك لان الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط (قوله لا يطرد) أي بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفد من هذا التنبيه أن المسموع منه غير ميمي أتى بالتنبيه الثاني لافادة ذلك *ولي في المقام بحث وهو أنهم كيف

ان الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية * الثاني فهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (ونعتوا بمصدر كثيرا) وكان حقه أن لا ينعت به لجموده ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف (فالتزموا الافراد والتذكيرا) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور وامرأة عدل ورضا وزور ورجلان عدل ورضا وزور وكذا في الجمع أي هو نفس العدل أو ذوا عدل وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أي عادل ومرضي وزائر *تنبيهان* الأول وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان أكثر من وقوعه نعتا * الثاني أطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كمزار ومسير فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره

حكموا بعدم الاطراد مع ان وقوع المصدر نعتا أو حالا اما على المبالغة أو على
المجاز بالحذف انحذف المضاف او على المجاز المرسل الذى علاقته التعلق
ان أول المصدر باسم الفاعل اواسم المفعول وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به
علماء المعانى الهم الا أن يدعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى أوان
المطرد عند أهل المعانى وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة اذا كان غير
نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر (قوله ونعت غير واحد)
بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا
والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى أو جمعا اواسم جمع اواسم جنس
أو اجمعين متعاطفين أو اسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه ان
نحو زيد وعمرو اذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه
ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو جاء زيد العاقل وعمرو الكريم وما أجيب به
من ان المراد بالتفريق ما يشمل ايلاء كل نعت منعوته يرده قوله فعاطفا الا ان
يقال فعاطفا فى الجملة وأيضا على ما فسر به الدماميني يرد على قوله لا اذا ائتلف
نحو أعطيت زيدا أباه عمها اتفق فيه المنعوتان اعرابا لا بسبب العطف فانه
يمتنع جمعهما فى وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان فى نعت مقطوع
لان التابع فى حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا نص على
ذلك الرضى فقول المصنف لا اذا ائتلف أى فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع
مانع أفاده سم وفى هذا الايراد نظر لأن المنعوت فى هذه الصورة ليس من
غير الواحد بتفسير الدماميني لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى
والمجموع لم يرد شيء من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) اى لفظا ومعنى
كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلا
والضارب من الضرب فى الارض أى السير فيها او لفظا لا معنى كالذاهب
والمنطلق (قوله فعاطفا فرقه) اى ففرق النعت حال كونك عاطفا بالواو
فقط اجماعا اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح او ثم طالح لم يستفد الترتيب
فى المرور بل فى حصول الوصفين للرجلين والترتيب فى هذا غير مراد أفاده
الدماميني واما قول ابن الحاجب الادغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك
فمردود بخلاف ما اذا كان المنعوت واحدا فانه يجوز العطف بغير الواو وحكى

(ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ومثال المؤتلف مررت برجلين

سيبويه

كريمين أو بخيلين ويستثنى من الأول اسم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والزجاج والمبرد قال الزيادي وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان * تنبيهات * الأول قيل يندرج في غير الواحد ماهو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله

فوافيناهم منا بجمع
كأسد الغاب مردان وشيب

وفيه نظر * الثاني قال في الارتشاف والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع * الثالث قال في التسهيل يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا

(ونعت معمولي) عاملين

(وحيدي معنى * وعمل اتبع بغير استثنا)

سيبويه مررت برجل راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أي لان قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجل سائغ (قوله كريمين) أي بالتثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق نعم يجوز مررت باثنين صالح وصالحة اذ لميتة مقاالا بالتغليب فالنعت مختلف في الحقيقة فجاز تفريقه نظرا لذلك وجمعه نظرا للاتحاد في التغليب (قوله ويستثنى من الاول) اعترض بأنه لا استثناء لان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله فلا يجوز تفريق نعته) أي لوجوب مطابقته له لفظا قال الدماميني اختص نعت اسم الاشارة بأمور منها هذا ومنها وجوب كونه ذا أل ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم ومنها امتناع قطعه وأما كونه جنسا لا وصفا فغالب لا لازم (قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير) اى على النعتية بقرينة ما يأتي (قوله قيل يندرج الخ) اى لأن المراد بغير الواحد كما مر مادل على متعدد والنظر الذي ذكره الشارح مبني على ان المراد به المثنى والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدماميني وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا انظره مع ماسيأتي من وجوب اتباع النكرة بنعت اه ولا وجه للتوقف لان ما يأتي فيما اذا اتحد المنعوت وتعدد نعته (قوله عند الشمول) أي جمع النعوت في لفظ واحد نحو مررت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين صالحين وبرجل وأفراس سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق قال الدماميني تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اه أي أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله في جواز التغليب وعدمه ما اذا أوليت كل منعوت بنعته (قوله وحيدي معنى وعمل) أي متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكذا في أمثلة الشارح والثاني كبقية أمثلته فعلم ما في كلام البعض من المؤاخذة واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا أو تنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان

ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو العكس ورابعا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم اشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته فان أخر اسم الاشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبي شرطا خامسا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين في جملة خبرية والآخر في جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمرو العاقلان وفيه أن العاملين في المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغني عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال وقول البعض الا أن يقال في المثال مانعان لا ينهض وجها لزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبي الاتباع في هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه وفي الرضي منعه أيضا وعلله بأنه لا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة فالذي ينبغي أن يمثل بنحو بعت زيدا الجبة وبعتك الثوب الجديدين مقصودا باحدى الجملتين الاخبار وبالاخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمرو العاقلان (قوله أي اتبع مطلقا) أي سواء كان المتبوعان مرفوعي فعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسعيت النفع الى خالد وسبق لزيد الكاتبين وكررت بزيد واعمر والكاتبين قال في الهمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظريفين أو معنى فقط نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أي أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذي أشار الناظم الى رده بقوله بغير استثنا (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل فانه يجوز افراد كل بوصفه بجنبه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع ما لم تجمع النعتين لا مطلقا (قوله على اضمار فعل) أي كامدح وأذم وأعني وأذكر قال الدماميني قال المصنف في شرح عمدته اذا كان المنعوت متعينا لم يقدر أعني بل أذكر اه وللبحث فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أي ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل

أي اتبع مطلقا نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان وهذا زيد وذا الشاهد الكريمان ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظريفين وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين أو خبري مبتدأين فان اختلف العاملان في المعنى والعمل أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدأ أو بالنصب على اضمار فعل نحو جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أو الفاضلين ونحو جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين ونحو هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظريفان أو الظريفين ولا يجوز الاتباع في ذلك لان العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل لاختلافهما * تنبيهات * الأول اذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور * الأولى أن يتحد العمل

والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى اماكنه من غير اشكال * الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى المعمولين من

جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان ويجب فى هذه القطع قطعا * الثالثة أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا الكريمان فالقطع فى هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنص عن الفراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أى شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل انه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند لكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو اتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز

قد سالم الحيات منه القدما * الافعوان والشجاع الشجعما *

فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه

لا يختلفا فيهما معنى أو عملا بخلاف المتحدين معنى وعملا فانهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد (قوله والنسبة) أى نسبة العامل اليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضا افراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو والظريف كما قاله الرضى قال الاسقاطى وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما فى الشاطبى ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى فى الصورة الثانية الآتية فى كلام الشارح الجواز الا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن فى الصورة الثانية ما يرد كل نعت الى منعوته اذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه اذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله فى أماكنه) أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب فى هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جمع النعتين والا فيجوز افراد كل بنعت كما فى الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الاول للثانى والثانى للاول لان اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو غير ممنوع فصلهما معا كما سبق مثل ذلك فى الحال اه ولا يخفى أن غاية ما يفيده هذا التعليل الاولوية دون الوجوب فان كان مراده الاولوية فذاك والا منعناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل (قوله قيل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التمريض أن هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المجوز ملاحظة المعنى فى الاتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب الخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح الى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسالمة وهى المصالحة والافعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والانثى أفعى والشجاع الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة والشاهد

في الاقوال انما تابع للعبارات لكن نصب ثارا الى كريمه مقولا معنى (قوله أسهل) أي لسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالت القدم الخ) أي فيكون الاقوال مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالسالة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله وهم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا مبرر لهذا الايهام مع ذكر مسائل القطع فيما سيأتي اه وفيه أن المصنف انما ذكر القطع مع تعدد النعوت وكلامه الآن مفروض في التعدد فلا يندفع الايهام هنا بكلامه الآتي (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل التعدي والملائم شامل للجمل لكن سيأتي أن الواجب في النعوت النكرة اتباع نعت واحد (قوله مفتقرا لذكرهن) قال سم هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر اليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبدا متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار اليه أبدا الا ان ما يتم بغيره يفتقر اليه فليتأمل اه ويظهر أنه لا اشكال لان المراد بتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الاصلي منه الاتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل (قوله أتبعت كلها) أي وجوبا وورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز وأجيب بأن قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فيهما تناف بخلاف الترك وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالاولى في الجواب أن يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء عنه وعند الحاجة لما فيه من التنافي اذ لعرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت واعلم أن النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام (قوله أو اقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بأن يراد واقطع الجميع أو البعض لان حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله سم (قوله لا يبعدن قومي الخ) دعاء لقومها خرج مخرج النهي ويبعدن مضارع بعد من باب فرح أي لا يهلكن والعداة ضم العين جمع عاد والأزر بضمتين جمع ازار ومعاقدها مواضع عقدها وكنى بالطيبين معاقد الازر عن طهارتهم

أسهل من أن يكون التقدير قد سال الحيات منه القدم وسالت القدم الاقوال

* الثاني قوله أتبع وهم وجوب الاتباع وليس كذلك لان القطع في ذلك منصوص على جوازه (وان نعوت كثرت وقد تلت) أي تبعت منعوتا (مفتقرا لذكرهن) بأن كان لا يعرف الا بذكر جميعها (أتبعت كلها التنزيلها منزلة الشيء الواحد وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (واقطع) الجميع (أو اتبع) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معينا بدونها) كلها كما في قول خرنق

لا يبعدن قومي الذين هم
سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك
الطيبون معاقد الازر

فيجوز رفع النازلين والطيبين
على الاتباع اقوى أو على
القطع باضمارهم ونصبهما
باضمار امدح أو اذكر ورفع
الأول ونصب الثاني على
ماذكرنا وعكسه على القطع
فيهما (او بعضها اقطع معلنا)
أي اذا كان المنعوت مفتقرا
الى بعض النعوت دون بعض
وجب اتباع المفتقر اليه وجاز
فيما سواه القطع والاتباع
هكذا في شرح الكافية
* تنبيهات * الأول اذا قطع
بعض النعوت دون بعض قدم
المتبع على المقطوع ولا يعكس
وفيه خلاف قال ابن أبي
الربيع الصحيح المنع وقال
صاحب البسيط الصحيح الجواز
ولو فرق بين الحالة الثانية
وهي الاستغناء عن الجميع
فيجوزوا الحالة الثالثة وهي
الافتقار الى البعض دون
البعض فلا يجوز لكان مذهبا
* الثاني اذا كان المنعوت
نكرة تعين في الأول من نعوته
الاتباع وجاز في الباقي القطع
كقوله

لطهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع النازلين الخ) سكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع وكذا ان أتبعت البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع كما سيذكره الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ماذكرنا) راجع لرفع الاول ونصب الثاني أي على الاتباع أو القطع باضمارهم في الرفع وعلى القطع باضمار أمدح أو أذكر في النصب (قوله على القطع فيهما) أي في الرفع والنصب ولم يقل على ماذكرنا كما سبقه لان مما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها اقطع معلنا) مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على الضمير في اذكرهن أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير اعادة الخافض أو على دونها ومفعول قطع محذوف أي وان يكن المنعوت مفتقرا لذكر بعضها أو معينا بدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ماسواه على الاول والاخير أو فاقطعه دون ماسواه على الثاني وعلى هذا يكون المتن مشتملا على مسئلتين مسئلة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسئلة استغنائه عن بعضها وافتقاره الى بعضها الآخر وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما لاقطع على أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها ان يكن المنعوت معينا بدونها وعلى هذا فالمسئلة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايسة (قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير اليه تقديمه (قوله وفيه) أي في العكس المستفاد من يعكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه انه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع كلا اتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله اذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجري هذا في المعرف بأل الجنسية نظرا الى أنه في المعنى نكرة فيه نظر ثم (قوله تعين في الاول الخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو جاء رجل كريم لم يجز قطعه الا في الشعر كما في الهمع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوزه (قوله وجاز في الباقي القطع) أي وان لم يتعين مسمى النكرة الا بالجميع لان القصد من نعتها التخصيص وقد حصل

(٢) قوله جمع عاطلة هكذا في الاصل بالتاء وحقه عاطل بدونها كما يؤخذ من الصحاح والقاموس ففي الأول والعطل أي بالتحريك مصدر عطلت المرأة وتعطلت اذا خلا جيدها من القلائد فهي عطل بالضم وعاطل ومعطال اه وفي الثاني عطلت المرأة كفرح عطلا بالتحريك وعطولا وتعطلت اذا لم يكن عليها حلي فهي عاطل وعطل بضمتين من عواطل وعطل واعطال اه فليراجع اه

ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي

* الثالث يستثنى من اطلاقه النعت المؤكد نحو امس الدابر والملتزم نحو الشعرى العبور والجاري على مشار به نحو هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه

(وارفع أو انصب ان قطعت) النعت عن التبعية (مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا) أي لا يجوز اظهارهما وهذا اذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو ونحو وامرأته حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم اما اذا كان لتوضيح أو للتخصيص فانه يجوز اظهارهما فتقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة ولك ان تقول هو التاجر وأعني التاجر (وما من المنعوت والنعت عقل) أي علم (يجوز حذفه) ويكثر ذلك في المنعوت (وفي النعت يقل) مهما

بتبعية الاول (قوله ويأوي) الضمير للصائد يغيب في صيده الوحش عن نسائه ثم يأتي اليهن فيجدهن في أسوأ حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء (٢) جمع عاطلة وهي المرأة التي خلا جيدها من القلائد وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي وأخص شعثا ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الاول الذي هو العطل وهو جمع شعثاء وهي المغبرة الرأس أي التي لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله والمراضيع جمع مرضع والياء للاشباع أو جمع مرضاع بالياء قياسية والسعالي جمع سعلاة بكسر السين كما في القاموس وهي أخبث الغيلان (قوله والملتزم) أي الذي التزمت العرب النعت به نحو الشعرى العبور والمراد أنه اذا وقع بعدها وصف كان نعتا لا انه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هو رب الشعرى نقله شيخنا السيد عن الدماميني وهو أحسن مما قاله البعض وسميت العبور لعبورها المجرة (قوله ان يظهرا) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لان أو تنويعية وهي كالواو كما مر غير مرة فاعلم ما في كلام البعض وانما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله ونحو وامرأته الخ) كان عليه أن يزيد ونحو اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أي لحمالة (قوله أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص) اى أو للتعميم أو الابهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وان كان بخلاف ذلك اى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اى العامل (قوله فانه يجوز اظهارهما) اى لعدم قصد الانشاء حينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضح (قوله وأعني التاجر) قال البعض أي ان كان المنعوت غير متعين والا فلا اذكر اه ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع ان محل القطع اذا تعين المنعوت بدون النعت وممن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أماكن فتدبر (قوله وما من المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة اذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) بما يعلم

فالأول شرطه اما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو ان اعمل سابغات اى دروعا سابغات اوكون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو فى كقولهم منا ظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام وكقوله لوقلت مافى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم * أصله لوقلت مافى قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف فان لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ماقبله من مجرور بمن أو فى امتنع ذلك أى اقامة الجملة وشبهها مقامه الا فى الضرورة كقوله * لكم قبصة من بين أثرى واقترا * وقوله * ترمى بكفى كان من أرمى البشر * وقوله

منهما لا يجوز حذفه الا عند قصد الابهام على السامع نحو رأيت طويلا اى شيئا طويلا نقله شيخنا عن الدمامينى (قوله صالحا لمباشرة العامل) أى بأن يكون مفردا ان كان منعوته فاعلا او مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط ان كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت يضرب زيدا بالياء التحتية اى أنت رجل يضرب زيدا (قوله اى دروعا) بدليل وألنا له الحديد (قوله ظعن) اى سافر (قوله لوقلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار اليه الشارح بقوله أصله الخ ومتعلق تيثم محذوف اى فى مقالتك والحسب مايعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة كميزان (قوله وكسر حرف المضارعة) اى على غير لغة الحجاز بين تصريح (قوله والمبتدا المؤخر) قال الشيخ خالد انما قدر مؤخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اه ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من ان النكرة أحوج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله ان النفى يكفى مسوغا للابتداء بالنكرة (قوله الا فى الضرورة) اى والا فى قليل من النثر كما فى قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين اى نبأ على ان من لا تزاد فى الايجاب ولا داخلة على معرفة قاله فى التصريح ولا يلزم حذف الفاعل فى غير المواضع المستثناة لان حذفه الممنوع اذا لم يقم شئ مقامه فى اللفظ ونعته هنا قائم مقامه فى اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لبنى أمية يمدحهم (٣) والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة و بالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين أثرى اى من أثرى اى كثر ماله وأقترا أى افتقر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله ترمى)

(٣) قوله والقبصة الخ هكذا هو بالتاء فى الأصل شرحا وحاشية والذى رأيته فى الصحاح والقاموس قبص بدونها وعبارة الصحاح والقبص بالكسر العدد الكثير من الناس قال الكميت

لكم مسجدا الله المزوران والحصا * لكم قبصه من بين اثرى واقترا * انتهت

فأنت تراه بهاء الضمير العائدة الى الحصا المراد منه العدد هذا و يؤخذ من نسبة البيت للكميت ان الخطاب لآل البيت لا لبنى امية لما هو معلوم من حال الكميت ولعله كميت آخر فانه اسم لجماعة كما فى القاموس أو هو نسى او الخطاب لبنى أمية حين احضره هشام بن عبد الملك الى حضرته وليحرر اه

بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهى الكبداء فى قوله قبل

مالك عندى غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الدماميني والشمنى وغيرهما وقوله بكفى كان اى بكفى رجل كان (قوله كأنك من جمال الخ) اى كأنك جمل من جمال وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة و يقعقع بالبناء للمفعول اى يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير فى رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة اليابسة وهو أشد انفور الابل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجملة واقامة شبهها (قوله والثانى) اى حذف النعت (قوله اى كل سفينة صالحة) بدليل انه قرئ كذلك وان تعييب الاخر يجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه مغنى (قوله فلم أعط شيئا ولم أمنع) بناء الفعلين للمجهول وصدره * وقد كنت فى الحرب ذا تدرإ * بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة اى عدة وقوة قال العينى والشاهد فى شيئا اذ أصله شيئا طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه الى ذلك صاحب المغنى وناقشه الدمامينى بأن عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحرى الصدق قال الشمنى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والاظهر فى تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى وما نريهم من آية الا هى أكبر من أختها اى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة ان أفعل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى وما نريهم من آية الا هى أكبر من أختها شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم ان يكون كل منها أكبر من غيره فيكون أكبر وغير أكبر تأمل (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والجيد العنق (قوله اى فرع فاحم) اى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف ان البيت للمدح ولا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين مخصوصتين (قوله مقرونين

كأنك من جمال بنى أقيش

يقعقع بين رجليه بشن

والثانى قوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صالحة وقوله

فلم اعط شيأ ولم امنع * اى شيأ طائلا وقوله

وربا سيلة الخدين بكر

مهفهفة لها فرع وجيد

اى فرع فاحم وجيد طويل

(تنبيهات) * الأول تقدير النعت لا والما يجب تكررهما مقرونين

بالواو) اى فى المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) اى بجميع حروف العطف الا أم وحتى كما صرح به الموضح فى الحواشى والاحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة المعانى) اما متفقتها فلا لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه وقال فى الهمع وانما يحسن العطف عند تباعد المعانى نحو هو الاول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما اذا تقاربت نحو هو الله الخالق البارئ المصور (قوله مبدلا منه المنعوت) قال البعض اى ان كان المنعوت معرفة اما اذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالا نحو لمية موحشا طلل اه وأنت خبير بان هذا ليس على اطلاقه فان من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة فى اعراب نعته بحسب العوامل واعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت فى الدمامينى ما يؤيده حيث ذكر ان نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب لا واجب على الاصح وان شرط نصبه حالا اذا قبل الحالية ليخرج النعت فى نحو جاءنى رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة واذا لم يمنع مانع من نصبه حالا ليخرج الوصف فى نحو المثالين المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل مبارك خبرا ثانيا (قوله مصحوب أل خاصة) شامل للموصول ذى أل كالذى والتى وان كانت أل فيه زائدة وانما خص واعتبه بمصحوب أل لانه مبهم وابهامه لا يرفع بمثله لانه أيضا مبهم ولا بالمضاف الى معرفة لان تعريفه مكتسب من المضاف اليه فهو كالعارية كذا على الواو يرد عليه الموصول غير ذى أل كمن وما فلماذا لم ينعت به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) اما انه لا ينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذام أو غيرهما لطرد الباب وأورد عليه الشنوانى ان اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الايضاح ومع ذلك ينعت للمدح وأجيب بأنه نعت نظرا الأصله وهو الاله الذى هو اسم جنس أو الحاقا له بالأعم الأغلب اذ الاصل فى الاسم الظاهر ان ينعت واما انه لا ينعت به فلأنه ليس فى الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قال الواو يرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير

بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو ائتنى برجل اما كريم واما شجاع * الثانى يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعانى على بعض نحو مررت بزيد العالم والشجاع والكريم * الثالث اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو الى صراط العزيز الحميد الله * الرابع اذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالبا نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب انزلناه مبارك فسوف يأتى الله بقوم الآية اه (خاتمة) من الاسماء ما ينعت وينعت به كاسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا وبهذا العالم ونعته مصحوب ال خاصة فان كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه الرؤف الرحيم

يرجع الى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما تقوله من ان الضمير كم يرجعه دلالة الهم الا ان يقال طردوا الباب فتأمل قال فى الهمع وكالضمير فى انه لا ينعت ولا ينعت به اسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل و بعد (قوله وغيره يجعله بدلا) اى بناء على ان البدل لا يشترط فيه الجمود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة الاشتراك اللفظى ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا فى حكمه اذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح ان يؤول بوصف و ينعت به (فائدة) يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنه يا زيد الطويل ذو الجمة رد ابن جنى قاله فى الارتشاف (فائدة ثانية) النعت بعد المركب الاضافى للمضاف لانه المقصود بالحكم وانما جىء بالمضاف اليه لغرض التخصيص يكون له الا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف اليه لانه لان المضاف انما جىء به لقصد التعميم ولهذا ضعف قوله

وكل أخ مفارقه أخوه ۞ لعمر أبيك الا الفرقدان

أفاده فى المغنى

﴿التوكيد﴾

(قوله ويسمى به الخ) الانسب بمقام النقل ان يقول ثم سمى به الخ (قوله وهو بالواو أكثر) وهى الاصل والهمزة بدل (قوله الرافع احتمال الخ) اما ان يكون المراد بالرفع الابعاد واما ان يراد بالاحتمال الاحتمال القوى فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر انه يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لان رفعها بالكلية ينافى الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد ثانيا وانما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو والغلط انما يكون بالتأكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه وان رفع الاحتمال فى نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم اولهم وآخرهم الا ان ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) اى بهاتين المادتين بقطع النظر عن افرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد ان النفس والعين يتعينان على افرادهما وان أكدتهما مثنى او مجموع مع انه ليس كذلك كما صرح به قوله واجمعهما الخ فاندفع ما أطال به

وغيره يجعله بدلا و منها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأى نحو مررت بفارس اى فارس ولا يقال جاءنى اى فارس والله اعلم

۞(التوكيد)۞

وهو فى الاصل مصدر وسمى به التابع المخصوص ويقال اكد تأكيدا ووكد توكيدا وهو بالواو اكثر وهو على نوعين لفظى وسيأتى ومعنوى وهو التابع الرافع احتمال ارادة غير الظاهر وله ألفاظ أشار اليها بقوله (بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ۞ مع ضمير طابق المؤكدا) أى فى الافراد والتذكير وفروعهما تقول جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه عينه

فتجمع بينهما والمراد تبعيته وتقول جاءت هند نفسها أو عينها وكذا يجوز جرهما بباء زائدة فتقول جاء
زيد بنفسه وهند بعينها (واجمعهما) أي النفس والعين (بأفعل ان تبعا * ما ليس واحدا تكن متبعا) فتقول
قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم
والهندات أنفسهن أو أعينهن
ولا يجوز أن يؤكد بهما
مجموعين على نفوس وعيون
ولا على أعيان فعبارته هنا
أحسن من قوله في التسهيل
جمع قلة فان ميزانه جمع جمع
قلة على أعيان ولا يؤكد به
* تنبيه * ما أفهمه كلامه من
منع مجيء النفس والعين
مؤكدا بهما غير الواحد وهو
المثنى والمجموع غير مجموعين
على أفعل هو كذلك
في المجموع وأما المثنى فقال
الشارح بعد ذكره أن الجمع
فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا
الافراد والتثنية قال أبو حيان
ووهم في ذلك اذ لم يقل أحد
من النحويين به وفيما قاله أبو
حيان نظر فقد قال ابن اياز
في شرح الفصول ولو قلت
نفساهما لجاز فصرح بجواز
التثنية وقد صرح النحاة بان كل
مثنى في المعنى مضاف الى
متضمنه يجوز فيه الجمع
والافراد والتثنية والمختار
الجمع نحو فقد صغت قلوبكما ويترجح الافراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع
كقوله * حمامة بطن الواديين ترنمي * وكقوله * ومهمهين قذفين مرتين * ظهراهما مثل ظهور الترسين اهـ

البعض عن الهوتي وعلم ان في البيت احتمالا بينه الشيخ بعده على انه يمكن
بقطع النظر عن قول الشارح اى في الافراد والتذكير وفروعهما ان يحمل
الاسم في النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا وان
زعمه البعض لان المراد بالمطابقة على هذا المطابقة في التذكير والتأنيث
فقط فاعرفه وأوفى النظم لمنع الخلو (قوله فتجمع بينهما) أي بلا عطف كما
سيأتي والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا
في المرادي (قوله بباء زائدة) ومحل المجرور اعراب المتبوع (قوله واجمعهما)
الأمر مستعمل في الوجوب بالنسبة الى الجمع وفي الاولوية بالنسبة للمثنى
(قوله بأفعل) اى جمعا ملابسا لأفعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان)
لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما (قوله ولا يؤكد به) اى
على المختار والا ففي الدماميني عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشري
والكفاية لابن الخباز بجواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ)
لما لم يكن كلام ابن اياز رادا على أبي حيان بالنظر الى الافراد أتى بهذا الرد
الثاني لانه يرد عليه بالنظر الى الافراد والتثنية ولأبي حيان أن يقول ما صرح
به النحاة لا يظهر الرد به لان النفس والعين لم يضافا الى المتضمن بل الى ما هو
بمعناهما لان المراد بهما الذات (قوله الى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أي
ما اشتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على التثنية فلأن المتضايفين
كالشيء الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتيهما وأما على الافراد فلأن الاثنين
جمع في المعنى (قوله حمامة الخ) تمامه سقاك من الغر الغوادي مطيرها
والغر جمع غراء وهي البيضاء وهو صفة لمحذوف أي من السحب الغر
الخ والغوادي جمع غادية وهي السحابة الممطرة صباحا والمطير بفتح الميم
كثير المطر (قوله ومهمهين الخ) المهمه المكان القفر والقذف بفتح القاف
والذال المعجمة آخره فاء البعيد والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية
المكان الذي لا نبات فيه وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله

(وكالذ كر في) التوكيد المسوق لقصد (الشمول) والإحاطة بأفراد المتبوع (كلا) و(كلتا) و(جميعا) فلا يؤكد بهن إلا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن نحو جاء الجيش كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لجواز أن يكون الأصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو أحد الزيدين أو إحدى الهندين ولا يجوز جاء زيد كله ولا جميعه وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور وأشار بقوله (بالضمير موصلا) إلى أنه لابد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ولا

العيني والمراد بظهورهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين اى في الصلابة (قوله وكالذكر الخ) اعلم أن كلا وشبهها في افادة شمول كل فرد ان كانت داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن اداته لفظا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه وماجاء كل القوم وماجاء القوم كلهم ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ توجه النفي الى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم والا بأن تقدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفي الى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكالنفي النهي قال الفنارى والحق ان الشق الأول أكثرى لا كلى بدليل والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) اى في نسبة الحكم اليه سواء كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو اسناد ما للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف فقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله انما اقتصر عليه لأنه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالأولى ودخل في قول الشارح الا ماله أجزاء الخ نحو زيد كله حسن وعين البقرة الوحشية كلها سواد لأن المؤكد وان كان غير متعدد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) اى أو ما في معناه كأحد واحدى بدليل قوله بعد او أحد الزيدين الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) (فائدة) لا يصح توكيد متعاطفين مالم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما فان اتحدا معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به الناظم تبعا للأخفش نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع سيوطى سم (قوله لجواز أن يكون الأصل الخ) فيه ما في التعليل الأول ولو قال لجواز أن يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبى على وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور (قوله لامتناع التقدير المذكور) أى فلا فائدة في التأكيد حينئذ (قوله بالضمير موصلا) حال من الالفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا

يجوز

يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشري ولا حجة في خلق لكم ما في الارض جميعا ولا قراءة بعضهم إنا كلا فيها على ان المعنى جميعه وكلنا بل جميعا حال وكلا بدل من اسم ان أو حال من الضمير المرفوع في فيها وذكر في التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر (واستعملوا أيضا ككل) في الدلالة على الشمول اسما موازنا (فاعله * من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعد هذا اللفظ (مثل النافله) أي الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب فإن أكثرهم أغفله لكن ذكره سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكروه ولعله إنما أراد ان التاء فيه مثلها في النافلة أي تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة * تنبيه * خالف في عامة المبرد وقال إنما هي بمعنى أكثرهم (وبعد كل أكدوا بأجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا) فقالوا جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع (ودون كل قد يجيء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع) المذكورات نحو لأغوينهم أجمعين لموعدهم أجمعين وهو قليل بالنسبة لما سبق وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع وقد يتبع أكتع وأخواته أبصع وبصعاء وأبصعين وبصع فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون

(قوله يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو كل في فلك يسبحون (قوله على ان المعنى الخ) راجع للنفي بالميم (قوله بل جميعا حال) يعني مجتمعا ان قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الارض حالة الاجتماع وليس كذلك أجيب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا أفاد الاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال في المغني فيه ضعفان تقدمه على عامله الظرفي وتنكير كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لأن الحال واجبة التنكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أي لحصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أي الكاملين في الحسن والفضل دمع (قوله واستعملوا أيضا) أي كما استعملوا غير عامة وقوله من عم أي مشتقا من مصدره وقوله في التوكيد متعلق باستعملوا يغني عنه قوله ككل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع انه أخصر لأن فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل النافله) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذي ذكره الشارح لأنه لم يجعله نافلة بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافله) حال من يعقوب أي حالة كونه نافلة على ما طلبه ابراهيم من ولده صالح وهو اسحاق حيث قال رب هب لي من الصالحين فوهب له اسحاق وولد لاسحاق يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أي فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الالفاظ المذكورة في البيت الثاني للالفاظ المذكورة في البيت الاول (قوله بالنسبة لما سبق)

والمؤكدات كلها من جميع كتع بصع وزاد الكوفيون بعد أبصع أخوات أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع قال الشارح
ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم أجمع أبصع وأشذ منه قول الآخر جمع بتع وربما أكد
بأكتع وأكتعين غير مسبوقين ٤٤ • بأجمع وأجمعين ومنه قول الراجز * ياليتنى كنت صبيا مرضعا
تحملنى الذلفاء حولا أكتعا
اذا بكيت قبلتنى أربعا اذا
ظللت الدهر أبكى أجمعا وفي
هذا الرجز أيضا افراد أكتع
عن أجمع وتوكيد النكرة
المحدودة والتوكيد بأجمع
غير مسبوق بكل والفصل
بين المؤكد والمؤكد وشاهده
في التنزيل ولا يحزن ويرضين
بما آتيتهن كلهن * تنبيهات *
الأول زعم الفراء أن أجمعين
تفيد اتحاد الوقت والصحيح
أنها ككل في افادة العموم
مطلقا بدليل قوله تعالى
لأغوينهم أجمعين * الثاني
اذا تكررت ألفاظ التوكيد
فهي للمتبوع وليس الثاني
تأكيدا للتأكيد * الثالث
لا يجوز في ألفاظ التوكيد
القطع الى الرفع ولا الى النصب
* الرابع لا يجوز عطف بعضها
على بعض فلا يقال قام زيد
نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة والصواب
* الخامس قال في التسهيل وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاده معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل
واليد والرجل والبطن والظهر يشير الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا السهل والجبل وضربت
زيدا اليد والرجل وضربته البطن والظهر * السادس ألفاظ التوكيد

أي من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله
ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أي بتقديم وتأخير أو بحذف بعض
ما في الأثناء قال الفارسي قدمت كل على الجميع لإفادتها وكونها أنص في
الاحاطة وتليها أجمع لأنها صريح في الجمعية لاشتقاقها من الجمع وتليه
أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكتع الجلد اذا انقبض
ففيه معنى الجمع وتليه أبصع لأنه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى
يجتمع وآخر أبتع لأنه أبعدهن أبتع لأنه طويل العنق أو شديد المفاصل
لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع اه بعض تلخيص واذا اجتمع النفس
والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما اذا اجتمع كل وعامة
والظاهر تقديم كل على عامة (قوله وأشذ منه الخ) أي لأن في الأول حذف
واسطة واحدة وهي أكتع وفي الثاني حذف واسطتين وهما أكتع وأبصع
(قوله بأكتع وأكتعين) لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الهمع (قوله
افراد أكتع عن أجمع) أي وهو قليل (قوله وتوكيد النكرة المحدودة) أي
الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي
(قوله والتوكيد بأجمع الخ) أي وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقة
بكل (قوله والفصل الخ) أي وهو خلاف الأصل (قوله افادة العموم مطلقا)
أي لا بقيد اتحاد الوقت (قوله لا يجوز في ألفاظ الخ) أي على المختار لمنافاة
القطع مقصود التوكيد (قوله فلا يقال الخ) علله باتحاد معنى النفس والعين
واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم
لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم يخالفه فتأمل (قوله الضرع) بفتح
الضاد المعجمة والزرع أي جميعنا وكذا يقال فيما بعد (قوله وضربت زيدا
الخ) أي اذا أريد باليد والرجل وبالبطن والظهر الجملة أما اذا أريد

العضوان فقط فبدل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالا على الاصح
كما فى السيوطى أى مع اضافتها فلا ينافى ماقدمه الشارح فى خلق لكم مافى
الارض جميعا انا كلا فيها (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافى ماتقدم من
امتناع حذف الضمير استغناء بنية الاضافة والحق انه لامنافاة لان ماتقدم
فى غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه ثم قال فى المغنى يجب تجريد نحو أجمع
المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم جاؤا بأجمعهم فهو بضم الميم
لا بفتحها فهو جمع لجمع كأفلس وفلس أى بجماعتهم اهـ لكن نقل الرضى
والبرماوى فى شرح ألفية الاصول فتح الميم أيضا (قوله بالعلمية) أى الجنسية
وعليه فهى ممنوعة من الصرف للعلمية و وزن الفعل الا جمع وتوابعه
فللعلمية والعدل وعلى الاول يكون منعها من الصرف للوصفية و وزن الفعل
الا جمع وتوابعه فللوصفية والعدل كأخر كذا قال البعض وظاهره ان جمعا
وتوابعه كأجمع وتوابعه و يبطله أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع
صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين ثم الذى قاله الدمامينى أن
منع الصرف على الاول لشبه العلمية و وزن الفعل و وجه الشبه كون كل
من منوى الاضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظى (قوله علق على معنى
الاحاطة) أى وضع على معنى هو الاحاطة ولا يخفى ان جعل مدلوله الاحاطة
يورث اختلال الكلام اذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم
الاحاطة فلا بد فى العبارة حذف مضاف أى ذى الاحاطة على ان الاحاطة
مصدر المبنى للمفعول فافهم (قوله وفاقا للكوفيين والاخفش) فلا يشترط
عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا (قوله رجب) هو كصفر
ان أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بأل والا فمنصرف
نقله الدنوشرى عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه
الزرقانى ان رجب من أسماء الشهور مصروف وان أريد به معين كما فى
المصباح (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قد صرت)
بتشديد الراء أى صوتت البكرة أى بكرة البئر كما فى العينى وشيخ الاسلام
زكريا فتفسير البعض لها بالناقة فيه نظر وهى بسكون الكاف وجوز
بعضهم فتحها (قوله ولا يجوز صمت زمنا الخ) أى باجماع الفريقين لان

معارف اتفاقا ما أضيف
الى الضمير فظاهر وأما أجمع
وتوابعه ففى تعريفه قولان
احدهما انه بنية الاضافة
ونسب لسيبويه والآخر
بالعلمية علق على معنى الاحاطة

(وان يفد توكيد منكور)
بواسطة كونه محدودا وكون
التوكيد من ألفاظ الاحاطة
(قبل) وفاقا للكوفيين
والأخفش تقول اعتكفت
شهرا كله ومنه قوله
يا ليت عدة حول كله رجب
وقوله * تحملنى الذلفاء حولا
اكتعا * وقوله * قد صرت
البكرة يوما أجمعا (وعن نحاة
البصرة المنع شمل) اى عم
المفيد وغير المفيد ولا يجوز
صمت زمنا كله ولا شهرا نفسه

(واغن بكلتا في مثنى
وكلا عن) تثنية (وزن فعلاء
ووزن أفعلا) كما استغني بتثنية
سي عن تثنية سواء فلا يجوز
جاء الزيدان أجمعان ولا
الهندان جمعاوان وأجاز
ذلك الكوفيون والأخفش
قياسا معترفين بعدم السماع
* تنبيهات * الأول المشهور
أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث
قال في التسهيل وقد يستغنى
بكليهما عن كلتيهما أشار بذلك
إلى قوله

يمت بقربى الزينبين كليهما

وقال ابن عصفور هو من تذكير
المؤنث حملا على المعنى للضرورة
كأنه قال بقربى الشخصين *
الثاني ذكر في التسهيل
أيضا أنه قد يستغنى عن
كليهما وكلتيهما بكلاهما فيقال
على هذا جاء الزيدان كلاهما
والهندان كلاهما (وإن تؤكد
الضمير المتصل) مستترا كان
أو بارزا

النكرة في الأول غير محدودة والتوكيد في الثاني ليس من ألفاظ الإحاطة
وفي نسخ فلا يجوز بالفاء وهي أولى (قوله واغن بكلتا الخ) قال في النكت
ظاهره أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل في المثنى والمجموع لأن
كلامه فيما تقدم عام خصوصا أنه ذكر في التسهيل جواز الاستغناء بكل
عن كلا وكلتا ورده أبو حيان وقال إنه يحتاج إلى نقل وسماع من العرب
(قوله في مثنى) أي فيما دل على اثنين وإن لم يسم في الاصطلاح مثنى ليدخل
نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد كلتاهما (قوله عن تثنية وزن الخ)
قدر تثنية لأن نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره (قوله
فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان) لو قال فلا يجوز جاء
الجيشان أجمعان ولا القبيلتان جمعاوان لكان أولى لأن مثاله لا يجوز
وإن قلنا بجواز تثنية أجمع وجمعاء لأنه لا يؤكد بأجمع وجمعاء إلا مفرد
ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض فبفرض جواز تثنيتهما إنما يؤكد بهما
مثنى واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض إلا أن يدعى الفرق بين
حالتي التثنية والجمع ويمنع فيه (قوله وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجري
خلافهم في توابع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء الخ في كلام بعضهم
ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه قاله شيخنا (قوله يمت) بفتح الياء وضم الميم وتشديد
التاء الفوقية أي يتسبب أو بمعنى يتوصل بالقرابة وعليه يحتاج إلى تجريد يمت
عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقربى (قوله وقال ابن عصفور هو من
تذكير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر يخالف ما قاله في التسهيل فيكون
المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزينبين بالشخصين فركبه
فكان إتيانه بكليهما في محله فليس المحل حينئذ لكلتيهما قط حتى يكون
الإتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كلتيهما ويحتمل أنه تأييد
وإيضاح لما قاله في التسهيل يبين به وجه الاستغناء (قوله وإن تؤكد الضمير
المتصل الخ) قال الفارضي إنما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع
كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها إذ يحتمل أن تكون
نفسها ذهبت وعينها خرجت فإذا قيل ذهبت هي نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا
بين هذين المثالين وغيرهما طردا للباب اه وأيضا إنما وجب ذلك لأن

المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه
فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع
ليكون تمهيدا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان
هما من الاسماء الظاهرة أما اذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع
منفصلا او ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له
اذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس
كالمرفوع في شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما اختص هذا الحكم
بهما لقوة استقلالهما لانهما يستعملان في غير التوكيد كثيرا نحو علمت ما في
نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال
ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها (قوله نحو قم أنت
نفسك الخ) ونحو قمنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم (قوله فيمتنع الضمير)
لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر لكونه دون المضمر تعريفا فلا يكون تكملة له
(قوله ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير
فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الامر فكأنه قال فأكده
بعد المنفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كالمكودي فتوكيده لا فأكده
كما فعل الشاطبي لان حذف المبتدا اه والمعهود في جواب الشرط نحو وان
مسه الشر فيؤس قنوط (قوله تقتضي عدم الوجوب) أي عدم وجوب
الفصل بالضمير المنفصل فيكفي الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل
وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال لا يشترط في الفاصل كونه ضميرا اه
بل في الفارضي ما نصه يجوز على ضعف جاؤا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل
منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على انه توكيد للضمير
المستتر في عليكم وقال ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف
مضاف وعليكم خبره أي عليكم شأن أنفسكم اه (قوله يجي) حذفت لامه
للضرورة أو على لغة قاله الشاطبي (قوله مكررا) أي الى ثلاث مرات فقط
لاتفاق الادباء على انه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز
ابن عبد السلام قال وأما تكرير ويل يومئذ للمكذبين في سورة المرسلات فليس
بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول ثم

(بالنفس والعين فبعد
الضمير (المنفصل) حتما
(عنيت) المتصل (ذا الرفع)
نحو قم أنت نفسك أو عينك
وقوموا أنتم أنفسكم
أو أعينكم فلا يجوز قم نفسك
ولا قوموا أعينكم بخلاف
قام الزيدون أنفسهم فيمتنع
الضمير وبخلاف ضربتهم
أنفسهم ومررت بهم أعينهم
فالضمير جائز لا واجب
* تنبيه * ما اقتضاه كلامه هنا
من وجوب الفصل بالضمير
المنفصل هو ما صرح به في شرح
الكافية ونص عليه غيره
وعبارة التسهيل تقتضي عدم
الوجوب اه (وأكدوا بما *
سواهما) أي بما سوى النفس
والعين (والقيد) المذكور
(ان يلتزما) فقالوا قوموا
كلكم وجاؤا كلهم من غير
فصل بالضمير المنفصل ولو
قلت قوموا أنتم كلكم وجاؤا هم
كلهم لكان حسنا (وما من
التوكيد لفظي يجي * مكررا)
ما مبتدأ موصول ولفظي خبر
مبتدأ محذوف

هو العائد والمبتدا مع خبره
صلة ما وجاز حذف صدر
الصلة وهو العائد لطول
بالجار والمجرور وهو متعلق
باستقرار على انه حال
من الضمير المستتر في الخبر
اذ هو في تأويل المشتق
ومكررا حال من فاعل يجي
المستتر وجملة يجي خبر
الموصول أي النوع الثاني
من نوعي التوكيد وهو التوكيد
اللفظي هو اعادة اللفظ
أو تقويته بموافقه معنى كذا
عرفه في التسهيل فالأول يكون
في الاسم والفعل والحرف
والمركب غير الجملة والجملة
نحو جاء زيد زيد ونكاحها باطل
باطل باطل وقوله
فأياك أياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب
ونحو قام قام زيد ونحو نعم نعم
وكقوله * ختام ختام العناء
المطول * والجملة (كقولك
ادرجي ادرجي) وقوله
لك الله لك الله والثاني كقوله
أنت بالخير حقيق قمن وقوله
وقلن على الفردوس أول
مشرب * أجل جير ان كانت
أبيحت دعاثره * وقوله

يتعدد على معنى واحد وكذا في أي آلاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن اه
(قوله وهو) أي الجار والمجرور متعلق الخ (قوله اذ هو) أي الخبر وهو لفظي
وهذا تعليل لاستتار الضمير فيه (قوله هو اعادة اللفظ) قال السيوطي ولا يضر
نوع اختلاف نحو فمهل الكافرين أمهلهم (قوله أو تقويته بموافقه) وهم ان
اعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع ان التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر
في حده الا أن يقال هو رسم ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى واعلم
ان كلام المتن صادق بالصورتين لان قوله مكررا أي لفظا ومعنى أو معنى فقط
(قوله بموافقه) ظاهر في ارادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان نطشان فانه
توكيد لفظي مع انه ليس بالمرادف اذ لا يفرد والمرادف يفرد قاله الدماميني
ولك أن تقول ان نحو نطشان مرادف وعدم افراده عارض في الاستعمال
فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذر
اذا ذكر العامل فانه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض
منه لما سيأتي من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندي انه يجوز
تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار عوضا
عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله
ونكاحها باطل باطل باطل) أي من قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة
نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها الخ (قوله المراء) هو الجدال ودعاء بتشديد
العين مثال مبالغة (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم
(قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب (قوله لك الله لك الله) شطر
بيت من الهزج (قوله والثاني) أي تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون
أيضا في الاسم والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وان أوهم صنيع
الشارح خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال
من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أي لنا
وان للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدرية بتقدير لام
التعليل أي لان كانت الخ والدعاثر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور
كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس كذا قال العيني وقضية قول
الشمني المعنى أول مشرب نشربه يكون على الفردوس ان على الفردوس خبر

مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر (قوله صه) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صم من باب علم أصله اصمي بوزن اعلى نقلت فتحة الميم الأولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في الميم والخطاب للاذن وصمام أصله اسم فعل وهو توكيد لفظي وقال كثير الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكره العيني القواين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد ان ذكران صمام كقطام اسم للداهية ما نصه وصمى صمام اى زيدي يا داهية وصمام صمام تصاموا في السكوت اه لكن الاستشهاد بالبيت مبني على القول الأول كما لا يخفى وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) أى وهو ثم خاصة كما في التصريح وجعل الرضى الفاء كثم ويؤيده أولى لك فأولى والمراد بعاطف صورة لان بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولان الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد (قوله ونحو أولى لك فأولى) قال في التوضيح الآية قال صاحب التصريح اى ثم اولى لك فأولى فأرشد بقوله الآية الى ان المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل بأولى لك فأولى ولم يرد بجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من ان الفاء كثم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لان اولى الثانية مبتدأ حذف خبره اى لك او اولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتي وعلى كل ففي ذلك تأكيد جملة بجملة وقوله ثم اولى لك فأولى تأكيد للجملتين قال الشارح على التوضيح ومعنى اولى لك التهديد والوعيد وهو من الولى وهو القرب واصله اولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما في ردف لكم او اولى له الهلاك وقيل افعل من الويل بعد القلب وقيل افعل من آل يؤول بمعنى عقباه النار اه (قوله الا مع اللفظ الذى به وصل) سواء كان اسما او فعلا او حرفا (قوله وعجبت منك منك) وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للخبر واعلام للمستخبر ووعد للطالب وبمعنى نعم جير واجل واى كما في المغنى واما بلى فلا تقع باطراد الا بعد النفي مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى او مقرونا باستفهام حقيقي كأن يقال

صمى لما فعلت يهود صمام

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل * تنبيه * الأكثر في التوكيد اللفظى أن يكون في الجمل وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو كلا سيعلمون الآية ونحو أولى لك فأولى ونحو وما أدراك ما يوم الدين الآية ويأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لأغزون قريشا ثلاث مرات ويجب الترك عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الأخرى والغرض انه لم يقع منك الامرة واحدة اه

(ولا تعد لفظ ضمير متصل

الا مع اللفظ الذى به وصل)

فتقول قمت قمت وعجبت منك منك لان اعادته مجردا تخرجه عن الاتصال (كذا الحروف

غير ما تحصلا * به جواب كنعم

وكبلى) وأجل وجير أى ولا

لكونها كالجزء من مصحوبها فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد ان كان مضمرا نحو أيعدكم أنكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ويعاد هو أو ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل أو ان زيدا انه فاضل وهو الأولى ولا بد من

أليس زيد بقائم فتقول بلى او توبيخي نحو أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم
ونجواهم بلى او تقريري نحو ألست بربكم قالوا بلى أجروا النفي مع التقرير
مجرى النفي المجرد في رده ببلى رعيا للفظه وحده هذا هو الأكثر ويجوز عند
أمن اللبس أن يجاب بنعم رعيا لمعنى الهمزة والنفي الذي هو ايجاب الا
ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ فلا يقال أليس
أحد في الدار ولا أليس في الدار الا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيلي فيما
حكي عن ابن عباس في الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا ونعم لو أجيب ألست
بربكم بنعم لم يكف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل في الاسلام
بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفي الوحدة كذا في المغني وانما كان التقرير
مع النفي ايجابا لأن الهمزة لنفي ونفي النفي ايجاب ولأن غرض المتكلم
تقرير المخاطب بالايجاب وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه
لا وتمتنع بلى لعدم النفي وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لأنها
لنفي الاثبات لا لنفي النفي وأقام زيد كقام زيد فان أثبت القيام قلت نعم
وان نفيته قلت لا وتمتنع بلى وألم يقم زيد كلم يقم زيد فان أثبت القيام قلت
بلى وتمتنع لا وان نفيته قلت نعم لكن ان كان الاستفهام تقريريا وأمن
اللبس جاز أن تثبت بنعم كما مر وعلم أن بلى لا تأتي الا بعد نفي وأن لا لا تأتي
الا بعد ايجاب وأن نعم تأتي بعدهما قاله في المغني (قوله لكونها) أي الحروف
غير حروف الجواب (قوله ويعاد هو) أي ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف
وكذا الضميران في قوله أو ضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو الأولى) لأنه
الأصل وأما الأول ففيه وضع الظاهر موضع المضمر قيل من الثاني ففي رحمة الله
هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد للأولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله
مبني على أن هم مبتدأ أول وخالدون خبره وفي رحمة الله متعلق بخالدون أما
على أن في رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية
مما نحن فيه قال في المغني ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور
لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من
المجرور باعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اه لكن ذكر
في محل آخر أن النحويين أجازوا ابدال المضمر من المظهر (قوله ولا بد من

الفصل بين الحرفين كما رأيت وشذ اتصالهما كقوله * ان ان الكريم يحلم مالم * يرين من اجاره قد ضيما
وأسهل منه قوله * حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها مشددات بقرن * وقوله * ليت شعرى هل ثم هل آتينهم
وقوله * لا ينسك الأسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما * الفصل فى الأولين

بالعاطف وفى الثالث بالوقف
وأشذ منه قوله
فلا والله لا يلفى لما بى
ولا للما بهم أبدا دواء
لكون الحرف المؤكد وهو
اللام موضوع على حرف
واحد وأسهل من هذا قوله
وأصحن لا يسألنه عن بما به
لان المؤكد على حرفين
ولاختلاف اللفظين اما
الحروف الجوابية فيجوز أن
تؤكد باعادة اللفظ من غير
اتصالها بشئ لانها لصحة
الاستغناء بها عن ذكر
المجاب به هى كالمستقل بالدلالة
على معناه فتقول نعم نعم وبلى
وبلى ولا لا ومنه قوله
لا لا أبوح بحب بثنة انها
أخذت على مواثقا وعهودا

(ومضمر الرفع الذى قد انفصل
أكد به كل ضمير اتصل) نحو
قمت أنت ورأيتك أنت
ومررت بك أنت وزيد جاء
هو ورأيتنى أنا * تنبيه *
اذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك اياك فمذهب البصريين انه بدل ومذهب
الكوفيين أنه توكيد قال المصنف وقولهم عندى أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل
كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو فعلت أنت

(الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام اعادة ما اتصل به وعبارة السيوطى أو
حرف غير جوابى لم يعد اختيارا الا مع ما دخل عليه أو مفصولا (قوله يحلم
بضم اللام فى المضارع وكذا الماضى (قوله حتى تراها) أى المطى والقرن
حبل يقرن به البعيران (قوله تأسيا) أى اقتداء بمن قبلك من الصابرين
(قوله للفصل فى الأولين بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة
لأول الأولين أعنى قوله وكأن وكأن فان مجموع وكأن الثانية تأكيد
لمجموع وكأن الأولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد
بعاطف اه ولا يخفى أن ما ذكراه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كان فقط
والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح لكن يرد على
هذا أن العاطف الذى يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضى لا الواو
الا أن يجعل التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر
(قوله وأشذ منه) اى من قوله ان ان الكريم الخ (قوله لا يلفى) اى لا يوجد
(قوله وأسهل من هذا) اى من قوله ولا للما بهم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح
الكاف على حرفين اى فبعد عن قوله للما بهم وقرب نوع قرب لقوله ان ان
الكريم وصح توكيد عن بالباء لان الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت
عنه ومن الاول فاسأل به خبيرا فهو توكيد بالمرادف (قوله فيجوز ان تؤكد)
الانسب بقوله من غير اتصالها بشئ كسر كاف تؤكد فتدبر (قوله بثنة) بفتح
الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته (قوله أكد به كل ضمير
اتصل) لكن على وجه استعارته فى توكيد ضمير النصب والجر والتوكيد
فى الشكل اللفظى بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو
المنصوب بمنفصل مرفوع وينبغى أن لا يتوقف فى جواز الاول ومقتضى منع
الثانى أنه لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت وفى المغنى ان
أنت من نحو انك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا أو توكيدا أو مبتدأ

والمرفوع تأكيد بإجماع * (خاتمة) في مسائل منثورة * الأولى لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح وأجازه الخليل نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما وتقديره هما صاحباي أنفسهما * الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإمّا على الأصح وأجازه الفراء مررت بالقوم إمّا أجمعين وإمّا بعضهم * الثالثة لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعا وعامة مطلقا تقول القوم قام جميعهم وعامتهم ورأيت جميعهم وعامتهم ومررت بجميعهم وعامتهم وإلا كلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة فالأول نحو القوم كلهم قائم والرجلان كلاهما قائم والمرأتان كلتاهما قائمة والثاني كقوله

يميد إذا والت عليه دلاؤهم ... فيصدر عنه كلها وهو ناهل

وقولهم كلهم سما وعمراى أعطى كلهما وأما قوله

فلما تبينا الهدى كان كلنا ... على طاعة الرحمن والحق والتقى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا

والأول أرجح فالثاني (قوله والمرفوع تأكيد بإجماع) أي يجوز أن يكون توكيدا بإجماع كما يجوز أن يكون بدلا فالإجماع إنما هو على جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أي لأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه (قوله وتقديره الخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعنيهما أنفسهما (قوله بإمّا) أما الفصل بغيرها فثابت كقوله تعالى ولا يحزنّ ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله إمّا أجمعين وإمّا بعضهم) محط التمثيل قوله إمّا أجمعين لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد بإمّا لا قوله وإمّا بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا بل لم يجئ القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الإشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من إفادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو طابت نفس زيد وفقأت عين عمرو فإن المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما في التوكيد ويرد عليه نحو جاء نفس زيد وعين عمرو أي ذاتهما وفي التنزيل كتب ربكم على نفسه الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لأنه لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لما مر (قوله مع الابتداء بكثرة) لأن الابتداء عامل معنوي فلا يبعد معموله وهو المبتدأ من التأكيد وولي لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء باق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالأول) أي ولي لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ (قوله يميد) أي يضطرب والضمير فيه وفي عليه وعنه لماء البئر وفي نسخ عنها فيكون راجعا إلى البئر وقوله فيصدر أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان (قوله لا كلنا) أي حملا على الكثير لأنه إذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ مخبرا عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان وإذا جعل كل اسما لكان كان استعمالا لها على ما ثبت لها قلة

(قوله يلزم تابعية كل) أي ولا يجوز قطعها وان كانت كل التي بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه متهافت ويدفع بحمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء في أي الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك الا أن يفرق فتدبر وقوله مطلقا أي سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد اليه تمثيله (قوله اعتبار المعنى) أي معنى كل ومعناها بحسب ماتضاف اليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف اليها كل (قوله في خبر كل) قيد بالخبر لأن مافيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين بجعل يأتين استئنافا لا صفة وكذا من كل شيطان مارد لا يسمعون مع ان جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسد معنى أيضا اذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المجموعي نحو أعطاني كل رجل فأغنوني اذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد أفاده الدماميني وجمع الأمرين قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون فأفرد أولا وجمع ثانيا الدلالة كل نفس على متعدد في مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لأنه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الافراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف في تسهيله وذهب ابن هشام الى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها اذا أضيفت الى معرفة نحو وكلهم آتيه كل أولئك كان عنه مسؤلا هذا كله اذا ذكر المضاف اليه فان حذف فالذي صرح به ابن هشام أنه ان كان المقدر مفردا نكرة وجب الافراد كما لو صرح به وان كان جمعا معرفا وجب الجمع وان كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فهما فالاول نحو قل كل يعمل على شاكلته أي كل أحد والثاني نحو وكل كانوا ظالمين أي كلهم اه دماميني باختصار

* الرابعة يلزم تابعية كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو رايت الرجل كل الرجل وا كلت شاة كل شاة * الخامسة يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كلهم ذاهب وذاهبون والله اعلم

(العطف)

(العطف اما ذو بيان
او نسق * والغرض الآن
بيان ما سبق) وهو عطف
البيان (فذو البيان تابع
شبه الصفة حقيقة القصد به
منكشفه) فتابع جنس يشمل
جميع التوابع وشبه الصفة
مخرج لعطف النسق
والبدل والتوكيد وحقيقة
القصد الى آخره لاخراج
النعت اى انه فارق النعت من
حيث انه يكشف المتبوع
نفسه لا بمعنى فى المتبوع
ولا فى سببه (فأولينه من
وفاق الأول) وهو المتبوع
(ما من وفاق الأول النعت
ولى) وذلك أربعة من عشرة
اوجه الأعراب الثلاثة
والافراد والتذكير والتنكير
وفروعهن واما قول
الزمخشرى ان مقام ابراهيم
عطف بيان على آيات بينات
فمخالف لاجماعهم وقوله وقول
الجرجانى يشترط كونه اوضح
من متبوعه فمخالف لقول
سيبويه فى يا هذا ذا الجمة

(العطف)

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وسمى هذا التابع عطف البيان لان المتكلم رجع الى الاول فأوضحه. (قوله شبه الصفة) أى فى الايضاح والتخصيص وغيرهما فقد يرد للمدح على ما فى الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب اليه بعضهم فى يا نصر نصر نصرا لكن فى الهمع عن المصنف ان الاول جعله توكيدا لفظيا قال لان حق عطف البيان أن يكون للأول زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أى الأصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذى للمدح ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شيخنا بأن النعت كما فى التصريح خرج بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للاخراج (قوله من حيث انه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا أو مؤولا به على ما مر (قوله فأولينه الخ) تفريع على قوله شبه الصفة وفى نفسى من عبارته شيء لانه ان جعل قوله أولا من وفاق الاول بيانا لما تقدما عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الاول وان جعل قوله ثانيا بيانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال فى كلامه تكرار (قوله النعت) أى الحقيقى لانه يجب فى البيان أن يكون كالمبين فى الافراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقى بخلاف النعت السببى كما مر (قوله فمخالف لاجماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتنكيرا وافرادا وغيره وتذكيرا وغيره ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسينقل عن الرضى تجويز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصريحهم بأن المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية والوجه أنه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام ابراهيم (قوله أوضح من متبوعه) أى أعرف وانما أوجبا أرجحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أرجحية النعت من المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضح المبين بذات حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذا الجمة) بضم الجيم الشعر

الواصل الى المنكب (قوله ان ذا الجمة عطف بيان) لم يجعله نعتا لما مر أن
نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلى بأل (قوله واذا كان له الخ) أشار به الى أن
قوله فقد يكونان الخ مفرع على قوله فأولينه الخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد
اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسئلة على ماقبلها
المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل (قوله فقد يكونان الخ) أتى به مع علمه مما
قبله ردا على المخالف (قوله فيما سبق) أى من المثال والآيتين وقوله البدلية
أى بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف) احتجوا بأن
البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بأن
بعض النكرات أخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وصالحا
لبدلية يرى) أشار بتعبيره بالصلاحية الى ما صرح به فى التسهيل من أن
عطف البيان أولى من البدل فى غير المستثنيات لان الاصل فى المتبوع
أن لا يكون فى نية الطرح وأن لا يكون التابع كأنه من جملة أخرى ومال
الدماميني الى أولوية الابدال معللا بما لا ينهض فانظره فى حاشية شيخنا
وبقى قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو ياعبد الله كريا بالضم
فالاقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان
عند غير الدماميني والابدال عنده وأما تساويهما فمنتف وجعل
البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار القولين فى رجحان أحدهما وفيه
من التساهل مالا يخفى ثم جواز الامرين على مقصدين فان قصدت بالحكم
الاول وجعلت الثانى بيانا له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثانى
وجعلت الاول كالتوطئة له فهو بدل (قوله يعمرا) بضم الميم وفتحها علم
منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله عبد شمس
ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينا لا لذاته بل لعدم صحة ذلك
فى المعطوف (قوله ونحو بشر تابع البكرى) أى من كل تركيب عطف
فيه اسم خال من أل على معرف بها مضاف اليه وصف محلى بها (قوله عليه
الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى وترقبه حال من
المستتر فى عليه وقول البعض تبعا للعينى عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم
معمول معمول الخبر الفعلى على المبتدا والذى رجح جوازه تقديم معمول

(فقد يكونان منكرين * كما
يكونان معرفين) لان النكرة
تقبل التخصيص بالجامد كما
تقبل المعرفة التوضيح به نحو
لبست ثوبا جبة هذا مذهب
الكوفيين والفارسى وابن
جنى والزمخشرى وابن عصفور
وجوزوا ان يكون منه او
كفارة طعام مساكين فيمن
نون كفارة ونحو من ماء
صديد وذهب غير هؤلاء الى المنع
واوجبوا فيما سبق البدلية
ويخصون عطف البيان بالمعارف
قال ابن عصفور واليه
ذهب أكثر النحويين وزعم
الشلوبين أنه مذهب البصريين
قال الناظم ولم أجد هذا
النقل من غير جهته وقال
الشارح ليس قول من منع
شيئا وقيل يختص عطف
البيان بالعلم اسما أو كنية
اولقبا (وصالحا لبدلية يرى *
فى غير) ما يمتنع فيه احلاله
محل الأول كالتى (نحو ياغلام
يعمرا) وقوله أيا أخوينا
عبد شمس ونوفلا (ونحو بشر
تابع البكرى) فى قوله
انا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا * فبشر عطف بيان من البكرى

الخبر الفعلى لا لتقديم معمول معموله وقوله مفعول له حذف متعلقه اى ترتبه لاجل وتوهما عليه (قوله وليس أبدل بالمرضى) راجع لصورة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردا على الفراء المجوز للابدال (قوله لامتناع انا الضارب زيد) لما مر من قوله ووصل أل بذا المضاف الخ (قوله يتعين أيضا العطف الخ) يعنى أن فى كلام الناظم قصورا لانه لم يستوف الصور التى لا يصلح فيها البيان لا البدلية (قوله فى نحو هند الخ) أى من كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال لكون البدل على تقدير عامل آخر وان صح حلوله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثانى محل الاول نحو يا أيها الرجل غلام زيد وكلا أخويك زيد وعمرو عندى ويا زيد الحارث ويا زيد هذا إذ يلزم على البدلية اتباع أى فى النداء بغير ذى أل واضافة كلا الى اثنين بتفريق وادخال يا على ذى أل واسم الاشارة بدون وصف واستثناء هذه الصور وصور فى التسهيل على أن البدل لا بد أن يصلح لحلوله محل الاول ونظر فى ذلك ابن هشام مع جزمه فى المغنى بأنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد جوزوا فى انك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز انك أنت وفى المستوفى أولى ما يقال فى نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وذكر الدمامينى من صور تخلف ذلك فقتلت هند حسن لها وأكلات الارغفة جزمها (قوله من جملة أخرى) أى بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل (قوله يفارق عطف البيان البدل) قال الرضى أنا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال قالوا ان الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال الثلاثة منسوب اليه فى الظاهر ولا بد أن يكون فى ذكره من فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو وهى فى بدل الكل كون الاول

(وليس ابدل) منه (بالمرضى) لامتناع انا الضارب زيد ثم الفراء يجيزه فيجيز الابدال * تنبيه * يتعين أيضا العطف ويمتنع الابدال فى نحو هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء الرجل اخوه لان البدل فى التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الأول بخلاف العطف * خاتمة * يفارق عطف البيان البدل

في ثمان مسائل* الأولى ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق واما قول الزمخشري ان ان اعبدوا الله بيان للهاء في الا ما أمرتني به

أشهر والثاني مشتملا على صفة نحو بزيد رجل صالح أو العكس نحو برجل صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الابهام ثم التفسير نحو برجل زيد وفي بدل البعض وبدل الاشتمال الاخير فادعاء كون الاول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر فما كان من بدل الكل لايضاح الاول يسمى بعطف البيان وأما فرقهم بأن البدل على تكرير العامل فان سلم فيما يكرر العامل فيه ظاهرا لم يسلم في غيره وان سلم فلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان وفرقهم بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف البيان والمبين لنا منعه بتجويز التخالف في البيان والمبين أيضا اه باختصار (قوله في ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى كون المتبوع في البدل في نية الطرح قيل غالبا وقال الزمخشري في المفصل مرادهم بكون البدل في نية طرح الاول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتأكيد والصفة والبيان لا اهدار الاول ألا ترى انك لو أهدرت الاول في نحو زيد رأيت غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما اه بخلافه في البيان وكون حذفه في البدل جائزا عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالأخفش قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب فجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف اى تصفه بخلافه في البيان وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتي بخلاف البيان الا على قول (قوله نظير النعت في المشتق) اى فكما ان الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لان المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده في المغني بأنه لا أثر لتقدير عدم العائد مع وجوده حسا قال ولو لزم اعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه والاجماع اه ويجوز كونه بيانا لما أمرتني به أو بدلا منه بتأويل قلت بأمرت اذ القول الحقيقي لا يعمل في العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزمخشري كونها مفسرة بتأويل قلت بأمرت واستحسنه في المغني قال وعلى هذا فشرطهم في المفسرة ان لا يكون في الجملة قبلها حروف القول اى باقيا على حقيقته واستشكل

كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربى وربكم وأجيب باحتمال ان يكون مقول الله الذى أمر بقوله عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى وقت خطابه قومه على حد انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وان يكون مقول الله اعبدوا الله ربى وربكم فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم وعنهم بالخطاب (قوله فمردود) اى بما تقدم من كونه نظير النعت فى المشتق فيعمل بدلا أو حبرب دامحذوف وانتصر الدمامينى للزمخشرى ورجح جواز كونه عطف بيان قال ولا يلزم من كون شئ نظيرا آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى ان المنادى المفرد المعين بمنزلة ضميرا لمخاطب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور واه مع ان الكسائى يجيز نعت الضمير (قوله انه لا يكون جملة) يشكل عليه ماذكره أهل المعانى فى الفصل والوصل من ان جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان وكما يشكل على هذا يشكل على قوله انه لا يكون تابعا لجملة (قوله بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه) هو كون الثانى معه زيادة بيان كما فى قراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أى تبعا لابن الطراوة واحتجوا بأن الشئ لا يبين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه ان كلا من البدل وعطف البيان مبين لمتبوعه وان كان التبيين فى البدل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير العامل وفى عطف البيان مقصودا بالذات وبمفرد وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع اذا كان معه زيادة كالبدل (قوله ما يبنى على هاتين) فيبنى على السابعة امتناع بدلية نحو يعمرو بشرقى يا غلام يعمر وأنا ابن التارك البكرى بشر وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخاها وأخوه فى هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء الرجل أخوه وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من القصور

﴿عطف النسق﴾

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاكهى اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر

فمردود الثانية أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره كما مر * الثالثة أنه لا يكون جملة بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك كما سيأتى * الرابعة أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل * الخامسة أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل * السادسة أنه لا يكون بلفظ الأول بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر * السابعة أنه ليس فى نية احلاله محل الأول بخلاف البدل * الثامنة انه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل وقد مر قريبا ما ينبنى على هاتين وسيأتى بيان ما يختص بالبدل فى بابه ان شاء الله تعالى والله أعلم

(عطف النسق)

بالتسكين اه والمعنى على هذا العطف الواقع فى الكلام المعطوف بعضه على بعض وفى الفارضى ان النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة والاضافة لأدنى ملابسة اى عطف اللفظ الذى جىء به على نسق الاول وطريقته وهو ثلاثة أقسام * أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى ماجاءنى من امرأة ولا زيد جر زيد لان من الزائدة لا تعمل فى معرفة * الثانى العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا لبغداديين ووجود المحرز اى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان برفع عمرو وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز والصواب الرفع على اضمار مبتدا * الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا احسن لست قائما ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعد بالجر والفرق بين القسمين الأخيرين ان العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره (قوله تال بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا اى معطوف النسق تال مع حرف متبع اه فأشار الى أمور ثلاثة لا تخفى (قوله بحرف) ولو تقديرا لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظما ونثرا وان لم يكن المقام مقام سرد الاعداد على ما أفاده الهوتى (قوله متبع) اى موضوع للاتباع وهو نشر بالثانى مع الاول فى عامله غزى (قوله يخرج ماعدا عطف النسق منها) اى وما عدا عطف البيان المسبوق بأى التفسيرية بدليل كلامه بعد وماعدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون لأن هذا أيضا انما يخرج بقوله متبع اى محصل للاتباع نعم ان جعلت الباء فى قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية البيان المسبوق بأى التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع

(تال بحرف متبع عطف النسق) فتال اى تابع جنس يشمل جميع التوابع وبحرف يخرج ماعدا عطف النسق منها ومتبع يخرج نحو مررت بغضنفر أى أسد فان أسدا تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق

حذفها أي والعاطف لكن الشارح لم يجر على هذا الوجه (قوله بل بيان) أي عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف الابتداء (قوله ليست بحرف متبع) لصحة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك ورده الدماميني بأن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا اذا سمع الكلام بدونه كما في الاخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما في أشكو اليك بثي وحزني اذ يصح حذف الواو فيصير الثاني توكيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد تردد انه بين المبتدا والخبر تأكيدا لا اتحاد وزيادة في البيان كما قاله السيد الجرجاني مثال ذلك قول صاحب المعنى وقالوا التقدير في قوله تعالى أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كمن ينعم في الجنة اه فزاد أي بين المبتدا وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم في الجنة وتكلف الدماميني جعلها تفسيرية بجعل خبر التقدير محذوفا وتقديره ثابت وهذا يدل على أن تم مقدرا فسره بقوله أي كمن ينعم في الجنة فاحرص على هذه الفائدة تنفعك في مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر أي استقر حالة كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو جائز عند الأخفش والمصنف ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهي ثلاثة أقسام ما يشرك في اللفظ فقط دائما وهي ثلاثة بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالاثبات والنفي اذ ما قبل بل ولكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو أربعة الواو والفاء وثم وحتى وما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو فان قلت الواو في عطف الجوار تشرك لفظا فقط قلت هي مشركة في المعنى أيضا نظرا لان العطف في مثل وأرجلكم بالخفض انما هو على الوجوه ولكنها ناسبت في الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة أفاده ابن هشام (قوله كفيك صدق ووفا) لا حاجة اليه بعد قوله كاخصص الخ (قوله والصحيح انهما يشركان الخ) الخلاف لفظي لان القائل بعدم تشريكهما في المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لان الاستقرار في الدار مثلا انما هو ثابت

بل بأن لان أي ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير وخاص التعريف للعطف بالحروف الآتي ذكرها (كاخصص بود وثناء من صدق) فثناء تابع لود بالواو وهي حرف متبع (فالعطف مطلقا بواو) و (ثم) و (فا) و (حتى) و (أم) و (او) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا (كفيك صدق ووفا) وهذا الظاهر في الأربعة الأول واما أم وأو فقال المصنف أكثر النحويين على أنهما يشركان في اللفظ لا في المعنى والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى

مالم يقتضيا انفرادا لان القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بان الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بأم وكذلك أو مشركة لما قبلها ومابعدها فيما يجاء بها لأجله من شك وغيره اما اذا اقتضيا انفرادا فانهما يشركان فى اللفظ فقط وانما لم ينبه عليه لانه قليل

(وأتبعت لفظا فحسب) أى فقط بقية حروف العطف وهى (بل ولا) و (لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا) وقام زيد لا عمرو وماجاء زيد بل عمرو والطلا الولد من ذوات الظلف *تنبيه* اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى حتى وأم ولكن أما حتى فذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وانما يعربون مابعدها باضمار واما أم فذكر النحاس فيها خلافا وان أبا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة فاذا قلت اقائم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى وأكثر النحويين والثانى انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغى أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو والثالث ان العطف بها وانت مخير فى الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان

لأحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى ما يفيده أم من احتمال كل من متعاطفيها لثبوت استقراره فى الدار وانتفائه عنه وصلاحية كل منهما له أفاده الشاطبى (قوله مالم يقتضيا انفرادا) أى فانهما حينئذ يشركان فى اللفظ فقط كما سيأتى (قوله لانه قليل) أى ولان الاطلاق مقيد بما يأتى فى كلامه فلا اعتراض (قوله والطلا) أى بفتح الطاء مقصورا واما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر واما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كذا فى القاموس (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط (قوله مما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا وهى اما بالكسر وأى والا وأين وكيف وهلا وليس (قوله ليست بحرف عطف) أى بل حرف ابتداء (قوله وانما يعربون مابعدها باضمار) اى باضمار عامل فى نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك يضمرون جاء ورأيت والباء ويجعلون حتى ابتدائية (قوله فالمعنى أعمرو قائم) أى فيكون مابعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفى النصب والجر يقدر المناسب (قوله فذهب أكثر النحويين الخ) قرض فى المغنى الخلاف فيما اذا وليها مفرد قال فان وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان ابن ورقاء الخ وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه اه والواو على قول ابن أبى الربيع زائدة وعلى الأول عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل الا بالواو) أى لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بدليل قوله

وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الاكثرين ووافق فى التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه (واعطف بواو لاحقا

أو سابقا فى الحكم أو مصاحبا

موافقا) فالأول نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم والثانى نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك والثالث نحو فأنجيناه واصحاب السفينة وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع وذهب بعض الكوفيين الى انها ترتب وحكى عن قطرب وثعلب والربعى وبذلك يعلم ان ما ذكره السيرافى والسهيلى من اجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على ان الواو لا ترتب غير صحيح

* تنبيه * قال فى التسهيل وتنفرد الواو بكون متبعها فى الحكم محتملا للمعية برجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذى بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين الى انها من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) فى نحو ما كان محمد الآية يجعل رسول معطوفا بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتى فى الشرح رده هذا القول بأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب وسيأتى رد هذا الرد . (قوله ووافق فى التسهيل يونس) أى فى مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة حذف بعضها (قوله واعطف بواو) وترد للاستئناف نحو لنبين لكم ونقر فى الارحام (قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس لتقييد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بأنها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد قال الشنوانى ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعى وما نحن فيه اصطلاح لغوى اه والمراد بالجمع الاجتماع فى الحصول فى عطف الجمل التى لا محل لها من الاعراب وفى نسبة العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات فى غير ذلك لا الاجتماع فى زمان أو مكان فان قلت لو لم يؤت بالواو فى نحو قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوما فما فائدة الواو فى عطف الجمل التى لا محل لها قلت قال الدمامينى فائدتها فى ذلك النص على حصول المضمونين معا اذ لولاها لكان حصولهما ظاهرا فقط لاحتمال كون الحاصل الثانى فقط بأن يكون الأول غلطا والثانى اضرابا عنه اه باختصار وكونها للجمع مطلقا أحد قولين والثانى انها للجمع فى المفردات فقط والأول أوجه (قوله وحكى عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضى عن الكسائى وابن درستويه فمع (قوله قال فى التسهيل الخ) حاصله أنها وان كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استعمالها فى الامور الثلاثة الصادق بها مطلق

الجمع متفاوت فاستعمالها فى المعية أكثر وفى تقدم ماقبلها كثير وفى تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بارجحية ولتقدم ماقبلها برجحان ولتأخره بمرجوحية فكلام التسهيل كما فى التصريح تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدماميني يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها فى ذلك نحو سواء على أقمت أم قعدت فانها عاطفة على ما لا يغنى اه قال فى التصريح أجيب عنه بأن هذا كلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء على القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو وقاله الموضح فى الحواشى اه واعلم أن الواو تختص باحد وعشرين حكما ذكر الناظم منها ثلاثة عطف ما لا يغنى متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقى معموله ذكره هذا فى قوله آخر الباب وهى انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله الرابع عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه الخامس عطف الشئ على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا السادس فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها مع معطوفها فى الضرورة نحو جمعت وفحشا غيبة ونميمة وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك الثامن جواز العطف على الجوار فى الجر خاصة نحو وأرجلكم فى قراءة من جر التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت العاشر ايلاؤها لا اذا عطفت مفردا بعد نهى نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نفى نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفى نحو ولا الضالين الحادى عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثانى عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو مررت برجلين كريم وبخيل الثالث عشر عطف العقد على النيف اذا وقعا دفعة كاحد وعشرين فان تأخر وقوع العقد جاز أن يقول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين الرابع عشر عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد فى يوم واحد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزية فى الخاص فيشاركها فيه حتى نحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية

(واخصص بها) أى بالواو

(عطف الذى لا يغنى * متبوعه) اى لا يكتفى الكلام به

(كاصطف هذا وابنى) وتخاصم زيد وعمرو وجلست

ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص الكل والجزء السادس عشر العطف التلقيني من المخاطب نحو قال ومن كفر السابع عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الثامن عشر والتاسع عشر العطف فى التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف أى على مثلها نحو أي وأيك فارس الأحزاب الحادى والعشرون صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو من زيدا وعمرا فانهم شرطوا فى حكاية العلم بمن أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو وعدّ فى التصريح من خصائص الواو عطف ما انفك عنه الأول لمزية فى المعطوف نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن اذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذى اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو هذا ملخص ما فى حاشية شيخنا ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه ان حتى تشاركها فى ذلك على الصحيح نحو مات كل أب لى حتى آدم كما سيأتى وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقى معموله يرد عليه ما سيأتى ان الفاء تشاركها فى ذلك فى نحو اشتريته بدرهم فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما فى التسهيل من ان أو كالواو فى ذلك بل مال الدمامينى الى ان الفاء أيضا كالواو فى ذلك كما سيأتى وقولنا فيما تقدم اذا عطفت مفردا بعد نفى الخ قال فى المغنى ولم تقصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو ولانه للمعية وأما وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الأموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس اهـ وانما قرنوا الواو بلا فى نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا لافادة نفى القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهى عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفى او النهى بحال الاجتماع وقولنا ما حقه التثنية أو الجمع اى ما الاصل فيه التثنية او الجمع

ذلا ينافي ما في التسهيل من ان العطف سائغ مع قصد التكثير أو فصل بين
المتعاطفين ظاهرا أو مقدرا مثال الأخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد
أخوه محمد ومحمد في يوم واحد أي محمد ابني ومحمد أخي (قوله بين زيد وعمرو)
ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد قاله ابن بري وغيره
وبه يرد منع الحريري لذلك دنوشري (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وانما
انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول فحومل)
الدخول بفتح الدال وحومل موضعان (قوله بين أماكن الخ) اى فهو على
حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل ان المراد بالدخول
وحومل اجزاؤهما (قوله والفاء للترتيب) اى المعنوى وقد تكون للترتيب
الذكرى وأكثر ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر
من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والذى انحط عليه كلام سم في الآيات البينات
انه ليس المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشيئين مثلا في الذكر لان
هذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور
في الذكر أى بيان ان المذكور أولا حقه ان يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على
رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان ان رتبة المتأخر قريبة من
رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتأمل اه وقد تكون في غير ذلك
كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله
تعالى وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان
ذكر ذم الشئ أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره وأما الفاء من فأخرجهما من
قوله تعالى فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه فللترتيب المعنوى
ان رجع ضمير عنها الى الشجرة أى أوقعهما في الزلة بسبب الشجرة وللذكرى
ان رجع الى الجنة أى اذهبهما عنها ويرد على هذا ان الذى كانا فيه هو الجنة
فأين التفصيل الا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة
فيكون تفصيلا بعد الاجمال قاله الدماميني (قوله باتصال) أى معه وهو
في كل شئ بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان
طالت (قوله أى بلامهلة) بضم الميم أى تأخر كذا في المصباح وغيره (قوله
نحو أماته فأقبره) لا يقال الاقبار مسبب عن الاماتة فالفاء للتسبب في هذه

بين زيد وعمرو ولا يجوز
فيها غير الواو واما قوله بين
الدخول فحومل فالتقدير
بين أماكن الدخول فأماكن
حومل فهو بمثابة اختصم
الزيدون فالعمرون (والفاء
للترتيب باتصال) اى بلامهلة
وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو
اماته فأقبره وكثيرا ما تقتضى
أيضا التسبب

الآية أيضا وصنيع الشارح يوهم خلافه لانا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الاول (قوله ان كان المعطوف جملة) أى أو صفة نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون الآية وقد تجىء فى ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وفى المغنى وشرح الدماميني عليه أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال ان تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب أى الذى أغار على القوم صباحا فغنم فآب اى رجع ورحم الله المحلقين فالمقصرين اه بتلخيص وايضاح (قوله وأما نحو أهلكناها الخ) ايراد على الترتيب لان مجىء البأس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر الثانى اذا كان المراد غسل جملة الاعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراده لانه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة والا فغسل الرجلين بتمامه ما ليس قبل الوضوء فتفطن (قوله والمعنى أردنا الخ) أو يقال الفاء فى الآية والحديث لترتيب الذكرى اه تصريح أى لان ما بعد الفاء تفصيل لمجمل قبلها (قوله وأما نحو فجعله الخ) ايراد على التعقيب لان جعله غثاء لا يتصل باخراجه (قوله والتقدير فمضت مدة الخ) أى فالمعطوف عليه محذوف وقيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب الاخراج وأجيب بانه يكفى ان اول اجزاء المضى يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل ذكره الرضى والسعد وجعلا منه فتصبح الارض مخضرة قال فى المغنى وقيل الفاء فى هذه الآية بمعنى ثم وتصبح الارض مخضرة مسببة لا معطوفة وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدماميني الحق ان الاصل فى الفاء السببية استلزام التعقيب وان عدم فى بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب اذ السبب التام لدخول الجنة فى المثال مجموع الاسلام واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على

ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وأما نحو أهلكناها فجاءها بأسنا ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه الحديث فالمعنى أردنا اهلاكها وأراد الوضوء وأما نحو فجعله غثاء أحوى أى أسود فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء

جزئه مجاز اه باختصار (قوله أو ان الفاء نابت عن ثم) أو يقال التعقيب
فى كل شئ بحسبه قال فى الهمع قيل ترد الفاء للاستئناف نحو ألم تسأل الربع
القواء فينطق أى فهو ينطق اذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو
السببية نصب ونحو وأن يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقيق انها
فى مثل ذلك عاطفة وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وثم)
ويقال فم وثمت وثمت قاله فى التسهيل (قوله كقوله كهز الخ) فان الهز متى
جرى فى أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله فى المغنى واعترضه
قريبه فقال الظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد
فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه ان الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة والردينى
صفة الرمح نسبة الى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح والعجاج الغبار
والأنابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين كذا فى التصريح والاعتراض
أقوى من الجواب وهزه مصدر بمعنى اهتزاز كما فى العينى مضاف الى فاعله
والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح (قوله وأما نحو الخ) وجه الايراد
فى الآية الأولى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية ان ايتاء موسى
الكتاب قبل توصية هذه الامة بالمشار اليه وفى البيت واضح دماميني (قوله
هو الذى خلقكم الخ) التلاوة هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ
أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثانى هو الموافق لكون الكلام
فى ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وبزوجها حواء
(قوله وقيل غير ذلك) فمما قيل فى الآية الأولى ان العطف على محذوف أى
من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها
بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل الخ أو ان الذرية أخرجت
من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء وهذه الأجوبة أنفع من جواب الشارح
لانها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخى بين
الاخبارين نعم جوابه أعم اذ يصح ان يجاب به عن الآية الثانية والبيت
كما فعله كذا فى المغنى قال الدماميني ووجه الترتيب الاخبارى فى البيت ان
سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الأب بالنسبة الى
سيادة الجد (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان

أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء
عكسه وسيأتى (وثم للترتيب
بانفصال) أى بمهلة وتراخ
نحو فأقبره ثم اذا شاء أنشره
وقد توضع موضع الفاء كقوله
كهز الردينى تحت العجاج
جرى فى الانابيب ثم اضطرب
وأما نحو هو الذى خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها ذلكم وصاكم
به لعلكم تتقون ثم آتينا
موسى الكتاب تماما وقوله
ان من ساد ثم ساد أبوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده
فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار
لا لترتيب الحكم وأنه يقال
بلغنى ما صنعت اليوم ثم
ما صنعت أمس أعجب أى ثم
أخبرك ان الذى صنعته أمس
أعجب وقيل ان ثم بمعنى الواو
وقيل غير ذلك وأجاب ابن
عصفور عن البيت بأن المراد
أن الجد

السيادة لما سرت من الابن الى الأب ومن الاب الى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد فثم فى البيت لترتيب رتبى لا الخارجى ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال ثم قد ساد قبل ذلك جده لامكان ان يجعل ساد فى قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا فى السيادة الرتبية والخارجية ويكون الاتيان بثم نظرا الى السيادة الرتبية وقوله قبل ذلك نظرا الى السيادة الخارجية لأن سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الأب الخارجيتين وبهذا التحقيق يندفع الاعتراض بان هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجاب بعضهم بان اسم الاشارة راجع الى وقت التكلم ولا يخفى ان جوابنا أدق فاعرفه (قوله أتاه السودد) قال فى القاموس السود والسودد والسؤدد بالهمز كقنفذ السيادة اه والسين مضمومة فى الاوليين أيضا كما ضبطت به فى النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبى العز العجمى ويصرح بضم السين فى الثانية والثالثة قول الصحاح الدال فى سودد زائدة لالحاق بنائه ببناء جندب وبرقع اه لان أول جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية فى قوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى والفاء فى قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عند من جعل كفروا به جواب لما الاولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كما فى الدمامينى وعزاه فى الهمع للكوفيين أيضا ومثل بآية حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وآية فلما أسلما وتله للجبين وناديناه فاحدى الواوين فيهما زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفا والواو حالية بتقدير قد والمعنى فى الآية الاولى جاؤها حال فتح أبوابها اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح (قوله بما رحبت) أى مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة والغم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه أى وعلموا ان لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق وارادة النفس وكان الثانى هو المراد فى البيت بقول أصبح مريد الشئ وأمسى تاركا له يقال عدا فلان هذا الامر اذا تجاوزه

أتاه السودد من قبل الأب والأب من قبل الابن

* تنبيه * زعم الاخفش والكوفيون ان ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة وقول زهير

أرانى اذا أصبحت أصبحت ذا هوى * فثم اذا أمسيت أمسيت غاديا * وخرجت الآية

وتركه اه دماميني قال الشمني وهذا يدل على ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية

أراني اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه اه كلام الشمني وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال كذا رواية أبي بكر ثم قال يقول ان لي حاجة لا تنقضي أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أي فرج الله عنهم أو لجأوا الى الله ثم تاب الخ فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما في ثم تاب عليهم ليتوبوا وبمعنى قبول توبته قال الشمني وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم وترد ثم للاستئناف كما في قوله تعالى ألم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده مستأنفة لان اعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا في المغني (قوله واختص بفاء الخ) وفي التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي والترتيب في مثله ذكري لا معنوي لاتحاد المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف في كلام الناظم (قوله فيغضب هو زيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب ونكتة الابراز دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ في كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لانه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر في يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشري وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدا خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الاعراب فالاقتصار على الاول تقصير وفاعل يغضب على الاخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذي (قوله فكان الاولى الخ) لو عبر بالواو لكان

على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (واختص بفاء عطف ما ليس) صالحا لجعله (صله) لخلوه من العائد (على الذي استقر أنه الصله) نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وعكسه نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد فكان الاولى أن يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسئلتي الصلة المذكورتين والصفة نحو مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد وبامرأة يضحك زيد فتبكي والخبر نحو زيد يقوم فتقعد هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله

واثنان عين بكسر الفاء تارة فيدو وتارات يعم فيغرق ويشمل ايضا مستثنى الخ زز

يذكر نحو اما زيد فضحك فبكى هند وما زيد فبكى هند فيضحك فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها وذلك لما فيها من معنى السببية (بعضا

حتى العطف على كل ولا يكون

الا غاية الذي تلا) أي للعطف بحتى شرطان * الاول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل نحو أكلت السمكة حتى رأسها وأعجبتني الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها واما قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله * والثاني ان يكون غاية في زيادة او نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

* تنبيهات * الاول بقي شرطان آخران * احدهما ان يكون المعطوف ظاهرا

لا مضمرا كما ذكره وشرطه في مجرورها اذا كانت مضمرة فلا يجوز قام الناس حتاك كما ذكره ابن هشام معطيتها

أولى لوجهين الاول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مستثنى الصفة والخبر لا تتفرع على جريان الحكم في عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر التفريع بالنسبة اليها الثاني أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعدم شمول مستثنى كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل (قوله بكسر الفاء) عطا وسين مهملتين من باب ضرب وقتل كما في المصباح أي يرتفع ويتراجع وقوله يعم بضم الجيم وكسرها أي يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى أن يقول كما في التسهيل ويشمل بالنصب عطفا على مدخول اللام في قوله ساغا لشمول الخ لعدم شمول ذلك القول مستثنى الحال كما قال ولم يذكره أي في التسهيل الاسم الا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لانها صفة في المعنى ويراد بقوله ولم يذكره أي نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وعما قررناه اندفع تنظير شيخنا (قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بأن يكون جزأه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أي في شدة الاتصال (قوله فعلى تأويل ألقى ما يثقله) أي تأويل ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روي نعله بالاوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح (قوله والثاني أن يكون غاية الخ) والتحقيق كما في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو مات كل أب لي حتى آدم أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم أو أقواهم (قوله بزيادة أو نقص) (٢) أي معنويين كمثالي الشارح أو حسيين نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف ونحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة (قوله حتى الكماة) جمع كمي على غير قياس وهو كما في القاموس الشجاع أو لابس السلاح (قوله بقي شرطان آخران) زاد في التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو ان يكون ما بعدها شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا) قال الخيدلاني

(٢) قول المحشي قوله بزيادة او نقص الذي في نسخ الشارح في زيادة او نقص

معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا في أنه عين الاول لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اهـ وما ذكره في ضمير الغيبة ليس على اطلاقه فانك لو قلت زيد ضربت القوم حتى اياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الاول لان ما كان عينا ليس بعضا فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا الا ضميرا (قوله الحضراوى) نسبة الى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الاندلس دماميني (قوله مفردا) لو قال اسما لكان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع انه لا تعطفه (قوله أن يكون جزأ) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئي ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم (قوله ولا يتأتى ذلك الا في المفردات) اعترضه الدماميني بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسي كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعاني بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وأقره الشمني واجاب عنه البعض بأن البعضية في المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمني وكلام القائل بالنسبة الى المعنى المطابقي ولا بعضية فيه ويرد بأن زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقي بعض واما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر (قوله تكل) أى تتعب والمطى اسم جنس جمعى لمطية وهي الدابة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها قاله الدماميني (قوله فيمن رفع تكل) والمعنى حتى كانت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهي الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف الى كلال مطيهم مغني والذي يظهر لي أن تقدير هذا المضاف غير ضروري فتدبر والواو على النصب عاطفة لمحذوف على سريت بهم تقديره وسريت بهم حتى الجياد الخ فلا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة

الحضراوى قال في المغني ولم اقف عليه لغيره وشأنهما ان يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لانه لا بد ان يكون جزأ مما قبلها او كجزء منه كما تقدم ولا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس

سريت بهم حتى تكل مطيهم
وحتى الجياد مايقدن بأرسان

فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم

معطوفة بحتى على ضربت
بهم * الثانى حتى
بالنسبة الى الترتيب كالواو
خلافا لمن زعم انها للترتيب
كالزمخشرى قال الشاعر
رجالى حتى الاقدمون تمالؤا
على كل امر يورث الحمد والحمدا
* الثالث اذا عطف بحتى
على مجرور قال ابن عصفور
الاحسن اعادة الجار ليقع
الفرق بين العاطفة والجارة
وقال ابن الخباز تلزم اعادته
للفرق وقيده الناظم بأن
لا يتعين كونها للعطف نحو
اعتكفت فى الشهر حتى
فى آخره فان تعين العطف لم
تلزم الاعادة نحو عجبت من
القوم حتى بنيهم وقوله
جود يمناك فاض فى الخلق حتى
بائس دان بالاساءة دينا
* الرابع حيث جاز الجر
والعطف فالجر احسن الا فى
باب ضربت القوم حتى زيدا
ضربته فالنصب احسن على
تقدير كونها عاطفة وضربته
توكيدا وابتدائية وضربته
تفسير

ومجرورها قاله الدمامينى (قوله معطوفة بحتى) والصحيح انها ابتدائية
فى الموضعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أى الى عدمه بدليل ما بعده والمراد
الترتيب الخارجى فلا ينافى أنها للترتيب الذهنى كما مر بيانه (قوله تمالؤا)
أى اجتمعوا (قوله وقيده الناظم) أى قيد اللزوم قال فى المغنى وهو حسن
(قوله بأن لا يتعين الخ) الضابط أنه متى صح حلول الى محلها كانت محتملة
للأمرين والا تعينت للعطف (قوله نحو عجبت من القوم الخ) انما لم يصح الجر
فى المثال والبيت لعدم صلاحية الى فى موضع حتى ولكون ما بعدها ليس
آخرا ولا متصلا بالآخر هذا حاصل ما فى المغنى وشراحه كما قاله شيخنا وناقش
الدمامينى فى التعليل الاول بانه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون التعجب
فى المثال انتهى الى البنين وفيض الجود فى البيت انتهى الى البائس وقد
يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ثم البعضية التى هى شرط
فى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال ان جعلنا الاضافة فى بنيهم على
معنى من التبعيضية وعليه يحمل قول المغنى انهم بعض القوم فان جعلت
بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنيهم فيهم فافهم (قوله بائس) البائس من
أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالاساءة دينا بكسر الدال اى تدين
بالاساءة تدينا أى جعل الاساءة دينه لتكررها منه كثيرا (قوله فالجر أحسن)
لضعف العطف بحتى حتى أنكره الكوفيون كما مر (قوله الا فى باب ضربت
القوم الخ) أراد به أن يقع بعد الاسم التالى حتى فعل مشتغل بنصب
ضميره كما فى المغنى فان اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب
وجاز الرفع والجر (قوله حتى زيدا الخ) أى اذا كان زيد آخر القوم ليوجد
شرط جواز الجر (قوله فالنصب احسن الخ) علله فى المغنى بأن الفعل لا يكون
مؤكدا بعد حتى الجارة نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف
ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل وقال شيخنا انظر لم كان غير
الجر فى هذا الباب أحسن اه وقد توجه الاحسنية بأن فى النصب مشاكلة
الضمير لمرجعه فى الاعراب (قوله وضربته توكيد) أى لضربت زيدا الذى
تضمنه قولك ضربت القوم لدخول زيد فى القوم لا لضربت القوم حتى يرد
أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل

لزيد

لزيد (قوله بهما) أى الجر والنصب وعليهما فالقاها توكيد الا اذا جعلت حتى فى النصب ابتدائية والقاها تفسير (قوله وام بها اعطف اثر همز التسويه) اى بعدها ولا يجوز العطف باو قياسا فقول الفقهاء سواء كان كذا اوكذا خطأ كقولهم يجب اقل الامرين من كذا اوكذا لان الصواب فيه الواو قاله فى المغنى ثم ذكر ان قول صاحب الصحاح تقول سواء على قمت اوقعدت سهو وان قراءة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم اولم تنذرهم من الشذوذ بمكان اه ونقل الدمامينى عن السيرافى ان سواء اذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم واذا وقع بعدها فعل لان بغير الهمزة جاز العطف بأو قال الدمامينى وهذا نص صريح يقتضى بصحة كلام الفقهاء وبصحة مافى الصحاح وقراءة ابن محيصن اه قال الشمنى مافى المغنى هو مقتضى القياس إذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اه وكان من فرق رأى التسوية مع الهمزة اقوى ونقل الدمامينى أيضا عن سيبويه جواز العطف بعد ماادرى وليت شعرى بلا الهمزة بام وبأو ثم قال والعجب من ايراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن فى العطف بعد همزة التسوية والغرض أن لا همزة فى شئ من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فقدرها ان لم تذكر وتوصل بذلك الى الرد اه ويوافق مافى المغنى ماسيذكره الشارح عند قوله وربما حذفت الهمزة الخ ثم ذكر الدمامينى فى قول المغنى كقولهم يجب أقل الامرين الخ أنه يدفع الخطأ فى قولهم المذكور بجعل من بيانية لا اقل قال الدمامينى فان قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لانها تقتضى شيئين فصاعدا واو لاحد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيرافى بأن الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قمت اوقعدت فتقديره ان قمت أوقعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ كما قيل فليس التقدير قيامك أوقعودك سواء على أوسواء على قيامك أوقعودك بل سواء خبر مبتدا محذوف اى الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك اه وانما قال بمثل ذلك لان فرض كلام الرضى فى أم وقد أسلفناه مع زيادة فى الاستثناء ثم

وقد روى بهما قوله حتى نعله القاها وبالرفع ايضا على ان حتى ابتدائية ونعله مبتدا والقاها خبره اه (وام بها اعطف اثر همز التسويه) وهى الهمزة الداخلة

على جملة فى محل المصدر وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية واسميتين كقوله

ولست أبالى بعد فقدى مالكا
أموتى ناء أم هو الآن واقع

ومختلفتين نحو سواء عليكم أدعوتموهم الآية وإذا عادلت بين جملتين فى التسوية فقيل لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية ولا يجوز سواء على أزيد قائم أم عمرو منطلق وهذا لا يقوله العرب وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية وقد عادلت بين مفرد وجملة فى قوله * سواء عليك النفر أم بت ليلة * بأهل القباب من عمير بن عامر (أو) بعد (همزة مر لفظ أى معنيه) وهى الهمزة التى يطلب بها وبأم التعيين وتقع بين مفردين غالبا ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو

قال فى المغنى وإن كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لأنه إذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك وإن أجيب بالتعيين صح لأنه جواب وزيادة اه ومامر من أن ابن محيصن يقرأ بأو وسيأتى فى الشارح عند قول المصنف وربما حذفت الهمزة الخ أنه يقرأ بأم حرره واعلم أنا إذا ظاهر أن التسوية فى قولنا سواء على أقمت أم قعدت مدلولة لسواء لا للهمزة وفى قولنا ما أبالى أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالى لا من الهمزة فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية وانظر ما مدلول الهمزة حينئذ ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر (قوله على جملة فى محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هى معها فى محل المصدر كذا فى يس وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك بناء على قول الجمهور إن ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ومنها تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن قاله فى المغنى (قوله ولست أبالى) أى أكترث فهو متعد بنفسه وقلبى لأن معناه لا أفكر فيه ازدراء به والجملة بعده فى محل نصب والفعل معلق أفاده الدمامينى وقد يتعدى أبالى بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوانى نقلا عن النووى وقوله أموتى ناء أى بعيد (قوله نحو سواء عليكم أدعوتموهم) أى الأصنام أى ونحو سواء على أزيد قائم أم قعد الخ المثل (قوله فقيل لا يجوز الخ) يرد عليه أنه سمع ذكر الاسمية بعدها فى قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون وفى قول الشاعر ولست أبالى الخ كما تقدم ذلك فلا يصح قوله وهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع وفى نسخ إسقاط قوله وإذا عادلت بين الجملتين الخ وهو أولى (قوله معنيه) أى مع أم كما أشار إليه الشارح فقد حقق الدمامينى أن إفادة مدلول الهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط (قوله وتقع) أى أم المسبوقة بهمزة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى وإن أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا وبين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله ويتوسط بينهما الخ) ما لا يسأل عنه فى الأول المسند لأن

السؤال عن المسند اليه وفي الثاني بالعكس وبيان ذلك ان شرط الهمزة
المعادلة لأم أن يليها احد الأمرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل
الآخر ليفهم السامع من أول الأمر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت
عن تعيين المبتدا دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت اخرت قائم لانه غير
مسؤل عنه واذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا اقائم زيد ام قاعد
وان شئت اخرت زيدا لانه غير مسؤل عنه وقس على هذا نقله الدماميني عن
ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذي هو
كما قاله نص في ان ايلاء المسؤل عنه الهمزة اولى لا واجب كما قاله الجماعة (قوله
أأنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام توبيخي لا حقيقي ولا ينافيه قول
الشارح بعد لان الاستفهام معها على حقيقته لانه باعتبار الغالب أو أراد
بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جوابا وان كان توبيخا او انكاريا بقرينة المقابلة
نقله البعض عن الهوتي وهو صريح في ان الاستفهام الانكاري والتوبيخي
يطلب جوابا وقد يمنع لان الأول بمعنى لم يقع أو لا يقع والثاني بمعنى ما كان
ينبغي أو لا ينبغي ولا يستدعي شيء من ذلك جوابا ولو قيل اراد بالاستفهام
الحقيقي ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها
لكان اسلم ثم دعوى ان الاستفهام في الآية توبيخي يردها ان تالي
همزة التوبيخ واقع او يقع وفاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون صرح به
في المغني وهذا منتف في الآية فالظاهر انه تقريري وتأمل قال الدماميني
ووجه كونها في الآية بين مفردين مع ان المتقدم عليها في الصورة جملة أن
السماء معطوفة على أنتم واشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اه
وكالآية في هذا قول زهير

وما ادري ولست اخال ادري * اقوم آل حصن ام نساء

وجعل الشمني أم في البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه وبين الآية
بان فعل الدراية معلق في البيت والتعليق انما يكون عن جملة وهي هنا ما بعد
الهمزة فيجب ان يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا ويرد بان المعلق عنه
مجموع الكلام على حد ما أدري أزيد أم عمرو في الدار نعم ان قلنا الهمزة
بعد نحو ما أدري للتسوية وجب تقدير مبتدا في البيت فقط لان همزة التسوية

أأنتم أشد خلقا أم السماء
بناها او بتأخيرهما نحو وان
ادري اقريب أم بعيد
ما توعدون و بين فعليتين كقوله

انما تكون بين جملتين علاف همزة الاستفهام وسيأتي بسط ذلك (قوله أهي) بسكون الهاء ولم يجئ بعد الهمزة الا في الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل لابن مالك وهاء هي تأتي والجملة بعدها تبعير وتسكن اللام ما يراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التي رآها في المنام فلما استيقظ قال أهي أتتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم باعتبار عادتهم في مبالغتهم بطريق التجاهل ويوجد في بعض النسخ صدر البيت وهو فقمت للطيف مرتاعا فأرقني أي فقمت لاجل خيال المحبوبة المرئي في النوم حالة كوني مرتاعا لانتباهي منه وأرقني أي أسهرني ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيئا محققا (قوله اذ الأرجح) تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أي يفسره سرت وانما كان هذا أرجح لانه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة وقال في التصريح لان الاستفهام بالفعل أولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل اه ومن ثم رجح النصب في أزيدا ضربته (قوله لعمرك ما أدري الخ) اى ما أدري أي النسبين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وشعيث بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما في شرح شواهد المغني للسيوطي ومنقر ضبطه الدماميني والشمني بكسر الميم وفتح القاف وبالراء فالاوهو أي البيت هجو لشعيث اى لهذا الحي بانهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه في التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالألف لانه خبر لا نعت ولهذه العلة كان حق شعيث التنوين (قوله فحذف الهمزة والتنوين منهما) أى للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا ونقل الدماميني ان المختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرته نظما ونثرا ومنع الصرف لارادة القبيلة ولا ينافيها الوصف بابن لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدماميني هذا وكان على الشارح ان يزيد ونحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون بناء على الأرجح من فاعلية أنتم لمحذوف على ما مر في أهي سرت وقد يعارض بما هنا تناسب المتعاطفين في الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني (قوله متصلة) قال في الهمع ويؤخر المتوسط بينهما بنوعيها فلا يجوز سواء على أم يجئ زيد أم جاء ولا أم يقم أم قام (قوله

فقال أهي سرت أم عادني حلم
اذ الأرجح أن هي فاعل بفعل
محذوف واسمين كقوله
لعمرك ما أدري وان كنت داريا
شعيث ابن سهم أم شعيث ابن
منقر * الاصل أشعيث
فحذفت الهمزة والتنوين
منهما * تنبيهان * الأول
تسمى أم في هذين الحالين
متصلة لأن ما قبلها وما بعدها

لا يستغني

لا يستغنى بأحدهما عن الآخر) أما فى الحال الاول فلأن المقصود الاخبار بالتسوية وهى لا تتحقق الا بهما وأما فى الثانى فلأن المقصود طلب تعيين أحد الامرين فلا بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اى ورجح هذا على الاول بان الاتصال عليه راجع الى أم نفسها وعلى الاول راجع الى متعاطفيها وعورض بان الثانى انما يأتى فى أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر فى المغنى أفاده فى التصريح (قوله فى افادة التسوية) أى فى جملة افادة التسوية أى فى الجملة التى تفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة فى هذه الجملة انه يليها عديل ما يلى الهمزة فاندفع بتعبيره بعبارته على هذا الوجه ما توهمه من ان كلا من الهمزة وأم له دخل فى افادة التسوية فتدبر (قوله فى النوع الاول) أى أم بعد همزة التسوية وقوله فى النوع الثانى اى أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله ان الواقعة بعد همزة التسوية الخ (قوله ليس على الاستفهام) اى بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهى مجاز بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك فى معنى التسوية اذ الامران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك فى عدم التعيين اه وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للانكار الابطالى فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أفعيينا بالخلق الاول ومنه أليس الله بكاف عبده وألم نشرح لك صدرك لانها أبطلت ما بعدها من النفى فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا انشائية ولهذا صح عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفى ويظهر ان الهمزة فى ألم نشرح على هذا البحث من المعطوف عليه وانها مسلطة على ما بعد العاطف أيضا وللانكار التوبيخى فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو أكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما وأتعبدون ما تنحتون وللتهكم نحو أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلص زيد الأسير متعجبا وللاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والجامع بين الاستفهام

لا يستغنى بأحدهما عن الاخر وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها للهمزة فى افادة التسوية فى النوع الأول والاستفهام فى النوع الثانى ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام

والمعانى المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فان الاستفهام عن شئ يستلزم انتفاء علمه والانكار الابطالى يستلزم انتفاء وقوع الشئ المنكر والتوبيخى يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهكم به والتعجب يستلزم انتفاء علم سبب الشئ المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل العجب والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة وللأمر نحو أأسلمتم أى أسلموا وللتهديد كقولك لمن يسئ اليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على اساءته اليك وأنت تعلم علمه بذلك ألم أؤدب فلانا على اساءته الى وللتقرير بمعنى طلب اقرار المخاطب بما يعرفه من نفى او اثبات ولا يشترط ان يلى الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتازانى نحو أأنت قلت للناس ونحو أليس الله بكاف عبده على احتمال وانما لم يرد بعد الهمزة فى الآيتين نفس المقرر به دفعا للتهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعانى الثلاثة مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم المسؤل عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد يستلزم طلب ترك الشئ المهدد عليه والتقرير السابق طلب الاقرار وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو أضربت زيدا اى أنك ضربته البتة قاله السعد والجامع ترتب ثبوت الحكم أما فى هذا التقرير فظاهر وأما فى الاستفهام فلأنه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت فعلم ان للتقرير معنيين لكن استعماله فى الثانى قليل بالنسبة للأول كما أشار اليه فى شرح التلخيص ولغير ذلك وهل تشارك الهمزة فى الانكار الابطالى نحو هل من خالق غير الله والتقرير نحو هل ثوب الكفار وهل فى ذلك قسم لذى حجر والامر نحو فهل أنتم منتهون وهذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطى على المغنى لكن فى المغنى فى بحث هل انها تختص عن الهمزة بان يراد بها النفى ولهذا جاز هل قام الا زيد دون أقام الا زيد ولا ترد الهمزة فى نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لانها للانكار على مدعى الاصفاء ويلزم منه النفى لا أنها للنفى ابتداء وقد يكون الانكار توبيخيا بمعنى ما كان ينبغى فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل فتلخص ان الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدعى وقوع الشئ ويلزمه النفى وانكار على من أوقع الشئ ويختصان بالهمزة وانكار وقوع الشئ

وهذا معنى النفى وتختص به هل عن الهمزة اه باختصار وربما استعير لهذه المعانى غير الهمزة وهل من أسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب فى كيف تكفرون بالله والابطال فى ومن يغفر الذنوب الا الله والتقرير فى وماتلك بيمينك ياموسى قرره ليقول هى عصاى نقله السيوطى عن أبى البقاء وماذكرته من توجيه الاستعارة فى المعانى المذكورة هو ماظهر لى فاعرفه وفى شرح المغنى للدمامينى ان استفهام العارف المتجاهل حقيقى بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ) يعنى ان جملة سواء على أقمت أم قعدت وجملة لست أبالى أمات زيد ام عاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام فى قولنا ماأدرى أعمرى طويل أم قصير أما مجموع ماأدرى أعمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فافهم هذا التحقيق (قوله وليست كذلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية فى الامرين وقوله لان الاستفهام الخ تعليل للنفى فى الامرين (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) اى غالبا اوأراد بكونه على حقيقته انه ليس اخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يردان الزمخشرى جوز فى قوله تعالى فى سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم متصلة مقدرا قبلها معادلها اى أتدعون على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه للانكار التوبيخى وفى قوله تعالى قل أتخذتم عند الله عهدا كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلهما فى المغنى ولم يتعقب واحدا منهما أفاده الشمنى لكن الاظهر كون الهمزة فى الآية الاولى أيضا تقريرية فتأمل (قوله الا بين جملتين) اى غالبا فلا ينافى ماقدمه من انها عادلت بين مفرد وجملة كما فى قول الشاعر سواء عليك النفر أم بت ليلة (قوله قد بان لك) أى من الضابط السابق والاستشهاد بقوله ولست أبالى الخ (قوله وماادرى الخ) أنت خبير بأن الذى تبين مما قدمه ان الواقعة بعد ماأدرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى وان أدرى أقريب ام بعيد ماتوعدون وبقول الشاعر لعمرك ماادرى الخ أى لاادرى جواب هذا الاستفهام وهذا هو

وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع أن ام الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا فى تأويل المفردين * الثانى قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء بل كما تقع بعدها تقع بعد ماأبالى وماأدرى وليت شعرى ونحوهن

(وربما حذفت الهمزة) المذكورة (ان أمن اللبس كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم) وكما مر من قوله * شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر * وهو فى الشعر كثير ومال فى شرح الكافية الى كونه مطردا (و) بالانقطاع (وبمعنى بل وقت) أى تأتى أم منقطعة بمعنى بل (ان تلك مما قيدت به) وهو أن تكون مسبوقة باحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا (خلت)

الأقرب عندى ومثل ما أدرى ليت شعرى ولا يحضرنى ونحو ذلك ثم رأيت الدماميني على المغنى استظهر ما قلته مؤيدا له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالى وتصرفا منه متعقبا بذلك ما فى المغنى من التعميم الذى جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال الى أنها للاستفهام بعد ما أبالى أيضا كما يفيده ما مر عن الدماميني من كونه قلبيا معلقا عن العمل فى الجملة بعده والمعنى لا أفكر فى جواب هذا الاستفهام فتأمل (قوله حذف الهمزة المذكورة) أى الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيله بالمثالين الآتيين قال الفارضى وندر حذف أم ومعطوفها كقوله

دعانى اليها القلب انى لامره * سميع فما أدرى أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غى واذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم ضربت زيدا التقدير أضربت زيدا اه وقوله التقدير أرشد أم غى بحث فيه فى المغنى بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) ظاهره انها عاطفة قال شيخنا وفى الرضى خلافه اه وعليه يكون ذكرها هنا استطرادا بالتتميم أقسام أم ثم رأيت فى الدماميني ما يفيد ان فى كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف اصلا لا فى مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف فى المفرد قليلا لما سمع من كلامهم ان هنا لابلا أم شاء وفى الجمل كثيرا وجماعة للعطف فى الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم ارى شاء (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله وفت) الضمير فيه وفى قيدت وخلت راجع الى أم فى قوله وأم بها اعطف الخ والمراد بها ثم لفظها كما ان المراد بها هنا ذلك فليس فى الكلام استخدام ولا شبهه كما زعمه شيخنا (قوله ان تلك مما قيدت به خلت) صادق بصورتين ان لا تسبق بأداة استفهام اصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه وان تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور

وان تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالانكار اى النفي نحو ألهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد الآية والتقرير اى التثبيت اى جعل الشئ ثابتا نحو افي قلوبهم مرض ام ارتابوا الآية كذا في الدماميني عن الناظم وابي حيان وقد سبق في مامر عن الهوتي والشمني ولو قيل ان التقرير فقط اعني المطلوب به اقرار المخاطب كالحقيقي لاشتراكهما في طلب الجواب لكان وجها فتدبر (قوله ولا يفارقها حينئذ) اى حين اذ خلت مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو ام تريدون ان تسألوا رسولكم (قوله اى بل اهى شاء) كأنه في حال بعده عنها جزم بأنها ابل فلما قرب منها رآها صغيرة فاضرب مستفهما عن كونها شاء وكأم فيه ام في نحو اعندك زيد ام عندك عمرو فقد نص سيبويه على ان ام فيه منقطعة ظن اولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فاضرب عن الأول واستفهم عن كون عمرو عنده (قوله لا تدخل على المفرد) لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة (فائدة) تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى اولم ينظروا افلم يسيروا اثم اذا ما وقع فالجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير وان هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وان الهمزة كانت بعد هذه الأحرف فقدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير والزمخشري ان الهمزة في محلها الأصلي والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفي دعوى الزمخشري حذف الجملة وفي دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف فارضي (قوله نحو ام له البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لكان الكلام اخبارا بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك (قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين انها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا نقله في المغني عن ابن الشجري قال والذي يظهر قول الكوفيين لانه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو أم هل تستوي الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذي هو جند لكم قال الدماميني والتحقيق أن أهل البلدين متفقون على أن أم تجيء للاضراب

ولا يفارقها حينئذ معنى الاضراب وكثيرا ما تقتضي مع ذلك استفهاما اما حقيقيا نحو انها لابل أم شاء أي بل أهي شاء وانما قدرنا بعدها مبتدا محذوفا لكونها لا تدخل على المفرد أو انكاريا نحو ام له البنات أي بل أله البنات وقد لا تقتضيه ألبتة نحو أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي اذ لا يدخل استفهام على استفهام ونحو لا ريب فيه من رب العالمين

المجرد واما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو فى أمر لفظى (قوله أم يقولون افتراه) اما لم يقتض الاستفهام هنا وفى البيت لعدم احتياج المقام اليه لكن حمل الدماميني معنى الآية بل أيقولون على الانكار التوبيخى (قوله فى المتصلة والمنقطعة) فائدة جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصودا بها نفى وقوع كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الاشياء كما فى قصة ذى اليدين وهل يجاب بنعم مقصودا بها اثبات كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم واذا توالت استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لأخيرها للاضراب اليه عما قبله فاعرف ذلك (قوله أى التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أى على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الاول فجملة أنا خير منه معطوفة على ما قبلها ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الاصل أم تبصرون فأقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله فى المغنى وأورد عليه أن المسبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما قرر والمذكور هنا أنا خير الذى هو مقوله لا مقولهم وأجيب بأن الاصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى القول بالمعنى ثم يصح أن يكون فى الآية اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المغنى أن أم فى الآية متصلة وبه صرح الزمخشرى فى الكشاف والذى نص عليه سيبويه أنها منقطعة فانه قال ما حاصله انه اذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهى منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أولا فقوله أم لا مستغنى عنه فى تتميم الاستفهام الاول وانما ذكره الذاكر ليبين أنه عرض له ظن نفى أنه عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه وكذا فى الآية لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لاستدعى أن يقال له نبصر أولا نبصر فكان فى غنية عن ذكر ما بعده لكنه اذ قال أم أنا خير أنه عرض له

أم يقولون افتراه وقوله فليت سلمى فى المنام ضجيعتى هنالك أم فى جنة أم جهنم وقعت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين *تنبيه* حصر أم فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أنها تكون زائدة وقال فى قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة

ظن ابصارهم بعد ماظن اولا عدمه (قوله ابن جؤية) بالهمزة اسم ام الشاعر وهو فى الاصل تصغير جؤرة وهى حمرة تضرب الى سواد (قوله بأو) تنازعه الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشمنى ليس المراد بها الشرعية لان الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل او بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أى صيغته وان لم يكن هنالك طلب كما فى الاباحة وبعض صور التخيير فقول البعض اذ لا طلب فى الاباحة والتخيير فيه تساهل (قوله أو مقدرا) نحو ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أى ايفعل أى الثلاثة قاله الشارح على التوضيح (قوله وماسواهما فبعد الخبر) صرح الشاطبى بأن الذى يختص بالخبر الشك والابهام واما الباقى فيستعمل فى الموضعين وكلام المغنى يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع الجمع فى التخيير) وان قلت قد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الآتى كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتى كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك اه مغنى وآية الكفارة فكفارته اطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والتقسيم) اى تقسيم الكلى الى جزئياته أو الكل الى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه فى التسهيل بالتفريق المجرد اى من الشك والابهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهملة اه وبه يعرف مافى كلام البعض (قوله والابهام) اى على السامع (قوله وجعل منه نحو وانا أو اياكم الخ) قال فى المغنى الشاهد فى الاولى ووجهه الشمنى بان اعتبار الابهام فى احداهما يغنى عن اعتباره فى الثانية والاولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر اذ لا مانع من اعتباره فيهما وان كان اعتباره فى الاولى آكد وقال الدمامينى فى الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره فهو فى ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب

ابن جؤية

يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم * أم هل على العيش بعد الشيب من ندم (خير و (أبح) و (قسم باو وأبهم * واشكك) فالتخيير والاباحة يكونان بعد الطلب ملفوظا أو مقدرا وما سواهما فبعد الخبر فالتخيير نحو تزوج زينب أو أختها والاباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع فى التخيير وجوازه فى الاباحة والتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل أو حرف والابهام نحو أتاها أمرنا ليلا أو نهارا وجعل منه نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين

والشك نحو لقيناهم او بعض يوم (والاضراب بها أيضا نمى) أى نسب الى العرب فى قول الكوفيين وابى على وابى برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقوله

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

وقراءة أبى السمال أو كلما عاهدوا عهدا بسكون الواو ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين تقدم نفى أو نهى واعادة العامل نحو ماقام زيد أو ماقام عمرو ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ويؤيده أنه قال فى ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى يعنى انه يصير اضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط

(وربما عاقبت) أو (الواو) أى جاءت بمعناها (اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أى اذا أمن اللبس كقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهره أو سافع

وقوله

ليكون أقبل لما يلقى اليه وقد ل بعد ثم الشاهد فى الثانية لان الشرط تقدم كلام خبرى وهو واما ايتيه قد بقوله لعلى هدى لان ماقبله ليس كلاما وقد يقال ان لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثانى أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لانه ظرف مجرور وعلى كل وجه فالشرط معدوم مع انه قد يمنع اشتراطه واعلم ان التخالف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لان صاحب الحق كأنه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس فى ظلام لا يدرى أين يتوجه وعبارة يرلى ان الآية وان كانت للابهام ظاهرا الا انها ترمز الى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد او الثانية لما بعد او الاولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه وبين الابهام ان المتكلم عالم بالحكم فى الابهام دون الشك غزى (قوله والاضراب بها أيضا نمى) قيل او حينئذ غير عاطفة كام الاضرابية على رأى الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضى والسعد كما فى يس وقيل عاطفة وان كان بعدها جملة اذ العطف يكون فى المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم فى أم الاضرابية وهذا الظاهر كلام المصنف (قوله مطلقا) اى سواء تقدمها نفى او نهى أولا وسواء أعيد العامل أولا (قوله كانوا) اى العيال المذكورون فى البيت قبله وقوله او زادوا يحتمل ان او بمعنى الواو وكذا فى قراءة أبى السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره (قوله بسكون الواو) المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات الا الذين فسقوا بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة (قوله ونسبه) اى مجىء او للاضراب بقطع النظر عن الاطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين (قوله واعادة العامل) يعنى مع حرف النفى او حرف النهى شمنى (قوله ويؤيده) اى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه ان او تأتى للاضراب بشرطين (قوله او سافع) اى قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبتها قال الدمامينى لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد بين فريق ملجم او فريق سافع اذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اه واستبعد لان الظاهر أن قصد الشاعر انهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما الا أنهم ثابت لهم احدى الهيئتين (قوله

فظل طهاة اللحم الخ) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وصفيف شواء مفعول
منضج وهو ما فرق وصف على الجمر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على
منضج بتقدير مضاف اى وطابخ قدير اى مطبوخ فى القدر ومعجل صفة قدير
وقول العينى قدير معطوف على شواء غير ظاهر وان أقره شيخنا كما لا يخفى
(قوله ان بها اكتل الخ) ضمير بها للأرض المذكورة قبل واكتل بفوقية
مفتوحة ورزام براء مكسورة فزاى اسمار جلين وخويربين تثنية خويرب
تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدمامينى والشمنى وفى شرح شواهد المغنى
للسيوطى انه اللص الابل حال من ضمير ينقفان قدمت على عاملها أو من
المستكن فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب الجمهور
المانعين مجىء الحال من المبتدا فى الحال أو الاصل وينقفان بضم القاف من
النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدمامينى والشمنى والسيوطى فيحتاج الكلام
الى التجريد والهام اسم جنس جمعى لهامة وهى الرأس فقول البعض
والهام الرأس فيه تساهل وانما كانت أو فى البيت بمعنى الواو لقوله خويربين
بالتثنية ولو كانت على بابها لأحد الشيئين لقال خويربا بالافراد (قوله
اشرعت) بالبناء للمجهول أى صوبت نحو العدو وكنى بذلك عن الطعن
وبالاسل عن الأسر (قوله وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف
فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو والفراء بمعنى بل فتكون
للاضراب عن الاخبار بانهم مائة ألف بناء على حزر الرأى مع علمه تعالى
بزيادتهم الى الاخبار عن تحقيق وبعض البصريين للابهام وقيل للشك
مصروفا للرائى كذا فى المغنى بزيادة قال البعض ويزيدون صفة موصوف
محذوف معطوف على ما قبله اى أو جماعة يزيدون اه وفيه ان الموصوف
بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو فى ويمكن جعل العطف من
باب العطف على المعنى اى الى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل
(قوله مطلقا) اى سواء كانت اولا اباحة أولا (قوله وذكر فى التسهيل ان
أو تعاقب الواو) اى تجىء بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله فى الاباحة اى
فى صورة الاباحة اى فى الصورة التى يظن ان أو فيها للاباحة اى لأحد
الشيئين مع جواز الجمع بينهما وان لم تكن أو فى حالة كونها بمعنى الواو

فظل طهاة اللحم ما بين منضج
صفيف شواء أو قدير معجل
وقول الراجز
ان بها اكتل أو رزاما
خويربين ينقفان الهاما
وقوله
وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما
صدور رماح أشرعت أو سلاسل
وجعل منه وأرسلناه الى مائة
ألف أو يزيدون أى ويزيدون
هذا مذهب الأخفش
والجرمى وجماعة من الكوفيين
تنبيهات الأول أبهم
قوله وربما ان ذلك قليل
مطلقا وذكر فى التسهيل ان او
تعاقب الواو فى الاباحة كثيرا
وفى عطف المصاحبة والمؤكد
قليلا فالاباحة كما تقدم
والمصاحب نحو قوله عليه
الصلاة والسلام فانما عليك
نبى أو صديق أو شهيد
والمؤكد

للاباحة لانها حينئذ للجمع واو التى للاباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع
منهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام وقوله كثيرا أى لأنه يكثر ارادة
الجمع فى نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا هو الذى أفهمه فى هذه
العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كنهها
الاعتراض الأول ما ذكره البعض وأقره ان صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة
الا فى معاقبة أو للواو فى الاباحة وهو المراد للمصنف هنا لما ذكره إياه فيما تقدم
بقوله أيضا والذى اراده هنا وجعله قليلا انما هو القسمان الأخيران الموصوفان
فى التسهيل أيضا بالقلة الثانى ما ذكره شيخنا وأقره ان الاباحة معنى أو
اصالة فلا ضرورة الى جعلها فى صور الاباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين
أنهما مبنيان على ان أو فى حال معاقبتها الواو فى الاباحة لأحد الشيئين مع
جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت الثالث ما ذكره أيضا
البعض وأقره ان قوله كثيرا يوهم ان أو فى الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس
كذلك فكان الأولى أن يقول تعاقب الواو فى الاباحة لزوما وقد تعاقبها
فى غيرها ووجه اندفاع هذا الاعتراض ان المراد كما علمت ان الصورة التى
يظن أن أو فيها للاباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب
بأن تكون للاباحة فى الواقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا
قوله لزوما هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب
خطيئة أو اثما) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذى بين العبد وربه والاثم
على مظالم العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أى مجازا (قوله
وأما بقية المعانى الخ) ذكره فى المغنى قال ومن العجب انهم ذكروا ان من معانى
صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما أو دينارا
وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا ان أو تفيدهما ومثلوه بالمثالين
المذكورين اه وأجيب بأن كلا من الصيغة وأو تدل على ما ذكر فحيث
مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لأو قطع النظر
فيهما عن الصيغة وقال التفتازانى فى تلويحه ان التخيير والاباحة قد يضافان
الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة أو والتحقيق ان كلمة أو لأحد الامرين
أو الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب موقع الكلام ودلالة

نحو ومن يكسب خطيئة
أو اثما الثانى التحقيق أن
أو موضوعة لأحد الشيئين
أو لأشياء وهو الذى يقوله
المتقدمون وقد تخرج الى
معنى بل والواو وأما بقية
المعانى

مستفادة من غيرها * الثالث زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى او في ثلاثة مواضع * احدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله * كما الناس مجروم عليه وجارم * وممن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية قال في المغني والصواب انها في ذلك على معناها الأصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ثانيها الاباحة قاله الزمخشري وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما وانه انما قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة قال في المغني ايضا والمعروف من كلام النحويين ان هذا أمر بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو * ثالثها التخيير قاله بعضهم في قوله * وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا * فقلت البكا اشفى اذا لغليلي * اى او البكا اذ لا يجمع بين الصبر والبكا ويحتمل ان يكون الأصل من الصبر والبكا اى احدهما ثم حذف من كما في قوله تعالى واختار موسى قومه ويؤيده ان ابا علي القالي رواه بمن اه

(ومثل أو في القصد اما الثانيه * في نحو اما ذي واما النائيه)

تزوج وجاءني اما زيد واما عمرو * تنبيهات * الأول ظاهر كلامه انها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في أو وليس كذلك فانها لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له ان ورود او بهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالاحالة انما هي على المعاني المتفق عليها ولم يذكر الاباحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة * الثاني ظاهره ايضا انها

القرائن (قوله مستفادة من غيرها) اى معها وذلك لأنها تفيد أحد الشيئين وغيرها يفيد امتناع الجمع اذا كانت للتخيير وجوازه اذا كانت للاباحة وهكذا وقوله من غيرها اى من القرائن (قوله وممن ذكر ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بان الواو في التقسيم أجود من أو فانه يدل على انها فيه ليست بمعنى أو اه وقد يقال ان له في المسئلة قولين واعلم ان لكل من الواو وأو في التقسيم وجها الاجتماع الاقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا وان كانت الواو فيه أكثر (قوله قاله الزمخشري) وافقه الناظم وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره في المغني كما قاله الدماميني وسبقهم الى ذلك السيرافي في شرح الكتاب (قوله اى أحدهما) اى مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الاباحة (قوله لئلا يتوهم ارادة الاباحة) ويحتمل ان ذلك لئلا يتوهم ارادة التخيير (قوله ان هذا أمر) اى اذن (قوله قالوا نأت الخ) من الطويل ودخله الثلم وهو حذف فاء فعولن ويروى وقالوا ولا ثلم فيه حينئذ وقوله نأت اى بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق (قوله رواه بمن) اى بدلها (قوله اما) ذهب سيبويه الى انها مركبة من ان وما وذهب غيره الى انها بسيطة وهو الظاهر لان الأصل البساطة وقوله الثانية احترازا عن الاولى فانه لا خلاف في انها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو لكن لا مانع من نسبة المعاني للأولى أيضا لتلازمهما غالبا والثانية البعيدة (قوله ظاهر كلامه) اى حيث أطلق القصد فشمل جميع المعاني المقصودة (قوله والعذر له) اى في الاطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين (قوله ظاهره أيضا) اى حيث أطلق القصد فشمل العطف اذ هو مما يقصد (قوله

مثل اوفي العطف والمعنى وهو كيسان وبرهادهي مثلها في المعنى فقط ورادهم التالم وهو الصحيح ويؤيده قولهم انها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله

بالبيضا اماشالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار

شاذ وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت المذكور وقد يقال ان قوله في القصد اشارة الى ذلك اى انها مثلها في القصد اى المعنى لا مطلقا سيما انه لم يعدها في الحروف اول الباب وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها ليست عاطفة وانما اوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها * الثالث مقتضى كلامه انه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقراءة ابي وانا او اياكم لاما على هدى او في ضلال مبين

مثل أوفي العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثله في لكن كما مر (قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) اى فالعاطف اما هو الواو الداخلة على اما (قوله وأما قوله الخ) ايراد على قوله لزوما (قوله شالت نعامتها) كناية عن موتها لان النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامته (قوله وكذا فتح همزتها وابدال ميمها الخ) اى شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والافتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية تصريح فضميره فيها يرجع الى المفتوحة الهمزة كما في البيت لاميم اما مطلقا وان ثبت الابدال مع الكسر أيضا كما في الدماميني عن المصنف (قوله اى المعنى) فيه اشارة الى ان القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبني على ان المراد بالقصد مقصودهم ومقصودهم المعنى لاختلافهم في العطف (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين الخ) أى وان كان هذا النقل غير مسلم لما مر في الشرح (قوله لمصاحبتها لها) أى لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) اى حيث قال الثانية في نحو الخ وهذا أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكرارها) اى فلا يقيد كونها الثانية (قوله غثي من سميني) غثي من غثت الشاة غثا من باب ضرب أى ضعفت ويقال في الكلام الغث والسمين اى الردىء والجيد ولعل المعنى فأعرف منك الرديء والجيد مني لتبينك لي الرديء وابعاد لي عنه والجيد واعانتك لي عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين

فلو أنا على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالخبر اليقين

وروى موضعا منها وهو الصحيح قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشد ابن دريد مع بيتين غير هذين

لعمرك انني وأبا رباح * على طول التجاور منذ حين

ليبغضني وأبغضه وأيضا * يراني دونه وأراه دوني

فلو أنا على حجر الخ يريد انهما لشدة العداوة لا يختلط دماؤهما فلو ذبحا على حجر لا فترق الدميان اهـ ثم رأيت في العارضي في باب النسب ان العرب تقول ان دم المتباغضين لا يجتمع اهـ (قوله وقد يستغنى عن الاولى) اى لفظا

وقوله * فاما ان تكون اخي بصدق * فأعرف منك غثي من سميني * والا فاطرحني واتخذني * عدوا اتقيك وتتقيني * وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله

لا تقدير ادماميني فقوله كما يجيز أو يقعد تشبيه فى مطلق الجواز اذ لا يحتاج الى تقدير مع أو بخلاف اما ثم ذكر الدماميني ان ظاهر كلام بعضهم ان الفراء يجيز الاستغناء عن اما الاولى لفظا وتقديرا واجراءها مجرى أو (قوله ثم) الضمير يرجع الى النفس المذكورة فى البيت قبله من ألم اذا نزل وفى بعض النسخ تم ساض بالبناء للمجهول من هاض العظم اذا كسره بعد جبره وعهد الدار ماء بدفها (قوله وقد سبق ما فى هذا الثانى) اى من الخلاف فى شرح قوله وأتبعت لفظا الخ (قوله وهى الخ) شروع فى محترزات الشروط فكان الاولى التعبير بالفاء (قوله ولا يجوز لكن عمرو) اى على ان عمرو معطوف كما فى التوضيح أما على انه مبتدأ خبره محذوف فيجوز (قوله أو تلتها جملة) اى أو سبقت بنفى لكن تلتها جملة فلا ينافى ان المسبوقة بايجاب لا يتلوها الا الجملة (قوله ورقاء) اسم رجل بوادره جمع بادرة وهى الحدة تصريح (قوله اى ولكن كان رسول الله الخ) حاصله ان لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هى العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم فى الشرح بقية الاقوال وقد يستشكل العطف بان قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويجاب بان المراد بكونها حرف ابتداء انها غير عاطفة للجملة فلا ينافى عطفها بغيرها أفاده سم (قوله لان متعاطفى الواو المفردين الخ) بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما فى ذلك نحو قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفى الواو ايجابا وسلبا اذا لم يصحبها ما يقتضى الاختلاف كلكن فتأمل (قوله أى لا لعطف بلا الخ) فيه مسامحة فان الشرط الأول لا يفيده كلام المصنف (قوله شرطان) بقى شرط ثالث وهو أن لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء نى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءنى زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفى وفى هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفى وقد اجتمعا فى ولا الضالين معنى (قوله افراد معطوفها) أى ولو تأويلا فيجوز

فى قوله فما ترين من البشر أحدا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة (وأول لكن نفيا او نهيا) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا * تنبيه * يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفردا وأن لا تقترن بالواو كما مثل وقد سبق ما فى هذا الثانى وهى حرف ابتداء ان سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو خلافا للكوفيين أو تلتها جملة كقوله * ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر * أو تلت واوا نحو ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (ولا) نداء اوامرا أو اثباتا تلا) لا مبتدا خبره تلا ونداء وما بعده مفعول بتلا وفى تلا ضمير هو فاعله يرجع الى لا والتقدير

لا تلا نداء او امرا او اثباتا اى لعطف بلا شرطان أحدهما افراد معطوفها والثانى ان تسبق بأمر او اثبات اتفاقا نحو اضرب زيدا لا عمرا وجاءنى زيد لا عمرو او بنداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخى لا ابن عمى قال السهيلى

قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذا من قول الهمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها
في الأصح (قوله وأن لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر) قال البعض هو
ظاهر فيما اذا كان المتناول والأعم الثاني لا الأول اهـ ولك أن تقول
جواز جاءني رجل لا زيد اذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا اذا كانت عاطفة
كما هو فرض الكلام وقد علل الفارسي وغيره عدم جواز جاءني زيد لا رجل
وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض لا يقال المراد بالرجل غير زيد
بقرينة العطف المقتضي للمغايرة فلا تناقض لانا نقول المغايرة التي يقتضيها
العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق
والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين
في الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال التقي السبكي كما
حكاه عنه ولده في شرح التلخيص يخطر لي جواز قام الناس لا زيد ان أريد
اخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عدّ لا
من حروف الاستثناء فاعرف ذلك (قوله وقال الزجاجي وأن لا يكون الخ) علل
بأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا جاء عمرو الا في الدعاء
ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد
قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم رأيته في المغني أي لمنع لا من تقدير ليس بعد
الواو (قوله كأن دثارا الخ) دثار بكسر الدال المهملة وفتح المثلثة اسم راع
واللبون النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوفى بفتح الفوقية وضم النون
وفتح الفاء جبل عال والقواعل بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكنى
بذلك عن عدم عوده زمانا بون (قوله الدعاء) نحو رحم الله أبا بكر لا أبا جهل
وقوله والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا قال ذلك أبو حيان وخالفه
الرضي فقال لا تجيء لا بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو
ذلك ولا بعد النهي ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي فلا يقال قام زيد
لا قعد لانها موضوعة لعطف المفردات وانما جاز على قلة عطفها المضارع
لمضارعته الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا يقال قام زيد
لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو
في المكرر وكانت هي العاطفة ولا تأكيد لكنه قال في الكلام على بل قبل

وأن لا يصدق احد متعاطفيها
على الآخر فلا يجوز جاءني زيد
لا رجل وعكسه ويجوز جاءني
رجل لا امرأة وقال الزجاجي
وأن لا يكون المعطوف عليه
معمول فعل ماض فلا يجوز
جاءني زيد لا عمرو ويرده قوله
كأن دثارا حلقت بلبونه
عقاب تنوفى لا عقاب القواعل
* تنبيهات * الأول في معنى
الأمر الدعاء والتحضيض *
الثاني أجاز الفراء العطف بها
على اسم لعل كما يعطف بها على
اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا
قائم * الثالث فائدة العطف
بها قصر الحكم على ما قبلها

لاتجيء بل بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والأولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض اه والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبي حيان ثم القلب الى جواز مجيء لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يذكر قصر التعيين مع أنه تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر للتردد في أي الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما الاعلى التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) في تمثيله لقصر الافراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل اشارة الى ماقالوه من اشتراط امكان اجتماع الوصفين في قصر الافراد دون قصر القلب (قوله وقد يحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا كان الأولى تأخيره الى قول الناظم وحذف متبوع بدا هنا استبح (قوله وبل كلكن) اعترض بأنه احالة على مجهول لانه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذي ذكره الشارح مشهور في لكن فاحالة على مشهور بين النحاة (قوله في تقرير الخ) أي تثبيته في ذهن السامع والحاصل أنها مع النفي والنهي تفيد أمرين تأكيدي وهو تقرير ماقبلها وتأسيسي وهو اثبات نقيضه لما بعدها ومع الخبر المثبت والامر أمرين تأسيسيين ازالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها قال الشمني قال الرضي وظاهر كلام الاندلسي وهو الظاهر أنها بعد النفي والنهي أيضا تصير الحكم الأول كالمسكوت عنه اه وفي كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد في المغني من الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف اضراب قال وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء اه (قوله للثان) حذف ياؤه للضرورة (قوله ويصير) بالنصب بان مضمرة في جواب الأمر وقوله كالمسكوت عنه أي أصالة وان صار مسكوتا عنه لعارض الاضراب فصح الاتيان بالكاف ومعنى كون زيد في قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كانه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه (قوله والامر الجلي) أي الظاهر واحترز به عن العرض والتحضيض كما في الغزي ومر خلافه عن الرضي (قوله ذلك) أي النقل (قوله وعلى ذلك) أي الجواز المذكور وقوله بل قاعدا أي بالنصب على معنى بل ماهو قاعدا

اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على من يعتقد انه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل * الرابع انه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم (وبل كلكن) في تقرير حكم ماقبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبيها) أي مصحوبي لكن وهما النفي والنهي (كلم أكن في مربع بل تيها) المربع منزل الربيع والتيهاء الأرض التي لا يهتدى بها ونحو لا تضرب زيدا بل عمرا (وانقل بها للثان حكم الأول) ويصير كالمسكوت عنه (في الخبر المثبت والأمر الجلي) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي فتكون ناقلة لمعناهما الى مابعدها وعلى ذلك فيصح مازيد قائما بل قاعدا

و بل قاعد ويختلف المعنى قال الناظم وما جوّزاه مخالف لاستعمال العرب ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته ولا بد لكونها عاطفة من افراد معطوفها كما رأيت فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الانتقال من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا وادّعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن الا على هذا الوجه والصواب ما تقدم * تنبيهان * الاول لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال اضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه * الثاني تزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب

نحوه

وأورد على المبرد ويزيد الوارث انه يلزمهما أن لا تعمل ما في قائما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه وأجيب بان انتقاضه بعد مضي العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفي المنتقض بعدهما نحو

وما أصاحب من قوم فأذكرهم * الا يزيدهم حبا الى هم

(قوله و بل قاعد) أي على أن قاعد خبر مبتدا محذوف أي بل هو قاعد (قوله ويختلف المعنى) لان النصب يقتضي انتفاء القعود والرفع يقتضي ثبوته (قوله ومنع الكوفيون الخ) تورك على النظم بأنه يوهم كثرة العطف ببل في الخبر المثبت والأمر الجلي لانه ذكره مع العطف بها بعد النفي والنهي من غير تفصيل فتأمل (قوله وشبهه) هو النهي (قوله وتفيد حينئذ) أي حين اذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها في حال عطفها المفرد ليست للاضراب قال شيخنا وفي شرح الفارضي خلافه اه وفي المغني أنها للاضراب في الأمر والايجاب (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أي فبل في نحو ذلك للاضراب الابطالي بناء على أن المضرب عنه القول بالمبطل أما اذا كان المضرب عنه القول فالاضراب انتقالي اذ الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال (قوله والصواب ما تقدم) أجيب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون في القرآن يقينا الا على وجه الانتقال والآيتان الأوليان ليست بل فيهما للاضراب الابطالي يقينا لاحتمال أنها للاضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر (قوله الأول الخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم (قوله لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على ما مر (قوله ولا نحوه) بالرفع أي نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيدا بل عمرا (قوله تزاد قبلها لا الخ) المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولا للنفي ما بعدها كما قاله الشمني ولا لنفي الايجاب قبلها (قوله لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب) اعلم أن لا بعد الايجاب لنفي الايجاب الذي قبلها وصيرورته نصا في النفي بعد صيرورته بحرف الاضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الاضراب اذ ليس ما أفادته معنى تأكيد بل ذلك معنى تأسيسي أفاده الدماميني وقوله عن جعل متعلق

بالاضراب

بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بتراد ومثله قوله الآتي بعد النفي
ونحوه في جعله بل في قوله بل الشمس للاضراب الذي قدم انه مفاد بل
الداخلة على جملة انها في قوله بل الشمس داخلة على جملة اي بل هو الشمس
وليس بلازم كما يفيده ما مر عن شرح الفارضي والمغني ولك منع الاقتضاء
بحمل قوله سابقا وتفيد حينئذ اضرابا على معنى انها اذا تلاها جملة لا تكون
الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب في الامر والايجاب
دون النفي والنهي فافهم (قوله كسفة أو أفول) الكسفة التغير الى سواد
والأفول الغيبوبة (قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره
(قوله فافصل بالضمير المنفصل) اي لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
فالعطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فاذا أكد بالمنفصل دل افراده
عما اتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم
يجعل العطف على هذا التوكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان
يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل (قوله أوفاصل ما) قال الشيخ
خالد ما اسم نكرة في موضع جر نعت لفاصل بمعنى اي فاصل كان وجوز
المكودي ان تكون ما زائدة اه وانما اكتفى بأي فاصل لان فصل الكلام
قد يغني عما هو واجب نحو أتى القاضي بنت الواقف فلأن يغني عما هو غير
واجب أولى (قوله وضعفه اعتقد) اي على مذهب البصريين وأجازه
الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتني جمالك والفرق على
الاول ان الثاني في العطف غير الاول غالبا فلابد من تقوية الاول بخلاف
البدل وكالبدل التأكيد الا النفس والعين كما مر في محله (قوله ورجا
الاخيطل) تصغير الاخطل ومن في قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول
رجا واللام في قوله لينالا لام الجحود وألفه للتثنية (قوله وزهر) اي ونسوة
زهر كحمر جمع زهراء وأصل تهادى تتهادى اي تتبختر فحذفت احدى التاءين
والفلا اسم جنس جمعي للفلاة وهي الصحراء والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش
تعسفن اي أخذن على غير الطريق رملا اي في رمل وقيد بقوله تعسفن الخ
لانه أقوى في التبختر (قوله وعود خافض) شامل الحرفي والاسمي لكن
لا يعاد الاسمي الا اذا لم يلبس فان ألبس نحو جاء في غلامك وغلام زيد وأنت

النفي ومنع ابن درستويه زيادتها
بعد النفي وليس بشيء كقوله
وما هجرتك لا بل زادني شغفا
هجر وبعد تراخ لا الى اجل
(وان على ضمير رفع متصل)
مستترا كان او بارزا (عطفت
فافصل بالضمير المنفصل) نحو
لقد كنتم انتم وآباؤكم (أوفاصل
ما) اما بين العاطف والمعطوف
عليه واما بين العاطف
والمعطوف كالمفعول به في نحو
يدخلونها ومن صلح ولا في نحو
ما اشركنا ولا آباؤنا وقد اجتمع
الفصلان في ما لم تعلموا انتم
ولا آباؤكم (وبلا فصل يرد *
في النظم فاشيا وضعفه اعتقد)
من ذلك قوله * ورجا الأخيطل
من سفاهة رأيه * ما لم يكن
وأب له لينالا * وقوله
قلت اذ اقبلت وزهر تهادى
كنعاج الفلا تعسفن رملا
وهو على ضعفه جائز في السعة
نص عليه الناظم لما حكاه
سيبويه من قول بعض العرب
مررت برجل سواء والعدم برفع
العدم عطفا على الضمير المستتر
في سواء لانه مؤول بمشتق اي
مستو هو والعدم وليس بينهما فصل (وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا) في غير الضرورة

زيد فلا ما واحد مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز اذا قامت قرينة تدل على المقصود والذى ارتضاه المصنف ان المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى لئلا يلزم الغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله فى نحو المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه) اى اللزوم جمهور البصريين لان الجار والضمير المجرور كالشئ الواحد فاذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندى لازما) اختاره أبو حيان وقال يبقى ان يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار بان يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أى لا باعادة الجار ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه الا باعادة الجار فلو رفعت على توهم أن المتقدم نطقت بالضمير مرفوعا فينبغى جوازه تنظيرا دماميني (قوله فاذهب الخ) جواب شرط محذوف اى اذا كنت فعلت الهجو والشتم المذكورين فى صدر البيت أعنى قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فان ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الايام (قوله ومابينها الخ) صدره نعلق فى مثل السوارى سيوفنا وروى نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية وروى تعلق بتاء التأنيث مبنيا للمجهول وسيوفنا بالرفع على النيابة عن الفاعل والسوارى جمع سارية وهى الاسطوانة والواو فى وما حالية وما مبتدأ خبره غوط جمع غائط وهو المكان المطمئن الواسع وكنى بذلك عن طول القامة ونفانف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين ويقال للهواء الشديد كذا فى العينى ومثل السوارى صفة لمحذوف اى فى قامات مثل السوارى طولا ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر (قوله وغيرهما) كحمزة من السبعة (قوله تساءلون به) قال شيخنا بتخفيف السين اهـ وأما ما قيل ان الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع انه ان كان قسم الطلب فى قوله واتقوا الله ورد عليه ان قسم السؤال انما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف تقديره والارحام انه لمطلع على متعلقين كما قيل كان زيادة فى

وعليه جمهور البصريين نحو فقال لها وللارض وعلينا وعلى الفلك تحملون وانعبد الهك واله آبائك قال الناظم (وليس) عود الخافض (عندى لازما) وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين (اذ قد أتى فى النظم والنثر الصحيح مثبتا) فى النظم قوله فاذهب فما بك والايام من عجب وقوله وما بينها والكعب غوط نفانف وهو كثير فى الشعر ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون به والارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه

في التكاف (قوله قيل ومنه الخ) وقيل خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها الا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وسوّى به في المغني وكذا يقال في مثل هذه الآية وأورد عليه ان حذف الجار وبقاء عمله شاذ الا في مواضع تقدمت في حروف الجر ليس هذا منها اللهم الا ان يقال محل المنع اذا حذف غير تالي العاطف مسبوق بمثل الجار (قوله لانه) اى السبيل صلة المصدر اى فكذا ما عطف على السبيل (قوله حتى تكمل معمولاته) لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي (قوله اذا أكد الضمير جاز) اى قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا أكد والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به وفرق الاول بأوجه منها ان الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن التفصيل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر توكيده جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) اى لان كلا من المذكورين ليس كالجزء فأجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا اى مرفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الابيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وان تكون الى جانب قوله واخصص بفاء البيت اه نكت (قوله اذ لا لبس) اى وقت عدم اللبس فاذ ظرفية لا تعليلية كما يشير اليه قول الشارح هو قيد فيهما (قوله أن اضرب الخ) الصواب حذف ان أو ابدال فانفجرت بفانبجست لان الآية التي فيها فانفجرت هكذا فقلنا اضرب الخ والآية التي فيها أن هكذا وأوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست وقوله بعد في غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على انه أراد آية فقلنا اضرب الخ فكان عليه ان يحذف ان ويقول فقلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ (قوله اى فضرب فانفجرت) قال البهاء السبكي طوى ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى ان أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الامر ثم قيل فضرب كله محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دماميني (قوله معطوف على فقلنا)

قيل ومنه وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته * تنبيهان * الاول في المسئلة مذهب ثالث وهو انه اذا أكد الضمير جاز نحو مررت بك انت وزيد وهو مذهب الجرمي والزيادي وحاصل كلام الفراء فانه اجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد * الثاني افهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو أنا وزيد قائمان واياك والاسد ونحو جمعناكم والأولين (والفاء قد تحذف

مع ما عطفت * والواو اذ لا لبس) هو قيد فيهما اى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله في الفاء أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا ومثاله

في الواو قوله * فما كان بين الخير لو جاء سالما * أبو حجر الا ليال قلائل

أى بين الخبر و بينى وقولهم راكب الناقة طليحان أى والناقة ومنه سرابيل تقيكم الحر أى والبرد ونبهان الأول أم تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ومنه قوله فما أدرى أرشد طلابها أى أم غى واما الذكر هامنا أنك فيما الثانى قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود فى فؤاد الكريم

اراد كيف اصبحت وكيف امسيت وفى الحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع أكلت خبزا لحما تمرا اراد خبزا ولحما وتمرا ولا يكون ذلك الا فى أو والواو

(وهى) أى الواو (انفردت) من بين حروف العطف

(بعطف عامل مزال) أى محذوف (قد بقى معموله) مرفوعا كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة أى وليسكن زوجك أو منصوبا

بذمة مساعدة ظاهرة (قوله بين الخبر) خبر كان مقدم وقوله أو بجر بضم الخاء والجيم (قوله طليحان) اى متعبان فيكون الخبر مثنى دليلا على حذف المعطوف ويحتمل ان يكون الاصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الوضيح فى شرح بانت سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال فى المغنى هذا الاية تأتى فى نحو غلاما زيد ضربتهما (قوله اى أم غى) انما لزم تقدير ماذكرنا على ان الهمزة دائما لا تكون الا معادلة بين شيئين الملصرح بهما كما تقدم أو باحدهما كالبيت فان طلابها سائل فلا يسأل عن حصوله وانما يسأل هل هو رشد أو غى وقد أسلفنا فى مبحث أم تنظير ابن هشام فى ذلك فتنبه ونقل ان الزمخشرى أجاز حذف ما عطفت عليه أم فقال فى أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اى أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقدر أبلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء مثله فى المغنى وأقره (قوله قد يحذف العاطف وحده) أى على قول الفارسى وابن عصفور ومنعه ابن جنى والسهيلى وانما جاز حذف حرف الاستفهام لتقاضى الاستفهام هيئة تخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج البعض الامثلة على بدل الاضراب كما فى الدمامينى ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت (قوله الا فى الواو وأو) كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى اسقاط قوله وأو والأولى هى الموافقة لقوله فى التسهيل ويشاركها أى الواو فى ذلك أو ومثله الدمامينى بقول عمر رضى الله تعالى عنه صلى رجل فى ازار ورداء فى ازار وقميص فى ازار وقباء وقال فى المغنى حكى أبو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور اه قال الدمامينى وظاهره ان الفاء لا تشاركهما فى ذلك وقد قيل فى علته النحو بابا بابا التقدير بابا فبابا أو ثم ومثله قولهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل الخ) أورد عليه ابن هشام ان الفاء تعطف عاملا حذف وبقى معموله نحو اشتريته بدرهم فصاعدا اى تقديره فذهب الثمن صاعدا (قوله اى وليسكن زوجك) فيه ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا فى التصريح قال مم

ويمكن

نحو والذين تبوءوا الدار والايمان أي والفوا الايمان او مجرور انحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة اى
ولا كل سوداء وانما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دفع الوهم الآتي) أي حذروه وانه يلزم
في الأول رفع فعل الأمر
للاسم الظاهر وفي الثاني
كون الايمان متبوأ وانما يتبوأ
المنزل وفي الثالث العطف
على معمولي عاملين ولا يجوز
في الثاني ان يكون الايمان
مفعولا معه لعدم الفائدة في
تقييد الأنصار بمصاحبة
الايمان اذ هو أمر معلوم

(وحذف متبوع) اى
معطوف عليه (بدا) أي ظهر
(هنا) أي في هذا الموضع
وهو العطف بالواو والفاء لان
الكلام فيهما (استبح) كقول
بعضهم وبك وأهلا وسهلا
جوابا لمن قال له مرحبا بك
والتقدير ومرحبا بك وأهلا
ونحو أفنضرب عنكم الذكر
صفحا أي انهملكم فنضرب
ونحو أفلم يروا الى ما بين أيديهم
أي أعموا فلم يروا واما حذفه
مع أم في قوله * فهل لك أو من
والد لك قبلنا * أي فهل لك من
اخ أو من والد فنادر * تنبيهان *
الأول قال في التسهيل ويغني
عن المعطوف عليه المعطوف
بالواو كثيرا وبالفاء قليلا * الثاني

ويمكن ان يقال ان من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه اى ويمكن
والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى (قوله تبوءوا الدار) أى نزلوها
وأما تبوأه فبمعنى هيأه (قوله اى وألفوا الايمان) اى فالعطف من عطف
الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل
يتسلط به على المعطوف اى آثروا الدار والايمان والوجهان في وزججن
الحواجب والعيونا (قوله وهو انه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه ان هذه
اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى
يقال دفع الوهم الآتي بل كان المناسب اذا كان المراد هذا أن يقال دفع الأمر
الآتي الا ان يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم في الاول الخ) قد يقال يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا اه
مغني فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه
(قوله متبوأ) اى منزلا (قوله على معمولي عاملين (٢) مختلفين) العاملان
ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله في تقييد الانصار) كذا في نسخ
وهو الموافق لما عليه المفسرون من ان الآية واردة في الانصار وفي نسخ
المهاجرين وهي غير موافقة الا ان تقرأ بفتح الجيم اى المهاجر اليهم (قوله
وحذف متبوع بدا هنا استبح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل في أم حسبتم أن
تدخلوا الجنة ان أم متصلة فالتقدير أعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم
ومر عن الزمخشري والواحدي تجويز ذلك في أم كنتم شهداء وأسلف
الشارح ان المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل
لا لتظلم (قوله وبك وأهلا) الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام
المتكلم الأول كالواو في وعليكم السلام جوابا لمن قال السلام عليكم والثانية
لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهي محل الاستشهاد
كذا في التصريح وقوله والثانية الخ مبني على ان العامل في الجميع واحد
أي صادفت كذا وكذا ومنهم من يجعل ذلك من عطف الجمل ويقدر لكل
واحد ما يناسبه وسيبويه يجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر نقل
ذلك شيخنا عن الطبلاوي (قوله قال في التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المتن

(٢) قول المحشي مختلفين ليس في نسخ الشارح المطبوع منها ولعله في نسخته اه

قال فيه ايضا

دفع به توهم المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خالف هشام في التخصيص بالواو وأجراه في الفاء وثم وأو ولا قاله السيوطي (فائدة) فصل الواو والفاء من المعطوف بما فسر وردّ وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو وما مر بشريد السكن في الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم في الدار قعد أو بل والله قعد اه همع وألحق أبو حيان الحال بالظرف لانه مفعول فيه في المعنى وبنى عليه اعرابه أشد من قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا الآتي ذكرا معطوف على كذكركم قال لان المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد فأشد في الاصل صفة ذكرا فلما تقدم عليه أعرب حالا منه وجوزوا وجها آخر وهو أن يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم في موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوفا على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قال الى هذين الوجهين عن كون ذكرا تمييزا لاقتضائه ان الذكر ذاكر ومنهم من التزمه على الاسناد المجازي من وصف الشيء بوصف صاحبه نحو جد جده وفي الكشاف ان أو أشد ذكرا في موضع جر عطف على ضمير المخاطبين في كذكركم مثل ذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو في موضع نصب عطف على آباءكم أي أو أشد ذكرا من آبائكم على ان ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول قال التفتازاني وتحقيقه ان المصدر عبارة عن اسم الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على الاول أو قوم أشد ذاكرية وعلى الثاني أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب ان أشد ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا (قوله لضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقلة (قوله ان لم يخرجه التقديم الخ) أي ولم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمرو ولم يكن العامل مما لا يستغني بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا لثعلب كذا في السيوطي والدماميني (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أي أو يخرجه التقديم الى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الأخير وفي نسخ أو اتقدم عليه

وقد يتقدم المعطوف بالواو لضرورة وقال في الكافية ومتبع بالواو وقد يقدم موسطا ان يلتزم ما يلزم وظاهره جوازه في الاختيار على قلة قال في شرحها وقد يقع اي المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرجه التقديم الى التصدير أو الى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت * موسطا ان يلتزم ما يلزم * فلا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف

وهي ظاهرة (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كأن على أولاد) أى
حمر أولاد أحقب أى أولاد حمر من الحمر أحقب أى فى موضع الحقيبة منه
وهو مؤخره بياض لاحها بالحاء المهملة أى غيرها والسفى بفتح السين المهملة
والفاء قال فى القاموس هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته
سفاة اه والمعنى الأول والثالث يناسبان هنا وأما قول البعض هو شوك
مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لان
معناه بشوك كالسهام كما قاله هو وسيأتى أنفاسها أى الأولاد على حذف
مضاف أى محل أنفاسها بسهام متعلق برمى أى بشوك كالسهام جنوب
فاعل لاحها والجنوب ريح معلومة دوت بالدال المهملة قال فى القاموس
دوى الماء أى علاه ما تسفيه الريح اه فقول البعض أى جفت فيه نظر
وأما ذوى بالمعجمة ففى القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذويا كصلى ذبل
وأذواه الحر اه عنها أى عن الجنوب أى من أجلها التناهى فاعل دوت
وهى جمع تنهية وهى الموضع الذى ينتهى الماء اليه ويحبس فيه وأزرت
بها أرجع البعض الضمير لأولاد أحقب وعليه فأزرت عطف على لاحها
ولعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ويحتمل رجوعه الى الجنوب فتكون
الباء فى بها سببية قال البعض والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر اه
وفى القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة وذكر للسفير معانى انسبها هنا
الرياح يسفر بعضها بعضا وفى البيت من عيوب القافية الاقواء (قوله ومنه
قول الآخر) قال بعضهم هو من كلام ذى الرمة فكان الموافق الاتيان
بالضمير العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر (قوله وأنت) بكسر التاء
لان الخطاب لمحبوبته والعنزى بفتح العين المهملة والنون بعدها زاى نسبة
الى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجتنيان القرظ فلم يرجعا أصلا فضرب
بهم المثل (قوله وعطفك الفعل الخ) قال ابن هشام قال بعض الطلبة
لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وقعد عمرو المعطوف
فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لان فى أحد الفعلين ضميرا قلت له فاذا قلت
يعجبنى ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبنى ان يقوم زيد ويخرج
عمرو وفيما لها جملة وقع فيهما اه سيوطى ووجهه ان الفعل المعطوف

وفوات توسطه والا ما احسن
وعمرا زيدا ولا ما وعمرا أحسن
زيد العدم تصرف العامل
ومثال التقديم الجائز قول
ذى الرمة
كأن على اولاد احقب لاحها
ورمى السفى انفاسها بسهام
جنوب دوت عنها التناهى
وازرت * بها يوم رباب
السفير خيام * اراد لاحها
جنوب ورمى السفى ومنه
قول الآخر
وانت غريم لا اظن قضاءه
ولا العنزى القارظ الدهر جائيا
اراد لا اظن قضاءه جائيا هو
ولا العنزى (وعطفك الفعل
على الفعل يصح)

منصوب أو مجزوم فلولا ان العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه او جزمه اه سم (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) اى مضيا او حالا او استقبالا (قوله سواء اتحد نوعهما) اى المتعاطفين بأن كانا ماضيين او مضارعين او مختلفين (قوله نحو يقدم قومه الخ) فأوردهم معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل ان يكون اوردهم عطفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف فى اللفظ ويرد عليه وان اقره شيخنا والبعض ان زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن الايراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل الا ان يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومتاعب الدنيا حسا ولا وجه حينئذ لما قدرته ثم يحتمل ان يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد (قوله تبارك الذى الخ) الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطفا على جعل الذى هو فى محل جزم (قوله فالمغيرات صبحا) ظاهره ان أثرن معطوف على مغيرات وبه صرح فى التصريح مع انهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول على الاصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبا فان كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال بن الهمام واذا عطف بمرتب اشياء ثم عطف بغير مرتب شئ فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها وينظر على تقدير محل اثرن من الاعراب فانه لا يجوز أن يكون الجر لعدم دخوله الافعال ولا يجوز ان يكون غيره لعدم وجوده اذ الغرض انه معطوف على مجرور فقط الا ان يقال محل قولهم ما الجر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل التبعية كما هنا فيدخل (فان قلت) صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع فى محل جر فلم لم يكن جملة فأثرن فى محل جر (قلت) الفرض ان المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اه دنوشرى. واجاب الاسقاطى بأن الذى يظهر ان اثرن لا محل له من الاعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل وما فيها من اعراب ليس بطريق الاصالة حتى يراعى فى الفعل المعطوف بل بطريق العارية

شرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو لنحيى به بلدة ميتا ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم ام اختلفا نحو وقوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار تبارك الذى ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى الآية

(واعطف على اسم شبه فعل فعلا) نحو فالمغيرات صبحا فأثرن لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل

اذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني العكس (وعكسا استعمل تجده سهلا)
كقوله أم صبي قد حبا أو دارج وقوله يقصد في أسواقها وجائر وجعل منه الناظم يخرج الحي من الميت
ويخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري عطف مخرج على

فالق وجعل ابن الناظم تبعا
لاصله المعطوف في البيتين
في تأويل المعطوف عليه
والذي يظهر عكسه لان
المعطوف عليه وقع نعتا
والأصل فيه أن يكون اسما
خاتمة في مسائل متفرقة
*الأولى يشترط لصحة العطف
صلاحية المعطوف أو ما هو
بمعناه لمباشرة العامل فالأول
نحو قام زيد وعمرو والثاني
نحو قام زيد وأنا فانه لا يصلح
قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء
بمعنى أنا فان لم يصلح هو أو ما
هو بمعناه لمباشرة العامل
اضمر له عامل يلائمه وجعل
من عطف الجمل وذلك
كالمعطوف على الضمير المرفوع
بالمضارع ذي الهمزة أو النون
او تاء المخاطب أو بفعل
الأمر نحو أقوم أنا وزيد
ونقوم نحن وزيد وتقوم أنت
وزيد واسكن أنت وزوجك
الجنة أي وليسكن زوجك
وكذلك باقيها وكذلك المضارع
المفتتح بتاء التأنيث نحو
لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه
نصوص النحويين والمعربين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنت

من أل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا اعرابها الى صلتها فجاز ان
يعطف عليها ما لا يصلح له نظرا لاصلها (قوله اذ المعطوف في المثال الأول في
تأويل المعطوف عليه) اى لان صافات حال والاصل في الحال الافراد
فيقبض مؤول بقابضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤول هو
المعطوف عليه وكذا يقال في نظائره وفي الكلام حذف مضاف أى في تأويل
مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وفي الثاني العكس) أى لان
المعطوف عليه صلة وحقها ان تكون جملة فالمغيرات مؤول باللاتي اغرن
(قوله أم صبي الخ) صدره يارب بيضاء من العواهج جمع عوهج وهو الطويل
العنق من الظباء والنعام والنوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز
في أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء
باعتبار المحل او خبر محذوف والنصب بتقدير امدح والمؤول هو الأول لانه
وصف والاصل فيه الافراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتي ما فيه والدارج
المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده الا ان
ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) صدره بات يعشيها بعضب باتر
ضمير يعشيها للمرأة لانه في وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر اى
السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لعضب
في تأويل قاصد لانه وصف والاصل فيه الافراد وجعله العيني حالا ويرده جر
المعطوف والاسوق جمع ساق (قوله والذي يظهر عكسه الخ) اقول هذا
انما يتم في البيت الثاني اما في الأول فلا لان ما علل به معارض بوجوده
في الأول بل وجوده فيه أقوى مما علل به لانها تبعد كون الفعل في تأويل
الاسم فالوجه ان المؤول في البيت الأول الثاني وفي الثاني الأول فعليك
بالانصاف (قوله فانه لا يصلح قام انا) أى هذا التركيب بعينه فلا يرد انه يصلح
ان يقال انما قام انا فانا قد باشرت العامل (قوله من ان زوجك معطوف على
الضمير المستكن في اسكن) أى ويغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل

وكذا يقال فى بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الاول ويكون من ابدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج اليه على الثانى (قوله لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف) اى بنفسه وهذا مستفاد من قوله فى المسئلة الاولى أو ماهو بمعناه فانه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغى تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض (قوله منعه البيانيون) قال السيد منع البيانيين اياه هو فى الجمل التى لا محل لها بخلاف التى لها محل فان ذلك جائز فيها وكفى الآية حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول اذ لا يشك من له مسكة فى حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التى لها محل واقعة موقع المفردات فالنسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف مالا محل لها اه شمنى (قوله وأجازه الصفار الخ) قال الدمامينى بحكى أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة اه شمنى وفيه عندى نظر وان أقره شيخنا والبعض لان عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فانهم (قوله بنحو وبشر الخ) أى لانه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر وأجيب بأن الكلام منظور فيه الى المعنى فكانه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين فى سورة الصف) أى لانه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح فى ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه لا لمنتقول قوموا واقعد يازيد (قوله على أن يكون العاقلان خبر المحذوف) أى لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضى منع جميع النعتين اتباعا وقطعا فى مثل هذا كما فى سم ثم رأيت مايؤيده فى المغنى وعبارته واما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تثنى الا من أثبته وعلمته ولا يجوز

أن

* الثانية لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو * الرابعة فى عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا فى سورة البقرة وبشر المؤمنين فى سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبر المحذوف ويؤيده

قوله

وان شفائي عبرة مهراقة * وهل عند رسم دارس من معوّل * وقوله * تناغي غزالا عند دار ابن عامر * وكحل اماقيك الحسان باثمد * الخامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو قام زيد وعمروا كرمته ان نصب عمرو أرجح لان تناسب الجملتين أولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا والثالث لابي علي يجوز في الواو فقط * السادسة في العطف على معمولي عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الأخفش وان كان أحدهما جارا فان كان مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من

أن تخالط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان و يقتصر على ذكر أحدهما لانه الذي اقتضاه المقام اه والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذي هو تابع فصحح المسئلة بجعل الوصف خبر مبتدا محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصفار أن الوصف اذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا فقدماني سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول المغني ولا حجة الخ قاله الدماميني (قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أي مراقة والرسم الأثر والدارس المنمحي والمعول مصدر ميمي بمعنى التعويل أي البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا في الشمني وبه يعرف ما في كلام البعض وبحث في الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه انكاري فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناغي غزالا) التاء للخطاب أي تكلمه بما يسره والاماق جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف واللحاظ بفتح اللام طرفها مما يلي الاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كحل معطوف على امر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكحل الخ وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أي بالواو وغيرها (قوله على معمول أكثر من عاملين) اضافة معمول الى أكثر جنسية بدليل المثال فان فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله واما معمولا عاملين الخ) الأصح

ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الأخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف جاز والا امتنع والله أعلم

في هذه المسئلة ما ذهب اليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل كما في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بنصب تمرة وشحمة * بقي أنهم لم يتعرضوا العطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا ضارب عمرا وبكرا قاتل خالدا ونحو ان زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا والظاهر انه كالعطف على معمولي عاملين فتأمل (فائدة) قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآني ومات الناس حتى الأنبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله أحق ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء للآخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول لدلالة خبر الثاني او العكس ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمرو وعلى الحذف من الثاني لدلالة خبر الاول وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقيل قاما وأما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد قام فعمرو أو ثم عمرو قولوا ولا تجوز المطابقة لان تفاوتهما بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتبهما والاضمار كالاظهار في هذا وان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاء في زيد فعمرو وتعمدت ايهما وجاء في زيد ثم عمرو وهما صديقان وأما لا و بل وأو وأم واما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فان قصدت أحدهما وذلك واجب

فى الاخبار وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو قام وأزيد أم عمرو أتاك وزيد أو هند جاءنى اذ المعنى أحدهما جاءنى ويغلب المذكر كما رأيت وتقول فى غير الاخبار جاءنى امّا زيد واما عمرو فأكرمته وأزيدا ضربت أم عمرا فأوجعته وما جاءنى زيد لكن عمرو فأكرمته وان قصدتهما معا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءنى مع أبى دعوتهما وزيد أو عمرو جاءانى وقد ذهبت اليهما قال تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى ان يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فان الله أولى بالغنى والفقير لكن يجوز فى أو التى للاباحة المطابقة وان كان المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثهما لانها لجواز الجمع بين الأمرين تشبه الواو اه ملخصا

(البدل)

(التابع المقصود بالحكم بلا* واسطة هو المسمى) فى اصطلاح البصريين (بدلا) واما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم

(قوله التابع الخ) هذا معنى البدل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحد جامع مانع مع قوله فى عطف البيان وصالحا البدلية يرى أجيب بان جواز الامرين باعتبار قصدين فان قصد بالحكم الاول وجعل الثانى بيانا له فهو عطف البيان وان قصد به الثانى وجعل الاول كالتوطئة له فهو البدل وحاصل الجواب ان الحيثية ملحوظة فى تعريف كل منهما (قوله المقصود) اى وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لاخراج الشارح به ما عطف نسقا بغير بل ولكن بعد الاثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فان قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لان متبوعه أيضا مقصود كما يأتى قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وان قصد أولا لكن صار بالابدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر وبما قررناه يعلم ما فى كلام البعض (قوله بالحكم) اى المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا اه تصريح (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله اه زكريا ونحو تكون لنا عيدا لاوّلنا وآخرنا (قوله بالترجمة) اى عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض وهو مبنى على ان عطف البيان هو البدل اه والظاهر ان هذا البناء غير

لازم لان المراد بحملهم بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير أي للمراد من المبدل منه ولا يخفى ان هذه الاسماء الثلاثة لا تظهر في البدل المباين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانها ليست مقصودة بالحكم وانما هي مكملات للمقصود بالحكم (قوله وعطف النسق الخ) قال في التوضيح وأما النسق فثلاثة أنواع * أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثاني ليس مقصودا في الامثلة الثلاثة أما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه وأما الاخيران فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول * النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان عما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول * النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح في ان لكن تعطف بعد الاثبات والذي تقدم أنها لا تعطف الا بعد النفي أو النهي نعم تقدم انها تعطف بعد الاثبات على رأى الكوفيين فيمكن انه جرى هنا على مذهبهم (قوله مطابقا) مفعول ثان لباقي مقدم عليه والاول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرطه صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه اه دماميني قال شيخنا ومثله في ذلك بدل الاشتمال كما يأتي نعم لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه اه اى اجمالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فان غايته أمره الاجمال وهو من مقاصد البلغاء وأى فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به اى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل عليه فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض

يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بما بعده

(مطابقا أو بعضا او ما يشتمل *

عليه يلفى

وفيه انه يلزم على الأخيرين جريان الصلة على غير ماهى له مع خوف اللبس فتدبر (قوله أو كمعطوف ببل) اى بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم فى بدل الاضراب دون بدلى الغلط والنسيان لان بدل الاضراب هو المشارك للمعطوف ببل فى قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الاضراب عنه الى التابع بخلاف بدلى الغلط والنسيان كما ستعرفه الا أن يقال التشبيه فى مجرد كون الثانى مباينا للأول بمعنى انه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بان يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو جاء زيد أخوك ثم التغاير الذى تقتضيه المطابقة ظاهر ان اختلفا مفهوما والا جعل التغاير باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله فى قراءة الجر) أما فى قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدا محذوف اى هو الله اه غزى (قوله وذلك) اى المذكور من الاجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء ممتنع هنا أى فى اسم الله تعالى لان مسماه لا يقبل التجزى (قوله قليلا) اى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فانه لا يحتاج لرابط لكونه نفس المبدل منه فى المعنى كما ان الجملة التى هى نفس المبتدا فى المعنى لا تحتاج لرابط هذا وقال المصنف فى شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ماذكره الشارح من الاشتراط فى البدلين (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضح ان جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوين لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وان جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب المصرح بان كثيرا بدل من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والأصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو ولله على

أو كمعطوف ببل) أى يجىء البدل على اربعة أنواع * الأول بدل كل من كل وهو بدل الشىء مما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وانما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا * والثانى بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالامثلة المذكورة وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم أو مقدر نحو ولله على

الناس الخ) اي بناء على ان من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان أوجه أخرى في باب اعمال المصدر (قوله وهو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه بطريق الاجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها اسم ما نصه لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذي اشتمل عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم لركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضي حسن الاقتصار على البدل منه لان ذلك شرط في صحته اه (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) أي يدل عليه دلالة اجمالية لكونه لا يناسب نسبته الى ذات المبدل منه ففي قولك أعجبني زيد علمه الاعجاب لا يناسب نسبته الى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع ان المتكلم قصد نسبته الى صفة من صفاته كعلمه او حسنه وفي قولك سرق زيد ثوبه انما يفهم السامع ان المتكلم قصد نسبته الى شئ يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل اجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه انه لا يطرد لان بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما في قتل أصحاب الاخدود النار بناء على ان النار بدل اشتمال من الاخدود كما سيذكره الشارح وقال ابن غازي معنى اشتمال العامل على البدل ان معنى العامل متعلق بالبدل وان تعلق في اللفظ بغيره وأورد عليه ان بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها * بقي ههنا بحث وهو ان الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه اجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدماميني عن المبرد وأقره وعبارته لا تقول من بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاءه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس معه مع ذكر ما قبله متشوقة الى بيان الاجمال الذي فيه وهنا الاول

الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اهـ مم * والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه بطريق الاجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه وأمره في الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ومثله قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومثال المقدر قوله تعالى

غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه وكذا
في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا اه فعلى هذا يشكل هذا
التابع من أى التوابع فتأمل وعلم مما مر مانقله أيضا الدماميني عن المبرد
من ان نحو ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ماقبل
البدل لا يدل عليه لان ضربت زيدا مفيد بغير احتياج الى شئ آخر لنا سبة
العامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الأخدود) هو شق في الارض
وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض وملأه نارا وقالوا
من لم يكفر ألقي فيه ومن كفر ترك اه تصريح ومنه يؤخذ أن أل في الاخدود
للجنس لان الأخاديد ثلاثة لا واحد (قوله وقيل الأصل ناره الخ) وقيل
أراد بالأخدود النار مجاز الاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف
أى أخدود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل النار بدل اضراب أفاده
زكريا (قوله وذا للاضراب الخ) اى انسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف
ببل للاضراب كأن تقول بدل اضراب ان صحب البدل قصد المتبوع اى قصدا
صحيحا كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لمحذوف اى
وان وقع دون قصد اى دون قصد صحيح بان لا يقصد أصلا بل يسبق اليه اللسان
أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم وغلط خبر مبتدا محذوف على حذف
مضاف اى فهو بدل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة
لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق
أى سلب ببدل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني وجرى على هذا
المرادي و يصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطا اى رفع بهذا البدل الغلط
في نسبة الحكم للأول والصفة على الاحتمال الاول جارية على غير ما هي له
بخلافها على الثاني وان قرب عليه ان غلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل (قوله
لان البدل الخ) علة لمحذوف اى لا من كون البدل مقصودا أولا لان البدل
الخ (قوله اى بدل سببه الغلط) اى يذكر الاول والاضافة في بدل الغلط من
اضافة المسبب الى السبب وان كانت في بدل الكل و بدل البعض للبيان
وقوله لا أنه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض (قوله
بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أى الظهور وسمى بذلك لان

اى النار فيه وقيل الأصل
ناره ثم نابت أل عن الضمير
والرابع البدل المباين وهو
ثلاثة أقسام أشار اليها بقوله

(وذا للاضراب اعز ان قصدا
صحب ودون قصد غلط به
سلب) أى تنشأ أقسام هذا
النوع الأخير من كون المبدل
منه قصد أولا لان البدل لا بد
أن يكون مقصودا كما عرفت
في حد البدل فالمبدل منه ان
لم يكن مقصودا البتة وانما
سبق اللسان اليه فهو بدل
الغلط أى بدل سببه الغلط
لانه بدل عن اللفظ الذى هو
غلط لا أنه نفسه غلط وان
كان مقصودا فان تبين بعد
ذكره فساد قصده فبدل
نسيان أى بدل شئ ذكر
نسيانا وقد ظهر ان الغلط
متعلق باللسان والنسيان
متعلق بالجنان والناظم
وكثير من النحويين لم يفرقوا
بينهما فسموا النوعين بدل
غلط وان كان قصد كل واحد
من المبدل منه والبدل صحيحا
فبدل الاضراب و يسمى
أيضا بدل البداء ثم أشار الى
امثلة الأنواع الاربعة على
الترتيب بقوله (كزره خالدا وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى) فخالدا بدل كل من كل

اشتمال ومذ ي يحتمل الاقسام الثلاثة

والبدل بدل بعض وحينئذ يحتمل الاقسام المذكورة وذلك باختلاف التقادير فان النبل اسم جمع اسهم والمدى جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم انما أراد الامر بأخذ المدى مضافا اليه الى النبل فبدل غلط وان كان أراد الامر بأخذ النبل ثم ابدله وساد تلك الارادة وأراد ان الامر بأخذ المدى فبدل نسيان وان كان اراد الاول ثم أضرب عنه الى الامر بأخذ المدى وجعل الاول في حكم المسكوت عنه فبدل اضراب وبداء والاحسن ان يؤتى فيه ببل * تنبيهات * الاول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله

كأني غداة البين يوم تحملوا
لدى سمرات الحي ناقف حنظل

ورده الجمهور وتأولوا البيت * الثاني ردّ السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه انما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة

المتكلم بدله ذكره بعد ذكر الاول قصدا (قوله والبدل بدل بعض) من الضمير والضمير الواجب في بدل البعض مقدر أي المدى منه أو الاصل بدل منه نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين (قوله وذلك) اى احتمال الاقسام الثلاثة (قوله فان النبل الخ) مخطيات التقادير المختلفة وقوله فان كان المتكلم الخ راجع لما تقدم وقوله فان النبل الخ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر نقله شيخنا عن الشارح والظاهر أنه جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهي السكين) قيد ذكره بالعطية (قوله والاحسن أن يؤتى فيه ببل) اى أو جه المثال المتقدم بيل لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أي نبلا حادًّا كما يقال رأيت رجلا حمارا أي بليدا كما في التصريح ومعلوم أنه اذا أتى فيه ببل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق (قوله كأني غداة البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحملوا ارتحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة وهي شجرة الطلح وناقف الحنظل شاقه ثم قاف فنقفه من يخرج حب الحنظل أراد أنه في تلك الغداة دمعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته (قوله وتأولوا البيت) بان اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل من (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص) أي على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا اشارة الى رد بدل البعض الى بدل الكل وقوله وتحذف المضاف وتنويه أي على طريق المجاز بالحذف وهذا اشارة الى رد بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل وقوله فاذا قلت الخ راجع للوجهين قبله وقوله انما تريد أكلت بعض الرغيف أي على وجه اطلاق اسم الكل وارادة الجزء مجازا مرسلا أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر الخ راجع لقوله وتحذف الخ فان قلت كلام السهيلي على الوجه المذكور يقتضي أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بأن يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة قلت المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتمال لا يطرد لانه وان تأتى في نحو نفعني زيد علمه لا يتأتى في نحو سرق زيد فرسه (قوله وبدل المصدر) أي سواء كان باقيا على مصدريته

أو مرادا

من صفة مضافة الى ذلك الاسم * الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل الثاني وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين وذهب في التسهيل الى الاول * الرابع رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة

لمياء في شفتيها حوّة لعس

فاللعس بدل غلط لان الحوّة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة وذكر بيتين آخرين ولا حجة له فيما ذكره لامكان تأويله * الخامس قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه في الاعراب وأما موافقته اياه في الافراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا وفيه تفصيل اما التنكير وفروعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة واما الافراد والتذكير وأضدادهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع

أو مرادا منه غيره معناه المصدري كالعلم في نفعني زيد علمه اذ الظاهر أنه بمعنى معلومه واقتصر على المصدر لانه الغالب في بدل الاشتمال والا فقد يكون غير مصدر كما في سرق زيد ثوبه أو فرسه (قوله من صفة) أي من هذا اللفظ كما قاله شيخنا الصفة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما في معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبني زيد علمه انما تريد أعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف في المشتمل الخ) قال البعض الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط والا لم يتأت الاطراد في شيء من الاقوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد في بدل البعض وبدل الكل فالاولى أن يقال وجه التسمية لا يوجب اطرادها فتأمل واشترط كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه (قوله يحتمل الاولين) ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالمبدل منه اشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذي أشعر به لفظ البدل اشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا ان الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة (قوله لمياء) فعلاء من اللمى كالفتى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لامكان تأويله) كأنه يقال اللعس مصدر وصفت به الحوّة أي حوّة لعساء هذا وقد قيل كل من الحوّة واللعس حمرة تضرب الى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البدل تابعا الخ) أي لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد (قوله وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين الاولين تتميما للاقسام (قوله مفازا) أي مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتي ما فيه وقوله واعنابا عطف على مفازا كما في الجلالين (قوله بالناصية) هي ناصية أبي جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلي (قوله

ككون أحدهما مصدرا) نظر فيه بأن المراد المطابقة في المعنى وهي حاصلة لان المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بأن مرادهم المطابقة في اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية والجمع (قوله مفازا حدائق) أي فوزا مفاوز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بأن ذلك على حذف مضاف (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة لان البدل ليس كل واحد من شقي التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكما جعل في كل منهما لعدم التحكم واندفع بحث الدماميني بأنه اذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل في كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بدل قال وهذا في البدل كقولهم في الخبر الرمان حلو حامض ونقل الطبلاوي عن سم أنه قال الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحا هو الأول فقط وان كان البدل في المعنى هو المجموع فليتأمل (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أي بطلت حركتها (قوله ومن ضمير الحاضر) أي البارز لان ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا وان ورد ما يوهم ذلك قدر له عامل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبني جمالك ويكون من ابدال الجملة (قوله أي يجوز ابدال الظاهر الخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما لم يجز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لان ضمير الحاضر في غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أي البارز أخذا من أمثلتهم وان لم يحضرني الآن التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتني جمالها على الابدال كما يقال تعجبني جمالك على الابدال (قوله الا ما احاطة جلا) قال البعض أي الا بدل كل أظهر احاطة وشمولا والتقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة اه وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل ويبطله العطف الآتي في كلام المصنف وقول الشارح أي الا اذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعد ما والمعنى الا ظاهرا كان بدل كل وجلا احاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذي ينبغي حمل عبارته عليه لما

ككون أحدهما مصدرا نحو مفازا حدائق أو قصد التفصيل كقوله

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ... ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وان كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (ومن ضمير الحاضر) متكلما كان أو مخاطبا (الظاهر لا تبدله) أي يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكر في أمثلته ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (الا ما احاطة جلا) أي الا اذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو تكون لنا عيدا

عرفت فلا تغفل (قوله لأولنا وآخرنا) أى جميعنا لان عادة العرب التعبير بالطرفين وارادة الجميع (قوله فما برحت أقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا فى العينى والشاهد فى ثلاثتنا فانه بدل من نا فى مكاننا وازيروا مبنى للمجهول وضميره للكفار والمنائيا جمع منية على غير قياس لان قياسه المنايا وأصله المنائى بياء بن فعل فيه ما يأتى فى التصريف (قوله أحدها المنع) لعدم الفائدة اذ ضمير الحاضر فى غاية الوضوح كما مر (قوله نحو ماضر بتكم الا زيدا) نظر فيه بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ويظهر لى انه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل (قوله أو اقتضى بعضا الخ) سكت عن بدل الاضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامى بجواز ذلك كما نقله شيخنا (قوله نحو لقد كان لكم الخ) أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الأخفش أنه بدل كل والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم الخ فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخاطبون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر نقله الدنوشرى عن شرح اللباب (قوله والأداهم) جمع أدهم وهو القيد والشثنة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا لقدم الانسان (قوله ابتهاجك) أى فرحك استمالا السين والتاء زائدتان أو للصيرورة (٣) أى أمات القلوب اليك أو صيرتها مائلة اليك قال سم وجرى فى قوله استمالا على الاكثر من مراعاة البدل والاتصال استعملت (قوله وسناؤنا) السناء بالمد كما فى البيت الشرف وبالقصر النور وقوله ظهرا جعله شيخنا مصدرا ميميا بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مراد به الجنة لان قائل هذا البيت النابغة الجعدى الصحابى (قوله ولا يبدل مضمر من مضمر) أى مطلقا لانه لم يسمع ونحو قمت أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقا وكذلك

لأولنا وآخرنا وقوله

فما برحت أقدامنا فى مكاننا
ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا

فان لم يكن فيه معنى الاحاطة ففذاهب أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين والثانى الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين والثالث أنه يجوز فى الاستثناء نحو ماضر بتكم الا زيدا وهو قول قطرب (أو اقتضى بعضا) أى كان بدل بعض نحو لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقوله

أوعدنى بالسجن والأداهم
رجلى فرجلى شثنة المناسم

(أو) اقتضى (اشتمالا) أى كان بدل اشتمال

(كانك ابتهاجك استمالا) وقوله

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا
وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا

تنبيه قال فى التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر

(٣) قوله أى أمات الخ لعل الأنسب باستمالا أن يقول أى أمال أو صيرها فتأمل اهـ من هامش

رأيتك اياك عند الكوفيين والناظم اه ترشيح (قوله ولا من ظاهر) أى ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسئلة المتن ومقتضى اطلاقه المنع فى كل بدل وفى جمع الجوامع وشرحه للسيوطى ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم يسمع ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا اياه وفى جواز بدل البعض والاشتمال خلف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسن الجارية أعجبتنى الجارية هو وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالخلاف فى ابدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع اه بس (قوله ان لم يفد اضرابا) نحو اياك اياى قصد زيد ذات دعوى التأكيد فى مثل هذا لا يتأتى اه دماميني ونحو عمرا اياى قصد زيد فعلم أن قوله ان لم يفد اضرابا قيد فى كل من عدم ابدال المضمر من المضمر وعدم ابدال المضمر من الظاهر فاعرفه (قوله وبدل المضمن الخ) خرج ما صرح معه باداة الاستفهام أو الشرط فلا يلى البدل ذلك نحو هل أحد جاءك أزيد أو عمرو وكذا ان تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه اه سم عن شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذكر الحرف فى صورة التصريح لقوة المصرح به فلا يحتاج الى ذكره ثانيا بخلاف المضمن (قوله معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز مجرور مضاف اليه وجعله الشيخ خالد منصوبا مفعولا ثانيا لمضمن (قوله يلى همزا استفهاما وجوبا) ليوافق البدل منه فى تأدية المعنى (قوله أسعيد أم على) فسعيد بدل من من بدل تفصيل (قوله بدل اسم الشرط) أى يلى حرف الشرط الذى تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففى الكشاف أن يومئذ بدل من اذا فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام وكذا فعل فى التسهيل مع كثرة جمعه قيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدأ وهو عير جائز فى الأصح وان جعلنا ما بعد ان فاعلا بمحذوف امتنعت المسئلة لاختلاف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك مفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه أن ان انما جىء بها لبيان المعنى لا لعمل فلا

ولا من ظاهر وما اوهم ذلك جعل توكيدا ان لم يفد اضرابا اه (وبدل المبدل منه (المضمن) معنى (الهمز) المستفهم به (يلى همزا) استفهاما وجوبا (كمن ذا أسعيد أم على) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون وما صنعت أخيرا أم شرا وكيف جئت أراكبا أم ماشيا * تنبيه * نظير هذه المسئلة بدل اسم الشرط نحو من يقم ان زيد وان عمرو أقم معه وما تصنع ان خيرا أو شرا تجز به ومتى تسافر ان ليلا أو نهارا أسافر معك

يلزم المحذور الذي رآه تصريح (فائدة) اجتمعت مع جماعة كثيرة من اهل العلم
في بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا في قوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة
ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه حاصله انهم جوّزوا أن يكون
أمة بالرفع على البدلية من أيّ مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب ان يلي
حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب ان يلي حرف
الاستفهام فسكت جميع الحاضرين بعد ذلك أجبت بأن محل وجوب ايلاء
بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط اذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا
من الامثلة التي ذكروها فأعجبهم ذلك غاية الاعجاب وقد خرج مما مرّ
بجواب آخر وهو ان ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة (قوله ويبدل الفعل من
الفعل) قال ابن هشام ينبغي أن يشترط لابدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل
على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان
يجيئني تمش الى أكرمك (قوله تلمم بنا) في كونه بدل كل من كل نظر فان
الاتيان المجيء والالمام النزول وما تحصل به البعض من أن المراد باتيانهم
النزول بهم مجاز يرده أنه لا قرينة على ذلك فالمتجه أنه بدل اشتمال (قوله
يكن يصل الينا) أي معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم
واندفع ما قيل ان الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان (قوله يستعن بنا)
فيستعن بدل اشتمال من يصل لان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على
الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله
الشاطبيّ بدل اضراب أو غلط فراجعه قال شيخنا على القول بأن البدل
من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط
مقدّر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل الينا يعن من يستعن بنا يعن
اه (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلق أثاما لان لقيّ
الآثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله
الغزيّ عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لان لقي الآثام هو
مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله ان عليّ الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد
عن مبايعة الملك وعليّ خبر ان والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم
وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول

(ويبدل الفعل من الفعل)
بدل كل من كل قال في البسيط
باتفاق كقوله
متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تأججا
وبدل اشتمال على الصحيح
(كمن * يصل الينا يستعن بنا
يعن) ومنه ومن يفعل ذلك
يلق أثاما يضاعف له العذاب
وقوله
ان علي الله أن تبايعا
تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

مطلق بتقدير مضاف أي أحد كره أو حال أي كارها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج الى تكلف تقدير الموصوف ويأول كرها باسم مفعول وبهذا تعلم ما في كلام العيني الذي درج عليه شيخنا والبعض (قوله ولا بدل بدل بعض) نقل في التصريح أن الشاطبي أثبته ومثله بحو ان تصل تسجد للرحمن يرحمك لكن جعل الفارسي اياه من بدل الاشتمال فان الصلاة تشتمل على السجود اه وفيه عندي وان اقره شيخنا نظر لان الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه والا لزم أن كل بدل بعض بدل اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك (قوله تبدل الجملة من الجملة الخ) أي اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد على مثاله الدوشري واقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة ان الفعل يتبع متبوعه في اعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع متبوعها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز كذا في التصريح قال في المغني جوز أبو البقاء في قوله تعالى مهم من كلم الله كونه بدلا من فضلنا بعضهم على بعض ورده بعض المتأخرين بان الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقم دليل على امتناع ذلك اه في ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الاول فجوزه ابن هشام بحو زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق وأما الثاني فجوزه أبو حيان وجعل منه ولم يجعل له عوجا قيما فجعل قيما بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا وأما الثالث فأنشدوا ... وجعل ... أمدكم أمدكم اذا جعل الآية فجعل ان الثانية بدلا من الاولى لا توكيدا والظاهر ما مر في باب التوكيد انه من توكيد الضمير مع اعادة ما اتصل به (قوله نحو أمدكم بما تعلمون الخ) فجملة أمدكم بأنعام وبنين الخ بدل من جملة أمدكم بما تعلمون ولا يصح أن تجعل تفسيرا للذي في قوله واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون اذ لا محل لها واطلاق التبعية على ما بعدها مجاز كما مر عن التصريح وقال الدماميني والشمني اطلاقهما عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي ومثل بالآية في التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لان ما تعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده الا ان يقال المراد به خصوص المفصل فيكون من ابدال الكل من الكل (قال) بل مراده

ولا يبدل بدل بعض واما بدل الغلط فقال في البسط جوزه سيبويه وجماعة من النحو ... والقياس يقتضيه وتبدل الجملة من الجملة نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وقوله

المخصوص (قوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا) التمثيل به لبدل الكل مبنى على ان الامر بالشئ عين النهى عن ضده ومثل به فى التصريح لبدل الاشتمال وهو مبنى على ان الامر بالشئ يستلزم النهى عن ضده قال الدمامينى لا تتعين التبعية فى البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول اه قال فى التصريح وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض والاشتمال فى الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (قوله ابدالها من المفرد) انما صح ذلك لرجوع الجملة فى التقدير الى المفرد كما فى التصريح (قوله أبدل كيف يلتقيان الخ) الظاهر أنه بدل اشتمال وكذا فى عرفت زيدا أبو من هو (قوله تعذر التقائهما) أشار بذلك الى ان الجملة فى تأويل المفرد والى ان الاستفهام تعجبى قال الدمامينى ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى (قوله أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف اليه وهو خبر والجملة بدل من زيد ابدل اشتمال لا مفعول ثان لان عرف انما يتعدى الى مفعول واحد (قوله سبب الجثو) هو دعاء كل أمة الى قراءة كتابها (قوله كون البدل معتمدا عليه) أى اعتمد عليه ما بعده فى الحالة التى له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو ان زيدا عينه حسنة وان هندا جفنها فاتر بنصب العين والجفن فأنث الخبر فى الاول وذكر فى الثانى ولولا ان المعتمد عليه فى ذلك هو البدل لوجب التذكير فى الاول والتأنيث فى الثانى اه دماميني وفى كلام البعض ان الخبر عند اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر الا ان يراد بكون الخبر للبدل أن البدل هو المخبر عنه فى المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه الشاهد فانه خبر أنث اعتمادا على المبدل منه والاعضب بعين مهملة فضاد معجمة فوحدة ولد البقرة اذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وجره بدلا من الذى ورفعه خبر مبتدأ محذوف قاله الشارح على التوضيح (قوله ما فصل به مذكور) اى مبدل منه مذكور قال شيخنا نقلا عن السيوطى وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد أخولك نص عليه سيبويه والاخفش اه ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقدم

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا

وأجاز ابن جنى والزمخشرى والناظم ابدالها من المفرد كقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى اى الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما وجعل منه الناظم نحو عرفت زيدا ابو من هو * خاتمة * فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه * الأولى قد يتحد البدل والمبدل منه لفظا اذا كان مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو * الثانية الكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون فى حكم الملغى كقوله

ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب

* الثالثة قد يستغنى فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه نحو احسن الى الذى صحبت زيدا اى صحبته زيدا * الرابعة ما فصل به مذكور

وان كان وافيا به جاز فيه البدل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير واف تعين قطعه اذا لم ينو معطوف محذوف نحو مررت برجال طويل وقصير فان نوى معطوف محذوف جاز الاول نحو اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب التقدير واخواتهما لثبوتها في حديث آخر والله تعالى اعلم

(النداء)

فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد ثم مع القصر ثم ضمها مع المد واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده يقال فلان أندى صوتا من فلان اذا كان أبعد صوتا منه (وللمنادى

جواز قطع النعت وهنالك قرأ بجواز قطع التوكيد (قوله وكان وافيا به) اى مستوعبا لانواعه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها اسم بين الطويل والقصير (قوله تعين قطعه) اى لامتناع بدل بعض من غير رابط كما في المغنى وهذا يقتضى بطلان قول البعض محل التعين اذا جعل بدل كل فان جعل بدل بعض جاز الاتباع على انه لا يتصور الا كونه بدل بعض لان الغرض انه لم ينو معطوف محذوف فلا يتمكن من التأمل (قوله في الاول) اى ما كان فيه البدل وافيا بالمبدل منه فيجوز فيه الامران البدل والقطع

(النداء)

هو لغة الدعاء بأى لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالاقبال ما يشمل الاقبال الحقيقى والمجازى المقصود به الاجابة كما في نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لان الطلب الاقبال لسماع النهى والنهى عن الاقبال بعد التوجه واعترض نيابة حرف النداء عن أدعو بان أدعو خبر والنداء انشاء وأجيب بان أدعو نقل الى الانشاء وانما ينادى المميز وأما نحو يا جبال و يا أرض فقيل انه من باب المجاز بتشبيه ما ذكر بالمميز في الانقياد واستعارته في النفس له على طريق الاستعارة بالكناية و بالتخييل ولك ان تقول من الجائز أن الله خلق لها حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء الا لمميز وهمزة النداء منقلبة عن واو لانه من دعوت كما في الغزى (قوله ثم مع القصر) اى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد اى ثم أشهرها ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه وقدر بعضهم خبرا في الموضعين اى ثم كسرها مع القصر يلى الاول ثم ضمها مع المد يلى الثانى هذا وقد أسلفنا في مبحث علامات الاسم نقلا عن المصباح ان في النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه (قوله واشتقاقه) اى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما في المادة وانما سمى الاشتقاق بالأخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى (قوله وللمنادى الخ) في حاشية المغنى للسيوطى ما نصه حكى أبو حيان ان بعضهم ذهب الى ان حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى

فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لانها تأتى حرفا للاستفهام
وفعل أمر من وأى بمعنى وعد ولها فى ذلك نظائر اه أى كعلى والمنادى
فى عبارته بكسر الدال (قوله النائى) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة
وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال شيخنا الضابط فى البعد وضده العرف
اه قيل انما نودى البعيد بالأدوات الآتية المشتملة على حرف المد لان البعيد
يحتاج فى ندائه الى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر فى غير أى بقصر الهمزة
(قوله من هو كالنائى) هذا حل معنى لا حل اعراب حتى يقال ان الشارح
حل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول و بعض
الصلة مع انه لا ضرورة الى ذلك فى عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية
بمعنى مثل معطوفة على النائى (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل الحسى
والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء
العبد لربه (قوله ثم هيا) قيل هى فرع أيا بابدال الهمزة هاء وقيل أصل
فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وان كان الى الثانى
أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن
منادى يا (قوله وأعمها يا) اى باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه
(قوله تدخل فى كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها (قوله فى الله تعالى)
أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكما تتعين فى لفظ الجلالة تتعين
فى المستغاث وأيه وأيتها لان الأربعة لم يسمع نداؤها الا بيا الا لبعدها حقيقة
أو تنزيلا لانه غير لازم (قوله ووا لمن ندب الخ) قال الرضى وقد يستعمل
فى النداء المحض وهو قليل اه وقال فى المغنى أجاز بعضهم استعمال وا
فى النداء الحقيقى (قوله واولداه) فوا حرف نداء وندبة وولد منادى مبنى
على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة
والألف للندبة والهاء للسكت (قوله وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله
قبل ووا لمن ندب أو يا (قوله وقمت فيه الخ) قصدوره ذلك بعد موت عمر دليل
على انه مندوب وليس الدليل الألف لانها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه
كما يأتى أفاده سم (قوله فان خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد ندبة زيد
الميت وبحضرتك من اسمه زيد وازيدا بالواو اذ لو أتيت بيا لتبادر الى فهم

(النائى) أى البعيد (أو) من هو
(كالنائى) لنوم أو سهو أو
ارتفاع محل أو انخفاضه
كنداء العبد لربه وعكسه
من حروف النداء (يا * وأى)
بالسكون وقد تمد همزتها
(وآ كذا أيا ثم هيا) وأعمها يا
فانها تدخل فى كل نداء وتتعين
فى الله تعالى (والهمز)
المقصور (للدانى) أى
القريب نحو أزيد أقبل
(ووا لمن ندب) وهو المتفجع
عليه أو المتوجع منه نحو
واولداه وارأساه (أو يا) نحو
ياولداه يارأساه (وغير وا)
وهو يا (لدى اللبس اجتنب)
اى لا تستعمل يا فى الندبة
الا عند أمن اللبس كقوله
حملت أمرا عظيما فاصطبرت له
وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
فان خيف اللبس تعينت وا

السامع الى قصد النداء (قوله من حروف نداء البعيد آى الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تقدم مرتين الا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ماذا يقول فى آى وآيا الهمزة ثم ماهل يجعلهما للبعيد أو للقريب أولهما فان أراد بقوله واى والهمزة للقريب مقصورتين وممدودتين فلا اشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على ان نداء القريب بما للبعيد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز توكيدا اذ عند التنزيل المذكور لاتأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد بتوكيد النداء ايذانا بان الامر الذى يتلوه مهم جدا كما أفاده فى الكشاف (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تأتى التوكيد فى صورة العكس ومحل منعه اذا لم ينزل البعيد منزلة القريب والاجاز نداؤه بما للقريب اذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وان لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدمامينى لانسلم أن العوضية تنافى الحذف بدليل اقام الصلاة اه وقال بعضهم يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت فى محله أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وابقاء حرف النداء فذهب ابن مالك الى جوازه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك ووجه الدمامينى جوازه قبل الامر والدعاء بانهما مظنة النداء ووقوعهما كثيرا فحسن التخفيف معهما بالحذف وذهب ابو حيان الى منعه وعلله بان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب وياء فى الشواهد للتنبيه كهى قبل ليت ورب وحبذا على ما صرح به فى التسهيل وعلله فى شرحه بان مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو يوسف اعرض عن هذا) أشار بتعداد الامثلة الى أنه لافرق بين ان يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولا فرق فى المفرد بين ان يكون مقصود النداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كأى ولا بين ان يكون معربا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو معربا قبله فى بعض الاحوال ومبنيا البعض الآخر كأى هذا ما ظهر لى وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما

* تنبيهان * الأول من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء وقد عدها فى التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية * الثانى ذهب المبرد الى ان أيا وهيا للبعيد واى والهمز للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واى للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس

(وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى) من حروف النداء لفظا (كاعلما) نحو يوسف اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان

قررناه فعلم ان المنادى فى المثال الاخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لا شبيه بالمضاف لانه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبنى على ضم مقدر كما قاله سم (قوله ان أدّوا الىّ عباد الله) أى أدّوا الى الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين الثانى ان عباد الله مفعول ادّوا كقوله فارسل معنا بنى اسرائيل ولا شاهد فيه حينئذ (قوله مع المضمر) اى لقلة ندائه (قوله والمتعجب منه) نحو قولهم يا للماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما (قوله الا مع الله) لان نداءه على خلاف الاصل لوجود ال فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل افاده سم (قوله والمتعجب منه) لأنه كالمستغاث لفظا وحكما (قوله المنادى البعيد) أى حقيقة أو تنزيلا لان مدّ الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه (قوله والصحيح منعه مطلقا) ظاهره ان الخلاف جار فى مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف فى ضمير المخاطب فقط واما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقا كما فى التصريح فلا يقال يا أنا ولا يا هو ولا يرد أنه سمع يا هو يا من لا هو الا هو لان هو فى مثله اسم للذات العلية لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع فى عبارته الاطلاق أى والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم او غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف فى ضمير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب اخذا مما بعده او يكون معناه نثرا او نظما أخذا مما بعده أيضا فاعرف ذلك (قوله وشذ يا اياك قد كفيتك) جعل بعضهم يا فيه للتنبيه واياك مفعول فعل محذوف يفسره المذكور (قوله يا أبجر) بموحدة فجيم فراء قال فى القاموس الابجر الذى خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيهما اه وتمامه * أنت الذى طلقت عام جعتا * وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيدا والموصول خبرا (قوله أى التعرى) أى المفهوم من يعرى ولم يقل أى التعرية مع انها مصدر يعرى لان التعرى أوفق بتذكير اسم الاشارة (قوله فى اسم الجنس) أى المعين كما سيأتى فى الشرح (قوله والمشار له) اعترض بان حقه ان يقول والمشار به واجيب بان فى كلامه حذف

أن أدّوا الىّ عباد الله ونحو خيرا من زيد أقبل ونحو من لا يزال محسنا أحسن الىّ اما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لان الاولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر * تنبيهان * الاول عد فى التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ولفظه ولا يلزم الحرف الا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب وعد فى التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر * الثانى أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقا وشذ نحو يا اياك قد كفيتك وقوله يا أبجر ابن أبجر يا أنتا

(وذاك) أى التعرى من الحروف (فى اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه) فيهما

أصلا ورأسا (فاصرعادله)
بالذال المعجمة أى لاتمه على
ذلك فقد سمع فى كل منهما
ما لا يمكن رد جميعه فى ذلك
فى اسم الجنس قولهم أطرق
كرا وافتد مخنوق وأصبح ليل
وفى الحديث ثوبى حجر وفى
اسم الاشارة قوله
اذا هملت عينى لها قال صاحبى
بمثلك هذا لوعة وغرام
وقوله
ان الاولى وصفوا قومى لهم
فبهم * هذا اعتصم تلق
من عاداك مخذولا وقوله
ذا ارعواء فليس بعد اشتعال
الرأس شيبا الى الصبا من
سبيل * وجعل منه قوله تعالى ثم
أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم
وكلاهما عند الكوفيين
مقيس مطرد ومذهب
البصريين المنع فيهما وحمل
ماورد على شذوذ أو ضرورة
ولحنوا المتنبى فى قوله

مضاف اى ولفظ المشار له من حيث انه مشار له وهو اسم الاشارة وباء
معطوف على الجنس أى واسم المشار له اى الاسم الدال عليه من حيث انه
مشار اليه وظاهر كلامه جواز نداء اسم الاشارة مطلقا وقيده الشاطبى بغير
المتصل بالخطاب (قوله أصلا ورأسا) العطف للتوكيد والمراد انه لا يحكم
بالقلة فقط واما قول البعض المراد بمنعه اصلا منع القياس عليه وبمنعه رأسا
منع وروده ومع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من
اعتراف المانعين بالورود حيث قال ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل
ماورد على شذوذ او ضرورة (قوله اطرق كرا) اصله يا كروان رخم بحذف
النون وحذفت معها الالف لكونهما زائدتين كما لا يخفى اه مكملا اربعة قال
الناظم ومع الآخر احذف الذى تلا الخ ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وتمامه ان النعام فى القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من
هو اشرف منه اى اخفض يا كرا عنقك للصيد فان من هو اكبر واطول عنقا
منك وهو النعام قد صيد تصريح بزيادة (قوله وافتد مخنوق) مثل يضرب
لكل مضطر وقع فى شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله اه تصريح (قوله
واصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشئ أى صر صبحا اه تصريح
ولو قال اى ائت بالصبح او تبدل بالصبح لكان اوضح (قوله ثوبى حجر) قاله صلى
الله عليه وسلم حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه
حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاما كما فى الفارضى (قوله اذا هملت
عينى) أى اسالت الدموع لها اى لاجل المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة
مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد قال البعض ويحتمل ان يكون مبتدأ
ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اه وما يبعده تذكير
الاشارة مع تأنيث لوعة (قوله قومى لهم) قومى خبر ان ولهم متعلق بصلة
الموصول وهى وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبى
للضرورة واعتصم أى استمسك (قوله ذا ارعواء) اى يا ذا ارعوا ارعواء
أى انكف عن دواعى الصبا انكفافا (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ)
لم يقل وقوله تعالى لان ما ذكره أحد أوجه منها ان هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم
(قوله على شذوذ) أى فى النثر أو ضرورة أى فى النظم (قوله ولحنوا المتنبى)

هذى برزت انافهجت رسيسا والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا ونصر اسم الاشارة على السماع اذلم يرد الا فى الشعر وقد صرح فى شرح الكافية بموافقة الكوفيين فى اسم الجنس فقال وقولهم فى هذا أصح *تنبيه* أطلق هنا اسم الجنس وقيده فى التسهيل بالمبنى للنداء اذهو محل الخلاف فاما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى يارجلا خذ بيدى فنص فى شرح الكافية على أن الحرف يلزمه فالحاصل أن الحرف يلزم فى سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين و فى اسم الاشارة واسم الجنس المعين ما عرفت

(وابن المعرف

قد يمنع التلحين بأن المتنبى كوفى ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة قاله الدمامينى (قوله هذى) اى ياهذى وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أى برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه ورده الناظم بأنه لا يشار الى المصدر على طريق المفعول المطلق الا منعوتا بذلك المصدر نحو ضربته ذلك الضرب لكن تقدم فى باب المفعول المطلق ان غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أى أثرت رسيسا اى هما وتمامه * ثم انصرفت وماشفيت نسيسا * بنون مفتوحة اى بقية النفس (قوله اذلم يرد الا فى الشعر) أى لم يرد نداؤها الا فى الشعر فلا ترد الآية لقبولها التأويل (اذهو محل الخلاف) يقتضى ان غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بأن بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو رجلا خذ بيدى واجاب بعضهم بجعل أل فى الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا لا ينافى حكاية قول فيه عن بعض النحاة وانما يصح هذا الجواب اذا كان البعض المجيز من غير الفريقين فراجعه (قوله على ان الحرف يلزمه) أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يوهمه كلام الشارح من ان لزومه للحرف متفق عليه (قوله وابن المعرف الخ) انما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية فى نحو أدعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها افرادا وتعريفا وانما احتيج الى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى وخرج بقولنا ومماثلته لها افرادا وتعريفا المضاف والشبيه به لانهما لم يماثلا الكاف الاسمية افرادا وا النكرة غير المقصودة لانها لم تماثلها تعريفا وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك الخطاب والافراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة فى النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها وبنى على حركة للاعلام بأن بناءه غير اصلى وكانت ضمة لانه لو بنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم عند حذف يائها كتفاء بالكسرة أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفها اكتفاء بالفتحة قاله الفاكهى وأورد عليه ان المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذفها فلا يحصل الفرق واجيب بأنه قليل فلا ينظر اليه (قوله

المنادى المفرد اه على المثنى

فى رفعه قد عهدا) اى اذا اجتمع فى المنادى هذان الامران التعريف والافراد فانه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا وسواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يا زيد أو عارضا فيه بسبب القصد والاقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل اقبل تريد رجلا معينا والمراد بالمفرد هنا ان لا يكون مضافا ولا شبيها به كما فى باب لا فيدخل فى ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع نحو يا معدى كرب ويا زيدان ويا زيدون ويا هندات ويا رجلان ويا مسلمون وفى نحو يا موسى ويا قاضى ضمة مقدرة وتنبيهات الاول ذكر فى التسهيل

المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسئلة لان الكلام فى احكام المنادى وأخرجه من قوله المعرف ضمير وردّه الغزى (قوله قد رفعه) أى رفع نظيره على ما قاله الغزى او المراد رفعه فى غير النداء أو المراد رفعه على فرض اعرابه والى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معربا فاندفع ما يقال الرفع اعراب فينافى قوله وابن (قوله على ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالعلم وأصح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء وضوحا وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء وردّه الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الاشارة فانهما لا يقبلان التنكير (فان قلت) اعلم اذا أريد اضافته فما الفرق (قلت) ليس المقصود من الاضافة الا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الاضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء فلا حاجة الى تنكير المنادى اذا كان معرفة سم (قوله بسبب القصد) أى قصد المنكر بعينه وقوله والاقبال أى اقبال المتكلم على المنادى أى التفاته الكلام نحوه وليس المراد اقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على اقبال المنادى حتى انه اذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل والعطف من عطف الملازم قال الدماميني التعريف لم يحصل بمجرد القصد والاقبال بل به مع كون الكلمة منادا بدليل انتفائه فى أنت رجل عالم مع وجود القصد والاقبال وحينئذ فقول الشارح بسبب القصد والاقبال أى مع كون الكلمة منادا (قوله المركب المزجى) المراد به ما يشمل العددى كخمسة عشر لانه يضاهى المفرد ثم أجرى الكوفيون اثنى عشر واثنتى عشرة مجرى المضاف كما سيأتى فى الشرح (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كما قال البعض ان نحو يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لان العلم تزال اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والاقبال (قوله ويا قاضى) بحذف التنوين اتفاقا لحدوث البناء واثبات الياء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى ان الياء تحذف لان النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى

حذفها بحاله وتقدير الضمة فيها ومحل الخلاف بينهما اذا لم يصر بحذف الياء اذ الاصل واحد والاثبتت الياء اتفاقا كما في مر اسم فاعل من أرى قاله في التسهيل (قوله ويجوز نصب ماوصف) أى بمفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أى بجواز رجحان بل أوجبه كثير ذاهبين الى انه من شبيه المضاف كما يفيده قول الهمع أما الموصوفة بمفرد أو جملة اوظرف فمن شبيه المضاف فتنصب وجوز الكسائى فيها البناء اه وعلى هذا لايختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه مابعده ويؤخذ من التصريح ان الاحوال ثلاثة وانه يجب النصب فى حال ورود النداء على الموصوف وصفته بان يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لانه حينئذ من شبيه المضاف ويجب البناء فى حال ورود الوصف بالصفة على النداء بان يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل فى احتمال الامرين واستشكل الدمامينى جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع انه معرفة والثلاثة لايوصف بها الا النكرات قال وغاية مايتمحل له ان هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر انه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لاداخلا على المنادى فقط ثم وصف بعده اه وجوابه المذكور انما يتم على النصب وأجاب فى التصريح بانه يغتفر فى المعرفة الطارئة مالا يغتفر فى الاصلية ثم نقل عن الموضح ان الجملة اى فى نحو ياعظيما يرجى لكل عظيم حال من الضمير المستتر فى الوصف لانعت فى حالة النصب لانها حينئذ عاملة فيما بعدها قال فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اه قاله شيخنا وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب الخ التنبيه على ان كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف (قوله هجت) اى أثرت والعبرة الدمع (قوله قيده فى التسهيل) هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف فى الاستغاثة اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام فما هنا مقيد بما سيأتى أفاده سم (قوله اجراءهما مجرى المضاف) أى لشبههما به فى الصورة (قوله وانوا انضمام مابنوا قبل الندا) فان قيل المبنيات انما يحكم على محلها فلا يقدر فيها فالجواب ان المقدر هنا حركة بناء لاحركة

ويجوز نصب ماوصف من معرف بقصد واقبال وحكاه فى شرحه عن الفراء وأيده بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده ياعظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه قوله * أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * الثانى ماأطلقه هنا قيده فى التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاستغاثة احترازا من نحو يالزيد لعمرو ونحو ياللماء والعشب فان كلا منهما مفرد معرف وهو معرب * الثالث اذا ناديت اثنى عشر واثنتى عشرة قلت يااثنا عشر وياثنتا عشرة بالالف وانما بنى على الالف لانه مفرد فى هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون يااثنى عشر ويااثنتى عشرة بالياء اجراء لهما مجرى المضاف (وانو انضمام مابنوا قبل الندا)

اعراب اه فارضي اى وحركة البناء لا تكون محلية لانها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياته فانحصرت فى حركة الاعراب (قوله مابنوا) اى أو حكموا كما سيذكره الشارح (قوله فى لغة الحجاز) راجع لحذام فقط اى وأما فى لغة تميم فهو معرب فيكون فى حالة النداء مبنيا على الضم بناء مجددا (قوله وليجر مجرى ذى بناء مجددا) يحتمل ان المراد يجرى مجراه فى كونه فى محل نصب وعلى هذا رجع اسم الاشارة فى قول الشارح ويظهر أثر ذلك الى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل ان المراد يجرى مجراه فى جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار اليه الفارضي وعلى هذا كان ينبغى للشارح ان يسقط قوله ويظهر أثر ذلك فى تابعه ويقتصر على قوله فتقول ياسيبويه العالم الخ فتدبر (قوله برفع العالم) أى مراعاة لضم المقدر ونصبه اى مراعاة لمحل المتبوع ولم يجز مراعاة لكسرة البناء لانها لاصالتها بعيدة عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه لعروضه بالنداء أشبهت حركة الاعراب العارضة بالعامل المتأصلة فى التبعية واطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لان التحقيق انها حركة اتباع (قوله والمحكى كالمبنى) مقتضاه ان المحكى ليس بمبنى وهو مذهب السعد وابه دا جعل اعرابه تقديريا وهو أوجه مما فى التصريح انه مبنى ويمكن تفسير البناء فى كلامه بما قابل الاعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم ومعنى كونه كالمبنى انه يبنى على ضم منوى ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضاف) اى لغير ضمير الخطاب أما المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال ياغلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام واضافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين فى جملة واحدة أفاده الدنوشرى نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله ياغافلا والموت يطلبه) قال البعض الواو استئنافية ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لاعمالها فى بعده اه وفيه ان المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالاولى عندى انه من شبيه المضاف لا من المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر (قوله أيا راكبا اما عرضت فبلغن)

كسيبويه وحذام فى لغة الحجاز وخمسة عشر (وليجر مجرى ذى بناء جددا) ويظهر أثر ذلك فى تابعه فتقول ياسيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل فى تابع ما تجدد بناؤه نحو يازيد الفاضل والمحكى كالمبنى تقول ياتأبط شرا اقبل

(والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب عادما خلافا) أى يجب نصب المنادى حتما فى ثلاثة أحوال * الاول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ ياغافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يارجلا خذ بيدى وقوله أيا راكبا اما عرضت فبلغن وعن المازنى أنه

تمامه * نداماى من نجران أن لا تلاقيا * أصله اما ان ما فأدغمت نون ان
الشرطية فى ميم ما الزائدة وعرضت اى أتيت العروض وهى مكة والمدينة
وما بينهما ونجران بلد باليمن تصريح (قوله أحال وجود هذا النوع) أى
نداء غير المقصود مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة
الضم) فيه تورك على قول الناظم عادما خلافا الا أن يقال المراد خلافا
معتدا به أو عادما فى الجملة (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى متممه
بان يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيده كلام التسهيل وصرح به
فى التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالموصول نحو يا من فعل كذا
من المفرد فيقدر ضمه كما فى سم والمعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور
وبهذا تعدد الامثلة (قوله ويا طالعا جبلا) هو معرفة بدليل نعته بمعرفة ولا
يقال موصوفه المقدر نكرة لانه تنوسى باقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى
دون الموصوف المقدر قاله الشنوانى ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت
النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال ليكون التعريف
متجددا قال وينبغى ان نعت شبه المضاف كذلك (قوله فيمن سميته بذلك)
أى حالة كونه مستعملا فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب
نصبهما للطول بلا خلاف الاول لشبهه بالمضاف والثانى لعطفه على المنصوب
(قوله ويمتنع فى هذا ادخال يا الخ) أى لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس
من عبد شمس والمخالف نظر الى الاصل المنقول عنه (قوله نصبتهما أيضا)
أى وجوبا أما الاول فلانه نكرة غير مقصودة وأما الثانى فلعطفه على
المنصوب (قوله وان كانت) اى الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن
هذا الحكم الذى قاله محله فيما اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين
ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا معينا
وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان اذا كان مع أل الا اذا أريد به معين أما اذا
أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو
سمى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضممت الاول) اى لانه نكرة مقصودة
تصريح (قوله وعرفت الثانى) قال فى التصريح وجوبا لانه اسم جنس
أريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهى أل اهـ ولم يكتف

أحال وجود هذا النوع * الثانى
المضاف سواء كانت الاضافة
محضة نحو ربنا اغفر لنا أو
غير محضة نحو يا حسن الوجه
وعن ثعلب اجازة الضم فى
غير المحضة * الثالث الشبيه
بالمضاف وهو ما اتصل به شئ
من تمام معناه نحو يا حسنا
وجهه ويا طالعا جبلا
ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة
وثلاثين فيمن سميته بذلك
ويمتنع فى هذا ادخال يا على
ثلاثين خلافا لبعضهم وان
ناديت جماعة هذه عدتها
فان كانت غير معينة نصبتهما
أيضا وان كانت معينة ضممت
الأول وعرفت الثانى بأل

ونصبته أو رفعته الا ان أحدث معه ما يجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف اعادة يا وتعبيره في الحاق أل مردود * تنبيه * انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فأصل يا زيد عنده أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزأيها فعند سيبويه جزآها أي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل والفاعل مقدر والمفعول هنا على المذهبين واجب الذكر لفظا

بحرف النداء لا بما باشره وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز في مسلمتنا بدون أل (قوله ونصبته) اى عطفا على محل الاول أو رفعته اى عطفا على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتي

وان يكن مصحوب أل ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى

(قوله ما يجب ضمه) قال شيخنا أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبنى على الواو اه ولو قال ما يجب بناؤه على الواو لكان أوضح (قوله وتجريده من أل) لانه لا يجمع بين يا وأل الا فيما استثنى لفظ الجلالة والجملة المحكية المسمى بها كما يأتي (قوله مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتعبير ويمكن أن يقرأ تعبيره بالنصب على انه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض وهذا الجواب أولى لايهام ما قبله أن ابن خروف لو قال بأحد الامرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم ووجه رد الاول ان الثاني ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ووجه رد الثاني انه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لا أنه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوي التعرض له ويؤخذ رده مما قدمناه فتأمل (قوله وافادته فائدته) هي طلب الاقبال وعلم من كلامه ان شرط الحذف وهو الدلالة قد وجد وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجود لكن سده مسده عند سيبويه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف النداء الخ) في الهمع انه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله يا زيد جملة) اى مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول الاحتمالين الآتيين في تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أى محذوف تبعا لحذف الفعل الذي استتر فيه ويحتمل ان المراد مستتر في يا لانها لما نابت عنه جاز ان يستتر فيها ما استتر في الفعل ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرا عليه ولكن الاول أوفق بكلامه في تقرير مذهب سيبويه وعلى الثاني يكون يا زيد نفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم ان أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادي بكسر الدال فتنبه

(قوله

(قوله أو تقديرا) اعترضه شيخنا بان التقدير ينافي وجوب الذكر وأجاب البعض بان المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح مبني على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسا قبل الأمر والدعاء كما مر بيانه (قوله ونحو مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتهن بفتح التاء مضارع وهن أي ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما (قوله بابن متصل) أنت خبير بان المراد بابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال (قوله مضاف الى علم) أعم من ان يكون مفردا أو غيره حفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أي على الاصل والفتح اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر أو على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لملابسته اياه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول ففتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بنية وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثالث فتحة اعراب وعلى الثاني فتحة بناء اه تصريح ببعض تغيير ونقل شيخنا عن حواشي الجامي أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بابن اذا كان أي العلم الموصوف بابن مفتوحا ثم نقل عن الطبلاوي ما نصه واعلم انه لا يجوز في تابع العلم الموصوف بابن الا النصب نحو يا زيد بن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى الثاني عدم تصور رفعه مطلقا وكأن المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره (قوله يا حكم بن المنذر الخ) من الرجز المذيل شذوذا كما قرر في محله والسرادق بضم السين المهملة ما يمتد فوق صحن الدار (قوله شرط جواز الامرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط في التسهيل سابعا وهو ان يكون المنادى ظاهر الضم بان يكون صحيح الآخر وسيذكره الشارح وشرط النووي في شرح مسلم ان تكون البنوة حقيقية

أو تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى (ونحو زيد ضم وافتحن من * نحو أزيد بن سعيد لا تهن) أي اذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم نحو يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ومنه قوله

يا حكم بن المنذر بن الجارود
سرادق المجد عليك ممدود

* تنبيه * شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم

وشرط بعضهم في العلم التذكير وغلطوه فنحو يا زيد بن فاطمة كيا زيد بن عمرو وكذا في الفارضي قال شيخنا وينبغي أن يراد كون العلم مفردا لا مثنى ولا مجموعا ولا يخفى أخذ هذا من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفي بذلك) أي لأن إتيانه في المثال كذلك اتفاقي وصفية وغيرها (قوله ويلي الابن علم) معطوف على يل الأول والواو فيه بمعنى أو لأن انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أي للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة وفي الاحتمال الأول أيضا ارتكاب ضرورة لأن شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أي واجب إذا انتفى شرط من الشروط المذكورة) يعني الشروط الأربعة المشار إليها في قوله والضم الخ بدليل بقية كلامه وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الأربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لا يعلم من البيت إلا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط إفراد العلم الموصوف بابن لأنا نقول هذا يؤدي إلى إفادة مثاله اشتراط إفراد العلم المضاف إليه ابن أيضا وهو باطل وإذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا قلنا خرج بكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن زيد وبالعلم نحو يا رجل ابن زيد وبكونه بعده ابن نحو يا زيد الفاضل وبكونه متصلا به نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو وبكونه صفة له نحو يا زيد بن عمرو على أنه بدل وبكونه مضافا إلى علم نحو يا زيد ابن أخينا فيجب النصب في الأول والضم في البقية (قوله يا رجل ابن عمرو) في وجوب الضم وهذا المثال نظر لأنه تقدم أنه يجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف الخ إلا أن يحمل وجوب الضم نسبيا بمعنى امتناع الفتح للإتباع أو التركيب فتنبه (قوله ويا زيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يل الابن علما لصدق السالبة بنفي الموضوع ثم وقد أساء البعض التصرف فوجهه بصدق السالبة بنفي الموضوع صدق لم يل الابن علما يا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أي وانتفاء اتصال الخ

وكلامه لا يوفي بذلك وإن كان مراده (والضم إن لم يل الابن علما ويلي الابن علم قد حتما) الضم مبتدأ وخبره قد حتما وإن لم يل شرط وجوابه محذوف والتقدير فالضم متحتم أي واجب ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ واستغني بالضمير الذي في حتم رابطا لأن جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ومعنى البيت أن الضم متحتم أي واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما في نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد الفاضل ابن عمرو ويا زيد الفاضل لانتفاء علمية المنادى في الأولى واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة

ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله * فما كعب بن مامة وابن أروى * بأجود منك يا عمر الجواد

بفتح عمر وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت ونحو يا زيد ابن أخينا لعدم اضافة ابن الى علم وهو مراد عجز البيت * تنبيهات * الأول لا اشكال أن فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه وأما اذا فتح فكذلك عند الجمهور وقال عبد القاهر هي حركة بناء لانك ركبته معه * الثاني حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف ببنت هنا فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم * الثالث يلتحق بالعلم يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام الضم * الرابع قال في التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير الى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من يا زيد بن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال * الخامس قال فيه أيضا ويجوز فتح ذي الضمة في النداء ويجب في غيره حذف تنوينه لفظا

وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أي كون الوصف ابنا وأجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال في التصريح بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء نحو ولا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اه (قوله فما كعب بن مامة) هو الذي آثر رفيقه بالماء ومات عطشا ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائي المشهور اه ورواية المغني والعيني وابن سعدى قال السيوطي في شرح شواهده هو أوس ابن حارثة الطائي وسعدى أمه اه وكذا قال العيني وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد المقتضي أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطي وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على ان أصله يا عمرا بالألف عند من يجيز الحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب أو ان أصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه زكريا وفي التخريج الثاني نظر ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أي لان مذهبهم ان الفتح في الأول ليس للتركيب بل للاتباع أو لاضافته الى ما بعد ابن نعم اعرابية فتحة ابن على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لان ابن على الاضافة مقحم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم الا ان يجعل مضافا تقديرا الى مثل ما أضيف اليه ما قبله مقدرا قبله يا أو أعني مثلا فتأمل (قوله لانك ركبته معه) أي كتركيب خمسة عشر والظاهر في اعرابه على هذا القول أن يقال زيد بن منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحركة زيد على هذا حركة بنية (قوله ولا أثر للوصف ببنت هنا) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هي ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فانها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت وفي التصريح أن امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة اه وهو لا يأتي الا على القول بان الفتح للاتباع ومثل الوصف ببنت الوصف ببني تصغير ابن (قوله يلتحق بالعلم الخ) أي لكثرة استعمال المذكورات كالعلم (قوله ويا ضل بن ضل) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ويجوز فتح ذي الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله في غيره) أي غير النداء

كجاء زيد بن عمرو (قوله وألف ابن) أي إذا لم تقع ابتداء سطر كما في الدماميني
عن ابن الحاجب وتسكن الدال تخفيفا ولم تثبت الالف ولم تحذف كما في الفارضي
وقوله في الحالين أي النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى
عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت في غير النداء إذ لا يجوز فتحه في النداء
وهو خلاف ما في الدماميني حيث قال فيه وهو نادر وحكى سيبويه عن
العرب الذين يصرفون هندا وعمرا فيقولون هذه هند بنت عاصم
بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال (قوله وإن نون للضرورة)
كقوله جارية من قيس بن ثعلبة ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم
والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجوب تنوين
المضاف إليه وكذا ألف ابن إذا كان الموصوف بابن مضافا كما في قام أبو محمد بن
زيد واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف
إذا كان المضاف إليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب إلى تمثيله بنحو
أزيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة اه
دماميني فالضمة على الأصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الإضافة إلى
ما بعد ابن كما في يا زيد بن سعيد (قوله واضمم أو انصب) في عبارته إشارة إلى
بناء المنون اضطرارا إذا ضم وإعرابه رجوعا إلى الأصل في الأسماء إذا نصب
قال سم وظاهره جواز الوجهين ولو مع ما فيه مقتض ويفرق بين هذا وما تقدم
بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هنا اه وإذا
ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك في نعته الضم والنصب وإن نصبته
تعين نصب نعته فإن نون مقصور نحو يا فتى للضرورة فإن نوى الضم جاز في
نعته الوجهان أو النصب تعين نصب نعته كذا في شرح التسهيل للمرادي وغيره
(قوله مما له استحقاق ضم بينا) يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ
وله متعلق ببين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الأوجه في
هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى ظهر صفة
لضم قال واحترز به من الضم المقدر فإنه لا يضطر إلى تنوينه فإن الحرف
الذي قدرت فيه الضمة ساكن نحو يا قاضي ويا فتى فإذا نون حذف لالتقائه
ساكنا مع التنوين ولم يعد التنوين في وزن الشعر شيئا اه قال شيخنا وتبعه

وألف ابن في الحالين حذفا
وإن نون للضرورة * السادس
اشترط في التسهيل لذلك
كون المنادى ذا ضمة ظاهرة
وعبارته ويجوز فتح ذي الضمة
الظاهرة إتباعا فأخرج كلامه ما
يحتمله نحو يا عيسى بن
مريم فتعين فيه تقدير الضم
إذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه
خلاف اه (واضمم أو انصب
ما اضطرارا نونا * مما له
استحقاق ضم بينا) فقد
ورد السماع بهما في الضم
قوله * سلام الله يا مطر
عليها * وقوله

البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما اذا اضطر الى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أى فالاولى أن يبين بمعنى ذكرناه سابقا (قوله ليت الخ) قبله

حييتك عزة بعد الهجر وانصرفت * فحى ويحك من حياك يا جمل

وقوله فاشكرها بالنصب بجواب التمنى وقوله مكان جعله العينى منصوبا على الظرفية ولم يذكر متعلقه ولعل التقدير أتمنى يا رجل حييت فى مكان يا جمل حييت (قوله أعبدا الخ) لا حاجة بجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف فى التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كامر ونص الرضى على ان هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كامر بيان ذلك وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أى متعجبة من نجاتى مع ما لقيت من الحروب فالى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدرهن عند رؤية مهول وأصل أواقى ووواقى جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ فأبدلت الواو الاولى همزة كما سيأتى فى قول الناظم وهمزا أول الواوين رد الخ (قوله ووافق الناظم والاعلم الخ) وجهه ان اسم الجنس اصل بالنظر الى العلم والاعراب أصل بالنظر الى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع اه حفيد قال السيوطى والمختار عندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الالباس فيه والضم فى النكرة المقصودة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق مع التنوين للضرورة الا الحركة لاستوائهما فى التنوين ولم أقف على هذا الرأى لأحد اه وفيه ان تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه لانه كما لا الباس فى نصبه لا الباس فى ضمه فلا يتم التعليل الا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة الى الاصل فى الاسماء وهو الاعراب اولى فتدبر (قوله جمع يا) أى مثلا الظاهر أن سائر حروف النداء كذلك سم (قوله المتوج) أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عينى وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التأنيث فى قوله عرفت فقول البعض تبعا للعينى وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك فى الاختيار) لان النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتى تعريف اه تصريح وفى الحفيد أن النحويين

ليت التحية كانت لى فأشكرها
مكان يا جمل حييت يا رجل

ومن النصب قوله

أعبدا حل فى شعبى غريبا

وقوله

ضربت صدرها الى وقالت
يا عديا لقد وقتك الاواقى

واختار الخليل وسيبويه الضم وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد النصب ووافق الناظم والاعلم الأولين فى العلم والآخرين فى اسم الجنس (وباضطرار خص جمع يا وأل) فى نحو قوله

عباس يا الملك المتوج والذى
عرفت له بيت العلا عدنان

وقوله

فيا الغلامان اللذان فرا
اياكما أن تعقبانا شرا

ولا يجوز ذلك فى الاختيار خلافا للبغداديين فى ذلك (الا مع الله) فيجوز اجماعا للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه فتقول يا الله باثبات الالفين ويالله بحذفهما ويا الله بحذف الثانية فقط (و) الا مع (محكى الجمل)

يختلفون في نداء العلم الذي فيه أل كالحرث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لانهم انما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا لان أل هنا غير معرفة الا أن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الا أنه ينتقض بنحو يا المنطلق زيد اهـ قال سم ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبرد فيما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذي والتي الا أن يفرق بتأتي اسقاط أل في العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذي والتي مسمى بهما وفيه تأمل اهـ (قوله نحو يا المنطلق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره اذا سمى به يجب قطع همزته كما أفاده في التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الاوجه الثلاثة اهـ وأنت خبير بأن لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الاوجه الثلاثة (قوله نحو الذي والتي) أي مع الصلة اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوفاق قاله في التصريح أي متفق على منع ندائه (قوله وصوبه الناظم) قال أبو حيان والذي نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها شيء كل منهما اسم تام والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرث فلا يجوز نداؤه همع (قوله نحو يا الاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر انه من الشبيه بالمضاف فينصب لان شدة تمييز اهـ وفيه ان شدة ليس تمييزا للاسد تمييز مفرد حتى يكون الاسد عاملا في شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عاملة مثل المحذوف ملتبس بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا ويكون نصب الاسد لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب (قوله لان تقديره يا مثل الاسد) أي فالمنادى في الحقيقة لم تدخل عليه أل واعترضه الشاطبي بلزوم جواز نحو يا القرية لان تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدان قال سم ويمكن الفرق بأن وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير الاسد في قوة يا مثل الاسد ولا كذلك ما أورده تأمل (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبني على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل ان يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم لصيرورتهما كالجزء

نحو يا المنطلق زيد فيمن سمى بذلك نص على ذلك سيبويه وزاد عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذي والتي وصوبه الناظم وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو يا الاسد شدة أقبل وهو مذهب ابن سعدان قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الاسد أقبل ومذهب الجمهور المنع

(والاكثر) في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ويقال (اللهم بالتعويض)

منه اهـ أى فيكون بجعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الاعراب على الهاء فى نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمجيء الأول والفرق ان التعويض فى نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزءاً وجب قوي وفى اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزءاً اوكالجزء وجه قوى (قوله اى بتعويض الميم المشددة الخ) وانما اخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اهـ سم ولا يجب ان يكون العوض فى محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا للمناسبة بينهما فان يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف فى لغة حمير كقوله يرمى وراثى بامسهم وامسلمه وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض (قوله انى اذا ما حدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا والم نزل اهـ زكريا (فائدة) لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالنداء واجاز المبرد وصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف اهـ دماميني وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة (قوله بقية جملة محذوفة الخ) رد بأنه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبأنه كان يحتاج الى العاطف فى نحو اللهم اغفرلى (قوله يجنح) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفى بعض النسخ يحتى بالياء (قوله على ثلاثة انحاء) جمع نحو بمعنى قسم اى حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة اقسام من الاستعمال كينونة ملابسة وقوله احدها النداء اى استعمالها فى النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المجيب بأن المناسب لما قبله ان يقول ثانيها تمكين الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلا الخ بأن المناسب ان يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها ان يذكرها المجيب الخ) قال شيخنا وتبعه البعض ان اللهم فى الموضعين الاخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما لامعربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر

اى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وشذ يا اللهم فى قريض) أى شذ الجمع بين يا والميم فى الشعر كقوله

انى اذا ما حدث ألما
أقول يا اللهم يا اللهما

* تنبيهات * الأول مذهب الكوفيين أن الميم فى اللهم بقية جملة محذوفة وهى أمنا بخير وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما فى الاختيار * الثانى قد تحذف أل من اللهم كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج وهو كثير فى الشعر * الثالث قال فى النهاية تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء * أحدها النداء المحض نحو اللهم أثبنا * ثانيها أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع كأن يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له اللهم نعم أو اللهم لا * ثالثها أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك أنا أزورك اللهم

اذالم تدعنى ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل

(فصل)

(تابع) المنادى (ذى الضم المضاف دون أل ألزمه نصبا) مراعاة لمحل المنادى

لا نا لا نسلم خروجها فى الموضعين من النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما لنداء مع التمكين أو الندرة وقد يشير اليه قول الشارح فى الموضع الأول المقابل لهذين الموضعين أحدهما النداء المحض وان سلم خروجهما من النداء بالكلية فلا نسلم أنه الا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الاصلى لا يستلزم خروجها عما لها من اعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندى انها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى ولو صورة مبنى على ضم الى آخر ما مر فتأمل (قوله اذا لم تدعنى) بسكون الدال وضم العين المهملة

(فصل)

(قوله تابع ذى الضم) لو قال ذى البناء لشمل نحو يا زيدان ابنى عمرو ويا زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كيا سيبويه ذا الفضل وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو يا أخانا الفاضل ويا سانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المجرور فان تابعه يتعين جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع توابعه كما صرح به أيضا الرضى نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح قاله سم وأما أقول سيأتى فى باب الاستغاثة من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به فى الهمع أيضا ويرد على نصب النسق المعرف الخالى من أل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم الا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعليل بأن المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة بل هذا هو الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه وحينئذ يجوز فى تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والا جاز رفعه كما صرح به السيوطى ويشير اليه الشارح لكن انما نعت المنادى المضموم بمضاف اضافة غير محضة اذا كان نكرة مقصودة لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة

لكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف نعت المضموم بالمضاف اضافة غير
محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف
فيتعين نصبه كما صرح به السيوطي وجوز الرضي رفعه ويؤيده تجويز السيوطي
رفع المضاف اضافة غير محضة لانها على تقدير الانفصال فصار يا زيد في
تقدير ضارب زيدا وضارب زيد اشبيه بالمضاف وقوله دون أل حال من تابع
أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه
تساهل وقصور (قوله نعتا الخ) اشارة الى أن المراد بالتابع ماعدا البدل
والنسق بقرينة المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) أشار به الى ان الضمير في تابع
المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا الى كون لفظ المنادى اسما
ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبلفظ الخطاب نظرا الى كون
المنادى مخاطبا فعلمت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك قاله الدماميني ثم
قال ويجوز يا أيها الذي قام ويا أيها الذي قمت وقد توهم بعض الناس أنك
اذا قلت يا أيها الذي قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك لان
الالتفات من خلاف الظاهر وكلا الطريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر
لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اه ملخصا وفيه نظر لان مقتضى
الظاهر اذا سلك أحد الطريقين في كلام أن لا يعدل الى غيره فيه فتدبر
(قوله الاول الخ) عبارة السيوطي في جمع الجوامع وجوز الكوفية وابن
الانباري رفع النعت المضاف اضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف
نسقا اه بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أي لغلبة الاسمية على
صاحب وفيه اشارة الى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح
السيوطي كما مر (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك
على قول (قوله والمبني قبل النداء) يوهم صنيعه أن المبني قبل النداء قسم
مباين للقسمين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال
ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبني قبل النداء يا سيبويه
ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا من خلقني أي يا الها خلقني
(قوله أي ماسوى التابع) أي من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف
المقرون بال) أي تابع ذي الضم المضاف المقرون بأل والمفرد وكذا

نعتا كان (كأزيد ذا الحيل)
أو بيانا نحو يا زيد عائد الكلب
أو توكيدا نحو يا زيد نفسه
ويا تميم كلهم أو كلكم * تنبيهان *
الاول أجاز الكسائي
والفراء وابن الانباري الرفع
في نحو يا زيد صاحبنا
والصحيح المنع لان اضافته
محضة وأجازه الفراء في نحو
يا تميم كلهم وقد سمع وهو
محمول عند الجمهور على
القطع أي كلهم يدعى *
الثاني شمل قوله ذي الضم
العلم والنكرة المقصودة
والمبني قبل النداء
لانه يقدر ضمه كما مر

(وماسواه) أي ماسوى
التابع المستكمل للشرطين
المذكورين وهما الاضافة
والخلو من أل وذلك شيآن
المضاف المقرون بأل

الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضي والمضاف اضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي واشار اليه الشارح و جميع جواز الامرين في الاول والثالث والرابع الحاقهما بالمفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقرون كلا اضافة (فان قلت) لم لم يلحق الشبيه والمضاف اضافة غير محضة به اذ لو كانا مستقلين (قلت) محافظة على اعرابهما الذي هو الاصل فالحاقه بالمنادى لمشابهتهما له مع حصول الاعراب لفظا أو تقديرا وهذا في حالة رفعهما على القول بانه اتباع لا اعراب كما سيأتي ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فروعي الاعراب في الحالين اه سم ببعض تغيير (فان قلت) لم لم يجز في التابع المفرد البناء كما جاز في تابع اسم لا المفرد نحو لا رجل ظريف فيها (قلت) لان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل لياء في التابع والمنفي بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكأن لا باشرت التابع وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها الاظرافة في الرجال الذين فيها فالنفي مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفي على القيد فحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفا بأل أولا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل و يا رجل عالم وعالما نعم ان نعت رجلا لجوار نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته (قوله ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور اعراب واستشكل بانه لا عامل هنا يقتضي رفع التابع بل هنا ما يقتضي نصبه وهو أدعو وأجيب بان العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول وهو مع ما فيه من التكلف يؤدي الى التزام قطع التابع وقال السيوطي في متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع لانه رأوا حركته كحركة المنادى حكاه في النهاية اه والمتجه وفاقا لبعضهم ان ضمة التابع اتباع لا اعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعا للفظ اشارة اليه وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تسمح فاعرفه (قوله و يا غلام بشر) أي بتنوين بشر لانه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه (قوله أولا) أي في قوله تابع ذي الضم وثانيا أي في قوله وما سواه (قوله ومراده النعت الخ) أي بقرينة افراده البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتي مخصص لما تقدم

والمفرد (ارفع أو انصب) تقول يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه و يا زيد الحسن والحسن و يا غلام بشر و بشرا و يا تميم أجمعون وأجمعين فالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا للفظ لانه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة ❊ تنبيهان ❊ الاول شمل كلامه أولا وثانيا التوابع الخمسة ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق

وقوله والتوكيد أى لفظيا أو معنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما يأتى بان ذلك أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع أل الى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذى هو كالعامل وان بعد من حيث أل التى لا تجامع حرف النداء (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب سم (قوله و بدلا) لم يقيده أيضا بالخلو من أل لانه لا يكون فى النداء الا خاليا من أل وبهذا قال السيوطى فى جمع الجوامع وشرحه لا يبدلان اى النكرة المقصودة والاشارة ولا ذو أل من المنادى قال سم وكأن وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن نقل الدمامينى عن المصنف أن من البدل ما يرفع و ينصب اشبهه بالتوكيد والنعت فى عدم صلاحيته لتقرير حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يا زيد بشر بالضم) أى بلا تنوين وكذا بضم بشر بلا تنوين فى سورة العطف (قوله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب) أى انهما معه كالمستقل بالنداء فيهما لان تابعين له بما يعاملان به مستقلين بالنداء (قوله لان البدل فى نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف أما على ما ذهب اليه من ان العامل فى البدل عامل فى المبدل منه كبقية التوابع فوجهه بان البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه فى نية الطرح كان كالمباشر له العامل ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أى فى نحو يا أيها الرجل من انه لما كان هو المقصود وأى وصلة اليه وجب رفعه (قوله أجاز المازنى) أى قياسا على المنسوق المقرون بأل وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين فى المقرون وفى تعبيره بالاجازة اشارة الى أنهم يجيزون بجعله كالمستقل هذا هو الظاهر وان توقف شيخنا فقال وهل المراد مع اجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله نسقا) ظاهره ولو مضافا نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله ففيه وجهان الرفع والنصب) لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت سيوطى (قوله ورفع) سوغ الابتداء به كون الكلام فى معرض التقسيم كما فى الفارضى

* الثانى ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (واجعلا * كمستقل) بالنداء (نسقا) خاليا عن أل (وبدلا) تقول يا زيد بشر بالضم وكذلك يا زيد و بشر وتقول يا زيد أبا عبد الله وكذلك يا زيد وأبا عبد الله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لان البدل فى نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل * تنبيه * أجاز المازنى والكوفيون يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا

(وان يكن مصحوب أل ما نسقا * ففيه وجهان) الرفع والنصب (ورفع ينتقى) أى يختار وفاقا للخليل وسيبويه والمازنى

لما فيه من مشاكلة الحركة وحكى سيبويه أنه أكثر وأما قراءة السبعة يا جبال أوّبي معه والطير بالنصب فمعطوف على فضلا وتقدم آنفا أوردناه فضلا واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الآية إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب وقال المبرد إن كانت أل معرفة فالنصب وإلا فالرفع لأن المعرف يشبه المضاف وتنبيه هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار والكل مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع

(وأيها مصحوب أل بعد صفه يلزم بالرفع لدى ذي المعرفه) يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوبا وأيها مبتدأ أو يلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم يلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب أل وبالرفع في موضع الحال من مصحوب أل وبعد في موضع الحال مبني على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أي والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل الحال كونه صفة لها مرفوعة وفي واقعة أو وتابعها ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعا على أنه مبتدأ أو يكون خبره يلزم والجملة خبر أيها

(قوله لما فيه من مشاكلة الحركة) أي مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فمعطوف على فضلا) وقال ابن معطي مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول لمحذوف أي وسخرنا له الطير (قوله فلا يجعل كلفظ ما وليه) أي فلا تطلب مشاكلته له (قوله إن كانت أل معرفة) أي كما في الآية فالنصب أي فالمختار النصب إلا في الشرح من أن المعرف يشبه المضاف أي من حيث تأثر مدخول أل المعرفة بتعريف أل وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها (قوله وإلا فالرفع) أي وإلا تكن لتعريف كالتي من بنية الكلمة نحو اليسع والتي للمح الصفة نحو الحرث فالمختار الرفع لأن أل حينئذ كالمعدومة (قوله إلا الرفع) يرد عليه الآية إلا أن يمنع عطف والطير على جبال سم (فائدة) إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كزيد الظريف صاحب عمرو فإن قدر الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت دماميني وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع إن أراد على سبيل الأولوية فلنا كما قال أو على سبيل الوجوب فممنوع عندي ولا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فتأمل بإنصاف (قوله مصحوب أل) سيأتي أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله وبعد في موضع الحال) أي من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أل كما يشير إليه جواز الأمرين في قوله الآتي واقعة أو واقعا الأول ناظر للأول والثاني للثاني (قوله في موضع الحال مبني على الضم) هذا مبني على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة حالا كما نبه عليه شيخنا (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب أل وإلا لقال مرفوعا إلا أن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب أل صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر قال البعض لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته بأجنبي اه وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو العامل في بالرفع لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فيكون يلزم عاملا في مصحوب أل

وفي الحال معرفة بها مؤولة بالحال فقدير (قوله والعائد على المبتدا) أي الأول أما العائد على المبتدا الثاني فمستتر في يلزم و... العائد على أيها في الاعراب الأول (قوله ويجوز أن يكون صفة وهو نظير) أي والجملة خبر أي وعائدها محذوف أي صفتها أو بعدها ويلزم اما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا بزيادة الباء تكلف مستغنى عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد اذا نوديت أي الخ) لا يخفى ان ما ذكر الى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما فكيف يراد منه وما اعتذر به البعض من انه مستفاد من ذكر أي مبنية على الضم مقرونة بها مرادا بها معين غير نافع في قوله وقد تضم الى قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله لتكون عوضا الخ) علة تلزمها (قوله عوضا عما فاتها الخ) كما عوضوا عنه ما في أيا قائدهم واوخصها بالنداء لانه موضع تنبيه وما بالشرط لانها مبهمة فتوافق الشرط دماميني (قوله وتؤنث) أي على سبيل الاولوية لا الوجوب كما في الدماميني والهمع عن صاحب البديع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لان ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولأنه قرئ شاذا قل يا أيها الكافرين وهي تعضد المازني قاله السندوبي (قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ان المصنف وسيذكره الشارح أيضا انه لو وصفت صفة أي تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذي محل له محل قطعا وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع أي نصبا وأن يصح نصب نعته ويؤيده ما قدمناه عن الدماميني في يا زيد الظريف صاحب عمرو وأنه ان قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظه كما يلفظ بالنعت ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب على ما بيناه سابقا اللهم الا أن يكون منع نصب نعت تابع أي لعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بحثه من انه ليس لتابع أي محل نصب ولا يجوز نصب نعته على ان رفع التابع اعراب وأن عامله فعل مقدر مبني للمجهول أي يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أي على هذا ليس تابعا

والعائد على المبتدا محذوف أي يلزمها ويجوز أن يكون صفة هو الخبر والمراد اذا نوديت أي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الاضافة وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الانسان يا أيتها النفس ويلزم تابعها الرفع وأجاز المازني نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده وعلة ذلك ان المقصود بالنداء هو التابع

وأي وصلة إلى نداء. وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام
وذهب إليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده والتعريض بمذهب المازني
الإشارة بقوله لمنادى ذي المعرفة
وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا
وقد قيل عطف بيان قال ابن
السيد وهو الظاهر وقيل إن
كان مشتقا فهو نعت وإن كان
جامدا فهو عطف بيان وهذا
أحسن * تنبيهات * الأول
يشترط أن تكون أل في تابع
أي جنسية كما ذكره في التسهيل
فإذا قلت يا أيها الرجل فأل
جنسية وصارت بعد للحضور
كما صارت كذلك بعد اسم
الإشارة وأجاز الفراء والجرمي
اتباع أي بمصحوب أل التي
للمح الصفة نحو يا أيها الحرث
والمنع مذهب الجمهور ويتعين
أن يكون ذلك عطف بيان
عند من أجازه * الثاني ذهب
الأخفش في أحد قوليه إلى
أن المرفوع بعد أي خبر لمبتدأ
محذوف وأي موصولة بالجملة
ورد بأنه لو كان كذلك لجاز
ظهور المبتدأ بل كان أولى
ولجاز وصلها بالفعلية والظرف
* الثالث ذهب الكوفيون
وابن كيسان إلى أن ها دخلت
لتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيهذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء
بها * الرابع يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله

الخ

لا أي في الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأي وصلة إلى نداء) إنما آثروا أيا لأنها لوضعها على الإبهام واحتياجها وضعا إلى المخصص أشد تعلقا بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة بكونه وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه بالإشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها في التوصل إلى نداء ما فيه أل وأما ضمير الغائب فإنه وإن وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه لكن بما قبله غالبا وهو المفسر وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه ما بعده لكنه جملة اهـ دماميني عن الرضي باختصار وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء (قوله أنه صفة مطلقا) أي مشتقا كان أو جامدا لتأول الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أو لأن كثيرا من المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا لتصح المقابلة (قوله جنسية) أي لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التي للمح الأصل كالحرث ولا التي للعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم فعلم ما في كلام البعض من القصور والمراد أنها جنسية بحسب الأصل أي قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه فلا ينافي أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره (قوله وصارت بعد للحضور) أي بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب أل عهدية فحتى يرد أن الصريح به أنها غير عهدية أفاده سم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أي لا نعتا لأن العلم لا ينعت به هكذا ينبغي التعليل (قوله وأي موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل وقال الفارضي التقدير يا الذي هو الرجل اهـ قال شيخنا والأول أولى لأن يا لا تدخل على نحو الذي على الراجح كما مر (قوله لجاز ظهور المبتدأ) أي لأن هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ وله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدأ (قوله ولجاز وصلها

يا أيها الجاهل ذو التنزي * لا توعدني حية بالنكز * (وأيهذا

أيها الذي ورد) ايهذا مبتدأ وأيها الذي عطف عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبر ووحد الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذي ورد أو هو من باب نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض أي ورد أيضا وصف أيّ في النداء باسم الاشارة وبموصول فيه ال كقوله

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه * لشئ نحته عن يديه المقادر

ونحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر (ووصف أي بسوى هذا) الذي ذكر (يرد) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو * تنبيهان الأوّل يشترط لوصف أيّ باسم الاشارة خلوّه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافي وخلافا لابن كيسان فانه أجاز يا أيها ذاك الرجل * الثاني لا يشترط في اسم الاشارة المذكور أن يكون منعوتا بذي أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله

أيهذان كلا زادكما * ودعاني واغلا فيمن وغل * واشترط ذلك

غيرهما (وذو اشارة كأي في الصفه) في لزومها ولزوم رفعها ولزوم كونها بأل

الخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم هـع (قوله يا أيها الجاهل الخ) التنزي نزع الانسان الى الشر والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاي اللسع أي لا توعدني باللسع حالة كونك مشبها الحية في ذلك (قوله وأيهذا الخ) نحو يا أيهذا الرجل فأي منادى مبني على الضم في محل نصب وها التنبيه وذا صفة اي في محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة ونحو يا أيها الذي قام فالذي صفة أي في محل رفع وهذا كله مبني على ان حركة التابع اعراب وتقدم ما فيه قال شيخنا ولعل مذهب المازني يجري هنا أيضا فيجوز كون ذا والذي في محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم ان الواو العاطفة تحذف اختيارا (قوله من باب نحن بما عندنا الخ) أي من الحذف من الاوّل لدلالة الثاني ويحتمل كلام المصنف العكس وفي الاولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثاني لانّ الاواخر أليق بالحذف من الأوائل وقيل من الاوّل لعدم الفصل وتمام البيت والرأى مختلف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أيهذا الباخع) أي المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول ولا يصح جر الوجد باضافة الباخع اليه لعدم جواز اضافة اسم الفاعل المتعدّي الى مرفوعه (قوله ووصف أي بسوى هذا يرد) قال الشاطبي انه حشو لا فائدة فيه ويجاب بانه لما علم بقوله وأيهذا الخ ان اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شئ آخر فدفعه بهذا اه طبلاوي واسم الاشارة في قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الاشارة والموصول المقرون بأل (قوله خلوه من كاف الخطاب) اي لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله بكاف الخطاب يقتضي ان المشار اليه غير المخاطب فيحصل التنافي ولابن كيسان ان يجعل الخطاب في مثل يا ذاك للمشار اليه فلا يحصل التنافي لكن يمنعه ما تقدم في باب اسم الاشارة من ان المخاطب بالكاف غير المشار اليه الا أن يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعاني) أي اتركاني والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم يدع (قوله في لزومها الخ) أي لا في لزوم افراد موصوفها بل يراعى حال المشار اليه نحو يا هذان الرجلان و يا هؤلاء الرجال

ب مامر نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام هذا (ان كنت تركتها) أي ترك الصفة (بنعت المعرفة) أي بأن تكون هي مقصودة بالنداء واسم الاشارة قبلها لمجرد الوصلة الى ندائها كقولك لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم اما اذا كان اسم الاشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك ويجوز في صفته حينئذ ما يجوز في صفة غيره من المناديات المبنية على الضم (في نحو يا سعد سعد الاوس) وقوله

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم * وقوله

يا زيد زيد اليعملات الذبل

(ينصب ثان) حتما (وضم وافتح أولا تصب) فان ضممته فلانه منادى مفرد معرفة وانتصاب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو باضمار أعني وأجاز السيرافي أن يكون نعتا

وأل في قوله الصفة عهدية أي الصفة المذكورة في أي الا أنه اقتصر على اسم الاشارة مع ان اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة وكأنه ترك ذلك اتكالا على ظهور ان اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة فكأنه معلوم الانتفاء اهـ (قوله على ما مر) لعل مراده على ما مر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح (قوله نحو يا ذا الرجل و يا ذا الذي قام) ونحو يا هذا الرجل ويا هذا الذي قام و يا هؤلاء الكرام فها التنبيه واسم الاشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده له صفة مرفوعة (قوله بنعت المعرفه) أي بمعرفة عند المخاطب بالمنادى (قوله بان تكون هي) اى الصفة (قوله هو المقصود بالنداء) بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شيء من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بال فيقتضي صحة يا هذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الاشارة الى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بال فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أي بل بعضها وهو القرن بال هكذا ينبغي الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر (قوله في نحو يا سعد سعد الاوس) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضاف اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه كما في التصريح (قوله زيد اليعملات) بفتح الميم اضيف زيد الى اليعملات لانه كان يحدو لها وهي جمع يعملة وهي الناقة القوية المحمولة والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راكع اهـ زكريا وعبارة القاموس وهي الناقة الشديدة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل والجمل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان اهـ ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر الشمني لكان أنسب باليعملات (قوله لانه منادى مضاف) أي وبتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به متكلم (قوله أو توكيد) قاله المصنف قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا لانه لا معنوي وهو ظاهر ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف لان الأول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لم يضف

حتى سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثانى بما لم يتصل به الأول قال سم ولا يخفى ان كلا الأمرين انما يرد على المصنف اذا سلم انه مانع والا فقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظى فانه صادق مع اختلاف جهتى التعريف ومع اتصال الثانى بما لم يتصل به الأول (قوله وتأول فيه الاشتقاق) أى جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب الى الاوس وضعفه الشاطبى بأن النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع (قوله والثانى مقحم) أى زائد بناء على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم اضافته اه تصريح وعليه ففتحته غير اعراب لانها غير مطلوبة لعامل بل فتحة اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه ان بين المتبع والمتبع له حاجزا حصينا لكن صرح الشارح بأن نصب الثانى توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظى وعلى هذا فالفتحة فتحة اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثانى مغتفر لانه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظا ومعنى وان عدم تنوين الثانى على هذا الوجه والذى قبله للمشاكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان فى صورة الضم لانهما انما يكونان بعد تمام الاسم الأول والأول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم فان الاسم الأول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أى مماثل لما أضيف اليه الثانى (قوله ونصبه) أى الثانى على الاوجه الخمسة بل الستة وهى أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا بأعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكأنه لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله ان الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له اذ المركب شيآن فقط قاله فى التصريح وقال الفارسى الاسمان مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (قوله ففتحتهما فتحة بناء) فيه ان فتحة الأول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بأن المراد ففتحة مجموعهما الذى هو المركب وفتحته هى فتحة آخره ولو قال ففتحة الثانى فتحة بناء لكان أوضح ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف ينتصب

وتأول فيه الاشتقاق وان فتحته ثلاثة مذاهب * أحدها وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف الى ما بعد الثانى والثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثانى على التوكيد * وثانيها وهو مذهب المبرد انه مضاف الى محذوف دل عليه الآخر والثانى مضاف الى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة * وثالثها أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة اعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم * تنبيهات * الأول صرح فى الكافية بأن الضم

أمثل الوجهين * الثاني مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم الجنس نحو يا رجل رجل قوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا النصب وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونا نحو يا صاحبا صاحب زيد * الثالث إذا كان الثاني غير مضاف نحو يا زيد زيد جاز ضمه بلا تنوين ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل

(المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)

(واجعل منادى صح) آخره (إن يضف لياء) المتكلم (كعبد عبدي عبد عبدا عبديا) والأفصح والأكثر من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو يا عبادي الذين أسرفوا وهذا هو الأصل ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو يا حسرتا وأما المثال الثالث

ثان إلا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الإعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين) أي أحسنهما وأشار هنا إلى أمثلة متعددة (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الأول وفي الوصف ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا (قوله جاز ضمه بدلا) علله المصنف في الكثير ونحوه بأنه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه إلا ومع الثاني زيادة بيان وجوز الدماميني أن يكون منادى ثانيا وأن يكون تأكيدا لفظيا وقوله ضمه بدلا أي مساواته في الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال إنه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لأن الشيء لا يبين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب

(المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)

أفرده بترجمة لأن له أحكاما تخصه وتقدم أن الأصل في ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بأن السكون أصل أول إذ هو الأصل في كل مبني والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما وضع على حرف واحد (قوله صح آخره) بأن يكون آخره حرفا صحيحا أو لينا ساكنا كدلو وظبي وهذا القيد يخرج نحو مثنى وجمعا وجوز العصام حذف ياء الله لا له ياء التثنية والجمع على الإضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه تطرق الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد في صورة إثباتها ساكنة اهـ ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتي (قوله عبدا) ينبغي أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الألف لا بالفتحة الموجودة لأنها لأجل الألف سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشتهر الاسم بالإضافة إلى الياء أولا فلا يقال في يا عدوي يا عدو لأنه لا دلالة على الياء والذي في التوضيح وشرحه اعتبار اشتراط الاشتهار بالإضافة في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتقدم أولا (قوله والخامس) عطفه على الثاني بالواو إشارة إلى أنهما في مرتبة للقول بالأصالة في كل وجعل السيوطي السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألفا) أي لتحركها وانفتاح

ما قبلها

ماقبلها الا ان الالف احف من الياء اه تصريح والظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم و ينبغي أن يحكم بأنها مضاف اليه وأنها في محل جر مبهم (قوله وهو حذف الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ويجاب بأنها بدل الياء وفرق بين الابدال والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل واقام الصلاة واجاب اجابا (قوله ونقل عن الأكثرين المنع) اى ولا دلالة في البيت على الجواز لاحتمال ان المراد بهذه اللفظة ولا نداء (قوله وجها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديرا بالفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالاضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالقصد كما قيل والا لم يكن لغة في المضاف قال أبو حيان والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء اه أي انه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على ان تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر فان مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجه ماقاله أبو حيان وان قلنا تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال في التصريح وانما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكثر نداؤه مضافا كالرب تعالى والأب والام والابن حملا للقليل على الكثير (قوله اما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسة له واما ما حذف لامه كأخ فلا ترد لامه خلافا للمبرد ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره (قوله وهي ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش محياى من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما اضافته للتخصيص) كان الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته محضة بقرينة المقابلة (قوله المشبه للفعل) أي المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملا يشبه الفعل (قوله وهي اما مفتوحة أو ساكنة) اى ان لم يكن الوصف مثنى او مجموعا على حده والا تعين الفتح نحو ياضاربي و ياضاربي (قوله كبني) اى تصغير ابن واصله بنو بفتحتين واذا صغرته حذفت الف الوصل ورددت اللام المحذوفة فيبقى بنيو فتقلب

وهو [illegible] انى والاجتزاء بالفتحة فأجازه الأخفش والمازني والفارسي كقوله

ولست براجع مافات مني
بلهف ولا بليت ولا لواني

أصله بقوله يالهفا ونقل عن الأكثرين المنع قال في شرح الكافية وذكروا أيضا وجها سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه قراءة بعض القراء رب السجن أحب الى وحكى يونس عن بعض العرب ياأم لا تفعلي وبعض العرب يقولون يارب اغفر لي وياقوم لا تفعلوا اما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو يافتاي وياقاضي * تنبيهان * الاول ماسبق من الاوجه هو فيما اضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله اما الوصف المشبه للفعل فان ياءه ثابتة لا غير وهي اما مفتوحة أو ساكنة نحو يامكرمي وياضاربي * الثاني قال في شرح الكافية اذا كان آخر المضاف الى ياء المتكلم ياء مشددة كبني

قال يابني او يابني لا غير فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياآت مع ان الثالثة

لكن يختار حذفها قبل ثبوت التصغير وليس بعد اختيار الشيء الا لزومه والفتح على وجهين احدهما ان تكون ياء المتكلم ابدلت الفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستقل * الثاني ان ثانية يامي بني حذفت ثم ادغمت اولاهما في ياء المتكلم ففتحت لان اصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه اه وقد تقدمت بقية الاحكام في باب المضاف الى ياء المتكلم (وفتح او كسر وحذف اليا) والالف تخفيفا لكثرة الاستعمال (استمر في) يا ابن ام (يا ابن ام) ويا ابنة ام و (يا ابن عم) ويا ابنة عم (لا مفر) اما الفتح ففيه قولان * احدهما ان الاصل اماو عما بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها * والثاني انهما جعلا اسما واحدا مركبا وبني على الفتح والاول قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكى عن الاخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين

واما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره انه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة

السيوطي

الواو والياء لاجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وتدغم الياء في الياء وعلى القول بان لامه ياء يكون فيه ماعدا القلب (قوله قيل يابني) بكسر الياء او يابني بفتحها لا غير ورد عليه شيخنا ان فيه لغة ثالثة قرئ بها في السبع وهي اسكان الياء مخففة ووجهه انه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التي هي لام الكلمة وابقى الاولى وهي ياء التصغير ساكنة (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) اى وابقاء الياء الثانية على كسرها لاجل ياء المتكلم (قوله مع ان الثالثة) كان الاوضح ولان الثالثة لان هذا تعليل آخر لالتزام الحذف (قوله ابدلت الفا) اى بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) اى وأبقيت الفتحة دليلا عليها (قوله مستثقل) أى حرف مستثقل وهو الياء أى بدل الثقيل ثقيل (قوله ففتحت لان أصلها الفتح) وعلى القول بان أصلها السكون يوجه الفتح بانه احتيج للتحريك لئلا يلتقي ساكنان والفتح أخف سم (قوله بقية الاحكام) أى بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره ونحو ما اذا لم يكن واحدا من الامور الاربعة المتقدمة في قوله آخر ما أضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا الخ وسلامة الالف مطلقا الى آخر ما مر أى فلا نعيد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح او كسر) أى للميم وأجاز قوم ضمها أيضا سم (قوله وحذف اليا) أى مع الكسر والالف أى مع الفتح ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش لكن حذف الالف انما يأتي على قول الكسائي الآتي ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا اسقطه المصنف (قوله استمر) أى المذكور في نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه الى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأويل بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله ويا ابنة عم) في التصريح أن بنتا كابنة (قوله فحذفت الالف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور ولي ذلك في غير هذه الصورة نحو يا عبد وهم لا يمنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد تقدم أى في قول الشارح ونقل عن الاكثرين المنع (قوله والثاني أنهما) أى ابنا وما بعده (قوله وبني) أى المجموع على الفتح فيكون نحو يا ابن أم مبنيا على ضم مقدر كخمسة عشر وتقل

من غير تركيب قال في الارتشاف وأيضا

السيوطي عن الرضي أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف
الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو محصل مخالفة ظاهر
مذهب الزجاج لما في الارتشاف (قوله قال في الارتشاف الخ) هذا
مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) اى وابقوا
الكسرة دليلا عليها لان الكلام في الكسر (قوله ويا شقيق) تصغير شقيق
(قوله فضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قليلتان قيل وقلب الياء الفا اجود
من اثباتها واذا ثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالحاصل خمسة
اوجه ونص بعضهم على ان الخمسة لغات ومر قريبا لغة سادسة وهي
الضم (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها
لبعدها عن المنادى تصريح اى مع عدم سماع حذفها في غير يا ابن ام
يا ابن عم فلا يرد ان البعد موجود فيهما أيضا (قوله ولهذا قال في يا ابن أم
يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لان ابنة هي ابن بزيادة التاء (قوله
وفي الندا أبت امت عرض) وكل منهما منصوب لانه معرب فانه من أقسام
المضاف بفتحة مقدرة على ماقبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل
بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ماقبلها الاعلى التاء لانها في موضع الياء
التي يسبقها اعراب المضاف اليها اسم (قوله ومن اليا التا عوض) انما
عوض تاء التأنيث عن الياء اذا أضيف اليها الأب أو الأم لان كلا منهما
مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما في علامة اه حفيد ووجهه في الكشاف
بان تاء التأنيث وياء الاضافة متناسبتان في ان كلا منهما زيادة مضمومة الى
الاسم في آخره وفيما ذكر تصريح بان التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها
بخلاف الألف في نحو يا عبدا كما مر بيانه (قوله ويجوز فتح التاء الخ)
كان الأولى والفتح أقيس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة
المصنف (قوله وهو الأقيس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح
وتحريكها بحركة أصلها هو الأصل اه حفيد (قوله وهو الأكثر) أى
لان الكسر عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ماقبل الياء وزال حين
مجيء التاء لان ماقبلها لا يكون الا مفتوحا (قوله لا يكون الا في النداء) أخذ

بعينه دون ان ابن ام وابنة
ام وابن عم وابنة عم حكمت
لها العرب بحكم اسم واحد
وحذفوا الياء كحذفهم اياها
من أحد عشر اذا أضافوه
اليها واما اثبات الياء والالف
في قوله يا ابن أمي ويا شقيق
نفسي وقوله * يا ابنة عما
لا تلومي واهجعي * فضرورة
اما ما لا يكثر استعماله من
نظائر ذلك نحو يا ابن أخي
و يا ابن خالي فالياء فيه ثابتة
لا غير ولهذا قال في يا ابن أم
يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن
أم يا ابن عم *تنبيه* نص
بعضهم على ان الكسر أجود
من الفتح وقد قرئ قال يا ابن
أم بالوجهين (وفي النداء)
قولهم يا (أبت) ويا (أمت)
بالتاء (عرض) والأصل
يا أبي ويا أمي (واكسر أو افتح
ومن اليا التا عوض) ومن
ثم لا يكاد ان يجتمعان
ويجوز فتح التاء وهو الاقيس
وكسرها وهو الأكثر وبالفتح
قرأ ابن عامر وبالكسر
قرأ غيره من السبعة

تنبيهات الأول فهم من كلامه فوائد * الأولى ان تعويض التاء من ياء المتكلم في اب وام لا يكون
الا في النداء

* الثانية ان ذلك مختص بالاب والام * الثالثة ان التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الاوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض * الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء واما قوله * يا ابتى لازلت فينا فانما * لنا أمل في العيش مادمت عائشا * فضرورة وكذا قوله * يا ابتا علك اوعساكا * وهو اهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال في شرح الكافية الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا أو مستغاثا به او مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح الامرين * الثاني اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت فاجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول يا أبت ويا أمت بالضم وعلى هذا فيكون في مدلولهما عشر لغات الست السابقة في نحو يا عبد وهذه الاربعة اعنى تثليث التاء والجمع بينها وبين الالف في نحو يا أبتا على ما مر * الثالث يجوز ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال في التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز وقد قرئ بالوجهين في السبع ورسمت في المصحف بالتاء * (أسماء لازمت النداء) * (وقل بعض ما يخص

بالندا) أى لا يستعمل في غير النداء ويقال للمؤنثة يا فلة واختلف فيهما فذهب سيبويه انهما كنايتان

الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله مختص بالأب والأم) أى لا يقال نحو رأيت أمت (قوله من الأوجه السابقة) اى في المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظر فيه سم بان العروض لا ينافي اللزوم وقد يقال الشأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء والألف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع بين عوضين بخلاف ما قبله سم اى فان فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين تغليب لان الألف بدل عن الياء لا عوض منها كما مر ووقع لبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التي يوصل بها آخر المنادى الخ) اى بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاث والمندوب (قوله وجوز الشارح الامرين) اى كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى (قوله على ما مر) اى على القول الذي مر عن شرح الكافية ان هذه الألف هي التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بانها بدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد في اللغات والا كانت احدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) اى في الوقف (قوله على انها تاء التأنيث) اى بحسب الأصل (قوله ورسمت في المصحف بالتاء) اى فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدماميني

﴿أسماء لازمت النداء﴾

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا الى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية سم (قوله بعض ما يخص بالندا) أشار الى ان هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كأبت وأمت (قوله أى لا يستعمل في غير النداء) أشار به الى ان الباء داخلة على المقصور عليه

عن نكرتين فقل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ورده الناظم بأنه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل في التأنيث فلة ومذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط الى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة وعلى ذلك مشى الناظم وولده قال الناظم في شرح التسهيل وغيره ان يافل بمعنى يافلان ويافلة بمعنى يافلانة فال وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء الا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين

و (لؤمان) بالهمزة وضم اللام وملأم وملأمان بمعنى عظيم اللؤم و (نومان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كذا) أي مما خص بالنداء *تنبيهان* الاول الأكثر في بناء مفعلان نحو ملأمان أن يأتي في الذم وقد جاء في المدح نحو يامكرمان حكاه سيبويه والأخفش ويامطيبان وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشئ *الثاني قال في شرح الكافية ان هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح في غير مفعلان فان فيه خلافا أجاز بعضهم القياس عليه فتقول ياخبثان وفي الانثى يامخبثانة (واطردا في سب الانثى

(قوله عن نكرتين) اى من جنس الانسان لا مطلقا (قوله بانه لو كان) اى المذكور من فل وفلة مرخما أي مرخم فلان وفلانة لقيل فيه اى في بعضه وهو فل بقرينة ما بعده فلا لأنه لا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد الا اذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يافلا وقوله ولما قيل في التأنيث فلة اى بل كان يقال فلان وكان الأخصر والأوضح أن يقول ورده الناظم بانهما لو كانا مرخمين لقيل في الاول فلا وفي الثاني فلان (قوله ومذهب الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع انهما كنايتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كناية عن العلم) اى الشخصي لمن يعقل وكان الظاهر كنايتان (قوله وهما الاصل) المراد بالاصل هنا وفي قوله الآتي وان أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الألف والنون لا بالترخيم والحاصل ان الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة ان مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما ان الامر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر (قوله بالهمز) اى الساكن (قوله اى مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه (قوله يامكرمان) بفتح الراء زكريا وهو العزيز المكرم دماميني (قوله تصحيف مكذبان) اى تحريفه وسماه تصحيفا لقربه من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع انه يبقى عليه مطيبان الا أن يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها (قوله وهو) اى الاجماع (قوله فتقول ياخبثان الخ) قضيته عدم سماع

مخبثان و يعكر عليه قول الهمع الذى سمع منه أى من مفعلان ستة ألفاظ مكرمان وملأمان ومخبثان ومكسمان ومطيبان ومكذبان قال وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله فى غير النداء مقلة وخرجه أبو حيان على اضمار القول وحرف النداء والاصل رجل مقول فيه يا مكرمان (قوله وزن يا فعال) اى موازن ثانى يا فعال وكذا يقال فى قوله الآتى وشاع فى سب الذكور وزن يا فعل وفى الاتيان بيا هنا وفيما يأتى اشارة الى اختصاص سب الأنثى والذكور المذكورين بالنداء (قوله قعيدته) سميت امرأة الرجل قعيدة لازومها البيت لكاع اى خبيثة (قوله فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يا لكاع (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبته لنحو خباث المتعلق بما هنا فى وزنه و بنائه على الكسر وشروطه سم اى ذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كفعال فى الوزن لا فى النداء (قوله اى اسم فعل الامر) أى فكلامه على حذف مضاف وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف اى ودال الامر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه ان دال الامر أعم من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثى) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا مع انه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه بالمرد سم وعليه فالامر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدأ وهكذا حال ومطرد خبر أو هكذا خبر أول ومطرد خبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو ممنوع فلا يقال قوام ولا قعاد فى قم واقعد اذ ليس لأحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب قال الاندلسى ومنع المبرد قوى فالاولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على أنه أراد بالاطراد الشياع اه دماميني وفى التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أى فى فعال سبا وفعال أمرا أى فلا يقال يا قباح قياسا على فساق ولا قعاد قياسا على نزال اه ومنه يعلم ان الخلاف بين سيبويه والمبرد فى فعال سبا وفعال أمرا والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقا بالمطرد فى كلام المتن ومطرد فى كلام الشارح على التنازع وان كان الاقرب الى صنيع الشارح تعلقه بمطرد فى كلامه فعلم ما فى قول البعض ان عند سيبويه متعلق بالطرد (قوله على هذا النوع) قال البعض اى على ما ورد

وزن) يا فعال فهو (يا خباث) يا لكاع يا فساق وأما قوله أطوف ما أطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع فضرورة (والامر هكذا) أى اسم فعل الامر مطرد (من الثلاثى) عند سيبويه نحو نزال وتراك من نزل وترك * تنبيهان * الاول أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط

* الأول أن يكون مجردا فأما غير المجرد فلا يقال منه بسمع نحو دراك من أدرك * الثاني أن يكون تاما فلا يبنى من ناقص * الثالث أن يكون متصرفا * الرابع أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر * الثاني ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذا كقرقار من قرقر في قوله

قالت له ريح الصبا قرقار

وعرعار من عرعر في قوله

يدعو وليدهم بها عرعار

وقاس عليه الأخفش ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت وحكاه عن المازني وحكى المازني عن الاصمعي عن أبي عمرو مثله والصحيح ما قاله سيبويه لانه لو كان حكاية صوت لسكان الصوت الثاني مثل الأول نحو غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم انه محمول على عرعر وقرقر

(وشاع في سب الذكور) يا (فعل) نحو قولهم يا فسق يا لكع يا غدر يا خبث (ولا تقس) عليه بل طريقه السماع واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه (وجر في الشعر فل) قال الراجز

* في لجة أمسك فلانا عن فل *

منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو موافق لقول شيخنا أي نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أي وكذا ما قبله أو يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى او اسم فعل اه وهذا هو الموافق لما في التوضيح وشرحه فانظره (قوله أن يكون مجردا) أي عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا لان الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد (قوله متصرفا) يخرج نحو نعم وبئس (قوله ادعى سيبويه سماعه) أي سماع اسم فعل الامر المبني على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرقار) أي صوت وعرعار أي العب (قوله يدعو وليدهم) أي صغيرهم بها عرعار أي هلموا للعرعرة وهي لعبة الصبيان اه فارضي ووليد فاعل يدعو كما قاله شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بها (قوله حكاية صوت) أي قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان (قوله لسكان الصوت الثاني) اي لسكان اسم الصوت الثاني وقوله مثل الاول تصدق المماثلة بأن يقال عرعر وقرقر وبان يقال عارعار وقارقار (قوله علم انه) اي ما ذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الامر اي دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل (قوله يا فسق الخ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق والكع وغادر وخبيث (قوله يا لكع) ذكر في القاموس من معاني اللكع اللئيم والعبد والاحمق والصغير والوسخ قيل فيقدر في غير النداء كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون اسعد الناس في الدنيا لكع بن لكع وقوله عليه الصلاة والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما اين لكع اي الصغير وقيل هو في الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطم ومؤنثه لكعة أما المختص بالنداء فغير منصرف لانه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع (قوله بل طريقه السماع) أي والمسموع منه الالفاظ الاربعة المذكورة (قوله في لجة) متعلق بتدافع الشيب في بيت آخر واللجة بفتح اللام اختلاط الاصوات في الحرب وقوله أمسك فلانا عن فل مقول القول محذوف أي في لجة مقول فيها أمسك فلانا عن فل أي امنع فلانا عن فلان يصف الشاعر ابلا اقبلت وقد اثارت أيديها الغبار وشبه تزاحمها ومدافعة

بعضها لبعض أقوم في لخ يدع بعضهم بضاعية قال أصلك فلانا عن فلان أي
الجز بيتهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجر في الشعر فل
المقتضي أن فل الحرو رفي الشعر فل المحذوف منه وهو المختص بالنداء
(قوله درس المنا الخ) درس عفا وتتابع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع
وكذلك أبان بالموحدة تصريح وفي القاموس أن درس يأتي لازما بمعنى عفا
ومتعديا يقال درسته الريح (قوله أن المختص) بدل من مامر أو بيان وقوله
كناية عن اسم الجنس أي على قول سيبويه (قوله وفلان) أي الذي هو أصل فل
الواقع في البيت مجرورا أي وما ثبت أصلا أن ثبت بفل الواقع في البيت لأن
أصله فلان كما مر (قوله فالمختص مادته ف ل ي) أي بالفك في هذا وما بعده كما
في النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول
من غير نظر إلى كونه فعلا أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف)
لعله يشير بهذا إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله
والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب إنما يظهر على مذهب سيبويه
لأن اختلاف المعنى والمادة الذي ذكره إنما يأتي على مذهبه دون
مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عنده معنى لكون كل عنده كناية عن العلم
ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر وكذا هو في الاتحاد المذكور
مذهب الكوفيين فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف بالكلية
فتنبه (قوله في نداء المجهول) أي المجهول اسمه (قوله يا هن الخ) أي لكون
هن في الأصل كناية عن اسم الجنس وإن استعمل كثيرا كناية عما يستقبح
ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر في مبحث الأسماء الستة (قوله ويا هنة)
بسكون النون كما في الدماميني (قوله ويا هنون) جمع جمع المذكر السالم
شذوذا لأن مفرده ليس علما ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين (قوله
بضم الهاء وكسرها) أي الهاء الأخيرة كما في الفارضي فالضم تشبيها بهاء
الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين واعلم أنه سيأتي للشارح في باب
الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلا بل وتقاسا كتنه وربما ثبتت في
الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء إثباتها وصلا بالوجهين فقوله
هنا بضم الهاء وكسرها أي على مذهب الفراء أو حيث ثبتت في الوصل

والصواب أن أصل هذا فلان
وأنه حذف منه الألف والنون
للضرورة كقوله * درس
المنا بمتالع فأبان * أي درس
المنازل وليس هو فل المختص
بالنداء لأن معناهما مختلف
على الصحيح كما مر أن المختص
بالنداء كناية عن اسم
الجنس وفلان كناية عن علم
ومادتهما مختلفة فالمختص
مادته ف ل ي فلو صغرته قلت
فلي وهذا مادته ف ل ن فلو
صغرته قلت فلين وقد تقدم
بيان ما ذهب إليه المصنف
* خاتمة * يقال في نداء
المجهول والمجهولة يا هن ويا هنة
وفي التثنية والجمع يا هنان
ويا هنتان ويا هنون ويا هنات
وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر
المندوب فيقال يا هناه ويا هنتاه
بضم الهاء وكسرها وفي
التثنية والجمع

ضم ورققتم والاقوى ما صححته (قوله ياغلاميه وياغلامانيه) بقلب ألف الندبة فيهما شاذة كسر نون التثنية وبها البحث الآتي (قوله وياغلامانوه) بقلب ألف الندبة واوا لمناسبة ضمة التاء وبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنية في ياغلاميه وياغلاميانيه فتحة حذفا للالف وهلا قلبت ضمة التاء في ياغلاموه فتحة حفظا للالف كما فعل ذلك في ياغلاما وياغلاماه والله أعلم

(الاستغاثة)

(قوله اذا استغيث اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيم الشاطبي وإيقاع الاستغاثة على الاسم أي اللفظ اصطلاحي فان المستغاث حقيقة المعنى أي مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اه سم (قوله منادى) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحا لا يكون الا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك اولم يفهم ذلك اه سم (قوله أو يعين على مشقة) أي على دفعها والتعبير بالاعانة يقتضي مشاركة المستغيث للمستغاث في الدفع لحصول التغاير بين المتعاطفين (قوله غالبا) من غير الغالب ما سيأتي في قوله ولام ما استغيث عاقبت ألف وقول الشارح وقد يخلو منهما (قوله باللام) انما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لان لامها التخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله باستحضار غرابته قاله الدماميني (قوله وقول عمر) أي لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسي قال يالله للمسلمين كما في الدماميني (قوله للتنصيص على الاستغاثة) اذ لو قيل يازيدا أو يازيد احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة في الاول والنداء المحض في الثاني ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك يا للعلماء متعجبا من كثرتهم الا أن يجعل التنصيص اضافيا أي بالاضافة الى الندبة والنداء المحض فتدبر (قوله لوقوعه موقع المضمر) اي الذي تفتح معه اللام فلا ترد ياء المتكلم أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لانها التي يقع موقعها المنادى وقيل لان اللام بقية آل كما سيأتي (قوله لكونه منادى) أي والمنادى واقع موقع الكاف (قوله وبين المستغاث من أجله) شامل للمنتصر عليه والمنتصر له (قوله أعطاه شبها

ياغلامانيه وياغلامانيه وياغلامانوه وياغلاموه والله أعلم

(الاستغاثة)

(اذا استغيث اسم المنادى) أي نودي ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خفضا) غالبا (باللام مفتوحا) حال من اللام (كيا للمرتضى) وقول عمر رضي الله عنه يالله فتفتح للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله وانما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لان تركيبه مع اللام أعطاه شبها

بالمضاف وقدمه من النظم والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين * الثانية أن المستغاث معرب مطلقا * الثالثة أنه يجوز اقترانه بال وان كان منادى لان حرف النداء لم يباشرها * ومن ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه * تنبيهات * الاول يختص المستغاث من حروف النداء بيا ويرشد الى ذلك تمثيله وقوله بعد ان كررت يا * الثاني ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم أما معها فتكسر نحو يالي وقد أجاز أبو الفتح في قوله فيا شوق ما أبقى ويالي من النوى * ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى * أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا له والصحيح ما ذهب اليه ابن عصفور أن يالي حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف بناء على ما يأتي من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر فيصير التقدير يا ادعو لي وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها * الثالث اختلف في اللام الداخلة على المستغاث فقيل هي بقية آل

بالمضاف) أي لان اللام ومجرورها كالمتضايفين أو لان اللام أضافت معنى الفعل الى مجرورها (قوله متعد بنفسه) لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وانما يفيد جوازه وذلك ظاهر (قوله معرب مطلقا) أي مفردا أو غيره وعلله كما قاله سم ان جر باللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كيا لهذا فهذا مبني على السكون في محل نصب (قوله لم يباشرها) أي ال لفصل بينهما اللام (قوله يختص المستغاث الخ) أي لان الاستغاثة كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسماع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان يا للمنادى البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقريب الا ان كان كالبعيد أفاده سم * بقي انه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمز في قوله * أعام لك ابن صعصعة بن سعد * الا ان يقال هو ضرورة أو شاذ (قوله فيا شوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة دليلا عليها وضم الثلاثة على انها نكرات مقصودة وما تعجبية والنوى البعد وما أصبى أي ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ما يأتي الخ) قيد بذلك ليتأتى المقتضى لكون المستغاث به في يالي محذوفا وهو لزوم عمل فعل في ضميري واحد على تقدير كون المستغاث به في يالي هو المذكور اذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في يالي محذوفا لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل في ضميري واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفريع على منفي محذوف معطوف على قوله محذوف أي والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ في معنى التعليل لهذا النفي ويصح جعل الفاء تعليلية ولو قال اذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا ادعو لي) أي فيلزم عمل فعل في ضميري واحد وهما الضمير المستتر في أدعو والياء اذ هما الواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أي عمل الفعل في ضميري واحد غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها أي من افعال القلوب وما حمل عليها كعدمت وفقدت وأبصرت ورأيت ورد عليه أن عمل الفعل في ضميري واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ في قولك

أدعو قومي لى محل أدعو فى الضمير المستتر وفى الياء وأجيب بأن المحذور عمله
فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن
مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه
بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أى فحذفت همزة
آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضى بأن ذلك
يقال فيما لا آل له نحو يا للدواهى وقد يرد بأن يعتبر لها آل تناسبها فافهم
(قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله * اذا الداعى المثوب قال يالا * فان الجار
لا يقتصر عليه وأجيب بأن الاصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية
دماميني (قوله فقيل زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعورض بأن الزيادة
خلاف الاصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة
لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى
نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجئ فى نحو يا لزيد
وأتعجب فى نحو يا للماء فلا يرد ان أدعو متعد بنفسه فكيف عدى باللام (قوله
بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل (قوله على الموضع) اى موضع الموصوف
لانه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع الرفع وجزم الرضى بامتناع
ما عدا الجر كما مر (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا
مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تأخر وتراخى رتبة الثانى فى النجدة (قوله
وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار يا مع المعطوف
ائت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لاجله كما قد يدل له قوله بعد
الثانى علم مما ذكر الخ ولو ارجع الشارح اسم الاشارة الى المعطوف مع
تكرار يا لشمل الكلام المستغاث من أجله فى صورة تكرار يا أيضا لان غير
المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف فى صورة تكرار يا وصورة
عدم تكرارها وللمعطوف الذى لم تكرر معه يا وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام
شيخنا والبعض من الايهام (قوله على الاصل) أى فى لام الجر الداخلة على
المظهر (قوله لأمن اللبس) اى امن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب
عطفه على المستغاث وامن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر
المستغاث ويفهم منه ان الالباس قد يوجد اذا كررت يا ووجهه ان

والاصل يا آل زيد فزيد
مخفوض بالاضافة ونقله
المصنف عن الكوفيين وذهب
الجمهور الى أنها لام الجر
ثم اختلفوا فقيل زائدة
لا تتعلق بشئ وهو اختيار ابن
خروف وقيل ليست بزائدة
فتتعلق وفيما تتعلق به قولان
أحدهما بالفعل المحذوف
وهو مذهب سيبويه واختاره
ابن عصفور والثانى تتعلق
بحرف النداء وهو مذهب
ابن جنى * الرابع اذا وصفت
المستغاث جررت صفته نحو
يا لزيد الشجاع للطاوم وفى
النهاية لا يبعد نصب الصفة
حملا على الموضع (وافتح) اللام
(مع) المستغاث (المعطوف
ان كررت يا) كقوله
يا لقومى و يا لامثال قومى
لأناس عتوهم فى ازدياد
(وفى سوى ذلك) التكرار
(بالكسر ائتيا) على الاصل
لامن اللبس نحو
يا للكهول وللشبان للعجب

المستغاث له قد يلي حرف النداء اذا حذف المستغاث ثم انما يحسن تعليله المذكور وعلى تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي اشار اليه سابقا بقوله وليحصل بذلك أي بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من اجله وأما على تعليل الفتح بما أسلفه آنفا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فانما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضي حيث قال لانه بعد عن حرف النداء فكأنه لم يقع موقع المضمر فردت اللام الى أصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر (قوله مع المعطوف المذكور) اى مع المعطوف الذي هو مستغاث اعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير تكرار يا أو لكونه يا تكررت معه بقرينة قوله وقد اجتمعا في قوله الخ (قوله بالعطافنا الخ) عطاف ورياح براء مكسورة فتحتية مخففة وأبو الحشرج اسماء رجال يرثيهم الشاعر والفياح كثير النفح أي الاعطاء كما في القاموس وفيه أيضا نفح الطيب فاح ونفح تسمع من نشر النفح بالرائحة المسكية (قوله احتمل الامرين) أي كون المخاطب مستغاثا او مستغاثا من أجله (قوله ان اللام فيه للاستغاثة) اى وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاثة فهذا الذي قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يا لك للامرين (قوله فقيل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعا لشيخنا لم يذهب أحد هنا الى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل في ضميري متكلم اه أقول هذا باطل لان العمل المذكور انما يلزم اذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو في هذه الصورة غير مضر لما مر من ان العمل المذكور انما يمتنع اذا كان على وجه كون الثاني مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السيوطي حكاه مع بقية الاقوال في متن جمع الجوامع وشرحه فلله الحمد (قوله بفعل محذوف) اى مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجر المستغاث من أجله بمن) اى اذا كان مستنصرا عليه فان كان مستنصرا له تعين جره باللام واذا جر الاول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص

* تنبيهات * الاول يجوز مع المعطوف المذكور اثبات اللام وحذفها وقد اجتمعا في قوله

يالعطافنا ويالرياح
وأبي الحشرج الفتى النفاح

* الثاني علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الاصل وهو ظاهر في الاسماء الظاهرة وأما المضمر فتفتح معه الا مع الياء نحو يا لزيد لك واذا قلت يا لك احتمل الامرين وقد قيل في قوله يا لك من ليل ان اللام فيه للاستغاثة * الثالث فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف فقيل بحرف النداء وقيل بفعل محذوف أي ادعوك لزيد وقيل بحال محذوفة أي مدعوا لزيد * الرابع قد يجر المستغاث من أجله بمن كقوله

يالرجال ذوي الالباب من نفر
لا يبرح السفه المردي لهم دينا

(ولام ما استغيث

أو الانصاف

عاقبت ألف) فكما تقول يالزيد تقول أيضا يازيدا ومنه قوله

* يا يزيد الآمل نيل عز *
وغنى بعد فاقة وهوان

ولا يجوز الجمع بينهما فلا تقول يالزيدا وقد يخلو منهما كقوله ألا يا قوم للعجب العجيب (ومثله) في ذلك (اسم ذو تعجب أُلف) بلا فرق كقولهم يا للماء ويا للدواهي إذا تعجبوا من كثرتهما ويقال يا للعجب ويا عجبا لزيد ويا عجب له * تنبيه * جاء عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا * خاتمة * في مسائل متفرقة * الأولى إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت * الثانية قد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثا كقوله

يا لأناس أبوا إلا مثابرة
على التوغل في بغي وعدوان

أي يا لقومي لأناس * الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو يالزيد لزيد أي أدعوك لتنصف من نفسك والله أعلم

أو الانتصاف أو نحوه وهذا أفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية (قوله عاقبت ألف) أي ناوبتها من العقبة وهي النوبة فالألف تجيء نوبة واللام نوبة أخرى ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله يا زيدا) صرح الرضي والجامي بأنه حينئذ مبني على الفتح وأن توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه أنه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز في تابعه الوجهان على ما مر بل جزم البعض بأن ما قالاه مسبوق قلم وإن كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لأن اللام تقتضي الجر والألف الفتح فبين أثريهما تناف ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوض اهـ وفي كل من العلتين نظر أما الأولى فلأن مقتضى اللام الجر ولو تقديرا فلا ينافي ما تقتضيه الألف من الفتح وأما الثانية فلأنه قد يمنع كون الألف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا أصل فتأمل (قوله وقد يخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصريح (قوله ألا يا قوم) بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) أي المذكور في المتن من أحكام المستغاث هذا هو الذي ينبغي لا ما قاله البعض فانظره وقوله ذو تعجب أي منه ذاتا أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه ما في التنبيه الآتي (قوله ويا عجبا لزيد) لا يخفى أن زيدا مستغاث من أجله ففي متعلق لامه الأقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى أدعوك لزيد لتراه فعلم ما في كلام البعض (قوله باعتبار استغاثته) أي الاستغاثة به مجازا لتشبيهه بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي يا عجب احضر فهذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفا) والأصل يا لقومي للعجب وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح لام يا للدواهي وكسرها (قوله كقوله يا لأناس الخ) المثابرة المواظبة والتوغل التعمق والبغي الظلم والعدوان التعدي الفاحش وإنما كان ما ولي يا غير

صالح لكونه مستغاثا مع صحة نداء الناس فى الجملة لكونهم معجزين بالوصف الذى وصفهم به فلم يقصد بالاستنصار لان العاقل لا يجيء من يستنصر به أفاده الدمامينى

(الندبة)

(ما للمنادى) من الاحكام (اجعل لمندوب) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله
وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب واعمراه واعمراه
أو المتوجع له نحو
فواكبدا من حب من لم يحبنى
أو المتوجع منه نحو وامصيبتاه فيضم فى نحو وازيد وينصب فى نحو وا أمير المؤمنين وواضاربا عمرا واذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله
وافقعسا وأين منى فقعس
ولا يندب الا العلم ونحوه كالمضاف اضافة توضح المندوب

(الندبة)

هى بضم النون مصدر ندب الميت اذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة اه دمامينى وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارضى (قوله ما للمنادى اجعل لمندوب) فيه اشارة الى انه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا فى النداء ياغلاماه لان خطاب أحد المعينين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا فى الندبة واغلاماه تصريح ❊ وقال الطبلاوى المراد بالمنادى فى قوله ما للمنادى الخ المنادى المخصوص اه وفيه ميل الى ان المندوب من المنادى وبه صرح الفارضى نقلا عن ابن يعيش والظاهر انه لا ينافى كلام التصريح لان كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضى صرح بان المندوب والمتعجب منه ليسا منادين حقيقة بل هما مناديان مجازا قال فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فانى مشتاق اليك واذا قلت واحرباه كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونى فيك واذا قلت ياللماء كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اه ببعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) اى بيا أو بوا يقال تفجع وتفجعت على زيد مثلا والتفجع اظهار الحزن (قوله بجدب) بالدال المهملة أى قحط (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع فى المتوجع منه لانهما مصدر الى ماهو محل الألم كواراساه والى ماهو سبب الألم كوامصيبتاه (قوله وواضاربا عمرا) نظر فى التمثيل به بانه مناف لما سيأتى من انه لا يندب المنكر وكذا يقال فى قوله الآتى وفى المشبه به والآتية وثلاثينا الا ان يقال المراد المجعول علما كما صرح به الشارح فى باب النداء (قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله انه ليس كل منادى يصح ندبه بل انما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف الى معرفة توضحه وموصول بما يعينه خال من أل نحو وازيداه واغلام زيداه وامن حفر بئر زمزماه

وظاهره كالمصنف ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضي لا يندب الا المعروف علما كان أو غيره فلو كان علما غير مشهور لم يندب (قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحينئذ فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه قوله كما يوضح الاسم العلم اي بالصفة في نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيداه فتجوز ندبته اتفاقا لكنه اي المضاف يتعرف وواغلاما مرجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشي يجيزه وندبة كل نكرة وان كان شاذا هو والتفريع عليه أما التوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة اهـ دماميني فلو قال الشارح في اجازته ندبة النكرة كما في عبارة الهمع لكان أولى وجعل البعض التوجع له كالتوجع منه تحرزه (قوله اسم الاشارة) وكذا المضمر كما صرح به وكذا أي فلا يقال وا أنتاه ولا وا أيها الرجلاه نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصاب) اى المعين (قوله مفقود في هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام وقد ينازع في دعوى الفقد بالنسبة الى اسم الاشارة المصحوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب الموصول) الخالي من أل اى عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وان اشتهرت صلته فلا يقال وا الذي حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف النداء وأل تصريح (قوله بالذي اشتهر) متعلق بالموصول لا بيندب اي بالذي اشتهر انتسابه الى الموصول (قوله كبئر زمزم) مثال لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله يلي وامن حفر فكأنه قال كوامن حفر بئر زمزماه قال في التصريح وأصل زمزم زممم أبدلت الميم الثانية زايا قاله في الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) اى منتهاه حقيقة أو حكما كما في الموصول فان الألف تكون في آخر الصلة وهي آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) اى مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرها مما سيذكره (قوله صله بالألف) ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ما قدمناه في المستغاث الملحق بالألف وعلى ما صرح به

كما يوضح الاسم العلم مسماه (وما نكر لم يندب) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشي في اجازته ندبة اسم الجنس المفرد نحو وارجلاه (ولا) يندب (ما أبهما) وذلك اسم الاشارة والموصول بما لا يعينه فلا يقال واهذاه ولا وامن ذهباه لان غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المصاب مفقود في هذه الثلاثة (ويندب الموصول بالذي اشتهر) اشتهارا يعينه ويرفع عنه الابهام (كبئر زمزم يلي وامن حفر) في قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانه بمنزلة واعبد المطلباه (ومنتهى المندوب) مطلقا (صله) جوازا لا وجوبا (بالالف) المسماة ألف الندبة فتقول

الشاطبي حيث قال اذا قلت وازيداه فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك
واغلاماه في غلام المضاف الى الياء الاعراب مقدر في آخره اه وأطلق
الناظم كالصور بين وصل المندوب بالالف لكنه في التسهيل قيد ذلك بان
لا يكون في آخره ألف وهاء فلا تقول واعبد اللاهاه ولا واجمجماهاه
في عبد الله وجمجماه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز
صرح ابن الحاجب وغيره (قوله في المفرد) لعله أراد به معنى أخص من
معناه السابق في النداء الذي هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابلته
بالاقسام الثلاثة الاخيرة الا ان يكون كرما بعده من ذكر الخاص بعد
العام لنكتة كغلبة فيها (قوله وازيدا) اعلم ان وازيدا بلا ألف
الندبة مبني على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالالف مبني
على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة
لاجل الالف كل محتمل والأقرب الاول لان اعتبار الملفوظ به متى أمكن أولى
من اعتبار المحذوف وكذا في نحو واسيبويهاه مع ابدال ضمة الحكاية بكسرة
البناء الاصلي فتدبر (قوله وأجاز يونس الخ) عزا جواز ذلك في الهمع الى
الكوفيين وابن مالك أيضا (قوله بآخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما
لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها
آخر الصفة اذا كنت انما تبكي على شيء نحو وازيد بن عمراه وأما البدل والبيان
والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل ان لا تلحق البيان والتوكيد وعندي
أنها تدخل آخر البدل لانها في مقام المبدل منه فتقول واغلام زيداه
وتدخل العطف النسق نحو وازيدا وعمراه اه وتدخل التوكيد اللفظي
كما تقدم في قول عمر واعمراه واعمراه اه كلام التصريح ومنه يعلم ما في
كلام البعض من الخلل في غير موضع فانظره (قوله واجمجمتي الشاميتينا)
بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى
القدح من خشب وهو المراد هنا ضاع لقائل قدحان شاميان فندبهما (قوله
متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا
محذوف ولا فرق في حذف مثل الالف بين ان يكون جزء كلمة كما في المقصور
أو كلمة كما في المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا واذا كان متلوها همزة

في المفرد وازيدا ومنه قوله
وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
وفي المضاف واغلام زيدا
واعبد الملكا وفي المشبه
واثلاثة وثلاثينا وفي الصلة
وامن حفر بئر زمزما
وفي المركب وامعدي كربا
وفي المحكي واقام زيداه
اهـ مزيد وأجاز يونس
وصل ألف الندبة آخر الصفة
نحو وازيدا الظريفاه ويعضده
قول بعض العرب واجمجمتي
الشاميتينا وحذف الالف

(متلوها) وهو منتهى
المندوب (ان كان) أما (مثلها
حذف) لاجلها

تأنيث لم تحذف كيا اسم امرأة والكوفيون يجيزون حذفها فتحذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله واعمرواه) نحو واه مبنى على ضم مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والالف الموجودة للندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الامثلة المتقدمة لانه لاختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الالف الموجودة فيه ألف الندبة الا بانضمام الهاء اليها بخلاف الامثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذى به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو واقام زيد مسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جزئه الاخير لا تنوين مجموعه فهو داخل فى تنوين ما كمل به المندوب (قوله كيا رأيت) اى فى مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار انه علم على القليب وكذا على منع صرفه باعتبار انه علم على البئر اذا أريد بالتنوين فى كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفى بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا وواقام زيدا فاقتصار البعض على قوله اى فى مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيبويه الخ) حاصله ان فى التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سمع والزعم فى كلامه بمعنى القول اذ لا يليق نسبتهم الى الكذب فى حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما الخ) معناه ان آخر المندوب اذا كان محركا بالكسر أو الضم فان ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة و يؤتى بالحركة المناسبة لالف الندبة ان كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة فى اللبس ومن ايلاء الشكل حرفا مجانسا نحو واقوميه واقوموه واقاموه فى ندبة قومى وقوموا وقاموا مسمى بها قال الفارضى لو سميت بقاموا قلت فى الندبة واقاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واوا لانها بعد ضمة ولو سميت بقومى قلت واقوميه فتحذف ياء قومى لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لانها بعد كسرة اه وما قيل فى قاموا يقال فى قوموا فعلم ان مسئلة ندبة نحو قومى وقوموا مسمى بهما داخلة تحت قوله والشكل الخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم (قوله حتما أوله) يعنى اذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من

نحو واموساه وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا واموسياه (كذا التنوين) يحذف لاجل ألف الندبة (تنوين الذى به كمل المندوب (من صلة أو غيرها) تمام كيا رأيت (ذلت الأمل) ضرورة أن الالف لا يكون قبلها الا فتحة على ما رأيت والتنوين لاحظ له فى الحركة هذا مذهب سيبويه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحه فتقول واغلام زيدناه وكسره مع قلب الالف ياء فتقول واغلام زيدنيه قال المصنف وما راوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون واغلام زيدناه وزعموا انه سمع انتهى وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فتقول واغلام زيديه (والشكل حتما أوله) حرفا (مجانسا) فأول الكسر ياء والضم واوا (ان يكن الفتح

بوهم لابسا) دفعا اللبس فتقول واغلامكيه وفى ندبته مضافا الى ضمير الغائب واغلامهوه اذ لو قلت واغلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قلت واغلامهاه لالتبس بالغائبة قال فى شرح الكافية وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه متفق على التزامه وان كان الفتح لا يلبس عدل عنه اليه وقلب ألف الندبة بعدها ياء فتقول فى رقاش وارقاشاه وفى عبد الملك واعبد الملكاه وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه هذا مذهب أكثر البصريين وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه واعبد الملكيه واقام الرجلوه * تنبيه * أجاز الكوفيون أيضا الاتباع فى المثنى نحو وازيدانيه واختاره التسهيل (وواقفا زد) فى آخر المندوب (هاء سكت) بعد المد (ان ترد وان تشأ) عدم الزيادة (فالمد والهاء لا تزد) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة وقد مر بيان الاوجه الثلاثة وأفهم قوله وواقفا أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء ايضا اثباتها فى الوصل بالوجهين ومنه قوله

* ألا يا عمرو عمراه * وعمرو بن الزبيراه *

جنس الحركة قبلها والا فلو قلت واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام وعما يأتى سم (قوله بوهم لابسا) من لبست الامر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب وهم الانسان الى غير المراد يقال وهمت فى الشئ بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالمعنى ان يكن الفتح خالطا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال وهم فى الحساب يوهم وهما بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) اى اتباع حرف الندبة للحركة (قوله والحالة هذه) اى كون الفتح ملبسا الا مطلقا (قوله عدل بغيره) اى عن غيره (قوله فى رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد المد) اى ألفا كوازيداه أو ياء كواغلامكيه أو واوا كواغلامهوه (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم يدل على انه يجعل المد والهاء معه ولئن لا تزد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا ما للمنادى اجعل لمندوب اه ويدفع بان المراد بما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذا نون اضطرارا ونحو ذلك لا عدم زيادة الالف والهاء والا نافاه ما ذكره بعده من جواز زيادة الالف والهاء فى المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله ان ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوما وأما عدم وجوب زيادة الالف فلم يعلم عما مر بل قوله ومنتهى المندوب صله بالالف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج اليه فتلخص ان قوله وان تشا الخ محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الالف غير محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الهاء (قوله وقد مر بيان الاوجه الثلاثة) اى زيادة الالف فقط والجمع بين الالف والهاء والخلو عنهما معا (قوله وربما ثبتت فى الضرورة) اى وصلا (قوله مضمومة) اى تشبيها بهاء الضمير ومكسورة اى لالتقاء الساكنين زاد ابن فلاح ومفتوحة رضى والفتح لخفته (قوله وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل) اى اختيارا (قوله ومنه) اى من ثبوتها فى الوصل ضرورة والشاهد فى الاول لان محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه وقد يقال العروض هنا مصرعة فهى فى حكم الضرب فتكون

(وقائل) فى ندبة المضاف للياء (واعبديا واعبدا * من فى الندا الياء ذا سكون أبدى) فقال ياعبدى وأمامن قال يا عبد بالكسر أو ياعبد بالفتح أو ياعبد بالضم أو ياعبدا بالالف اقتصر على الثانى ومن قال ياعبدى باثبات الياء مفتوحة اقتصر على الاول * تنبيه * فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد * خاتمة * اذا ندب مضاف الى مضاف الى الياء لزمت الياء لان المضاف اليها غير مندوب نحو واولد عبديا والله أعلم

أيضا محل وقف فلا شاهد فى البيت أصلا وقوله وعمرو بن الزبيراه هذا هو الصواب دون مافى بعض النسخ وياعمرو بن الزبيراه لان زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء رقفا فى البيت للروى (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من واليا مفعول أبدى وذا سكون حال من اليا (قوله واعبديا) بفتح الياء لاجل ألف الندبة (قوله واعبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف وليس بمبنى لانه مضاف مم (قوله اقتصر على الثانى) اى واعبدا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الالف المحذوفة و بقلب الكسرة والضمة على لغتيهما فتحة لاجل ألف الندبة و بحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم لاجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على الاول) اى ياعبديا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندبة (قوله فى ذى الوجهين) هو ياعبدى بسكون الياء ووجهاه واعبديا واعبدا كمامر (قوله لزمت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وان لم يكن المضاف اليها مندوبا مم

* (الترخيم) *

(ترخيما احذف آخر المنادى) الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أى سهل لين ومنه قوله

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشى لاهراء ولا نزر

أى رقيق الحواشى وأما فى الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على نوعين ترخيم التصغير كقولهم فى اسود سويد وسيأتى فى بابه وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كياسعا فيمن دعا سعادا) وانما توسع

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبارة التصريح الترخيم لغة التسهيل والتليين فلم يقيد بالصوت (قوله أى سهل لين) المناسب لعبارته قبل أن يقول اى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس رخم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنصر (قوله رخيم الحواشى) لعل المراد بها الكلمات وفى القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لاهراء الخ الهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون وسكون الزاى القليل وأراد ان كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل مخل (قوله ترخيم التصغير) اى حذف بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) اى للتخفيف لا للاعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفا ليشمل كلا من الحرف والحرفين وعجز المركب و يرد على التعريف انه غير مانع لشموله نحو يايدو يادم اذ فى كل حذف آخر المنادى للتخفيف الا ان يخرج

ترخيم المنادى لانه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق * تنبيه * أجاز الشارح في نصب ترخيما ثلاثة أوجه أن يكون مفعولا له أو مصدرا في موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأجاز المرادي وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه يلاقيه في المعنى وأجاز المكودي وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف أي رخم ترخيما (وجوزنه) أي جوز الترخيم (مطلقا في كل ما * أنث بالها) أي سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي كقوله

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل

وكقوله

جاري لا تستنكري عذيري

باعتبار قيد الحيثية اى من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك (قوله ذا ترخيم) في معنى الباء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهوره وتقريبه عليه فتأمل (قوله ان يكون مفعولا له) رد بان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشئ بنفسه وباب المفعول له يشترط ان يكون قلبيا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف اى لارادة الترخيم لكن يلزم ان المعنى رخم لارادة الترخيم مثل اضرب لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى (قوله أو مصدرا في موضع الحال) اى من فاعل احذف اى مرخما لا من المنادى لانه وان كان المضاف بعض المضاف اليه فشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود فالحال المضاف اليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) اى وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم (قوله لانه) اى احذف بقيد تعلقه بآخر المنادى اما الحذف من حيث هو فاعم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا لعامل محذوف) اى نائب ذلك المفعول المطلق منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف الخ من التأكيد اللفظى بالمساوى لان الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد ان المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجها سادسا وهو ان يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع أداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير ان أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف (قوله مطلقا) اى عن التقييد الآتى في غير المؤنث بالهاء بقوله الا الرباعى الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك في الجملة والا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا اسناديا وليس كذلك أفاده سم والى كون الاطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأنيب هو مقامه والاصل أمهل مهلا قال العينى ومعناه كفى (قوله عذيري) العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الانسان فيه اهـ

ونحو ياشا ادجنى أى اقيمى بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أى اقام به * تنبيهات * قيد فى التسهيل ما الحقه هنا بالمنادى المبنى لاخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الاعمى يا جارية خذى بيدى لغير معينة ولا فى نحو يا طلحة الخير واما قوله * يا علقم الخير قد طالت اقامتنا * فنادر * الثانى شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم * الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلمعة بن قلمعة لانه كناية عن المجهول

الذى لا يعرف واطلاق النحاة بخلافه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس * الرابع اذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة فتقول فى المرخم يا طلحه فقيل هى هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال فى التسهيل ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها أو تعويض ألف منها وأشار بالتعويض الى قوله * قفى قبل التفرق ياضباعا * فجعل ألف الاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز الا فى الضرورة وأشار بقوله غالبا الى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء قال أبو حيان اطلقوا فى لحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح * الخامس اختلف النحاة فى قوله * كلينى لهم يا أميمة ناصب * بفتح أميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل بنى على الفتح لان منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل فى الدار وأنشد هذا القائل

هارون وهو صادق بما يعذر الانسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الامر الذى يحاوله الانسان و يعذره على فعله (قوله ياشا ادجنى) اى ياشاة وهو مثال للثلاثى (قوله بالمنادى المبنى) يشمل المبنى قبل النداء كحذام مع انه لا يرخم على الاصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع انها لا ترخم كما سيأتى (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) اى فى قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى و ياشا (قوله صلعمة بن قلمعة) الذى بخط الشارح صلمعة بن قلمعة بتقديم الميم على العين وكذا فى القاموس (قوله لانه علم جنس) ولهذا منع الصرف اه دمامينى (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) اى حركة ماقبل المحذوف وهو فى المثال المذكور الحاء المهملة (قوله لم تلحق) لانه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم ثم (قوله كلينى) بكسر الكاف اى دعينى من وكله وكلا و ناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العينى وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه ان الهم متعب لا تاعب الا ان يكون التقدير ناصب صاحبه ثم رأيت فى القاموس ما نصه وهم ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أوجعه كانصبه اه فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهو ان يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وان يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه (قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ (قوله لانها) اى الفتح وأنثه باعتبار الخبر وهو حركة

يا ريح من نحو الشمال هبي بالفتح وذهب أكثرهم الى انه مرخم فصار فى التقدير يا اميم ثم اقحم التاء غير معتد بها وفتحها لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل فتحت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (والذى قد رخم بحذفها) أى بحذف الهاء (وفره بعد) اى لا تحذف منه شيأ بعد حذف الهاء ولو كان ابناسيا كنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا فتقول فى عقنباة يا عقنبا بالألف واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف ومنه قوله * أحار بن بدر قد وليت ولاية * يريد احارثة وقوله يا ارط انك فاعل ما قلته اراد يا ارطاة (واحظلا) اى امنع (ترخيم ما من هذه الها قد خلا الا الرباعى فما فوق) اى فأكثر

(قوله يا ريح) قال ابن غازى ولا يمكن دعوى اعراب ريح لانه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أمية (قوله هبي) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم أقحم التاء) اى زادها بين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم (قوله غير معتد بها) اى غير جاعلها تاء التأنيث التى كانت محذوفة للترخيم اذ لو اعتد بها لما كان مرخما (قوله لانها واقعة الخ) لو قال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكان اوضح واخصر (قوله وقيل فتحت الخ) اى كفتحة دال يا زيد بن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى لانه فى كلمة ولانه اتباع متأخر لمتقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه ان فيما اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها (قوله وفره بعد) اى بعد حذفها (قوله فتقول فى عقنباة) اى فى ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقنباة اى حديدة المخالب (قوله ان يرخم ثانيا) اى ان بقى بعده ثلاثة أحرف سيوطى (قوله على لغة من لا يراعى المحذوف) اى من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بان يكون الشاعر رخم أولا بحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ولو قيل ان المؤنث بالتاء يجوز فى ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما فى منصور لكان قولا نقله شيخنا ثم قال وانظره على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذى قبل الآخر هل تتعين لغة من لا ينوى أولا اه وكلام العينى صريح فى عدم التعين فانه ضبط حار فى البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد فى أحار بن بدر حيث أريد به حارثة فرخمه أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف الثاء على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم الاول ان قوله على لغة الخ متعلق بأجاز أو بمحذوف تقديره ان رخم أولا على لغة الخ لا بقوله ان يرخم ثانيا (قوله ما قلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعد والربيحى اذا لم يصدق (قوله اراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجر يدبغ به قيل همزته زائدة وألفه أصلية ويعضده قولهم مرطى وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للالحاق بعرفجة ويؤيده

(العلم * دون اضافة و) دون (اسناد متم) فهذه ... الأول ان يكون رباعيا فصاعدا فلا
يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيدا وتحرك نحو حكم هذا مذهب الجمهور واجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط واما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر احد والصحيح ثبوت الخلاف فيه حكي عن الأخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه وممن نقل الخلاف فيه ابو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام * الثاني ان يكون علما واجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف في غضنفر قياسا على قولهم اطرق كرا و يا صاح * الثالث ان لا يكون ذا اضافة خلافا للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله * خذوا حذركم يا آل عكرم واعلموا * وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف اليه بأسره كقوله * يا عبد هل تذكرني ساعة * يريد يا عبد هند يخاطب عبد هند اللخمي وذلك علم له وتقدم ان ترخيم المضاف نادر ايضا كما في نحو يا علقم الخير * الرابع ان لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتأبط شرا

قولهم مار وط اه ابن غازي (قوله العلم) بدل من الرباعي أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعي (قوله واسناد) أي في الغالب بدليل قوله الآتي وقل ترخيم جملة (قوله متم) على زنة اسم المفعول نعت اسناد قال سم كأنه احتراز عن النسبة الاضافية والتوصيفية (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) أي لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب (قوله ترخيم المحرك الوسط) أي تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف وفرق الجمهور بأن حركة الوسط ثمت اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وهاهنا في حذف حرف أصلي وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على أي حرف كان آخرا فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فانه حذف التنوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الخضراوي (قوله ان يكون علما) أي شخصيا أو جنسيا لان العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كرا و يا صاح شاذان لان كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه ان هذا اعتراض بمذهب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا ويا صاح (قوله ويا صاح) قال في شرح الكافية وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف بائه اه وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن لا يكون ذا اضافة) لان الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف اليه يمنع منه أن تالي اداة النداء المضاف فالحذف من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذي الاضافة المضاف حقيقة او حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما في الدنوشري (قوله وذلك علم له) أي فهو داخل في العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا اضافة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) اي أن

وسيأتي الكلام عليه
* تنبيه * أهمل المصنف من
شروط الترخيم مطلقا ثلاثة
* الأول ان لا يكون مختصا
بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة
الثاني ان لا يكون مندوبا
* الثالث ان لا يكون مستغاثا
وأما قوله
كلما نادى مناد منهم
يا لتيم الله قلنا يا لمال
فضرورة أو شاذ واجاز ابن
خروف ترخيم المستغاث اذا
لم يكن فيه اللام كقوله * أعام
لك ابن صعصعة بن سعد *
والصحيح مامر (ومع) حذف
الحرف (الآخر) في الترخيم
(احذف) الحرف (الذي تلا)
اى الذى تلاه الآخر وهو ماقبل
الآخر ولكن بشروط أربع
* الأول واليه اشار بقوله
(ان زيد) اى ان كان ماقبل
الآخر زائدا فان كان أصليا
لم يحذف نحو مختار ومنقاد
علما لان الالف فيهما منقلبة
عن عين الكلمة

لا يكون منقولا عن الجملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير (قوله وسيأتي الكلام عليه) يشير الى أن اشتراط عدم الاسناد أكثري كما سيأتي (قوله مطلقا) أى سواء كان بتاء التأنيث أولا (قوله ثلاثة) زاد السيوطي أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو يا حذام وقسه من ذلك (قوله ان لا يكون مندوبا) قال شيخنا الظاهر ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضي اهـ وانما لم يرخم المندوب لان الغالب زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم (قوله ان لا يكون مستغاثا) أى لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولا مجردا من اللام والالف الحاقا له بذى اللام والالف (قوله يا لمال) أى يا لمالك (قوله أعام) أى يا عامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة بيا وأن الاستغاثة بغيرها شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير يا وترخيمه ولعل قوله لك خبر لمحذوف أى نداء لك أو استغاثة ثابتة لك يا عامر والتقدير يا لك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت تمناني ليقتلني لقيط وهو اسم رجل (قوله والصحيح مامر) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا (قوله احذف) أى وجوبا كما فى ابن عقيل وعن الفراء وسيبويه نحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط (قوله ولكن بشروط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو أن لا يكون الآخر تاء التأنيث كما فى ارطاة (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا اذ لا جائز أن يكون قول المصنف ان زيد خبر الانه لا يصلح للخبرية ولان الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح واليه الخ لاقترانه بالواو (قوله ان زيد الخ) يشمل نحو هندات وحمدون وزيدين أعلاما فترخم بحذف الآخر وماقبله ولا يجوز بقاء الالف فى هندات علما لان تاءه ليست للتأنيث كذا فى الفارضي وظاهر اطلاقه جواز ترخيم ماذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع ان ترخيم هندات وزيدين على لغة من لا ينتظر يلبس بنداء المفرد الذى لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الالباس لا يلتفتون اليه يردها التفاتهم اليه

في مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضي قال في موضع آخر ما نصه لو سمى بزيدين أو بما فيه ياء النسب كزيدى لزم ترخيمه على اللغة الاولى نحو يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدين انما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقا للالباس وهذا هو الظاهر فتدبر (قوله فتقول يا مختا ويا منقا) أى خلافا للاخفش حيث جوز يا مختر ويا منق بحذف الألف همع (قوله لينا) قال المكودى حال من الضمير في زيد وهو بمعنى لين ولا ينافى هذا الاعراب قول الشارح أن يكون لينا الا أنه حل معنى ثم ما ذكر صريح فى ان اللام مفتوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى أنه بكسرها الا أن يجعل بيانا للمعنى لينا بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس لينا نحو شمال فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل لينا مدا ليفيد اشتراط ان يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما فى منصور أو تقديرا كما فى مصطفون علما اذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا (قوله فان كان) أى ما قبل الآخر (قوله نحو سفرجل) اعترض اخراجه بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل ان زيد لان الجيم أصلية (قوله نحو قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اه قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فقيل قمطرة (قوله بحذف حرفين) علل بأن الاقتصار على حذف الحرف الاخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظا وتقديرا على لغة التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم (قوله ساكنا) قال يس المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف اه ونقل ابن غازى عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملا للمحرك فلذلك اخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله فى باب التكسير ما لم يك لينا (قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ أى السمين (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب اليبوس من كل شئ (قوله

فتقول يا مختا ويا منقا • الثانى ان يكون (لينا) اى حرف لين وهو الالف والواو والياء وان كان صحيحا لم يحذف سواء كان متحركا نحو سفرجل او ساكنا نحو قمطر فتقول يا سفرج ويا قمط خلافا للفراء فى قمطر فانه يجيز يا قم بحذف حرفين * والثالث ان يكون (ساكنا) فان كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبى ويا قنو * والرابع ان يكون (مكملا أربعة فصاعدا) فان كان ثالثا

لم يحذف خلافاً للفراء كما في نحو ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو ويا عما ويا سعي
والمستكمل الشروط نحو
أسماء ومروان ومنصور
وشملال وقنديل علما فتقول
فيها يا أسم ويا مرو ويا منص
ويا شمل ويا قند ومنه قوله
ويا أسم صبراً على ما كان من
حدث * وقوله * يا مروان
مطيتي محبوسة (والحذف
في واو وياء) استكملا
الشروط المتقدمة لكن
(بهما فتح قفي) نحو فرعون
وغرنيق على المذهب الجاري
والفراء الى انه يحذف مع
الآخر كالذي قبله حركة
مجانسة فيقال يا فرع ويا غرن
قال في شرح الكافية
وغيرهما لا يجيز ذلك بل
يقول يا فرعو ويا غرني وشبيهه
يقال في ترخيم مصطفون
ومصطفين علماً يا مصطف
قولاً واحداً كما نبه عليه
في شرح الكافية لأن
الحركة المجانسة فيهما
مقدرة لأن أصله مصطفيون
ومصطفيين وإليه أشار
في التسهيل بقوله مسبوق
بحركة مجانسة ظاهرة
أو مقدرة (والعجز احذف
من مركب) تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه فتقول يا بعل ويا سيب

لم يحذف خلافاً للفراء) حيث جوز أن يقال يا عم ويا ثم ويا سع وقيل انما قال
بالحذف في ثمود فقط فراراً من بقاء آخر الاسم واواً بعد ضمة همع (قوله علماً)
أي في حالة كون كل منهما علماً أو هو راجع لقنديل واما علمية ما قبله
فظاهرة وقد يضعف هذا بعد اعتبار علمية شملال أيضاً (قوله بهما فتح قفي) الباء
للتعدية الخاصة متعلقة بقفي والمعنى اتبعا الفتح أي جعلا تابعين للفتح (قوله
وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء
طويل العنق تصريح (قوله علماً) للعلم أنه انما يرخم من الخالي من التاء
العلم (قوله الى آخره) أي المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبلهما وقوله
كالذي قبله أي كالياء الذي قبله الخ (قوله قولاً واحداً) أي بالنظر لحذف
حرف اللين مع الآخر فلا ينافي ما سيأتي من أنه على لغة من لا ينتظر يتعين
رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالألف في ترخيم مصطفون ومصطفين ويا قاضي
بالياء في ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الألف والياء لفظاً
وتقديراً وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظراً
لانتفاء السبب لفظاً وعدم الرد نظراً لوجوده تقديراً فيقال على هذا الاخير
يا مصطف بفتح الفاء ويمتنع يا مصطف بضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له
كما علم مما تقرر والحاصل انه لا بد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال
يا مصطفو ولا يا مصطفي بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما انما هي برد
الألف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على لغة من
لا ينتظر فلا يقال بتعينها هنا على قياس ما مر عن الفارضي ثم رأيت عن
الرضي فيما يأتي ما يؤيده فاعرفه (قوله فيهما مقدرة) فليسا من محل
الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم (قوله لان أصله مصطفيون) كذا
في الفارضي أيضاً قال شيخنا وانما جعله بالياء مع انه واوي لان آخر
المقصور ينقلب ياء في المثنى والجمع على حده كما سيأتي اه فمراده بالاصل
ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفوون
ومصطفوين لانه واوي لا يائي اه وانما كان واوياً لانه من الصفوة (قوله
وياسيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي والدماميني وغيرهم
جازمين به من انه يشترط في المرخم ان لا يكون مبنياً قبل النداء الا ان

يستثنى

يستثنى المركب او يبنى على لغة اعرابه اعراب مالا ينصرف او يكون الشارح ومن وافقه مخالفين فى ذلك الاشتراط اه سم وهذا الاشكال يجرى فى نحو خمسة عشر أيضا (قوله وكذا تفعل فى المركب العددى) والمنصوص أنك اذا رخمت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فانك تقف بالهاء على اللغتين واذا رخمت بعلبك ثم وقفت فعلى لغة من ينوى لك أن تقول يا بعله بهاء السكت وان شئت لم تأت بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالاسكان وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف اه دمامينى وقوله فيتحتم الخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبى حيان فى المؤنث بالتاء اذا وقف عليه بعد الترخيم سم (قوله فتقول ياسيبوى) أى على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول ياسيبوا لان الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قاله الشارح على الاوضح (قوله لايجوز حذف الجزء الثانى من المركب) أى ان حصل لبس كان يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت قاله الشارح على الاوضح (قوله قياسا) أى على مافيه تاء التأنيث لان الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ماقبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما ان تاء التأنيث كذلك واحترز بغالبا عن نحو معدى كرب (قوله اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة) بالألف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الألف (قوله بمنزلة النون) اى المحذوفة التى عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر واخواته ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف معهما كما تحذف مع النون كذا فى الدمامينى (قوله وقل ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم اما حرف نحو ياسعا فى ياسعاد واما حرفان نحو يا مر وفى يا مروان واما كلمة برأسها نحو يا معدى فى يا معدى كرب ويا تأبط فى يا تأبط شرا واما كلمة وحرف نحو يا اث ويا اثنت فى اثنا عشر واثنتا عشرة علمين والذى استظهره سم فى ترخيم المركب الاسنادى اذا لم ينو المحذوف انه ان كان الباقى جملة كما فى تأبط فان فاعله مستتر فيه قدر الضم فى آخره والا كما فى قام من قام زيد ضم آخره لفظا لانه كالمستقل والفعل

وكذا تفعل فى المركب العددى فتقول فى خمسة عشر علما ياخمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه وذهب الفراء الا انه لا يحذف منه الا الهاء فتقول ياسيبوى وقال ابن كيسان لايجوز حذف الجزء الثانى من المركب بل ان حذفت الحرف او الحرفين فقلت يابعلب ويا حضرم لم اربه بأسا والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وانما أجازه النحويون قياسا * تنبيه * اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله فتقول يا اثن ويا اثنت كما تفعل فى ترخيمهما لو لم يركبا نص على ذلك سيبويه وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك اعربا

(وقل ترخيم) علم مركب تركيب اسناد وهو المنقول من (جملة) نحو تأبط شرا وبرق نحره

(وذا عمرو) وهو سيبويه (نقل) أي نقل ذلك عن العرب قال المصنف أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتأبط شرا وهو جائز لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال تقول في النسب إلى تأبط شرا تأبطي لأن من العرب من يقول يا تأبط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة * تنبيه * عمرو اسم سيبويه وسيبويه لقبه وكنيته أبو بشر (وإن نويت بعد حذف ما حذف) فالمفعول نويت أي إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فالباقي) من المرخم (استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من ينوي ولغة من ينتظر فتقول يا حار بالكسر ويا جعف بالفتح ويا منص بالضم ويا هرقل بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وهرقل * تنبيهان * الأول منع الكوفيون ترخيم نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ويلزمهم ما يلزم عليه من عدم النظير وقد تقدم مذهب الفراء فيه * الثاني يستثنى من قوله بما فيه ألف مسئلتان ذكرهما في غير هذا الكتاب * الأولى ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد ألف فإنه إن كان له حركة في الأصل حرك بها نحو مضار ومحاج فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر إن كانا اسمي فاعل وبالفتح إن كانا اسمي مفعول ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لأن أصله تحاجج

الخالي من الضمير إذ المعنى به يعرب لفظا ما ذا ودي ضم لفظا (قوله وذا عمرو نقل) ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الأول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله أي نقل ذلك عن العرب) أي في باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافي أنه منع ترخيمه في باب الترخيم (قوله لأن من العرب من يقول يا تأبط) هذا محل الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أي بمجموع كلامه في الموضعين (قوله وسيبويه لقبه) سيب بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والإضافة في لغة العجم على قلبها في لغة العرب ولقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه كذا في التصريح (قوله بعد حذف) بالبناء للمفعول (قوله بما فيه ألف) الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة إلى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم النظير) وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر اهـ سم وللبصريين أن يقولوا المنوي كالثابت فليس الساكن هو الآخر في الحقيقة وكونه آخرا لفظا لا يجدي وفيه فتأمل (قوله ما كان مدغما) أي الباقي الذي كان آخره مدغما وقوله فيما يأتي الثانية ما حذف أي باقي الاسم ذي الحرف الذي حذف ويحتمل أن التقدير الأولى الحرف الذي كان مدغما الثانية الحرف الذي حذف والأول أنسب بالسياق (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما في خويص تصغير خاص إذا سميت به كما في الدماميني ولذا قال الشارح على الأوضح بعد مدة ولو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقي على سكونه اهـ أي كبقاء قمطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظير إلا أن يقال ما مر وإنما خص الألف بالذكر هنا لكثرته (قوله نحو مضار ومحاج)

اى

وان كان اصلي السكون حركته بالفتح نحو اعار اسم بقرية فان وزنه افعال بعثاين أوله ما ساكن لاحظ له
في الحركة فاذا سمي به ورخم على هذه اللغة قيل يا اعار بالفتح فتحركه بحركة أقرب الحركات اليه وهو الحاء

وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلاف النقل عن سيبويه فقال السيرافي يحتم الفتح وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء انه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي الى متحرك فعلى هذا يقال يا أع * الثانية ما حذف لأجل واو الجمع كما اذا سمي بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فانه يقال في ترخيمه يا قاضي ويا مصطفى برد الياء في الأول والألف في الثاني لزوال سبب الحذف هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها لكنه اختار في التسهيل عدم الرد (واجعله) أي اجعل الباقي من المرخم (ان لم ينو محذوف كما * لو كان بالآخر وضعا تمما) أي كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرا في الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم في الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء * تنبيهان * الأول لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالاسكان وهو علامة تقديرا الضم

اي علامة لها (قوله بالفتح) لانه أقرب الحركات اليه اي الى السكون ووجوبه انه أخف الحركات فهو أقرب الى السكون في الخفة لان السكون أخف من الحركات اه سم وعبارة الشارح على الأوضح فتحركه بحركة أقرب المتحركات اليه وهو الحاء وضميرا اليه عليها يرجع الى الحرف الأخير كالراء من أعار وهذه العبارة هي الواقعة في كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتقول بالمتحركات كما في عبارته على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال يا أع) اي بالفتح لان الكلام في لغة من ينتظر (قوله الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمي بالجمع ذي الياء نحو قاضين ومصطفين دماميني (قوله لزوال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله لكنه اختار في التسهيل عدم الرد) فتقول يا قاض بالضم ويا مصطف بالفتح لان الساكن الأخير كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف في رد الياء والألف على لغة من لم ينو كما تقدم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا في نسخ بافتتاح ينو بتحتية وبنائه للمجهول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفي نسخ ان لم تنو محذوفا بافتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفا على المفعولية وهو أوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المكودي في موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر ان ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متمما بالآخر في الوضع اه خالد وانما كان هذا هو الظاهر مع ان التحقيق بجعله مزيدا الثاني دون الأول لوقوعه في مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو (قوله بالآخر) اي آخره بعد الحذف سم (قوله من الصحة والاعلال) اي ان كان آخره صحيحا بقي على حاله والا أعل كما في ثمود فانه

يقال فيه ثمى بقلب الواو ياء والضمة كسرة (قوله على هذه اللغة) اى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال فى ترخيم يا ناجية يا ناجى بالضم كما فى سم (قوله يا ناجى) مشكل مع قوله الآتى والتزم الأول الخ نعم ان خصصنا ما يأتى بالصفة وهذا بالعلم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه ان تخصيص ما يأتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتى لانه حمل كلام المصنف فيما يأتى عاما للصفة وغيرها والذى ينبغى عندى حمل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتى على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده (قوله ولو كان) اى ما قبل المحذوف مضموما فقدرت الخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئا وظاهر قول الشارح قدرت ضمها انه مبنى على ضم مقدر والذى فى التصريح ان نحو تحاج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها والضمة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأتيت بضم غير ضمة الأول لوافق ما فى التصريح والأقرب عندى ما مشى عليه الشارح وان ضعفه البعض تبعا للتصريح لان تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع التابع اتباعا للضمة المقدرة كما فى يا سيبويه العالم برفع العالم لا للضمة الملفوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومر أنها تكسر على لغة الانتظار فنى نحو يا حار بن زيد بتثليث الراء (قوله وقل يا ثمى على الثانى يا) يفهم من تقدير الشارح قال ان العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل فى الجملة الثانية وبابقاء الواو فى الجملة الاولى ان فى كلام المصنف احتباكا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبته فى الأخرى (قوله بقلب الواو ياء) اى والضمة كسرة (قوله الاجرى والادلى) أصلهما الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس فى العربية الخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وبنظرها الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز فى الاول وجاز فى الثانى مع انه أثقل وكذا يقال فى المبنى اه دنوشرى ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على

ولو كان مضموما قدرت ضمها فيرضمه الأول نحو تحاج ومنص والثانى يجوز فى نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك فى نحو يا بكر بن زيد (فقل على) الوجه (الأول) وهو مذهب من ينتظر (فى) ترخيم (ثمود يا ثمو) بابقاء الواو لانها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (وقل) (يا ثمى على) الوجه (الثانى يا) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما قيل فى جمع جرو ودلو الأجرى والأدلى والالزم عدم النظير اذ ليس فى العربية

النقل

النقل قبل النقل دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبنى وأجيب بان له حكم المعرب لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فان جعل علما فهو أمر عارض (قوله وبالمعرب المبنى) اى أصالة لما تقدم (قوله نحو هو والخ) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربى ومثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق فى الواو التى قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبوك) دون الواو فيه ليست لازمة فانها تقلب ألفا فى النصب وياء فى الجر ومما خرج باللزوم نحو هنو وبابدال الواو من الهمزة فانه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكروان) اى علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية و التأنيث بالتاء وكذا يقال فى الامثلة الآتية والصميان فى الاصل هو التقلب والتوثب و يقال رجل صميان اى شجاع ذكره زكريا (قوله لما سبق) اى من الحكم على كل بانه منقوص ولم يقلبا ألفا كما قلبا على الثانى لان شرط قلبهما ان لا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرا على الثانى (قوله مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه) أى فى قول الناظم

من ياء او واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل

ان حرك التالى الخ فالمانع الآتى ان يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع الى ياصمى ودعا راجع الى يا كرا فان صمى ورمى يائيا اللام وكرا ودعا واويا اللام وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر اه خالد (قوله برشاء وكساء) أصلهما رشاى وكساو (قوله بتضعيف الالف) أى وقلب الثانية همزة كما سيأتى فى بابه (قوله وعلى الثانى يا دو ابرد المحذوف) هو اللام اى وقلبه ألفا وارجاع العين الى أصلها وهو الواو واذ أصل ذات ذوى أو ذوو وعلى الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما فعل فى بنت ثم قلبت الواو التى هى عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (فان قيل) لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما فى التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات (قلت) لا نسلم الجمع بينهما بل التاء فى التثنية لمحض التأنيث كالتاء فى كل مثنى مؤنث والتاء فى الجمع هى التاء المزيدة مع الالف

اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب المبنى نحو هو وذو الطائية وبذكر الضم نحو دلو وغزو وباللزوم نحو هذا أبوك وقل فى ترخيم نحو صميان وكروان على الاول يا صمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق وعلى الثانى يا صما ويا كرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برمى ودعا وقل فى ترخيم سقاية وعلاوة على الاول يا سقاى ويا علاو بفتح الياء والواو وعلى الثانى يا سقاء ويا علاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء وقل فى ترخيم لات مسمى به على الاول يا لا وعلى الثانى يا لاء بتضعيف الالف لانه لا يعلم له ثالث يرد اليه وقل فى ترخيم ذات على الاول يا ذا وعلى الثانى يا ذوا برد المحذوف وقل فى ترخيم سفيريج تصغير سفرجل على الاول يا سفير وعلى الثانى يا سفير عند الاكثرين و قال الاخفش يا سفيرل

في جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ما ظهر لي في هذا المحل وهو متين وان أوهم بعض العبارات خلافه (قوله برد اللام المحذوفة) أي لان حذفها كان بسبب عدم تأتي صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتي الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة (قوله والتزم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه تبعا لجماعة ان هذا اللبس انما يعتبر في الصفة لا في العلم وهو الذي دل عليه كلام سيبويه ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه يمنع من اللبس في الغالب قال الرضي والحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان اولا والا فلا كذا في الدماميني وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه اذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو قناة ر اسما فانه على الوجهين يلتبس فيأتي غير مرخم قال يس لكن قضيته تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه كما مر جواز ترخيم مذكر وان كان فيه لبس ولعل الفرق ان هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها اه قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقدمنا فيما تقدم ان تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما اذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا اشكال فاعرفه (قوله تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل ايهام تذكير المؤنث ايهام تجرد مذكر لا ترخيم فيه كما صرح به فلو قال ما يوهم تقدير تمامه خلاف المراد لاجاد (قوله كمسلمة وحارثة) اي لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لايهامه تذكير المؤنث ان كان المؤنث وتجرد مذكر لا ترخيم فيه ان كان المذكر وحفصة أي لمؤنث فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايهامه تذكير المؤنث ولا فرق في الثلاثة بين ان تكون أعلاما أو نكرات مقصودة وكالثلاثة في التزام الاول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب بيئس في قراءة بعضهم) عبارة

برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وموضع هذا الباب كثرة حذارفعاد كرناه

كفاية (والتزم الاول في موضعين الاول ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث

(كمسلمة) وحارثة وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والثاني ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيعل صحيح العين الا صيدر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب بيئس في قراءة بعضهم

الفارضي

الفارضي و بعذاب بيئس بياءساكنة قبل همزة مكسورة في قراءة شعبة من عاصم (قوله ولا فيعل معتلها) اي بفتح العين وذكره تتميما للفائدة وان لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ماقاله البعض (قوله وكطيلسان) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعد العهد ولدفع توهم عطفه على ماقبله (قوله وحبلوي وحمراوي) اي بكسر الواو وتشديد الياء فهما نسبة الى حبلى وحمراء فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو اذ لا وجه لفتح الواو الا أن تصحح عبارته بان الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لي بعد التوقف ثم رأيت في الفارضي مايؤيده حيث قال والثاني كطيلسان وحبلوي علمين فتقول ياطيلس وياحبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول ياحبلى بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ولا ياحمراء بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله لايكونان الا للتأنيث) اي وما للتأنيث لايكون مبدلا اه سم أي بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) اي في الامثلة المتقدمة كطيلسان وحبليات ونحوهما (قوله ويجوز الوجهين في كمسلمه) قد يقال ترخيمه على لغة التمام ياليس بنداء مسلم مسمى به اه سم وقد يجاب بان التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله كمسلمة) اي وحمزة وطلحة (فائدة) أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحار بن عمرو البيت ومنعه السيرافي والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر اذ لا ضم في اللفظ قال يس والذي يظهر الجواز لان الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ماقدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت الخ (قوله للترخيم) صلة المحذوف وقوله أعرف اي أشهر في لسان العرب وقوله بدونه اي المحذوف (قوله ومن ثم) اي من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الالف الخ) هذا الذي فعله الشاعر

الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان الا للتأنيث *تنبيه* ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لاجل انه يختلف فيه فاعتبره الأخفش والمازني والمبرد وذهب السيرافي وغيره الى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين في) ماهو (كمسلمه) بفتح الاول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين فتقول يامسلم بفتح الميم وضمها (تنبيه) الا كثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الاول وهو أن ينوى المحذوف كما نص عليه في التسهيل وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه

(ولاضطرار رخموا دون نداء * ما للندا يصلح دون أحمدا)

أي يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة * الاول الاضطرار اليه فلا يجوز ذلك في السعة * الثاني أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز في نحو الغلام ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله * أو الفا مكة من ورق الحمى * كما ذكره ابن جني في المحتسب والاصل الحمام فحذف الالف والميم الاخيرة لا على وجه الترخيم

لما ذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل التاء فيه • الثالث ان يكون ما زائدا على الثلاثة او بتاء التانيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أوهمه كلامه ونص عليه فى التسهيل ومنه •

من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى فى غاية الشذوذ كما فى ابن غازى وغيره. (قوله لما ذكرناه) اى من اشتراط الصلاحية للنداء وهو علة لقوله لا على وجه الترخيم (قوله الثالث ان يكون الخ) اعترض بان هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أدرجه فى حيز التفسير وزعم البعض ان هذا الشرط مستغنى عنه بالثانى باطل فراجعه تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع الى التأنيث بالتاء يعنى ان خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط اما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أوهمه كلامه) أى حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (قوله ومنه) اى من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بتاء الخطاب اى تسير فى العشاء اى الظلام والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو اهـ زكريا وكذا ضبطه باعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال انه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهو الى العينى وصاحب التصريح فانهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد (قوله رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقيل امام بالرفع (قوله يا أماما) اى فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه (قوله ان ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره وقد علموا ذلك منى كما فى العينى (قوله على الاشهر) راجع لا لمعرف كرا فقط كما يعلم مما بعده (قوله اذ الاصل صاحب) زعم ابن خروف ان الاصل صاحبى وانه أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعى اليه (قوله مع عدم العلمية) أى وعدم التاء •

قوله * ليس حى على المنون * خال • أى يا خالد • تنبيه * اقتضى كلامه ان هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام احاج كقوله

لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره
طريف بن مال ليلة الجوع والخصر •

أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شئ ولهذا نونه وقاله على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله

ألا أضحت حبالكم رماما
وأضحت منك شاسعة اماما

هكذا رواه سيبويه ورواه المبرد

وما عهدى كعهدك يا أماما

قال فى شرح الكافية والانصاف يقتضى تقرير الروايتين ولا تدفع احداهما بالاخرى واستشهد سيبويه أيضا بقوله

ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته
او امتدحه فان الناس قد علموا

* خاتمة • قال فى التسهيل ولا يرخم فى غير الضرورة منادى عار من الشروط الا ما شذ من ياصاح والمعرف كرا على الاشهر اذ الاصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذا وأشار بالاشهر الى خلاف المبرد فانه زعم أنه ليس مرخما وان ذكر الكروان يقال له كرا والله أعلم

الاختصاص

﴿الاختصاص﴾

الباعث عليه اما فخر نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو انى أيها العبد فقير الى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض أفراد المذكور) اى أولا فاذا قيل لا عالم الا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لاخص واجب الحذف (قوله اى جاء على صورة النداء) أشار به الى ان وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته اى غالبا فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المنادى ولك أن تقول وجه الشبه ان كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا أوجه من قول شيخنا السيد مجيئه على صورة النداء انما هو فى أيها وأيتها لا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الأمر) نحو أحسن بزيد فان صورته صورة الامر وهو خبر على المشهور اذ هو فى تقدير ما أحسنه والامر على صورة الخبر نحو والوالدات يرضعن اى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله فى ثمانية أحكام) زاد عليها فى التصريح انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم وان أيها هنا اختلف فى ضمتها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف وان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء وان هذا العامل لم يعوض عنه هنا شئ وعوض عنه فى النداء حرفه وجميع الاحكام المذكورة راجعة الى جهة اللفظ وأما الاحكام المعنوية التى يفترقان فيها فثلاثة أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه بخلاف النداء والثالث انه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل فى اثنائه) أراد بالاثناء ما قابل الاول فيشمل ما وقع فى وسط الكلام كما فى نحن معاشر الانبياء لا نورث

(الاختصاص)

(الاختصاص) قصر الحكم على بعض افراد المذكور وهو خبر (كنداء) أى جاء على صورة النداء لفظا لا توسعا كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام * الأول أنه يكون (دون يا) وأخواتها لفظا ونية * الثانى أنه لا يقع فى أول الكلام بل فى أثنائه وقد اشار اليه بقوله

(كأيها الفتى بأثر ارجونيا) . والثالث انه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه . والرابع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينصب مع كونه مفردا . والسادس أنه يكون بأل قياسا كما سيأتى أمثلة ذلك . السابع انها توصف فى النداء باسم الاشارة وهنا لا توصف به . الثامن أن المازنى أجاز نصب تابع أى فى النداء ولم يحكوا هنا خلافا فى وجوب رفعه وفى الارتشاف لا خلاف فى تابعها انه مرفوع واعلم ان المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشاركه فيه على اربعة أنواع . الاول أن يكون

لوقوعه بين المبتدا والخبر وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجونى (قوله كأيها الفتى بأثر ارجونيا) واعراب ذلك أن يقال ارجونى فعل أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى مبنى على الضم فى محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وها للتنبيه والفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف نعتا لأى تابعا للفظها فقط (قوله اسما بمعناه) كالياء فى ارجونى فانها بمعنى أيها الفتى أى ان المراد منهما شئ واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) اى لفظا لا محلا فقط مع كونه مفردا أى معرفة قال فى التوضيح كما فى هذا المثال يعنى المثال المتقدم فى عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما فى شرحه ويستثنى من ذلك أى كما فى مثال الناظم فان نصبها محلى فقط وبما ذكرنا يعلم ما فى كلام البعض من التخليط (قوله وهنا لا توصف به) الاقتصار على اسم الاشارة يدل على انها توصف بالموصول . ثم (قوله ولم يحكوا هنا خلافا الخ) لعل وجهه انه يتوسع فى النداء ما لا يتوسع فى الاختصاص لانه أكثر منه دورانا وقوله فى وجوب رفعه اى مراعاة للفظ أى وظاهر عبارته ان ضمته اعرابية والتحقيق انها ضمة اتباع كما مر فى النداء اذ لا مقتضى للرفع الاعرابى (قوله بعد ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال اى يخص الاسم الظاهر كأنا أفعل كذا أيها الرجل أو يشاركه فيه اى يشارك الاسم الظاهر فى الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبناتهما اه وفيه ان الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى ان المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم الا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له فى الضمير امكانها لصلاحية نحن مثلا فى نفسها بقطع النظر عن المقام لان يراد بها معاشر الانبياء وغيرهم فتدبر وقوله يشاركه فيه اما مبنى للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وان كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع الى الاسم الظاهر لامن اللبس ويصح على بناء يشاركه للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف (قوله

الاشارة بقوله (وقد يرى ذا دون أي تلو أل * كمثل

نحن العرب أسخى من بذل) بالذال المعجمة أي أعطى * والثالث أن يكون معرفا بالاضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث وقوله * نحن بني ضبة أصحاب الجمل * قال سيبويه وأكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان * والرابع أن يكون علما وهو قليل ومنه قوله

بنا تميما يكشف الضباب

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة * تنبيه * لا يقع المختص مبنيا على الضم الا بلفظ أيها وأيتها واما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص واختلف في موضع أيها وأيتها فذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضا وذهب الاخفش الى

أيها) اي للمذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها اي للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا في الشاطبي (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضي (قوله العصابة) هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بأل) قال ابن الحاجب المعرف بأل ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا مقدرة كما في أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعني أو أخص أو أمدح كما في المعرف بأل والنقل خلاف الاصل فالأولى ان ينتصب انتصاب نحن العرب اه وقوله ونصبه بيا مقدرة اي مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما ان كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلا وليس هناك يا مقدرة (قوله وقد يرى ذا) اي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا أو ثاني مفعول ثان ليرى والكاف في كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدا والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت. كذا في المغني (قوله نحن معاشر الانبياء) قال في التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء اه وقال شيخنا السيد رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ انا (قوله وأهل البيت) قيل منه انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحيح كما في المغني انه منادى حقيقة لان الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي (قوله يكشف الضباب) هو شئ كالغبار يكون في أطراف السماء عيني (قوله ولا اسم اشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف تصريح (قوله الا بلفظ أيها وأيتها)

 انه منادى ولا ينكر أن ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين أن تكون خبر المبتدا المحذوف والتقدير أنا أفعل كذا

وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن تقبل لاعطائهما حكم النداء واستعملا في غيره كذا في الحواشي * وقال في المغني وجه بنائهما على الضم مشابهتهما في اللفظ أيها وأيتها في النداء وان انتفى هنا موجب بنائهما في النداء (قوله هو أيها الرجل) اعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل (قوله أي المخصوص به) تقدير للضمير أعني هو والضمير في به يرجع الى الفعل المفهوم من افعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أيها ولا حاجة الى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلي ضمير متكلم) ولا يجوز ان يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد أيها العالم تقتدي الناس تصريح

(التحذير والاغراء)

قال في النكت جمعهما في باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغي تقديم الاغراء على التحذير لان الاغراء هو الاحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى لهم بابا هو العكس اه ولك ان تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل التخلية والاغراء من قبيل التحلية ثم هما وان تساويا حكما مفترقان معنى فالاغراء التسليط على الشئ والتحذير الابعاد عنه ويشتمل التحذير على محذر بكسر الدال وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلا كذا في الغزي ومثله يجري في الاغراء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع انه قد يكون المتكلم والغائب لان تحذيرهما شاذ كما سيأتي قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء بايا وأخواتها وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد وسيأتي بيانها في كلامه (قوله تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع ان التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر مكروه) ولو في زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليجتنبه الخ) بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود

هو أيها الرجل أي المخصوص * وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور * خاتمة * الاكثر في المختص ان يلي ضمير متكلم كما رأيت وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب

(التحذير والاغراء)
التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والاغراء تنبيه على أمر

ليجتنبه والظاهر عندى أن الأول من الاغراء والثانى من التحذير وانما لم يذكرهما الشارح لانهما لا ينبغى صدورهما من العاقل * بقى أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الاسلام خلافه وتعريف الاغراء يشمل نحو أحسن الى اخيك وأطع الله واصبر وفى كون كل ذلك ونحوه يسمى اغراء اصطلاحا بعد فتأمل (قوله محمود) فيه ما مر فى نظيره وكان الاحسن فى المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أى حقيقة او صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتى) حاصله أن محل الوجوب اذا كان التحذير باياك ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (يجب ستر عامله) أى حذفه قال البعض مقدرا بعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه انهم ذكروا من اسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع ان يكون سببه هذا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو فى الفعل الملفوظ به فما علل به تقدير الفعل بعد اياك لا ينهض والتعليل الصحيح ما فى الدمامينى ونصه تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو قدر مقدما لزم أن يكون أصله باعدك أى باعد أنت اياك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها اهـ ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء المحذور المذكور نظرا الى أن المفعول فى الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحفظ عليه والسلام (فان قلت) المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهى هنا كونه مفعولا به أى مباعدا وكذا الاسد مباعد اذ المعنى اياك باعد وباعد الاسد كما مر (قوله مطلقا)

محمود ليفعله وانما ذكر ذلك بعد باب النداء لان الاسم فى التحذير والاغراء مفعول به بمحذوف لا يجوز اظهاره كالمنادى على تفصيل يأتى * اعلم ان التحذير على نوعين * الاول أن يكون باياك ونحوه * والثانى بدونه فالاول يجب ستر عامله مطلقا كما أشار اليه بقوله (اياك والشر ونحوه) أى نحو اياك كاياك واياكما واياكم واياكن (نصب * محذرا بما) أى بعامل (استتاره وجب) لانه لما كثر التحذير بهذا اللفظ

أى سواء كان مع عطف أو تكرار أولا (قوله جعلوه) أى هذا اللفظ بدلا أى عوضا من اللفظ أى التلفظ بالفعل اى ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره الجانى الثالث وان أوهمته عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيحل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أى بعد أن كان مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لا باياه مفعول مقدم لانسب (قوله والاصل) أى أصل اياك من الاسد باعد نفسك الخ حاصله ان اياك احذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على ان العامل عندهم فى اياك باعد ولانه لا يتعدى الى الثانى بنفسه واما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما فى البيت بناء على ان العامل عنده فى اياك احذر ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه كجنب وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل اما ان يجر بمن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز والهاء واما نحو اياك أن تفعل فجائز عند الجميع (قوله وقيل التقدير احذرك من الاسد) لان احذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه قال الحفيد والحق ان يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض اذ المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعدل عنه (قوله يمتنع على التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كأمر وجعله منصوبا بنزع الخافض والاصل من الاسد يرده انه سماعى الا مع أن وان ويحل الامتناع اذا لم يضمن معنى فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه ككنب وحذر والا جاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من يمتنع (قوله وجائز على الثانى) لان احذر يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كما يتعدى اليه بمن كأمر ويبنى أيضا على التقديرين ان الكلام على الاول انشائى وعلى الثانى خبرى (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بان مفاد ما ينقله من التسهيل ان نصب الثانى بعامل آخر لا بناصب الاول ولك دفعه بجعل الضمير فى قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل الى مجرد جواز النصب وان اختلف تخريجه

جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والاصل احذر تلاقى نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثانى فانتصب ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (ودون عطف ذا) الحكم اى النصب بعامل مستتر وجوبا (لاياانسب) سواء وجد تكرار كقوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب أم لم يوجد نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير أحذرك من الاسد فنحو اياك الاسد يمتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور وجائز على الثانى وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت ولا خلاف فى جواز اياك أن تفعل

اصلاحية لتقدير من قال في التسهيل ولا يحذف بعد العاطف بعد اياالا والمحذور منصوب باضمار ناصب آخر او مجرور بمن وتقديرها مع ان تفعل كاف * تنبيهان * الأول ما قدمته من التقدير في اياك والشر هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال انه اقل تكلفا وقيل الأصل اتق نفسك ان تدنو من الشر والشر ان يدنو منك فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل * الثاني حكم الضمير في هذا الباب مؤكدا او معطوفا عليه حكمه في غيره نحو اياك نفسك ان تفعل واياك انت نفسك ان تفعل واياك وزيدا ان تفعل واياك انت وزيد ان تفعل

(وما * سواه) اى ماسوى فاياا وهو النوع الثاني من نوعي

التحذير (ستر فعله لن يلزما

(قوله اصلاحية لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الأول وترك تعليله على الثاني لظهوره (قوله باضمار ناصب آخر) فالتقدير في اياك الشر باعد نفسك ودع الشر ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور في تقديرهم عامل اياك باعد اذ لو قدره الناظم احذر لم يحتج الى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من كون الاصل اتق نفسك الخ لا من كون الاصل احذر تلاقي نفسك والشر وبهذا القول صارت الاقوال في اياك والشر أربعة (قوله أن تدنو من الشر) بدل اشتمال (قوله والشر ان يدنو منك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما محذر والآخر محذر منه (قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لا قبله والا كان الأصل اى الثاني اتقك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اه سم وقد يقال هلا نظر الى كون الفعل انما تعدى في الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكاف كما مر نظيره الا أن يفرق بأن المقدر هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدر في النظير المار وكل هذا يجرى في قوله سابقا نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبه (قوله بفعل آخر مضمر) تقديره ودع الشر مثلا (قوله حكم الضمير في هذا الباب) أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل الى اياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه في غيره قال الدماميني فاذا قلت اياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت اياك قلت اياك نفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك انت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ وأما العطف فتقول في العطف على اياك اياك وزيدا والشر وان شئت قلت اياك أنت وزيدا والشر وتقول ان عطفت على المرفوع اياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم اه قال شيخنا والبعض وهذا مبنى على

الامع العطف) سواء ذكر المحذر ومازر اسك والسيف اى يا مازن ق راسك واحذر السيف ام لم يذكر نحو ناقة الله وسقياها (او التكرار) كذلك (كالضيغم الضيغم) اى الاسد الاسد (ياذا السارى) ونحو راسك راسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل واظهاره تقول نفسك الشر اى جنب نفسك الشر وان شئت اظهرت وتقول الاسد اى احذر الاسد وان شئت اظهرت ومنه قوله

خل الطريق لمن يبنى المنار به

* تنبيهات * الاول اجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولى يقبح ولا يمتنع * الثانى شمل قوله الامع العطف او التكرار الصور الاربع المتقدمة وكلامه فى الكافية يشعر بان الاخيرة منها وهى راسك راسك يجوز فيها اظهار العامل فانه قال

انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم فى الشرح فى قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا الا ضمير واحد واجاب شيخنا السيد بان حذف الفاعل أولا مع فعله لا ينافى عوده ثانيا عند مجىء ما يستكن فيه وهو اياك اذ هو فى وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على ما فى كثير من النسخ من رفع زيد فى قوله واياك أنت وزيدان تفعل أما على ما فى بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط و بعكسه جواز الفصل بأنت بينه و بين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف ذلك (قوله الامع العطف) اى بالواو فقط كما يأتى (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كمازن من مازن رأسك والسيف وذا السارى من الضيغم الضيغم ياذا السارى لكن هذا خلاف ما اصطلحوا عليه من ان المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من اياأو ما جرى مجراه وعليه قول المصنف وكمحذر الخ والدليل على ان مراده المخاطب انه مثل لما لم يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقياها مع انه يصدق عليه انه اسم منصوب الخ اه وتمثيله بقوله كمازن الخ يشعر بان المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثالا لما لم يذكر فيه المحذر وقد علم من ذلك ان قول المصنف ياذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أى يا مازن ق رأسك واحذر السيف) هلا جعل تقديره كه وقى اياك والشر أى احذر تلاقى رأسك والسيف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف قال البيضاوى أى ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها قال الشيخ زاده فى حاشيته عليه هذا اشارة الى ان ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير واضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف اه (قوله كذلك) اى سواء ذكر المحذر أولا (قوله ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على انه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه (قوله ومنه) اى من الاظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصريح والمنار بفتح الميم والنون حدود الارض و يوجد فى بعض

النسخ

النسخ تمام البيت وهو وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر اى فى برزة
وهى الارض الواسعة (قوله ونحو رأسك كالأسد جعل الخ) يعنى ان رأسك
انما يكون كاياك فى وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذور ففهومه
انه حيث لم يعطف عليه لا يكون كاياك ولو حصل تكرار وهذا وجه الاشعار
الذى ذكره واعترض البعض على الشارح بان فى كلامه قصورا لان كلام
الكافية يشعر بجواز الاظهار فى الثالثة أيضا اذ ليس فى كلامها تقييد
بحذف المحذر أى المخاطب اه وأقول اذا أحسنت التأمل فى كلام
الكافية وجدته مشعرا بجواز الاظهار فى بعض أفراد الرابعة وبعض افراد
الثالثة لا فى جميع أفرادهما لان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه
بذكر غير المحذر منه أولا بقرينة قوله اذا الذى يحذر الخ سواء ذكر المخاطب
أولا وحينئذ يفيد كلامها انه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يازيد
جاز اظهار العامل لعدم عطف المحذر منه والاول من أفراد الرابعة والثانى
من أفراد الثالثة ولا تعرض فى كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما اذا قيل
الضيغم الضيغم وهو من أفراد الرابعة أو الضيغم الضيغم ياذا السارى
وهو من أفراد الثالثة لان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير
المحذر منه أولا والتحذير فى هذين المثالين بذكر المحذر منه أولا فلم يتم اطلاق
الشارح ولا اطلاق البعض فافهم (قوله بما تقدم) اى من وجوب ستر
العامل فى الصور الأربع (قوله وكون ما بعدها الى آخره) وعليه فالحذف
جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدمامينى (قوله لتذك) من التذكية
والاسل بفتح الهمزة والسين المهملة مارق من الحديد كالسيف والسكين
تصريح (قوله والاسل اياى باعدوا عن حذف الأرنب الخ) هذا قول
الجمهور وقال الزجاج التقدير اياى وحذف الارنب واياكم وأن يحذف
احدكم الارنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره فى الاخرى أى
فيكون احتباكا كذا فى السندوبى والاحتباك موجود على قول
الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بان فيه الحذف من الاول لدلالة
الثانى وهو قليل يجرى مثله فى قول الزجاج ويزيد بان فيه ادعاء حذف
اياكم وحذفها لا يليق لما استقرأها فى هذا الباب من انها بدل من اللفظ

ونحو رأسك كالأسد جعل
اذا الذى يحذر معطوفا وصل
وقد صرح ولده بانه تم
* الثالث العطف فى هذا
الباب لا يكون الا بالواو
وكون ما بعدها مفعولا معه
جائز واذا قلت اياك وزيدا
أن تفعل كذا صح أن تكون
الواو واو مع (وشذ) التحذير
لغير ضمير المخاطب نحو (اياى)
فى قول عمر رضى الله عنه
لتذك لكم الاسل والرماح
والسهام واياى وان يحذف
أحدكم الارنب والاصل
اياى باعدوا عن حذف
الارنب وباعدوا أنفسكم
عن أن يحذف أحدكم
الارنب

وهو الشواب ولا يقاس على ذلك كما أشار الى ذلك بقوله (وهو سبيل القصد من قاس انتبذ) ى من قاس على اياى واياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اهـ * تنبيه * ظاهر كلام التسهيل أن جمهور النحاة على القياس على اياى واياناه قال بنصب بحذر اياى واياكا معطوفا عليه المحذور فلم يصرح بشذوذه وهو خلاف ماهنا (وكمحذر بلا ايا اجعلا

مغرى به فى كل ماقد فصلا) من الاحكام فلا يلزم ستر عامله الامع العطف كقوله المروءة والنجدة بتقدير الزم أو التكرار كقوله

أخاك أخاك ان من لا أخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

وان ابن عم المرء فاعلم جناحه * وهل ينهض البازى بغير جناح

أى الزم أخاك ويجوز اظهار العامل فى نحو الصلاة

بالفعل (قوله ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارتب ومن الثانى المحذر وهو أشكم وقول البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا أشكم به تساهل (قوله واياالشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة (قوله والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) اى فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فانفصل الضمير وانتصب وأقام ايا مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كما فى التوضيح وزيد عليه رابع وهو جعل ايا محذرا منه ثم رأيت فى الهمع خلافه حيث ذكران المحذر منه يكون ضميرغائب معطوفا على المحذر واستشهد بقول الشاعر

فلا تصحب أخا الجهل * واياك واياه

وذكر الرضى ان المحذر منه المكرر يكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسيفك سيفك ومضمرا نحو اياك اياك واياه اياه واياى اياى (قوله واضافة ايا الى ظاهر) يقتضى ان ايا فى نحو اياه مضافة للهاء مع انها حرف غيبة والضمير ايا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول أو أراد بالاضافة الربط والتعلق اهـ سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو الواقع كما مر فى باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاغراء الا للمخاطب وقيل جاء قليلا للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو على زيدا وأول فعليه بالصوم بان الامر للمخاطب اى الزموه الصوم أو دلوه عليه مثلا أفاده سم اى وكذا يؤول على زيدا أى الزمونى زيدا ونحو ذلك وسيأتى فى الباب الآتى كلام آخر فى قوله فعليه بالصوم (قوله والنجدة) بفتح النون اى الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الاول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف ونصب جامعة على الحالية ونصب الاول على الاغراء ورفع الثانى على الخبرية لمحذوف (قوله قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر

جامعة اذا الصلاة نصب على الاغراء بتقدير احضروا وجامعة حال فلو صرحت باحضروا جاز * تنبيه * قد يرفع المكرر فى الاغراء والتحذير كقوله * ان قوما منهم عمير وأشبا * ه عمير ومنهم السفاح * لجديرون بالوفاء اذا قا * ل أخو النجدة السلاح السلاح

التعاطفان

المتعاطفان كما أشار اليه بنقل كلام الفراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله انتهوا خيرا لكم اه وفى كلام شيخنا السيد ما يرده حيث قال قوله وامرأ ونفسه هذا من شبه المثل كما فى الدمامينى وكذا عذيرك وديار الاحباب وان تأتى فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شئ ولا هذا ثم قال ولو أخر ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه ملخصا وذكر شيخنا أيضا ان امرأ ونفسه شبه مثل (قوله كليهما وتمرا) هذا مثل وأصله ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه دمامينى (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه خل الناس خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة (قوله وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل لمن يذكر عظيما بسوء (قوله باضمار أعطنى الخ) ساق الافعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها فى الذكر السابق فأعطنى ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه ان تمرا معطوف على كليهما لانه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدنى تمرا فيكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امرأ وأما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبيع ناصب حشفا وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وان يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصنع هو ناصب كل شئ ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شئ ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا فى هذا التركيب فناصبه محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينبه عليه المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل اى الحق هذا أو هذا الحق وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجد من يقوم لك مقام أهلك فى الليل والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى هذا هى ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هى جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك قال سيبويه اى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذكر

وقال الفراء فى قوله تعالى ناقة الله وسقياها نصب الناقة على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على اضمار هذه لجاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير اه * خاتمة * قال فى التسهيل ألحق بالتحذير والاغراء فى التزام اضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا وامرأ ونفسه والكلاب على البقر وأحشفا وسوء كيلة ومن أنت زيدا وكل شئ ولا هذا ولا شتيمة حر وهذا ولا زعماتك وان تأت فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وعذيرك وديار الاحباب باضمار اعطنى ودع وارسل وأتبيع وتذكر واصنع ولا ترتكب ولا أتوهم وتجد وأصبت وأتيت ووطئت واحضر واذكر ثم قال

ناصب ديار الاحباب اه دماميني ببعض زيادة وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر أنه من تتمة ما قبله وان العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها او هو ترتكب وفي كلام شيخنا السيد تبعا للدماميني انه جملة منفردة فتكون شتيمة منصوبة بعامل تقديره ترتكب وانه كان الأولى زيادة واو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر لتكون احدى الواوين من الحكاية والأخرى من المحكي فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة قال وكذا ما يذكره الشارح من لفظ كل شئ ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجموع ذلك انه قد يقال ولا شتيمة حر فقط وقد يقال كل شئ ولا شتيمة حر والظاهر ان الأول عطف على اصنع كل شئ محذوفا (قوله وربما قيل كلاهما وتمرا) باثبات الالف في كلاهما ونصب تمرا فكلاهما مرفوع ويحتمل ان يكون منصوبا على لغة من ألزمه الالف قال شيخنا والبعض ويترجح سلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفيه ان السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بان يقدر ناصب تمرا أطلب أو آخذ أو استزيد مثلا وان كان خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شئ) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أمم) بفتحتين أي سهل يسير (قوله كالمتزيد) اى متكامل أي الذي تتكلم فيه وقوله أوذ كرك أي مذكورك

وربما قيل كلاهما وتمرا وكل شئ ولا شتيمة حر ومن انت زيد اى كلاهما لى وزدني وكل شئ امم ولا ترتكب ومن أنت كالمتزيد أو ذكرك والله اعلم

(أسماء الافعال والاصوات)

(ما ناب عن فعل) في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة

(أسماء الافعال والاصوات)

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح وصرح جماعة بانها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بانها أسماء بان الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله ما ناب عن فعل) اى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالحروف خارجة عن الحد فلا حاجة الى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرجه اه سم وقوله فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة ابن الناظم أسماء الافعال ألفاظ

نابت عن الافعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت
وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى انكفف واستعمالها كاستعمال الافعال
من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل
فانها وان كانت كالافعال فى المعنى فليست مثلها فى الاستعمال لتأثرها
بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة
عنه فى المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة ما يخرج المصدر اه وذلك لان
النيابة عن الفعل فى المعنى والعمل حاصلة للمصادر المذكورة كما عرفت
فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل فى المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن
الناظم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة قال شيخ الاسلام
زكريا أى غير معمولة للاسم والفعل والا فالافعال تكون معمولة للحرف
الناصب أو الجازم اه ويرد عليه انها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا
الا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو ان (قوله وهو اسم
فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فان القائل
أف كأنه قال أتضجر كثيرا جدا والقائل هيهات كأنه قال بعد جدا كما قاله
ابن السراج أفاده سم (قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم
آه وأوه كما فى المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو
ضربا زيدا واسم الفاعل نحو أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل
فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا
منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء اه تصريح (قوله
لاخراج الحروف) كان وأخواتها (قوله فقد بان لك) اى من احتياج
قوله ما ناب عن فعل الى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله
لكن جعل قوله كشتان وصه تتميما للتعريف انما هو بقطع النظر عن
زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر
المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك الخ لكان أوضح (قوله
ومه عن انكفف) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها عن اكفف وهى انما
تصح على ما قيل انه سمع فى اكفف التعدى وعدمه مع انه قد يفسر اللازم
بالمتعدى وعكسه (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال سبعة (قوله

(كشتان وصه * هو اسم
فعل وكذا أوه ومه)
فما ناب عن فعل جنس
يشمل اسم الفعل وغيره مما
ينوب عن الفعل والقيد
الاول وهو ولم يتأثر بالعوامل
فصل يخرج المصدر
الواقع بدلا من اللفظ بالفعل
واسم الفاعل ونحوهما
والقيد الثانى وهو ولم يكن
فضلة لاخراج الحروف فقد
بان لك ان قوله كشتان
تتميم للحد فشتان ينوب عن
افترق وصه ينوب عن اسكت
وأوه عن أتوجع ومه عن
انكفف وكلها لا تتأثر
بالعوامل وليست فضلات
لاستقلالها * تنبيهان *
الاول كون هذه الالفاظ
أسماء حقيقة

هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين وقال بعض البصريين انها أفعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة وعلى الصحيح فالارجح ان مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما ابهمه كلامه وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة وقيل مدلولها المصدر وقيل ما صدق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته

هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين اصالة كصه وأنها لا يتصل بها
ضمائر الرفع البارزة وان منها ما يخالف أوزان الافعال نحو نزال وقرقار
وان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد (قوله استعملت استعمال الاسماء)
أي من حيث انها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها
ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك
(قوله وذهب الكوفيون الى انها أفعال) أي لدلالتها على الحدث والزمان
همع (قوله حقيقة) قال البعض اي لم تستعمل استعمال الاسماء وليس
المراد بالحقيقة مقابل المجاز اه وأنت خبير بان هذا يؤدي الى ان قول
الكوفيين محض مكابرة وكيف ينكر أحد انها استعملت استعمال
الاسماء فيما مر والاولى عندي ان مذهب بعض البصريين ومذهب
الكوفيين واحد وان الاختلاف بينهما ليس الا في العبارة (قوله وعلى
الصحيح الخ) كان المناسب تأخيره عن القولين الأخيرين الآتيين أو تقديمه
على قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر فتأمل (قوله لفظ الفعل)
أي من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ
فآمين مثلا مسمى به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظا من
الالفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة دماميني (قوله
كما أبهمه كلامه) اى حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل انها تدل على
الحدث والزمان كالفعل) اى فهي أسماء بمعنى الافعال وفي قول الرضي
لا يدفع منها اي أسماء الافعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول
(قوله لكن بالوضع) يعني المادة كالصريح ولو عبر بها لكان أوضح وقوله
لا بأصل الصيغة مراده تمييز اسم الفعل من الفعل على هذا القول في دلالته
على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة واضافة أصل الى الصيغة بيانية
ولو قال لا بالمادة والصيغة لكان أحسن اذ لا قائل في الفعل بانه يدل على
الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج الى نفيه
ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل
مدلولها المصادر) اى النائبة عن أفعالها كما في الفارضي وغيره ويظهر
أن في الكلام حذف مضاف اى وقيل مدلولها مدلول المصادر وانما بنيت

على

على هذا القول من اعراب تلك المصادر قاله المرادي ومن ادخلها معنى
الامر والنهي وان لم يقبلا التي هي من معاني الحروف وعليه فالمراد
بالافعال في قولهم أسماء الافعال الافعال اللغوية التي هي المصادر كما نقله
شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيدا الخ) نشر على تشويش
اللف (قوله خالفة الفعل) اى خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (قوله
الثاني الخ) هذا الخلاف مبنى على الخلاف الاول فعلى القول بانها أفعال
حقيقة أو أسماء لألفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب وعلى القول
بانها أسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر
وعلى القول بانها أسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها
النائبة هي عنها كذا في التصريح وللفارضي ولم يظهر وجه بناء القول
بانها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بانها أسماء
لمعاني الافعال كالافعال بل يظهر بناء عليه لا موضع لها كالافعال فتأمل
(قوله وذهب المازني الخ) ظاهر هذا وما بعده جريانهما في عليك واليك
بم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى انه
لا يلزم شرط الاعتماد كما في الوصف قال الشيخ يس وعليه فما الفرق (قوله
كثر) لان الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق فكيف لا يكتفى
باللفظ القائم مقامه ولا كذلك الخبر تصريح اى فالخبر لم يكثر فيه ذلك وان وجد
فيه كالاكتفاء بالاشارة بالرأس عن نعم أولا (قوله وتيد) بفوقية مفتوحة
فتحتية ساكنة فدال مهملة قال أبو علي من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء
دماميني (قوله وتيدخ) بالخاء المعجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين
قبله وفي القاموس أن تيد تأتي بمعنى اثبت أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء
وكسرها وضمها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك بالاوجه الثلاثة اه همع
واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادتي أو أعني لك ولا تتعلق بهيت دماميني
(قوله وهيا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما اه همع (قوله بمعنى
أسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله وويها) بالتنوين لزوما كما في الفارضي
وسيأتي عند قول المصنف والحكم بتنكير الذي ينون الخ (قوله بمعنى أغر)
بقطع الهمزة لانه من أغريت (قوله وايه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون

كرويد زيدا ودونك زيدا وما
عداه فعل كنزال وصه وقيل
هي قسم رابع يسمى خالفة
الفعل والثاني ذهب كثير
من النحويين منهم الاخفش الى
ان اسماء الافعال لا موضع
لها من الاعراب وهو مذهب
المصنف ونسبه بعضهم الى
الجمهور وذهب المازني
ومن وافقه الى انها
في موضع نصب بمضمر
ونقل عن سيبويه وعن
الفارسي القولان وذهب
بعض النحاة الى أنها في موضع
رفع بالابتداء وأغناها
مرفوعها عن الخبر كما
اغنى في نحو اقائم الزيدان

(وما بمعنى افعل كآمين كثر)
ما موصول مبتدأ وما بعده
صلته وكثر خبره أي ورود
اسم الفعل بمعنى الامر كثير
من ذلك آمين بمعنى استجب
وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى
انكفف ورويد وتيد وتيدخ بمعنى
امهل وهيت وهيا بمعنى
أسرع وويها بمعنى أغر وايه

المكسورة اه قاموس وأما إيه بفتح الهاء مع التنوين لزوما فبمعنى انكفف كما في الهمع وجعله في القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكفف أي عن الكلام (قوله بمعنى امض في حديثك) وكقول جماعة بمعنى زدني أي من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيهل) وقالوا حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف بلا تنوين وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وهل التي للحث والحض لا التي للاستفهام وجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير كخمسة عشر كذا في الفارضي وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح وإذا حيهلا بالتنوين وحيهلا بالألف تفتح وتسكن وأن الالف بدل التنوين وقفا وانها قد تثبت وصلا (قوله بمعنى ائت الخ) هو بمعنى الأول متعد بنفسه وبمعنى الثاني متعد بعلى وبمعنى الثالث متعد بالباء أو بإلى اه زكريا وقد تفرد حي من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما في الدماميني (قوله ومنه باب نزال) اي من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثي أي التام المتصرف كأمر وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العب (قوله في آمين لغتان) أي آمين المتكلم عليها التي هي اسم فعل وأما آمين بالمد وتشديد الميم فليست لغة في آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لانها جمع آم بمعنى قاصد (قوله وآمين بالمد) أي مع الامالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أقول إذ خرت على الكلكال) أي سقطت قال في القاموس الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اه قيل الشاهد في الكلكال فإن أصله الكلكل واعترض بأن ظاهر القاموس أن كلا أصل وله قيل ان أقول بإشباع الهمزة وتوليد الألف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وإن كان بعضها فرعا عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) هكذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلا دالا على اثنين نحو شتان الزيدان وقد تزاد ما بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو وقد تزاد ما بين بينهما كقوله * فشتان ما بين اليزيدين في الندى * ولم تجعل ما موصولة على معنى

افترق

بمعنى امض في حديثك وحيهل بمعنى ائت او اقبل او عجل ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثي وان قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ * تنبيه * في آمين لغتان أمين بالقصر على وزن فعيل وآمين بالمد على وزن فاعيل وكلاهما مسموع فمن الأولى قوله * تباعد مني فطحل وابن أمه * أمين فزاد الله ما بيننا بعدا * ومن الثانية قوله * ويرحم الله عبدا قال آمينا * وعلى هذه اللغة قيل انه عجمي معرب لانه ليس في كلام العرب فاعيل وقيل أصله أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الالف كما في قوله * أقول إذ خرت على الكلكال * قال ابن مالك وهذا أولى

(وغيره كوي وهيهات نزر) اي غير ما ذكر من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قليل وذلك هو بمعنى الماضي كشتان بمعنى افترق

وهيهات بمعنى بعد وما هو بمعنى
المضارع كأوه بمعنى أتوجع
وأف بمعنى أتضجر وواوى
وواها بمعنى أعجب كقوله
تعالى وى كأنه لا يفلح
الكافرون أي أعجب لعدم
فلاح الكافرين وقول
الشاعر * وابأبي أنت وفوك
الاشنب * وقول الآخر
واها لسلمى ثم واها واها

افترق الحالتان الاتان بينهما الا مه لا يقال بين زيد وعمرو وما الثاني على معنى
أن احداهما مختصة بأحدهما والأخرى بالآخر بل لا يقال الا اذا كانا
مشتركين في الحالتين فالزفسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق
الحالتان الاتان بينهما الكائنا مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود
وخرج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم اثنين وما واقعة على
المسافة أفاده الدماميني قال في شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين

جاز يموني بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين اه وذهب
الأصمعي الى ان شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج
بأمرين أحدهما كسر نونه في لغة والثاني أن المرفوع بعده لا يكون الا مثنى
أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعا ورد
مذهبه بشيئين أحدهما فتح نونه في اللغة الفصحى والثاني أنه لو كان خبرا
لجاز تأخره عن المبتدا ولم يسمع كذا في الدماميني (قوله وهيهات بمعنى بعد)
واذا وقع بعدها اللام كانت زائدة كما في قوله تعالى هيهات هيهات لما
توعدون (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يثبته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى
تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامي والانصاف أن المذهبين
محتملان (قوله كأوه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون
الهاء ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا
وآوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وأوّه
بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة في هذه كذا
في الدماميني (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها
تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء
وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وإف بضم الهمزة
وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وأفى كحبلى وذكرى وافى بكسر الهمزة والفاء
مشددة وبفتح الهمزة (قوله أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار الى
ان وي بمعنى أعجب وان الكاف بمعنى لام التعليل وان ان مصدرية هو كذا
وحاصل ما ذكره الشارح في وي كان أربعة اقوال (قوله وابأبي الخ) خبر مقدم

وانت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أي انت مفسد أو باني وقوله مبتدأ أو الاشنب صفته من الشنب وهو حدة الاسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله * كأنما ذرّ عليه الزرنب * والزرنب نبت طيب الرائحة (قوله قيل الفوارس) أي قول الفوارس ويروى هكذا وهو الاصح وقد تنازع نيشتفي وأبرأ فأعمل الثاني وأضمر في الاول وعنتر منادى مرخم اصله ياعنترة واقدم أمر من قدم يقدم بالضم فيهما كذا في بعض نسخ العيني وفيه أن قدم يقدم بالضم ثم ماضيه حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما في القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته اقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الاقدام كما في بعض آخر من نسخ العيني وهو الشجاعة والتقدم بلا هيبة أوفق بالمراد ان تثبت الرواية بخلافه والشاهد في ويك حيث الحق بوي بمعنى اعجب كاف الخطاب والمعنى قول كل فارس اعجب من شجاعتك ياعنترة فقول البعض الظاهر أن الاصل في البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر العيني أن الكسائي استشهد به على ان ويك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالاضافة وأنه اجيب عن استشهاده بأن وي بمعنى اعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه فتح همزة أن لاضمار اللام قبلها كما في المغني عن أبي الحسن الاخفش أو لكونها معمولة لمحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد يجعل قول الشارح وفتح أن الخ راجعا لهذا القول أيضا واعلم في كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى اعجب لحقته كاف الخطاب أو مختصر ويلك فالكاف اسم مضاف اليه وي ل ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على قول الشارح أي اعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالاول فعليك بالتثبت (قوله وصحح الاول) أي كون وي اسم فعل بمعنى اعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فان هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما في التصريح ولان كلام سيبويه انما يدل لهذا القول لان الكاف انما تكون منفصلة من وي اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا اليه كذا قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف

* تنبيهات * الأول تلحق وي كاف الخطاب كقوله
ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر اقدم
قيل والآية المذكورة وقوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من ذلك وذهب أبو عمرو بن العلاء الى أن الاصل ويلك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويلك اعلم ان وقال قطرب ويك قبله لام مضمر والتقدير ويك لان والصحيح الاول قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم انها وي مفصولة من كأن

مفصولة

مفصولة من وى لا يعين كونها تعليلية لاحتمال ان تكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للاول اه ملخصا ولك دفعه بأن التعيين اضافى بالنسبة لبقية الاقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للاول على ماعداه من تلك الاقوال فلا ينافى احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال ان قصد الشارح حكاية قول آخر يرده أمر ان الاول ماصر عن التصريح أن القول الاول مذهب سيبويه والخليل الثانى أن مانقله عن سيبويه لايقابل القول الاول فكيف يكون قولا آخر مقابلا للاقوال المتقدمة نعم نقل فى المغنى عن الخليل خلاف مانقله عنه المصرح وعبارته وقال الخليل وى وحدها وكأن للتحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على ماقاله الخ) فيه ان المذاهب المتقدمة فى الآيتين واحتمال التحقيق متأتية فى البيت أيضا غاية الامر ان النون فيه مخففة من تثقيل فلادلالة فيه على ماصححه واسم أن او كأن فى البيت ضمير الشان والخبر جملة من يكن الخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال (قوله وأنها فى موضع رفع الخ) واللام على هذا أصلية أى البعد ثابت للذى توعدونه ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لى أنه تضمن معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبنى لابهامه) اورد عليه شيخنا أن الابهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه (قوله وتأويله) اى معناه عنده فى البعد فهو خبر مقدم وماتوعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ماتوعدون كائن فى البعد أى متلبس به (قوله ويفتح الحجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها الا انهم حذفوا الالف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا ويا الذى فى التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدتين فى جميع الاحوال ولا

ويدل على ماقاله قول الشاعر

وى كأن من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

* الثانى ماذكره فى هيهات هو المشهور وذهب أبو اسحق الى أنها اسم بمعنى البعد وأنها فى موضع رفع فى قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وذهب المبرد الى أنها ظرف غير متمكن وبنى لابهامه وتأويله عنده فى البعد ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها واذا ضمت فذهب ابى على أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء وحكى الصغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهاه وأيهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون

من كون الزائد التاء فقط وأصاله الهاء مبنية في جميع الاحوال وانما وقف عليها في هذا الوجه بالتاء كما هو الاكثر تنبيها على انها تقابل قسم الافعال من حيث المعنى فكانت تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا في الدماميني ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمالي الرضي الفرق بين زيادة الألف والتاء في المتمكن وزيادتهما في غيره (قوله وحكى غيره) أي زيادة على ما ذكره الماتن فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وأيهاه) أي بالتنوين اه أي بهاء السكت الساكنة كاللغة الاخيرة وبذلك غاير أيهاه وهيهاه المعدودتين في اللغات السابقة فان الهاء فيهما التأنيث مبدل عن التاء ومحركة (قوله وهيهاه) اي بالمد أيضا ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الأول والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة وزاد في القاموس ثلاث عشرة أخرى هايهات وآيهات وهايهان وآيهان بزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وأيآت بابدال الهاء من همزتين (قوله والفعل) اي فعل الأمر (قوله يعني أن اسم الفعل الخ) اعلم ان كلامهم في تقسيم اسم الفعل الى مرتجل ومنقول يدل على ان اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقتضي ان اسم الفعل هو الجار فقط اه يس وتوقف البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو توقف في غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور (قوله ما وضع من أول الأمر كذلك) اى اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو عليك بذات الدين فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها وصرح الرضي بأن الباء في مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا في مفعول اسماء الافعال لضعفها في العمل اه دماميني (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم في قوله تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا والوقف على قوله ربكم والذي احوج القائل الى ذلك اشكال ظاهر الآية لان ان ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الاشراك لا نفيه وان الاوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرم

وحكى غيره هيهاك وأيهاك وأيهاء وأيهاه وهيهاء وهيهه اه

اه (والفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية في موضع الخبر ودونك أيضا مبتدأ خبره هكذا يعني ان اسم الفعل على ضربين أحدهما ما وضع من أول الأمر كذلك كشتان وصه والثاني ما نقل من غيره وهو نوعان الأول منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه عليكم انفسكم اى الزموا شأن انفسكم ودونك زيدا بمعنى خذه

باعتبار

ومكانك بمعنى اثبت
وامامك بمعنى تقدم ووراءك
بمعنى تأخروا اليك بمعنى تنح
* تنبيهات * الأول قال
في شرح الكافية ولا يقاس
على هذه الظروف غيرها
الا عند الكسائي اى فانه
لا يقتصر فيها على السماع بل
يقيس على ما سمع ما لم يسمع *
الثاني قال فيه ايضا لا يستعمل
هذا النوع ايضا الا متصلا
بضمير المخاطب وشذ قولهم
عليه رجلا بمعنى ليلزم وعلي
الشيء

باعتبار حرمة اضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة
على أن لا ناهية اشكل عطف الأوامر المذكورة على النهي لانها لا تصلح
بيانا للمحرم بل الواجب وعطف ان هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا
اذ لا معنى لعطفه على ان المفسرة والفعل واختار الزمخشري كونها مفسرة
لقرينة عطف الأوامر واجاب عن الاول بأن عطف الأوامر على النهي
باعتبار لوازمها من النهي عن اضدادها وعن الثاني بمنع عطف ان هذا
صراطي مستقيما على ان لا تشركوا بل هو تعليل لا تبعوا على حذف اللام وجاز
عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه في اللفظ * فان قيل فعلى هذا يكون
اتبعوه عطفا على لا تشركوا و يصير التقدير فاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه
جمع بين حرفي عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو
استئنافية * قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول بينهما سائغ
في الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا فان
أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان ابيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف
والعامل المقرون بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر واذكروا الله فلا تدعوا
وآثروه فاتبعوه تفتازاني على الكشاف باختصار (قوله ومكانك بمعنى
اثبت) ويكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وانه يقال مكانك زيدا أي
انتظره قال الدماميني ولا ادري أي حاجة الى جعل مثل هذا الظرف اسم
فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن
الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعليك واليك واما اذا امكن فلا فانه يصح
ان يقال اثبت مكانك وتقدم امامك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا يقاس
على هذه الظروف) أي المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن اصلها
وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور
كما صرح به الدماميني (قوله بل يقيس الخ) بشرط كونه على أكثر من
حرف احترازا من نحو بك ولك اه دماميني (قوله وشذ قولهم عليه رجلا
بمعنى ليلزم) ولشذوذه رد في المغني قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف
بهما ان الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحا وجوب
التطوف بالصفا والمروة على انه ليس المقصود من الآية ايجاب التطوف بهما

بل ابطال ما كانت الانصار تعتقد في الجاهلية من تحرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يارسول الله انا كنا نتحرج ان نطوف بالصفا والمروة فأنزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية كما في صحيح البخاري عن عائشة في قصة ردها على ابن اختها أسماء عروة بن الزبير في زعمه أن الآية لرفع الجناح عن لم يطوف بهما بأنها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما وانما هي لابطال معتقد الانصار قال في المغني مع ان الايجاب لا يتوقف على كونه على اسم فعل بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقا اه واما قوله عليه الصلاة والسلام يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور ان عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اه عارضي وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أولا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى أولنيه) فيه نظر لان اولى متعد لاثنين وعلى لم يتعد الالمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال انه مثل آمين واستجب والظاهر انه اسم لقولك الزم اى لفعل مضارع مقرون بلام الامر فانه متعد لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم وكذا الآخر * فان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار في التنزيل ولنحمل خطاياكم وفي الحديث قوموا فلاصلي لكم اه دماميني وقوله وقد يقال انه مثل آمين واستجب اى في اختلاف الاسم والمسمى فان آمين لازم واستجب متعد كما سيأتي في الشرح وقوله والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا بليلزم ان المراد بفعل الامر الذي جعل الظرف اسماله ولو شذوذا ما يشمل المضارع المقرون بلام الامر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى انتحى) قياس ماقبله ومابعده وهو المناسب للمعنى ان يؤتى بالامر فيقال بمعنى تنح وفي نسخة انتح بالامر وعليها لا اشكال اه زكريا وقوله وعليها لا اشكال فيه ان هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه للدماميني انتحى بلفظ المضارع كما في النسخة الاولى فتأمل (اختلف في الضمير الخ) كون الكاف

بمعنى اولنيه والى بمعنى انتحى وكلامه في التسهيل يقتضي ان ذلك غير شاذ * الثالث قال فيه ايضا اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات

فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح لان الأخفش روى عن عرب فصحاء على عبد الله زيدا بجر عبد الله فتبين ان الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه ومع ذلك فع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية فلك في التوكيد أن تقول عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور وبالرفع توكيد المستكن المرفوع والنوع الثاني منقول من مصدر وهو على قسمين مصدرا استعمل فعله ومصدر أهمل فعله والى هذا النوع بقسميه الاشارة بقوله

في عليك واخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ الى انها حرف خطاب كالكاف في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الاخفش على عبد الله زيدا دماميني (قوله فموضعه رفع) أي على الفاعلية عند الفراء ويرده ان الكاف ليست من ضمائر الرفع اه دماميني ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له اه يس واعلم ان القول بأن موضع الضمير رفع والقول بأن موضعه نصب منظور فيهما الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بان موضعه جر منظور فيه الى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف وما لما تنوب عنه من عمل لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائي) أي على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير الزم أنت نفسك من الالزام قال الدماميني ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذه وخذ انما يتعدى لواحد اه وللكسائي ان يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذه يقول معناه الزم نفسك زيدا من الالزام وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان ماذكر لازم ويرد عليه أيضا انه يلزمه عمل الفعل في ضميري مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها (قوله وجر عند البصريين) على الاصل بالاضافة في نحو دونك وبالحرف في نحو عليك سم (قوله على عبد الله زيدا) بتشديد الياء على ان على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أي بدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماعة لانه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة وجواز ذلك رأي الاخفش والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني وقال شيخ الاسلام زكريا وهم من فهم ان على في على عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه ان عبد الله عطف بيان أو بدل من الياء اه وعليه يقرأ على بالألف وعبد بجر وربما (قوله ومع ذلك) أي مع كون الكاف في موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما اذا قلنا انها في موضع نصب فيجوز عليه أيضا في التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب وبرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما اذا قلنا

(كدا رويد بله ناصبين) أي ناصبين لما بعدهما نحو رويد زيدا وبله عمرا فأما رويد زيدا فأصله أرويد زيدا اروادا بمعنى أمهله امهالا ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم واقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا رويدا زيدا ثم انهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا ومنه قوله

رويد علياً جد ما ثدى امهم ... الينا ولكن بغضهم متباين

انشده سيبويه والدليل على ان هذا اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه عدم تنوينه * واما بله فهو في الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك فقيل فيه بله زيد بالاضافة الى مفعوله كما يقال ترك زيد ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على انه اسم فعل ومنه قوله

بله الاكف كأنها لم تخلق

بنصب الاكف واشار الى استعمالهما الاصلي بقوله

انها في موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصبين) أي مع عدم تنوينهما والا كانا مصدرين كما سيأتي (قوله ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم) أي حذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويد وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف اه تصريح قال سم والاحسن أن يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل يصغر فأما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه انه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا والفرض انه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسيأتي انه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقالوا رويد زيد أي امهال زيد (قوله فقالوا رويد زيدا) أي أمهل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله (قوله رويد عليا الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على ان هذا اسم فعل كونه مبنيا) اعترضه الحفيد وأقره شيخنا والبعض بانه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الاسماء وليست أسماء أفعال وقد يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود اثبات كونه اسم فعل ونفي كونه مصدرا فقوله والدليل على ان هذا اسم فعل أي لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدرا لان البناء ينفي المصدرية فتثبت الاسمية للفعل فتأمل (قوله والدليل على بنائه عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بانه لا يلزم من عدم تنوينه ان يكون مبنيا فكان ينبغي ان يقول الدليل على بنائه انها أشبهت الحرف في كونها أبدا عاملة غير معمولة ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل (قوله ومنه قوله بله الاكف الخ) صدره * تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في وقعة الاحزاب وضمير تذر يرجع الى السيوف ويروى تفري الجماجم الخ والجماجم جمع جمجمة قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الانسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالانسان وفرق الزجاج بين الجمجمة

والهامة بجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال عظم الرأس الذى فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو اذا ظهر وبرز عن محله وقوله كأنها لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها اى كأنها لم تخلق متصلة بجماجمها ومعنى بله الأكف على رواية نصب الأكف دع ذكر الأكف فان قطعها من الايدى أهون من قطع هامات الجماجم تلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى الجر ترك ذكر الأكف أى اترك ذكرها تركا فانها بالنسبة الى الهامات سهلة فبله على هذا مصدر مضاف لمفعوله وعلى الرفع كيف الأكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها اماها وأعظم منها وهى الهامات أى اذا أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الابدان فلا عجب أن تزيل الأكف عن الايدى فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجبى فبله الاكف على الاول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثانى جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله اعرابية اه ملخصا من شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندى وفى شرح الدمامينى على المغنى ان المعنى على الجر أن السيوف تترك الجماجم منفصلة هاماتها اترك الأكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها اه وعلى هذا يكون بله منصوبا بتذر ويكون قوله كأنها لم تخلق الخ متعلقا بقوله بله الاكف أو بقوله ضاحيا هاماتها (قوله ويعملان الخفض) اى والنصب منونين وسكت عنه لانه الاصل وقوله دالين على الطلب أيضا أى لنيابتهما عن فعل الامر كما ذكره الشارح (قوله فرويد تضاف الى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل (قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لانه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم (قوله فاضافتها) مبتدأ وقوله الى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابلته بقوله وقال أبو على الى الفاعل وفى قوله كما مر ما أسلفناه (قوله وقال أبو على الى الفاعل) ظاهر صنيعه ان الاول يعين اضافتها الى المفعول والثانى يعين اضافتها الى الفاعل وكذا صنيع الفارضى يقتضى ذلك

(ويعملان الخفض مصدرين) اى معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا لكن لا على انهما اسما فعل بل على ان كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيد وبله عمرو أى امهال زيد وترك عمرو وقد روى قوله بله الاكف بالجر على الاضافة فرويد تضاف الى المفعول كما مر والى الفاعل نحو رويد زيد عمرا وأما بله فاضافتها الى المفعول كما مر وقال أبو على الى الفاعل

ويجوز فيهما حينئذ القلب ونصب ما بعدهما بهما وهو الاصل فى المصدر المضاف نحو رويدا زيدا وبلها عمرا ومنع المبرد النصب برويد لكونه مصغرا * تنبيهات * الاول الضمير فى يعملان عائد على رويد وبله فى اللفظ لا فى المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمى فعل غير رويد وبله المصدرين فى المعنى * الثانى اذا قلت رويدك وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمى فعل ففتحتهما فتحة بناء والكاف من رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب مثلها فى ذلك وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب وحينئذ فالكاف فى رويدك تحتمل الوجهين أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا * الثالث تخرج رويد وبله عن الطلب فأما بله فتكون اسما بمعنى كيف ويكون ما بعدها مرفوعا وقد روى بله الاكف بالرفع أيضا وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن وانكر ابو على الرفع بعدها وفى الحديث يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم

ويقتضى جريان الخلاف فى رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين اذا انجر ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أى امهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيهما حينئذ القلب) اى حين اذ كانت مصدرا وقوله نحو بهل زيد اى بفتح الهاء وسكونها (قوله ويجوز فيهما) اى فى رويد وبله حينئذ اى حين اذ كانا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم فذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرد سابقا واستغنى عن اعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الاصل فى المصدر المضاف) اى المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده بمعنى ان المضاف محول عن المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما جزم به فى اعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجاز واعمال هذا المصغر الا ان يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول فى كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله فى اللفظ لا فى المعنى) اى ففى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله فى اللفظ لا فى المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وانما لم تجعل اسما فاعلا لان الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها ولا مجرورا لان اسم الفعل لا يعمل الجر (قوله ذخرا) بذال معجمة مضمومة (قوله من بله) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكى أبو زيد أن فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتى بالصخرة اى كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى للاستبعاد وما مصدرية فى محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر اه دمامينى وشمنى والمعنى على هذا من كيف أى من أين اطلاعكم على هذا الذخر أى الذخر ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت فيها من أول الامر بمعنى أى لكان أحسن (قوله

ما اطلعتم عليه فرتعت معرفة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني المذكورة وفسرها بعضهم بغيره و

ظاهر ربه فذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين

ما أطلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعاني المذكورة) قال الشمني يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أي من أجل تركهم ما أطلعتموه من المعاصي فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعني المصدر الذي دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أي ساروه (قوله سيرا رويدا) أي مرودا فيه (قوله أو محذوف نحو ساروا رويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على قبح (قلت) ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف الا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بأن الموصوف هو السير لقرينة الدالة عليه فلا ضير في حذفه دماميني (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى في والمعنى والعمل الذي ثبت للفعل الذي تنوب هي عنه في العمل ثابت لها وفيه من الركاكة ما لا يخفى وان خفيت على البعض فأقر هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما المبتدا اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله في الجار والمجرور الواقع خبرها أي أو في الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن لما يلزم على الأول من تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو نادر كما تقدم في قوله زيد نحو سعيد الخ ولم يجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدا (قوله مستتر في الاستقرار) أي بحسب الأصل أي قبل حذفه والا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر في الظرف لانتقاله اليه من المتعلق على الراجح (قوله دراك زيدا) في بعض النسخ تراك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لانه من أدرك (قوله في نحو حيهل الثريد) قيل هو الخبز المغمور بمرق اللحم وقيل

وأما رويدا فتكون حالا نحو ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل أي مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه أي السير رويدا وتكون نعتا لمصدر أما مذكور نحو ساروا سيرا رويدا أو محذوف نحو ساروا رويدا أي سيرا رويدا

(وما لما تنوب عنه من عمل * لها) ما مبتدا موصول صلته لما وما من لما موصول أيضا صلته تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ولها الخبر المبتدا والعائد على ما الاولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعني أن العمل الذي استقر للافعال التي نابت عنها هذه الاسماء مستقر لها أي لهذه الاسماء فترفع الفاعل ظاهرا في نحو هيهات نجد وشتان زيد وعمرو ولانك تقول بعدت

نجد وافترق زيد وعمرو ومضمرا في نحو نزال وتنصب بها المفعول ما ناب عن متعد نحو دراك زيدا لانك تقول أدرك زيدا وتتعدى بها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدي حيهل بنفسه لما ناب عن ائت في نحو حيهل الثريد وبالباء لما ناب عن عجل في نحو

الحسن اذا ذكر العلم (قوله اذا ذكر الصالحون فحي هلا بعمر) هذا أثر روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه تصريح (قوله عن آمين) مثله اليمين لم يحفظ انها أيضا فعول وصه ... وهو رد تعدى كذا في التصريح (قوله مضمرا) اي محذوفا (قوله جاز عند سيبويه) وخرج عليه الناظم يا أيها المائح دلوي دونكا فجعل دلوي منصوبا بدونك مضمرا لدلالة ما بعده عليه وسيبويه على ذلك الشارح فعلم بطلان جعل بعضهم نصب عرفات كذا بها الا مقدرا الا من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط بأخر دال عليه كما في البيت (قوله ولا علامة للضمير المرفوع بها) اي لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد اه همع فاراد نفي علامة الضمير نفي ظهوره من اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله دليل فعليته) أي فعلية شبهها (قوله كما في هات) بكسر التاء مبني على حذف الياء كارم وتعال بفتح اللام مبني على حذف الألف كاخش (قوله غلط بعضهم الخ) قال الدماميني لا وجه للتغليط فان الذاهب الى هذا التزم ما قاله المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا في الافعال بل من عدهما من أسماء الافعال يجوز لحوقها اياها لقوة شبهها بالافعال و يعتذر عن لحوق الضمائر بها بقوة مشابهتها للافعال فعوملا معاملتها في ذلك اه ملخصا (قوله هاتي وتعالي) بالبناء على حذف النون وأصل هاتي هاتيين استثقلت الكسرة على الياء الأولى التي هي لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالي تعاليي فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتيوا وتعاليوا ففعل بهما ما مر مع ضم تاء هاتوا لمناسبة الواو (قوله وهكذا حكم هلم) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفي كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه اي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك الينا حذفت ألفها تخفيفا ونظرا الى ان أصل اللام السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل

كذا في تنبيهات الاول قال في التسهيل وحكمها اي أسماء الافعال غالبا التعدي واللزوم حكم الافعال واحترز بقوله غالبا عن آمين فانها بالنيابة متعد ولم يحفظ انها تعمل الثاني ذهب الناظم جواز اعمال اسم الفعل مضمرا قال في شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل لدلالة ما آخر عليه جائز عندي الثالث قال في التسهيل ولا علامة للضمير المرفوع بها يعني بأسماء الافعال ثم قال وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته كما في هات وتعال فان بعض النحويين غلط بعدهما من أسماء الافعال وليساها بل فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للانثى هاتي وتعالي وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا وللجماعة هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين وهكذا حكم هلم عند بني تميم فانهم يقولون هلم هلمي هلما هلموا هلممن

وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام
وأدغمت * وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأمّ بمعنى اقصد فخففت
الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك
فى شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال فى البسيط ويدل
على صحته انهم نطقوا به فقالوا هالمّ اه همع (قوله فهى عندهم فعل)
أى لبروز الضمائر معها (قوله بمنزلة ردّ الخ) اى فى كون كل فعل أمر
(قوله لا أهلمّ) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام (قوله هلم شهداءكم) أى
أحضروا (قوله هلم الينا) اى أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه
ان اسم الفعل المتعدى بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى
بعلى كما مر فى الشرح قبيل التنبيهات وكما فى غيره فالمناسب أن هلم فى الآية
بمعنى ائت لانها ترد بمعنى ائت أيضا والاتيان يتعدى بالى كما يتعدى بنفسه
(قوله وهى عند الحجازيين الخ) ان قلت هى بمعنى احضر أو أقبل عند
التميميين أيضا (قلت) كأنه أراد انها دالة على لفظ احضر أو لفظ أقبل
فلهذا خص الحجازيين بالذكر (قوله بمعنى أقبل) اى وبمعنى ائت نحو هلم
الثريد (فائدة) توقف ابن هشام فى عربية قول الناس هلم جرّا قال والذى
ظهر لنا فى توجيهه ان هلم هى التى بمعنى ائت الا ان فيها تجوزين أحدهما انه
ليس المراد بالاتيان المجىء الحسى بل الاستمرار على الشئ وملازمته والثانى
أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما فى قوله فليمدد له الرحمن مدّا وجرّا
مصدر جرّه يجرّه اذا سحبه وليس المراد الجر الحسى بل التعميم فاذا قيل
كان ذلك عام كذا وهلم جرّا فكأنه قيل واستمر ذلك فى بقية الاعوام
استمرارا أو استمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع
اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف واشكال
التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا اهاى مع ان بنى تميم لا يلتزمونه
فى غير هلم هذه (قوله وأخر الذى فيه العمل) اى لضعفها بعدم تصرفها
(قوله يا أيها المائح) بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو
اذا قلّ ماؤها أى البئر (قوله لصحة تقدير دلوى مبتدا) اى خبره دونك
بمعنى تداملك اى ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأنا

فهى عندهم فعل لا اسم
فعل ويدل على ذلك انهم
يؤكدونها بالنون نحو هلمنّ
قال سيبويه وقد تدخل
الخفيفة والثقيلة يعنى على
هلم قال لانها عندهم بمنزلة ردّ
وردّا وردى وردوا وارددن
وقد استعمل لها مضارعا
من قيل له هلم فقال لا أهلم
واما اهل الحجاز فيه ولون هلم
فى الاحوال كلها كغيرها
من أسماء الافعال وقال الله
تعالى قل هلم شهداءكم
والقائلين لاخوانهم هلم الينا
وهى عند الحجازيين بمعنى
احضر وتأتى عندهم بمعنى
أقبل (وأخر ما الذى) الاسم
(فيها عمل) وجوبا فلا يجوز
زيدا درا كخلافا للكسائى قال
الناظم ولا حجة له فى قول الراجز
يا أيها المائح دلوى دونكا
انى رأيت الناس يحمدونكا
لصحة تقدير دلوى مبتدا أو
مفعولا بدونك مضمرا ثم
ذكر ما تقدم عن سيبويه

ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم * تنبيهات * الاول ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسئلة سوى الكسائي وتقدم ما يفهم ذلك عن الكوفيين * الثاني توهم المكودي أن لذى اسم موصول فقال والظاهر ان ما في قوله ما لذى فيه العمل زائدة لا يجوز ان تكون موصولة لان لذى بعدها موصولة وليس كذلك بل ما موصولة ولذى جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما * الثالث ليس في قوله العمل مع قوله عمل ايطاء لان أحدهما نكرة والآخر معرفة وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب

(واحكم بتنكير الذي ينون * منها) أي من أسماء الافعال (وتعريف سواه) اي سوى المنون (بين) قال الناظم في شرح الكافية لما كانت هذه الكلمات من قبيل المعنى أفعالا ومن قبيل اللفظ اسماء جعل لها تعريف وتنكير فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ولما كان من الاسماء المحضة ما يلازمه التعريف كالمضمرات واسماء الاشارات وما يلازمه التنكير كأحد وعريب وهو وديار وما يعرف تارة وينكر تارة كرجل وفرس جعلوا هذه الاسماء كذلك فالتزموا في بعضها التعريف كنزال

عطشان كأنه بمعنى طلب سقي الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بأن المعنى ليس على الاخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب حل الدلو على انه يصح على تقدير دلوي مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أي دونكه فاعرفه (قوله ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم) اي بناء على ان عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة اه ومثل ذلك للمغني حيث قال والصحيح ان كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لان ما قبله وهو حرمت عليكم أمهاتكم يدل على ان ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا (قوله أن لذى اسم موصول) بناء على كون لذى بفتح اللام احدى لغات الذي (قوله واحكم بتنكير الخ) قال الرضي ليس المراد بتنكيره اي اسم الفعل تنكير الفعل الذي هو بمعناه لان الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فصه منونا بمعنى اسكت سكوتا أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود اي عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا احق المقام ودع الاوهام اه سندوبي وقد يؤخذ منه انها في حال تعريفها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم انها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا في هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فارجع اليه (قوله من قبيل المعنى أفعالا) ذكره تتميما للفائدة والا فقوله جعل لها تعريف الخ انما ينبني على كونها من قبيل اللفظ أسماء (قوله كأحد) الملازم لأحد وله استعمالات أربعة أحدها مرادف الاول

وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قل هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين الرابع أن يكون اسماعاما في جميع من يعقل نحو فما منكم من أحد وهو المراد اه افاده الملازم للتنكير ونذر تعريفه قاله الموضح في الحواشي تصريح (قوله وبله) لا ينافيه مامر في شرح قوله ويعملان الخفض من قوله وبله عمر الانه ذاك على المصدرية سم (قوله تعريف علم الجنس) يعني ان سماها حقيقة بلفظ الفعل المتحدة في الذهن (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض اي في الاكتفاء به وعدم احتياجه في افادة المراد الى شئ آخر اه وفيه ان اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما في هيهات نجد أو المستتر كما في صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه به الاهم الا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرافع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونهما في موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعا للفارضي الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير في به فتنبه (قوله صوتا يجعل) أي يجعل اسم صوت (قوله كذا الذي أجدى حكاية) أي أفادها وصرح بعضهم بأنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لان من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكي وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا الى حكاية تلك الاصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم اوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من الفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الاصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم كالحكاية (فان قلت) بقي عليه الأصوات الدالة على معنى في النفس كأح لذي السعال (قلت) هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لانها انما تدل بالطبع لا بالوضع اه دماميني ملخصا (قوله كهلا) في القاموس هلا وهال زجران للخيل أي اقربي اه والكلمتان منونتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العز العجمي المصححة بخطه لكن (٢) في الهمع هلا

وبله وآمين والزموا ايضا التنكير كواها وويها واستعملوا ايضا بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه وصه وأف وأف انتهى * تنبيه * ماذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم الى ان اسماء الافعال كلها معارف مانون منها ومالم ينون تعريف علم الجنس (وما به خوطب مالا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية كقب) اي اسماء الاصوات ماوضع لخطاب مالا يعقل اوما هو في حكم مالا يعقل من صغار الآدميين اولحكاية الاصوات كذا في شرح الكافية * فالنوع الاول اما زجر كهلا

(٢) يقول نصر الهوريني مانقله المحشي عن الهمع مثله في القاموس ايضا في باب الالف اللينة صفحة ٦٧٣ من المطبوعة وهو الموافق لشعر الشارح وزكريا ومانقله عن القاموس اولا فهو من باب اللام انتهى

بوزن ألا الا زجر الخيل عن البطء اه ومنه يعلم أن قول القاموس أي اقربي تفسير باللازم (قوله الخيل) على حذف مضاف أي لزجرها وقد يخاطب بها العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله ألا حيا الخيل وقولا لها هلا اه زكريا وكذا يقدر المضاف في نظائره الآتية (قوله للبغل) أي لزجره عن الابطاء دماميني (قوله وكخ) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف (قوله للطفل) أي لزجره عن تناول شيء كما في القاموس (قوله وفي الحديث الخ) هو أن الحسن رضي الله عنه أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له عليه الصلاة والسلام كخ كخ فانها من الصدقة فألقاها من فيه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها وبفتح الدال فيهما زكريا والتحتية بينهما ساكنة (قوله وهاد) بكسر الدال على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الأول والجيم من الثاني وإسكان الهاء منهما وعاء وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثاني وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجيم بعد الالف مكسورة وهيج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة ويقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة وإس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها الا أن أولها هاء وقال الرضي إس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دماميني وقال زكريا إس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اه وفي القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اه وقوله بالضم أي ضم الهاء وأما السين فمضبوطة بالقلم بالسكون مشددة في نسخة أبي العز العجمي المصححة بخطه وفي غيرها من النسخ والله أعلم (قوله وهجى) بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فألف فعين مهملة مكسورة وهجا بهاء مفتوحة فجيم فألف مقصورة اه دماميني (قوله وهج للكلب) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدماميني وفي القاموس ما يوافقه واسم هج السابقة التي للغنم فاقتصر شيخنا السيد في ضبطها تبعا للدماميني والقاموس على فتح

كالخيل ومنه قوله * وأي جواد لا يقال له هلا * وعدس للبغل ومنه قوله * عدس ما لعباد عليك امارة * وكخ للطفل وفي الحديث كخ كخ فانها من الصدقة وهيد وهاد وده وجه وعاء وعيه للابل وعاج وهيج وحل للناقة وإس وهس وهجى وقاع للغنم وهجا وهج للكلب

الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الاسلام على هج الاولى ما نصه قوله وهج بفتح أوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما واما هج الآتى فهو بفتح أوله مع اسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اه وملخصه ان الاولى فيها اللغتان كسر الثانى واسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيها اللغتان كسر الثانى منونا واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاى ساكنة اه دماميني والعين من عز مفتوحة كما يفيده صنيع القاموس وذكره البعض (قوله وعيز) بفتح اوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه زكريا وقال الدماميني بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاى مكسورة والذى فى القاموس ان العين بالكسر والفتح والزاى بالفتح وانه لزجر الضأن (قوله وحر) بالحاء المهملة بخط الشارح وفى بعض النسخ وهر قال الدماميني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) بجيم فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضا فهو مشترك دماميني (قوله واما دعاء) أى طلب كما ضبطه المرادى والدماميني بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما فى الدماميني وزكريا (قوله للربع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل دماميني (قوله وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دماميني والعين مفتوحة على ماذكره البعض (قوله وبس) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدماميني (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة اه دماميني وفى القاموس فى فصل الجيم من باب التاء الفوقية أن جوت مثلثة الآخر دعاء للابل الى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح فى نسخه الصحيحة (قوله وجئ) بجيم مكسورة فهمزة ساكنة اه دماميني واما حئ بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار الى الماء كما فى القاموس (قوله للابل الموردة) أى المدعوة للشرب زكريا (قوله وتؤ) بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتأ بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة دماميني

وسع للضان ووح للبقر وعز وعيز للعنز وحر للحمار وجاه للسبع واما دعاء كأو للفرس ودوه للربع وعوه للجحش وبس للغنم وجوت وجئ للابل الموردة وتؤوتأ للتيس

(قوله النزى) أى على الاناث (قوله ونخ) بكسر النون واسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا وضبطه بعضهم بفتح النون وسكتره الدماميني (قوله المناخ) أى الذى يراد اناخته زكريا (قوله وهدع) بكسر الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دماميني وزاد فى القاموس لغة ثانية بسكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنة) أى التى يراد تسكينها من نفارها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة اه دماميني وزاد زكريا جواز فتح الشين (قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه دماميني وزكريا (قوله كعاق) بغين معجمة وقاف مكسورة اه همع وقوله لغراب اى لحكاية صوته (قوله وماء بالامالة) قال الرضى ان ميمه ممالة وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الالف زكريا (قوله للظبية) أى لحكاية صوتها اذا دعت ولدها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما فى زكريا وقوله لشرب الابل أى لحكاية صوت شربها (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اه دماميني زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للتلاعب أى لحكاية أصوات المجتمعين الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما فى الدماميني (قوله وطيخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة أو فتحها كما فى زكريا وقوله للضاحك اى لحكاية صوت ضحكه قال الدماميني أفرده لان الضحك يأتى من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فألف فقاف مكسورة وقوله للضرب أى للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وقب بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة وخاق باق بكسر القاف فيهما وأول الأول خاء معجمة قبل ألف وأول الثانى باء موحدة قبل ألف اه دماميني وخاق باق اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله للنكاح أى للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند النكاح كما فى الدماميني (قوله وقاش ماش) بشين

النزى ونخ مخففا ومشددا للبعير المناخ وهدع لصغار الابل المسكنة وسأ وتشؤ للحمار المورد ودج للدجاج وقوس لكلب * والنوع الثانى كغاق لغراب وماء بالامالة لظبية وشيب لشرب الابل وعيط للمتلاعبين وطيخ للضاحك وطاق للضرب وطق لوقع الحجارة وقب لوقع السيف وخاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش * تنبيه * قوله من شبه اسم الفعل كذا عبر به ايضا فى الكافية ولم يذكر فى شرحها ما احترز به عنه قال ابن هشام فى التوضيح

مثجمة مكسورة آخر كل منهما كما في الدماميني وقوله للقماش قال زكريا أى
اصوته اذا طوى اه وكذا ينبغي التكلم على هذه الألفاظ التى ساقها
الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليها من التقصير في بعضها والخطا
في بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارمية الخ) فان قوله
يادارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به
لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخ وكذلك أيها الليل
خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا
احتاج الى قوله انجلى كذا في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظر
لانه يكتفى به بدليل ان حقيقة النداء كلام اصطلاحي أو نائب عنه اه وأشار
البعض الى دفعه بأن المراد غير مكتفى به في اداء المعنى المقصود للمتكلم وان
كان كلاما تاما عند النحاة (قوله يادارمية الخ) تمامه أقوت وطال عليها سالف
الأمد * والعلياء ما ارتفع من الأرض وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند
فيه أى يصعد وأقوت خلت والسالف الماضي والأمد الدهر والفاء بمعنى
الواو عيني وتصريح وفي القاموس السند محركة ما قابلك من الجبل وعلا من
السفح اه وهو واضح (قوله ألا أيها الخ) تمامه بصبح وما الاصباح منك
بأمثل * أى ليس الاصباح أمثل منك لاني ألاقي فيه أيضا الهموم وهذا
قاله بعد تنبهه والأول في حال غفلته (قوله فهو وقد وجب) قال الغزي وهو تتميم
لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بملازمة البناء
لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز وحينئذ فقوله فهو وقد وجب
لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعي الاصوات) أى ما خوطب به
ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله في أول الكتاب) أى في قوله وكنيابة
عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الامر
انه أدخلها في قوله وكنيابة عن الفعل الخ فيجوز أن يريد ههنا الدفع توهم
عدم ارادتها هنالك (قوله فهي أحق بالبناء من أسماء الافعال) أى لان
علة بناء أسماء الافعال مشابهتها للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة
فوجه الشبه في أسماء الأصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر في غير نوع
الحرف اذ لا يوجد في غير نوعه الا في أسماء الأصوات فيكون الحرف أخص

وهو احتراز من نحو قوله
* يادارمية بالعلياء فالسند *
وقوله * ألا أيها الليل الطويل
الا انجلى * اه (والزم بنا
النوعين فهو وقد وجب) يحتمل
ان يريد بالنوعين أسماء
الأفعال والاصوات وهو
ما صرح به في شرح الكافية
ويحتمل أن يريد نوعي
الاصوات وهو أولى لانه قد
تقدم الكلام على اسماء
الأفعال في أول الكتاب وعلة
بناء الاصوات مشابهتها
الحروف المهملة في أنها
لا عاملة ولا معمولة فهي أحق
بالبناء من اسماء الافعال
* تنبيه * هذه الاصوات
لا ضمير فيها بخلاف أسماء
الافعال فهي من قبيل
المفردات وأسماء الافعال
من قبيل المركبات

* خاتمة * قد يعرب بعض الاصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله

ة د اقبلت عزة من عراقها ملصقة السرج بخاق باقها

اى بفرجها وقوله * ادلتى مثل جناح غاق * اى غراب ومنه قول ذى الرمة

تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام

وقوله ايضا

لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم

فالشيب صوت شرب الابل والماء صوت الظبية كما مر اه والله اعلم

* (نونا التوكيد) *

(للفعل توكيد بنونين هما) الثقيلة والخفيفة (كنونى اذهبن واقصدنهما) وقد اجتمعا فى قوله تعالى ليسجنن وليكونا وقد تقدم اول الكتاب ان قوله * اقائلن احضروا الشهود * ضرورة * تنبيه * ذهب البصريون الى ان كلا منهما اصل

فتكون مشابهة أسماء الأصوات للحروف فى ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه فى أسماء الافعال وهو كونها عاملة غير معمولة فانه موجود فى الانواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده فى الحرف قوة وجود وجه الشبه فى أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الافعال للحرف دون مشابهة أسماء الأصوات له هكذا ينبغى تقرير وجه الأولوية (قوله قد يعرب بعض الأصوات) أى وجوبا كما فى الدماميني وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بأن تخرج عن معانيها الأصلية وتستعمل فى معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فان غاق باق فى البيت غير مستعمل فى معناه الاصلى لانه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل فى معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز اعرابها وبنائها فيما اذا أريد لفظها كما فى قوله وأى جواد لا يقال له هلا (قوله اذلتى) بكسر اللام يعنى شعر رأسى (قوله تداعين) أى الابل باسم الشيب أى بمسمى اسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكى به الصوت وقوله فى متثلم أى حوض ماء متثلم أى متكسر وقوله من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس فى باب الراء البصرة بلد معروف الى أن قال وحجارة رخوة فيها بياض وفى باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أى لا يرفعه قال فى القاموس نعشه الله كمنعه رفعه كانعشه ونعشه اه ومنه سمى النعش نعشا لارتفاعه وما داخل نعش واقعة على أم الظبى وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده قال فى القاموس خونه تعهده كتخونه اه وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحذوف والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الافصاح والمعنى لا يرفع طرف الظبى الا سماعه أمه التى تتعهده تقول عند تعهدها له ماء

﴿نونا التوكيد﴾

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص منه (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفراده (قوله ضرورة) أى وسلهما شبه الوصف بالفعل (قوله

اختلاف بعض أحكامهما) كإبدال الخفيفة ألفا وقفا في نحو ولنكونا
وحذفها في نحو لا تهين الفقير وهما ممتنعان في الثقيلة وكوقوع الشديدة
بعد الالف وهو ممتنع في الخفيفة وعورض التعليل بأن الفرع قد يختص
بأحكام ليست في الاصل كما في أن المفتوحة فإنها فرع المكسورة وإنما
أحكام تخصها اه تصريح مع زيادة وحذف (قوله فرع الثقيلة) لاختصارها
منها ولأن التأكيد في الثقيلة أبلغ سم (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة
بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالاصالة والثقيلة أحق بالفرعية
(قوله أشد من الخفيفة) أي من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء
تدل على زيادة المعنى غالبا وقوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فإن
امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لانها كانت
تتوقع حبسه في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت (قوله يؤكدان افعل) اى
جوازا كما سيأتي (قوله أي فعل الامر) قال البعض تبعا لشيخنا الاولى فعل
الطلب ليشمل الدعاء اه ويدفع بأن المراد فعل الامر الاصطلاحي وهو
يشمل فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام
الامر مع أنه سيذكره المصنف ولا ينافي كون المراد بفعل الامر ما ذكر
قوله ومثله الدعاء لامكان حمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائدا على
فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على
جعل الضمير عائدا على اضربن زيدا لا على فعل الامر فتأمل (قوله مطلقا)
أي من غير شرط لانه مستقبل دائما اه تصريح ويرشد الى تفسير الاطلاق
بذلك قوله بعد أي المضارع بالشرط الآتي فهو أحسن من قول البعض أي
سواء كان على زنة افعل أو غيرها كانفعل وافتعل (قوله فأنزلن سكينة
علينا) تمامه وثبت الاقدام ان لاقينا وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم
الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الآتي) هو قوله آتيا ذا طلب الخ (قوله
ولا يؤكدان الماضي) لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك
ينافي المضي اه تصريح (قوله مطلقا) أي ولو كان ذلك الماضي بمعنى
المستقبل طردا للباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف ان رحمت متيما من
تيمه الحب أي استعبده وذلله وتمامه لولاك لم يك للصبابة جانحا أي مائلا

اختلاف بعض احكامهما
وذهب الكوفيون الى أن
الخفيفة فرع الثقيلة وقيل
بالعكس وذكر الخليل أن
التوكيد بالثقيلة أشد من
الخفيفة

(يؤكدان افعل)
أي فعل الأمر مطلقا نحو
اضربن زيدا ومثله الدعاء
كقوله فأنزلن سكينة علينا

(ويفعل) أي المضارع
بالشرط الآتي ذكره
ولا يؤكدان الماضي مطلقا
وأما قوله
دامن سعدك ان رحمت متيما

والصبا بترقة الشوق (قوله نضر و رشاذة) أى ليس للمولدين ارتكابها
فى شعرهم وكذا القائلين اخ وان أوهم صنيعه خلافه (قوله وهلما كونه
بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما يتحقق فى الاستقبال اه سم وقال
الدماميني وهلما لما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الامر (قوله آتيا
ذا الطلب اخ) عبارة التوضيح وأما المضارع فله حالات أى خمس احداها أن
يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم
غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لاكيدن أصنامكم ثم قال والثانية
أن يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو
واما تخافن ثم قال الثالثة أن يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد أداة طلب
كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا ثم قال والرابعة ان يكون قليلا وذلك اذا وقع
بعد لا النافية أو ما الزائدة التى لم تسبق بان ثم قال والخامسة أن يكون
أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير أما اه قال شيخنا وينبغى أن تزاد
سادسة وهى امتناع التوكيد كالمضارع المنفى الواقع جواب القسم نحو والله
لا افعل كذا والمضارع الحالى نحو والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفصول
من لام القسم كما سيذكره الشارح قال فى النكت أورد على الناظم نحو
قولك للعاطس يرحمك الله وقوله تعالى والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما
أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه انه مضارع آتيا ذا الطلب ولا يجوز
توكيده فلو قال بفعل المقترن بنهى أو استفهام اخ لكان اولى اه ويجاب بانا
لا نسلم ان الطلب فيما ورد بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة
لانها من الجمل الخبرية المستعملة فى الانشاء ولئن سلم ان الطلب فيه بالفعل
وحده فالمراد ذا طلب باداة كلام الامر ولا الناهية والطلب فيما اورده
ليس كذلك فاعرفه وذا الطلب حال من ضمير آتيا (قوله هلا تمنن) اصله تمنين فلما
اكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت
الياء وذى سلم موضع بالحجاز اه زكريا وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة
(قوله ترينى) فيه الشاهد واصله قبل نون التوكيد ترايين نقلت حركة الهمزة
الى الراء ثم حذفت الهمزة فصار ترين فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما اكد بالنون حذفت

نضر ورشاذة وهلما كونه
بمعنى الاستقبال وآتيا
يؤكدهما المضارع حال
كونه (آتيا ذا طلب) بأن
يأتى أمرا نحو ليقم زيد
أو نهيا نحو ولا تحسبن الله
غافلا أو عرضا نحو ألا تنزلن
عندنا أو تحضيضا كقوله
هلا تمنن بوعد غير مخلفة
كما عهدتك فى أيام ذى سلم
أو تمنيا كقوله
فليتك يوم الملتقى ترينى
لكى تعلمى أنى امرؤ بك هائم

أو استفهاما كقوله * وهل يمنعني ارتيادي البلاد * من حذر الموت أن يأتين * وقوله أفبعد كندة تمدحن
قبيلا * وقوله * فأقبل على رهطي ورهطك نبتحث * مساعينا حتى ترى كيف نفعلا *

أو دعاء كقوله
لا يبعدن قومي الذين هم
سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك
والطيبون معاقد الأزر

(أو) آتيا (شرطا اما تاليا)
اما في موضع النصب مفعول
به لتاليا أي شرطا تابعا ان
الشرطية المؤكدة بما نحو
واما تخافن فاما تذهبن
فاما ترين واحترز من الواقع
شرطا بغير اما فان توكيده
قليل كما سيأتي (أو) آتيا
(مثبتا في) جواب (قسم
مستقبلا) غير مفصول
من لامه بفاصل نحو
وتالله لأكيدن أصنامكم
وقوله
فمن يك لم يثأر بأعراض قومه
فاني ورب الراقصات لأثأرا
ولا يجوزن توكيده بها ان كان
منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر
يوسف اذ التقدير لا تفتؤ واما
قوله
تالله لا يحمدن المرء مجتنبا
فعل الكرام ولو فاق الورى
حسبا * فشاذ أو ضرورة أو كان حالا كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة وقوله * يمينا لأبغض كل امرئ
يزخرف قولا ولا يفعل * وقوله * لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن بيتي واسع

نون الرفع لتوالي الامثال وكسرت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ولم تحذف
لعدم ما يدل عليها فلما اتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار ترينني ويوم
ظرف لغو متعلق بترينني (قوله او استفهاما) اى بجميع ادواته اسمية
كانت او حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل اه دماميني ولذا عدد الشارح
الامثلة (قوله وهل يمنعني ارتيادي البلاد) اى طوافي بها ومن حذر الموت
تعليل لارتيادي وقوله ان يأتين اى من اتيانه متعلق بيمنعني (قوله افبعد
كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة
اه تصريح وقال زكريا قبيلا اى جماعة ثلاثة فاكثر اه قال ارباب الحواشي
وهو اولى لانه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة (قوله فأقبل الخ) الشاهد في
نفعلا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم ابدلها ألفا للوقف
ونبتحث مساعينا جواب الامر اى نفتش عن مآثرنا أفاده زكريا (قوله
لا يبعدن) اى لا يهلكن وتقدم الكلام على البيت في النعت (قوله اما
في موضع النصب الخ) ويصح ان يكون اما بدلا من شرطا وشرطا مفعول
تاليا والمعنى تاليا شرطا اما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره
الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما) اى الزائدة (قوله فاما ترين)
تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها في قراءة من
قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار كما في المغني
(قوله فان توكيده قليل) عبر في التوضيح بأقل كما مر (قوله فمن يك لم يثأر
بأعراض قومه) اى لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة
والاعراض جمع عرض وهو ما يحميه الانسان من ان يعاب فيه وأراد
بالراقصات ابل الحجيج التي تهز أطرافها في مشيها كأنها ترقص والشاهد
في لأثأرا فانه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف أفاده زكريا (قوله
أو كان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله
لأفعل الآن كما سيأتي في التنبيه الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بانها على
اضمار مبتدأ (قوله يمينا لأبغض) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض

أو كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون ونحو ولسوف يعطيك ربك فترضى * تنبيهان * الأول التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين فلابد

عندهم من اللام والنون فإن خلا منهما قدر قبله حرف النفي فإذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفي القيام عنه وأجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر وحكى سيبويه والله لأضربه وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا واختلفوا فيه بعد إما فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح وقد كثر في الشعر مجيؤه غير مؤكد فمن ذلك قوله

يا صاح إما تجدني غير ذي جدة ... فما التخلي عن الخلان من شيمي

وقوله

فإما تريني ولي لمة ... فإن الحوادث أودى بها

وقوله

فإما تريني كابنة الرمل ضاحيا ... على رقة أحفى ولا أتنعل

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إما وزعما أن حذفها ضرورة * الثاني منع البصريون نحو والله ليقعد زيد الآن استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك والله إن زيدا ليقعد الآن وأجازه الكوفيون بل ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير لأقسم والبيت اه (وقل) التوكيد (بعد ما) الزائدة

بالضم فلعله رد شيخنا السيد وقوله بزخرف قولا الخ أي بزينة قوله بالوعد ولا يفعل ما يعده (قوله أو كان مفصولا من اللام) أي بمعموله كالمثال الأول أو بحرف تنفيس كالمثال الثاني أو بقد نحو والله لقد يقوم زيد كما في سم (قوله التوكيد في هذا النوع) أي الواقع في جواب القسم واجب لأنهم كرهوا أن يؤكدوا الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له جامي (قوله قدر قبل) وفي بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى نفي القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا إذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي يقتضيه بناء الأيمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أي اللام والنون فيكتفى بأحدهما (قوله غير ذي جدة) بكسر الجيم أي سعة في المال (قوله فإما تريني الخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها وإنما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية وهو الألف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروي زكريا (قوله كابنة الرمل) يعني الناقة ضاحيا يعني ملاقيا لحر الشمس على رقة يعني مع رقة جلد قدمي (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) أي من كل جواب قسم مضارع حالي مثبت ويظهر لي أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لابد من اللام والنون فإن نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لأقسم) ومن منع الإقسام على فعل الحال أول ذلك على إضمار مبتدأ أي لأنا أقسم اه زكريا قال الدماميني والذي يظهر مذهب الكوفيين إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية اه وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافي الحال كما قالوه في الجملة الاسمية

التي لم تسبق بأن من ذلك قولهم بعين ما أرينك وبجهد ما تبلغن وحيثما تكونن آتك ومتى ما تقعدن أقعد وقوله

اذا مات منهم ميت سرق ابنه ... ومن عضة ما ينبتن شكيرها

وقوله

قليلا به ما يحمدنك وارث

* تنبيهان * الاول مراد الناظم ان التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقا فانه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل ان ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام نص على ذلك سيبويه كما حكاه في شرح الكافية * الثاني كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضي المعنى ونص بعضهم على ان الحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلامه في التسهيل انه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حكى ربما يقولن ذلك ومنه قوله * ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات * اهـ (ولم) أي وقل التوكيد بعد لم كقوله * يحسبه الجاهل ما لم يعلما * شيخا على كرسيه معمما

بل انه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون والنون لا تأتى هنا لما تقدم في الحال كما قدمناه فعلم ما في كلام البعض (قوله التي لم تسبق بان) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير تصريح (قوله وبجهد ما تبلغن) تقوله لمن حملته فعلا فأباه اي لا بد لك من فعله مع مشقة تصريح (قوله اذا مات الخ) المعنى اذا مات منهم شخص سرق ابنه سفاهته فصار مثله وقوله ومن عضة الخ قال الشارح في شرحه على التوضيح العضة بالتاء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الاصلية كما في شفة والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهري اهـ (قوله قليلا به) اي حمدا قليلا وضمير به للمال في بيت قبله اهـ زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أي بالنسبة لما تقدم وفي نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح انه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعني بعد عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليلا في التراكيب المتقدمة وما أشبهها وعندي في اللزوم بالنسبة الى متى نظر للقطع بجواز متى تقعد اقعد فتأمل وانما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الابهام كما قال شيخنا وقول البعض لزوال الابهام سبق قلم (قوله أشبهت) اي في اللزوم وأما قول شيخنا اي في التوكيد فيرد عليه أن المشابهة في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بها على مجرد حصولها (قوله معاملته بعد اللام) اي في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل (قوله ماضي المعنى) اي فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد مضي المعنى غالبا فلا يرد ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح تمشيته على انه قليل وعلى انه شاذ (قوله ربما أوفيت الخ) اي نزلت والعلم الجبل وفي بمعنى على والشاهد في ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب زكريا (قوله اي وقل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة الى التوكيد بعد لم بمعنى الندور كما في ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) اي الجبل الذي

وتشبيه نص سيبويه على انه ضرورة لان الفعل بعدها ماضي المعنى كلو انتفع بعدر بما قال في شرح الكافية

وهو بعد ربما أحسن (وبعدلا) أى وتر التوكيد بعد لا الناهية قال في شرح الكافية

وقد تؤكد باحدى النونين المضارع المنفى بلا تشبيها بالنهى كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وزعم قوم ان هذا نهى وليس بصحيح ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها ولا الضيف فيها ان أناخ محول

الا ان توكيد ما صحب احسن لاتصاله بلا فهو بذلك اشبه بالنهى كقوله تعالى لا يفتننكم الشيطان بخلاف قول الشاعر فانه غير متصل بلا فهو مشبه بالنهى ومع ذلك فقد سوغ له توكيده وان كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله احق واولى هذا كلامه بحروفه وتبين به ان الاول ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنى والجمهور على المنع واتم في الآية تأويلات تقيل لا ناهية والجمل محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير * جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط * وقيل لا ناهية وتم الكلام عند قوله فتنة ثم ابتدأ نهى الظلمة عن التعرض للظلم بتعميم الفتنة خاصة فاخرج النهى عن اسناده لفتنة فهو نهى محول

عما لحسب وحفظ الثيات والشاهد في ما يعلنا اه عيني وهذا ما نقله السيوطي في شرح شواهد المغنى عن الاعلم ثم قال وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك وانما شبه النبل في العب اى لما عليه من الرعوة حتى امتلأ بشحمه وفى كرسى وما قبله من الابيات يدل على ذلك اه (قوله كلو انتفع بعد ربما) اى فى انه ماضى المعنى (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لان لم تقلب المضارع الى المضى أبدا بخلاف ربما فانها تدخل على المستقبل كما فى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اه ويحتمل أن الاحسنية لوجود ما الزائدة التى تؤكد بعدها كثيرا فى غير ربما (قوله وبعدلا) لم يحتج لتقييدها بالنافية لانه قد علم من قوله فالطلب ان المراد التوكيد بعد لا الناهية (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه ان الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم اى والاصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ناهية (قوله فلا الجارة الدنيا) أى القريبة لها اى لخمرة محبوبته وتلحينها تخبر الجارة ان العيب لا وخبر لا ان أعملت عمل ليس من لحيته ألحاه اذا لمته وقبحا بعيبها والضمير لخمرة وتقدير مخر البيت ولا الضيف محول عنها ان أناخ اى نزل وخمرة بالجيم والزاى نقله شيخنا وقوله وخبر لا ان أعملت عمل ليس اى بناء على القول بجواز عملها فى المعرفة والذى فى المغنى بها الباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد الى أرض المحبوبة وكذا الضمير فى فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدمامينى (قوله ما اختاره الناظم) اى من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة (قوله على المنع) اى منع التوكيد بالنون بعد لا النافية الا فى الضرورة (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن الخ اى وفى لا تصيبن الخ تحويل النهى الآتى بيانه فى الوجه الثانى ويحتمل عندى تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذى ينهى بلا تحويل (قوله فاخرج النهى عن اسناده لفتنة) يعنى ان النهى وان كان باعتبار القصد الاصلى عن تعرض المخاطبين

للظالم فتصيبهم الفتنة خاصة والاصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة ثم عدل في العبارة عن ايقاعه على هذا التعرض الى ايقاعه على الاصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة المذكور تنبيها على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج اى عدل وقوله عن اسناده اى ايقاعه وصلته محذوفة اى اسناده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق باخرج واللام بمعنى الى مع حذف اى الى اسناده للاصابة الفتنة اى تنزيلا للمسبب منزلة السبب وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين لان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الاول ومن في منكم على هذا لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الاول فمن عليه للتبعيض (قوله كما قالوا لا أرينك) هو نهى محول عن اسناده للمخاطب الى اسناده للمتكلم والاصل لا تأت فحول النهى عن الاتيان الذى هو سبب لرؤيته الى المسبب الذى هو الرؤية سم (قوله هو على معنى الدعاء) اى فلا دعائية لا نافية وحينئذ فهى انشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى انه يلزم على هذا الوجه ان يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه انما يأتى اذا كان هذا الكلام مقولا على لسان بعض الناس وفى ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندى شديد الضعف فتأمل (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا فى التأويلات المذكورة لانها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اه وقد يدفع بحمل انكارهم مجيء التوكيد بعد النفى بلا على النفى الذى ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه فى النفى الذى هو جواب قسم (قوله تشبيها بالموجب) أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب الامر) يعنى اتقوا وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى وهو فاسد لان المعنى حينئذ ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب ألا ترى انك تقدر فى ائتنى أكرمك ان تأتنى أكرمك اه مغنى واجاب التفتازانى بانه على رأى من يقدر ما ناسب الكلام ولا يلتزم كون

كما قالوا لا أرينك هنا وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء وقال الأخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم والجملة موجبة والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت فى قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام وقال الفراء الجملة جواب الأمر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك * الثانى اذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد

مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصولة ضرورة (وغير اماس طوالب الجزا) أى وقل بعد غير امّا

الشرطية من طوالب الجزاء وذلك يشمل ان المجردة عن ما وغيرها و يشمل الشرط

والجزاء فمن توكيد الشرط

بعد غير اما قوله من يثقفن

منهم فليس آيب ومن توكيد

الجزاء قوله

فهما تشأ منه فزارة تعطكم

ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

وقوله

نبتم نبات الخيزرانى فى الوغى

حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا

* تنبيهان * الأول مقتضى

كلامه ان ذلك جائز فى الاختيار

وبه صرح فى التسهيل فقال

وقد تلحق جواب الشرط

اختيارا وذهب غيره الى

أن دخولها فى غير شرط اما

وجواب الشرط مطلقا

ضرورة * الثانى جاء توكيد

المضارع فى غير ما ذكر وهو

فى غاية الندرة ولذلك لم

يتعرض له ومنه قوله

ليت شعرى وأشعرن اذا ما

قربوها منشورة ودعيت

واشذ من هذا توكيد أفعل

فى التعجب كقوله * ومستبدل

من بعد غضبى صريمة * فأحرِ به

من طول فقر واحريا

المقدر من جنس الامر ولا موافقة نفيا واثباتا فيصح فى الآية تقدير ان لم تتقوا وتقدير ان أصابتكم كذا فى الشمنى (قوله مطلقا) أى سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما فى قوله فلا الجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به (قوله على انه بعد المفصولة ضرورة) الذى فى المغنى أنه بعد المفصولة والموصولة سماعى (قوله وذلك يشمل الخ) أى قولنا وقل بعد غير أما الشرطية لكن عطف شمول ان وغيرها قوله غير أما وعطف شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالنصب عطفا على ان (قوله والجزاء) اى جزاء غير اما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء اما ويمكن ان يعمم فى الجزاء بناء على ان جزاء اما داخل فى كلام المصنف بنوع الموافقة الاولى فاعرفه (قوله من يثقفن) بالبناء للمفعول اى يوجد يقال ثقفته من باب فهم اى وجدته والآيب الراجع وتوهم البعض ان يثقفن مبنى للفاعل بمعنى يوجدن فقال يثقفن مضارع ثقف من باب علم بمعنى يوجدن اه وهو خطأ واضح ثم رايت فى نسخة صحيحة من العينى ونسخة صحيحة من ابن الناظم تثقفن بتاء الخطاب مبنيا للفاعل فيكون بمعنى تجد وهو واضح (قوله فهما تشأ الخ) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ (قوله حديثا) اى حدثت حديثا اى قل ذلك جهارا فامه مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطلقا أى سواء كان جواب أما أو جواب غيرها (قوله الثانى جاء) أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى مع كونه فى غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله فى غير ما ذكر) أى غير المواضع السبعة (قوله ليت شعرى) أى علمى أى ليتنى أعلم والضمير فى قربوها للصحيفة الاعمال (قوله واشذ من هذا توكيد أفعل فى التعجب) أى لانه ماض معنى * (قوله ومستبدل من بعد غضبى صريمة) قال الشمنى غضبى معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهى مائة من الابل وصريمة تصغير صرمة بالكسر وهى القطعة من الابل نحو الثلاثين واحريا أصله وأحرين بنون التوكيد الخفيفة فقلبت ألفا

(قول الشارح) ومستبدل من بعد غضبى بالعين المهملة وبعد الضاد موحدة قد قيل المعنى على شهرته بين أهل العلم لم يوجد فى القاموس وانما الذى فيه فى فصل الغين المعجمة من باب المعتل غضيا كسلى مئة من الابل اه قاله نصر

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلفا معنى واشذ من هذا قوله * أقائلون أحضروا الشهودا *

(وآخر المؤكد افتح) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معه تركيب خمسة عشر ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كابرزا) اذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فأبدلت ألفا فى الوقف كما سيأتى واضربن أو معتلا نحو اخشين وارمين واغزون امرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فانها تحذف آخر الفعل اذا كان ياء تلى كسرة نحو ترمين فتقول هل ترمن يا زيد ومنه قوله

ولا تقاسن بعدى الهم والجزعا

هذا اذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء فان كان مسندا اليها فحكمه ما أشار اليه بقوله (واشكله قبل مضمر لين بما * جانس) أى بما جانس ذلك المضمر (من تحرك قد علما) فيجانس الالف الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل (احذفنه لاجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (الا الالف) ابقها لخفتها تقول يا قوم هل تضربن بضم الباء ويا هند هل تضربن بكسرها وأصل يا قوم هل تضربن هل تضربون فحذفت نون الرفع لكثرة الامثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وأصل يا هند هل تضربن هل تضربين فعل به ما ذكر

فتحية (قوله من تشبيه لفظ) وهو افعل فى التعجب بلفظ وهو افعل فى الامر سم (قوله وآخر المؤكد افتح) بيان لقاعدة وقوله واشكله الى آخر البيت استثناء منها (قوله فانها تحذف آخر الفعل الخ) الظاهر أن الفعل على هذه اللغة مبنى على فتحة الياء المحذوفة (قوله هذا) أى ما ذكر من فتح آخر المؤكد (قوله واشكله) أى حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر ابن بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر وان جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجانس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد به نظرا الى المتبادر من لفظ المضمر والا فيصح أن يراد بالمضمر ما يعم الحرف المجعول علامة للتثنية والجمع مجازا على لغة أكلونى البراغيث نحو هل يضربن الزيدون بضم الباء (قوله احذفنه لاجل التقاء الساكنين) أى لانه ليس على حده الجائز اذ شرطه أن يكون الساكنان فى كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قال سم والصحيح الذى درج عليه الشارح فيما يأتى عدم اشتراط كونهما فى كلمة بدليل نحو اتحاجونى وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استثقال الكلمة واستطالتها لو أبقى المضمر (فان قلت) المقتضى للحذف على كلا القولين موجود فى اضربان فلم لم تحذف الألف (قلت) المانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الألف والمانع يغلب على المقتضى (فان قلت) كسر النون يدفع اللبس (قلت) المقتضى لكسر النون مشابهتها نون التثنية فى الوقوع آخرا بعد الألف فاذا ذهبت الألف ذهب مقتضى الكسر (فان قلت) كان ينبغى حينئذ حذف الالف فى اضربنان لعدم الالتباس (قلت) لو حذف لزال الغرض الذى أتى بها لاجله وهو الفصل بين الامثال وما قدمناه من الخلاف فى كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أولا انما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن الثانى (قوله لكثرة الامثال) اى الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنن ويجنن كما قدمناه

وتقول يا زيدان هل تضربان فأصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لما ذكر ولم تحذف الألف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ولم تحرك لانها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد تشبيها لها بنون التثنية في زيادتها آخرا بعد ألف هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا نظرت ان كان بالواو والياء فكالصحيح تقول يا قوم هل تغزن وهل ترمن بضم ما قبل النون ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزوان وترميان فتبقى الالف فان قلت ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده الى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر اشار اليه بقوله (وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله) أي الالف (منه) أي من الفعل (رافعا) حال من الفعل أي حال كون الفعل رافعا (غير الياء والواو) أي بأن رفع الالف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل أي اجعل الالف حينئذ ياء

اى

لأول الساكنين ثم ما ذكره لا يأتي مع الخفيفة مع ان نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكر الا ان يقال حذفت مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة طردا للباب وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضا في كلام زكريا (قوله هذا كله) اى ما ذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمر الا الالف (قوله هل تغزن وهل ترمن) أصل الاول قبل التوكيد بالنون تغزوون استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلا عليها وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره) أصل الاول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الياء لالتقاء الساكنين وان شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاي كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم وأصل الثاني ترميين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله ليس هذا) اى المعتل بالواو والياء (قوله لانه حذف آخره) أي اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء) بدليل أنه اذا لم يسند اليهما ثبت الآخر مفتوحا نحو هل تغزون يا زيد وهل ترمين يا عمرو (قوله وان كان بالألف) اي معتلا بالألف (قوله في آخر الفعل) فيه ظرفية الشئ في نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بأن المراد بالآخر ما قابل الاول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله منه) حال من الضمير في اجعله (قوله حال من الفعل)

نحو هل تخشيانّ وترضيانّ يا زيدان وهل تخشنانّ وتر [illegible] هل تخشينّ وترضينّ وهل يخشينّ ويرضينّ زيدوالامر فى ذلك كالمضارع (كاسعين سعيا) يا زيد وكذا بقية الامثلة * تنبيه * انما وجب جعل الالف ياء لان كلا منهما اى الفعل المؤكد بالنون وهما المضارع والامر ولا تكون

الالف فيهما الا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لانها من الرضوان (واحذفه) أى الالف (من رافع هاتين) أى الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه (وفى * واو ويا شكل مجانس قفى) أى تبع يعنى أن الواو بعد حذف الالف تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم يحذفا لان قبلهما حركة غير مجانسة أعنى فتحة الالف المحذوفة فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما (نحو اخشين يا هند) وهل ترضين يا هند (بالكسر ويا * قوم اخشون) وهل ترضون (واضمم) الواو (وقس) على ذلك (مسويا) * تنبيهان * * الاول اجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ماقبلها نحو اخشين يا هند فتقول اخشن وحكى الفراء أنها لغة طىء * الثانى فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة أى بأن أسند الفعل الى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أى النون (خفيفة بعد الالف) أى سواء كانت الالف اسما بأن كان الفعل مسندا اليها أو حرفا بأن كان الفعل مسندا

أى من ضمير الفعل اى من الضمير الراجع الى الفعل (قوله نحو هل تخشيانّ) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين اشارة الى انه لا فرق بين كون الالف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لانه من الرضوان (قوله والامر فى ذلك كالمضارع) اى فى التمثيل المذكور أى فى غالبه والا فالامر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبدلة) اى عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شئ (قوله لانه من الرضوان) فأصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها هذا ما يفيده كلام الشارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الامر ألفا ليكون فى المضارع ما فى الماضى من قلب الواو ياء فان أصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحذفه اى الالف) انما لم يقلب ياء كما تقدم لانه لو قلب هنا ياء لاجتمع ياآن فى نحو اخشين يا هند اذ كان يقال اخشيين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر الثانية الفاعل وكذا فى نحو هل ترضين يا دعد اذ كان يقال ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء فى نحو هل ترضين يا دعد اجتماع واو وياء اذ كان يقال ترضوين وهو أيضا ثقيل وهذا ام ومنهما عن كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليلا عليه) اى الالف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا وانقة للنظم (قوله وفى واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله أعنى فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحة ما قبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذى ينبغى (قوله وحكم الالف والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لانها لا تكون الا ضميرا (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة * الاول ما ذكره فى هذا البيت (قوله اى الا ون)

الى ظاهره على لغة اكلونى
والمصريين مع يونس
وقد قال يونس والكوفيون
لان فيه التقاء الساكنين
على غير حده (نون)
تقع (شديدة وكسرها)
لالتقاء الساكنين (امنن)
لانه على حده اذ الاول حرف
لين والثانى مدغم وقصد
ما ذهب اليه يونس والكوفيون
قراءة بعضهم فدمرانهم
تدميرا حكاها ابن جنى ويمكن
أن يكون من هذا قراءة ابن
ذكوان ولا تتبعان سبيل
الذين لا يعلمون *تنبيهان*
الاول ذكر الناظم أن من
أجاز الخفيفة بعد الالف
يكسرها وحمل على ذلك
القراءتين المذكورتين
وظاهر كلام سيبويه وبه صرح
الفارسى ان الحجة أن يونس
فى النون ساكنة ونظر ذلك
بقراءة نافع محياى * الثانى
هل تجوز الحاق الخفيفة بعد
الالف اذا كان بعدها
مدغم فيه على مذهب
المصريين نحو اضربان نعمان
قال الشيخ أبو حيان نص

بعضهم على المنع ويمكن ان يقف ليه و ورد قد صرح سيبويه بمنع ذلك (والفارد قبلها) نظر
اى ردها لنون التوكيد (مؤكدا فعلا الى ان لا بات أسند الثلاثة الى الامثال

صريح فى أن خفيفة بالنصب على الحال من فعيم ممتنع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان فى قوله شديدة أيضا (قوله وفاقا ليونس وبه والمصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف باقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) اى بالنظر الى أصل الخفيفة وهو السكون والا فهى أى ان من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرها ثم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) اى غير طريقه الجائز لان الساكن الثانى غير مدغم (قوله لالتقاء الساكنين) قال شيخنا فيه نظر لان التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله اه وأجاب الاسقاطى بانه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعنى أن النون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقى ساكنة مع النون الاولى ويدل على ان هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الالف لانه اى التقاء الساكنين بين الالف والنون على حده الخ اى لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لانه على حده لاقتضاء الاول ان الالف معناه دفع التقاء الساكنين والثانى بقاءه قال شيخنا وهذا كرده بعيد اذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الاولى كما هو الشأن فى التقاء الساكنين اه وعلى جماعة الكسر تشبيها بنون المثنى وهو ما قدمه الشارح آنفا (قوله لانه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما فى كلمة كما مر بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهى ونون الرفع محذوفة والنون مؤكدة وقال بعضهم يجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والموجود نون الرفع اه تصريح وليس من الآية لاولى جوابا ما سندرى (قوله بقراءة نافع محياى) وجهها الوصل بنية الوقف (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر اطلاق الناظم (قوله ويمكن ان يقال يجوز) لان الساكن الثانى مدغم فيه (قوله الثلاثة الى الامثال)

نظرا الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الألف فعلل بهذا التعليل الذى لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الألف لان اللازم بالنسبة اليها توالى مثلين فقط ولو نظر الى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما قال غيره وكلا المسلكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أى على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها (قوله واحذف خفيفة الخ) وانما لم تحرك عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا فى الاكثر لنقصها عنه فى الفضل بكونها فى الفعل وهو فى الاسم فقصدوا بحذفها وابقائه محركا اظهار شرف الاسم بتشريفه بما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه (قوله لساكن ردف) أى لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يا زيد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم أو كسرة كاضرب الرجل يا هند دماميني (قوله لا تهين الفقير) أصله لا تهين بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا من مطالع السعد وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله ويفعل آتيا ذا طلب ويتقدح ان هذا الفعل معرب تقديرا لان النون لم تدخل الا بعد استيفاء الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون الاناث اذا دخل عليه الجازم لان اتصال نون الاناث سابق على الجازم قاله شيخنا السيد والذى ذكره هو كغيره فى باب اعراب الفعل أنه فى محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الاناث اذا دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضا فى باب المعرب والمبنى وقوله علك أى لعلك وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بان وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل فى مستفعلن أوله الخرم بالراء بعد خبنه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والشمني ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت

وصل حبال البعيد ان وصل الحبل واقص القريب ان قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به * من قر عينا بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد

فتقول هل تضربنان بانسوة بنون مشددة مكسورة وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ولا يجوز ترك الالف فلا تقول هل تضربن يا نسوة (واحذف خفيفة لساكن ردف) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لامرين * الاول أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه قوله

لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه

لانها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين واذا وليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس انها تبدل همزة وتفتح

فتقول اضرباء الغلام واضربناء الغلام قال سيبويه وهذا الأكثر في كلام العرب والقياس اضربا الغلام واضربن الغلام يعني بحذف الألف والنون والثاني أن يوقف عليها بالياء فتحة أو كسرة والى ذلك اشار بقوله (وبعد غير فتحة اذا تقف) فتقول ياهؤلاء اخرجوا وياهند اخرجي تريد اخرجن واخرجن اذا وقفت بعد فتحة فتأتى (واردد اذا حذفتها في الوقف ما) اي الذي (من اجلها في الوصل كان عدما) فتقول في اضربن ياقوم واضربن ياهند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي بردّ واو الضمير ويائه كما مر وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين بردّ الواو والياء والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وابدلنها بعد فتح الفاء وقفا) اى وقفا ويحتمل ان يكون مفعولا له اي لاجل الوقف

الألف بكسرها وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره او خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أحسن بلحقها بعد الألف بقيها ساكنة اه سم والظاهر الثاني لان سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يحكيها بل جزم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضرباء الغلام) أي يا زيدان واضربناء الغلام أي يا نسوة (قوله والقياس) أي على مذاهبهما ساكن ولم تكن بعد الألف (قوله بحذف الألف) قال شيخنا اى ألف التثنية من اضربا الغلام والألف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أى نون التوكيد الخفيفة في المثالين اه والمتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظا وخطا حتى من المثال الاول وهو الموافق لما في التسهيل والقياس اثباتها خطا في المثال الاول كما لا يخفى على العارف (قوله واردد الخ) فان قلت لم ردّ المحذوف هنا في الوقف ولم يردّ فيه في نحو هذا قاض مع زوال العلة (قلت) يردّ فيه أيضا وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثمّ جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها زكريا والذي يظهر لي في معنى كلام المصنف والشارح أنه اذا وردت ايها فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لكونه في حال توكيده بها وصل بما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها وليس المراد انه اذا اصدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر لي أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لانها تحذف في الوقف من غير دليل عليها اذ لا يظهر للاتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفتها (قوله كما مر) أى في قوله فتقول ياهؤلاء اخرجوا وياهند اخرجي (قوله لزوال سبب الحذف) هو في النون اجتماع المثلين وفي الواو والياء التقاء الساكنين دماميني (قوله ألفا) ولذلك رسمت بالألف نظرا الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أي وقفا) ضعف بأن مجيء المصدر حالا سماعي وضعف الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قلبي فالاولى كونه ظرفا بتقدير وقت

وذلك لشبهها بالتنوين (كما تقول في قفن قفا) ومنه لنسفعا وليكونا وقوله * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا * وقوله * فمن يك لم يثأر بأعراض قومه * فاني ورب الراقصات لاثأرا * وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله * اضرب عنك الهموم طارقها * وقوله * كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا * وحمل على ذلك قراءة من قرأ الم نشرح لك صدرك * خاتمة * أجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة ياء او واوا في نحو اخشين واخشون فتقول اخشي واخشو وغيره يقول اخشى واخشوا وقد نقل عنه ابدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على ان يونس انما قال بذلك في المعتل فانه قال واما يونس فيقول اخشووا واخشيي يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وهو مانقله الناظم في التسهيل واذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين ابدلت ألفا نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد بمقدارهما وقيل بل ينبغي أن تحذف احداهما و يقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهمزت الثانية فقلت اضرباء اه وقياسه في اضربنان اضربناء والله أعلم * (مالا ينصرف) * قد مر في أول الكتاب أن الاصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا وانما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف فان شابه الحرف

(قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الاشارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفا بعد الفتح اه وهو وجيه (قوله كقوله الخ) ان قلت لعل المحذوف في البيتين والآية النون الثقيلة (قلت) تقليل الحذف والحمل على ماثبت حذفه أولى قاله في المغني (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهموم (قوله وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها بعضهم على انها من النصب بلم كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين دماميني (قوله مطلقا) اى في المعتل والصحيح بدليل مابعده لكن يلزم على الابدال في الصحيح لبس لانك اذا قلت اضربي في اضربن التبست الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال اذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لانك تنطق بياءين في اخشي و بواوين في اخشووا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق الا بياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين الالفين) أي في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا وممن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام زكريا كما سيأتي عنه في مبحث ألف التأنيث من باب مالا ينصرف اللهم الا أن يراد الجمع بينهما صورة لان مد الالف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفا تفسيريا وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد

* (مالا ينصرف) *

ذكره عقب نوني التوكيد لان فيه شبه الفعل فله تعلق به كما أن لهما تعلقا به ولأن نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو مالا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات (قوله

بلا معاند ى وان شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال

(الصرف تنوين أتى مبينا

معنى به يكون الاسم أمكنا)

فقوله تنوين جنس يشمل أنواع التنوين وقد تقدمت أول الكتاب وقوله أتى مبينا الخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن أى زائدا فى التمكن بقاؤه على أصله أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف * تنبيهات * الاول ما ذكره الناظم من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا * الثانى تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة

بلا معاند) اى معارض لشبه الحرف (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا (قوله أمكنا) اسم تفضيل من مكن مكانة اذا بلغ الغاية فى التمكن لامن تمكن خلافا لأبى حيان ومن وافقه لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى المجرد شاذ نصريح (قوله والمراد الخ) يرد عليه أنه حينئذ يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لأخذه فى تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف * لا يقال هذا التعريف لفظى خوطب به من يعلم المعرّف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرّف للتعريف * لانا نقول لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له وقد يقال انه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بان يقال المعتبر فى التعريف عدم مشابهة الفعل و يمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد ان ذلك ملاحظ فى التعريف بل المراد بيان أمر واقعى أفاده سم (قوله هو التنوين) اى وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له فى سقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفتحة ما لا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف بمعنى الصوت اذ لا صوت فى آخر الاسم الا التنوين ومنها أنه متى اضطر شاعر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه بالضرورة مع انه لا جر فيه اه يس وقوله وقيل صرفه أى قالوا انه حينئذ انه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا (قوله تخصيص تنوين التمكين بالصرف) الباء داخلة على المقصور (قوله يستثنى من كلامه) أى من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع انه متصرف فيكون مستثنى واستشكل سم بان المنصرف هو الذى قام به الصرف واذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون متصرفا قال وقد يجاب بان المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اه قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر كلامهم ان المتصف بالانصراف وعدمه انما هو الاسم المعرب بالحركات والا فينبغى أن يستثنى

ايضا

أيضا مايعرب بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع انه في الواقع منصرف حيث لا مانع اه (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما سمي به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد (قوله اذ تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمي به لانه لو حذف لتبعه الجر في السقوط فينعكس اعراب جمع المؤنث السالم فبقي لأجل الضرورة اه زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد في انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الأخذ من المناسب في المعنى (قوله فقيل من الصريف الخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أى الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لانه يصدد المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحي وابن اياز تنبه لذلك فحذفها اه دنوشري (قوله فكأنه انصرف عن شبه الفعل) انما قال كأنه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى مايصرفه الخ) كالتنكير فنحو الرجل منصرف لانك تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر أن القول الاول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على انه التنوين والجر (قوله وعن وجه من وجوه الاعراب) أى حركة من حركاته (قوله اما فيه فرعيتان الخ) انما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر ولم يكف واحدة منها الا اذا اقامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع ان الاسم اذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس * واعلم ان معنى فرعية الشئ كونه فرعا عن غيره لكنها

---

* الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فانه منصرف مع انه فاقد للتنوين المذكور اذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب

* الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت قال النابغة

له صريف صريف القعو بالمسد

أى صوت صوت البكرة بالحبل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية سمي منصرفا لانقياده الى مايصرفه عن عدم تنوين الى تنوين وعن وجه من وجوه الاعراب الى غيره اهـ واعلم ان المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم اما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع احداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ

وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون الا اسما ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعيتان

كما في الفعل ومن ثم صرف من الاسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعيته اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأجيمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم يصرف نحو أحمد لان فيه فرعيتين مختلفتين مرجع احدهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
ووزن فعل وهذا القول تقريب

المعتبر منها العلمية والوصفية وباقيها لفظي فيمتنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن الفعل كأحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمتنع مع العلمية هذه الثلاثة

هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الأمرين فتنبه (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بان المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قاله بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ على ان كثيرا من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم اه دنوشري (قوله احتياجه) اى الفعل اليه أى الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله في الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكنية (قوله ما جاء على الاصل) أى عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدريهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فعيل فدريهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير اه يس أى والتحقير فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهي التصغير يعني أن كلا منهما ناشئ من التصغير الذي هو فعل الفاعل (قوله كأجيمال) تصغير أجمال جمع جمل فان فيه فرعيتين التصغير الذي هو فرع التكبير والجمع الذي هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطامث) بمعنى حائض فان فيهما فرعيتين التأنيث الذي هو فرع التذكير والوصف الذي هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعا لزكريا قال شيخنا السكري فيه أنه سيأتي أن التأنيث من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال لزوم التأنيث اه وسيصرح هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بان التأنيث مطلقا من العلل اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتي لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سيأتي أنه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو أحمد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الأصل الخ (قوله تسع) حصرها في التسع استقرائي (قوله عدل) أى

تقديري

كعمرو ويزيد ومروان وأربعة أخرى وهي العجمة كإبراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كمعدي كرب
وألف الإلحاق كأرطى وستري ذلك كله مفصلا

وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين لانه أمكن في المنع فقال

(فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع)

أي ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة وهو المراد بقوله مطلقا تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع أي سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء أم معرفة كرضوى وزكرياء مفردا كما مر أو جمعا كجرحى وأصدقاء اسما كما مر أم صفة كحبلى وحمراء وإنما استقلت بالمنع لانها قائمة مقام شيئين وذلك لانها لازمة لما هي فيه بخلاف التاء فانها في الغالب مقدرة الانفصال ففي المؤنث بالالف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء وإنما قلت في الغالب لان من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهمزة فان التاء ملازمة له استعمالا ولو قدرا انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذرية

تقديري أو تحقيقي وقوله وتأنيث أي لفظي أو معنوي وقوله ومعرفة أي علمية وقوله ثم تركيب أي مزجي وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أي زائدة وقوله وهذا القول تقريب أي لانه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمتنع مع العلمية وما يمتنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة في بعضها (قوله كعمرو ويزيد ومروان) نشر على ترتيب اللف (قوله كأرطى) اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر (قوله وسبعة) وهي ما كانت احدى علتيه العلمية (قوله فألف التأنيث) خرج غيرها كالألف الأصلية في نحو مرمى وألف الالحاق في نحو أرطى وعلباء وألف التكثير في نحو قبعثرى نعم ألف الالحاق المقصورة وألف التكثير يمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتي (قوله مطلقا) حال من الضمير في منع العائد على المبتدا الامن المبتدا لانه ممنوع عند الجمهور وان جوزه سيبويه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من اسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع صرف الذي حواه كذا في الفارضي وخالد لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذي حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي (قوله كذكرى) مصدر ذكر وقوله كرضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة (قوله اسما كما مر) قد يقال ان جرحى واصدقاء وصفان الا ان يقال انهما غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لما هي فيه) هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله

وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا

فتأمل (قوله ففي المؤنث بالألف الخ) أي ففيه في الحقيقة فرعيتان احداهما من جهة اللفظ وهي الاولى والثانية من جهة المعنى وهي الثانية (قوله كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية

وعرقوة فلم تقدر سقوط تاء
حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان
ما لا نظير له اذ ليس فى كلام
العرب فعلى ولا فعلو الا أن
وجود التاء هكذا قليل فلا
اعتداد به بخلاف الالف
دائم الا تكون الا هكذا ولذلك
عوملت خاصة فى التصغير
معاملة خامس أصلى فقيل
فى قرقرى قريقر كما قيل
فى سفرجل سفيرج وعوملت
التاء معاملة عجز المركب فلم
ينلها تغير التصغير كما لا ينال
عجز المركب فقيل فى زجاجة
زجيجة * فرعان * الاول
اذا سميت بكلتا من قولك
قامت كلتا جاريتيك منعت
الصرف لان ألفها للتأنيث
وان سميت بها من قولك
رأيت كلتيهما أو كلتى
المرأتين فى لغة كنانة صرفت
لان ألفها حينئذ منقلبة
فليست للتأنيث * الثانى
اذا رخمت حبلوى على لغة
الاستقلال عند من أجازه
وقلت يا حبلى ثم سميت به
صرفت لما ذكرت فى كلتا

(وزائدا فعلان) رفع بالعطف
على الضمير فى منع

وهى القطعة الغليظة من الارض كما فى القاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف احدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان قاله الجوهرى (قوله هكذا) أى لازمة وكذا هكذا الآتى (قوله فى التصغير) متعلق بعوملت (قوله معاملة خامس أصلى) أى فنالها تغيير التصغير حيث حذفت لرعاية حصول صيغة فعيعل ويدل على أن ذلك مقصود مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء (قوله زجيجة) بتشديد الياء لا دزجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فعيعل كما يأتى (قوله اذا سميت بكلتا) قال الاسقاطى يريد كلتا المرفوعة اه قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن فيه أن التعليل يقتضى أن المراد كلتا بالألف سواء المرفوعة كما فى مثاله أو المنصوبة كما فى رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى اه أى أو المجرورة كما فى مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وانما اقتضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المدار على كون الألف للتأنيث (قوله وان سميت بها من قولك الخ) قال الاسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء اه قال شيخنا وفيه ان التعليل يقتضى ان المجرورة مثلها اه أى لانه يقتضى أن المدار على كون الألف منقلبة عن الياء (قوله فى لغة كنانة) أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وان أضيفا الى ظاهر فقوله فى لغة كنانة راجع لقوله او كلتى المرأتين فقط (قوله عند من أجازه) تقدم أن الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير اذ ليس اسم فعلى ألفه منقلبة (قوله وقلت يا حبلى) أى بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما ذكرت فى كلتا) اى من أن الألف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء (قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الألف والنون اه خالد وفعلان بفتح الفاء تخرج غيره كحمصان كما يأتى وفى حاشية الجامى لعصام الألف والنون فى الصفة لا تكونان على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون الا مع فعلانة بخلاف الألف والنون فى الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير فى منع) وجاز العطف عليه

اى ومنع صرف الاسم ايضا زائدا فعلان وهما الالف والنون (فى وصف سلم * من أن يرى بتاء تأنيث ختم) اما لان مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم وهذا متفق على منع صرفه واما لانه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لان باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة والتقدير فى حكم الوجود بدليل الاجماع على منع صرف أكمر وآدر مع انه لا مؤنث له ولو فرض له مؤنث لامكن ان يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر لكن حمله على احمر اولى لكثرة نظائره واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة فانه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله

لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك فى منع الصرف (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكان النسخة التى وقعت للبعض فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعترض بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله (قوله فى وصف) حال من زائدا (قوله سلم الخ) شرط فيه فى العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو اصالة الوصفية ويمكن ان يرجع قول المصنف الآتى وألغين عارض الوصفيه الى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه الى هذا ما فرعه بقوله فالادهم الخ لان تفريع بعض الامثلة والاوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اه سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه أى قاس (قوله من ان يرى) اما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان او بصرية فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خاليا من قد كما فى قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم (قوله وندمان من الندم) واما ندمان من المنادمة فمصروف لان مؤنثه ندمانة كما يأتى (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى بين النحاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافى ما سيأتى فى الشارح من أن بنى اسد تصرف كل ما كان على فعلان لالتزامهم فى مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أى كرحمان (قوله وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان الا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان ان الصحيح فيه صرفه لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والأصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به اه فهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب فتنبه (قوله أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين (قوله كمؤنث ارمل) وهو ارملة والارمل الفقير (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب فى فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندمى وفعله

ندم وفعل الاول نادم (قوله اجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يردان ما عدا الالفاظ المستثناة يجب في مؤنثها فعلى أو يقال هو بأحز دون اوجب نظرا للغة بنى اسد الآتية وهذه الابيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل ان تكون من الوافر المجزو وان تكون من الهزج لكن التذييل يعين الاول لتعين كونه من الاول لان قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا وقد نظم الالفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف الشارح الاندلسى مع زيادة تفسيرها فقال

كل فعلان فهو اثناه فعلى * غير وصف النديم الندمان
ولذى البطن جاء حبلان ايضا * ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوبان لذى قوة على الحملان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحو * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم مو تان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما * ثم نصران جاء فى النصرانى
ثم مصان فى الشتيم وفى لحيان رحن يقصد النوعان

ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير فى بيت ينبغى وضعه قبل البيت الاخير فقلت

ولذى ألية كبيرة أليا * ن وخمصان جاء فى الخمصان

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح أبياته بقوله أى جعل قوله المذكور ذيلا لأبيات المصنف (قوله خمصان) يقال رجل خمصان البطن وخميصه أى ضامره (قوله والصوجان البعير اليابس الظهر) فى القاموس فى فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة صوجانة يابسة اه وقال فى فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الضوجان الصوجان اه فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله والعلان) أى بعين مهملة كما فى القاموس (قوله وقيل الرجل الحقير) وفى القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) بقاف وشين معجمة (قوله الرقيق الساقين) الذى فى خط الشارح الدقيق بالدال وفى القاموس

اجزه فى لفعلانا
اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا
وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا
وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا
واتبعهن نصرانا
واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لغة فى خمصان واليان فى كبش اليان اى كبير الالية فذيل الشارح المرادى ابياته بقوله
وزدفيهن خمصانا
على لغة واليانا
فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذى لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرقيق الساقين

والمصان اللئيم والمؤلان البليد الميت القلب والندمان المنادم اما ندمان من الندم فغير مصروف اذ مؤنثه ندمى وقدمر والنصران واحد النصارى * تنبيهات * الاول انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفى التانيث فى نحو حمراء فى انهما فى بناء يخص المذكر كما أن الفى حمراء فى بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحق التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة مع ان الاول من كل من الزيادتين الف والثانى حرف يعبر به عن المتكلم فى أفعل ونفعل فلما اجتمع فى نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف وانما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ فى الصفة لانها كالمصدر فى البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما فى رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه فكان كالمفقود فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء فى المؤنث نحو ندمانة فأشبهت الزيادة فيه بعض الاصول

القشر وان الدقيق الضعيف وهى بهاء اه (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما فى القاموس (قوله والجامد لا يحتاج الى ذلك) أى وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعتين لالفى التأنيث فى نحو حمراء) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنهما مع الالف قبلها للتأنيث ولا نظير له اذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الاصل حمرى بوزن سكرى فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف احداهما يناقض الغرض المطلوب اذ لو حذفوا الاولى لفات المد أو الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى مخل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل ان الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بانه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا اه زكريا ويمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة فى قوله لالفى التأنيث بالنسبة الى الالف الاولى لادنى ملابسة (قوله والثانى) أى من كل منهما وذلك الثانى هو الهمزة فى نحو حمراء والنون فى نحو سكران (قوله كما سبق) أى من أن الصفة فرع الجامد (قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أى لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا وانما قال بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالتأويل (قوله عن معناه) أى المصدر وقوله فكان أى اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أى من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك) أى ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو ندمان) أى بمعنى المنادم (قوله لا تخص المذكر) لوجودها مع

في لزومها في حالتي التذكير والتأنيث وقبول علامته فلم يفتقدها ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لأنهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حمراء فلم تمنع من الصرف ● الثاني فهم من قوله زائدا فعلان أنه لا يمتنع في غيره من الأوزان كفعلان بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبههما في غيره بألفي التأنيث ● الثالث تقدم من أن المنع بزائدي فعلان لشبههما بألفي التأنيث في نحو حمراء هو مذهب سيبويه وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا لتشبيه بألفي التأنيث

(ووصف أصلي ووزن أفعلا ● ممنوع) بالنصب

المؤنث كندمانة (قوله في لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب اللف لأن اللزوم راجع الى قوله لا تختص بالمذكر وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله وتلحقه التاء في المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أي لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية المعنى فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حمراء) أي في الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفي عدم لحوق التاء (قوله لشبههما بألفي التأنيث) ان قلت هلا اكتفى في المنع بزيادتهما كألفي التأنيث (قلت) المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال في المغني انما شرطت العلمية أو الوصفية لأن الشبه بألفي التأنيث انما يتقوى بأحدهما اهـ أي لا يتحقق في الواقع الا في علم أو صفة (قوله امتنع) أي فعلان لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الابدال بقولهم بهراني وصنعاني في النسب الى بهراء وصنعاء وأجيب بأن النون بدل من الواو والأصل بهراوي وصنعاوي وأيضا التذكير سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونهما زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وان أرادوا خصوص الألف والنون سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلا عن التعليل بأنهما لا يقبلان الهاء فرجعوا الى ما اعتبره البصريون كذا في المغني لا يقال هلا اكتفى في علة المنع بالزيادة كما اكتفى بألف التأنيث لأنا نقول المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن في المغني أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فعندهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة (قوله لا لتشبيه بألفي التأنيث) أي وان استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بألفي التأنيث في الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار وله ذا عبر صاحب الهمع في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفي التأنيث اهـ (قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان

على الحال من وزن افعلا أى حال كونه ممنوع (تأنيث بتا كأشهلا) [illegible] اجتماع الوصف الأصلى ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء اما لان مؤنثه فعلاء كأشهل أو فعلى كأفضل أو لانه لا مؤنث له كأكمر وآدر فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلى ووزن أفعل فان وزن الفعل به أولى لان فى أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم فكان ذلك أصلا فى الفعل لان ما لزيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى فان أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لا تلحقه وأجاز الأخفش منعه اجراء له مجرى أحمر لانه صفة وعلى وزنه نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالاصلى عن العارض فانه لا يعتد به كما سيأتى * تنبيهان * الأول مثل الشارح لما تلحقه التاء بارمل وأباتر وهو القاطع رحمه وأدابر وهو الذى لا يقبل نصحا فان مؤنثها ارملة وأباترة وأدابرة اما أرمل فواضح واما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يدخلا فى كلام الناظم فانه علق المنع على وزن أفعل وانما ذكرهما فى شرح الكافية لانه علق المنع على وزن أصلى فى الفعل أى الفعل به اولى ولم يخصه بافعل ولفظه فيها * ووصف اصلى ووزن اصلا * فى الفعل تأتى به لن توصلا * ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع * الثانى الاولى تعليق الحكم على وزن الفعل

مامر و زائد او قول خالد انه معطوف على زائد الا يجرى على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الأول (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعل قال الفارضى لانه علم على اللفظ اه وشرط مجىء الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بان يقال ووصف أصلى وأفعل أى هذا الوزن (قوله كأشهلا) الشهلة فى العين أن يشوب سوادها زرقة (قوله فان وزن الفعل به أولى) علة لما يفيده سياقه من مدخلية وزن أفعل فى منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل لان الخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفى بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان فى أوله) اعترضه شيخنا والبعض بان فيه ظرفية الشىء فى نفسه فكان الأولى اسقاط فى ويمكن دفعه بان المراد بالاول ماقابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء فى الكل (قوله على معنى فى الفعل) وهو التكلم (قوله فكان ذلك) أى وزن أفعل (قوله فان أنث بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا (قوله لضعف الخ) علة لانصرف (قوله لان تاء التأنيث) أى المتحركة حركة اعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية فى نحو هند تقوم (قوله وأجاز الأخفش منعه) أى نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أى قليل المطر والنفع كما فى القاموس وحينئذ فقد يقال الكلام فى أرمل بمعنى فقير الا أن يجاب بان تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل (قوله وأباتر) من البتر وهو القطع وأدابر من الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجيبة

الذى هو به أولى لا على وزن افعل ولا الفعل مجرداً بل نحو أحمر وأفضل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فان كل واحد منها وإن كان أصلا في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به (وألغين عارض الوصفية كأربع) في نحو مررت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظراً للأصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية وأيضا هو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل فانه منصرف لعروض الوصفية إذ أصله الأرنب المعروف (وعارض الاسمية) أى وألغ عارض الاسمية على الوصف فتكون الكلمة باقية على منع الصرف لوصف الأصل ولا ينظر الى ما عرض لها من الاسمية (كأدهم) قيد لكونه وضع في الأصل وصفا فصرفه منع) نظراً الى الأصل وطرحاً لما عرض من الاسمية والحال

• تنبيه • مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظراً الى الأصل وطرحاً لما عرض من الاسمية (وأجدل) للصقر (وأخيل) لطائر ذى نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وأفعى) للحية (مصروفة) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ولا أثر

المطبوعة بعملة كما فى القاموس (قوله الذى هو) أى الفعل به أى الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أى الذى الفعل به أولى وإن لم يكن في حال التصغير على وزن أفعل (قوله أبيطر) مضارع بيطر إذا عالج الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع بصوت خفى والفهم كذا فى القاموس (قوله والغين عارض الوصفية) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلى اه مرادى وإضافة عارض الوصفية من إضافة الصفة الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها إضافة عارض الاسمية (قوله وصفت به) أى فى قولهم مررت بنسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير فانه متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تطعمناه التأنيث أولا وقد يؤخذ الثانى من اقتصاره في علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره (قوله فالأدهم الخ) البيت تفريع على قوله وعارض الاسمية وما قاله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الأدهم من تعبير الأخفى بالأجلى كما تقول البر القمح والعقار الخمر صندوق (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصا وأجرع وهو المكان المستوى وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة أعنى أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق اه مرادى ويخالفه ما سيأتى فى الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة (قوله كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن ماله (قوله الشقراق) فيه لغات ذكرها فى القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم (قوله لأنها أسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع) أى وفى الحال وإنما اقتصر الشارح على نفى وصفيتها فى الأصل لأنه المعتبر وفى أسماء فى الأصل

لما يلي في اجدل من الجدل وهو الشدة و خيل من [illegible] وهو كثرة الخيلان ولا في أفعى من الايذاء لعروضه عليهن (وقد ينلن المنعا) من الصرف لذلك وهو في أفعى أبعد منه في أجدل واخيل لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور ايذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة ومما استعمل فيه اجدل وأخيل غير مصروفين قوله

كان العقيليين يوم لقيتهم
فراخ القطا لاقين اجدل بازيا

وقول الآخر

ذريني وعلمي بالامور وشيمتي
فما طائري يوما عليك باخيلا

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في اجدل واخيل وافعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في ابطح واجرع وابرق فصرفها بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغني بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف

والحال كما في التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارقت نحو أربع فان أربع اسم في الأصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع احق من منع صرفها الا انه لم يرد فيه وورد فيها اقبل اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كالمستثنى لا مفرعا على قوله وألغين عارض الوصفية لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الامر أن الوصفية تتخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية اذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه وحينئذ كان الاولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أي لمح الوصفية عليهن لتجردها عن الوصفية رأسا وان تخيلت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع انها أحق بالمنع من نحو اجدل لا يصح توجيها بل هو تقرير للسؤال فتأمل (قوله لما يلي) عبارة الفارضي وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينلن) أي يعطين (قوله لذلك) أي للوصفية الملموحة المنضمة الى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وافعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلا مادة لها في الاشتقاق) أي ليس لها مادة يتأتى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أي حرارته فأصل افعى أفوع دخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السم أي شدته وعليه فلا قلب مكانيا (قوله كان العقيليين) بضم العين وقوله لاقين بنون الاناث اي فراخ القطا وقوله اجدل اي صقرا وبازيا صفته من بزى عليه اذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي الطير المشهور ويكون عطفا على اجدل بحذف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا (قوله ذريني) أي دعيني والواو بمعنى مع والشيمة الطبيعة والاخيل الشقراق والعرب تتشاءم به يقال هو اشأم من اخيل قاله العيني وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أي بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفطن (قوله وأكلب) مقتضى سياقه انه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضا لا اصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره (قوله الا أن الصرف الخ) يعني ان صرف نحو أبطح

ارنب وأكلب حين اجريا مجرى الصفات الا ان الصرف لكونه الاصل ربما رجع اليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فانه خروج عن الأصل فلا يصار اليه الا بسبب قوي

(ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وأخر) منع مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره وفي لفظ متعلق به اي مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين احدهما المعدول في العدد الى مفعل نحو مثنى او فعال نحو ثلاث والثاني في اخر المقابل لآخرين اما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها واما الوصف فلان هذه الالفاظ لم تستعمل الا نكرات اما نعتا نحو أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع واما حالا نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع واما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصد التأكيد لا لافادة التكرير

ومنع صرف نحو اجدل وان كان شاذا لكن شذوذ صرف نحو ابطح اخف من شذوذ منع صرف نحو اجدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف والحاق او معنى زائد فخرج نحو أيس مقلوب يئس ونحو فخذ بسكون الخاء مخفف فخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو الحاقا بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية في نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيقي ان دل عليه غير منع الصرف وتقديري ان لم يدل عليه الا منع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محله أربعة اقسام لانه اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذي أل وهو سحر وأمس وكذا أخرى قول او بالنقص وتغيير الشكل كعمر او بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نعت عدل (قوله والثاني في اخر) الاولى اسقاط في لان الموضع الثاني نفس أخر وقوله المقابل آخرين سيأتي محترزه في التنبيه الأول وهو صريح في ان أخر وصف لجماعة الاناث لان اخر جمع اخرى وانه ضد آخرين الذي هو وصف لجماعة الذكور ولان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من ايام أخر فلتأوله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد واحد) أى لان المقصود التقسيم ولفظ المقصود مكررا أبدا نحو جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر واقطعنا ان المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بان أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه الا واحد واحد فحكم بانه اصله وكذا يقال في الباقي أفاده الدماميني (قوله وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فاحاد وموحد معدولان الخ لانه في قوة أن يقال اما العدل فلان أحاد الخ أى اما بيان العدل فاحاد الخ وأما بيان الوصف الخ ولو قال الوصفية لكان أوضح (قوله لم تستعمل الا نكرات اما نعتا الخ) اى فتكون اوصافا اصالة قال السيد الوصفية في ثلاث مثلا اصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فكذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في اسماء العدد واحد اثنان الخ اصلية (قوله اما نعتا الخ) علم منه ما صرح به الفارضي من انه لا بد ان يتقدمها شيء (قوله وانما كرر الخ) أى فلا يرد ان مثنى يفيد التكرير فأي

فائدة فى اعادته وقوله لا لافادة التكرير أى لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمعنى الاول (قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشرى انها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلا قاله الفارضى (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى أحاد موحد واحد واحد والى ثناء ومثنى اثنان اثنان وهكذا كما يشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الاول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كابنية المبالغة) نحو ضراب فانه تغير عن ضارب لافادة معنى جديد وهو التكثير (قوله وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالاضافة للبيان أفاده زكريا فالجمع تغير عن الواحد لافادة معنى جديد وهو التعدد (قوله ترجيح احد المتساويين) اى فى التغيير لافادة معنى جديد على الآخر ومراده بأحدهما المعدول فى العدد وبالآخر غيره كابنية المبالغة والجموع (قوله ولا يتأتى ذلك) اى الشرط المذكور للفرعية فى المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية فى اللفظ وقوله الا ان تكون الخ أى لان الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل (قوله عن واحد المضمن معنى التكرار) يعنى واحدا المكرر اى عن واحد واحد زكريا (قوله بمعنى مغاير) اى باعتبار الحال والا فمعنى آخر فى الأصل اشد تأخرا وكان فى الأصل بمعنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل اشد تأخرا فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد دمامينى (قوله اما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى اشد تأخرا باعتبار الأصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر ان صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسى شذوذا (قوله عن الالف واللام) اى عن ذى الالف واللام ولا ينافى ذلك انه نكرة فكيف يكون معدولا عن معرفة لانه لا يلزم فى المعدول عن الشئ ان يكون بمعناه من كل وجه خلافا للفارسى دمامينى (قوله الا مقرونا بال) اى ومضافا الى معرفة (قوله والتحقيق الخ) فآخر على الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر

فى اللفظ وفى المعنى اما فى اللفظ فظاهر واما فى المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها فى الاصل الى افادة معنى التضعيف ورد بانه لو كان المانع من صرف احاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم احد امرين اما منع صرف كل اسم يتغير عن اصله لتجدد معنى فيه كابنية المبالغة واسماء الجموع واما ترجيح احد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق وايضا كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية فى اللفظ وفرعية فى المعنى ومن شرطها ان تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتأتى ذلك فى احاد الا أن تكون فرعيته فى اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار وفى المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول فى اخواته واما اخر فهو جمع اخرى انثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير

فالمانع له ايضا العدل والوصف اما الوصف فظاهر واما العدل فقال اكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب افعل التفضيل فحقه ان لا يجمع الا مقرونا بال والتحقيق انه معدول

عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه وذلك ان آخر من باب أفعل التفضيل
وحقه ان لا يثنى ولا يجمع ولا

يؤنث الا مع الألف واللام والاضافة فعدل في تجرده منهما
واستعماله لغير الواحد المذكر
من لفظ آخر الى لفظ التثنية
والجمع والتأنيث بحسب ما يراد
به من المعنى فقيل عندي
رجلان آخران ورجال
آخرون وامرأة أخرى
ونساء أخر فكل من
هذه الامثلة صفة معدولة
عن آخر الا أنه لم يظهر أثر
الوصفية والعدل الا في أخر
لانه معرب بالحركات بخلاف
آخران وآخرون وليس فيه
ما يمنع من الصرف غيرهما
بخلاف أخرى فان فيها
أيضا ألف التأنيث فلذلك
خص أخر بنسبة اجتماع
الوصفية والعدل اليه
واحالة منع الصرف عليه
فظهر ان المانع من صرف
أخر كونه صفة معدولة عن
آخر مرادا به جمع المؤنث
لان حقه أن يستغني فيه
بأفعل عن فعل لتجرده من
أل كما يستغنى بأكبر عن
كبر في قولهم رأيتها مع نساء
أكبر منها * تنبيهان *
الأول قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل لان مذكرها آخر
بالكسر بدليل وان عليه النشأة الاخرى ثم الله ينشئ النشأة الآخرة فليست من باب أفعل التفضيل

مرتبط

بالافراد والتذكير واعلم ويحكون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول عنه عليه تنكيرا فتدبر (قوله عما كان يستحقه) اى من استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ ما للواحد المذكر الاضافة للبيان اى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكر كذا في تقرير صارته لا كما قررها البعض وكلامه صريح في ان المعدول عنه الاستعمال المذكور مع انه لفظ الواحد المذكر فلو قال والتحقيق انه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أى حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يتغير معناه الذى هو الواحد المذكر (قوله وذلك) اى وبيان ذلك (قوله أو الاضافة) اى الى معرفة (قوله فعدل في تجرده) اى في حالة هى تجرده الخ (فان قلت) يجوز أن يكون بتقدير الاضافة (قلت) لا لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا نقله الدماميني عن الرضي وانظر وجه عدم جواز اظهاره ولعله كونه يؤدي الى وصف النكرة بالمعرفة في نحو مررت بنساء ونساء أخر لكن يرد انه بمعنى مغايرات فلا تفيده الاضافة تعريفا الا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضي انه في حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام المضمر اذ المعنى عدل في تجرده عن لفظه الى لفظ المثنى والمجموع والمؤنث زكريا ولعل نكتة الاظهار طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على ان جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا في المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره كذا في سم (قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) اى وهى تستقل بالمنع فاعتبرت لانها أرفع من الوصفية والعدل كما في زكريا (قوله مرادا به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفي هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وآخرة يصلح الا للجمع فكيف يكون معدولا عنه ووجه الدفع انه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا (قوله بدليل وأن عليه الخ)

والفرق بين أخرى التي أنثى آخر وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف جنسها نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة لأولى في قوله تعالى قالت أولاهم لأخراهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال * ومنع الوصف وعدل أخرا * مقابلا لآخرين فاحصرا * الثاني اذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة وهي ذو الزيادتين وذو الوزن وذو العدل بقي على منع الصرف لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية

(ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لاربع فليعلما) يعني ما وازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدود من واحد الى أربع فهو مثلهما في امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع وهذه الالفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها قال في شرح الكافية وروى عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه في التسهيل انه سمع فيها خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب * أحدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها * الثاني لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين * الثالث أنه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ أبو حيان والصحيح ان البناءين مسموعان من واحد الى عشرة وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني

مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة انه وصف النشأة في هذه الآية بالأخرى وبالآخرة في الآية الثانية وذلك يدل على أن معناهما واحد (قوله والفرق) اى من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عندي رجل وحمار آخر ولا وامرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد (قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الخاء في نحو يجمع الله الأولين والآخرين وقوله فاحصرا أى احصر منع صرف آخر في أخر المقابل لآخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العلمية) فاذا نكر بعد أن سمي به فذهب الخليل وسيبويه الى انه لا ينصرف لانك رددته الى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الاخفش الى انه ينصرف لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتي ذلك (قوله ووزن) اى موازن كما أشار اليه الشارح وقوله كهما فيه جر الكاف للضمير وتقدم انه شاذ فالأولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا الى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أى حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أى على ورودها عن العرب بدليل ما يأتي (قوله الى عشرة) الغاية داخلة بقرينة ما سبق وما يأتي وقولهم الصحيح ان الغاية بالى خارجة محله اذا لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بالى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله الامام فهو مخالف

لما فى الشرح (قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد الى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد الى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن حكاية أبى عمرو الشيبانى (قوله مذهو بهما مذهب الاسماء) اى المنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتيين عاجلا فى كلام الدمامينى وعلى الاول اقتصر فى الهمع (قوله خلافا للفراء) اى فانه زعم ان هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أل وانه يجوز جعلها نكرة و يذهب بها مذهب الاسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال انها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وانها فى حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضى أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وانها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير دمامينى ورد قول الفراء بمجيئها أحوالا وصفات للنكرات (قوله ولا مسمى بها خلافا لأبى على وابن برهان) اى لان الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبى على وابن برهان نقله فى التصريح عن الاخفش وأبى العباس وغيرهما وعبارته وقال الاخفش فى المعانى وأبو العباس انه لو سمى بمثنى أو أحاد وأخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسى وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسى فى التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم فى الحالين جميعا اه وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلية محققة فسبب المنع موجود فاوجب امتناع الصرف اه (قوله فالمعنى ان الفراء الخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الاسماء وأما ما قاله البعض من المهوتى وأقره من انه لما كان كلام التسهيل يقتضى ان الفراء يوجب صرفها لكونه جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضى الوجوب مع ان مذهب الفراء فى الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح الى بيانه بقوله فالمعنى الخ فيرد بان الجواز الذى قلوا انه يقتضى الوجوب هو جواز الشئ شرعا بعد امتناعه شرعا لا مطلق الجواز فى مقابلة مطلق المنع كما فى هذا المقام الا

وحكى أبو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ * تنبيه * قال فى التسهيل ولا يجوز صرفها يعنى أخر مقابل آخرين وفعال ومفعل فى العدد مذهوبا بها مذهب الاسماء خلافا للفراء ولا مسمى بها خلافا لابى على وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم اه اما المسئلة الاولى فالمعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا وحاله غيره والصحيح واما الثانية

ترى انه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام
التسهيل ايجاب الفراء صرفها غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها)
أى فى قوله اذا سمى بشئ من هذه الانواع الخ (قوله لجمع) اعترض بان الجمعية
ليست شرطا كما صرح به السيوطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين
واستوفى الشروط المذكورة فى الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان
الأولى ان يقول للفظ و يجاب بان الجمع فى كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله
ولسراويل الخ وانما آثر الجمع بالتمثيل لانه الغالب فى الوزنين (قوله مشبه
مفاعلا) اى فى الحال كمساجد أو فى الاصل كعذارى اذ أصله عذارى
بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتى (قوله
بمنع) أى لصرفه فصلة منع محذوفة لدلالة المقام عليها (قوله اى فى كون
أوّله مفتوحا) خرج به نحو عذافر و بقوله ثالثه ألفا غير عوض اى من احدى
ياءى النسب تحقيقا أو تقديرا نحو يمان وشآم ونحو تهام وثمان و بقوله
يليها كسر خرج نحو براكاء وتدارك و بقوله غير عارض خرج نحو تدان
وتوان و بقوله أوسطها ساكن خرج نحو ملائكة و بقوله غير منوى به و بما
بعده الانفصال اى بان يكونا غير ياءى النسب بان يكون الثالث غير ياء
كمصابيح أو ياء من بنية الكلمة بان يكون سابقا على ألف التكسير ككرسى
وكراسى خرج نحو رباحى وحوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا
وتبعه البعض وفيه ان هذه الامور المخرجة لم تدخل فى موضوع المسئلة حتى
تخرج بهذه القيود لان موضوع المسئلة الجمع والامور المخرجة مفردات
والجواب ما علم مما مر ان الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع وكل لفظ على احد
الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف
الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليلا لمحذوف كما زعم البعض (قوله كعذافر)
هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد (قوله كيمان
وشآم) بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هى والتنوين
(قوله فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الألف) أى وفتحت همزة شآم
لتناسب الالف (قوله أو تقديرا) قال شيخنا وهو مسلم فى تهامى أما ثمان
ففيه ان الجوهرى قال انه منسوب حقيقة كما يأتى اه قال الدمامينى والذى

(وكن لجمع مشبه مفاعلا *
أو المفاعيل بمنع كافلا) كافلا
خبر كن وبمنع متعلق بكافلا
وكذا الجمع ومفاعل مفعول
بمشبه يعنى أن مما يمنع من
الصرف الجمع المشبه مفاعل
أو مفاعيل أى فى كون أوّله
مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض
يليها كسر غير عارض ملفوظ
او مقدر على أوّل حرفين
بعدها او ثلاثة أوسطها
ساكن غير منوى به وبما بعده
الانفصال فان الجمع متى كان
بهذه الصفة كان فيه فرعية
اللفظ بخروجه عن صيغ
الآحاد العربية وفرعية
المعنى بالدلالة على الجمعية
فاستحق منع الصرف ووجه
خروجه عن صيغ الآحاد
العربية انك لا تجد مفردا
ثالثه ألف بعدها حرفان
او ثلاثة الا وأوّله مضموم
كعذافر وألفه عوض من
إحدى ياءى النسب اما
تحقيقا كيمان وشآم فان
اصلهما يمنى وشامى فحذفت
احدى الياءين وعوض عنها
الالف أو تقديرا نحو تهام
وثمان فان ألفهما

دعاهم الى تقدير نسب نحو ثمان جماعة مصروفا ما لم يقولوا رأيت ثمانيا
بتخفيف الياء والتنوين فلولا انه على تقدير النسب لمنع الصرف وان كان
مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار في منع الصرف وجعل التنوين
عوضا لانه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) اى قبل ياء النسب (قوله
وكأنهم نسبوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناظم
لكن في كلام الجوهري ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان في الاصل
منسوب الى الثمن لانه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوله
لانهم يغيرون في النسب كما قالوا دهري وسهلي وحذفوا منه احدى ياءى
النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا في المنسوب الى اليمن فتثبت ياؤه عند
الاضافة كما تثبت ياء القاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى
عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس
بجمع فيجرى مجرى جوار وسوار في ترك الصرف وما جاء في الشعر غير
مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكى وقوله فيجرى الخ تفريع على
المنفى بالنفى (قوله الى فعل) أى بفتح العين كما نسبوا الى يمن أو فعل اى
بسكونها كما نسبوا الى شأم (قوله أو ما يلى الالف الخ) عطف على قوله
وأوله مضموم وكذا ما يأتى (قوله كبراكاء) بالمد والهمز الثبات في الحرب
اه زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع
وان كان مما منع صرفه لالف التأنيث الممدودة (قوله كتدان وتوان)
أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء
وأعلا اعلال قاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود غير مكسر تالى
الالف أصالة في غير وزن منتهى الجموع (قوله لا حظ له في الحركة) اى لانه
ليس له أصل يرجع اليه في ذلك بخلاف نحو دواب فانه من دبب والماضى أصل
عينه التحريك (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما في عبارة
التصريح لان الثانى هو الوسط لا شئ له وسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم)
أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة في غير وزن منتهى الجموع (قوله
أوهو) اى الثانى وقوله للنسب أى تحقيقا كما في رباحى وظفارى أو تقديرا
كما في جوارى وحوالى فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لانهما مصروفين

موجودة قبل وكأنهم نسبوا
الى فعل أو فعل ثم حذفوا
احدى الياءين وعوضوا عنها
الالف أو ما يلى الالف غير
مكسور بالاصالة بل اما مفتوح
كبراكاء او مضموم كتدارك
او عارض الكسر لاجل
الاعلال كتدان وتوان
وان ثم صرف نحو عبال جمع
عبالة لان الساكن الذى
يلى الالف فيه لا حظ له
في الحركة والعبالة الثقل
فالقى عبالته اى ثقله
او يكون ثانى الثلاثة متحرك
الوسط كطواعية وكراهية
ومن ثم صرف نحو ملائكة
...يباره أوهو والثالث
عارضان للنسب منوى بهما
الانفصال

مقدر

اوغيرمنفكين كدوارى وهو الناصروحوالى وهوالمحتال بخلاف نحوقارى وبخاتى فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر من هذا ان زنة مفاعل ومفاعيل ليست الا لجمع اومنقول من جمع كما سيأتى وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فانه غيرمنصرف لان اصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديرا * تنبيهات * * الاول لا فرق فى منع ما جاء على احد الوزنين المذكورين بين ان يكون اوله ميما نحو مساجد ومصابيح اولم يكن نحو دراهم ودنانير * الثانى اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيبويه والجمهور قال فى الارتشاف وذهب الزجاج الى انه لا يشترط ذلك فأجاز فى تكسير هبى ان يقال هباى بالادغام اى ممنوعا من الصرف قال واصل الياء عنده السكون ولولا ذلك لاظهرتها * الثالث اتفقوا على ان احدى العلتين هى الجمع واختلفوا فى العلة الثانية فقال ابوعلى هى خروجه عن صيغ الآحاد وهذا الراى هو الراجح

فقد رفع بهما النسب وان لم يكونا منسوبين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب (قوله وضابطه) أى العروض للنسب ان لا يسبقا الالف فى الوجود بان سبقتهما الالف أوقارناها البناء الكامة على الجميع فالاول ما أشار اليه بقوله مسبوقين بها والثانى ما أشار اليه بقوله أو غيرمنفكين (قوله كرباحى) نسبة الى بلد يجلب منه الكافور وظفارى نسبة الى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن اه زكريا (قوله بخلاف قارى وبخاتى) أى ونحوهما ككراسى فالياء المشددة فى نحو قارى موجودة قبل ألف الجمع لانها وجدت فى المفرد نحو قرى وهو سابق على الجمع (فائدة) لو نسبت الى نحو قارى صرفت المنسوب لان هذه الياء الموجودة فى المنسوب اليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدمامينى (قوله فانه بمنزلة مصابيح) أى فى سبق الثانى والثالث على الالف لا يقال ياء مصابيح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لانا نقول هى بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا) أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر للمنقول من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ الا أن يقال المراد من قوله سابقا انك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه اشارة الى وجود المفرد بالنقل فتأمل وقوله كما سيأتى أى فى قوله وان به سمى الخ فهو راجع للثانى فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير) أى فى قوله نعتا لكسر ملفوظ أو مقدر (قوله هبى) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية الصبى الصغير والانثى هبية كذا فى القاموس (قوله ولولا ذلك لاظهرتها) أى بالفك لسكونها متحركة حينئذ فكان يقال هبايى واعترضه بان اجتماع المثلين فى كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما متحركا كما فى دواب ونحوه * وأجاب يس بان الياء لو ظهرت لقيل هبايا لما ستعرفه من قول المصنف

والمدز يدثالثا فى الواحد * همزا يرى فى مثل كالقلائد

وافتح ورد الهمز يا فيما أعل * واذا قيل هبايا لم يحصل الادغام وفيه عندى نظر وان أقره غيره لعدم دخول نحو هبى فى قول المصنف والمد الخ لان ثالثه

وهو معنى قولهم [illegible] العلة الثانية فيه تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا فالتحقيق نحو أكالب وأراهط إذ هما جمع أكلب وأرهط والتقدير نحو مساجد ومنابر فإنه وإن لم يكن جمعا أول فهو لكنه برتبة ذلك المكرر فهي كأكالب وأراهط فكأنه أيضا جمع جمع وهذا اختيار ابن الحاجب واستضعف تعليل الثاني بأن أفعالا وأفعلا نحو أفراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما في الآحاد وهما مصروفان والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه * الأول أن أفعالا وأفعلا يجمعان نحو أكالب وأناعم في أكلب وأنعام وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان فقد جرى أفعال وأفعل مجرى الآحاد في جواز الجمع وقد نص الزمخشري على أنه مقيس فيهما * الثاني أنهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو أكيلب وأنيعام وأما مفاعل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا ردا إلى الواحد أو إلى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران * الثالث أن كلا من أفعال وأفعل له نظير من الآحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف فأفعال نظيره في فتح أوله وزيادة ألف رابعة فعال نحو تجوال وتطواف وفاعال نحو ساباط وخاتام وفعلال نحو صلصال وخزعال وأفعل نظيره في فتح أوله وضم ثالثه تفعل

ليس مذا وإن كان لينا (قوله وهو معنى قولهم الخ) أي الخروج أي مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهلة) قال في المصباح قال لقيته أول وهلة أي أول كل شيء (قوله ولا نظير لهما في الآحاد) أي فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف (قوله فلا يجمعان) أي جمع تكسير وإلا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيامن أيامنون وكقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات قاله الشارح في آخر باب التكسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعل الخ) فإن قلت هذا لا يدفع الاعتراض لأن هذا لا يقتضي أن لهما نظيرا في الآحاد (قلت) حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما وأفعال وأفعل لم يخرجا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كالآحاد وكذا يقال في الجواب الثاني اهـ هندي (قوله وقد نص الزمخشري الخ) أي فليس في جمع أكلب وأنعام على أكالب وأناعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الأول (قوله على أنه) أي الجمع على مفاعل (قوله وأنيعام) بالألف لما سيأتي في قول الناظم كذا مامدة أفعال سبق الخ فلا يقال أنيعيم بقلب الألف ياء بل تبقى الألف (قوله أو إلى جمع القلة) قال شيخنا لعله أراد ما يشمل جمعي التصحيح فإنهما من جموع القلة فيقول في تصغير مساجد مسيجدات (قوله الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا بإثبات نظائر لهما من الآحاد في الهيئة وعدة الحروف وإن لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الأولى تقديمه على الجوابين الأولين لأن محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا وعدم إثبات خروجهما عنها حكما (قوله تجوال وتطواف) مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف (قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها الطريق أو غيره (قوله وخاتام) لغة في الخاتم (قوله نحو صلصال) هو الطين ما لم يجعل خزفا وخزعال بالخاء المعجمة فالزاي فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها

نخرعال أي عرج (قوله نحو وتنفل) بفوقية بين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية
فنون فضاد معجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدر
اكرم وهلك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر ايضا فتكون مثلثة (قوله على
أن ابن الحاجب لو سئل الخ) قد يقال يمكنه ان يعلل صرفه بانه لم يتكرر
لا تحقيقا وهو ظاهر اذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقديرا لانه ليس على
وزن المكرر الذي هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التي بعد
الالف سم بايضاح (قوله منه) صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجواري
وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كسارى اى اجراء كاجراء سارى أو حالة
كونه كسارى (قوله يعني ما كان الخ) لما كان مفهوم قول المصنف
كالجواري أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجرى
كسار في حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا
يثبت التنوين قال الشارح يعني فاتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام
المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم
وهذا الاتيان ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم
نحو جوار بقول المصنف كالجواري كما لا يخفى على ذي بصيرة ولغفلة
البعض عما ذكرنا زعم أن في كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه
دخول القسمين في النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثاني منه وانه كان
الاولى حذف يعني (قوله أن تقلب ياؤه ألفا) اى بعد قلب الكسرة قبلها
فتحة كما يأتي (قوله نحو عذارى) جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى
جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها
وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم ابدلت الكسرة فتحة أى اتباعا
لفتحة ماقبل الالف فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها اه تصريح
والذى في شرح الشارح على التوضيح ان مدارى جمع مدراء أى كحمراء وهي
المنتفخة الجنبين وفي القاموس ما يوافقه وذكر ان الفعل مدر كفرح فهو
امدر وهي مدراء والدال مهملة (قوله في حذف يائه الخ) أى لا في جميع
الوجوه فان جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فانه
بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه عليه الشارح (قوله والفجر

نحو تنفل وتنضب ومفعل
نحو مكرم ومهلك
على ان ابن الحاجب لو سئل
عن ملائكة لما امكنه ان
يعلل صرفه الا بأن له في الآحاد
نظيرا نحو طواعية وكراهية

(وذا اعتلال منه كالجواري
رفعا وجرا اجره كساري)

يعني ما كان من الجمع الموازن
مفاعل معتلا فله حالتان
* احداهما ان يكون آخره
ياء قبلها كسرة نحو جوار
وغواش والاخرى ان تقلب
ياؤه الفا نحو عذارى ومدارى
فالأول يجرى في رفعه وجره
مجرى قاض وسار في حذف
يائه وثبوت تنوينه نحو ومن
فوقهم غواش والفجر

وليال عشر وفى النصب مجرى دراهم فى سلامة آخره وظهور فتحته نحو سيروا فيها ليالى * والثانى يقدر اعرابه ولا ينون بحال ولا خلاف فى ذلك وهذا خرج من كلامه بقوله كالجوارى * تنبيهات * الاول اختلف فى تنوين جوار ونحوه فذهب سيبويه الى انه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقى اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه واما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى اولى لان حاجة المتعذر الى التعويض أشد من حاجة المتعسر

وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أى بحسب الاصل (قوله فى سلامة آخره) اى من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) اى من منطوق كلامه فلا ينافى دخوله فى كلامه مفهوما وما أعنى ان حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح فى اول عبارته يعنى كما أوضحنا سابقا (قوله فذهب سيبويه الى انه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الاكثر على ان الاعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم الفعل وهى خفية فأصل جوار على هذا جوارى بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على ان منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا جوارى بترك التنوين لصيغة منتهى الجموع فحذفت ضمة الياء لثقلها ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عنها فعلم ان سبب الحذف على الاول التقاء الساكنين وعلى الثانى التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتيين (قوله عوض عن حركة الياء) أى وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على ان منع الصرف مقدم على الاعلال فأصله على مذهب المبرد جوارى بترك التنوين حذفت ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما (قوله لان الياء لما حذفت تخفيفا) أى لا لالتقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المتعذر الخ) وجهه ان العامل فى كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الاثر مع المنقوص فى الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر فى المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الاولوية لان التعويض يقتضى حذف شئ واقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات تظهر فى فتحه لكن تثقل بعضها

فتركه وعوض عنه التنوين أفاده البهوتي (قوله ولا ألحق مع الالف واللام كما ألحق الخ) اى بجامع أن كلا من تنوين الترنم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شئ فتنوين الترنم عوض عن مدة الاطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا كان الاولى ان يقول الشارح ولا ألحق مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الالف واللام اه ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على القول بانه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بان يقال لو كان عوضا عن الياء لألحق مع الالف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم بجامع ان كلا منهما عوض عن حرف اه وقد يجاب بان التنوين هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل للعوضية عنها ومنع عودها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكان كضد الياء التى تجامع الالف واللام فناسب أن لا يجامع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللازم) يعنى أولوية التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى والحاق التنوين مع الالف واللام وقوله فيهما مرتبط باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعنى قوله امكان التعويض الخ وقوله ولا ألحق الخ (قوله اذ المحذوف) وهو الياء فى قوة الموجود أى فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا (قوله فان قلت الخ) مبنى السؤال والجواب على ان منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر (قوله فناسب حذفها) اى على سبيل الوجوب بقرينة ان الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد ان حذف ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا فى الأدنى وفيه نظر فان أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه اه سم على ان المقرون بأل يستوى فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه فى الساكن الذى ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر فى كل ممنوع من الصرف وموافقا له فى ان المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا لأجله الياء) اى بعد حذف حركتها المقدرة استثقالا زكريا (قوله لملاقاة

ولا ألحق مع الالف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم واما كونه للصرف فضعيف ايضا اذ المحذوف فى قوة الموجود والا لكان آخر ما بقى حرف اعراب واللازم كما لا يخفى منتف * فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها أولا * قلت قال فى شرح الكافية لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى * واعلم ان ما تقدم عن المبرد من ان التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم فى شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه فى الشعر وحكموا له فى جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا منها حذف التنوين وهو بعيد لان الحذف للاقاة

ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله * الثاني ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره أبو علي من ان يونس ومن وافقه ذهبوا الى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وأنه يجر بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه * الثالث

اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل وقد ظهر أن قوله كساريا انما هو في اللفظ فقط دون التقدير لان ساريا مجرور بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لانه منصرف وقد تقدم أول الكتاب

(ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع) اعلم ان سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب الا لجمع أو منقول من جمع فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بأن لا تكون ألفه عوضا من احدى ياءي النسب ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كامل ولما وجد في مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن الا منعه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه والى التنبيه على ذلك أشار بقوله شبه اقتضى عموم المنع أي عموم منع الصرف في جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي

ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله وانه يجر بفتحة ظاهرة) أي ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جواري بياء ساكنة (قوله وانما قالوا ذلك في العلم) اى في المنقوص العلم كقاض علم امرأة (قوله وسيأتي بيانه) اى في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم يضمر لانه لو أضمر لرجع الضمير الى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس في قوله مع خفة الفتحة اظهار في مقام الاضمار (قوله ولسراويل) خبر شبه وهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كذا قال حافده تبعا لشيخنا والبعض وفيه مسامحة لان الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد الفارضي نكرة مؤنث وقال في القاموس السراويل فارسية معربة وقد تذكر ثم قال والسراوين بالنون والشروال بالشين أي المعجمة لغة (قوله لما عرفت الخ) اى وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ما سمي به من هذا الجمع (قوله فحق ما وازنهما) اى فحق اسم الجنس الذي وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة صرح به توطئة لقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك) اى تمام شبهه بهما بان لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما واسم الاشارة يرجع الى تمام شبهه بهما وكذا الضمير في قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال في الكافية وسراويل اذا لم يصرف

وهو الأكثر وقد قيل انه أعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة واذا صرف فلا اشكال اه وفى التوضيح ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اه قال الحفيد لا وجه لانكاره لان ابن الحاجب ثقة وقد نقله (قوله وأنه فى التقدير الخ) اى يقدر أن سراويل كان جمع سروالة فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسيأتى وجه آخر فى معنى العبارة (قوله سمى به المفرد) اى أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله ورد بان سروالة لم يسمع) اعترض بانه لا يصلح رد القول بانه جمع سروالة تقديرا لان تقدير كونه جمعا لسروالة لا يستلزم سماع سروالة وانما يصلح رد القول بانه جمع سروالة تحقيقا كما حكاه السندوبى وغيره وعبارة السندوبى وقيل انه جمع سروالة تقديرا أو تحقيقا بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة اه و يمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بان يراد بقوله فى التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من الاوّم سروالة) تمامه فليس يرق لمستعطف والضمير فى عليه للذم والاوّم الدناءة فى الاصل والخساسة فى الفعل زكريا (قوله فمصنوع) أى من كلام المولدين (قوله وذكر الاخفش) رد للرد ولرده احتاج الى رد آخر فقال و يرده هذا القول أى القول بان سراويل جمع سروالة فى التقدير أمران الخ وحاصل الاوّل أنا لا نسلم ان سروالة وان كانت مسموعة مفرد سراويل بل هى لغة فيه فلا يصح كونه فى التقدير جمع سروالة وحاصل الثانى انه لو كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو منتف لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما فى مدائن واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو انه كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد هذا هو اللائق فى تقرير كلامه و به يعلم ان دعوى البعض ان الامر الثانى مبنى على تسليم انه جمع سروالة غير مسموعة وان تجهه هنا مما لا ينبغى على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به مع ان الغرض ليس الا منع كونه جمع سروالة لانه الشارح فيه لا منع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعه فتدبر * بقى أنه قد يبحث فى الامر الاوّل بمنع ان سروالة بمعنى

وانه فى التقدير جمع سروالة سمى به المفرد ورد بأن سروالة لم يسمع أما قوله * عليه من الاؤم سروالة * فمصنوع لا حجة فيه وذكر الاخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة ويرده هذا القول أمران احدهما أن سروالة لغة فى سراويل لا انها بمعناه فليس جمعا لها كما ذكره فى شرح الكافية والآخر أن النقل لم يثبت فى أسماء الاجناس وانما ثبت فى الاعلام * تنبيهات * الاوّل قال فى شرح الكافية وينبغى ان يعلم ان سراويل

اسم مؤنث فلو سمي به مذكر ثم صغر نقيل فيه سريويل غير منصرف للتأنيث والتعريف ولولا التأنيث انصرف كما ينصرف شراحيل اذا صغر فقيل شريحيل لزوال الصيغة منتهى التكسير * الثاني شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار نظرا الى ما فيه من معنى الجمع وان ألفه غير عوض في الحقيقة قال في شرح الكافية ولقد شبهه ثمانيا بجوار من قال

يحدو ثماني مولعا بلقاحها حتى هممن بزيغة الارتاج

والمعروف فيه الصرف لما تقدم وقيل هما لغتان (وان به

سمي أو بما لحق به فلانصراف منعه يحق) يعني ان ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل يحقه منع الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو مما لحق به من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراحيل أو لفظ ارتجل للعلمية

سراويل بل هي بمعنى قطعة خرقة كما في الرضي وفي الشاني بان اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم في النقل التحقيقي دون التقديري الذي كلامنا فيه الا أن يجاب بان معنى قوله في التقدير بحسب الاصل كما مر ايضاحه فتنبه (قوله اسم مؤنث) واتما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنويا عند تصغيره ان يكون ثلاثيا كما سيأتي في قول المصنف واختم تا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثي كسن (قوله سريويل) أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله للتأنيث) أي لكون اللفظ مؤنثا وضعا كزينب (قوله لزوال صيغة منتهى التكسير) أي مع عدم ما يخلفها في المنع بخلاف الاول (قوله يحدو ثماني الخ) الحدو سوق الابل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير في يحدو من أولع بالشئ أغري به واللقاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرها فجمع لقحة وهي الناقة التي تحلب وليس مرادا هنا والزيغة بفتح الزاي الميلة والارتاج بالكسر من أرتجت الناقة اذا أغلقت رحمها على الماء والمعنى من شدة طربهن من الحدو هممن بميلهن عن الارتاج كذا في العيني (قوله من لفظ أعجمي) بيان لما لحق أي من اسم جنس مفرد أعجمي (قوله وشراحيل) مقتضى سياقه انه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذكر في القاموس الا انه علم قديم (قوله أو لفظ) هكذا في النسخ بالجر عطفا على لفظ الاول أو على جمع قال البعض والصواب النصب عطفا على منقولا لان العلم المرتجل مقابل لعلم المنقول لا أن الثاني منقول عن الاول اه بايضاح وهو تصويب في غير محله لامكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو مما لحق به عطفا على منقولا وجعل من فيه تبعيضية لا صلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفا على لفظ الاول والمعنى أو كان ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمي أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا أنه عليه يكون العلم المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وان به سمي أو بما لحق الخ بخلافه على نصب لفظ عطفا على منقولا فانه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فينافي تصدير الشارح العبارة بالعناية فتعين

مقامها فلوطرا تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى دون الأول اه قال المرادى قلت مذهب سيبويه انه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الأخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح اه

(والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معدى كربا) قد تقدم ان مالا ينصرف على ضربين أحدهما مالا ينصرف فى تعريف ولا تنكير والثانى مالا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول وهذا شروع فى الثانى وهو سبعة أقسام كما مر الاول المركب تركيب المزج نحو بعلبك وحضرموت ومعدى كرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحدا الا باضافة ولا باسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث

على هذا التحقيق والله ولى العناية ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا لئلا ينافى ما أسلفه الشارح من ان هذا الوزن لا يكون فى العربية الا جمعا أو منقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ فى قوله من لفظ أعجمى لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الاعجمى اسم الجنس المفرد الاعجمى (قوله مثل هوازن) كذا فى نسخ وهى ظاهرة وفى نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بان كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بانه يحتمل ان مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله والعلة فى منع صرفه) أى ما سمى به من ذلك (قوله مافيه من الصيغة مع اصالة الجمعية) هذه العلة الاولى قاصرة على ما سمى به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراحيل ولا نحو هوازن وكشاجم ولعل العلة فى هذين القسمين ماقاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها (قوله أو قيام العلمية مقامها) اى أو مافيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التى كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل الثانى) هو مافيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الاول هو مافيه من الصيغة مع اصالة الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) اى بالعلمية التى خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول لمحذوف يفسره المذكور بالزوم أى اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم أخاه (قوله مركبا تركيب مزج) أى غير عددى وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معدى كربا على ما يأتى (قوله مالا ينصرف فى تعريف ولا تنكير) هو ما احدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعلة واحدة وهو اثنان (قوله والثانى مالا ينصرف الخ) ضابطه ما احدى علتيه العلمية (قوله بل ينزل عجزه الخ) التعريف للمركب المزجى المعرب فلا اعتراض بان المركب العددى والمختوم بويه والمركب من الاحوال والظروف مركبات مزجية مع ان التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا السيد (قوله منزلة تاء التأنيث) أى فى أن الاعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهى الفتح الا فى نحو

معدى كرب كما يذكره الشارح (قوله ولذلك) اى لتنزيل المذكور وقوله فانه يسكن أى يبقى على سكونه (قوله بان سكنوا) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصوير به للفعل المذكور وقوله ونحوه كقالى قلا اسم موضع وقوله وان كان مثلها أى الياء (قوله وقد يضاف أول جزأى المركب) أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أولا وأل للعهد الذكرى لانه بعد الاضافة لا يسمى مركبا مزجيا لان الاضافى قسيم المزجى فتسميته مزجيا باعتبار حالته الأخرى أعنى حالة مزجه واعلم ان هذه الاضافة لفظية لا معنوية لان بك مثلا ليس اسما لشئ أضيف اليه بعل حتى تظهر ثمرة الاضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق فى المعنى بين الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لان المتضايفين كالشئ الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لان فائدة الشئ قد تحصل بغيره أيضا (قوله فيستصحب سكون الخ) اى فى الاحوال الثلاثة وقيل تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر (قوله تشبيها بياء دردبيس) أى بجامع أن كلا من الياءين وسط وان كان دردبيس كلمة تحقيقا ومعدى كرب كلمة تنزيلا ودردبيس اسم للداهية والعجوز الفانية وخرزة للحب قاله فى القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن الموفق وأقره وقوله مع الافراد أى عدم التركيب كقوله ولو أن واش باليمامة داره وقوله تشبيها بالالف أى فى نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة وقوله ما كان جائزا فى الافراد معنى جوازه فى الافراد ان بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وان كان البعض الآخر يوجب الفتح أو ان اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض ان من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه فى الافراد أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثانى الخ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثانى المذكور

ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر الا اذا كان معتلا فانه يسكن نحو معدى كرب لان ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بان سكنوا ياء معدى كرب ونحوه وان كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعادية وقد يضاف أول جزأى المركب الى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدى كرب ونحوه تشبيها بياء دردبيس فيقال رأيت معدى كرب ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء فى النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الافراد ويعامل الجزء الثانى معاملته لو كان منفردا

فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لان فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الاول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورأيت

حضرموت ومررت بحضرموت لان موتا ليس فيه مع التعريف سبب ثان وكذلك كرب في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه حينئذ فيقول في الاضافة هذا معدي كرب فيجعله مؤنثا وقد يبنيان معا على الفتح ما لم يعتل الاول فيسكن تشبيها بخمسة عشر وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الاثبات وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم * تنبيهات * الاول أخرج بقوله معدي كربا ما ختم بويه لانه مبني على الاشهر ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه ولا يرد على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع للمعربات وقد تقدم ذكره في باب العلم * الثاني احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبي الاضافة والاسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر فحتم البناء عند البصريين وأجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسيأتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة أوجه أن يقر على حاله وأن يعرب اعراب ما لا ينصرف وان يضاف صدره الى عجزه واما تركيب الاحوال والظروف نحو

على لغة اضافة صدره الى عجزه كما قاله المرادي وقوله معاملته أي معاملته في الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يصرفه) اى كربا حينئذ أي حين اذ أضيف اليه معدي قال الخبيصي من قدر كربا اسما للسكر به منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكارا قلا في بعلبك وقالي قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما لموضع أو مكان صرفه دماميني (قوله فيجعله مؤنثا) لو قال كابن الناظم يجعله مؤنثا لكان أولى لان جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله (قوله تشبيها بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعنى تشبيها للنوع المتكلم فيه من المزجي وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني فلا ينافي كلامه أن المركب العددي من المزجي (قوله وقد نقلها الاثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة وسكون الموحدة وهو الثقة (قوله أخرج بقوله معدي كربا الخ) فيه ان المثال لا يخصص اه سم وأجاب شيخنا بان الناظم كثيرا ما يستغني بالتمثيل عن التقييد أي وقوله سم المثال لا يخصص معناه انه ليس منافيا للتخصيص فلا ينافي أنه راجح فيه لقرينة كعادة الناظم فافهم (قوله لانه مبني) أي على الكسر أما البناء فلأنه ويه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه الا البناء على الكسر وأما الجرمي فجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أي ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن وبعضها في الشرح

شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمى به انصرف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا رأى سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء

(كذا الحاوى زائدى فعلانا كغطفان

أى فلا حاجة الى استثنائها هنا حتى يرد انه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المختوم بويه (قوله شغر بغر) بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح اول كل وكسره يقال ذهب القوم شغر بغر أى متفرقين من أشغر فى البلد أبعد وبغر النجم سقط لانهم يتفرقون بتباعد بعضهم عن بعض وسقطوا فى الاماكن التى تفرقوا اليها أفاده الدمامينى وهذا المثال والمثال الثانى لما ركب من الاحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا لبيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل فانه فى معنى مجاورى وجوز وا أن يكون الجار المقدر الى وان لا يقدر جار أصلا بل العاطف شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ولو اضفت فقلت صباح مساء لجاز أى صباحا مقترنا بمساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو وفى الرضى أنه الفاء لان الفاء للتعقيب فتفيد العموم اذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين واصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان بس (قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أى كحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور فى قوله وزال التركيب وفى قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتى فعليه الاثبات (قوله كذا الحاوى) أى علم حاوى زائدى فعلانا (فائدة) قال أبو الفتح اذا سميت رجلا اذان صرفته لان الفه وان كانت زائدة فانها لما عاقبت الف ذا التى هى عين جرت مجرى الاصل واما زيدان المسمى به رجل فانه لا ينصرف لانه يبقى بعد اسقاط زائديه ثلاثة احرف وهذا شئ يكون وضع الاسماء المعربة عليه واما ذان فانه يبقى بعد الحذف على حرف واحد نقله سم (قوله كغطفان) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب

ممنت

سميت باسم أبيها تصريح (قوله وكأصبهان) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الباء
الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت
باسم أول من نزلها وأصبه اسم فرس كذا في التصريح قال في القاموس وهي
كلمة عجمية وأصلها اسباهان أي الاجناد لانهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد
ان فتح الهمزة أكثر من كسرها وان الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلامة
الزيادة الخ) فاذا جهل كل من زيادة الالف والنون وأصالتهما فسيبويه
والخليل يمنعان الصرف لحوقا بالأكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة الا بدليل اه
حفيد (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر الى الوهم ان هذا مفهوم قوله
أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه ان يكون قوله فان كان
قبلهما حرفان الخ من صور ما اذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل
التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف)
أي أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني قيل لبعضهم أتصرف
عفان قال ان هجوته أي لانه حينئذ من العفونة لا ان مدحته أي لانه حينئذ
من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض
البعض عليها بأن المناسب لقوله ان قدرت الخ ان يقول ان جعل وزنه فعلان
الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما
لا يخفى ودعواه ان الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن
الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من ان المتكلم بنحو حسان
مخير في الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سيأتي في رمان
من الخلاف لانه فيه وجد المرجح لأحد الاعتبارين عند القائل بصرفه
والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لانه
صفة والكلام في الاعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد
يبحث في العلة الاولى بأن المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أي بعد
عن الحق وبابه قعد مصباح (قوله لان فعالا في النبات أكثر) أي من فعلان
بالضم (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة
الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة

نحو حمدان وعثمان وعمران
وغطفان وأصبهان وقد نبه
على التعميم بالتمثيل * تنبيهات
* الأول علامة زيادة الألف
والنون سقوطهما في بعض
التصاريف كسقوطهما
في ردّ نسيان وكفران الى
نسي وكفر فان كانا فيما
لا ينصرف فعلامة الزيادة
أن يكون قبلهما أكثر من
حرفين أصولا فان كان قبلهما
حرفان ثانيهما مضعف فلك
اعتباران ان قدرت أصالة
التضعيف فالالف والنون
زائدتان وان قدرت زيادة
التضعيف فالنون أصلية مثال
ذلك حسان ان جعل من الحس
فوزنه فعلان وحكمه أن
لا ينصرف وهو الاكثر
فيه ومن شعره

ماهاج حسان رسوم المقام
ومظعن الحي ومبنى الخيام

وان جعل من الحسن فوزنه
فعال وحكمه أن ينصرف
وشيطان ان جعل من
شاط يشيط اذا احترق
امتنع صرفه وان جعل من
شطن انصرف ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل الى المنع لكثرة زيادة
النون في نحو ذلك وذهب الأخفش الى صرفه لان فعالا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة

الثانى اذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه كابدالك اصيلال فان أصله أصيلان فلو سمى به منع ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف بعكس أصيلال ومثال ذلك حنان فى حناء أبدلت همزته نونا * الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر) وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا او تقديرا أما لفظا فنحو فاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ولزوم علامة التأنيث فى لفظه فان العلم المؤنث لا تفارقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الألف فى حبلى وصحراء فأثرت فى منع الصرف بخلافها فى الصفة واما تقديرا

بفتح الميم أى الاولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا فى النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا ابدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله ان النظر للاصل لا للطارئ اه سم أى فى الصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله اصيلان) تصغير اصيل على غير قياس اه تصريح والأصيل العشى كما فى القاموس (قوله صرف) لاصالة النون حينئذ لانها بدل من اصلى (قوله حنان) أى مسمى به لان الكلام فى العلم (قوله كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما فى ابى هريرة وأبى قحافة سم (قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر (قوله وشرط منع العار) أى المؤنث العارى من الهاء (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف اى فوق ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى فوق الاحرف الثلاثة وانما يرتقى فوق اسم آخر ذى احرف ثلاثة كذا فى الشاطبى (قوله اوكجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه فى معرض التقسيم وفى العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة فى محل نصب نعت تذكيرا وعجمة عطف على تذكيرا وكان عليه ان يزيد وتحرك الوسط الا ان يقال هو مأخوذ من قوله كهند (قوله فى معناه) أى فيه باعتبار وضعه لمعناه الشخص ففيه مسامحة (قوله ولزوم علامة التأنيث فى لفظه) اعترضه سم بانه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الاولى بالمنع دون الثانية بان الاولى لازمة لما هى فيه دون الثانية وأجيب بان الالف لازمة مطلقا أى فى العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تلزم فى العلم وكلامنا الآن فى العلم (قوله بخلافها فى الصفة) أى بخلاف التاء حالة كونها فى الصفة كقائمة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها الا انها فى حكم الانفصال فانها تارة تتجرد منها وتارة تقترن بها تصريح (قوله وفى المؤنث المسمى) من اضافة الوصف الى مرفوعه أى المؤنث مسماه وقول البعض أى المسمى به لان الكلام فى اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث وليس

ففى المؤنث المسمى فى الحال كسعاد وزينب أو فى الأصل كعناق اسم رجل أقاموا فى ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا أى سواء كان مؤنثا فى المعنى أم لا زائدا على ثلاثة أحرف أم لا ساكن الوسط أم لا الى غير ذلك مما سيأتى نحو عائشة وطلحة

وهبة وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب
وسعاد لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرك الوسط كسقر ولظى لأن الحركة
قامت مقام الرابع خلافا
لابن الأنباري فإنه جعله
ذا وجهين وما ذكره
في البسيط من أن سقر
ممنوع الصرف باتفاق ليس
كذلك أو يكون أعجميا
كجور وماه اسمي بلدين لأن
العجمة لما انضمت إلى
التأنيث والعلمية تحتم المنع
وإن كانت العجمة لا تمنع
صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر
منع الصرف وإنما أثرت تحتم
المنع وحكى بعضهم فيه خلافا
وقيل إنه كهند في جواز
الوجهين أو منقولا من مذكر
نحو زيد إذا سمي به امرأة
لأنه حصل بنقله إلى التأنيث
ثقل عادل خفة اللفظ هذا
مذهب سيبويه والجمهور
وذهب عيسى بن عمر والجرمي
والمبرد إلى أنه ذو وجهين
واختلف النقل عن يونس
وأشار بقوله وجهان
في العادم تذكيرا إلى آخر
البيت إلى أن الثلاثي
الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق فمن
صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد جمع
بينهما الشاعر في قوله * لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد في العلب

كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل الخ
فلا تكن من الغافلين (قوله وهبة) أي علما (قوله وأما المؤنث المعنوي)
أي ما ليس علامته لفظية وإلا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لأن
علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية اه يس وأراد باللفظية أولا الظاهرة
وثانيا الأعم فلا تناقض ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ
والمراد المؤنث المعنوي من الأعلام لأنها موضوع الكلام (قوله لأن
الحركة قامت مقام الرابع) لأن الاسم بالحركة خرج عن أعدل الأسماء
وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرباعي في الثقل ولأنها في النسب
كالحرف الخامس فلو نسبت إلى جمزى لقلت جمزي بحذف الألف لا غير
ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الحذف والقلب وأن تقول في النسب إلى
حبلى حبلي أو حبلوي كما سيأتي دنوشري (قوله اسمي بلدين) ينبغي أن
يقول اسمي بلدتين ليكون جور وماه مما نحن فيه وأما إذا جعلا اسمي بلدين
كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف (قوله أو منقولا من مذكر
الخ) لي ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد إذا سمي به مؤنث عند
سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الأول
وأصالة تأنيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وهلا جاز
الوجهان في الأول كالثاني أو تحتم منع الثاني كالأول ومن هنا تظهر قوة
مذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد فتأمل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلوا
بقوله تعالى اهبطوا مصرا مع قوله وقال ادخلوا مصر فإن مصر في الأصل
اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علما على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد
المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث
بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان دماميني (قوله كهند ودعد) مثلهما
بنت وأخت علمي مؤنث كما سيأتي (قوله والمنع أحق) أي لوجود السببين
(قوله لم تتلفع الخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي

* تنبيهات * الأول ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال أبو علي الصرف أفصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع قال الزجاج لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لأنهم لا يردون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند * الثاني لا فرق في ذلك بين ما سكونه أصلي كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الإعلال كدار * الثالث قال في شرح الكافية وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جرى مجرى هند وقد نص سيبويه على ذلك وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل وقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح * الرابع إذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة ويدية فإن صغر بغير تاء نحو حريب وهي ألفاظ مسموعة انصرف * الخامس إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حرب ولابن خروف في المتحرك الوسط وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا

اذا

حضرية قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لعله لمقاومة خفة أحد السببين مع كون الصرف هو الأصل فيرجع إليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة (قوله لأنهم لا يردون اسم البلدة على غيرها) أي لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظي أي غالبا بخلاف أسماء الأناسي فإنهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت إلى التخفيف وإنما قلنا أي غالبا لأنهم قد يوقعونه في اسم البلدة (قوله أو الإعلال كدار) لأن أصله دور قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا إذ يد وإن كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثي تقديرا ساكن الوسط إذ أصله يدي بالإسكان كما في الصحاح زكريا (قوله نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوه مما سيأتي في التصغير (قوله انصرف) قال الإسقاطي وتبعه غيره لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهند اه وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها في تصييره رباعيا وإلا كان متحتم المنع اتفاقا (قوله مطلقا) أي تحرك وسطه أم لا كما يؤخذ مما ذكره في القول بعده وسكت عن كونه أعجميا أو لا واستظهر البعض أنه لا فرق * قال يس فإن قلت لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم (قلت) لأنه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكونه أمرا طارئا والمعنى مذكر فاحتاجوا لتقوية معنى التأنيث لأقوى الأمور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فإنه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اه (قوله وإن كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكير انفرد به محققا أو مقدرا وأن لا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر قال الدماميني فيصرف إن سبق له تذكير انفرد به محققا كدلال علم مذكر منقولا من مؤنث لأنه في الأصل مصدر أو مقدرا كحائض علم مذكر لسبق التذكير تقديرا إذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم إذا صغروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون

اذا سمي بنحو حائض مذكر لم يصرف بناء على أن قولهم ان نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ويرد عليهم انهم اذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث ادخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر فهو ولامن مؤنث فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر ان احتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكر لان تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كذراع علم مذكر فهو في الأصل مؤنث لكن غلب في أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أي قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقديرا أي تقديرا كائنا كاللفظ وبمنزلته بأن يكون الحذف قياسيا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسي ومنه شمل تخفيف شمأل واحترز به عما هو على غير قياس كايم في أيم فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به اه يس وعبارة الدماميني فان الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به أما أولا فلانه قد ينطق به وأما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترز به عن نحو كتف فان هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمي به مذكر اذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعر بها اه (قوله اسم للضبع) أي الانثى ويقال للذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمي رجل ببنت وأخت الخ) * فائدتان (الاولى) قال الدماميني لو سمي مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة نحو جنوب ودبور وشمال بفتح أوله فانها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ففيه وجهان المنع كزينب والصرف كباب حائض اه (الثانية) قال في التسهيل صرف أسماء القبائل والارضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فان كان أبا أو حيا او مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف

كاللفظ نحو جيل مخفف جيأل اسم للضبع بالنقل منع من الصرف * السادس اذا سمي رجل ببنت أو أخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لان تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها

فأشهرت تاء جبت وبحت قال ابن السراج ومن أصحابنا من قال ان تاء بنت وأخت للتأنيث وان كان الاسم مبنيا على غيرها ويمنعه الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس قول سيبويه أنه اذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين

في هذه السابع كان الاولى ان يقول تاء بدل قوله

بناء على أن مذهب سيبويه والبصريين ان علامة التأنيث التاء والهاء بدل عنها في الوقف وقد عبر بالتاء في باب التأنيث وقال علامة التأنيث تاء أو ألف وكأنه اعتمد ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل في التسهيل * الثامن مراده بالعار في قوله وشرط منع العار العاري من التاء لفظا والا فما من مؤنث بغير الألف الا وفيه التاء اما ملفوظة أو مقدرة (والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع) أي مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع العجمية لكن بشرطين أن يكون عجمي التعريف أي يكون علما في لغتهم وان يكون زائدا على ثلاثة أحرف وذلك نحو ابراهيم واسماعيل واسحق فان كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كلجام اذا سمي به رجل لانه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فألحق بالامثلة العربية وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك

لما لة

وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني واطلاقهم القول بجواز الامرين محمول على ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وخولان وقوله وقد يتعين الخ يعني ان جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو فيما لم يقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا يتجاوز فيه ما سمع زاد في الهمع وقد يتعين اعتبار الحي ككلب (قوله وأشهرت تاء جبت وبحت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت في الاصل اسم لصنم ثم استعمل في كل ما يعبد من دون الله عز وجل والبحت هو الحرام (قوله وقياس قول سيبويه) أي قوله ان بنتا وأختا اذا سمي بهما رجل يصرفان كما في زكريا (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه اه سم لانهما حينئذ كهند وفي عبارة الشارح ركاكة ظاهرة وكان ينبغي أن يقول انهما اذا سمي بهما مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز على القول بان تاءهما ليست للتأنيث أما على أن تاءهما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية (قوله وكذا فعل في التسهيل) أي عبر هنا بالهاء وفي باب التأنيث بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه (قوله والعجمي الوضع والتعريف) اضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أي العجمي وضعه وتعريفه وقوله مع زيد حال من الضمير في العجمي وغير هذا لا يخلو عن شئ والمراد الزيادة على الثلاث بغير ياء التصغير كما سيأتي وانما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام في المؤنث لضعف العجمة لعدم علامة لها كعلامة التأنيث من التقوي بمجرد تحرك الوسط الذي هو مفقود في ضعيف وهذا أرجح مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أي الموضوعات (قوله أي يكون علما في لغتهم) وان نقلته العرب الى علمية أخرى كأن سمت باسماعيل شخصا آخر (قوله كلجام) بالجيم وضعه العجم اسم جنس

للآلة التي تجعل في فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما في القاموس وغيره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو (قوله الى العلمية ابتداء) بان لم تستعمله اسم جنس قبل ان تستعمله علما (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو في لغة العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن وان يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ) بل الشرط عندهم ان يكون أول استعمال العرب له في العلمية (قوله لمجيئه على أصل ماتبنى الخ) اضافة أصل الى ما على معنى في وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب يراعون في كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالاصل فيها الزيادة لان العجم يراعون في كلامهم الطول (قوله نحو نوح ولوط) اى من كل علم ثلاثي ساكن الوسط اعجمي مذكر أما المؤنث كماه وجور فممنوع الصرف لتقوّي العجمة بالتأنيث وانما لم يجز في نوح ولوط الوجهان كما جاز في هند ودعد مع ان كلا وجد فيه سببان لان التأنيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام ﻫ واعلم ان أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف الا ستة محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية وقيل هود كنوح لان سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للخفة ويؤيده مايقال من ان العرب من ولد اسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فكان كنوح كذا في الجامي قال العصام ويرد على الحصر في الستة شيث وعزير وقال البيضاوي تنوين عزير بناء على انه عربي وترك تنوينه بناء على انه أعجمي اﻫ واستشكله ابن قاسم بان ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو قضية القراءة بهما يوجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على انه عربي والآخر على انه أعجمي مع انه في الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط وأجيب بانه يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وان لم يوافق توجيه القراءة الأخرى وقد قرئ تترى بالتنوين على ان الالف للالحاق وتركه على انها للتأنيث ولا يمكن ان تكون في الواقع لهما والياء على انه أعجمي ليست للتصغير لان الظاهر أن الكلمة وضعت عليها في لغة

الى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما في لغة العجم وكذا ينصرف العلم في العجمة اذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ماتبنى عليه الآحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك

نحو شتر وللمثال في شرح الكافية قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومتحتم المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف لم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة قال وعمن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة اهـ ثم ان الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني وتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال * أحدها ان العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح * الثاني ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان * الثالث ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب * تنبيهات * الأول قوله زيد هو مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وزيدانا * الثاني المراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس * الثالث اذا كان العجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء * الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة ثانيها خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابراهيم ثالثها عروه من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي

العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولانها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من ان الاعجمي اذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما في كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت الى تأنيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا ان يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز ارادة المكان فتدبر (قوله ولمك) فسره شيخنا والبعض بما في القاموس من انه جلاء يكتحل به وهو غير مناسب لان الكلام في العلم والمناسب هذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد في شرح اللباب ان لمك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والامر عليه ظاهر (قوله لان العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق في ذلك الخ (قوله مطلقا) أي ساكن الوسط أو متحركه (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب في متحرك الوسط وقوله لوجد في بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه متحتم المنع أن يقول لوجد في بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الا أن يقال المراد المبالغة في عدم وجوده في كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو في بعض الشواذ فتفطن (قوله ويتحصل) أي من كلام النحاة لا مما تقدم اذ القول الثالث لم يتقدم (قوله وما سكن وسطه ينصرف) أي وجوبا بالتغاير الثاني (قوله مصدر زاد يزيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد الخ (قوله عروه من حروف الذلاقة) اعلم ان العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو في الخماسي او الرباعي وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو

الذال اذا علمت ذلك علمت ان ما فرع عليه تبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربي و ينبغي ان يقال حيث لم تنتقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر (قوله فان كان في الرباعي السين) اى ماذكر من عجمة الرباعي العاري عن حروف الذلاقة اذا لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق (قوله نحو قنج وجق) الاول بقاف مفتوحة وجيم مشربة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب و بمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال في القاموس الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اه ولم يذكر قنج و يؤخذ من صنيع شيخنا السيد ان مراد الشارح التمثيل بقنج وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح ان كلامه في الاسماء وجق ليس في اللغة التركية اسما اللهم الا ان يراد بالاسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة قاموس ومثله الجص والصنجة (قوله نحو اسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما حركة الهمزة (قوله والزاى بعد الدال) أى وكالزاى بعد الدال ولو قال والزاى للدال أى وتبعية الزاى للدال لكان اخصر وقيد في الهمع تبعية الزاى للدال بكونها في آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يس وقد تبدل زايه سينا (قوله كذاك ذو وزن) أى علم ذو وزن وفى البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا ارجاع الاول الى الثاني لان الاصل في الوصف الافراد (قوله كأحمد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الا في نادر) أى في لفظ نادر عربي غير علم بقرينة عطف العلم والعجمي عليه والعطف يقتضي المغايرة وقوله كصيغة الماضي الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى الخ وقوله وما سلمت الخ وقوله و بناء فعل وقوله وصيغ الخ (قوله أو بهمزة وصل) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل

فان كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل رابعها أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قنج وجق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو نرجس والزاى بعد الدال نحو مهندز (كذاك ذو

وزن يخص الفعلا * أو غالب

كأحمد و يعلى) أى مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل الا في نادر او علم او أعجمي كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق

وماسوى افعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من ممنوع لما لم يسم فاعله وبناء فعل وما صيغ للامر من غير فاعل والثلاثي نحو انطلق ودحرج فاذا سمي بهما مجردين من الضمير قيل هذا انطلق ودحرج ورأيت انطلق ودحرج ومررت بانطلق ودحرج وهكذا كل وزن من الاوزان المبنية على انها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل ولدوية وينجلب وخرزة وتنشر لطائر وبالعلم من نحو خضم بالمعجمة لرجل وبقم لفرس وبالاعجمي من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه الاسماء اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى اما لكثرته فيه

بعد عن أصله والتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن أصله ولم يستحق الخروج عما هو له تصريح (قوله وماسوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل) أى لان هذه من الغالب كما يعلم مما يأتي اه سم ومثال ماسواها يدحرج ويتدحرج (قوله وما سلمت الخ) احترز بالسلامة من المغير كرد وقيل وسيأتي وقوله من ممنوع بناء لما سلمت الخ وقوله وبناء فعل اى بالتشديد (قوله من غير فاعل) أما ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر تصريح (قوله والثلاثي) اى وغير الثلاثي لان ما صيغ من الثلاثي من الغالب كما يأتي سم (قوله نحو انطلق ودحرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثي (قوله مجردين عن الضمير) اذ لو اقترنا به لكانا من المحكي لا من الممنوع الصرف لان العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى (قوله قيل هذا انطلق) بقطع الهمزة لما مر (قوله وهكذا) أى كالمذكور من صيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة وغيره مما مر وقوله المبنية أى الموضوعة (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دئل) أى من خروج وزن نحو دئل بصيغة الماضي المجهول وينجلب وتنشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدوية أى شبيهة بابن عرس اى اسم لهذا النوع وكذا يقال في قوله لخرزة وقوله لطائر فدئل وينجلب وتنشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا قال سم وفي التوضيح ما يزيده وينجلب بجيم بعد النون وتنشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما في سم وغيره وبقم في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما في القاموس (قوله من بقم واستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم والاستبرق الديباج الغليظ (قوله اما لكثرته فيه) يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب بوقتل أكثر في الافعال مع أن فاعلا على وزنه من

الأسماء نكاتم بالفتح مصروف الا أن يكون الملحق بناء على أن الغالب
ان أكثرية الوزن في الفعل تقتضى المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه
(قوله كاثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة وبالدال المهملة واصبع
بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة
من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع
وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل اه تصريح
ونقل البعض عن الهوتى فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا (قوله واما لان
أوله) احترز بقوله أوله عن وزن فاعل بالفتح فانه وان اشتمل على زيادة تدل
في الفعل كضارب دون الاسم نكاتم وهى ألف المفاعلة لكن ليست اوله
فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر في الفعل فتفطن (قوله
زيادة الخ) احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وان ماثل حروف
المضارعة كما في نرجس ونهشل * واعلم انه يدخل في كلامه نحو يغلب وتنبشر
فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب اه سم (قلت) انما جعل
ذلك من المختص نظرا الى الصيغة بتمامها وهو اولى من جعله من الغالب
نظرا الى جزئها فتأمل اه اسقاطى والعجب من البعض حيث ذكر السؤال
بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ قلت فأوهم أن
الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كأفكل) وهو الرعدة وأكلب
جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فمن نظائر أفكل من الاسماء ابيض واسود
وأفضل ومن الافعال أذهب واعلم واسمع ومن نظائر اكلب من الاسماء
أبحر واوجه وأعين ومن الافعال انصر وادخل واخرج (قوله بأحدهما)
أى بهمزة أحدهما اى افعل وافعل (قوله وقد يجتمع الأمران) أى المعلل
بهما الاولوية وهما الاكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل
دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض
من أنهما الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فافهم (قوله نحو يرمع)
بتحتية فراء فميم فعين مهملة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق تلمع وتنضب
بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر ولو قال بدل قوله
فانهما كاثمد فانهما كأصبع وأصبع لكان انسب نعم يرد على الشارح

كاثمد واصبع وابلم فان أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الامر من الثلاثي واما لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كأفكل واكلب فان نظائرهما تكثر في الاسماء والافعال لكن الهمزة من افعل وافعل تدل على معنى في الفعل نحو اذهب واكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح بأحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بأحدهما من الاسماء وقد يجتمع الامران نحو يرمع وتنضب فانهما كاثمد في كونه على وزن يكثر في الافعال ويقل في الاسماء وكافكل في كونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم

ان وزن افعل بضم العين كثير في الاسماء أيضا كما تقدم فتأمل (قوله قد انقسم
بما ذكر الخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة
بكثرته في الفعل او حكما بأن يكون القياس يقتضي كثرته في الفعل لانه
أنسب به لان اوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم ويدل على
هذا الحمل تمثيله بأحمد ويعلى للغالب لانهما من الغالب حكما (قوله عن
هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بالغالب (قوله احسن الخ) اى لانه قد بان أن
هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعل وما الفعل به اولى وان لم يغلب وقول
الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثاني بدون تأويل (قوله الثاني قد فهم من
قوله الخ) عبارة السندوبي وفهم من كلامه ان الوزن الخاص بالاسم
أو الغالب فيه او المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى
ابن عمر في المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك اى وكذا المختص
بالاسم وقوله غير الغالب أى في الفعل فيصدق بالغالب في الاسم والمستوى
فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل
دماميني (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحتين يعني من الفعل
الماضي مطلقا أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر
فانه قال كما في الشاطبي كل فعل ماض اذا سمي به فانه لا ينصرف وبدليل الرد
عليه بعد بأن العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من
كعسب اذا اسرع اذ لو كانت مخالفة عيسى في خصوص الماضي الذي
على وزن فعل كأكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب اجماعا لان
وزن كعسب فعلل وكلامه في موازن فعل (قوله أنا ابن جلا الخ) جملة
جلا في موضع خفض صفة لمحذوف واعترض بان الموصوف بالجملة لا يحذف
الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر في النعت لكن نقل يس عن
بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما
اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله وهو محكى) نظر في تفريع هذا على ما قبله
بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على انها صفة
لمحذوف لان الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما
تصرح به عبارة التوضيح وهي واجيب بانه يحتمل ان يكون سمى بجلا من

* تنبيهات * الاول قد انقسم
بما ذكر الى التعبير عن هذا
النوع بأن يقال او وزنه للفعل
كما مر في الكافية او ما هو به
اولى كما في شرحها والتسهيل
احسن من التعبير عنه بالغالب
* الثاني قد فهم من قوله يخص
الفعل او غالب أن الوزن
المشترك غير الغالب لا يمنع
الصرف نحو ضرب ودحرج
خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل
من فعل فانه لا يصرفه متمسكا
بقوله * انا ابن جلا وطلاع
الثنايا * ولا حجة فيه لانه محمول
على ارادة انا ابن رجل جلا
الامور وجربها فجلا جملة من
فعل وفاعل وهو محكى لا ممنوع
من الصرف كقوله

قوله

اى ضمير متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء مايقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التى تكون للاسماء والافعال ان غلبت للافعال فلا تجره فى المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو اشهر فى الفعل وان غلب فى الاسم فأجره فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضى ولكنه اشهر فى الاسم * الثالث يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان احدهما أن يكون لازما

قوله يزيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله نبئت اخوالى بنى يزيد وان يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف اى أنا ابن رجل جلا الامور ام فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى (قوله بنى يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصريح (قوله والذى يدل على ذلك) اى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وماذكره البعض من المناقشة فى الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالته على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت اى أنا ابن جلا الخ (قوله مايقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولان نظر عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التى تكون الخ) أى الكلمات التى تارة تكون اسماء وتارة افعالا الا ان غلب استعمالها أفعالا الخ ولم ينقل الشارح حكم مااستعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين فى المعرفة فراجع (قوله فلا تجره) أى بالكسرة (١) والضمير البارز للامثلة لتأولها بالمذكور (قوله ان يكون لازما) أى للكلمة فنحو اثمد لازم له وزن اضرب ونحو اصبع لازم له على احدى لغاته وزن اقطع ونحو ابلم لازم له وزنا كتب قال الحفيد اعلم ان الوزن اذا كان مختصا تجب الموازنة فى اللفظ والتقدير وان كان غالبا فكونه مبدوا بزيادة هى بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة فى اللفظ لأن أوله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا اى أو غالبا الكثرته فى الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثانى وابدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم

(١) قول المحشى أى بالكسرة فهم أن قول الفراء فلا تجره بفتح التاء من الجر والظاهر أنه يقرأ بضم التاء وسكون الجيم وكذا قوله بعد فأجره فى المعرفة يقرأ بقطع الهمزة فعل امر من الاجراء لان اصطلاح الكوفيين وسيبويه التعبير عما يسميه البصريون مصروفا بالمجرى بصيغة اسم المفعول والتعبير عما يسميه البصريون ممنوع الصرف بغير المجرى كما بسطه محشى القاموس ونقله الشهاب فى باب الجيم من شفاء الغليل عن الجواليقى فتنبه راه نصر

* الثاني أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم فخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمى به انصرف وان كان في النصب شبيها بالامر من علم وفي الجر شبيها بالامر من ضرب وفي الرفع شبيها بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة وخرج بالثاني ضرورة وقيل فان أصلهما ردد وقول ولكن الادغام والاعلال اخرجاهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلي ولو سميت رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج بذلك الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لانه باين الفعل بالفك وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين * أحدهما ما خرج الى مثال غير نادر ولا اشكال في صرفه ضرورة وقيل والآخر ما خرج

قوله أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الأول تصرف في عبارته واختصره اتصرفا واختصارا مخلين (قوله الثاني أن لا يخرج الخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة في قوله سابقا وما أمات صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لان المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن ان يدفع بأن خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الآن في شرط مطلق الوزن المانع وقوله وما أمات الخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر (قوله نحو امرئ) اى على لغة الاتباع فيه فان سمى به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حينئذ كذا الكلام في ابنم على الغتين دماميني بحذف (قوله وفي الرفع شبيها بالامر من خرج) رد بأن همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه في هذه الحالة اقوى من صرفه في الحالين الاولين (قوله ولكن الادغام) أى في رد والاعلال اى في قيل بالنقل والقلب (قوله ولو سميت الخ) محترز قوله الى مثال هو للاسم (قوله بالضم) أى ضم الباء الأولى وأما الهمزة فمفتوحة كما في الفارضي قال الدماميني واحترز عن ألبب بفتح الباء الاولى فانه لا خلاف في منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب تصريح (قوله لانه باين الفعل) اى فعله الذى هو لب لا الفعل مطلقا فانه بوزن أكتب وأقتل اه زكريا والظاهر أنه لا حاجة الى ذلك لان الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وانما ادعى كونه مباينا للفعل بالفك لان الفعل الذى على وزنه مدغم نحو اشد وارد أى فضعف اعتبار الوزن قال في الهمع والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك في الافعال معهود كاشدد في التعجب

ولم يردوا الى السقاء فلم يبالوا به (قوله الى مثال نادر) ليس المراد انه نادر فى الاسم وكثير فى الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد انه من أوزان الاسم الخاصة به الا انه نادر فيه سم (قوله الى بناء انفحل) قال شيخنا بالحاء المهملة الساكنة اه ولم أجده فى القاموس (١) (قوله ما دخله الاعلال ولم يخرجه الخ) نحو يزيد فانه أعل اذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فمنع من الصرف فان قيل يزيد على وزن بريد أجيب بانه وان كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل فى الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف بريد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الالف وان كان حذفا عارضا مع ان فيه ما يدل على تقديرها وهو توالى أربع متحركات دمامينى (قوله ممتنع الصرف) اى لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جيأل وأجيب عن هذا بان الفتحة باقية فهى بمنزلة الهمزة دمامينى قال فى الهمع ويجرى القولان فى يعفر علما اذا ضم ياؤه اتباعا فالاصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد ولخروجه الى شبه الاسم والثانى منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا فى بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الابدال (قوله فلو خفف) أى بالسكون (قوله لالحاق) هو جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الاصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزهى وذفرى على مثال درهم وجلبب جلببة وجلبابا على مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحلنبت وحلاتيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف الالحاق الممدودة كما سيأتى (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف الالحاق بالمنع كألف التأنيث لان الملحق بغيره أحط رتبة منه سم (قوله لشبهها بألف التأنيث) أى المقصورة وقوله من وجهين أى لا من كل وجه فانها تفارقها من حيث ان ألف التأنيث لا يقبل ما هى فيه التنوين ولا تاء التأنيث وما فيه ألف الالحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه للالحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى

الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء انفحل وهو نادر وهذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك ان ما دخله الاعلال ولم يخرجه الى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه * الرابع اختلف فى سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب المجهول فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازنى والمبرد ومن وافقهما الى انه ممتنع الصرف فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا

(وما يصير علما من ذى ألف زيدت لالحاق فليس ينصرف)

أى الف الالحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من وجهين الاول أنها زائدة ليست مبدلة من شىء

(١) قول المحشى ولم أجده فى القاموس أى انفحل بالمثناة والصواب انه انفعل بالقاف قال فى القاموس فحل الشيخ كفرح يبس جلده على عظمه فهو فحل بالفتح وككتف وانفحل كجرد حل اه المقصود نقله نصر

بخلاف المدودة فانها مبدلة من ياء والثانى أنها تقع فى مثال صالح لالف التانيث نحو أرطى فانه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف المدودة نحو علباء وشبه الشئ بالشئ كثيرا مايلحقه بحكمه كابيل اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بابيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام وكمه دون عند أبى على حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة يرى أن حمدون وشبهه من الاعلام المزيد فى آخرها واو بعد ضمة ونون لغير عجمية لايوجد فى استعمال عربى مجبول على العربية بل فى استعمال عجمى حقيقة أو حكما فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة * تنبيهان * الأول كان ينبغى أن يقيد الالف بالمقصورة صريحا أو بالمثال أو بهما كما فعل فى الكافية فقال

وألف الالحاق مقصورا منع كعلقى ان ذا علمية وقع

الثانى حكم ألف التكثير كحكم ألف الالحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى ذكره بعضهم

وبالوجهين قرئ فى السبع (قوله بخلاف المدودة) اى ألف الالحاق المدودة فانها لاتؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث المدودة لان همزة الالحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضا همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الالف فتمنع وهمزة الالحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع أفاده فى التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء) أى فلم تشبه ألف التأنيث المدودة لانها مبدلة من ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على ان ألف الالحاق المدودة الهمزة بعد الالف وألف التأنيث المدودة الهمزة بعد الالف وفيه خلاف سيأتى فى باب التأنيث (قوله فى مثال) اى وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل قال الفارسى ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقى للتأنيث لانهم قالوا ارطاة وعلقاة فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان فى الكلمة اه (قوله وعزهى فهو على مثال ذكرى) كذا يوجد فى نسخ والعزهى بعين مهملة فزاى اسم للرجل الذى لا يلهو كما سيأتى فى الشرح فى باب التأنيث وألفه للالحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الالحاق فى فعلى بالضم بل هى ألف تأنيث كحبلى (قوله بخلاف المدودة) اى ألف الالحاق المدودة فانها لاتقع فى مثال صالح لألف التأنيث (قوله نحو علباء) بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه المدودة للالحاق بقرطاس وانما لم تكن ألفه للتأنيث قال الفارسى لان علباء لايوازنه شئ من أوزان ألف التأنيث المدودة كما سيأتى ان شاء الله تعالى فى علامة التأنيث (قوله وشبه الشئ) بتحريك شبه (قوله لشبهه بابيل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العجمة (قوله للتعريف والعجمة) اى الحكمية بقرينة ماقبله و يعبر عنها بشبه العجمة (قوله فى استعمال عربى) اى فى استعمال شخص عربى مجبول على العربية اى فصيح موثوق بعربيته (قوله والعجمة المحضة) يعنى الحقيقية (قوله حكم ألف التكثير) اى التى أتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة ولحقتها تاء التأنيث كألف الالحاق فيقال قبعثراة (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها فى ألف الالحاق فقد بها الدليس فى أصول الاسم سداسى

فيلحق به اه تصريح والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول قاموس
(قوله والعلم) اى حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فانه ليس بعلم
حقيقة عند الناظم كما في شرح الكافية وتصحيح بعضهم ابقاء العلمية على
ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف في قوله أو كثعلا لان
ثعل مثال قطعا فالمناسب ان يكون ماقبله كذلك نعم يصح ذلك الابقاء باجراء
كلامه هنا على القول بان فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الاحاطة وان
كان خلاف مامشى عليه في الكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة
على معنى اللام أو في وكلام الشارح يشير الى هذا (قوله كثعلا) هو علم
جنس للثعلب (قوله اذا به) الباء بمعنى في متعلقة بمعتبر وقصدا اى
مقصودا حال مؤكدة من نائب الفاعل وفي كلامه ادخال اذا على المضارع
وهو جائز وان كان قليلا (قوله بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل
في رأيت النساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة
وضعف هذا القول بان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وأجيب
بان عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين معه
وأما مع حذفه فلا مانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك العلم الخ) فان
سمى به أعنى بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش
صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية
صرف وفاقا لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف أخر لانه في الاصل صفة
افاده السيوطي (قوله وقيل بالعلمية) اى لمعنى الاحاطة اه تصريح فهي
علم جنس للمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لانه مثل للعلم
المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهر لامكان حمل العلم في كلامه على
مايشمل العلم حكما وهو مايشبه العلم الحقيقي في كون تعريفه بغير أداة ظاهرة
(قوله ورده في شرح الكافية وأبطله) فقال وليس يعني جمع بعلم لان العلم
اما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره
والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك
فالحكم بعلميته باطل اه (قلت) علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي
كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهي انه لا يعتبر في منع الصرف

(والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا
والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر) أى
يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة
أشياء * أحدها فعل في التوكيد وهو جمع وكتع
وبصع وبتع فانها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد
فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية
هذا مامشى عليه في شرح الكافية وهو ظاهر مذهب
سيبويه واختاره ابن عصفور وقيل بالعلمية وهو ظاهر
كلامه هنا ورده في شرح الكافية وابطله وقال
في التسهيل

بشبه العلمية او الوصفية قال ابو حيان وتجويزه ان العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جمع لا اعرف له فيه سلفا ومعدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لان مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء وهذا اختيار الناظم وقيل معدولة عن فعل لان قياس افعل فعلاء ان يجمع مذكره ومؤنثه على فعل نحو حمر في احمر وحمراء وهو قول الاخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور وقيل انه معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والصحيح الاول لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء وصفراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمعاء ليس كذلك * الثاني علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل وعصم وقثم وهبل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقيها قيل وبعضها عن افعل وهو ثعل وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لامرين * احدهما انه لولم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والآخر ان الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا وكذا باقيها وذكر بعضهم لعدله فائدتين احداهما اللفظية وهي التخفيف

من المعارف الا العلمية تصريح (قوله بشبه العلمية) اى نظرا لكونه معرفا بغير اداة ظاهرة وقوله او الوصفية اى وشبه الوصفية اى نظرا لكون مذكره افعل ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف في قوله السابق فانها معارف بنية الاضافة سم (قوله لان مذكره جمع الخ) كان ينبغي ان يقول ولان مذكره الخ لان هذا تعليل آخر للناظم وانه غير تعليل ابن هشام السابق في قوله فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء الخ ولان صنيعه يوهم ان صحراء له مذكر وليس كذلك كما سيصرح به الشارح افاده الروداني (قوله عن فعل) اى بضم الفاء وسكون العين (قوله وقيل انه معدول عن فعالى) اى لان فعلاء الذي ليس بصفة قياسه ان يجمع على فعالى دماميني (قوله صفة) حال من افعل وقوله لا مذكر له بيان لقوله محضا كما دل عليه عبارة الدماميني (قوله وجمعاء ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الاخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل تحت نحو هذل وعصم وبلع وجحى فجملة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر او حامل كما في القاموس قال واما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لانه نكرة بدليل دخول أل عليه اه (قوله وهو ثعل) قال ابو حيان لان ثاعلا غير مستعمل واثعل مستعمل قال في الصحاح الثعل بالتحريك زيادة في الاسنان واختلاف منابتها رجل اثعل وامرأة ثعلاء اه (قوله عاريا من سائر الموانع) اى غير العلمية لان الكلام في العلم (قوله لولم يقدر عدله الخ) وانما قدر العدل دون غيره لامكانه دون غيره دماميني (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في ان المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله وهي

التخفيف والاخرى معنوية وهى محض العلمية الاول وقيل عامر لتوهم انه صفة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا انه ليس بمعدول وذلك نحو ادد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو وعند غيره من الادّ وهو العظيم فهمزته اصلية فان وجد فى فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فان منعه للتأنيث والعلمية ونحو تتل اسم اعجمى فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثى للعجمة اذلا وجه لتكلف تقدير العدل مع امكان غيره ويلتحق بهذا النوع ما جعل علما من المعدول الى فعل فى النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر قال المصنف وهو احق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق وعدل عمر مقدر اه وهو مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السيد الى صرفه * الثالث سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه فالاصل ان يعرف بأل او بالاضافة فان تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف اما العدل

التخفيف) اى بحذف الالف (قوله فان ورد فعل مصروفا الخ) ومالم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الاصل فى الاسماء وغيره يمنع صرفه حملا على الغالب فى فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوى اه تصريح وعبارة الاشباه للسيوطى قال فى البسيط لو سمى بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال أحدها الاولى منع صرفه حملا له على الأكثر والثانى الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر والا صرف وهو نحوى كلام سيبويه اه (قوله وهو علم) يظهر لى ان هذا القيد لكون الكلام فى الاعلام وان ما ورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا والا استحق منع الصرف (قوله من الودّ) اى مشتق من الود وقوله من الادّ أى مأخوذ من الادّ لأن الادّ بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا (قوله فان منعه للتأنيث) اى المعنوى باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرئ بها فى السبع (قوله ونحو تتل) بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى الخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ علة لقوله لم يجعل معدولا (قوله بهذا النوع) اى الثانى (قوله حكم عمر) فان نكر زال المنع سيوطى (قوله لان عدله محقق) فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقى لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فمانعه العلمية وبقاء لفظ العدل دمامينى (قوله سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل الخ) كان يكفيه ان يقول سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكأنه انما زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه انه قد بينه فى قوله أما العدل الخ وان لم يذكر ثم الاضافة فتأمل وقوله اذا أريد به سحر يوم بعينه اى وجعل ظرفا كما سيأتى (قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر) قال فى بحث اذا من المغنى ويعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم نحو آتيك يوم الجمعة سحر اه واستشكل بان السحر هو الوقت الواقع قبيل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الاخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها او ما بين الفجر

والغروب فيصدق أحد الطرفين على الآخر فلا عموم وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر (قوله فمن اللفظ بأل) اى عن لفظ سحر المقرون بأل أى العهدية كما فى الدماميني وذلك لانه اسم جنس أريد به معين كرجل اذا أريد به معين فحقه ان يكون مع الاضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بأل الى جعله علما على هذا الوقت (فان قلت) كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمتم بانه معدول عن ذى اللام دون المضاف (فالجواب) ان التعريف بأل أخصر من التعريف الاضافى والضرورة داعية الى اعتبار التعريف ومعها اعتبار تكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الاضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالاصل ان يعرف بأل أو بالاضافة * واعلم ان عدل سحر تحقيقى لا تقديرى لما عرفت من انه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو انه اسم جنس أريد به معين فحقه ان يعرف بأل بخلاف التقديرى فانه لا دليل عليه الا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نطقوا بأصله (قوله بالعلمية) قال الحفيد اى الشخصية اه قال سم ويلزم عليه تعدد الاوضاع بتعدد الاسحار المعينة اى والأصل عدم تعدد الوضع فالاقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به فى التسهيل) استشكله أبو حيان بان المعدول لا يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال مثنى وثلث على معنى اثنين اثنين وثلاثة وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع ان تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتماله على معنى السحر هم باختصار (قوله الى انه مبنى) هذا ثانى أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضى ثالثها انه معرب منصرف وينقله الشارح عن السهيلى والشلوبين الصغير رابعها انه لا معرب ولا مبنى وهى مفروضة فى سحر المراد به معين المجعول ظرفا فان نكر صرف وان أريد به معين ولم يجعل ظرفا قرن بأل أو أضيف وجوبا كما صرح به الدماميني (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمين ان العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاصلى والتضمين اشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الاصلية فسحر المذكور عند الجمهور غير

فى اللفظ بأل فانه كان الاصل ان يعرف بها واما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به فى التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يوى اليه ما لم يقل والعلمية ردهب صدر الافاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبى المكارم طرزى الى انه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف قال شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة أوجه * حدها أن ما دعاه ممكن ما ادعيناه ممكن لكن ادعيناه أولى لانه خروج عن الاصل بوجه دون وجه من الممنوع الصرف باق على الاعراب

بخلاف ما ادعاه فانه خروج عن الاصل بكل وجه * الثاني انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني * الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين في قوله * على حين عاتبت المشيب على الصبا * لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا وكان يكون علامة اعرابه تنوينه في بعض المواضع وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته اعرابية وان عدم التنوين انما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا اه وذهب السهيلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنية أل وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور * تنبيه * نظير سحر في امتناعه من الصرف

عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية مع اشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين أفاده في التصريح فالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس (قوله ما ادعاه) اى من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف انما سلم امكان التضمين الذي علل به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لأن سلكه أسلم له فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض (قوله لانه خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضاحه ان أصل الاسم الاعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبني لان بناءه على الفتح مع انه في موضع نصب فلعل كلامه باعتبار الغالب (قوله فيجب اجتناب الفتحة) اى يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) اى جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جواز اعراب حين) اى اذا أضيف الى جملة واللازم باطل عند صدر الافاضل لانه مبني عنده مطلقا زكريا (قوله في ضعف الخ) وفي كون كل منهما ظرفا زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بان الفرق بين سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اضافته لمبني وهي مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوز كما لا يخفى أي و[illegible] فاشتراكهما في عروض البناء لا يقتضي جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا (قوله وكأن يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفي عدم ذلك) اى التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله اذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم ان هذا من تتمة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بأن الأولى تأخيره عن جملة الاقوال في سحر المعرفة (قوله الى انه معرب) اى ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلي والشلوبين انما هو في علة حذف التنوين كما هو ظاهر من سياقه (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف

وانی وقفت الیوم والامس قبله * ببابك حتی كادت الشمس تغرب

بكسر سين الامس وهو فی موضع نصب عطفا علی الیوم وخرج علی ان أل زائدة لغیر تعریف واستصحب معنی المعرفة فاستدیم البناء أو أنها المعرفة وجر علی اضمار الباء فالكسر اعراب لا بناء (قوله أو نكر) أی ارید به یوم من الایام الماضیة مبهم كما فی التوضیح * بقی ما اذا ارید به معین من الایام الماضیة غیر الیوم الذی یلیه یومك كان یراد به الیوم الذی یلیه أول الشهر الماضی ولا یبعد أن یكون حكمه حكم مالو أرید به الیوم الذی یلیه یومك و یكون التقیید بالیوم الذی یلیه یومك لانه الغالب فی ارادة المعنی اه سم وربما یشیر الی ذلك قول التوضیح مبهم فما یتبادر من كلام البعض من ان حكم هذا حكم المنكر غیر صحیح (قوله أو صغر) ای علی مذهب من یجیز تصغیره كالمبرد وابن برهان ونص سیبویه علی انه لا یصغر و كذا غد استغناء بتصغیر ما هو أشد تمكنا وهو الیوم واللیلة قاله ابو حیان (قوله أو كسر) أی جمع جمع تكسیر علی آمس كأفلس واموس كفلوس وآماس كأوقات فعلم ما فی قول البعض بأن قیل أموس من القصور (قوله مطلقا) أی سواء ختم براء أولا والحاصل ان فیه ثلاث لغات بناءه علی الكسر مطلقا واعرابه اعراب مالا ینصرف مطلقا والتفصیل بین ما آخره راء فیبنی ومالا فیمنع من الصرف (قوله اشبهه نزال) علة لابن ولا ینافی ماسبق من حصر سبب البناء فی شبه الحرف لأن الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لان نزال أشبه الحرف وقوله وتعریفا لما مر من ان اسم الفعل الغیر المنون معرفة وقوله وتأنیثا لانه فی نزال باعتبار انه اسم الكلمة انزل او هو جار علی مذهب المبرد ان نزال بمعنی النزلة وعبارة الهمع اشبهه بفعال الواقع موقع الامر كنزال فی الوزن والعدل والتعریف فأسقط التأنیث (قوله لتضمنه معنی هاء التأنیث) أی التی فی المعدول عنه (قوله لتوالی العلل) أی العلمیة والتأنیث والعدل و رد بأن أذربیجان فیه خمسة اسباب ومع ذلك معرب اه سم وییاب بأنهم نبهوا باعرابه علی ان اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب والخمسة هی العلمیة والعجمة وزیادة الالف والنون والتأنیث لانه علم بلدة والتركیب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو

اونكر او صغر او كسر

(وابن علی الكسر فعال علما مؤنثا) ای مطلقا فی لغة الحجاز بین اشبهه بنزال وزنا وتعریفا وتأنیثا وعدلا وقیل لتضمنه معنی هاء التأنیث قاله الربعی وقیل لتوالی العلل ولیس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد والأول هو المشهور تقول هذه حذام ووبار ورأیت حذام ووبار ومررت بحذام ووبار ومنه قوله

اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ماقالت حذام

القطع ومن هذا الباب صلاح اسم للكعبة وكساب اسم للقرد (قوله
جثما) معدول عن جثم أي عظيم كقثم (قوله هذا رأي سيبويه) وهو
مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على ما لا يخفى) أي لأن
التأنيث متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره
وأيده الدماميني بأن الغالب على الأعلام النقل فلذا جعلها سيبويه
منقولة عن فاعلة المعدولة عن الصفة كحذام بني عمرو وعلى مذهب المبرد
تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا (قوله نحو وبار) اسم
لأرض كسفار وظفار اسم مدينة وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة
وقولنا سفار اسم ماء تبعنا فيه الموضح قال شارحه من مياه العرب ملحوظ
فيه معنى التأنيث ولهذا قال الحميري اسم لماءة وقال الجوهري اسم لبئر فغير
المناسب لأن الكلام في أعلام المؤنث والماء مذكر اه (قوله لأن لغتهم
الإمالة) أي لغة جميعهم كما صرح به واعترض بأن التوصل للإمالة ليس من
أسباب البناء ولو سلم فمقتضى إمالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر
لا أكثرهم فقط ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل للإمالة بل الشبه
بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الإمالة
التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضي البناء عنده ولم يعتبر
ترتب الإمالة المطلوبة لكونه لا يحتاج إلى الإمالة إلا عند تحقق مقتضى الكسر
فاعرف ذلك (قوله وقد جمع الأعشى الخ) أي حيث كسر الأول بلا تنوين
كما قال الشارح ورفع الثاني بالضمة قال الشمني فيه إشكال لأن الأعشى
إن كان غير تميمي فليس عنده إلا البناء على الكسر وكذا إن كان تميميا
أكثريا وإن كان من القليل فليس عنده إلا الإعراب وقول بعضهم
يجوز للعربي أن يتكلم بغير لغته مردود اه والتحقيق كما أوضحناه سابقا
أن العربي قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا إشكال نعم قال في شرح
الشذور وقيل إن وبارا الثاني ليس باسم كوبار الأول بل الواو
عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال
أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحي
وعلى هذا القول يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا اه قطر هذا

(وهو نظير جشما) وعمر
وزفر (عند تميم) أي ممنوع
الصرف للعلمية والعدل
عن فاعلة وهذا رأي سيبويه
وقال المبرد للعلمية والتأنيث
المعنوي كزينب وهو
أقوى على ما لا يخفى وهذا
فيما ليس آخره راء فإن نحو
وبار وظفار وسفار فأكثرهم
يبنيه على الكسر كأهل
الحجاز لأن لغتهم الإمالة
فإذا كسروا توصلوا إليها ولو
منعوه الصرف لامتنعت
وقد جمع الأعشى بين اللغتين
في قوله * ومر دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار *
تنبيهات * الأول فهم
من قوله وقتا أن حذام ونحوه لو
سمي به مذكر لم يبن وهو
كذلك بل يكون معربا ممنوعا
من الصرف للعلمية

القول لا جمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال والتأنيث بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من اسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثا الخ) أي لان حذام انما كان مؤنثا لانك أردت به في حالة كونه اسما لانثى مدلول المؤنث الذي عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل بجعله اسما لمذكر وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون في حالة كونه اسما لمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع اطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل (قوله واما أمر) ان حمل على الامر الاصطلاحي كان التقدير اسم فعل أمر وان حمل على الامر اللغوي وهو الطلب كان التقدير دال على أمر قال في التسهيل وفتح فعال أمرا لغة أسدية قال الدماميني فيقولون نزال بفتح الآخر ايثارا للتخفيف (قوله نحو حماد) معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله في الصعيد) قال في القاموس الصعيد التراب أو وجه الارض أو الطريق وبلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادي القرى به مسجد للنبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله بداد معدول عن متبددة (قوله جارية مجرى الاعلام) أي في استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن حالقة والمنية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا في الامر ظاهر على رأي المبرد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه انه معدول عن الفعل كما في الهمع فتأنيث الفعل باعتبار انه كلمة أو لفظة (قوله فهو كعناق) أي في الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أي في الاعراب والصرف (قوله وان سمي به مؤنث الخ) أتى به تتميما للتقسيم والا فهو مما دخل تحت قول المصنف وان على الكسر فعال علما مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو كحذام) فتبنيه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وان كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضا نحو حذار ويسار اه دماميني (قوله ولا يجوز البناء) قال الدماميني

والنقل عن مؤنث كغيره ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله * الثاني فعال يكون معدولا وغير معدول فالمعدول اما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه واما أمر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو * والخيل تعدو في الصعيد بداد * واما صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية واما صفة ملازمة للنداء نحو فساق فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث فان سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح وان سمي به مؤنث فهو كحذام ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولا واحدا الا ما كان مؤنثا كعناق

(وأصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا) وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهي ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الألف أو العجمة أو وزن الفعل أو ألف الالحاق أو العدل تقول رب معدي كرب وعمران وفاطمة وزينب وابراهيم واحمد وأرطى وعمر لقيتهم لذهاب أحد السببين وهو العلمية وأما الخمسة المتقدمة وهي ما امتنع لألف التأنيث أو للوصف والزيادتين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف والعدل أو الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فانها لا تصرف نكرة فلو سمي بشئ منها لم ينصرف أيضا أما ما فيه ألف التأنيث فلانها كافية في منع الصرف ووهم من قال في حمراء امتنع للتأنيث والعلمية وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل فلان العلمية تخلف الوصف فيصير فيه العلمية والزيادتين أو العلمية ووزن أفعل وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك أخر وفعال ومفعل نحو أحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها اذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل قال في شرح الكافية وكل معدول سمي به فعدله باق الا سحر وأمس في لغة بني تميم فان عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات فان عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره هذا هو مذهب سيبويه ومن عزا اليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم يزل والى هذا أشرت بقولي وعدل غير سحر وأمس في تسمية تعرض غير منتفي وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان الى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به واذا نكر شئ من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا أما ذو ألف التأنيث فلألف وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل الى فعال أو مفعل فلانها لما نكرت

أي فيما سمي به مذكرا اه أي لا فيما سمي به مؤنث حتى يعترض بأن في كلامه تناقضا لان قضية التشبيه بحذام جواز البناء فينافي قوله ولا يجوز البناء اهـ لكن لو ذكره قبل قوله وان سمي به مؤنث الخ لسلم من الايهام (قوله من كل الخ) حال من ما يا دلها (قوله من كل ما التعريف فيه أثرا) أي مما يمكن تنكيره فلا يرد أن فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع انه لا ينكر لوجوب اضافته ولو نية الى ضمير المؤكد (قوله ووهم من قال الخ) أي لان ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل معدول الخ) حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الأول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اه زكريا ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن أل لا تجامع العلمية (قوله في لغة بني تميم) راجع لأمس فقط أي وأما في لغة الحجاز فيبنى على الكسر (قوله فان عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباق (قوله عددا كان) أي غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل انه قاله تقوية لنقله ويحتمل انه قاله تبريا من التكرار الذي فيه لان قوله وهو خلاف مذهب سيبويه يغني عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أو مع العدل الى فعال أو مفعل) لا يشمل أخر مع ان حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله الى فعال او مفعل لشموله

شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه واما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب الاول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط قال في شرح الكافية وأكثر المصنفين لايذكرون الا مخالفته وذكر موافقته أولى لانها آخر قوليه والثالث ان سمى بأحمر رجل احمر لم ينصرف بعد التنكير وان سمى به اسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانبارى والرابع أنه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه واما المعدول الى فعال أو مفعل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع اذا نكر بعد التسمية * تنبيه * اذا سمى بأفعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باجماع كما قاله في شرح الكافية قال لانه لا يعود الى مثل الحال التي كان عليها اذا كان صفة فان وصفيته مشروطة بصاحبة من لفظا أو تقديرا

أشبه (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لان معنى أحمر مثلا قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة وبعد التسمية الذات المعينة بلا قصد وصفية بالحمرة وبعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر بلا قصد وصفية بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في ابهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفا بالتسمية حقيقيا لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحمر (قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت ان يقال للوصف بحسب الاصل اذ كل صحيح (قوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه) أي عند قصد تنكيره (قوله وأما باب أحمر) اى عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب الخ لو قال وخالف المبرد والاخفش في أحد قوليه في باب أحمر فصرفاه ثم قال والفراء وابن الانبارى فقالا ان سمى بأحمر رجل أحمر الخ ثم قال والفارسي في بعض كتبه فجوز الصرف وتركه لكان أخصر وأولى لتقدم ذكر باب أحمر وذكر المذهب الاول فيه وأنسب بقوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه (قوله الاول منع الصرف) اى لشبه الوصفية ووزن الفعل (قوله والثاني الصرف) اى لان الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير (قوله والاخفش في أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازنى سأل الاخفش لم صرفت أربع في نحو مررت بنسوة أربع فقال لانه في الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحمر اذا نكرته يعني في كونه وصفا في الاصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعل موافقته سيبويه آخرا من أجل ذلك كذا في الفارضى (قوله لم ينصرف بعد التنكير) اى لمشابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو الحمرة في المدلول فكأن الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظرا الى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا الى شبه الوصفية ووزن الفعل (قوله فمن صرف أحمر بعد التسمية) اى بعد زوالها بالتنكير (قوله مجردا من من) اى لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمى شخص بأكرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) اى لان أفعل من اذا

كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة وإذا سمي به صار دالا على الذات فقط وإذا نكر صار دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر إلى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الأولى ولا شبهها إلا أن شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وإن كانا مبهمين نقله البعض عن الهروي وأقره وأنا أقول فيه نظر من وجوه (الأول) أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من إذا كان وصفا ذاتا معينة الخ غير مسلم لتصريحهم بأن مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين إذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بأن المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما (الثاني) أن ما ادعاه من كون معناه إذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا وممن صرح به سيدا وبكون مدلول الصفة ذاتا مبهمة ذلك البعض قبل هذه الورقة بنحو نصف صفحة (الثالث) أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الأولى ينازع فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحمر مثلا بعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في الإبهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار في أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الأولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففي محل المنع لأن ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من الصرف وأما ما في الشرح من تعليل عدم العود بأن الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل إلا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيمكن على أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون منه منقوصا الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يجري مجرى جوار في إعرابه فلو سميت بيرمي ويقضي أعللته إعلال جوار ولو سميت بيغزو ويدعو رجعت بالواو الياء أجريته مجرى جوار وتقول في النصب رأيت يرمي ويغزي قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها

ما آخره

اهـ وإن سمي به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أحمر فيه (وما يكون منه منقوصا في إعرابه كجوار يقتفى) يعني أن ما كان منقوصا

من الاسماء التي لا تصرف سواء كان من الانواع السبعة التي احدى علتيها العلمية أو من الانواع الخمسة التي قبلها فانه يجري مجرى جوار وغواش وقد تقدم

أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما واحد فمثاله في غير التعريف أعيم تصغير أعمى فانه غير منصرف للوصف والوزن ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا اعيم ومررت باعيم ورأيت أعيمي والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار وهذا لا خلاف فيه ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فانه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وذهب يونس وعيسى بن عمرو والكسائي الى ان نحو قاض اسم امرأة ويعيل ويرم يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة فيقولون هذا

ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت بيرم من لم يرم رددت اليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للعوض ورأيت يرمي واذا سميت بيغز من لم يغز قلت هذا يغز ومررت بيغز ورأيت يغزي الا ان هذا اردّ اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار سم (قوله من الاسماء التي لا تنصرف) يشير الى ان الواو في منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكره (قوله فلا وجه لما حمل الخ) اعتذر عنه بان الباعث له على ذلك ان أقرب مذكور الى الضمير في وما يكون منه ما التعريف فيه أثر وبان العلم المنقوص محل الخلاف فيعتني به (قوله وهذا لا خلاف فيه) اى لا خلاف في حذف الياء ولحوق التنوين رفعا وجرا في نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما ففي حذف يائه ولحوق التنوين له رفعا وجرا خلاف نبه عليه بقوله الآتي وذهب يونس الخ (قوله الى ان نحو قاض الخ) أي من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء (قوله يجري مجرى الصحيح الخ) حاصل مذهبهم ان المعرّف تثبت ياؤه مطلقا وتسكن رفعا لثقل الضمة وتفتح جرّا ونصبا لخفة الفتحة (قوله خلقا) بفتح المعجمة واللام أي عتيقا جدّا وأراد به الضعيف رث الهيئة وقوله مقلوليا بضم الميم لانه اسم فاعل اقلولى اى تجافى وانكمش كما في القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلولي هنا دميم الخلقة (قوله مولى مواليا) باضافة مولى الى مواليا جمع مولى (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم اليها غير منصرف نحو سلاسلا وأغلالا وتناسب لرؤس الآي كقوارير الاوّل فانه رأس آية فنوّن ليناسب بقية رؤس الآي في التنوين أو بدله وهو الألف في الوقف وأما قوارير الثاني فنوّن ليشاكل قوارير الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما في التصريح وغيره وأما ما في كلام البعض من العكس فخطأ (قوله صرف) اى وجوبا في الضرورة

يعيلي ويرمي وقاضي ورأيت يعيلي ويرمي وقاضي ومررت بيعيلي ويرمي وقاضي واحتجوا بقوله

قد عجبت مني ومن يعيليا * لما رأتني خلقا مقلوليا * وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله * ولكن عبد الله مولى مواليا (ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع) بلا خلاف مثال الضرورة قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلي * وقوله * وأتاها أحيمر كأخي السهم
بعضب فقال كوني عقيرا * وقوله * تبصر خليلي هل ترى من ظعائن * وهو كثير ثم اختلف
في نوعين * أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة قال لأنه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقوله
اني مقسم ما ملكت فجاعل جزأ لآخرتي ودنيا تنفع أنشده ابن الاعرابي بتنوين دنيا * وثانيهما أفعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب البصريين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كأحمر لا من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي سلاسلا واغلالا وسعيرا قواريرا قواريرا وقراءة الاعمش بن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا * تنبيه * أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش
وكأن هذه لغة شعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام
(والمصروف قد لا ينصرف) أي للضرورة أجاز ذلك الكوفيون والاخفش والفارسي وأباه سائر البصريين

وجوازا في التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال اي الهودج وقوله انك مرجلي أي مصيري راجلة اي ماشية لعقرك ظهر بعيري تصريح (قوله وأتاها) اي ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذي عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كأخي السهم اي كمثل السهم والعضب السيف وعقيرا فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث اه عيني وقال الدماميني كأخي السهم من اضافة الملغي الى المعتبر (قوله أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الآتي ان تكون ألف الالحاق المقصورة كألف التأنيث المقصورة (قوله اذ يزيد بقدر ما ينقص) لانه اذا نون سقطت الالف لالتقاء الساكنين والتنوين بقدر الالف المحذوفة وكل ساكن وأجيب بانه قد يكون فيه فائدة بان تلتقي الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول فينون ثم يكسر ومقتضى هذا انه اذا لم يحتج الى تنوينه لم ينون اه مرادي وهو مبني على ان الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر اه سم اي مما لا يقع مثله في النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال المصرح وضعف الرد بتسليم الدليل لان تنوين المؤنث بالألف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله ودنيا) معطوف على جزأ والمعنى فجاعل منه جزأ لآخرتي وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) اي لقيامها مقام المضاف اليه فالمانع قوي لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أي بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة اي لا اختيارا ولا ضرورة (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس وما الاصباح منك بأمثل فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه في قوله منك قاله الدماميني (قوله انما هو الوزن والوصف) اي فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتهما قوة من (قوله صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد) كسلاسل وسببه جمعهم له جمع السلامة نحو صواحبات فأشبه الآحاد اه دماميني (قوله في الكلام) اي النثر (قوله وأباه) اي منعه سائر

والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع * وقوله * وقائلة ما بال دوسر بعدنا * صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند * وقوله * طلاب الازارق * بالكتائب اذ هوت * بشبيب غائلة النفوس غدور * وابيات أخر * تنبيه * فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية فأجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده ان ذلك لم يسمع الا في العلم واجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا * خاتمة * قال في شرح الكافية مالا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير اربعة أقسام مالا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا * فالاول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق واحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير * والثاني نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل

البصريين لكونه خروجا عن الاصل بخلاف صرف مالا ينصرف فانه رجوع الى الاصل فاحتمل في الضرورة وللكوفيين ومن وافقهم ان يدعوا عدم تقدير الضرورة الخروج عن الاصل (قوله طلاب الازارق) أصله الازارقة فحذف الهاء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاي على الراء قوم من الخوارج نسبوا الى نافع بن الازرق وهو مفعول لطلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحجاج وزوج ابنته والكتائب جمع كتيبة بفوقية بعد الكاف وهي الجيش واذ ظرف زمان وهوت من هوى به الامر اذا أطمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت اى شرها وغدور مبالغة غادرة خبر لمحذوف او بدل من غائلة والشاهد في شبيب بشين معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحتية فموحدة وهو شبيب بن زيد رأس الازارقة كذا في العيني وشيخ الاسلام وقول البعض في هوت أي سقطت فيه شئ (قوله بين ما فيه علمية) اقتصاره على العلمية يقتضي أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلها ولعله لمزية العلمية على غيرها الا ان لها من القوة ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح ان يعلل بما ذكر لا بوجود احدى العلتين لانه يقتضي ان غير العلمية من العلل مثلها فليتأمل (قوله فأجاز منعه) أي في الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع المصروف أربعة مذاهب احدها الجواز مطلقا الثاني المنع مطلقا الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز في العلم خاصة (قوله أربعة اقسام) هي مبنية على قاعدة وهي ان كل مصغر لم يذهب تصغيره احد سببيه فهو غير منصرف والا فهو منصرف دماميني (قوله وسرحان) بخلاف سكران لانك تقول في تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما اه دماميني وهو بكسر السين كما في القاموس وفسره بمعان منها الذئب والأسد والمراد المجعول علما (قوله وعلقى) هو في الأصل اسم نبت (قوله وجنادل) هو في الاصل جمع جندل والجندل قال في القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال

وال مثال العدل ووزن الفعل والتي سرحا نوه أي وصيغة منتهى التكسير والثالث نحو

تحلئ وتوسط وترتب وتهبط اعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحيلئ وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلاحى في التصغير سيا معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل والرابع نحو هند وهنيدة فلتأنيه مكبرا وجهان وليس لث فيه مصغرا الامنع الصرف والله اعلم

* (اعراب الفعل) *

(ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد) يعنى انه يجب رفع المضارع حينئذ والرافع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء الا وقوعه موقع الاسم كما قاله البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي واختار المصنف الاول قال في شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف الثاني فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي

اه (قوله والمثال العدل) اذ العدل في عمر تقديري فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من افواههم عمرا الا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم واذا حكمنا في ادد بأنه مفرد معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فتأمل هذا الجديد دماميني (قوله نحو تحلئ) ضبطه في التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره قال الشارح في شرحه على التوضيح هو شعر وجه الاديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر والتهبط بكسرات مشددة الياء طائر والترتب كتنفذ وجندب الشيء المقيم الثابت اه والتوسط مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو احد المثلين في توسط وتهبط مات يقال تويسط وتهيبيط أما تحلئ وترتب فلم يحذف منهما شيء فكلامه بالنظر لبعض (قوله الا منع الصرف) أي لوجود التاء لفظا

(اعراب الفعل)

(قوله حينئذ) أي حين اذ تجرد من ناصب وجازم (قوله والرافع له التجرد) لان الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية اه دماميني لان الدورات من مسالكها (قوله ولا نفس المضارعة) لانها انما اقتضت مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشيء لا يعمل فيه (قوله كما نسب للكسائي) قال وانما لم تعمل مع عامل النصب والجازم لقوتهما عنها (قوله فانه ينتقض الخ) جوابه أن المراد الحلول في الجملة اه حفيد وأيضا الرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل آخر اه تصريح (قوله بنحو هلا تفعل) لان أداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت أفعل) لان افعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا الا شذوذا كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا الظاهر لانه لم يسمع الاسم بعد مالك وان كانت الجملة في تأويله لانها حال أي أي شيء ثبت لك حالة كونك غير فاعل (قوله ورأيت

الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد اه ورد الأول بأن التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشئ والمجئ به على صفة ما ليس بعدمي * تنبيه * انما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم تباشره نون توكيد ولا نون أناث اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب

(وبلن انصبه وكي) أي الادوات التي تنصب المضارع أربع وهي لن وكي وان واذن وسيأتي الكلام على الاخيرتين فأما لن فحرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم نحو لن أضرب ولن أقوم فتنفي ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأبيد النفي ولا تأكيده خلافا للزمخشري الأول في أنموذجه والثاني في كشافه وليس أصلها لا أن فأبدلت الألف نونا

الذي تفعل) لان الصلة لا تكون اسما مفردا (قوله فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم) اى الذي هو اقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد ابطال ان الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضي صحة ان الرافع التجرد وانما يقتضيها ابطال الاقوال الثلاثة (قوله وأجاب الشارح بأنا لا نسلم الخ) هذا جواب بمنع ان التجرد عدمي وتسليم أن العدمي لا يكون علة للوجودي ولك ان تقول سلمنا انه عدمي لكن لا نسلم أن العدمي لا يكون علة للوجودي على الاطلاق بل ذلك في الاعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودي (قوله لانه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبني للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذي هو وصف للفعل به (قوله اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب) قال يس لا حاجة الى ذلك لان رفع المضارع اعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع المؤكد بالنون والذي فاعله نون الاناث اه وهو تابع في ذلك لشيخه سم قال شيخنا وفيه نظر اذ المضارع مع احدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم صرح بذلك القليوبي وغيره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط كذا في السيوطي (قوله أي الادوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وكي مع ملاحظة قوله كذا بأن وقوله ونصبوا باذن المستقبلا فافهم (قوله ما أثبت بحرف التنفيس) أي معه وخصه بالذكر لمشاركته لن في تخليص الفعل للاستقبال (قوله خلافا للزمخشري الخ) وافقه على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأبيد بأنه لا دليل عليه وبأنها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في فلن أكلم اليوم انسيا والتكرار بذكر أبدا في ولن يتمنوه أبدا واما التأبيد في لن يخلقوا ذبابا فلأمر خارجي لا من مقتضيات لن * ويجاب عن التناقض بان القائل

والكسائي * تنبيهات * الاول الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب وبه استدل سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الأخفش الصغير * الثاني تأتي لن للدعاء كما أتت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله

لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

وأما فلن أكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب أو الغائب ويرده قوله ثم لازلت لكم * الثالث زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله

فلن يحل للعينين بعدك منظر

وقوله

لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه

والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة وأما كي فعلى ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله * كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم * وفتحها

بالتأبيد انما يقول به عند الاطلاق منها وخلوه عن مقيد اهو عن التكرار بان هذا ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا في الشمنى وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمنى لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للفراء) لان العهود ابدال النون ألفا كتنفعا لا العكس (قوله خلافا للخليل والكسائي) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا والغالب هنا جزء كل منهما (قوله الجمهور على جواز الخ) استثنى أبو حيان التمييز فلا يجوز عرقا لن يتصبب زيد قال الدماميني انما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقا تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرقا لن يتصبب زيد اه ملخصا (قوله وبه استدل سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال انه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل بانه يجوز أن يتغير حكم الشئ بالتركيب دماميني (قوله ومنع ذلك الاخفش) لان النفي له صدر الكلام ورد بان ذلك خاص بما عدا لن بدليل قول الشاعر

معاذلي فيها ثمالن أبرحا (قوله لن تزالوا كذلكم) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت الخ أفاده سم (قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشئ في فمي فمضارعه يحلو شمني والكاف في قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله لن يخب الآن الخ) البيت من المنسرح الا انه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما في البيت (قوله اسما مختصرا من كيف) فتكون بمعنى كيف ويليها الاسم والماضي والمضارع مرفوعا ونظيرها في الاختصار سو وأفعل أي سوف أفعل وحكى الكوفيون سف أقوم كذا في العارضي (قوله كي تجنحون الخ) أي كيف تميلون والسلم بكسر السين

* الثاني أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية كما في قوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما ... يرجى الفتى كيما يضر وينفع

وقيل ما كافة وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت النصب بأن ولا يجوز اظهار أن بعدها واما قوله كيما أن تغر وتخدعا فضرورة * الثالث أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها ان كما في نحو لكيلا تأسوا ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فان وقع بعدها أن كقوله

أردت لكيما أن تطير بقربتي

احتمل ان تكون مصدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ويترجح هذا الثاني بأمور * الاول ان ان ام الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الاصل * الثاني ما كان أصلا في بابه لا يكون مؤكدا لغيره * الثالث أن أن لاصقت الفعل فترجح ان تكون هي العاملة ويجوز الامران في نحو جئت كي تفعل كيلا يكون دولة

وقضوا الصلح وثئرت بالمثلثة في أوله مبني للمفعول من ثأرت القتيل و بالقتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجاء الحرب تمد كما في البيت وتقصر وتضطرم تلتهب والجملتان حالان من فاعل تجحدون أو الثانية حال من قتلا كم شمني (قوله كيما يضر وينفع) أي للضر والنفع (قوله وقيل ما كافة) أي كفت كي المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة) اى وجوبا كما يشير اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل في التسهيل اظهار أن بعد كي قليلا ونقل في الهمع عن الكوفيين جواز اظهارها اختيارا (قوله كيما أن تغر وتخدعا) العطف تفسيري كما قاله الشمني ويظهر لي أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وصدر البيت فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما الخ (قوله معنى وعملا) أما الثاني فظاهر وأما الاول فلان كل حرف مصدري استقبالي (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت قبل اللام سيوطي (قوله لدخول حرف الجر عليها) أي ولا يجمع بين حرفي جر في الفصيح ولك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثاني مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كي لا قرأ الا آن يقال الضرورة داعية الى التوكيد هنالك أي فيما اذا توسطت كي بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم ببعض تغيير ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط الى كون خصوص كي تأكيد اللام لاندفاعها بكون ان تأكيد الكي ويمكن دفعه بان المراد الضرورة المتخلص منها على وجه وجيه وسيأتي ان جعل كي تأكيد اللام أولى من جعل ان تأكيد الكي من ثلاثة أوجه فتأمل (قوله أردت لكيما ان تطير بقربتي) تمامه * وتترك ها شنا ببيداء بلقع * تطير تذهب بسرعة مستعار من طيران الطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض التي يبيد أي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها شمني (قوله لا يكون مؤكدا لغيره) اى لا يليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لا يجوز أن

فان جعلت جارة كانت أن مضمرة بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها • تنبيهات • الاول ما سبق من ان كى تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى انها ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيه على تقدير كى تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت ويرد قولهم قوله

فاوقدت نارى كى ليبصر ضوءها • وقوله

كى لتقضينى رقية ما وعدتنى غير مختلس

لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم الى انها حرف جر دائما ونقل عن الاخفش • الثانى أجاز الكسائى تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كى أتعلم ومنعه الجمهور • الثالث اذا فصل بين كى والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائى نحو جئت كى

[illegible]

يكونه توكيد الغير لان مقتضى ما تقدم جواز جرها بحرجيه (قوله تنبيهات) أى تتعلق بكى وأما التنبيهات قبل فتتعلق بان والحاصل انه أورد كلا تنبيهات ذكرها فى محله وهذا ابعينك عما للبعض من التكلف البارد (قوله على تقدير كى تفعل ماذا) اى لكى تفعل أى شئ والمتبادر من عبارته ان أداة الاستفهام فى هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله واخراج ما الخ لما يأتى قريبا ولا قوله فى غير الجر لان ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لا فى الجر ولا فى غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا لمجرد بيان أن ما فى كيه استفهامية لا لان الاصل ماذا (قوله واخراج ما الخ) ذهب بعضهم الى انها لا يلزم صدريتها وفى الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير فمنى (قوله كى لتقضينى) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لان البيت من المديد كما قاله العينى قال ومختلس بفتح اللام مصدر ميمى بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة الى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر انه اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام الجر لا تفصل الخ) أى فليس النصب بكى بل بان المضمرة بعد اللام المؤكدة لكى الجارة فيبطل القول بانها مصدرية ناصبة للفعل دائما (قوله حرف جر دائما) أى والنصب بعدها بان مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم أن كى تأكيد للام كقوله ولا للما بهم أبدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ تصريح (قوله ومنعه الجمهور) لان كى من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان مضمرة بعدها وهى موصولة سم (قوله اذا فصل بين كى الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقهم من الكوفيين فى الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائى بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل فينصب الفعل فتلخص فى الفصل ثلاثة أقوال اه سيوطى وبه يعلم ما فى كلام الشارح

من الاجمال والابهام (قوله بالرفع لا بالنصب) اى مع الرفع لا مع النصب (قوله وطرفك الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه فى الاصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة قال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه لان فعل الجزاء لا يعمل فى متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شمنى وقوله فاحبسنه أى عن النظر الينا وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد أى يظنوا من حسب كما فى نسخة قديمة بسيدى من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بتاء الخطاب اه والمعنى اذا جئتنا فلا تجعل نظرك الينا بل الى غيرنا ليظنوا أن هواك للشئ الذى تنظر اليه لا لمحبوبتك فيستتر أمرك (قوله ونصب بها) فتكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله كاف التشبيه الخ) عبارة المغنى وقال ابن مالك هى كاف التعليل وما الكافة اه وهى تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به فى الفعل وهو ممتنع وأجيب بان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبته الى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار أن النصب بان مضمرة بعدها ولا يخفى ان التكلف فيما قاله ابن مالك وان رواية لكى يحسبوا مؤيدة لقول الفارسى وانه يمكن أن يقال ان ما فى البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على ان أختها كما قيل فى كما تكونوا يولى عليكم كذا فى الشمنى * وأنا أقول لا يخفى ان ادعاء التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه البعض وان أسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسى أن تكون الكاف تعليلية وما مصدرية كما فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما فى قوله أبيت أسرى وتبيتى تدلكى فاحفظه (قوله وذلك قليل) أى النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح فى بقائها على افادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها فى مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر فتدبر (قوله وجوز أبو سعيد) أى السيرافى ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك ان العرب أظهرت بعد لام كى أن تارة وكى تارة فجمع (قوله كذا بان) هى أم الباب لانها تعمل ظاهرة ومقدرة

بالرفع لا بالنصب قيل والصحيح ان الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز فى الاختيار * الرابع زعم الفارسى ان اصل كما فى قوله

وطرفك اما جئتنا فاحبسنه
كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

* كيما فحذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف الى انها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله

لا تشتم الناس كما لا تشتم

* الخامس اذا قيل جئت لتكرمنى فالنصب بأن مضمرة وجوز أبو سعيد كون المضمر كى والاول أولى لان ان أمكن فى عمل النصب من غيرها فهى أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة و (كذا بأن) أى من نواصب المضارع أن المصدرية نحو وان تصوموا والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى (لا بعد علم)

وانما أخرها عن ان وكى لطول الكلام عليها عنهما قال فى الهمع ويقال فيها من بابدال الهمزة عينا (قوله أى ونحوه) حمل كلام المصنف على ان المعنى لابعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والأولى حمله على ان المعنى لابعد مفيد علم كرأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا فى العلم وحينئذ لايحتاج الى ذلك ومثل هذا يقال فى قوله والتى من بعد ظن (قوله رضى عن الله) يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف بيانى مسوق للتعليل وقوله أن لايداني‍نا أى يقاربنا فى المفاخر (قوله اذا أوّل العلم بغيره) من ذلك ما اذا أريد به الظن (قوله ولذلك أجاز سيبويه الخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤوّلا كما فى الهمع (قوله خرج مخرج الاشارة) أى وقع موقع الكلام الدال على الاشارة فمعنى ماعلمت الخ ما أشير عليك الا بان تقوم وقوله تجرى الخ أى فعومل معاملة قولك أشير الخ فى نصب الفعل (قوله والجمهور على المنع) أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدمامينى هو الصواب لان الناصبة تدخل على ماليس بمستقر ولا ثابت لانها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضى تأكيد الشئ وثبوته واستقراره اه وفيه عندى نظر لانه ان أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لايفيده فقد يكون المستقبل متيقنا وحينئذ لم يضر تلوّ أن افعال اليقين وان اريد به عدم حصوله وقت التكلم فسلم لكن لايلزم من ذلك عدم تيقن حصوله فى المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلوّ ان افعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه * وقال الفارضى انما وجب كونها مخففة لان العلم لايناسبه الا التوكيد وان المثقلة كالمخففة فى التوكيد وأما ان المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ماذكرناه من ان المراد بالمنع فى قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لامطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذى ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدمامينى الذى قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص ان الأقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول الفراء وابن الانبارى بالجواز

أى ونحوه من أفعال اليقين فانه لا تنصبه لانها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان نحو علم أن سيكون أفلا يرون ان لايرجع أى انه سيكون وانه لايرجع أى أنه سيكون وانه لايرجع واستقرأه بعضهم أن لايرجع بالنصب وقوله

رضى عن الله ان الناس قد علموا * أن لايداني‍نا من خلقه بشر * فماشذ ثم اذا أوّل العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سيبويه ماعلمت الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة تجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم وقيل يجوز بلا تأويل ذهب اليه الفراء وابن الانبارى والجمهور على المنع

(والتي من بعد ظن) ونحوه
من افعال الرجحان (فانصب
بها) المضارع ان شئت
بناء على انها الناصبة له
(والرفع صحح واعتقد) حينئذ
(تخفيفها من ان) الثقيلة
(فهو مطرد) وقد قرئ بالوجهين
وحسبوا ان لا تكون فتنة قرأ
ابو عمرو وحمزة والكسائي
برفع تكون والباقون بنصبه
نعم النصب هو الارجح عند
عدم الفصل بينها وبين الفعل
ولهذا اتفقوا عليه في قوله
تعالى احسب الناس ان
يتركوا * تنبيهات * الاول
اجرى سيبويه والأخفش أن
بعد الخوف مجراها بعد
العلم لتيقن المخوف نحو
خفت ان لا تفعل وخشيت
ان تقوم ومنه قوله * أخاف
اذا مامت ان لا اذوقها *
ومنع ذلك الفراء * الثاني
اجاز الفراء تقديم معمول
معمولها عليها مستشهدا
بقوله

ربيته حتى اذا تمعددا
كان جزائي بالعصا ان اجلدا

قال في التسهيل ولا حجة فيما
استشهد به لندوره او امكان تقدير عامل مضمر

مطلقا وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك (قوله والتي من بعد
ظن الخ) قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد الشك الا النصب سيوطي (قوله
واعتقد حينئذ) أي حين اذ رفعت بها (قوله هو الارجح الخ) أي لان الناصبة
للمضارع أكثر وقوعا من المخففة أما عند الفصل فالارجح الرفع لان الفصل
بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها
كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض
بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل
و يؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون
فتنة ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه في قوله تعالى
أحسب الناس أن يتركوا كما سيذكره الشارح نعم ذكر بعضهم أن السبعة
قد يتفقون على المرجوح فافهم (قوله عند عدم الفصل) أي بلا فقط لانها
التي يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة
والفعل او الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل
كان وقد ولو وحرف التنفيس لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل
فمعه يتعين كون ان مخففة فيجب الرفع لا انه يترجح فقط فقول شيخنا عند عدم
الفصل أي بلا اولن أو ما اشبههما من الحروف التي تفصل بين ان المخففة
والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أي الذي لم يستعمل بمعنى العلم والا كان
من بابه سم (قوله لتيقن المخوف) أي عند تيقنه قال سم ويفهم منه وجوب
النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن المخوف فظاهره انه حينئذ لا يلحق
با لظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذي يفهم من قوله
لتيقن المخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق
بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل (قوله أن لا اذوقها) أي برفع اذوق
كبقية القوافي والضمير للخمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) فأوجب النصب
في تلك الصورة ونقله في الهمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومذهب
البصريين المنع لان معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم
معمولها همع (قوله تمعددا) أي قويت معدته كناية عن كبره (قوله
أو امكان تقدير عامل مضمر) أي كان جزائي ان أجلد بالعصا أن أجلد فالجار

الثالث اجاز بعضهم الفصل بينهما وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا نحو اريد ان عندك أقعد وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله

لما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء

والتقدير ان ادع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد * الرابع اجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة وانشدوا

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب * وقوله

احاذر ان تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا على كما هيا

وفى هذا نظر لان عطف المنصوب وهو فتتركها عليه يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم * الخامس تأتى

والمجرور متعلق بالجملة المحذوف لا المذكور دماميني (قوله أجاز بعضهم الخ) أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون فى الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان تزرنى أزورك بالنصب همع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لما رأيت الخ) يلغز به فيقال أين جواب لما وبم انتصب أدع والجواب أن الاصل ان ما أدغمت النون فى الميم للتقارب وحقهما أن يكتبا منفصلين لكن وصلا خطا فى بعض النسخ للالغاز وما ظرفية مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين ان والفعل وأشهد ليس معطوفا على ادع لمنافاته قوله لن أدع القتال بل منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره فى الالغاز قوله

عافت الماء فى الشتاء فقلنا * برديه تصادفيه سخينا

فيقال كيف يكون التبرد سببا للمصادفة سخينا وجوابه ان الاصل بل رديه بوزن عديه من الورود أى ائتيه تجديه سخينا (قوله اللحيانى) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة ولحيان أبو قبيلة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة سمى معز بادة قولى أبو بطن من ضبة واللحيانى من البصريين كما فى الهمع (قوله اذ ما غدونا) أى بكرنا ونحطب بحاء مهملة وطاء مهملة مكسورة مضارع حطب أى جمع الحطب وهو جواب الامر (قوله ان تعلم بها) الضمير المستتر فى تعلم يرجع الى بثينة محبوبة الشاعر الذى هو جميل والضمير البارز فى بها يرجع الى الحاجة المذكورة فى البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الاثقال وهى الاشياء الثقيلة (قوله وهو فتتركها) حصر المنصوب فى فتتركها لانه المنصوب نصا بخلاف تردها اذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخلصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة (قوله تأتى أن مضمرة الخ) وضمير المتكلم فى قول بعض العرب ان فعلت وضمير المخاطب فى نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيون وشرطية كان المكسورة كما فى قوله

ابا خراشة أما أنت ذا نفر * فان قومى لم تأكلهم الضبع

وزيدت

ورجحه في المغني بأمور منها مجيء الفاء بعدها كثيرا كما في البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم في باب كان وأخواتها قيل ونافية كان المكسورة كما في قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزمخشري وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أي حملكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الايمان بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجملة قل ان الهدى هدى الله اعتراض * ونوقش بأن ماقبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما * واجيب باحتمال ان الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف والجار والمجرور ولتوسعهم فيهما (قوله مفسرة) أي لمتعلق فعل قبلها قال الرضي وأن لا تفسر الا مفعولا مقدرا نحو كتبت اليه ان قم أي كتبت اليه شيئا هو قم أو ظاهرا نحو اذ أوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه دماميني (قوله المسبوقة بجملة الخ) بقي قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخرج من التعريف وآخر دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه مخففة من الثقيلة كما في الفارضي وغيره وانما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ماقبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فان ان الحمد لله خبر آخر دعواهم قاله الرضي وقلت له أن افعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشري في أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بأمرت واستحسنه في المغني قال وعلى هذا فعنى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقته غير مؤول بغيره اه وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بأن بل تحذف او يؤتى بدلها باي وكتبت اليه بان افعل او كتبت اليه ان افعل اذا قدر معها الباء لاقترانها بالجار فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح او مؤول (قوله ان اصنع الفلك)

وزائدة فلا تنصب المضارع فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا اليه ان اصنع الفلك

قيل الجملة مفسرة لا محل لها كما في المغني وفيه عندي نظر لانه انما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في زيدا اضربه مثلا في المفسرة بعد ان لا فمول لان الظاهر ان هذه في محل نصب تبعا للمفسرة لانها في معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفي كلام الكافيجي مانصه الظاهر أن الادعاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اه وهو يؤيد ماقلنا ان اراد المفعولية في المعنى مع بقاء ان على كونها مفسرة فان اراد المفعولية في اللفظ مع كون ان زائدة فتلك آخر فتدبر (قوله وانطلق الملأ الخ) ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي في ان امشوا المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء (فائدة) اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت اليه ان لا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعلى هاتين مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وان مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه مغني ❊ اقول يصح على الجزم بلا ناهية ان تكون ان مصدرية بناء على الأصح من كونها توصل بالأمر والنهي (قوله التالية لما) اي التوقيتية كما في المغني احترازا عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى الا فانها تقتضيه كلام المغني من مغايرة الجازمة للنافية فاسد (قوله نحو فلما ان جاء البشير) وتقول أكرمتنا أن يقوم زيد بالرفع فارضى (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على ان الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو وجواب لو وجواب القسم محذوف بناء على ان الجواب للامتناعي تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو ومادخلت عليه جواب القسم وسياتي هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم (قوله ومالنا أن لا نقاتل) ان قلت ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة (قلت) الاخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم انها تزاد في غير ذلك اه تصريح ❊ ووجه زيادتها في الآية أن مالنا نحوه كما لك لا يقع بعده عند الاخفش الا الفعل الصريح على ان الجملة حالية نحو ومالي لا أرى الهدهد أو الاسم الصريح على انه حال نحو فمالهم عن التذكرة معرضين دون المؤول بالاسم ولا يرد ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل

وانطلق الملأ منهم ان امشوا
والزائدة هي التالية لما نحو
فلما ان جاء البشير والواقعة
بين الكاف ومجرورها كقوله
كأن ظبية تعطو الى وارق
السلم ❊ في رواية الجر وبين
القسم ولو كقوله
فأقسم ان لو التقينا وانتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم
واجاز الاخفش اعمال الزائدة
واستدل بالسماع كقوله
تعالى ومالنا ان لا نقاتل
وبالقياس على حرف الجر
الزائد ولا حجة في ذلك لانها
في الآية مصدرية فقيل دخلت
بعد مالنا

استقبال

استقبال لان دليل الاسبقية بال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا فى الدمامينى (قوله لتأوّله بما منعنا) أى بأن لاتقاتل مفعول ثان للجار والمجرور لتأوّله بفعل يتعدّى لاثنين (قوله اعمال الجارّ والمجرور) وهو لنا فى المفعول وهو أن لاتقاتل اهـ سم قال الدمامينى قد يقال انما يرد ذلك لو كان أن لاتقاتل عند هذا القائل مفعولا مصرّحا وليس فى كلامه مايقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فانه يقال منعته عن كذا كما فى الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن لا تكون لا زائدة) أى كما لزم على هذا القول اذ المعنى عليه ومامنعنا أن نقاتل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القول السابق كما هو صريح المغنى لا قول الاخفش كما زعم البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها فى الآية مصدرية ثم ذكر قولين على انها مصدرية (قوله فى أن لا تقاتل) فتكون أن مصدرية منسبكة مع ما بعدها بمصدر مجرور بجارّ محذوف متعلق بما تعلق به لنا (قوله والفرق بينها الخ) هذا ردّ لقياس الاخفش أن الزائدة على حرف الجرّ الزائد (قوله حملا) أى بالحمل على ما بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى و بعضهم أعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم اهـ مغنى * قال الدمامينى ولا حاجة الى جعل ما هذا ناصبة فان فى ذلك اثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اهـ (قوله حيث استحقت) أى ان عملا اى واجبا كما يفيده كلام الشارح والظرف متعلق بأهمل (قوله وذلك) أى استحقاق أن العمل (قوله لمن أراد أن يتم) أى بالرفع والقول بان أصله يتمون فهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف تصريح (قوله أن تقرآن الخ) اما فى محل نصب بدل من حاجة فى قوله قبله

يا صاحبىّ فدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خفّ محملها * وتصنعا نعمة عندى بها و يدا

أو من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما واما فى محل رفع خبر مبتدا محذوف عائد الى حاجة أى هى أن تقرآن والشاهد فى ان الأولى

لتأوله بما منعنا وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور فى المفعول ولان الاصل ان لا تكون لا زائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل ومالنا فى ان لا نقاتل والفرق بينها وبين حرف الجر ان اختصاصه باق مع الزيادة بخلافها فانها قد وليها الاسم فى البيت الاول والحرف فى الثانى (وبعضهم) اى بعض العرب (اهمل ان حملا على * ما اختها) اى المصدرية (حيث استحقت عملا) اى واجبا وذلك اذا لم يتقدمها علم اوظن كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة وقوله

ان تقرآن على اسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا احدا *

هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة

وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل ان المعطوفة عليها
واعترض بانه لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ
هو عطف مصدر على مصدر اهـ يس مع زيادة * وقد يجاب بان مراده ان
عطف ان الناصبة مرجح لكون ان المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح
كاف في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك ان تستدل على كونها ليست
المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام المصنف
الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجهه أنهم يتوسعون
في الادوات وضعفها من جهة انها قد تهمل لا ينافي كونها أداة لا يلزم
في الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله ونصبوا) اعلم أن
أكثر العرب يلتزم اعمال اذن عند استيفاء شروطه والقليل منهم يلتزم
اهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير في نصبوا
لأكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض تبعا لشيخنا ونصبوا أي
جوازا كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو في والفعل بعد حالية
وموصلا حال من الضمير المستكن في الخبر أعني بعد وقوله أو قبله اليمين اما
معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدا أو مبتدأ مؤخر
وقبله خبر مقدم واما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين
في العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال
(قوله أن يكون الفعل مستقبلا) اجراء لها مجرى سائر النواصب وانما لم
تعمل النواصب في فعل الحال لان له تحققا في الوجود كالاسماء فلا يعمل
فيه عوامل الافعال دماميني (قوله يجب الرفع في اذن تصدق الخ) أي لانه
حال ومن شأن الناصب ان يخلص المضارع للاستقبال همع (قوله أن
تكون مصدرة) أي في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وانما
لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل اهـ دماميني * وفي
الشمني ان ترك تصدرها داخلة على المضارع انما يكون في ثلاثة مواضع
بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك أو جوابا
لشرط قبلها نحو ان تزرني اذن أكرمك أو لقسم قبلها نحو والله اذن
لأخرجن انتهى وفي الموضع الاول خلاف كما في الهمع فأجاز هشام النصب

بعد

* تنبيه * ظاهر كلام المصنف ان اهمالها مقيس

(ونصبوا باذن المستقبلا
ان صدرت والفعل بعد موصلا
أو قبله اليمين) اي شروط
النصب باذن ثلاثة * الاول
ان يكون الفعل مستقبلا
فيجب الرفع في اذا تصدق جوابا
لمن قال انا احبك * الثاني
ان تكون مصدرة فان تأخرت
نحو اكرمك اذا

بعد مبتدا كالمثال وأجازه الكسائي بعد اسم ان نحو اني اذن أهلك أو أطيرا
أو اسم كان نحو كان زيدا اذن يكرمك قال أبو حيان وقياس قوله جواز النصب
بعد ظن نحو ظننت زيدا اذن يكرمك (قوله أهملت) اي وجوبا بلا خلاف
لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله بمثلها) أي بمثل
مقالته سابقا تمن علي "وقوله لا أقيلها أي لا أترك مقالتي سابقا أتمنى عليك
أن أكون كاتبا عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضي
الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى امارة مصر لا الخلافة العظمى
كما في الشمني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبته
فقال له تمن علي "فقال له أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له ويحك أنت
لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على انه ان قال له عبد العزيز ثانيا تمن
علي "لا يتمنى الا كونه كاتبه وقد عد هذا من حمقه وارجاع الضمير للمقالة هو
ماقاله الدماميني والعيني وأرجعه الشمني لخطة الرشد في قوله قبل

عجبت لتركي خطة الرشد بعدما * بدا لي من عبد العزيز قبولها

والشاهد في قوله لا أقيلها حيث رفعه لعدم تصدر اذن لكونها جواب قسم
سابق عليها في قوله حلفت برب الراقصات الى منى الخ وجواب الشرط
محذوف فعلم ما في كلام الحواشي من الخلل (قوله شطيرا) بفتح الشين المعجمة
أي غريبا وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس (قوله أن
لا يفصل الخ) لضعفها مع الفصل عن العمل اه تصريح (قوله بالقسم)
كذا بلا النافية لان القسم تأكيد لربط اذن ولا لم يعتد بها فاصلة في أن
فكذا في اذن سيوطي (قوله والدعاء) نحو اذن غفر الله لك أكرمك (قوله
بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم فذهب
الفراء الى انه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب قال أبو حيان ولا
نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم في عملها التصدير
أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم
تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمعمول التأخير اه سيوطي
قال سم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا في نحو يا زيد اذن أكرمك
لان المتقدم عليها غير معمول اه وفيه عندي نظر لتصدرها في جملتها ولان

اهملت وكذا ان وقعت
حشوا كقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وأمكنني منها اذا لا أقيلها
فاما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا
اني اذن اهلك او اطيرا
فضرورة او الخبر محذوف
اي اني لا استطيع ذلك ثم
استأنف اذن اهلك فان كان
المتقدم عليها حرف عطف
فسيأتي * الثالث ان لا يفصل
بينها وبين الفعل بغير القسم
فيجب الرفع في نحو اذن انا
اكرمك ويغتفر الفصل بالقسم
كقوله
اذن والله نرميهم بحرب
يشيب الطفل من قبل المشيب
واجاز ابن بابشاذ الفصل
بالنداء والدعاء وابن عصفور
الفصل بالظرف والصحيح
المنع اذ لم يسمع شيء من ذلك
واجاز الكسائي وهشام
الفصل بمعمول الفعل
والاختيار حينئذ

عند الكسائي النصب وعند
هشام الرفع (والنصب وارفعا *
اذا اذن من بعد عطف) بالواو
والفاء (وقعا) وقد قرئ شاذا
واذا لا يلبثوا خلفك فاذا
لا يؤتوا الناس نقيرا على
الاعمال ثم الغالب الرفع
على الاهمال وبه قرأ السبعة
* تنبيهات * الاول الحاق
العطف والتحقيق انه اذا
كان العطف على ماله محل
ألغيت فاذا قيل ان تزرني
ازرك واذن احسن اليك
فان قدرت العطف على الجواب
جزمت واهملت اذن لوقوعها
حشوا او على الجملتين معا
جاز الرفع والنصب وقيل
يتعين النصب لان ما بعدها
مستأنف او لان المعطوف
على الاول اول ومثل ذلك
زيد يقوم واذن احسن اليه
ان عطفت على الفعلية رفعت
او على الاسمية فالمذهبان
* الثاني الصحيح الذي عليه
الجمهور ان اذن حرف وذهب
بعض الكوفيين

نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلة
على المضارع كما مر (قوله عند الكسائي النصب) فيه ما تقدم عن
الكسائي في الفصل بين كي والفعل بمعموله انه يبطل عملها ويمكن الفرق
بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لانهما في تأويل اسم واحد
سم (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان
العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا (قوله والنصب وارفعا) وقد يعترض
ان اقتضاء الحال كما سيأتي في الشرح واعمالها جاز النصب والرفع لانك
عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في ابتداء جملة
مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد
العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض
هو متوسط والغاؤها أجود كما في الرضي لانها غير متصدرة في الظاهر اه
سم و يشير الى رجحانه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا
ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب اذا كانت الواو أو الفاء استئنافية
كما اذا قيل لك آتيك فقلت له مستأنفا واذن أكرمك (قوله على ماله محل)
قال البعض كان الاولى ان يقول على ماله اعراب ليشمل اللفظي والمحلي
بقرينة التمثيل اه ويدفع بان ماله محل شامل لما اعرابه لفظي لانه معرب لفظا
ومحلا نعم ماله محل فتدبر (قوله ألغيت) اى وجوبا لوقوعها حشوا كما سيذكره
الشارح (قوله لوقوعها حشوا) أي بين جزأي الجواب وان شئت قلت بين
الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله او على الجملتين معا)
أي جملتي الشرط والجزاء (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل ان
قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب لانه ينافيه قوله لان ما بعدها
مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعم من أن تقدر الواو
عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة اكثر العرب الملتزمين
اعمال اذن عند استيفاء الشروط فلا ينافي جواز الرفع على لغة بعضهم
الملغى لها عند استيفاء الشروط وبه ندفع ما اطال به البعض (قوله لان ما بعدها
مستأنف) اى بناء على ان الواو استئنافية وقوله اولان المعطوف الخ أي بناء
على انها عاطفة (قوله فالمذهبان) اى القول بجواز الامرين والقول بتعين

النصب (قوله الى انها اسم) اى غير ناصب للفعل وانما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره (قوله وعوض عنها التنوين) اى وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت ان) ولعل المفرد المؤول به ان ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل اى اذا جئتنى وقع اكرامك لا مبتدأ خبره محذوف اى حاصل والا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا قاله الدمامينى وذهب الرضى الى انها اسم واصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون فى صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضى وضمن معنى الشرط غالبا قال وانما قلنا غالبا لانه لا معنى للشرط فى نحو قال فعلتها اذا وانا من الضالين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط فى الماضى جاز اجراؤه مجرى لو فى قرن جوابه باللام نحو اذا لأذقناك أى لو ركنت شيئا قليلا لأذقناك واذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله

ماان أتيت بشئ أنت تكرهه * اذا فلا رفعت سوطا الى يدى

اى ان أتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وان توكيدا لهما نحو لو زرتنى اذن لا كرمتك وان جئتنى اذن ازرلك ثم قال ولما احتمل اذن التى يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فى اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلصه للاستقبال فيحمل اذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بان ثم قال وانما ادعينا أن اذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها فى جميع استعمالاتها وقلب نونها فى الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها او بين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن وان اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه ولا يخفى أن أكثر ما قاله مبنى على أن أصلها اذا * وفى حاشية السيوطى على المغنى عن بعضهم أن اذن تأتى على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذ أو اذا حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا آتيك اذن اكرمك بالرفع على ان الأصل اذا أتيتنى

الى انها اسم والاصل فى اذن اكرمك اذا جئتنى اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت ان

وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها كما اوهمه كلامه • الثالث معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا • الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان روى ذلك عن المازني والمبرد وينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء

أكرمك وبالنصب على انها الحرفية اه (قوله وعلى الاول) اى على انها حرف أما على الثاني فبسيطة قطعا وقوله لا مركبة من اذ وان نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت اه سم أى وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال فاذا قال القائل أزورك فقلت اذن أكرمك فكأنك قلت حينئذ أكرمك أى واقع اه اى ولا من اذا وان حذفت همزة ان ثم الف اذا لالتقاء الساكنين كما يقول الرندى مستدلا بأنها تعطى الربط كاذا والنصب كان أفاد كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) قيد به لان القائل بالتركيب يجعل النصب بان المشتملة عليها اذن كما في حاشية السيوطي على المغنى (قوله لا أن مضمرة بعدها) كما ذهب اليه الخليل في احد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دماميني واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله يأتيك همع (قوله كما أوهمه كلامه) يعنى قوله ونصبوا باذن المستقبلا (قوله الجواب) أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر وقوله والجزاء أى المجازاة لمضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أى ربط الجواب الخ (قوله فقال الشلوبين في كل موضع) وتكلف تخريج نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين على الشرط والجزاء أى ان كنت فعلت الوكزة كافرا لا نعمك كما زعمت يا فرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لانعمك (قوله اذن اظنك صادقا) برفع أظن لانه الحال كما يفيده ما سننقله عن الرضى (قوله اذ لا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة (قوله اختلف في لفظها الخ) اى في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف اجماعا كما في الاتقان اتباعا للمصحف العثماني قال السيوطي في حاشية المغنى ينبغي ان يكون الخلاف في الوقف عليها مبنيا على الخلاف في حقيقتها فعلى انها حرف يوقف عليها بالنون وعلى انها اسم منون يوقف عليها بالألف (قوله والجمهور يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور بالفاء كما في عبارة المغنى (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزاه ابو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل

السيوطي

ان عملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف * الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمران من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهى لغة نادرة ولكنها القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على لن لانها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزايها كما حملت ما على ليس لانها مثلها فى نفى الحال اه (وبين لا ولام جر التزم * اظهار ان ناصبة) نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم اهل الكتاب لا فى الآية الاولى نافية وفى الثانية مؤكدة زائدة (وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا) لا فى موضع الرفع بعدم وان فى موضع النصب باعمل ومظهرا ومضمرا نصب على الحال اما من ان كانا بمعنى مفعول او من فاعل اعمل المستتر ان كانا بمعنى فاعل اى يجوز اظهار ان واضمارها بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفى ولم يقترن الفعل بلا فالاضمار نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين والاظهار نحو وأمرت لان اكون اول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفى وجب اضمار ان بعدها وهذا اشار اليه بقوله (وبعد نفى كان حتما اضمرا) اى نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام

السيوطى قولا بالعكس لضعفها فى الاهمال وقوتها فى العمل (قوله ان عملت كتبت بالألف) لمنع العمل التباسها باذا الظرفية ويرد عليه ان العمل فى اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق فى الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهى لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات الى قول من أنكرها دماميني (قوله وبين لا) أى سواء كانت نافية او زائدة ولهذا امثل بمثالين (قوله ناصبة) اتى به مع علمه من كون الكلام فى ان الناصبة دفعا لتوهم اهمالها لفصلها من الفعل بلا (قوله فان اعمل) اى ان الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل او للعاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا او للتوكيد وهى الآتية بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين قاله الفاكهى اى او للتعدية نحو اعددت زيدا ليقاتل (قوله اذا لم يسبقها الخ) اخذه من قوله الآتى وبعد نفى كان الخ (قوله ماض) اى لفظا ومعنى او معنى فقط (قوله نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين الخ) اختلف فى اللام فى نحو الآيتين فقيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف اى وامرنا بما امرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل فى معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان واريد به الحدث فقط كان كالاسم فى صحة الاضافة والاسناد اليه كذا فى المغنى والشمنى (قوله وبعد نفى كان الخ) يعنى مالم ينتقض النفى نحو ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كى نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كى ان المراد بقوله مالم ينتقض النفى انه لا يجوز انتقاض النفى مع لام الجحود فتأمل قال والفرق ان النفى مسلط مع لام الجحود على ماقبلها وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفى مابعدها وفى لام كى يتسلط على مابعدها نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى المجىء الا بقرينة تدل على انتفائه اه وحاصل الفرق كما قاله شيخنا ان النفى مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه اعنى ماقبلها ومابعدها ومع لام كى مسلط على مابعدها فقط أى فاغتفر

لام الجحود وسماها النحاس لام النفى وهو الصواب والتى قبلها لام كى لانها للسبب كما أن كى للسبب وحاصل كلامهما ان بعد لام الجحود ثلاثة احوال وجوب اظهارها مع المقرون بلا ووجوب اضمارها بعد نفى كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب الاضمار بعد كان التامة لان اللام بعدها ليست لام الجحود واهمال تقييد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها وكثرتها فى ابواب النحو ودخل فى قوله نفى كان نحو لم يكن اى المضارع المنفى بلم كما يأتى لان لم تنفى المضارع وقد يوهم النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن أجازه فى اخواتها قياسا وان اجازه فى ظننت * تنبيهات * الاول ما ذكره من ان اللام التى ينصب الفعل بعدها هى لام الجر والنصب بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اللام ناصبة بنفسها وذهب ثعلب الى ان اللام ناصبة بنفسها

الاختصاص معها بخلاف لام الجحود (قوله لام الجحود) من تسمية العام بالخاص لان الجحود انكار الحق لا مطلق النفى والنحويون اطلقوه وارادوا الثانى اه تصريح وبهذا يندفع تصويب قول النحاس (قوله والتى قبلها لام كى) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم همع (قوله لانها للسبب) اى فى الجملة والا فلام كى قد تكون لغير السبب كالتى للعاقبة والزائدة والمعدية (قوله وجوب اظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين سم (قوله ووجوب اضمارها الخ) علل بأن اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين ان والسين لا يجمع بين أن واللام زكريا (قوله ليست لام الجحود) بل هى لام كى نحو ما كان زيد ليلعب اى ما وجد للعب (قوله لان لم تنفى المضارع) لو قال لان لم تقلب المضارع الى المضى لاتم مطلوبه وفى بعض النسخ لانه لم تنفى الماضى اى الماضى معنى وهو المضارع لفظا ولا اشكل عليها فتأمل (قوله لمن أجازه فى اخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله وان أجازه فى ظننت اى قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فما يتبادر من قول البعض والحق ان اللام فيما ذكر لام كى لا لام الجحود كما يظهر بالنظر فى المعنى اه من جواز هذه التراكيب ممنوع مع ان دعواه ان اللام فيها لام كى وان النظر فى المعنى يرشد الى ذلك باطلة * قال فى التصريح وبعضهم أجازه فى كل فعل تقدمه نفى نحو وما جاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان هذه يعنى اللام فى نحو ما جاء زيد ليفعل لام كى (قوله ما ذكره من ان اللام الخ) لان كلامه فى ان الواقعة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولام جر الخ (قوله والنصب بان مضمرة) انما قال مضمرة مع ان النصب عند البصريين بعد اللام بان مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت ان أو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما يأتى عند اضمار أن فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) اى بطريق الاصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله

لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن * مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

أذلو كانت ان الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع * ورد بان مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور نظيرما مر في قوله كان جزائي بالعصا ان أجلد اوقوله ما كنت اى مدة وجودى حيا (قوله لقيامها مقام أن) اى نيابة عن أن (قوله اختلف في الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في الناصب هل هواللام أوان المضمرة (قوله الى انه) اى الفعل وفيه مسامحة لان الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله واللام للتوكيد) اى زائدة لتوكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم واعترض قولهم بان اللام الزائدة تعمل الجر في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب بانهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية اه دماميني * قال الحفيد وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان محمد طعامك ليأكل فانه لا يجوز على رأى البصريين لان ما في حيزأن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقتضى انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى انها زائدة تقوية للعامل اه وفي المغنى ان المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقدروه الخ) تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان مكرهم أهلا لتزول الخ و يدل لما قلناه ما يأتي عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة زيادة محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له من متعلق (قوله الا أن الناصب عنده ان مضمرة) اعترض بانه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز * وأجيب بما قاله بعضهم من ان الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما في زيد اما ان يعيش واما أن يموت وان لم يجز الاخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسيما وقد التزم اضمار أن فصار منخرطا في سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) اى مع قوله لنفي الخبر اذ لولاه لأمكن حمل قوله

لقيامها مقام ان والخلاف في اللامين اعني لام الجحود ولام كي * الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدر ما كان زيد مريدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر الا ان الناصب عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصرى ولا كوفي ومقتضى قوله مؤكدة انها زائدة وبه صرح الشارح

لكن قال في شرحه
لهذا الموضع من التسهيل
سميت مؤكدة لصحة الكلام
بدونها لا لأنها زائدة اذلو
كانت زائدة لم يكن لنصب
الفعل بعدها وجه صحيح
واما في لام اختصاص
دخلت على الفعل لقصد
ما كدزيد مقدرا او حاشا
او مستمدا لان بقول والثالث
في تحذف كي قبل لام
الجحود كقوله
فما جمع ليغلب جمع قومي
مقاومة ولا فرد لفرد
أي فما كان جمع ومنه قول
أبي الدرداء في الركعتين
بعد العصر ما أنا لأدعهما
الرابع الملق الثاني
ومراده ما سبق الماضي
وذلك ما ولم دون لن لأنها
تختص بالمستقبل وكذلك
لا لأن نفي غير المستقبل بها
قليل واما لما فانها وان كانت
تنفي الماضي لكن تدل على
اتصال نفيه بالحال واما ان
فهي بمعنى ما والآية يشملها
وزعم كثير من الناس في
قوله تعالى وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال

مؤكدة على انها مقوية لعامل قبلها في ما يأتي من شرح التسهيل فيكون
نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجثة وقوله انها
زائدة أي محضة (قوله لكن قال) اى الناظم في شرحه الخ كذا قال شيخنا
وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم
فانه له شرح على التسهيل كما في الهمع ثم رأيت في بعض النسخ لكن قال
المصنف في شرحه الخ وهو نص في الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش
الهمع عزو العبارة التي في الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص
في الثاني والجمع ممكن والله أعلم (قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر
على تقدير ما يتعدى بنفسه كريد اود دون ما يتعدى باللام كمستعدا الا ان يراد
أن اللام يصح حذفها لفظا لاطراد حذف الجار مع ان هذا وقال في المغني
وجه كونها مؤكدة على رأي البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل
ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لا لانها زائدة) اى محضة بان يكون
دخولها في الكلام كخروجها وقوله اذلو كانت زائدة أي محضة والا فلام
التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لنصب
الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز الا
بتكلف ولا ينافي ما مر فقوله وجه صحيح اى خال عن التكلف (قوله لام
اختصاص) اى دلت على اختصاص الارادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافي
كونها التقوية العامل أو التعدية لجواز كونها لهما باعتبارين (قوله
او حاشا) هو بمعنى قول البصريين مريدا (قوله أي فما كان جمع) قال
سم أي ضرورة الى هذا التقدير اه أي لصحة فما جمع مريد ليغلب الخ وقد
يقال الداعي اليه موافقة النظائر وعبارة الدماميني والشمني ليس ما ذكره
في البيت وقول أبي الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى في البيت فما جمع
متأهلا ليغلب قومي وفي قول أبي الدرداء أو ما أنا مريد الترك لهما (قوله ما أنا
لأدعهما) أي ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير (قوله الملق
الثاني) اى الذي تضمنه قوله ونفي كان (قوله وان كانت تنفي الماضي)
أي في المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال اى وشرط النافي هنا
أن يكون نافيا للحدث في الماضي فقط (قوله وأما ان) ألحقها السيوطي

وغيره بل قال فلا يجوز ان كان زيد ليخرج (قوله في قراءة غير الكسائي)
أما في قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فان مخففة من الثقيلة واللام للفصل أي
وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم
الكثيرين (قوله انها لام الجحود) أي ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال
أي ماهو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف
المشبه بالجبال على وجهي النفي والاثبات يندفع التنافي بينهما (قوله
ان الفعل بعد لام الجحود) أما بعد لام كي فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله
لا يرفع الاضمير الخ لعل هذا أغلبي لا واجب بدليل تعبيره ببعد دون منعه
وانه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضرب به أبوه ثم رأيت الدماميني ذكر
أن المخرجين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق
وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل الكون (قوله شرطية) اى حذف
جوابها العلم بما قبلها وقوله جزاء مكرهم اشارة الى تقدير مضاف في الآية
وقوله وهو أي جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق اى المرفوع بفعل الكون
(قوله معدا لأجل زوال الخ) كان الاظهر اسقاط أجل وجعل اللام
للتعدية صلة معدا أي مهيأ ولا ينافيه ان الفرض كون اللام لام كي لأن
المراد بلام كي ماهو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما في كلام شيخنا
والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش الكثير من أعدائهم
(قوله لأن أن يفترى في تأويل مصدر) أي وهذا المصدر بمعنى اسم
المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق (قوله
كذلك) الاشارة راجعة الى أن بعد نفي كان (قوله اذا يصلح) اى من
حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتطاول وقوله أو الا
هو فيما لا يتطاول (قوله متعلقان بخفي) لكن تعلق بعد على وجه
الظرفية لخفي وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفي أو الوصفية
لمفعول مطلق لخفي أي خفاء كذلك أي كخفاء ذلك (قوله أي كذا يجب
الخ) هذا بيان لحاصل المعنى والا فالتقدير أن خفي بعد أو اذا يصلح في موضعها
حتى أو الا حال كونه كان في وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن
بعد نفي كان في الوجوب وانما وجب ليتجانس المتعاطفان صورة بخلاف

في قراءة غير الكسائي
انها لام الجحود لكن
يبعد ان الفعل بعد لام
الجحود لا يرفع الاضمير
الاسم السابق والذي يظهر
انها لام كي وأن ان شرطية
اى وعند الله جزاء مكرهم
وهو مكر اعظم منه وان كان
مكرهم لشدته معدا لاجل
الامور العظام المشبهة في
عظمها بالجبال كما يقال
انا أشجع من فلان وان كان
معدا للنوازل * الخامس
أجاز بعض النحويين حذف
لام الجحود واظهار ان
مستدلا بقوله تعالى وما كان
هذا القرآن ان يفترى
والصحيح المنع ولا حجة في
الآية لان ان يفترى في تأويل
مصدر هو الخبر (كذلك

بعد او اذا يصلح في * موضعها
حتى او الا ان خفي) ان مبتدأ
وخفي خبره وكذلك وبعد
متعلقان بخفي وحتى فاعل
يصلح والا عطف عليه اى
كذا يجب اضمار ان بعد
او اذا صلح في موضعها حتى

نحو قيل لألطمن الله أو أن يغفر لي فالاشعار في الصورة لمذكورات في المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامي وأما الفاء والواو وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب لظهور الناصب بعدها قال ابن الناظم وإنما نصب المضارع بعد أو هذه ليمتاز ما بعد أو التي لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك وأو التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك لأن ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بأن مضمرة لأنها تقتضي العدم اختصاصها (قوله نحو لألزمنك الخ) لا يتعين في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح لتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الأزمنة كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح قال ويتعين الأول في نحو لألطمن الله أو يغفر لي والثاني في نحو لا تنتظره أو يجيء والثالث في نحو لأقتلن الكافر أو يسلم اه وقد يقال لا تنتظره أو يجيء صالح للاستثناء فتأمل وأما لأستسهلن الخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدماميني وليس بشيء اه وفيه نظر (قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها لمن يتمنى (قوله وكنت إذا غمزت الخ) بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في أطراف الأنابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أجزائها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اه تصريح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنييها أيضا في هذا البيت فتدبر (فائدة) قال شارح أبيات الإيضاح وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم قافيتها مرفوع القوافي وبعضها مجرور رها اه وقال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب أبيات القصيدة غير منصوبة وإنما أنشده سيبويه منصوبا لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وإنشاد الأبيات على الوقف مذهب لبعض العرب فإذا أنشد بيت منها أنشد على حقه من الإعراب وإن أنشد جميعا أنشد على الوقف

نحو لألزمنك أو تقضيني حقي وقوله لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر والاستثناء كقولك لأقتلن الكافر أو يسلم وقوله وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما ويحتمل الوجهين قوله فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعذرا واحترز بقوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين فإن المضارع

اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهار أن كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة
وآل سبيع اواسوءك علقما

* تنبيهات * الأول قال في شرح الكافية وتقدير الا وحتى في موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل او مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه أو يقدم ليكون انتظار او قدوم وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم ليكونن قتله أو اسلامه وكذلك العمل في غيرهما * الثاني ذهب الكسائي الى أن او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح ان النصب بأن مضمرة بعدها لان او حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها * الثالث

شرح شواهد المغني للسيوطي (قوله اذا ورد بعدها منصوبا) فيه اشارة الى جواز وروده بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب (قوله ولولا رجال الخ) رزام براء مكسورة فزاي حي من تميم وأعزة صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حي أيضا وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي وهو أعزة والشاهد في أو أسوءك فانه منصوب بان مضمرة وجاز العدم صحة تقديرا و بأحد الحرفين اذ المعنى لولا رجال واساءتك وعلقم قال العيني منادى مرخم اى يا علقمة وبهذا التقرير يعلم ما في كلام البعض من الايهام (قوله المرتب على اللفظ) اى الذي يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بان المقدرة ولفظ أو التي لأحد الشيئين لاقتضاء الاول كون ما بعد أو مصدرا مؤولا والثاني كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشيآن اللذان أو لأحدهما (قوله ان يقدر قبل أو مصدر) اى يتوهم و يلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافي قوله الآتي ولكن عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم وانما قدر لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي على ما سبق في آخر العطف فلا بد ان يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله ليكونن) بفتح اللام (قوله في غيرهما) أي غير المثالين المذكورين (قوله انتصب بالمخالفة) اى مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه اه همع ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فان الثاني خالف الاول في المعنى ولم يختلف في الاعراب الا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الاعراب (قوله ان النصب بأن الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها و بين الفعل لانها حرف عطف وجوز الأخفش الفصل بينهما بالشرط نحو لألزمنك أو ان شاء الله تقضيني حقي سيوطي (قوله ولكنها عطفت) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أى من أجل انها عطفت مصدرا

قوله اذا يصلح في موضعها حتى او الا أحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة

موقع الى ان او الا أن لان حتى
مضى بين كلامه ما يصح
هنا الأول الغاية مثل الى
والثانى التعليل مثل كى
فيشمل كلامه هنا نحو لا رضين
الله أو يغفر لى بخلاف كلام
التسهيل لان المعنى حتى
يغفر لى بمعنى كى يغفر لى وقد
بان لك أن قول الشارح يريد
حتى بمعنى الى لا التى بمعنى
كى لا وجه له وكلتا العبارتين
خير من قول الشارح بعد
أو بمعنى الى أو الا فانه يوهم
أن او ترادف الحرفين وليس
كذلك بل هى أو العاطفة
كما مر (وبعد حتى هكذا
اضمار ان حتم) أى واجب
والغالب فى حتى حينئذ أن
تكون لغاية نحو لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع
الينا موسى وعلامتها أن
يصلح فى موضعها الى وقد
تكون للتعليل (كجد حتى
تسر ذا حزن) وعلامتها أن
يصلح فى موضعها كى وزاد
فى التسهيل انها تكون

مقدرا على مصدر متوهم لزم اضمار أن بعدها فيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزوم اضمار أن ولا اضمارها اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدرا مقدرا أى من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يقال اللزوم بتجانس المتعاطفين فى الصورة كما مر وبهذا علم ما فى قول البعض تبعا لشيخنا الاولى أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لان عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم اضمار أن (قوله موقع الى ان أو الا ان) الصواب حذف أن فان أو انما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها اه دمامينى أى لانها لو كانت بمعنى الى أن أو الا أن لزم التكرار اذ النصب بأن مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع الى ان أو الا ان (قوله لان حتى معنيين الخ) وجه الشارح الاحسنية بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه أيضا بسلامته من الاعتراض على كلامه فى التسهيل بما مر عن الدمامينى (قوله بمعنى كى يغفر لى) ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ) أى ايهاما قويا والا فأصل الايهام موجود فى العبارتين أيضا أفاده سم (قوله وبعد حتى) أى الجارة ومن أحكامها انها لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضى والقسم والجار والمجرور والمفعول اه سيوطى والظرف متعلق باضمار الذى هو مبتدأ وهكذا اما متعلق أيضا باضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا توكيدا لان معناه كالاضمار السابق فى الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصر والحكموا بأن قول المصنف هكذا حشو واما خبر وقوله حتم خبر ثان جئ به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فيكون فى كلامه توكيد لعدم استفادة الحتم فى التشبيه لاحتمال أنه فى نصب المضارع بها فقط (قوله والغالب فى حتى حينئذ) أى حين اذ أضمرت أن بعدها أن تكون لغاية هذا مخالف لقول الجامى الاغلب فيها أن تستعمل بمعنى كى اه وانما تكون للغاية اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل اذا كان مسببا عما قبلها كذا فى التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فانها بمعنى الفاء (قوله كجد حتى تسر) الغاية هنا ممكنة أيضا سم (قوله

بمعنى

بمعنى الأأن) الصواب اسقاط أن لما تقدم قبل الا الى حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدماميني سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء في والله لا أفعل حتى تفعل أى الا أن تفعل متصلا مفرغا للظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك ويظهر ان الغاية ممكنة فيه وفي البيت الآتي منقطعا اذ المعنى ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهى تبعا للدماميني وابن الناظم لكن نظر فيه سم بأن النفى قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى الا لان عمل الجر ثبت مع افادة الاستثناء كخلا وحاشا اذا جربهما (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى ما لا يحتاج اليه منه دماميني (قوله على غرابته) أى مع غرابته (قوله حتى أن تفعل) فقد فسر الا بحتى فاقتضى أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى يقولا) أى الا أن يقولا والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى وما يعلمان أحدا في وقت الا وقت أن يقولا الخ (قوله وأن المراد معنى الغاية) أى بمتد انتفاء تعليمهما الى وقت قولهما ذلك واعترضه الدماميني بأن هذا وان أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أى كون حتى بمعنى الا الظاهر في قوله والله الخ والمعنى لا أترك الأخذ بثار شيخى أى الحسين بن على الا أن أقتل هذين الحيين أى لكن أقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدماميني ونقله في الهمع عن ابن هشام الخضراوى مقتصرا عليه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لان قتل الحيين أخذ بالثار باطل لان المعنى حينئذ لا أترك أخذ ثار شيخى الا قتل الحيين فأتركه وهو فاسد ولا يصح كونها للغاية لان المعنى عليه يمتد انتفاء ترك الاخذ بالثار الى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد واما كونها للتعليل أى ينتفى الترك المذكور لكونى أقتل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ خالد من ان حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها لان ما بعد حتى في البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما في تجويز الشمنى وتبعه

بمعنى الأأن كقوله * ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل * وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله أفعل الا تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوى ونقله أبو البقاء عن بعضهم في وما يعلمان من أحد حتى يقو والظاهر في هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاي نعم هو ظاهر في قوله

والله لا يذهب شيخى باطلا
حتى أبير مالكا وكاهلا
لان ما بعدها ليس غاية لما
قبلها ولا مسببا عنه * تنبيه *
ذهب الكوفيون الى ان حتى
ناصبة بنفسها وأجازوا
اظهار ان بعدها توكيدا كما
اجازوا ذلك بعد لام الجحود

(وتلو حتى حالا او مؤولا به)
اى بالحال (ارفعن) حتما
(وانصب المستقبلا) اى
لا تنصب الفعل بعد حتى الا
اذا كان مستقبلا ثم
ان كان استقباله حقيقيا
بأن كان بالنسبة الى زمن
التكلم فالنصب واجب نحو
لأسيرن حتى أدخل المدينة
وكالآية السابقة وان كان
غير حقيقى بأن كان

شيخنا والبعض كونها الغاية وكونها التعليل فكل منهما يعرف الرجال بالحق
وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن على هو ما ذكره بعضهم والذى
قاله الدمامينى والشمنى والسيوطى أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين
بلغه أن بنى أسد قتلت أباه وان المراد بشيخه أبوه (قوله حتى أبير) بهمزة
مضمومة فموحدة فراء أو دال مهملة من أبار ه الله أو أباده أهلكه ومالك
وكاهل قبيلتان من بنى أسد قاله الشمنى (قوله لان ما بعدها) وهو قتل الحسين
ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الاخذ بالثار ولا مسببا عما قبلها بل
هو سبب له أى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية
اذ لا تخرج حتى فى البيت من المعانى الثلاثة فاذا انتفى اثنان تعين الثالث
فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا يعنى النفى فى كلام
الشارح بحسب الظاهر وان كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالا
مرجوحا فلم يرده مما أسلفناه تنبيه (قوله أو مؤولا به) أى أو غير حال
من ماض أو مستقبل مؤولا به (قوله ارفعن حتما) لان نصبه بتقدير أن
وهى للاستقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبلا) أى وجوبا ان كان
الاستقبال حقيقيا بأن كان بالنسبة الى زمن التكلم وجوازا ان لم
يكن حقيقيا بأن كان بالنسبة الى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذى لم يؤول
بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤول به وانما شرط فى نصب المضارع
استقباله لان نصبه بأن المضمرة وهى تخلصه للاستقبال (قوله الى زمن
التكلم) أى بالكلام الذى وقع فيه حتى (قوله وكالآية السابقة) وهى
لن نبرح عليه الخ وقد يقال انها من القسم الثانى فان العكوف عليه ورجوع
موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى
العكوف فهو على حد وزلزلوا وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله
تعالى قالوا لن نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة
منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة
الى زمن التكلم بالمحكى لانه المعتبر فى المحكى بخلاف ما فى الآية الآتية
فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لانه
زمن التكلم بالنظر اليه اه سم * والحاصل ان ما كان حكاية كلام ينظر فيه

لزمن

لزمن المحكي وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر
فيه لزمن الاخبار لنا (قوله بالنسبة الى ماقبلها) أى لزمن الفعل قبلها
قال سم ولم يكن الحال حقيقة بدليل ما يأتى انه يجب رفع الحال حقيقة مع انه
قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال
الدخول اه وقوله خاصة أى لا بالنسبة الى زمن التكلم (قوله وزلزلوا)
أى ازعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة (قوله الرسول) وهو اليسع
أو شعيا دماميني (قوله فان قولهم) أى الرسول والذين آمنوا معه (قوله
الى زمن قص ذلك علينا) أى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها
أى لانه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بأن
يقدر القول الماضي واقعا فى الحال اى فى زمن التكلم لاستحضار صورته
العجيبة فكأنه قيل حتى حالتهم الآن ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون
(قوله على تأويله بالمستقبل) بأن يقدر انهم فى الحال عازمون على القول
فيلزم استقبال القول على ما يشير اليه الشارح (قوله فالاول الخ) عبارة
الدماميني قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين
الزلزال والقول لكن الخبر الاول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية
الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال
ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبأن شيأ
آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه
اخبار بوقوع القول كما فى قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا فى نفس
الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة (قلت) وذلك الدليل هو
قراءة الرفع لان القراءتين كالآيتين وانما قدر القول مترقبا فى قراءة النصب
ليكون مستقبلا اذ لو قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لأمر ماض فلم
ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وان تكون بمعنى كى
وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله بالدخول فى القول) اى زمن
التكلم فالماضي فرض حاصلا فى الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول
فى القول لكان أوضح (قوله فهو) اى القول حال بالنسبة الى تلك الحال
أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم (قوله

بالنسبة الى ماقبلها خاصة
فالنصب جائز لا واجب
نحو وزلزلوا حتى يقول
الرسول فان قولهم انما
هو مستقبل بالنظر الى
الزلزال لا بالنظر الى زمن
قص ذلك علينا فالرفع وبه
قرأ نافع على تأويله بالحال
والنصب وبه قرأ غيره على
تأويله بالمستقبل فالاول
بقدر اتصاف المخبر عنه وهو
الرسول والذين آمنوا معه
بالدخول فى القول فهو حال
بالنسبة الى تلك الحال

والثانى يقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما اذا كان الفعل قد مضى وهل يأتى فيما اذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال اتيانه فيه أولى وأقرب الى اعتبار استقباليته من الماضى فيحتمل ان وجوب الرفع فى الحال حقيقة مالم يؤول بالمستقبل وفى كلام الرضى والجامى ما يوافقه لكن يخالفه ظاهر ما فى المغنى وظاهر قول الدمامينى فى شرح التسهيل تلخيص مسئلة حتى أسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها للوقوع للماضى موقعه نحو حتى يقول الرسول جاز فيه الرفع والنصب والا فان كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب اه أفاده سم (قوله بالعزم عليه) اى القول فهو اى القول مستقبل بالنسبة الى تلك الحال اى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) مالم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه (قوله أو تأويل بلا نحو حتى يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها اذ يدفانا الآن متمكن من الدخول وحاصله ما ان يكون الماضى أو المستقبل قدرا انه موجود فى الحال اه دمامينى فعلم ان من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضرا سم (قوله والرفع حينئذ جائز كما مر) فيه عندى نظر لان رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلو حتى حالا أو مؤولا به اى بالحال ارفعن حتما اه والذى مر انما هو جواز الرفع والنصب اذا كان الاستقبال بالنسبة الى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت فى المغنى وشرحه للدمامينى التصريح بان المضارع اذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لان النصب بان يناقض قصد الحكاية وان محل نصبه اذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا وقال السيوطى حكى الجرمى ان من العرب من ينصب بحتى فى كل شئ قال أبو حيان وهى لغة شاذة (قوله ان يكون مسببا عما قبلها) اى ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد انه لابد من وقوع السبب خارجا (قوله وما سرت حتى أدخلها) نعم ان انتقض النفى نحو ما سرت الا يوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت نفى السير وهو الأغلب فى كلامهم وجب النصب وان أردت التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضى ثم

رأيت

والثانى يقدر اتصافه بالعزم عليه وهو مستقبل بالنسبة الى تلك الحال ولا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط * الأول ان يكون حالا اما حقيقة نحو سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول والرفع حينئذ واجب أو تأويلا نحو حتى يقول الرسول فى قراءة نافع والرفع حينئذ جائز كما مر * الثانى أن يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع فى نحو لأسيرن حتى تطلع الشمس وما سرت حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثانى فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير

واما الثالث فلان السبب لم يتحقق ويجوز الرفع في ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام بأسره لا على ماقبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك * الثالث أن يكون فضلة فيجب النصب في نحو سيري حتى أدخلها وكذا في كان سيري أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا اه

* تنبيهات * الأول تجيء حتى في الكلام على ثلاثة اضرب جارة وعاطفة وقد مرتا وابتدائية أي حرف تبتدأ بعدها الجمل أي تستأنف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل * وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله * يغشون حتى ما تهر كلابهم * وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم المصنف

رأيت الدماميني ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) اى للاستفهام عنه فالرفع لزم تحقق وقوع السبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح أفاده في التصريح (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضي نقلا عن الاخفش الا أن العرب لم تتكلم به قال الدماميني والذي يظهر اجراء ماقاله الاخفش في الاستفهام أيضا بان يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ماقبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر سرت حتى تدخلها فشككت أنت في صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ماسرت فأنا لا أدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) اى لوجود الشرط لأن عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول اى فلا خلاف في الحقيقة (قوله ان يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لانه اذ رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة بعدها مستأنفة تصريح (قوله فيجب النصب في نحو سيري الخ) ينبغي مالم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر والالم يجب اه سم أي وقامت قرينة على التقدير (قوله ان قدرت الخ) فان قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبرا جاز الرفع لان مابعد حتى فضلة (قوله على ثلاثة أضرب) أي كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة المجمل على المفصل او الجنس على الانواع فابدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وان كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر (قوله جارة) وهي ثلاثة أقسام غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد قضية كلامه هنا وفي التنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذي في المغني وشرح جمع الجوامع للمحلي أنها غائية أي غير جارة (قوله اى حرف تبتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هي الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فما زالت القتلى الخ) تمج اى تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والأشكل الابيض الذي يخالطه حمرة اه زكريا وقوله بكسر الدال اى وفتحها (قوله يغشون) بغين معجمة مبني للمجهول أي يؤتون وتهر

من هرّ من باب ضرب أى صوّت كذا فى المصباح أى حتى ما تصوّت على
الضيوف لكثرتهم أو اشتغالهم بآثار القرى يصف قوما بكثرة غشيان
الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا
كما فى حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل
(قوله وبعد فا) هى فاء السببية أى التى تفيد سببية ما قبلها لما بعدها
بقرينة العدول عن العطف على الفعل الى النصب وقوله جواب نفى أو طلب
سمى جوابا لان ما قبله من النفى والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون
أشبه الشرط الذى ليس بمحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط
قال الحفيد وسواء النفى بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل
المراد به النفى كالنفى نحو قلما تأتينا فتحدثنا وربما نفى بقد فنصب الجواب
بعدها نحو قد كنت فى خير فتعرفه قاله السيوطى ويزاد خامس وهو التشبيه
المراد به النفى كما سينبه عليه الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام
تقييد النفى بالمحض بأنه يخرج تالى التقرير نحو أولم يسيروا فى الارض
فتكون لكن فى العمدة وشرحها أن تالى التقرير لا ينصب جوابه
وفى التوضيح أن مما احترز عنه بتقييد النفى بالمحض النفى التالى تقريرا
نحو ألم تأتنى فأحسن اليك اذا لم ترد الاستفهام الحقيقى قال خالد لأن
الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض
النفى وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفى وان كان تاليا تقريرا أو لانه
جواب الاستفهام اهـ وقال فى المغنى ولكون جواب النفى مسببا عنه
امتنع النصب جوابا للاستفهام فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة لان رؤيته انزال الماء ليست سبب اخضرار
الارض بل سببه نفس انزال الماء بخلافه فى آية أولم يسيروا لان السير
فى الارض سبب كمال العقل هذا هو الصواب اهـ بايضاح من الشمنى وعليه
فيكون فى النفى التالى تقريرا تفصيل لكن تعليل خالد بمراعاة صورة
النفى أو الاستفهام قد يقتضى جواز النصب فى آية ألم تر فلعل المراد
مراعاتهما شذوذا وهو موافق لقول حكاه فى المغنى ورده أن النصب فى
الآية بتزعية كما فى آية أولم يسيروا لكن قصد العطف على أنزل تأويله

أن حتى هذه جارة ونوزع فى
ذلك * الثانى اذا كان الفعل
حالا أو مؤولا به فهى ابتدائية
واذا كان مستقبلا أو مؤولا
به فهى الجارة وأن مضمرة
بعدها كما تقدم * الثالث
علامة كونه حالا أو مؤولا به
صلاحية جعل الفاء فى موضع
حتى ويجب حينئذ أن يكون
ما بعدها فضلة مسببا عما
قبلها انتهى (وبعد فا جواب
نفى او طلب محضين ان
وسترها حتم نصب) أن مبتدأ
ونصب خبرها وسترها حتم
مبتدأ وخبر

نصب بالسحت ويوافق هـذا القول قول الهمع لا فـرق في النفي بين كونه
محضا نحو لا يقضى عليهـم فيموتوا أم لا بأن نقض بالا نحو ما تأتينا فتحدثنا الا
بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريري نحو ألم تأتنا فتحدثنا ويجوز
في هذا الجزم والرفع أيضا اهـ ملخصا فتأمل واعترض سم تقييـد الطلب
بالمحض بأنه يوهـم رجوعه لكل أنواعـه مع انه خاص منها بالامر والنهـي
والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح في ذلك (قوله
في موضع الحال) أي أو معترضة (قوله و بعد متعلق بنصب) وجعله ابن
المصنف حالا من مفعوله المحذوف أي نصب الفعل واقعا بعد ما ذكر (قوله
لا يقضى عليهم فيموتوا) أي لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أي لا يكون قضاء
عليهم فموت لهم لانتفاء السـبب بانتفاء سـببه وهو القضاء به وانما قدر واهذا
التقـدير فيـه وفيما يأتي لاقتضاء أن المقدرة كون ما بعد الفاء مصـدرا
ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحي من الميت ومخرج
الميت من الحي كما تقـدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو
المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كما في المغني من العطف المسمى بالعطف
على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه وفي قول شيخنا والبعض استرواحا
بقول الشارح بعد عـلى معنى ما تأتينا محدثا أي لا يقضى عليهم ميتين نظر
لتصريحهم بأن ما بعد الفاء مسـبب عما قبلها فيكون متأخرا عنـه والحالية
تقتضي خلاف ذلك ويمكن دفع هـذا بأن يراد بالقضاء بالموت تعلق الارادة
به تنجيزا فيما لا يزال والموت مقارن له وجودا متأخر رتبة فتدبر (قوله اما أمر
الخ) أي أو ترج كما يأتي فالجملة مع النفي المتقـدم تسعة مجموعة في قول
بعضهم

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمنّ وارج كذاك النفي قد كملا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الاول الطلب بلين ورفق والثاني
الطلب بحث وازعاج (قوله أو استفهام) أي بأي اداة كانت وقد
يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فأسير معك أي متى
تسـير (قوله ياناق الخ) ناق مرخم ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير
أي ليكن منك سير فاستراحة وكذا يقال فيما يأتي (قوله فيسحتكم) بضم

في موضـع الحـال من
فاعـل نصب و بعد متعلق
بنصب يعني أن ان تنصب
الفعل مضمرة بعد فاء جواب
نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا
أو جواب طلب وهو اما أمر
او نهـي او دعاء او استـفهام
أو عـرض أو تحضـيض أو
تمنّ فالامر نحو قوله
ياناق سـيري عنقا فسيحا
الى سليمان فنستريحا
والنهـي نحو لا تفتروا عـلى
الله كذبا فيسحتكم بعذاب
وقوله

لا يبعد عنك ماثور وان قدمت تراثه فيبق الحزن والندم والدعاء وربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم وقوله

رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

وقوله

فيارب سعدًا ما تؤمل منهم فيدنا فقر ويرتبع مرمل

والاستفهام نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله

هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

والعرض نحو قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

والتحضيض نحو لولا أخرتني الى أجل قريب فاصدق وأكون من الصالحين وقوله

لولا تعوجين يا سلمى على دنف فتخمدي نار وجد كاد يفنيه

والتمني نحو ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما وقوله

ياليت أم خليد واعدت فوفت ودام لي ولها عمر فنصطحبا

واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف

الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أي بالحكم (قوله لا يبعد عنك مأثور الخ) المأثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوراث فأبدلت الواو تاء واعل معنى وان قدمت تراثه أي وان تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فانه لا يضيع (قوله سنن بفتحتين) أي طريق (قوله فيدنا فقر ورائع الخ) المقرور بالقاف البردان والرمل العادم للقوت (قوله لباناتي) جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطفا على محل فاصدق بناء على ان جواب الطلب المقرون بالفاء مع ما في محل جزم بجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أي ان أخرتني فتصدقي ثابت وأكن وضعفه في المغني قال والتحقيق انه عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أي العطف الملحوظ فيه المعنى لان المعنى أخرني أصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم أي تأدبا وعلى الثاني مشى في الاتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفي التسهيل قال وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه قال الدماميني كقراءة أبي عمرو لولا أخرتني الى أجل قريب فاصدق وأكون ثم قال والجزم في ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء (قوله لولا تعوجين) أي تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد ان فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما يأتي واحترز أيضا عن الفاء الاستئنافية كقوله

ألم تسأل الربع القواء فينطق * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فانها في فينطق للاستئناف أي فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضي الجزم والسببية تقتضي النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافي مرفوعة كذا قيل وزيفه الدماميني بان النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان لم تقصد بأن قصد مجرد العطف فلا ينافي لزوم النصب مع قصدها أبدا بل قول الشارح واذا قصد الجواب لم يكن في الفعل الا منصوبا الخ فان قوله أو على معنى الخ اشارة الى

تنـ السببية لكن قال فى المغنى الرفع استئنافا أوجه آخروهوأن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهوأحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعليه قوله

وانسـد تركت صبية مرحومة * لم تدر ماجزع عليك فتجزع

أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر فيعتذرون والاعلم فى قراءة السبعة ولايؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا فيه لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفى ولايحسن حمل التنزيل على القليل جدا اه باختصار والقواء الخالى والبيداء القفر والسملق الأرض التى لاتنبت شيأ (قوله بمعنى ماتأتينا فما تحدثنا الخ) قال شيخنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الأول فتامل اه وكون الفاء على ثانى وجهى الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها للعطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام فى الفاء التى لمجرد العطف حيث قال واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ماتأتينا محدثا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتعمل عنه وكان الاولى للشارح أن يقول على معنى مايكون منك اتيان يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثانى قيد الاول فينصب عليه النفى لان الغالب انصباب النفى على القيد فيصدق بثبوت المقيد وبانتفائه أيضا (فائدة) اذا قلت مايليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثانى مسبب عن انتفاء الاول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول أى فكيف يظلمنا واذا قلت مايحكم الله تعالى بحكم فيجور فالثانى فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثانى قيد الاول اى مايكون منه حكم يترتب عليه جور (قوله و بمعنى ماتأتينا) اى فى المستقبل فأنت تحدثنا اى الآن والافظاهره مشكل اذ لايمكن ان يحدثه مع عدم الاتيان اه زكريا وصوره البعض بان

نحو ماتأتينا فتحدثنا بمعنى ماتأتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصود انفيهما وبمعنى ماتأتينا فأنت تحدثنا على اضمار مبتدا فيكون المقصود نفى الاول واثبات الثانى واذاقصد الجواب لم يكن الفعل الامنصوبا على معنى ماتأتينا محدثا

الثانى لانتفاء الأول واحترز بمحض عن النفى الذى ليس بمحض وهو المنتقض بالا والمتلو بنفى نحو ما أنت تأتينا الا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا ومن الطلب الذى ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو صه فأكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس ونحو رزقنى الله مالا فأنفقه فى الخير فلا يكون لشئ من ذلك جواب منصوب وسيأتى التنبيه على خلاف فى بعض ذلك * تنبيهات * الأول مما مثل به فى شرح الكافية لجواب النفى المنتقض ما قام فيأكل الا طعامه قال ومنه قول الشاعر

وما قام منا قائم فى ندينا
فينطق الا بالتى هى أعرف

تبعه الشارح فى التمثيل بذلك واعترضهما المرادى وقال ان النفى اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد فينطق الا بالتى هى اعرف

يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر (قوله فيكون المصدر نفى اجتماعهما) اى لانصباب النفى حينئذ على المعطوف اى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث أعم من ان ينتفى أصل الاتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتى المغنى والرضى ثبوت أصل الاتيان على هذا المعنى وعبارة الثانى ومعنى النفى فى ما تأتينا فتحدثنا انتفى الاتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان هذا هو القياس ثم قال ويجوز ان يكون النفى راجعا الى التحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان اى ما يكون منك اتيان بعده تحديث وان حصل مطلق الاتيان وعلى هذا المعنى ابقى الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بما فيه السببية اه (قوله أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال واضح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المغنى وعلى المعنى الاول يعنى الثانى من وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أى فكيف يموتون ويمتنع ان يكون على الثانى يعنى الاول فى كلام الشارح اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتوا اه وهذا أيضا يعكر على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما فى الآية أى لا يقضى عليهم ميتين (قوله وهو الطلب باسم الفعل) انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح انه موضوع للفظ الفعل وكذا على انه موضوع للحدث أما على انه موضوع لمعنى الفعل فمشكل أفاده سم (قوله أو بالمصدر) اى الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده سيوطى (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لأن حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء واما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته اعراب فكان ينبغى تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الامر أى اكتف فهو من قبيل رزقنى الله مالا الخ (قوله فى ندينا) الندى مجلس القوم ومتحدثهم ومناصلة قائم زكريا (قوله جاز النصب) اي والرفع كما فى النكت وانما جاز النصب لان الانتقاض انما جاء بعد اعتقاد

* الثاني قد تقدم أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بإلا اختيارا نحو إن تأتني فتحسن الى أكافئك ونحو متى زرتني أحسن اليك فأكرمك ونحو اذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون في قراءة من نصب وبعد الحصر بالا والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارا نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله

سأترك منزلي لبني تميم
وألحق بالحجاز فأستريحا

* الثالث يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كأنك وال علينا فتشتمنا أي ما أنت وال علينا ذكره في التسهيل وقال في شرح الكافية ان فيه اذ قصد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال غير قائم الزيدان فتكرمهما أشار الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندي قلت وهو عندي جائز والله أعلم هذا كلامه بحروفه * الرابع ذهب بعض الكوفيين الى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تأتينا فتحدثنا

الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاءني أحد الا زيد فأكرمه فان جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه في التقدير (قوله قد تقدم أن الخ) سيذكره المصنف في الجوازم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ وهناك بسطه (قوله ونحو اذا قضى أمرا الخ) انما لم يجعل منصوبا في جواب كن لانه ليس هناك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق القدرة تنجيزا بوجود الشئ ولما سيأتي عن ابن هشام من انه لا يجوز توافق الجواب والمجاب في الفعل والفاعل بل لا بد من اختلافهما فيهما أو في أحدهما فلا يقال قم تقم وبعضهم جعله منصوبا في جوابه نظرا الى وجود الصيغة في هذه الصورة ويرده ما ذكرناه عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للأمرين قبله فقوله نحو ما أنت الخ نظير للجائز في الشعر لا مثال (قوله يلحق بالنفي التشبيه الخ) وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها كذلك ابن سيده صاحب المحكم وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه يريد ما كنت في خير فتعرفه اهـ (قوله غير قائم الزيدان) اى ما قائم الزيدان فليس المعتبر في غيرها مجرد المغايرة (قوله بالمخالفة) قال الفارضي لان الثاني خبر والاول ليس بخبر لانه اما نفي أو طلب فلما خالفه في المعنى خالفه في الاعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثاني الاول في المعنى ولم يخالفه في الاعراب اهـ ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا (قوله الى ان الفاء هي الناصبة) عبارة الفارضي ومن الجرمي ان النصب هنا بالفاء والواو ورد بانهما عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لان الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فنكرمه يأتينا وأجازه الكوفيون اذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط دماميني (قوله لكنها الخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم انها عطفت صريحا على صريح (قوله عطفت مصدرا الخ) استشكله الرضي بان فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا

عطفت جملة على جملة واختاره وجعلها السببية فقط لا للعطف قال وانما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها او عدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة أى او صفة على صفة كما مثله فى باب العطف ولعل به تندفع الاشكال بمنع الحصر والحاق المصادر بالجمل والصفات (قوله وكذا يقدر فى جميع المواضع) يؤخذ منه انه يشترط فى النصب ان يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطى يشترط ان لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما أنت زيد فتكرمك امتنع النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية اه ومراده بالقطع الاستئناف وقال فى محل آخر يتعين الرفع فى نحو هل أخوك زيد فتكرمه بخلاف نحو أفى الدار زيد فتكرمه أو أزيد عندنا فتكرمه لنيابة الجار والمجرور مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) اى فى الزمن الماضى (قوله فالتقدير) اى فى المثال الثانى وأما التقدير فى الاول ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة لك منه (قوله اعلام بذهاب زيد) أى بمكان ذهاب زيد لان المكان هو المجهول المسؤل عنه (قوله والواو كالفا) ألحق الكوفيون بها ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وضعف بانه يصير المعنى على النصب النهى عن الجمع بين البول والاغتسال فيقتضى ان البول فى الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك وأجاب فى المغنى بان اعتبار المفهوم محله اذا لم يعد عنه دليل والدليل هنا قائم على الغائه وجوز ابن مالك وغيره فى الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف والا لزم عطف الخبر على الانشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب رصف المبانى قاله الدمامينى (قوله ان تفد مفهوم مع) أى مع العطف فلا ينافى ما صرحوا به من انها عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم قال فى المغنى ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اه وخالف الرضى فى كون الواو التى ينصب المضارع بعدها عاطفة قائلا لما

ما يكون منك اتيان فتحديث وكذا يقدر فى جميع المواضع

* الخامس شرط فى التعليل فى نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهو مذهب أبى على ولم يشترط ذلك المغاربة وحكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع ان الفعل فى ذلك محقق الوقوع واذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع منا (والواو كالفا) فى جميع ما تقدم (ان تفد مفهوم مع)

أي يقصد بها المصاحبة (كلا تكن جلدا وتظهر الجزع) اى لا تجمع بين هذين وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء * الاول النفي نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم و يعلم الصابرين * الثاني الامر نحو قوله

فقلت ادعى وأدعوان أندى
لصوت ان ينادى داعيان

* الثالث النهي نحو قوله

لا تنه عن خلق وتاتي مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم

* الرابع الاستفهام نحو قوله

قصدوا في واو المعية معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال وأكثر النحاة على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامي ثابت أي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع أي قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع اه واستظهره الدماميني ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شئ مسده بان ذلك لكثرة الاستعمال (قوله اي يقصد بها المصاحبة) اي لا التشريك بين الفعلين و يؤخذ من كلامه ان النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز ظاهر أفاده زكريا عن المرادي (قوله جلدا) الجلد من الرجال الصلب القوى على الشئ (قوله ولما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع ان الطمع في ذلك انما ينبغي اذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أي ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان علم غير الواقع واقعا جهل واذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافي هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لان معنى تعلقه بالمعدوم انه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوي بضم العين فلما حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو استثقالا لها كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز في الهمزة الضم نظرا لضم العين في الأصل والكسر نظرا لكسرها الآن افاده الاسقاطي على ابن عقيل وقوله ان أندى من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام في لصوت زائدة بين المتضايفين على ما يؤخذ من العيني ولا حاجة اليه لصحة كون المعنى ان أبعد ذهاب لصوت كما

اتيت ريان الجفون من الكرى
منك بليلة الملسوع

ألم أك جاركم ويكون بيني
وبينكم المودة والاخاء

* الخلمس التقى فه ياليتنا
نرد ولا نكذب بآيات ربنا
ونكون من المؤمنين فى قراءة
حمزة وحفص ورفع الباقى
قال ابن السراج الواو ينصب
ما بعدها فى غير الموجب من
حيث انتصب ما بعد الفاء
وانما يكون كذلك اذا لم ترد
الاشتراك بين الفعل والفعل
وأردت عطف الفعل على
مصدر الفعل الذى قبلها
كما كان فى الفاء وأضمرت ان
وتكون الواو فى هذا بمعنى
مع فقط ولا بد مع هذا الذى
ذكره من رعاية أن لا يكون
الفعل بعد الواو مبنيا على
مبتدا محذوف لانه متى كان
كذلك وجب رفعه ومن ثم
جاز فيما بعد الواو من نحو
لا تأكل السمك وتشرب اللبن
ثلاثة أوجه الجزم على
التشريك بين الفعلين فى
النهى والنصب على النهى
عن الجمع والرفع

قاله الدماميني والشمني (قوله اتيت الخ) التاء فى الفعلين لام الكلمة والخطاب فى الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم فى الثانى من الهمزة فاستشكال من قال يكسب ضم التاء من تيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء فى اذ بكل راحة النفس واستعاره له بالكناية وريان تخييل والباء فى بليلة الملسوع بمعنى فى وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر (قوله ألم أك جاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه (قوله فى قراءة حمزة وحفص) بنصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر فى الثانى (قوله ورفع الباقى) وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجى وقال أبو حيان لا ينبغى ان يتقدم على ذلك الا بسماع (قوله فى غير الموجب) اى غير الخبر المثبت وغيره هو النفى والطلب وقوله من حيث الخ من بمعنى فى وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أى فى الامكنة التى ينتصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسمح اذ المعطوف ان والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود فى اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله بمعنى مع فقط) أى للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والا فهى للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها اه زكريا أى فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقى ان رفع ما بعد الواو واستئنافا لاباحته بعد النهى عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدا فما الداعى الى تقديره ثم رأيت فى شرح الدماميني عند قول المغنى أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فأجاز فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهى والنصب بأن مضمرة ما نصه تقدير هو ليس لاجل كونه متعينا وانما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف اه (قوله على التشريك بين الفعلين فى النهى) اى على النهى عن كل منهما كما مر فى المغنى وغيره قال الدماميني ولى فيه نظر اذ

لاموجب لتعين ان يكون المراد النهى عن كل منهما بل يحتمل ان المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ماجاءنى زيد وعمرو احتمل ان المراد نفى كل منهما على كل حال وان المراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء فاذا جىء بلا صار الكلام نصا فى المعنى الاول فكذا اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بلا ولا فرق فى ذلك بين الاسم والفعل قال الشمنى يرتفع هذا النظر بأن معنى قولهم النهى عن كل منهما أى ظاهرا فلا ينافى احتمال النهى عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) اى بناء ما بعد الواو على مبتدا محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه ان يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الاشارة الى النهى عن الجمع لانه يمنع منه كون الاشارة للبعيد وكون الرفع على النهى عن الاول واباحة الثانى لا على النهى عن الجمع اللهم الا ان يكون هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغنى نقل هذا عن ابن الناظم وبحث فيه وعبارته وان رفعت فالمشهور أنه نهى عن الاول واباحة للثانى وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى * وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اه وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها فى اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى اه بالحرف (قوله وبعد غير النفى) قال السيوطى نقلا عن ابن هشام ينبغى ان يستثنى أيضا الواو التى للتمنى فى نحو فلو أن لنا كرة فنكون ووجهه ان اشرابها التمنى طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اه وغير النفى هو الطلب (قوله ان تسقط الفا) أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود (قوله والجزاء قد قصد) بان تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اه تصريح والواو فى والجزاء قد قصد حالية (قوله وكذا بقية الامثلة) نحو لا تعص الله يدخلك الجنة و يارب وفقنى اطعك وهل تزورنى أزرك وليت لى مالا أنفقه والا تنزل تصب خيرا

على ذلك المعنى ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن * تنبيه * الخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء وقد تقدم (وبعد غير النفى جزما اعتمد) جزما مفعول به مقدم اى اعتمد الجزم (ان تسقط الفا والجزاء قد قصد) اى ان افردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط ان يقصد الجزاء وذلك بعد الطلب بانواعه كقوله * قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل وكذا بقية الامثلة اما النفى

فلا يجزم جوابه لانه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما يقتضى الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفى واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما اذا لم يقصد الجزاء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف نحو وليا يرثنى ولى مالا افق منه أو الحال او الاستئناف و يحتملهما قوله تعالى فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا وقوله كرا الى حرتيكم نعمرونهما كما تكرالى اوطانها البقر * تنبيهان * الأول قال فى شرح الكافية الجزم عند التعرى من الفاء جائز باجماع * الثانى اختلف فى جازم الفعل حينئذ فقيل ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه وقيل ان الامر والنهى وباقيها نابت عن الشرط

ولولا تجىء أكرمك ولعلك تقدم أحسن اليك (قوله فلا يجزم جوابه) أى على الصحيح خلافا للزجاج كما فى الهمع (قوله كما لا يجزم الخ) ففيه حمل الشىء على نقيضه (قوله اما مقصودا به الوصف) يتعين ان كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجىء الحال منها نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى فى قراءة من رفع والمراد ارث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الارث بموت يحيى فى حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون فان كان قبله نكرة تصلح لمجىء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو أكرم شخصا من العلماء يفر أو بهذا التقرير يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الايهام (قوله و يحتملهما) اى الحال والاستئناف ومما يحتملهما ما قرأه ابن ذكوان وألق ما فى يمينك تلقف بالرفع قال الدمامينى وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم يحتمل الامرين المذكورين والنعت أيضا (قوله كرا الى حرتيكم الخ) الكر الرجوع وبابه رد وحرتيكم تثنية حرة وهى أرض ذات حجارة سود اه مختار (قوله جائز باجماع) اى وانما الخلاف فى عامله كما قال الثانى اختلف الخ (قوله فقيل ان لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة أقوال على الاولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب الا انه على الاول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثانى لنيابته عنه وعلى الأخيرين يكون مقدرا (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك اه تصريح ونوقش بان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفى الهمع اذا ابن عصفور رد هذا القول بانه يقتضى ان يكون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بان فى تضمين ائتنى مثلا معنى ان تأتنى تضمين معنيين معنى ان ومعنى تأتنى ولا يوجد فى لسانهم تضمين معنيين مع ان معنى ان تأتنى معنى غير طلبى فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشىء الواحد طلبيا غير طلبى اه باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما ان النصب بضربا فى ضربا زيدا النيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بأن نائب الشىء يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط اذ لا تعليق فى الطلب بخلاف الشرط والأرجح فى ضربا زيدا أن زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اه

تصريح وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيدا في ضربا زيدا بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أي أداته وفعله (قوله بشرط مقدر) أي هو وفعله بعد الطلب لا لام مقدمة على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير أن لانها أم الادوات بل صرحوا بأنه لا يحذف منها الا هي (قوله ولا يطرد الا بتجوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أي لانه لا يستقيم من جهة المعنى في كل موضع الا بتجوز وتكلف في بعض المواضع نحو أكرمني أكرمك أما التجوز فلما قيل من أن أمر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبي وأما التكلف فلأن دخول لام الامر على فعل المتكلم قليل كما سيأتي فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتي في الجوازم أن اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل يقول بجزمها محذوفة اختيارا قياسا في جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه في قوله الا بتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد الا بتجوز وتكلف أي لا ينقاس في سائر المواضع لان اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتي في الجوازم وكان الصواب حذف قوله الا بتجوز وتكلف لانه لا معنى له فتأمله اهـ وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تنبه انه لم يخطئ الا ابن أخت خالته (قوله والمختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة قال لان تقدير أداة الشرط يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني وهذا مبني على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفي الشرط في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على أشياء أخر نحو ان توضأت صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بأن الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل أن يكون الأصل يقم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها * وقال المبرد التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم في جواب أقيموا المقدر لا في جواب قل * ورده في المغني بأن

أي حذفت جملة الشرط وانيبت هذه في العمل منابها فجزمت وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور وقيل الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب أكثر المتأخرين وقيل الجزم بلام مقدرة فاذا قيل ألا تنزل تصب خيرا فمعناه انصب خيرا وهو ضعيف ولا يطرد الا بتجوز وتكلف والمختار القول الثالث لا ما ذهب اليه المصنف

الجواب لا بد أن يخالف المجاب اما فى الفعل والفاعل نحو ائتنى أكرمك أو فى الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو فى الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما ، بقى شئ آخر يظهر لى وهو أن مقول قل فى الآية على أن يقيموا مجزوم فى جواب الأمر محذوف لدلالة الجواب عليه أى قل لهم أقيموا الصلاة وانفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ اذ لا يصح أن يكون هو الجواب لان مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بان جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الأمر بالاقامة والانفاق لو قدرناه فالذى يجب ما ارتضاه المصنف فى هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول الا انه محكى بالمعنى اذ لو حكاه بلفظه لقال لهم أقيموا بتاء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أى اداته لا بد له الخ أجيب بان هذا أى الشرط التحقيقى لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله شرطا حقيقية بل مضمنا معناه (قوله ان يكون هو) أى الفعل الطلب بنفسه لان الطلب لا يصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا مضمنا) معطوف على الطلب أى ولا يجوز أن يكون هو أى الفعل مضمنا له أى للطلب أى بحيث يكون داخلا فى ضمن الطلب تعلم أن ما ذكره شيخنا والبعض لا حاجة اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الأصل) وذلك لان تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للاصل فتضمينه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أى وانما يجوز تقديره اذا جاز اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره معه وانما لم يجز اظهار حرف الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله ولانه) أى ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب ويرد هذا على القول الثانى أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب اليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله فيما مر) أى فيما اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به الى أن الكلام على تقدير مضاف لان الشرط صحة وضع ماذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط اجمع السبعة

لان الشرط لا بد له من فعل ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ولا مقدرا بعده لامتناع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم ان يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير انتهى

(وشرط جزم بعد نهى) فيما مر ان يصح (ان تضع ان) الشرطية

(قبل لا) النافية [illegible]ـف) فى المعنى (يقع) ومن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم وامتنع لا تدن من
يأكلك بالجزم خلافا للكسائى أما قول الصحابى يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم وقوله

عليه الصلاة والسلام من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فجزمه على الابدال من فعل النهى لا على الجواب على ان الرواية المشهورة فى الثانى يؤذينا بثبوت الياء *تنبيهان* الاول قال فى شرح الكافية لم يخالف فى الشرط المذكور غير الكسائى وقال المرادى وقد نسب ذلك الى الكوفيين *الثانى شرط الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما ان شرطه بعد النهى صحة وضع ان لا تفعل فيمتنع الجزم فى نحو احسن الى لا احسن اليك فانه لا يجوز ان تحسن الى لا احسن اليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم اجراء خلاف الكسائى فيه انتهى (والامر ان كان بغير افعل) بان كان بلفظ الخبر او باسم فعل او باسم غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا)

على الرفع فى قوله تعالى ولا تمنن تستكثر واما قراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أى تزدد منه (قوله قبل لا النافية) وفى بعض النسخ قبل لا الناهية وكل صحيح لانها قبل دخول ان ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده القارضى (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائى) فانه لم يشترط صحة دخول ان على لا وجوز الجزم فى نحو لا تدن من الاسد يأكلك بتقدير ان تدن بغير نفى واحتج بنحو الأثر والحديث الآتيين وسيأتى الجواب عنهما وبالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك* ورد البصريون القياس بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا على النصب قال فى التصريح وفى الرد نظر فان الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفى (قوله بريح الثوم) بضم المثلثة (قوله على الابدال) أى ابدال الاشتمال تصريح (قوله بعد الأمر) غير الأمر من أنواع الطلب غير النهى كالأمر فى الشرط المذكور نحو أين بيتك أزرك أى ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا فى السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفنيه أضرب زيدا فى السوق وقس الباقى نقله شيخنا عن بعضهم (قوله يوهم اجراء الخ) قال الدمامينى فيجوز عنده أى الكسائى أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ويجريان خلاف الكسائى فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضى بقيد التجويز فى القسمين بقيام القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أى عند الأكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب فى نحو صه فاحسن اليك ونزال فنصيب خيرا بل يجب الرفع اذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالبا (قوله مع الفاء) قيد به مع ان الواو كذلك لأجل قوله وجزمه اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما مر فى قوله وبجزم اعتمد ان تسقط الفا الخ (قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو عند حذفها قال فى شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم

الجواب لابد أن يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ائتني أكرمك أو في الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بل يبقى شيء آخر يظهر لك وهو أن مقول قل في الآية على أن يقيموا مجزوم في جواب الأمر محذوف لدلالة الجواب عليه أي قل لهم أقيموا الصلاة وانفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ اذ لا يصح أن يكون هو الجواب لان مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بان جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الأمر بالاقامة والانفاق لو قدر ذلك ويجيء ما ارتضاه المصنف في هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول الا انه محكي بالمعنى اذ لو حكاه بلفظه لقال لهم أقيموا بتاء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أي اداته لابد له الخ أجيب بان هذا في الشرط التحقيقي لا التقديري الذي كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله شرطا حقيقية بل مضمنا معناه (قوله ان يكون هو) أي الفعل الطلب بنفسه لان الطلب لا يصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا مضمنا) معطوف على الطلب أي ولا يجوز أن يكون هو أي الفعل مضمنا له أي للطلب أي مجعولا في ضمن الطلب نعلم أن ما تكلم شيخنا والبعض لا حاجة اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الأصل) وذلك لان تضمين الطلب معنى الحرف مخالف للاصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أي وانما يجوز تقديره اذا جاز اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره معه وانما لم يجز اظهار حرف الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله ولانه) أي ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أي جملة الطلب ويرد هذا على القول الثاني أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب اليه المصنف وكذا على الثاني الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله فيما) أي فيما اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء (قوله أن يصح) اشارة الى أن الكلام على تقدير مضاف لان الشرط صحة وضع ماذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط اجمع السبعة

لان الشرط لابد له من فعل ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ولا مقدرا بعده لامتناع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم ان يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير انتهى

(وشرط جزم بعد نهي) فيما مراد يصح (ان تضع ان) الشرطية

على

على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر وانقراءة تستكثر بالجزم فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على أن النفي تستكثر مو ... أى تزيده منه (قوله قبل لا النافية) وفي بعض النسخ قبل لا الناهية ... لانه قبل دخول ان ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده الفارضى (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائى) فان لم يشترط صحة دخول ان على لا وجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد يأكلك بتقدير ان تدن بغير نفى واحتج بنحو لا أثر والحديث الآتيين وسيأتى الجواب عنهما وبالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك ورد البصريون القياس بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا على النصب قال في التصريح وفي الرد نظر فان الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفى (قوله بريح الثوم) بضم المثلثة (قوله على الابدال) أى ابدال الاشتمال تصريح (قوله بعد الأمر) غير الأمر من أنواع الطلب غير النهى كالأمر في الشرط المذكور نحو أين بيتك أزرك أى ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفنيه أضرب زيدا في السوق وقس الباقى نقله شيخنا عن بعضهم (قوله يوهم اجراء الخ) قال الدمامينى فيجوز عنده أى الكسائى أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ويجرى ان خلاف الكسائى فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضى مقيدا تجويزه في القسمين بقيام القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أى عند الأكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب في نحو صه فاحسن اليك ونزال فتصيب خيرا بل يجب الرفع اذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء ولنصب لجمود اسم الفعل غالبا (قوله مع الفاء) قيد بها مع ان الواو كذلك لأجل قوله وجزمه اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله وجزما اعتمد ان تسقط الفا الخ (قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو

تعرضى ... عن ... في الثانى ... *تنبيهان * الأول قال في شرح الكافية لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائى وقال المرادى وقد نسب ذلك الى الكوفيين *الثانى شرط الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما ان شرطه بعد النهى صحة وضع ان لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو احسن الى لا احسن اليك فانه لا يجوز ان تحسن الى لا احسن اليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم اجراء خلاف الكسائى فيه انتهى (والامر ان كان بغير افعل) بان كان بلفظ الخبر أو باسم فعل او باسم غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا) عند حذفها قال في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله و رسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم

وقوله اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وقوله * مكانك تحمدى أو تستريحى * وقولهم حسبك الحديث ينم الناس قال المعنى آمنوا
وليثق وانتهى واكفف * تنبيهان * الأول اجاز الكسائى النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل امر نحو صه اوخبر بمعنى الامر نحو حسبك وذكر فى شرح الكافية ان الكسائى انفرد بجواز ذلك لكن اجازه ابن عصفور فى جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جنى فالذى انفرد به الكسائى ماسوى ذلك * الثانى اجاز الكسائى ايضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة (والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب * كنصب ما الى التمنى ينتسب) وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم لعلى أبلغ الاسباب اسباب السموات فأطلع وكذلك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى وقول الراجز أنشده الفراء

علّ صروف الدهر أو دولاتها * تدلننا اللمة من لماتها
فتستريح النفس من زفراتها * ومذهب البصريين ان الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد وقول أبى موسى وقد أشربها معنى ليت من قرأ فاطلع نصبا . . غير

صواب التلاوة وفى بعض النسخ زيادة من وهى غير صواب والجزم فى جواب تؤمنون وتجاهدون لانهما بمعنى الامر لا فى جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم فى جوابه تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى تحمدى أى بالشجاعة أو تستريحى أى بالقتل من آلام الدنيا والخطاب للنفس (قوله حسبك الحديث ينم الناس) حسبك اما اسم فعل بمعنى كافيك واما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فقول الشارح واكفف بيان للمراد من جملة المبتدا والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا لمعنى لفظ حسب (قوله نحو حسبك) اى مع قولك الحديث لان الخبر الذى بمعنى الامر جملة حسبك الحديث (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كنزال عمر فنستقيم نحو تخريج نحوصه فأحسن اليك (قوله بعد الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو فى الرجاء وكذا بعدها فى الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أبى حيان (قوله فى الرجاء) افرده بالذكر مع دخوله فى الطلب اهتماما بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه (قوله كقراءة حفص الخ) لا حجة فيه لجواز نصب اطلع جوابا لقوله ابن أو عطفا على الاسباب على حد ولبس عباءة وتقر عينى أو عطفا على المعنى فى لعلى أبلغ لان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض اه زكريا والاحتمال الثالث يأتى فى الآية الثانية وفى الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتى وتأولوا ذلك بما فيه بعد (قوله علّ صروف الخ) اى اعمل حوادث الدهر والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشئ الذى يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بضم الدال فى المال وبفتحها فى الحرب وقيل هما واحد كذا فى المختار قال زكريا وتدلننا من الادالة وهى الغلبة والنصر واللمة بالفتح الشدة وهى مفعول ثان لتدلننا والشاهد فى فتستريح والزفرات جمع زفرة وهى الشدة وسكنت الفاء للضرورة اه وقوله وهى مفعول ثان

غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أى لعلى أن أريد بالأداة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجى الموت ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجى اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى فان مع العسر يسرا أو على الله أو بالله أو منازلة بالعدا ان أريد بالأداة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة فى كلام الدمامينى والشهنى اسم ادخال النفس بشدة والشهيق اخراجه (قوله يقتضى تفصيلا) وهو أن الترجى ان أشرب معنى التمنى نصب الفعل بعد الفاء فى جوابه والا فلا (قوله على صحة ما ذهب اليه الفراء) من نصب الفعل بعد الفاء فى جواب الترجى لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه أن) ينبغى أن يضبط بالياء التحتية لانه اعتبر تذكير أن لكونه حرفا أو لفظا بدليل قوله ثابتا أو منحذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منحذف على تذكير أن بعد تأنيثها قال السيوطى قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع فى أو يرسل رسولا والجواب انه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم اه ويلزمه ان تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لسكون فعل الشرط ماضيا كما يأتى فى قوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن (قوله بالسكون للضرورة) اى عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل ان المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) اى من شائبة الفعلية بان لا يكون فى تأويل الفعل وهو الجامد (قوله للبس عباءة الخ) الصحيح ولبس بواو العطف والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاء من الثياب الرقاق اه عينى ومنه ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوأك علقما بنصب أسوأك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطفا على وحيا) استثناء الوحى والارسال من التكليم منقطع لانهما ليسا منه وقوله الا وحيا أى الهاما كما وقع لأم موسى وقوله أو من وراء حجاب أى أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أى ارسال

الفاء عندمن أجبر وذكر فى الارتشاف امتناع الجزم بعد الترجى وهو يدل على صحة ما ذهب اليه الفراء انتهى (وان على اسم خالص فعل عطف ينصبه أن ثابتا أو منحذف) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط وأن بالفتح فاعل ينصبه وثابتا حال من ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة أى ينصب الفعل بأن مضمرة جوازا فى مواضع وهى خمسة كما ينصب بها مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع وقد مرت * فالأول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفى ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق فى قوله وان عدم لا فأن اعمل مظهرا او مضمرا والاربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت وهى اذا عطف الفعل على اسم خالص باحد هذه الحروف الاربعة الواو وأو والفاء وثم نحو قوله * للبس عباءة وتقر عينى * أحب الى من لبس الشفوف * ونحو أو يرسل رسولا فى قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وحيا ونحو قوله

كالدوءادة الانبياء وحمل النفي الاستثناء مفرغا فما كان في الآية تحتمل النقصان والتمام الزيادة وهي أشهر فانتفى النقصان المستلزم لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه وحيا أو موحى اليه محل كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أي أو مكلما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا اي أو ارسالا لملك الوحي اليه اي أو مرسلا أو مرسلا واما وحيا والتفريع في الاخبار أي ما كان تكليمه الا ايحاء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وحمل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف اي تكليم وحي أو تكليم ارسال والبشر على هذا تبيين ومرجح محذوف أي ارادتي لبشر أو مفعول محذوف اي لبشر أعني وعلى التمام فالتفريغ في الاحوال من الفاعل أو المفعول والبشر تبيين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ في الاحوال من الضمير المستتر في لبشر الواقع خبرا لأن يكلمه الله اه ملخصا مع تغيير وزيادة من الدماميني والشمني وغيرهما (قوله ولولا توقع معتر الخ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق في العمر (قوله اني وقتلي سليكا) اي لأجل تحصيل عرض غيري وسليك التصغير اسم رجل والشاهد في نصب أعقله اي أعطي ديته وعافت كرهت أي ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب ووجه الشبه انه كما حصل له ضرر لأجل نفع غيره (قوله في تأويل الذي يطير) لانه صلة أل وصلتها في تأويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه انه اسم خالص ضعيف يحترز عنه بالخالص * ويجاب بان المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم (قوله كما قال بعضهم) تبع الفارضي هذا البعض فاشترط المصدرية (قوله انما هو المصدر) اي المؤول من أن والفعل (قوله في سوى ما مر) أي وسوى ما سيأتي في الباب الآتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء اه زكريا ونبه عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سم اي وسوى المعر بعد كي التعليلية لأن المصنف لم يتعرض لها فيما

ولولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر أترابا على ترب

وكقوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لان الطائر في تأويل الذي يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كما مر * تنبيهات الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به نحو لولا زيد ويحسن الي لهلكت * الثاني تجوز في قوله تعطف فان المعطوف في الحقيقة انما هو المصدر * الثالث الحاق العاطف ومراده الاحرف الاربعة اذا لم يسمع في غيرها

(وشذ حذف أن ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى)

أي حذف أن مع النصب في غير

سبق (قوله المواضع العشرة) هى مواضع وجوب اضمار أن الخمسة ومواضع جواز اضمارها الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل نقذف الخ) اى بنصب يدمغه اه فارضى (قوله أعبد) اى ان أعبد وانتصاب غير فى هذه القراءة بل وفى قراءة من رفع أعبد لايكون بأعبد لان الحرف المصدرى محذوف امامع بقاء أثره فى قراءة النصب أومع ذهابه فى قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمرونى وأن أعبد بدل اشتمال منه اى تأمرونى غير الله عبادته دماميني (قوله ونهنهت) اى زجرت ومافى بعد ما كدت أفعله مصدرية أى بعد قربى من الفعل وقال المبرد أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء الى اللام وحذف الالف وحينئذ لا شاهد فيه (قوله الثانى أجاز ذلك) اى القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لا فراده بتنبيه مع انه من تتمة التنبيه قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى (قوله وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل) اعلم أن قوله فى شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه الى ماذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه الى رفع الفعل فقط ويؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع الى اسم الاشارة والتعليل بقوله لان الحرف عامل ضعيف الخ وعلى هذا لا يفيد كلامه الا قياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم انه بعد ارتكاب الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف اذا عرفت ذلك عرفت ان قول الشارح ظاهر ممنوع لان ظاهر كلامه الاحتمال الثانى الذى لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف الا ان يقال الظاهر فيما بنى عليه أمر قياسى ان يكون قياسيا هذا وفى الفارضى أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الاخفش فتفطن

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أوله عوامل الجزم)

تأمرونى أعبد وقوله * ونهنهت نفسى بعدما كدت *
أفعله * تنبيهات * الأول أفهم كلامه ان ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح فى شرح الكافية وقال فى التسهيل وفى القياس عليه خلاف * الثانى أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم * الثالث كلامه يشعر بان حذف ان مع رفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلة لان حذفت وبقى يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذى قاله مذهب أبى الحسن اجاز حذف ان ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل أفغير الله تأمرونى أعبد وذهب قوم الى ان حذف ان مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متأخرو المغاربة قيل وهو الصحيح * الرابع ماذكره من أن حذف ان والنصب فى غير ما مر شاذ ليس على اطلاقه لما ستعرفه فى قوله فى باب الجوازم والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ اه